

من التراث الإسلامى



المملكة العربية السعودية

جامعة أم القرى

معهد البحوث العلمية وإحياء التراث الإسلامى

مركز إحياء التراث الإسلامى

مكة المكرمة

الإرشاد إلى علم الإعراب

تصنيف الإمام شمس الدين محمد بن أحمد بن عبد اللطيف

القرشى الكيشى

(٦١٥ - ٦٩٥ هـ)

تحقيق ودراسة

الدكتور / محسن سالم العميرى

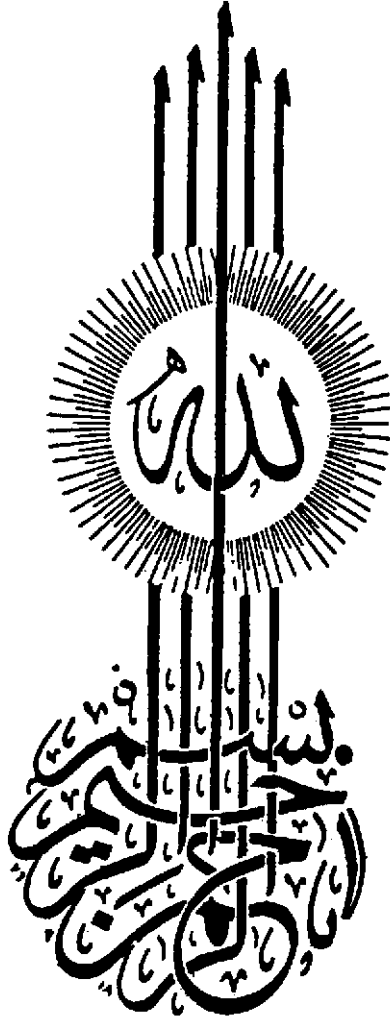
الأستاذ المساعد بكلية اللغة العربية

جامعة أم القرى

الدكتور / عبدالله على الحسينى البركاتى

الأستاذ المساعد بكلية اللغة العربية

جامعة أم القرى





المقدمة

الحمد لله رب العالمين ، والصلاة والسلام على سيدنا محمد صلى الله عليه وعلى آله وصحبه وسلم أجمعين ، وبعد .

فإن من فضل الله ومنه وحسن توفيقه ، أن وفقنا الله سبحانه وتعالى في الحصول على نسخة من كتاب « الإرشاد إلى علم الإعراب » لشمس الدين الكيشي وقد قمنا بتحقيقه ودراسته ؛ لتقدمه إلى القارئ العربي ، وإلى كل من ينطق بلغة الضاد لغة القرآن الكريم .

ولقد حاولنا جاهدين أن نُخرج هذا الكتاب في أقرب صورة أراها المؤلف في صورة تتلاءم وروح العصر الذي نعيش فيه .

والجديد في هذا الكتاب أنه لمؤلف عالم مصنف مشارك في كثير من الفنون ، وهو أحد أساطين المدرسة النظامية ببغداد ، غير أن الزمن قد عفى على كثير من آثاره ولم يبقَ منها — فيما نعلم حتى الآن — غير كتاب « الإرشاد إلى علم الإعراب » وهو مع ذلك غير معروف عند كثير من المتخصصين ، حتى أن كثيراً من الكتب المعنية بأسماء الكتب — مثل كشف الظنون وذيله ، وهدية العارفين ، وغير ذلك — لم تذكر كتاب الإرشاد وإنما بهذا الصنيع نكون قد أزعجنا ستائر النسيان عن هذا الأثر النحوي الجيد ، لعالم من أعلام النحو العربي في القرن السابع الهجري ، ونفضنا عنه غبار السنين بعد أن كان في زاوية من زوايا الإهمال والنسيان ، راجين من الله العلي القدير أن ينفع به الطلاب والدارسين والباحثين .

وقد أدت طبيعة هذا العمل إلى أن يكون في قسمين :



القسم الأول : قسم الدراسة :

وقد تحدثنا في هذا القسم عن ترجمة الكيشي وموطنه ، وعن نزولها ، وعن المنطقية الجدلية ، ثم الظواهر الأسلوبية التي اتسم بها ، وعن المنهجية العلمية في كتاب الإرشاد ، ثم مصادر الكتاب ، ثم وضحنا اعتراضاته على العلماء ، ونقدناه لهم ، فالقيمة العلمية للكتاب ، فوصف المخطوطة التي عثرنا عليها ، وأخيراً ذكرنا عملنا في تحقيق المخطوط .

أما القسم الثاني : فهو قسم التحقيق والتعليق :

والله نسأل أن ينفع به ، وأن يتعمد مؤلفه بالرحمة والمغفرة ، وأن لا يحرمنا الأجر والثواب إنه سميع الدعاء .

المحققان

مكة المكرمة :

١٤٠٧/٥/٥ هـ

١٩٨٧/١/٥ م



القسم الأول الدراسة

ترجمة المؤلف شمس الدين الكيشي

(٦١٥ - ٦٩٥ هـ)

لم نتمكن - رغم البحث الجاد الطويل والجهد الدءوب المضني من العثور على ترجمة وافية كافية ضافية للعلامة شمس الدين الكيشي ، وكل الذي وجدنا له من ترجمة هو ما كتبه خليل بن أيبك الصفدي عنه حين قال : « شمس الدين الكيشي محمد بن أحمد بن عبد اللطيف ، ذو الفنون ، شمس الدين القرشي الكيشي ، مُدَرِّسُ النظامية ببغداد ، ولد بكيش سنة خمس عشرة ، وتوفي بشيراز سنة خمس وتسعين وست مائة »^(١) ولا يختلف ما كتبه الأستاذ عمر رضا كحاله عما ذكره الصفدي حيث قال الأستاذ كحالة :

« محمد الكيشي (٦١٥ - ٦٩٥ هـ) ، محمد بن أحمد بن عبد اللطيف القرشي ، الكيشي (شمس الدين) عالم ، مصنف ، مشارك في علوم ، ولد بكيش ، وَدَرَّسَ بالمدرسة النظامية ببغداد ، وتوفي بشيراز »^(٢) وقد ذكر الأستاذ كحالة مصادر ترجمة الكيشي فذكر الوافي بالوفيات للصفدي ، ثم ذكر تاريخ الإسلام للذهبي الجزء الأخير ص ١٧٩ ، ولقد اطلعنا على نسخة دار الكتب المصرية علنا نظفر بترجمة للكيشي ، غير أن الجزء الأخير من نسخة

(١) الوافي بالوفيات ١٤١/٢ .

(٢) معجم المؤلفين ٢٧٨/٨ .

دار الكتب لم يصل عدد صفحاته إلى الرقم المشار إليه وبحثنا عن ترجمة صاحبنا في وفيات سنة ٦٩٥ فلم نجد له ترجمة لا في السنوات التي قبلها ولا التي بعدها ، فلعل الأستاذ كحالة قد اطلع على نسخة أخرى غير نسخة دار الكتب المصرية .

ويلاحظ من خلال النصين السابقين أن الصفدي قال عنه :
«المصنف ، وذو الفنون ، ومدرس المدرسة النظامية ببغداد» .

وقال عنه صاحب معجم المؤلفين : « عالم ، مصنف ، مشارك في علوم ، درس بالمدرسة النظامية ببغداد » .

وكلا الرجلين وصفه بأنه مصنف ، ولكنهما لم يشيرا إلى الفنون التي صنف فيها وكلاهما وصفه بأنه عالم ، والصفدي يقول عنه : ذو الفنون ، وكحالة يقول عنه : مشارك ، غير أننا مازلنا نجهل بعض الفنون التي برع فيها والعلوم التي برز فيها وأتقنها .

وكلاهما لم يذكر كتابه الذي تقدمه للقراء لأول مرة .

وكلاهما ذكر أن الكيشي قد زاول مهنة التدريس في المدرسة النظامية ببغداد .

ويبدو لنا أن العلوم التي أجاد ، هي النحو والصرف ، والفقه والأصول والكلام والمنطق والجدل ، وهي العلوم التي نفترض أنه شارك فيها وقام بتدريسها في المدرسة النظامية ببغداد وهذا الافتراض لا يجعلنا نجزم بأنه لم يشارك في علوم أخرى ، غير أن افتراضنا مبني على ما وصل إلينا من آثاره ، وهو الكتاب الوحيد الذي تقدمه للقراء وهو يحمل بعض الأفكار التي أشرنا إليها أسلوباً

ومنهجاً وتعبيراً ، ولعل في ذلك ما يؤيد هذا الافتراض ، ويؤكد بأنه قد شارك في العلوم التي ذكرنا .

موطنه :

وُلِدَ الإمام الكيشي بجزيرة كيش ، وهي جزيرة في بحر عُمان تُعَدُّ من أعمال فارس ، لأن أهلها من الفرس ، وقد نَسَبَ إليها المُحَدِّثون إسماعيل بن مسلم العبدي الكيشي قاضياً ، وهو من أهل البصرة ، قال ياقوت : « ورأيت فيها جماعة من أهل الأدب والفقهِ والفضل ، وكان بها رجل صنف كتاباً جليلاً فيما اتفق لفظه وافترق معناه ، ضخَم رأيتُه بخطه في مجلدين ضخمين ، ولا أعرف اسمه الآن »^(١) .

وقال عنها القفطي : « إحدى جزائر البحر الهندي قد اشتهرت تسميتها بذلك ، وهو على غير الأصل . والحقيقة في تسميتها : جزيرة قيس ، منسوبة إلى قيس بن عميرة ، من ربيعة الفرس ، كان قد نزلها واستوطنها هو وأهله بعده ثم استولت عليها بعد ذلك الأعاجم ، ومَلَكَهَا الفرس وسَمَّوْهَا « كيش » عَجَّموها قيساً »^(٢) .

ويلاحظ على ياقوت أنه قال : « وأهلها من الفرس » غير أن القفطي يُصَرِّحُ بأنها لقيس بن عميرة من ربيعة الفرس ، كما يُلاحظ أيضاً على ياقوت

(١) معجم البلدان ٤٣٣/٤ (قيس) ، ٤٩٧ (كيش) .

(٢) انباه الرواه ٤٠/٣ .

أنه ذكر من جملة سكانها القاضي إسماعيل بن مسلم العبدي ، وهو من قبيلة عبد القيس ، ومن هنا نستظهر أن ليس كل سكان جزيرة كيش من الفرس بل خالطهم فيها غيرهم من العرب ، وشمس الدين الكيشي هو أيضاً عربي قرشي كما صرّحت بذلك المصادر .

فهو كِيشِيّ المَوْلِدِ قُرَشِيّ الأَصْل ، ولم يطل به المقام في كيش بل غادرها إلى مدينة السلام — بغداد — ليعمل مدرساً بالمدرسة النظامية ، ثم رحل إلى مدينة شيراز حيث تُوفِّي في سنة ٦٩٥ هـ ولعل الرحلة الأولى التي قام بها كانت في وقت مبكر من حياته ، ولا يستبعد أن يكون قد زار في هذه الرحلة مدينة عُمان ثم هَجَرَ والبصرة في طريقه إلى بغداد ، ولا ندري كم من الوقت استغرقت هذه الرحلة .

أما الرحلة الثانية فكانت من بغداد إلى شيراز ، ومع أن المصادر لم تسعفنا بذكر تلاميذه وشيوخه والعلماء الذين التقى بهم فإننا نُمسِكُ عن ذلك ونكتفي بما ذكرنا له من ترجمة . ولعل الأيام تسعفنا بترجمة كافية تفصح لنا عن شخصية الإمام الكيشي ، ولا غرو فإن المطابع في كافة أرجاء العالم العربي والإسلامي في كل يوم تُميط اللثام عن كُنُوزِ أُنْحَنَتْ عليها الأيام لتكشف عن كثير من العلماء الذين طوهم غبار السنين ، وما ذلك على الله بعزيز .

النزعة المنطقية الجدلية عند الكيشي

يطالعنا كتاب « الإرشاد إلى علم الإعراب » للإمام الكيشي منذ الوهلة الأولى بأسلوبه المنطقي الجدلي ، حيث نراه في المقدمة يشير إلى أنه « إذا عُرِّفَ شيءٌ بشيءٍ فلا بد أن يكون المعرَّفُ غيرَ المعرِّفِ ، لاستحالة تعريف الشيء بنفسه ، وإلاَّ لزم كونه مجهولاً لمعرفته ، معلوماً لمعرفته ، فاجتمع النقيضان ، فكل معرف يكون مع المعرف مطرداً ومنعكساً ، أي إذا وجد المعرف وجد المعرف ، وإذا عدم المعرف عدم المعرف ، يسمى هذا في الاصطلاح حدًّا ، وما كان مطرداً لا منعكساً أمانةً ورَسْمًا ، فالاطراد : الاستلزام من جانب الوجود ، والانعكاس : الاستلزام من جانب العدم»^(١) فهو في هذه المقدمة يتناول تعريف الحد والأمانة والرسم ، والاطراد والانعكاس ولكن بأسلوب جدلي منطقي ، ويعود مرة أخرى في الفصل الذي يلي المقدمة ليتكلم عن الحد الجامع المانع ، والجامع المنعكس ، والجامع المطرد ، وأقل درجات التعريف من وجهة نظر منطقية ، ثم يتكلم عن تعريف الكلمة والكلام والمراد بالكلام عند علماء النحو ، ونراه بعد ذلك يقدم الاعتراض تلو الآخر ليجيب على الاعتراضات التي يمكن أن يعترض معترض على ما وصل إليه من قاعدة أو تعريف أو حد ، فنراه في تعريف الفعل يقول : « فإن اعترضت بأن الظروف اللازمة الظرفية كـ « متى » و « أين » تسند إلى غيرها ولم يسند إليها شيء وهي أسماء .

أجبت من وجهين :

(١) انظر المقدمة ص ٦٦ .

أحدهما : أن المراد بكون الفعل مسنداً أن يكون مع ذلك متقدماً على المسند إليه ، وهذه الظروف مسندة إلى المبتدأ فهي متأخرة عنه ، وليس لقائل أن يقول : إنَّ بعضَ هذه الظروف يجب تقدمها على المبتدأ أيضاً كـ « أين زيد » فإن ذلك تقدّم لفظي ولكنها من حيث التقدير متأخرة ، والفعل متقدم لفظاً وتقديراً .

وثانيهما : أن المسند بالحقيقة متعلقات هذه الظروف لا هي ، ولما لازم الفعل الزمان انقسم إلى أقسامه الثلاثة ، الماضي ، الحال والمستقبل مثل : ذهب ، ويتكلم الآن أو غداً .

فإن سألت : وقوع هذه الصيغة على الحال والاستقبال أهو للقدر المشترك بينهما فيكون اشتراكاً معنوياً ، أو لخصوصيتهما ، فيكون إما حقيقة فيهما اشتراكاً لفظياً ، أو حقيقة في أحدهما مجازاً في الآخر ؟ .

أجبت : أما كونه للقدر المشترك فغير مذهب إليه في المشهور ، فإن المشترك بينهما مفهوم الزمان ، ولو كان مفهوم هذه الصيغة مطلق الزمان لكان صوغها عبثاً ، فإنه مستفاد من المصدر . فبقي الاحتمالان ، واللفظ إذا دار بين المجاز والاشتراك فالجواز أولى ؛ بيانه في أصول الفقه ، فإن تفحصت ، ففي أيها حقيقة ؟

قلت : عن الإمام عبد القاهر « إنها حقيقة في الحال ، ووقوعها على الاستقبال من باب تسمية الشيء باسم ما يعول إليه كما يسمى العصير خمرأ ؛ فإن المستقبل مآله إلى الحال » .

فإن قلت : لو كانت حقيقة الحال ما قرنت به قرينه إذا أطلق عليه ،
فإن الحقيقة لا تحتاج إلى قرينة ، وقد قرنت في قولهم : إنه ليذهب ، وتذهب
الآن .

قلت : هي للتأكيد كقولهم : أمس الدَّابِرُ .

فإن قلت : التأكيد خلاف الأصل .

قلت : نعم ، صرنا إليه بالدليل ، فإن جميع ما هو خلاف الأصل
يصير موافقاً له ، إذا دَلَّ الدليل عليه .

فإن قلت : ليس ترك دليلنا عملاً بدليلكم أولى من العكس .

قلت : لو عملنا بدليلكم يبقى دليلنا بلا فائدة ، ولو عملنا بدليلنا يجوز
حمل دليلكم على التأكيد ، فجمعنا بين الدليلين بالقدر الممكن ، وعندني أن
الصيغة للقدر المشترك دفعاً للاشتراك والمجاز ، قوله : فمفهومها إذن مطلق
الزمان ممنوع بل الزمان الغير الماضي ، وهو غير مستفاد من المصدر « (١) » .

وقال في فصل توابع المنادى المضموم غير المبهم : « فإن قيل : المنادى
المضاف المضموم ينبغي أن لا يوصف لوقوعه موقع كلمة الخطاب الآبية عن
قبول الوصف . سلمناه لكن عامل التابع لا يكون إلا عامل المتبوع ، والمتبوع
بناء لا عامل له ، فالتابع لا عامل له ، وكل معرب له عامل بالضرورة ، فما
لا عامل له ليس معرباً ، فالتابع ليس مرفوعاً . سلمناه . لكن قولك : جاءني

(١) انظر ص ٧٤ - ٧٥ .

هؤلاء ، فهؤلاء مرفوعٌ محلاً مكسورٌ لفظاً ، ولا يجوز في وصفه الرفع والجر ،
فيقال : جاءني هؤلاء الظريفون والظرفين كما في صفة المنادى المضموم ، بل
يرفع حملاً على المحل فَحَسْبُ ، فَمَا الفرقُ ؟

فالجواب عن الأول : أنهم كما أجروه مجرى حرف الخطاب ، فقد أجروه
مجرى المظهرات الموضوعة للغيبة ، فقالوا : ياتيم كلهم وكلكم فوصف أيضاً
كالمظهر .

وعن الثاني : أنه بناءً مطردٌ فشابه الإعراب ، ألا ترى أنَّ كَلَّ منادىً
مفردٍ معرفةً مضمومٌ ، كما أنَّ كَلَّ فاعلٍ مرفوعٌ بخلاف « أَيْنَ » و « أَمْسِ »
مثلاً ، فَإِنَّهُ ليس كَلَّ ظرفٌ مبنياً ، فلما شابه المعربَ أُعْطِيَ حُكْمَهُ فهو معربٌ
حكماً ، فقولته : تسمى هذه توابع المعرب ، جوابه أن المعرب أعم من الحقيقي
والحكمي ، وبه خرج الجواب عن الثالث .

وعن الرابع . أن حرف النداء من حيث إنه أثر في ضم المنادى أي أوقعه
موقع المبنى شابه عامل المتبوع يؤيده مشابهة هذا المبنى المعرب ، وهو عامل
التابع فهو عامل المتبوع شبيهاً ، وعامل التابع حقيقة ، أو تقول : عامل التابع
عامل المتبوع مخصوص بتابع المعرب الحقيقي ، وأما في المعرب الحكمي فلا .

وعن الخامس : أن « هؤلاء » بناؤه غير مطرد ، فَإِنَّهُ ليس كل ما كان
إشارةً مبنياً بدليل إعراب المُعَرَّف بلام العهد ، وأسماء الأعلام فظهر الفرق (١) .
ويقول في موطن آخر : « لعلك تقول : إذا قلنا : الإنسان جسم ، فإن

(١) انظر ص ٢٨٠ .

كان المفهوم من الجسم هو المفهوم من الإنسان فلا فائدة فيه ، فإنه بمثابة قولك : الإنسان إنسان ، والجسم جسم ، وإن كان المفهومان متغيرين فلا يصح حمل أحدهما على الآخر ، كما لاتقول زيد حجر ، فإن «الهُوِّيَّة» تستدعي الاتحاد ، فأشجع أن للعقل أن يأخذ معنى واحداً من الأعيان فيجعله معاني كثيرة كأخذه معنى الإنسان وجعله جسماً نامياً حساساً متحركاً بالإرادة ناطقاً ، وهذه الأشياء وجود واحد في الأعيان ، فإنَّ الإنسان لايشك أنه موجود واحد ، وإن علم أنه جسم كذا وكذا ، فإذا هذه الأشياء متغيرة من حيث الذهن متحدة من حيث العين ، فمن حيث الاتحاد صح حمل أحدها على الآخر بخلاف : « زَيْدٌ حَجَرٌ » ، ومن حيث التغير أفاد معنى بخلاف « الإنسان إنسان » فصرح أن «الهُوِّيَّة» تقتضي الاتحاد من وجه ، والاختلاف من وجه ، فقولك المفهومان إما متحدان أو متغيران جوابه : لا هذا مطلقاً ولا هذا مطلقاً ، بل هذا من وجه ، وهذا من وجه ، أحكها ؛ فإنها قاعدة شريفة ، وحق المبتدأ التعريف ، فإن إثبات حكم على مجهول لايتعلق به غرض فيصغى إليه^(١) .. إلى آخر ما أورد من توضيحات ومناقشات واعتراضات وردود عليها .

ثم يستمر في هذا الأسلوب في معظم أبواب الكتاب ، وجل فصوله ليقف وقفات مستمرة عند تحقيق معنى ، أو تحرير قاعدة ، أو إيراد فائدة ، أو تسطير تعريف ، ولا يتوقف عند ذلك فحسب ، بل يتعداه إلى إيراد لطيفة ، أو

(١) انظر ص ١١١ - ١١٢ .

زُبرِ تذييب ، أو إبراز دقيقة من دقائق النحو ، أو استطراد في إضافة ذنابة ، أو
تفريع وإيضاح يحتاج إليه المقام ، أو إزالة لبس أو توضيح مبهم .

وبالجملة فإن الأسلوب الجدلي الذي اتبعه الكيشي ينم عن إلمامه
بالمسائل النحوية الدقيقة ويجعلنا نتصور مدى تمكن الرجل ومدى معرفته الجملة
بالنحو العربي وأساليبه وتراكيبه ومذاهب علماء النحو العربي في عصوره الذهبية
المشرقة .

الظواهر الأسلوبية عند المؤلف

أ - المصادر الصناعية :

يلاحظ على الإمام شمس الدين القرشي الكيشي كثرة استخدامه للمصادر الصناعية في هذا المؤلف ، وهي ظاهرة لافتة للنظر مما يجعلنا نقف منها موقف الباحث المتأمل أمام هذه الظاهرة ، لنعرض بعض ما استخدمه الإمام الكيشي من هذه المصادر الصناعية التي انفرد هو باستخدام بعضها بين سائر علماء النحو ، وشارك بعض النحاة في استخدامها الآخر ، ولقد آثرت أن أقوم بعملية حصر لا استقصاء لهذه الظاهرة لأورد بعض هذه المصادر الصناعية مرتبة ، كما آثرت أن أوردتها في الجمل التي استخدمها فيها مشيراً إلى أرقام الصفحات ليسهل على القارئ مراجعتها في مظانها إذا أراد ذلك وهي :

١ - الأثينية :

قال الكيشي : « لما فارقت الشرطية أخواتها بكونها مركبةً من جملتين ، أخرجنا بأداة الشرط والجزاء من الأثينية إلى الوحدة »^(١) .

٢ - الأخطية :

وقال : « أخطب أكوان الأمير إذا كان قائماً ، وفسر الأكوان تارةً بالأحوال ، وتارةً بالأزمة ، فكأنه جعل أحوال الأمير أو أزمته خطباءً ، وخص

(١) ص ١١٤ .

حالة قيامه أو زمان قيامه بالأخطية» (١) .

٣ - الاستقبالية :

« وهي استقبالية غير متحققة الوجود فحققت بهما » (٢) .

٤ - الأشهرية :

« وعن بعضهم أن أشهرية العطف غير مشروطة » (٣) .

٥ - الاصطلاحية :

« هو من المنقولات الاصطلاحية » (٤) .

٦ - الأصلية :

« لأن الحذف يؤذن بالفضلية والإضمار بالأصلية » (٥) .

« وكما أن الوصفية الأصلية معتبرة وإن طرأت الأسمية ، فكذا الجمعية الأصلية وإن طرأ الأفراد » (٦) .

« وقد يتخيل الوصفية الأصلية فلا يصرف بها » (٧) .

٧ - الإضافية :

« لأن الأخ من الأسماء الإضافية » (٨) .

(٥) ص ١٨٨ .

(٦) ص ٤٢٧ .

(٧) ص ٤١١ .

(٨) ص ٣٥٦ .

(١) ص ١٩ .

(٢) ص ٤٦٩ .

(٣) ص ٣٨٧ .

(٤) ص ١٠١ .

٨ - الأقيسيّة :

والدليل على الأَكْثَرِيَّةِ الاستقراء ، وعلى الأَقْيَسِيَّةِ أن المَصْدَرِ يعملُ
بمناسبة الفعل «(١)» .

٩ - الأَكْثَرِيَّةِ :

« والدليل على الأَكْثَرِيَّةِ الاستقراء ، وعلى الأَقْيَسِيَّةِ أن المصدر يعمل
بمناسبة الفعل «(٢)» .

« ويشترط كون المرخم علما لتحقق الأَكْثَرِيَّةِ فيه الموجبة
للتخفيف «(٣)» .

« ودليل الحقيقة أَكْثَرِيَّةِ الاستعمال ، ثم اكتسى من « إلاً » معنى
الاستثناء «(٤)» .

١٠ - الأولوية :

« قالوا : للتقدم أولوية في العمل ، يدلك عليه وجوب إعمال « ظَنَنْتُ »
وأخواتها متقدمة ، وجواز إلغاها متوسطة ومتأخرة «(٥)» .

(١) ص ١٩٢ .

(٢) ص ١٩٢ .

(٣) ص ٢٩١ .

(٤) ص ٢٦١ .

(٥) ص ١٠٢ .

١١ - البَدَلِيَّةُ :

« من مناسبة مع المبدل ليتخصص بِبَدَلِيَّتِهِ وهي المرادة بالاشتغال »^(١) .

١٢ - البِنَائِيَّةُ :

« وقيل : إنها لا بنائية ولا إعرابية عملاً بالدليلين »^(٢) .

« فَإِنَّ اعترض مشكك على الدهماء بأن الحركة حال الجر إما إعرابية أو بنائية »^(٣) .

١٣ - التَّبَعِيَّةُ :

« وضمت الهمزة بالتبعية »^(٤) .

« فَإِنَّ التابع ما عمل فيه عامل المتبوع بالتبعية »^(٥) .

١٤ - الجَزْمِيَّةُ :

« فَإِنَّ قِيلَ : يجوز أن يغير الواو مقتضى الكلام تغييرَ همزة الاستفهام الجملة عن الجَزْمِيَّةِ »^(٦) .

(١) ص ٣٨٤ .

(٢) ص ٣٤٤ .

(٣) ص ٤٠٨ .

(٤) ص ١٠٥ .

(٥) ص ٣٨٠ .

(٦) ص ٣٩٠ .

١٥ - الْجَمْعِيَّةُ :

« وكما أن الوصفية الأصلية معتبرة وإن طرأت الاسمية فكذا الجمعية الأصلية وإن طرأ الأفراد »^(١) .

١٦ - الْجِنْسِيَّةُ :

« وسبب التخصيص أن أعلام البهائم فيها شائبة الجنسسية لقله تعلق الغرض بأشخاصها »^(٢) .

« فَإِنَّ « زَيْدٌ » نُكِّرَ أَوَّلًا بِجَعْلِهِ جِنْسًا ثُمَّ أُضِيفَ لِلتَّخْصِصِ فَتَنَكَّرَ بِالْجِنْسِيَّةِ لَا بِالْإِضَافَةِ »^(٣) .

« يجوز إثبات اللام فيها نظراً إلى جنسيتها وحذفها نظراً إلى علميتها »^(٤) .

١٧ - الْحَالِيَّةُ :

« واحتمال القرينة الحالية يمنع الإلباس »^(٥) .

١٨ - الْخَاصِيَّةُ :

« وإنما ذكر ذلك مع الاستغناء بالمتقدم ليؤكد خاصية العلم في ذهن المتعلم »^(٦) .

« والأكثر أن خاصية البدل أن لو طرح وأقيم المبدل مكانه »^(٧) .

(٥) ص ١٧ .

(٦) ص ٤٣٤ .

(٧) ص ٣٨٠ .

(١) ص ٤٢٧ .

(٢) ص ٨٩ .

(٣) ص ٣٢٨ .

(٤) ص ٨٧ .

١٩ - الخبرية :

« فإن الجملة الصالحة الخبرية هي التي تحمل الصدق والكذب »^(١) .
« كان محذوفاً من حيث المفعولية ، ومضراً من حيث المبتدئية والخبرية »^(٢) .

٢٠ - الخصوصية :

« فإن سألت وقوع الصيغة على الحال والاستقبال أهو للقدر المشترك بينهما فيكون اشتراكاً معنوياً أو لخصوصيتهما »^(٣) .
« فإن أوهم بأن الكلي من غير خصوصية أحد الجزئيات »^(٤) .

٢١ - الصدرية :

« ومنعه سيويه لعدم الصدرية »^(٥) .

٢٢ - الصورية :

« ليس علة فاعلية ولا صورية ومادية ، فتعين كونه علة غائية وهو المسمى بالغرض »^(٦) .

(٤) ص ١٣٩ .

(٥) ص ١٢٧ .

(٦) ص ١٢٩ .

(١) ص ١٢١ .

(٢) ص ١٨٧ .

(٣) ص ٧٣ .

٢٣ - الظرفية :

« وعن الثاني الأسماء اللازمة الظرفية » (١) .

٢٤ - العبودية :

« يسوغُ الكسرُ ، لأنَّ « إذا المفاجأة » بعدها جملة ، والفتحُ أي فإذا العبوديةُ حاصلةٌ فحذفَ الخبرُ » (٢) .

٢٥ - العقلية :

« وفي الاسم عقلية التزامية » (٣) .

٢٦ - العلمية :

« فالعلمية مانعة من اللام فبطل الجواز المذكور » (٤) .
« أراد بالعلمية ، العلمية المؤثرة ، ثم فسرها بأنها التي لا يكون ما سواها من الأسباب مستقلاً بمنع الصِّرف » (٥) .

٢٧ - العلية :

« وقول بعض الفقهاء : إنها قد تكون لِلْعِلِّيَّةِ » (٦)

٢٨ - العوضية :

« وأما حذف الفعل للاستبشاع تعدي الفعل الظاهر بغير حروف

(٤) ص ٨٧ .

(٥) ص ٤٣٣ .

(٦) ص ٣٠٩ .

(١) ص ٧٣ .

(٢) ص ١٩٦ .

(٣) ص ٤٤٢ .

التعدي ، واطرد في « اللام » و « من » لمشاركتها أخواتهما في العوضية «^(١) .

٢٩ - الغائية :

« ليس علة فاعلية ، ولا صورية ومادية ، فتعين كونه علة غائية وهو المسمى بالغرض »^(٢) .

٣٠ - الغريزية :

« لأنه يجب أن يكون من الأفعال الغريزية »^(٣) .

٣١ - الفاعلية :

« أو المفعول به زمان الفاعلية أو المفعولية »^(٤) .

٣٢ - الفرعية :

« فرع فلم تلزم الفرعية من حيث الاشتقاق »^(٥) .

٣٣ - الفضلية :

« وحمل النصب فيهما على الجر لمناسبتهما في الفضلية »^(٦) .

« لأن الحذف يؤذن بالفضلية »^(٧) .

(١) ص ١٣٢ .

(٢) ص ٢٣١ .

(٣) ص ١٤١ .

(٤) ص ٢٣٦ .

(٥) ص ١٩١ .

(٦) ص ٩٨ .

(٧) ص ١٨٨ .

٣٤ - الفعلية :

« وعدم وصل « ما » بـ « حاشا » يضعف فعليته »^(١) .

٣٥ - الكلية :

« فَإِنَّهُ أَخْلَعَ بِفَعْلٍ لَا وَقَعَ بِكَلِمَتِهِ ، وَلَا غَيْرِ وَقَعَ بِكَلِمَتِهِ ، كَصَلَاةِ الْمُصَلِّي حِينَ يُصَلِّي ، وَهُوَ الْمُسَمَّى بِالْحَالِ »^(٢) .

٣٦ - الماهية :

« فَإِنْ « فَجَارٍ » يُفْهَمُ مِنْهُ الْإِشَارَةُ إِلَى مَا هِيَئَةَ الْفُجُورِ ، لِمَا يَفْهَمُ مِنْ « بَرَّةٍ » الْإِشَارَةُ إِلَى مَا هِيَئَةَ الْمَبْرَةِ »^(٣) .

٣٧ - المتبدئية :

« لو طرحنا أحدهما من اللفظ كان محذوفاً من حيث المفعولية ، ومضمراً من حيث المتبدئية والخبرية »^(٤) .

٣٨ - المتبوعية :

« إِنَّ الْمَعْطُوفِيَّةَ تَقْتَضِي الْمَتَبُوعِيَّةَ وَالْإِسْتِقْلَالَ »^(٥) .

٣٩ - المسندية :

« ثُمَّ لِمَا كَانَ الْفَاعِلُ أَصْلَ الْمَرْفُوعَاتِ ، وَالْبَاقِي مُشَبَّهٌ بِهِ قَدَمْنَاهُ عَلَى سَائِرِ

(٤) ص ١٨٧ .

(٥) ص ٤٠٢ .

(١) ص ٢٠٢ .

(٢) ص ٢٨٨ .

(٣) ص ٢٧٦ .

المرفوعات ودليل أصالته أن مسنده أصل في المُسندِيَّة» (١) .

« بخلاف المبتدأ ؛ فإنَّ مسنده في الأصل اسم ، والاسم ليس أصلاً في
المسندية لعدم لزومه المسندية » (٢) .

٤٠ - المصدرية :

« المنصوب على المصدرية قد يكون مصدرًا للفعل كما ذكر وقد لا
يكون » (٣) .

٤١ - المضافة :

« وقد تزداد ألفاظ في صورة المضافة لنوع تأكيد » (٤) .

٤٢ - المعرفية :

« وإلّا لزم كونه مجهولاً لمعرفة ، معلوماً لمعرفة ، فاجتمع
النقيضان » (٥) .

٤٣ - المعطوية :

« وتحقيقه : إنَّ المعطوية تقتضي المتبوعية والاستقلال » (٦) .

٤٤ - المعلولية :

« فإنَّ من لوازم المعلول التأخر عن العلة فأطلق التعقيب وأريد به المعلولية » (٧) .

(٥) ص ٦٦ .

(٦) ص ٤٠٢ .

(٧) ص ٤٥٤ .

(١) ص ٩٩ .

(٢) ص ١٠٠ .

(٣) ص ١١٦ .

(٤) ص ٢١٢ .

٤٥ - المفعولية :

« فجعله فاعلاً أولى من صاحبه ، وإن اشتركا في المفعولية »^(١) .

٤٦ - المفهومية :

« والحرف أيضاً لا يستحقه لأنه دل على معنى غير مستقل بالمفهومية »^(٢) .

٤٧ - المعمولية :

« والمفتوحة أقل إعمالاً لضعفها بالمعمولية »^(٣) .

٤٨ - الموصوفية :

« وبأن الموصوفية تقتضي تقدمه على الصفة »^(٤) .

٤٩ - الندائية :

« فكذلك الندائية لا تفيد أن المتكلم حصل منه دعاء ماض »^(٥) .

٥٠ - النسبية :

« فلو أفادت الترتيب لحصل التضارب من زيد وحده ثم من عمرو ، وكذا اشتراكا في المال وجميع أفعال النسبية »^(٦) .

(٤) ص ٢١١ .

(٥) ص ١٦٣ .

(٦) ص ٢٥٠ .

(١) ص ٣٤ وانظر ص ٩٥ .

(٢) ص ٨٢ .

(٣) ص ٨٥ وانظر ص ٩٨ .

٥١ - الهُوَويَّة :

« فَإِنَّ الهُوَويَّة تَسْتَدْعِي الْاِتِّحَادَ » (١) .

٥٢ - الوُجُودِيَّة :

« الْقِيَّاسُ أَنْ يُمَيِّزَ الْمَذْكَرَ عَنِ الْمَوْثُثِ بِعَلَامَةِ وَجُودِيَّةٍ ، وَالْمَوْثُثَ بِعَدَمِهَا » (٢) .

٥٣ - الوَصْفِيَّة :

« وَقَدْ تَخَيَّلَ الْوَصْفِيَّةَ الْأَصْلِيَّةَ فَلَا يَصْرَفُ بِهَا كَمَا فَعَلَ نَاسٌ مِنَ الْعَرَبِ بِأَخْيَلٍ » (٣) .

٥٤ - الْمَضْرُوبِيَّة :

« تَقُولُ : مَا أَضْرَبَ عَمْرًا ، مُتَعَجِّبًا مِنْ مَضْرُوبِيَّتِهِ » (٤) .
وبعد فهذه جملة من المصادر الصناعية نوردتها هنا على سبيل التمثيل لا الاستقصاء والحصر ؛ للتدليل على كثرة استخدام الإمام الكيشي للمصادر الصناعية التي انفرد باستعمال بعضها بين سائر النحاة وذلك على زعم منا ، وهو زعم قائم حتى يرد في كتب النحو العربي ما ينفي هذا الزعم ، ولعل السبب يعود في ذلك إلى كثرة اطلاعه على كتب الجدل والفلسفة والمنطق ، وقد أوضحت ذلك في النزعة المنطقية الجدلية عند الكيشي ، كما أني أعود مرة أخرى للتلويح بأن هذه الظاهرة الأسلوبية عند المصنف تسترعي الانتباه

(١) ص ١١١ .

(٢) ص ١٤٥ .

(٣) ص ٤١١ .

(٤) ص ١٤٣ .

والالتفات إليها في وقفة تأمل وإمعان نظراً للتعليل تارة والتحقيق والتدقيق تارة أخرى ، ويكفي في هذه الدراسة العجلى أننا أشرنا إلى وجود هذه الظاهرة عند المصنف .

ب - الازدواجية في الاستخدام بالتَّفَعُّل والتَّفَعِيل :

ومن الظواهر الأسلوبية عند المؤلف استخدامه بكثرة ازدواجية التعبير بمصدرين أحدهما مستعمل في الأساليب النحوية والآخر قليل الاستعمال أو نادر ، ومن ذلك مثلاً صيغتا « التَّفَعُّل والتَّفَعِيل » فهو يستخدم هاتين الصيغتين للدلالة على معنى واحد فهو يراوح بين هذه وتلك وكأنه لم يلمس الفروق اللغوية الدقيقة بين هذين الاستخدامين ، فالتَّخْصُّصُ عنده كالتَّخْصِيس والتَّذْكَرُ مثل التَّذْكِيرِ - أقصد تذكير الاسم الذي يقابل التأنيث - والتَّعْرُفُ عنده مثل التَّعْرِيفِ ، والتَّكْرُرُ مثل التَّكْرِيرِ والتَّكْرَارِ ، ولكي لا نحمل النصوص أكثر مما تحتمل أو نتحامل على الرجل فإننا نورد هنا بعض الصيغ التي استخدمها مع الإشارة إلى مواطنها من الكتاب ، ولك أيها القارئ الكريم أن تحكم له أو عليه .

(١) التَّخْصُّصُ :

قال في باب المبتدأ في حديثه عن مسوغات الابتداء بالنكرة :
« ولتخصسه بمكان معين في الخامس »^(١) .

(١) ص ٣٦ .

وقال في موطن آخر : « لأن الحكم إذا عمَّ ثم حُصِّصَ كان أوقع في نفس السامع من المخصص ابتداءً ، فإن الحصول بعد الطلب أعز من المضاف بلا تعب »^(١) وقال أيضاً : « فهو في التكرار ظاهراً ، والتخصيص بمعنى باطناً »^(٢) « فارتباط الأول بالثاني إما بالعمل أو العطف وتخصيصه به »^(٣) .

« وأكثرهم يخصص الحذف بلا »^(٤) .

« وفائدتها الأصلية التخصيص »^(٥) .

« فتبعه سقوط الجر لتخصيصهما بالاسم »^(٦) .

« ويتجه على الأول مطالبة علة تخصيص العود بالجر وتخصيصه باحدى الحالين »^(٧) .

(٢) التخصيص :

وكما أوردت صيغة التخصيص في بعض الجمل والتراكيب السابقة فإنني أورد هنا صيغة التخصيص في الجمل التالية :

قال المؤلف : « وعلة التخصيص خطورها بيال الواضع »^(٨) .

(٥) ص ٢٠٧ .

(٦) ص ٢٦١ .

(٧) ص ٢٦٣ .

(٨) ص ١٢ .

(١) ص ١٣٩ .

(٢) ص ٨٤ .

(٣) ص ١٦٥ .

(٤) ص ٤٠٤ .

- : « وعلة التخصيص أن المظهر أصل المضمَر »^(١) .
- : « سبب التخصيص أن أعلام البهائم شائبة الجنسية لقلة الغرض بأشخاصها »^(٢) .
- : « فتخصيصه ببعضها تخصيص من غير مخصص »^(٣) .
- : « وتخصيص « أن » لمراعاة الأصل »^(٤) .
- : « لأن تخصيصها بـ « من » يغنيها عن اللام »^(٥) .
- : « وتخصيص النكرة به لمشايتها صورة نافية الجنس »^(٦) .
- : « وإن خرجته بالتخصيص عن هذه المناسبة »^(٧) .
- : « وأما تخصيص الضم فلأن الفتح مجانس لحركته الإعرابية »^(٨) .

(٣) التعريف :

« وهما مستقلا الدلالة فعرفا بالتعريف الوجودي لقوتهما »^(٩) .

(٦) ص ٧٧ .

(٧) ص ٩٩ .

(٨) ص ١٦٦ .

(٩) ص ٠٩ .

(١) ص ٠١٣ .

(٢) ص ٠١٩ .

(٣) ص ٠٤٢ .

(٤) ص ٠٥٤ .

(٥) ص ٠٦٢ .

(٤) التعرف :

« لأنك إذا قلت : غلام زيد أفاد التعرف »^(١) .

(٥) التكرار :

« فهو في التكرار ظاهراً والتخصص بمعنى باطناً »^(٢) .

(٦) التذكير :

« ثم ألحق النون للتذكير ، قيل ترك القياس ، فإن الأصل التذكر » .

(٧) التذکر :

« فإن قيل : أليس علامة التذكر تلحق بالاسم المطلق »^(٣) .

(٨) التنكر :

« وإذا فككت وجئت باللام أفاد التنكر »^(٤) .

(٤) ص ٣٦٩ .

(٥) ص ٢٠٧ .

(١) ص ٢٠٧ .

(٢) ص ٨٤ .

(٣) ص ٢٦٩ .

(٩) التكرير :

« والتي لمتعلقة تتبع الموصوف في التعريف والتكبير والإعراب فقط » (١) .

« وأما الثالث فيجوز التكرير » (٢) .

: « والتكبير نحو : زَيْدٌ رجلٌ ، وفي الأخير نظر ، فإن « زيد » نكر أولاً يجعله جنساً ثم أضيف للتخصيص فتكره بالجنسية لا بالإضافة » (٣) .

وبعد فهذه بعض الصيغ والتراكيب الأسلوبية استخدم فيها المصنف صيغتي « التفعّل والتفعيل » بازدواجية في التعبير والاستعمال ، وهي ظاهرة لافتة للنظر تدعونا للوقوف أمامها لوضع بعض التفسير لهذه الازدواجية في هذه الظاهرة الأسلوبية ، ونحن هنا نشير إليها مجرد إشارة عابرة ؛ لدليل على استخدامها في هذا الكتاب .

ج - بعض الأساليب الأخرى التي استخدمها الكيشي :

هناك بعض العبارات التي استخدمها الكيشي والتي تعتبر لزمة خاصة به قد لا نجدها عند غيره من النحاة ، فمن هذه التعابير قوله :

(١) « والفعل المضارع للاسم تَطْفَلُ عَلَى الاسم في قبول الإعراب ، ومضارعه له أنه جار على اسم الفاعل في حركاته وسكناته ، وأنه يقع

(١) ص ٢٣٥ .

(٢) ص ٢٠٠ .

(٣) ص ٢٠٧ .

صفة للاسم .. الخ»^(١) .

ولعل في قول الكيشي : والفعل المضارع للاسم تفضل على الاسم ما يكسب الفعل هذا المعنى صفة من صفات العقلاء ، ثم انظر إلى قوله :
(٢) « والفعل المضارع استعد لمطلق الإعراب بمشابهة الاسم فاقتضت المشابهة أن يعرب بوجوه إعراب الاسم ، الرفع والنصب والجر ، لكنه أعرب بحركتين وسكون لينحط الفرع عن الأصل »^(٢) فالاستعداد المطلق والانحطاط أضفت على الفعل الصفة الآدمية ونقلته من مرتبة المعاني إلى رتبة الأناسي .

(٣) « ودليل الحقيقة أكثرية الاستعمال ثم اكتسى من « إلا » معنى الاستثناء »^(٣) .

(٤) وقوله : « فإنَّ الكل يكتسي معنى المضاف إليه »^(٤) .

(٥) وقوله : « فقد ظهر أن هذا الباب يَلْتَحِفُ على البحث في العدد وأحواله »^(٥) .

(٦) وقوله : « وإلَّا لَفَّهُ اجتماع المثلين »^(٦) .

نجد في هذه الأمثلة الثلاثة أو العبارات الثلاث التي أوردتها للكيشي كلمة « يلتحف » وكلمة « يكتسي » وكلمة « لَفَّهُ » المأخوذة من الالتفاف بلحاف أو غيره وكلها تطلق على الأناسي ، ولعلنا نحس في رائحة هذه الكلمات الثلاث قشعريرة البرد وهي ما توحى به هذه الكلمات ..

(٤) ص ١٢٩ .

(٥) ص ٢٤٧ .

(٦) ص ٢٠٧ .

(١) ص ٢٠ .

(٢) ص ٩٥ .

(٣) ص ٢٦١ .

المنهجية العلمية وكتاب الإرشاد

يلاحظ القارئ الكريم أن الإمام الكيشي قد نهج في كتابه الإرشاد إلى علم الإعراب المنهج العلمي الرفيع ، وسلك فيه المسلك الفكري المنطقي الناضج ، حيث اتسم الكتاب بالروح المنهجية العلمية المنظمة ، ويظهر ذلك في مظاهر عديدة كالاستقراء ، والقياس الغالب ، والقياس الشاذ ، واستصحاب الحال ، واستصحاب الحكم ، والاستثناس بالتغيير ، وذكر العلة ، وغير ذلك مما سوف نعرض له في هذه الدراسة وذلك على النحو التالي :

(١) ظاهرة الاستقراء :

وهي ظاهرة بارزة وعلامة مميزة لهذا الكتاب ، حيث أولاهها الكيشي جُلَّ اهتمامه ، وعُني بها عناية فائقة ، من ذلك مثلاً قوله :

« ولا ضم في الفعل ولا كسر بالاستقراء »^(١) .

وقوله : « آخر استقراي : وهي إما اسم فاعل أو اسم مفعول أو صفة مشبهة أو « ذو » أو اسم المبالغة »^(٢) .

وقوله : « المعارف خمس بالاستقراء »^(٣) .

(١) ص ٢٢٠ .

(٢) ص ٢٣٤ .

(٣) ص ٢٣٨ .

وقوله : « استدرك بعضهم جعل وزن الفعل الغالب سبباً بأنه رد إلى الجهالة ، أي يحتاج إلى استقراء جميع الأسماء والأفعال » (١) .

وقوله : « ويلزم هذا الجمع أن يكون على زنته واحد بالاستقراء » (٢) .
وقوله : « وهو فرع الأفراد ، ولا يكون ذلك إلا في الأعلام بالاستقراء » (٣) .

وقوله : « ثم العدل والوزن لا يجتمعان بالاستقراء » (٤) .
وقوله : « ومنع الكوفيون صرف باب « أفعل منك » بالاستقراء » (٥) .
فهذه ثمانية نصوص أوردتها هنا على سبيل التمثيل لا الحصر ، وهي في مجموعها تدل على مدى اهتمام العلامة الكيشي بظاهرة الاستقراء .

٢ (القياس الغالب واستصحاب الحكم :

لعل ظاهرة الاستقراء التي أشرنا إليها والتي أولها العلامة الكيشي بعض اهتماماته لم تكن الظاهرة الوحيدة في كتاب الإرشاد ، فإن ظاهرة أخرى أشار إليها العلامة المصنف وهي ظاهرة القياس الغالب واستصحاب الحكم حيث قال : « قلت : أما أحد عشر فتأنيثه أن تلحق الألف بأحد والتاء بـ « عشر » تقول : إحدى عشرة امرأة ، أما الأول فاستصحاباً لحكم ما قبل التركيب ،

(١) ص ٢٦٥ .
(٢) ص ٢٧٧ .
(٣) ص ٢٨٣ .
(٤) ص ٢٨٤ .
(٥) ص ٢٧٥ .

وأما الثاني ، فعملاً بالقياس الغالب ، وتذكيره أن تحذفهما عنهما للعلتين ، فتقول : أحد عشر رجلاً^(١) .

٣ (القياس والسماع :

لاحظنا فيما سبق احترام العلامة الكيشي للقياس الغالب واستصحاب الحكم وتعليقه بهما لشرح وجهة نظر معينة ونورد هنا بعض الأمثلة التي تدل على احترامه للقياس والسماع معاً حيث قال : « وهذا الباب قياس عند بعضهم لكثرة صُورِهِ ، ومقصور على السماع عند آخرين ، لنقصان اطراده بالإضافة إلى سائر المفاعيل »^(٢) .

وقال : « وحال المجرور لا يتقدم عليه عند البصريين بالاستقراء ، لأنها تابعة له ، والمتبوع لا يتقدم على الجار فالتابع أولى ، وَجَوَزة الكوفيون قياساً »^(٣) .

وقال أيضاً : « قال : لا نسلم أن الحكم ثبت في الضارب الرجل بالقياس ، وظاهر أنه ثبت بالنقل ولأن هذه العلة قائمة في صورة النزاع ، ولقوله هذا السؤال أجاز الفراء « الضارب زيد »^(٤) .

٤ (الشذوذ القياسي والشذوذ الاستعمالي :

وإذا كنا قد لاحظنا على العلامة المؤلف اهتمامه بالقياس والسماع والاطراد

(١)

(٢) ص ١٣٢ .

(٣) ص ١٣٥ .

(٤) ص ٢٢٣ .

والنُدْرَةَ وغير ذلك مما تعارف عليه القوم فإننا نراه أيضاً ييدي اهتمامه بالمسموع
شذوذاً من حيث القياس أو الاستعمال فهو يقول : « وإنما قلنا حرف التعريف
ليشمل اللام والميم في نحو قوله صلى الله عليه : « ليس من أمير أمصيام في أمسفر » .
فأما قول الشاعر :

يَقُولُ الخنْيُ وَأَبْغَضُ العَجْمِ ناطقاً إلى رينا صوت الحمار اليجدع
ويستخرج اليربوع من نافقائه ومن جحره بالشيحة اليتقصع

فشاذٌ قياساً واستعمالاً ، والشاذ القياسي : ما كان مخالفاً لقياس ما ،
والاستعمالي ما كان قليل الاستعمال في محاوراتهم^(١) ، وقال في حديثه عن
« عسى » : « وهي ترفع الاسم وتنصب الخبر ، مثل « كان » يدل على نصبها
قول الزبء : « عسى الغوير أبوسا » وقوله :

أكثرت في اللوم ملحا دائماً لا تلحني إني عسيت صائماً
وقد أنيب السين مناب « أن » في خبرها قال :

عسى طيء من طيء بعد هذه ستطفئ غلات الكلى والجوانح
وهو شاذ في الاستعمال دون القياس^(٢) .

٥ (استصحاب العدم :

ونظرة واحدة إلى حديث الإمام الكيشي إلى أقسام الفعل بين الماضي

(١) ص ٦ .

(٢) ص ٥٥ .

والحال والاستقبال تعطينا فكرة واضحة عن طريقة تفكير المؤلف المنظمة في إيراد أقوال العلماء ، وذكر علة كل قائل على حدة ، سواء ذكر القائل تصريحاً أو تلويحاً فهو يقول مثلاً : « وقد تقدم انقسامه إلى الماضي والحال والاستقبال .

وقول بعضهم : الفعل إما واقع فيكون ماضياً أو غير واقع فمستقبل ، فلا تعقل للحال غير حاصر التقسيم ، فإنه أدخل بفعل لا واقع بكليته ولا غير واقع بكليته ، كصلاة المصلي حين يصلي ، وهو المسمى بالحال ، واختلف في الأصل من هذه الأقسام : قيل : الحال ، لأن الفعل للإخبار ، والحال موجود ؛ فالإخبار عنه في غاية التحقيق ، ثم الماضي لمشاهدة وقوعه ، وقيل : المستقبل لأن الأصل استصحاب العدم ، ثم الحال ، لأنه طريق المستقبل إلى الماضي ، وقيل : الماضي لتحققه بجميع أجزائه ، ثم الحال لتحققها بالبعض والنزاع لفظي^(١) .

٦) انتفاء الحكم :

وفي الحديث عن « لن » أهي مفردة أم مركبة نراه يقول : « أما « لن » فنقيض السين ، لأنها للنفي في المستقبل ، كما أن السين للإثبات فيه ، فلا يقال : لن يقوم أمس ولا الآن ، كما لا يقرون الزمانان بسيقوم ، قال الخليل : أصله « لا أن » فحذفت الهمزة تخفيفاً فسقطت الألف لالتقاء الساكنين ، وسيبويه يجعله مفرداً وأبطل التركيب بتقدم مفعول منصوبها عليها في قولهم : « زيدا لن أضرب ، وامتناع تقدم ما في صلة « أن » عليه . فدفع المازني عن الخليل بأن الحروف تتغير أحكامها ومعانيها بالتركيب ، اعتبر بـ « لو » المركب

(١) ص ٢٨٨ .

مع « لا » كيف تغير معناها من امتناع الشيء لامتناع غيره إلى امتناعه لوجود غيره ، وحكمها بكونها قبل التركيب مختصة بالفعل وبعده بالاسم ، فزوال الحكم الإفرادي لا يدل على عدم التركيب ، ثم المازني أراد أن يبدي إلزاماً واقعاً ، فقال : قولنا : « لن يَخْرُجَ زيد » كلام تام ، وأن يخرج زيد ، ناقص إلى أن تقول : أحب إليّ أو غيره ، فقال له الجرجاني : أليس قد سلمت جواز تغير المعنى ، والحكم بالتركيب ، وزيفت استدلال سيبويه بانتفاء الحكم الإفرادي على عدم التركيب ؟ فكيف تستدل بانتفاء المعنى الإفرادي على عدم التركيب ؟ فإنَّ أن مع الفعل بمعنى المصدر وهو مفرد فاحتاج إلى جزء آخر ، وليس أن مع الفعل بمعنى المصدر بل هو جملة « (١) » .

ويلاحظ على الكيشي في هذا النص أنه أورد رأي الخليل من حيث تركيب « لن » كما أورد قول سيبويه بإفرادها وأورد دفاع المازني ثم رد الجرجاني على المازني بانتفاء الحكم ، ثم الحكم بالتركيب إلى آخر ما قال وهي نظرة لا تخلو من التحقيق المنهجي المنظم .

وبعد فهذه بعض الظواهر المنهجية العلمية عند الكيشي في الإرشاد حاولنا الإشارة إليها في هذه العجالة وقد آثرنا عدم الاستقصاء فلم نعرض لحمل النقيض على النقيض ، والاستئناس بالتغيير ، وعلّة المعارضة والتغليب والاستحسان ، وغير ذلك من الظواهر التي نلمح فيها منهجية الكيشي العلمية بكل وضوح .

(١) ص ٢٩٤ .

المصادر التي اعتمد عليها الكيشي في كتابه الإرشاد :

اعتمد المؤلف الكيشي — رحمه الله — على بعض الكتب النحوية المهمة ، إذ صرح منذ البداية باسم أحد هذه الكتب ، وهو كتاب الإيضاح العضدي لأبي علي الفارسي ، وذلك عندما قال في المقدمة : « فقد دعاني ما بي من الحذب على إخواني إلى أن أرتب لهم مختصراً جامعاً لعيون علم الإعراب ، مجتنباً فيه مسلك الإطناب والإسهاب ، ورأيت أن أدمج فيه جميع مسائل الإيضاح بفروعه ومبانيه لإكباب المحصلين على تحقيق معانيه ، أما الكتاب الثاني الذي اعتمده المصنف فهو كتاب المفصل في علم العربية لجار الله الزمخشري وقد صرح باسمه في آخر الكتاب وقد تكررت عبارة « قال العلامة » وهو يقصد به الزمخشري ، ولم يرد لقب الزمخشري غير مرتين أو ثلاث قال فيها : قال جار الله .

أما الكتب الأخرى فهي : المقتصد في شرح الإيضاح العضدي للإمام عبد القاهر الجرجاني ، ثم التخمير — شرح المفصل — لصدر الأفاضل . ثم كتاب سيويه ، ثم اللباب في علل البناء والإعراب للعكبري ، ثم كتاب الصحاح للجوهري ، وغير ذلك من الكتب النحوية الأخرى التي لم يصرح بذكرها ، ولعل المؤلف بهذا الصنيع قد حاول الاستفادة من هذه الكتب النحوية المهمة في هذا المختصر الموسوم بـ « كتاب الإرشاد إلى علم الإعراب » غير أن الاستفادة هنا لا تعني عند الكيشي مجرد النقل دون روية أو إعمال فكر أو تمحيص لما ينقل ، بل لم تسلم هذه المصادر التي أفاد منها وجعلها نصب عينيه من معارضة أو نقض أو نقد ، وهذا يدل على تحرر الرجل من معرة التقليد ،

فراه يقول مرة : « ومن زعم أن « اللفظة » احتراز عن الإشارة بعضو ما ،
وعقد الحساب ، والنسبة فمخطيء ، لأن الجنس لا يخترز به ، وإلا كان فصلاً
لا جنساً ، ومن قيد المعنى في حد الكلمة بالمفرد سها ، لأنه يقال له : إيجابك
معنى الكلمة أن يكون مفرداً ، أما أن تعني به أن لا يكون مركباً البتة ، أو
مركباً يحتمل الصدق والكذب ، فالأول باطلٌ بجميع أسامي الحقائق المركبة ،
والثاني غير محتاج إليه ، لأنه لا توجد لفظة محتملة لهما وليست بكلمة » ، وهو
رد على الزمخشري ، لأنه هو الذي قيد المعنى في الكلمة بالمفرد ، فلم يتردد
الكيشي أن يصفه بالسهو ، وقال في موطن آخر من الكتاب : « وذهب
بعضهم منهم العلامة إلى أن العامل في المضاف إليه معنى الحرف ، فيقال له :
إما أن تعمل حرفاً مضمراً أو معنى الحرف في الاسم ، والأول غير مذهبك ،
والثاني إما أن تجعله مستقلاً أو بواسطة المضاف ، والأول باطل ، لأن هذا المعنى
غير معقول الوجود بدون المضاف ، والثاني قريب مما تقول به ، لأننا نضيف
العمل إلى حامل الصفة وأنت إليها ، وعبارتنا أولى ، لأن الصنع يضاف إلى
الصانع لا إلى قدرته التي بها الصنع » .

فالكيشي يرد على الجرجاني والزمخشري اللذين يذهبان إلى أن العامل في
المضاف إليه معنى الحرف .

وبعد فهذه بعض الاعتراضات على العلامة الزمخشري والإمام الجرجاني
وغيرهما ممن أفاد من مؤلفاتهم ، وهي فائدة مقرونة بأعمال النظر والتفكير
الدقيق فيما ينقل .

اعتراضات الكيشي على العلماء ونقده لهم

(١) موقف الكيشي من الزمخشري :

ذكرنا عند الحديث عن المصادر التي اعتمدها الكيشي أنه أفاد من المفصل للزمخشري وغيره من الكتب المذكورة هنالك ، وذكرنا أيضاً أن المؤلف لم يكن مجرد ناقل دون روية أو إعمال فكر ، ولم تسلم المصادر التي نقل عنها أو أفاد منها من معارضة أو نقض أو نقد ، فمن ذلك اعتراضاته على الزمخشري وهي كما يلي :

١ — « ومن قيد المعنى في حد الكلمة بالمفرد سها ؛ لأنه يقال له : إيجابك معنى الكلمة أن يكون مفرداً ، إما أن تعني أن لا يكون مركباً البتة ، أو مركباً يحتمل الصدق والكذب ، فالأول باطل بجميع أسامي الحقائق المركبة ، والثاني غير محتاج إليه ، لأنه لا توجد لفظة محتملة لهما وليست بكلمة »^(١) فهو يصف صاحب هذه المقولة بالسهو ، ويرد عليه من وجهين ، وصاحب هذه المقولة الزمخشري كما هو واضح في موضعه من الكتاب ، ونراه مرة أخرى يعترض على الزمخشري فيقول :

٢ — « وسماء العلامة : « عِلَّةُ الإقدام » ؛ فراراً من الإشكال ، فيقال له : ليس علة فاعلية ولا صورية ، ولا مادية فتعيّن كونه عِلَّةً غائبةً »^(٢) فهو بالرغم من احترامه للزمخشري حيث يطلق عليه لقب العلامة فإنه لا يتوانى عن الاعتراض عليه ، ومناقشة أقواله .

(٢) ص ١٢٩ .

(١) ص ٧٠ .

٣ — وخصصها العلامة بأن ترد عقيب الجملة الاسمية ، والفارسي يجوز تعقيبها الفعلية أيضاً مستدلاً بقوله تعالى ﴿ ثم وليتم مدبرين ﴾ ورد عليه صدر الأفاضل بأن المؤكدة في الحقيقة خبر مازال ، فلا يسوغ أن يكون التقدير ثم وليتم مازلتهم مدبرين ، والعامل فيها أثبتته وأحقه ﴿ (١) فهو يرد على الزمخشري بقول الأستاذ أبي علي كما هو واضح من النص السابق .

٤ — وذهب بعضهم منهم العلامة إلى أن العامل في المضاف إليه معنى الحرف فيقال له : إما أن تعمل حرفاً مضمراً ، أو معنى الحرف في الاسم ، والأول غير مذهبك والثاني إما أن تجعله مستقلاً أو بواسطة المضاف ، والأول باطل ، لأن هذا المعنى غير معقول الوجود بدون المضاف ، والثاني قريب مما نقول به ، لأننا نضيف العمل إلى حامل الصفة وأنت إليها وعبارتنا أولى ، لأن الصنع يضاف إلى الصانع لا إلى قدرته التي بها الصنع ﴿ (٢) فهو هنا يناقش عبارة الزمخشري ثم يعترض عليها ، وأخيراً يفضل عبارته هو ويعطيها حق الأولوية على عبارة الزمخشري .

٥ — ويقول في موطن آخر : « قال العلامة : « المعرفة ما دل على شيء بعينه » ، وهو مستدرك فإنه إما أن يريد بعينه التعيين الشخصي ، أو مطلق التعيين ، أو شيئاً آخر ، وعلى الأول يخرج علم الجنس والمعرف بلام الجنس ، والمضاف إلى معرفة ، فإن إضافة الكلي إلى الجزئي لا تصيره جزئياً ، وعلى الثاني تدخل النكرة ؛ لأنها متعينة لدالاتها على جنس متعين ، والثالث غير متصور لتكلم عليه ، والأولى أن يقال : النكرة تدل على واحد أو عدد من جنس معلوم ، والمعرفة ما أفاد معنى أكثر تعييناً من هذا القدر » ﴿ (٣) .

(٣) ص ٢٣٧ .

(١) ص ١٣٦ .

(٢) ص ١٩٠ .

(٢) اعتراضه على ابن الحاجب :

وقد اعترض الكيشي على ابن الحاجب بقوله : « قال بعض المحدثين : أراد بالعلمية العلمية المؤثرة ، ثم فسرهما بأنها لا يكون ما سواها من الأسباب مستقلاً بمنع الصرف قال : وهي لا تجامع شيئاً من العلل مؤثرة إلا وهي شرط فيه إلا العدل ووزن الفعل ثم العدل والوزن لا يجتمعان بالاستقراء ، فإذا زالت العلمية المؤثرة فإن لم يكن معها أحدهما فلا سبب ، وإن كان أحدهما بقي سبب واحد ، وطول في بنائه إلى أن مَوَّه على الراكنين إلى بادىء النظر أنه فسر مراد العلامة بما يندفع عنه الإشكال ، وهو هذر ، فإنَّ حاصله راجع إلى أن يقول : كل عِلْمٍ إذا انتفت علميته انصرف ، ولا يظن بعالم إرادة مثله ، بل الحق أنه لم يستثن الصورتين توكلًا على ذهن المتعلم حيث كان أفاد أن الجمع والألف مستقلان بالمنع ، وإنما ذكر ذلك مع الاستغناء بالمتقدم ليؤكد خاصية العلم في ذهن المتعلم هل الباقي بعد زوال العلمية مشروط بها أم لا »^(١) .

(٣) اعتراضه على الجرجاني :

(أ) — قال الكيشي : « قال الجرجاني : هو أخص بالتعريف من العلم لعدم تنكره قط وفيه نظر »^(٢) غير أنه لم يبين وجهة نظره هنا .

(ب) — ويقول في موطن آخر : « قال الجرجاني : إن أراد كون المشابهة سبباً والعلمية سبباً فالأخفش يصرفه بعد التكرير ، لأنه قال في أحمر ، زالت

(١) ص ٢٨٣ .

(٢) ص ٢٧٣ .

الوصفية بالعلمية والعلمية بالتنكير ، فلم يبق إلا سبب فيقول هنا : زالت الجمعية بالإفراد والعلمية بالتنكير ، فلم يبق إلا مشابهة الأعجمي ، وإن أراد جعل المشابهة مستقلة بالمنع فلا ينصرف نكرة بالاتفاق ؛ لبقاء المشابهة .

أقول : الفارسي صرح بعدم انصراف سراويل نكرة آخر باب التعريف فلا معنى للتريد^(١) فهو يحتج على الجرجاني بقول الفارسي ، ثم يصف الجرجاني بالتردد .

(٤) ردوده على الكوفيين :

قال العلامة الكيشي في باب الفاعل : « وإذا اجتمع عاملان على معمول واحد امتنع إعمالهما معاً ، أما إذا اختلف عملاهما فظاهر ، وإن اتحدا فلاُن حصول الإعراب بأحدهما يغنيه عن الآخر واستحال إلغائهما ، فإن الإعراب يستدعي عاملاً ؛ فتعين إعمال أحدهما ، فمذهب البصريين إعمال الثاني ، واضمار معمول الأول على شريطة التفسير ، لأن القريب أولى بالحمل بدليل إعمال الباء في « ألقى بيده » .

ومذهب الكوفيين إعمال الأول واضمار معمول الثاني ، قالوا : للتقدم أولوية في العمل يدلك عليه وجوب إعمال « ظننت » وأخواتها متقدمة ، وجواز إلغائها متوسطة ومتأخرة إلى أن قال : ودليل الكوفي قول عمر بن أبي ربيعة :
إذا هي لم تستك بعود أراكاة تنخل فاستاكت به عود إسحل

(١) ص ٢٧٣ .

وقول امرئ القيس :

فلو أن ماأسعى لأدنى معيشة كفاني ولم أطلب قليل من المال

قالوا : اجتمع « كفاني » و « لم أطلب » على « قليل » فرفعه بالأول ، وهذا فاسد لأن ما بعد « لو » إذا كان مثبتاً في اللفظ فهو منفي المعنى ، وبالعكس ، لأنها لامتناع الشيء لامتناع غيره ، فلو كان الفعلان موجّهين إلى « قليل » فالمصراع الأول يدل على أنه « لم يطلب أدنى معيشة » والثاني على أنه يطلبه فيتناقضان ، والحق أن مفعول الثاني الملك^(١) فهو هنا كما ترى يورد مذهب البصريين ثم مذهب الكوفيين ويحكم عليه بالفساد والبطلان ، ثم يورد حجة الكوفيين ويناقشها هنا ويبيدي وجهة نظره هو .

٢ - وقال في موطن آخر : « فذهب معظم الكوفيين ووافقهم البغداديون إلى أن المبتدأ والخبر يترافعان ، وهو باطل ، لا من حيث كون كل واحد منهما مؤثراً وأثراً ، فإن بتقدير كون العامل مؤثراً ، فالأثر رفعهما ، والمؤثر ذاتهما ، فلا يلزم منه الدور ، بل من جهة أن رتبة العامل قبل المعمول ؛ فيلزم تقدم كل واحد على صاحبه المستلزم تقدم الشيء على نفسه ، وقال بعض الكوفية : « العامل في الخبر المبتدأ ، والعامل في المبتدأ الضمير في الخبر ؛ فراراً من الدور ، ويلزم منه - مع الاستحالة المذكورة - كون كل خبر متحماً للضمير وسنبطله »^(٢) .

وبعد فهذه بعض اعتراضاته على الكوفيين أتينا بها هنا لتوضيح مذهبه النحوي ونزعته البصرية كما يفهم من النصوص السابقة .

(٢) ص ٩٣٦ .

(١) ص ٣٢ .

« القيمة العلمية للكتاب »

ترتبط قيمة كتاب « الإرشاد إلى علم الإعراب » العلمية بكتاب الإيضاح العضدي لأبي علي الفارسي ، ذلك الكتاب الذي كان — ولا يزال — من أهم مصادر النحو العربي المنهجية ، وذلك بما حواه من مادة علمية عميقة ساقها الأستاذ أبو علي الفارسي في منهج علمي متميز عما سبقه من المؤلفات النحوية ، ولما كان العلامة الكيشي قد ضمَّن كتابه « الإرشاد إلى علم الإعراب » جميع مسائل الإيضاح وأضاف إليها ما تدعو الحاجة إليه ، فإن قيمته العلمية مرتبطة بإيضاح أبي علي ، ولقد صرح الكيشي بذلك في مقدمته بقوله : « ورأيت أن أدمج فيه جميع مسائل الإيضاح بفروعه ومبانيه ، لإكباب المحصلين على تحقيق معانيه ، مع زيادات من المسائل والعلل ، تمس الحاجة إليها في كل باب ؛ تمييزاً وتحقيقاً لمسائل الكتاب » .

وعلى الرغم من أن كتاب « الإرشاد » قد تضمن جميع مسائل الإيضاح وما حواه من شواهد — شعرية كانت أو نثرية — فإننا لم نرَ من عَدَدِ الإمام الكيشي من شُرَاح إيضاح أبي علي ، أو من المعلقين عليه مع كثرة من تناول بالدراسة أبا علي تأليفاً أو تحقيقاً ، ولعلنا لانعدو الحقيقة من القول إذا عددنا الإمام الكيشي في عداد شُرَاح إيضاح أبي علي ، وما يزيد في قيمة هذا الكتاب العلمية ما اشتمل عليه من تحقیقات وتعليقات تفرد بها الكيشي .

وبالجملة فإنَّ الكتاب حافل بمادة علمية غزيرة ، فقد بلغت شواهد الشعرية (٢٢١) شاهداً شعرياً ، أما استشهاده بالآيات القرآنية فكثيرة جداً ، ونظرة إلى فهرسها الخاص بها كافية للاستدلال على ما نقول .

وصف المخطوطة

توجد نسخة وحيدة - فيما نعلم - لكتاب « الإرشاد إلى علم الإعراب » لشمس الدين الكيشي في مكتبة أحمد الثالث بالمكتبة السليمانية بمدينة اسطنبول بتركيا تحمل الرقم ٢٢٤٧ . وبمعهد إحياء المخطوطات بجامعة الدول العربية بالقاهرة مصورة لهذه النسخة تحمل الرقم (٨) في فهرس المخطوطات المصورة^(١) ، وقد منَّ الله علينا بأن تمكنا من تصوير هذه المخطوطة من مكتبة أحمد الثالث بتركيا سنة ١٤٠٢ هـ .

تقع هذه النسخة في مائة وأربعين لوحة مقاس ١٣ × ٢٢ وعدد سطور كل صفحة سبعة عشر سطراً ، يتراوح كل منها ما بين ثماني كلمات وعشر كلمات ، وهي بقلم نسخي حسن ومكتوبة بخط يعقوب بن زكريا بن مسعود الخونجي ، وقد ذكر تاريخ الانتهاء من كتابتها في منتصف شهر رجب سنة إحدى وثلاثين وسبعمائة .

يبدأ كتاب الإرشاد في هذه النسخة من اللوحة الثانية وبها صفحة العنوان^(٢) وقد كتب في هذه اللوحة عدة أشعار باللغة العربية والتركية وبعض الكلمات المشهورة ثم يبدأ الكتاب من اللوحة الثالثة إلى نهاية اللوحة ١٤٠ ثم هناك أربع لوحات بها فوائد من شرح المفصل ، وميمية الفرزدق التي مدح بها

(١) فهرس المخطوطات المصورة فؤاد سيد ٣٧٨/١ .

(٢) جاء عنوان الكتاب في هذه الصفحة باسم « كتاب الإرشاد في النحو » غير أننا آثرنا الاسم

الذي اختاره المصنف وهو .. « الإرشاد إلى علم الإعراب » .

علي زين العابدين بن الحسين بن علي بن أبي طالب رضوان الله عليهم ،
وأشعار باللغة التركية وأبيات من « عطارنامه » .
ولعل الخونجي هذا هو أحد تلاميذ العلامة شمس الدين الكيشي ، حيث
كتب حاشية على هذا الكتاب وقد ورد في اللوحة ١٢٦ ب تعقيب علي
الكيشي وسماه ووصفه المحشي بقوله : « فأجاب مولانا عن هذا الجواب بقوله :
العلمية تنافي معنى الوصفية لكنها لا تنافي كون الاسم صفة ... الخ » ولس
هناك ما يدفع هذا الاستنتاج إذا علمنا أن هذه النسخة قد كتبت بعد وفاة
المؤلف بست وثلاثين سنة ، فقد توفي الشمس الكيشي سنة ٦٩٥ وتاريخ
الانتهاء من كتاب هذه النسخة بعد منتصف سنة إحدى وثلاثين وسبعمائة
بخمسة عشر يوما ، وذلك مما يزيد من قيمة هذه النسخة إذا أخذنا بهذا
الاعتبار .

عملنا في تحقيق هذا المخطوط

لما كان الهدف من التحقيق هو إحياء تراثنا الفكري الإسلامي الخالد ونشره بين أبناء الأمة الإسلامية الذين يهتمون بإحياء لغة الضاد لغة القرآن الكريم ، وجعله سهلاً ميسراً في متناول أكبر عدد من المطلعين والباحثين والدارسين ، خدمةً للعربية ، ووفاءً لأصحاب ذلك التراث ، واعترافاً بما قدموا من أعمال جليلة ... كان لزاماً علينا أن نشارك بجهد متواضع قدر الإمكان وقدر الجهد والطاقة في إحياء بعض تلكم الكنوز التي طمرها غبار السنين ، ومن الوفاء لما تحلّف السلف أن ندل على هذا الوفاء باحترام النص وإخراجه إخراجاً علمياً صحيحاً سليماً كما أراد المؤلف ، ولتحقيق هذا الهدف قمنا بما يلي :

- (١) قمنا بتصوير هذا المخطوط من مكتبة أحمد الثالث بالمكتبة السلিমانيّة بتركيا ، ثم قمنا بقراءة المخطوط قراءة تأمل وتدقيق ثم قمنا باستنساخه مع مراعاة الرسم الإملائي المتعارف عليه اليوم ، ثم أعجمنا بعض الحروف التي رودت مهملة في المخطوط محاولين أن يكون المخطوط في هذه العرصة في أقرب صورة أرادها المؤلف .
- (٢) حددنا الآيات القرآنية بذكر السورة ورقم الآية .
- (٣) خرجنا الأحاديث النبوية وأشرنا إلى اختلاف الروايات .
- (٤) خرجنا الشواهد الشعرية وذكرنا أسماء قائلها وشرحنا بعض الألفاظ الصعبة فيها ، وذكرنا المواطن التي وردت فيها الشواهد وإذا كان للقائل ديوان أشرنا إلى موضع البيت منه .

- (٥) خرجنا الأمثال والحكم والأقوال المأثورة عن العرب .
- (٦) خرجنا القراءات القرآنية المتعددة وذلك بذكر من قرأ بها ونسبها إلى السبعية أو العشرية .
- (٧) خرجنا المسائل النحوية وأشرنا إلى مواطنها في أمهات الكتب النحوية .
- (٨) خرجنا أقوال النحاة من مصادرها الأصلية إن وُجِدَتْ وإلا فالاستعانة بكتب النحو المشهورة .
- (٩) توضيح العبارات المبهمة في النص دون الإفاضة في ذلك فراراً من إثقال النص .
- (١٠) ضبط كل ما يحتاج إلى ضبط في النص .
- (١١) كما قمنا بتخريج النصوص النحوية التي اقتبسها المؤلف وأشرنا إلى مواطنها في الكتب التي نقل عنها .
- (١٢) كما قمنا بعمل الفهارس الفنية التي تعين القارئ والباحث وتيسر لهما بغيتها في الكتاب كفهرس الموضوعات وفهرس الآيات وفهرس الأحاديث والأمثال ، وغيرها من الفهارس المختلفة .

III. AHMET. 4. 2247

Handwritten text in Arabic script, likely a manuscript page. The text is arranged in vertical columns, reading from right to left. The script is dense and appears to be a form of Ottoman Turkish or Arabic. The page shows signs of age and wear, with some ink bleed-through and fading. The text is contained within a rectangular border.

اللوحه الأولى من المخطوطه

القسم الثاني

التحقيق والتعليق

كتاب الإرشاد إلى علم الإعراب

من مصنفات مولانا الإمام العالم العامل الفاضل
شمس الملة والحق والدين محمد بن أحمد
ابن عبد اللطيف الكيشي نور الله قبره

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

رَبِّ يَسَّرَ وَأَعَنَ

أحمدُ اللهَ على نِعَمِهِ الباطنة والظاهرة ، وأصلي على مُحَمَّدٍ المؤيِّدِ
بالْحُجَّجِ القَاهِرَةِ ، وأسلمُ على آلِهِ وأصحابِهِ النُّجُومِ الزَّاهِرَةِ ، أما بعد
فقد دعاني ما بي من الحذب على إخواني إلى أن أرتب لهم مُختصراً
جامعاً لعيونِ علمِ الإعرابِ ، مُجتنباً فيه مسلكَ الإطنابِ والإسهابِ ،
ورأيتُ أن أدمجَ فيه جميعَ مسائلِ الإيضاحِ^(١) بفروعه ومبانيه ، لإكبابِ
المُحَصِّلِينَ على تحقيقِ معانيه ، مع زياداتٍ من المسائلِ والعللِ تَمَسُّ
الحاجةَ إليها في كلِّ بابٍ ، تَمِيماً وتحقيقاً لمسائلِ الكتابِ ، وترجمتهُ
بـ « الإرشادِ إلى علمِ الإعرابِ » واللهُ الموفقُ إلى دَرَكِ الصُّوابِ .

(١) هو الإيضاح العضدي لأبي علي الفارسي .

مقدمة

إذا عُرِّفَ شيءٌ فلا بد أن يكون المَعْرِفُ غير المَعْرِفِ ،
لاستحالة تعريف الشيء بنفسه وإلا لزم كونه مجهولاً لمَعْرِفَتِهِ ، معلوماً
لمَعْرِفَتِهِ ، فاجتمع النقيضان ، فكلُّ مَعْرِفٍ يكونُ مع المَعْرِفِ مطرداً
ومنعكساً ، أي إذا وجد المَعْرِفُ وجد المَعْرِفُ ، وإذا عدم المَعْرِفُ / ٣/ب
عُدِمَ المَعْرِفُ : يسمى في هذا الاصطلاح حدًّا^(١) ، وما كان مُطرداً^(٢)
لا منعكساً^(٣) أمانة^(٤) ورسمًا^(٥) ، فالاطرادُ : الاستلزامُ من جانبِ
الوجودِ ، والانعكاسُ : الاستلزامُ من جانبِ العدمِ .

-
- (١) الحد في اللغة : المنع ، وفي الاصطلاح قول يشتمل على ما به الاشتراك وعلى ما به الامتياز ، والحد : قول دال على ماهية الشيء ومعرفة الحقيقة بجميع أجزائها .
 - (٢) اطراد الأمر استقامته والطرْد : ما يوجب الحكم لوجود العلة وهو التلازم والثبوت .
 - (٣) وهو التلازم في الانتقاء بمعنى كلما لم يصدق الحد لم يصدق المحدود ، وقيل العكس عدم الحكم لعدم العلة .
 - (٤) الأمانة : لغة العلامة ، واصطلاحاً هي التي يلزم من العلم بها الظن بوجود المدلول كالغيم بالنسبة إلى المطر ، فإنه يلزم من العلم به الظن بوجود المطر التعريفات للجرجاني ٣٦ .
 - (٥) إن الحقيقة إذا عرفت بجميع أجزائها سميت حدًّا تاماً وهو أتم التعريف وإذا عرفت ببعض أجزائها سميت حدًّا ناقصاً ، وإذا عرفت الشيء بلوازمه سمي رسمًا ، فالرسم هو تعريف الشيء بلوازمه .

فصل

والذي يُقال في المشهور : إنَّ الحدَّ يجبُ أن يكون جامعاً^(١) ومانعاً^(٢) ، فالمراد بالجامع المُتَعَكِّسُ^(٣) ، وبالمانع المُطَرِّدُ : بيانُ هذا أنَّ مَنْ حدَّ الفعل بأنَّه الذي يدلُّ على حدثٍ وزمانٍ ، قيل له : حَدِّكَ غيرُ جامعٍ ؛ لأنَّ بعضَ الأفعالِ خارجٌ عنه ، وهو الأفعالُ الناقصةُ الدالَّةُ على زمانٍ دونَ حَدِّثٍ ، وهذا المعنى بعينه عدمُ الانعكاسِ ، فإنَّ المُعَرِّفَ ههنا معدومٌ ، والمُعَرِّفَ غيرَ معدومٌ ، وهو المُعَرِّفُ الذي سميناه أمارةً ، ومن حَدِّ الاسمِ بأنه الذي يستحقُّ الإعرابَ ، قيل له : حَدِّكَ غيرُ مانعٍ ، فإنَّ الفعلَ المضارعَ يدخلُ فيه ، وهذا المعنى بعينه عدمُ الاطرادِ ، فإنَّه وجدَ المُعَرِّفُ ولم يوجدَ المُعَرِّفُ ، وهذا لا يصلحُ للتعريفِ ، لأنَّ أقلَّ درجاتِ التعريفِ التَّمْيِيزُ ، وهو غيرُ حاصلٍ به فقد تمخضَ ممَّا ذكرنا أنَّ المعرفةَ يجبُ أن يكونَ مانعاً جامعاً / مطرداً ، ثم ١/٤

-
- (١) الحد الجامع أن يكون متناولاً لجميع أفراده إن كانت له أفراد .
 - (٢) الحد المانع : أن يكون آيأً دخول غيره فيه . مفتاح العلوم للسكاكي ٤٣٦ .
 - (٣) الحد : هو وصف الشيء وصفاً مساوياً ، ونعني بالمساواة أن ليس فيه زيادة تخرج فرداً من أفراد الموصوف ، ولا نقصان يدخل فيه غيره ، فشأن الوصف هذا يكثر بقلته ويقلله بكثرته ولذلك يلزمه الطرد والعكس ، فامتناع الطرد علامة النقصان وامتناع العكس علامة الزيادة ، وصحتهما معاً علامة المساواة . مفتاح العلوم ٤٣٦ .

إن كان جامعاً ومنعكساً مع ذلك كان حدّاً وإلا فأمانة ، وبعبارة أخرى
الصفة المُعرِّفة يجب أن تكون خاصة بنوع المعرّف لتمييزه عن غيره ، ثم
إن كانت شاملة لجميع أشخاص ذلك النوع فهي حدّه ، وإلا
فَرَسْمُهُ .

فصل (١)

لما كانت نسبة الكلمة إلى الكلام نسبة المفرد إلى المركب ،
وتعريف المفرد واجب التقديم على تعريف المركب ، لاستحالة تصور
الكل بدون الجزء^(٢) ، فلنقدّم تعريف الكلمة فنقول : الكلمة هي
اللفظة الدالة على معنى بالوضع ، فاللفظة جنس ذكر لتقييد الذات ،
والدالة فصل عن المهملات ، وبالوضع عن الدلالة العقلية ، كدلالة
الصوت على المصوّت ، وعن الدلالة الطبيعية ، كلفظة أّخ على الأّم ،
وأّخ أّخ على تأذى آلات التنفس ، ومن زعم أن « اللفظة » احتراز عن

(١) جاء في الحاشية : الفصل إنما يذكر لتفصيل المعرف عن غيره ، وهذا المعنى يستدعي حصول
قدر مشترك في الذهن بين المعرف وغيره فحيث يوّقي بالميز الذي هو عبارة عن الفصل فيميزه
عن غيره لأن تمييز الشيء يحتاج إلى حصوله في الذهن من حيث أنه يشترك مع غيره ، ولما
احتاج الفصل إلى ذكر الجنس أولاً فلا يكون شيء واحد جنساً وفصلاً معاً وإلا لزم كون الشيء
متقدماً متأخراً في حالة واحدة وهو محال ، أو نقول : الجنس هو القدر المشترك بين الماهية ،
وغير القدر المميز لها عن غيرها فلا يكون جنساً وفصلاً وإلا كان ما هو مشترك مميّزاً غير مميّز
وإنما قدم التعريف على التقسيم لأن التعريف يفيد التصور والتقسيم تصديق والتصوير مقدم على
التصديق بالذات لكن التصور يكون أيضاً كذلك لا على المتقدم على الشيء بالطبع بل على
ذلك الشيء والعلم به ضرورة .

(٢) جاء في الحاشية : فإن قيل : سلمنا أن تصور الجزء مقدم على تصور الكل بالطبع لكن لا تسلم أن
تعريف الجزء مقدم على تعريف الكل وإنما يلزم ذلك أن لو لم يكن تصور الجزء بديهياً .
الجواب : إن المراد بوجوب تقديم تعريف الجزء على تعريف الكل إذا لم يكن الجزء بديهياً .

الإشارة بعضو ما ، وعقد الحساب ، والنّصبة مخطيء^(١) ، لأنّ الجنس لا يُحْتَرَزُ به ، وإلا كان فصلاً لا جنساً ، وَمَنْ قَيَّدَ المعنى في حدّ الكلمة بالمفرد سَهًا^(٢) ، لأنه يُقَالُ له : إيجابك معنى الكلمة أن يكون مفرداً ، إما / أن تعني به أن لا يكون مركباً البتّة أو مركباً يحتمل ٤/ب الصدق والكذب ، فالأول باطلٌ بجميع أسامي الحقائق المركّبة ، والثاني غير محتاج إليه ، لأنه لا تُوجَدُ لفظةٌ محتملةٌ لهما وليست بكلمة ، وأما الكلام فليس لفظة ، بل أقله لفظتان . وهي تنقسم إلى : اسم ، وفعل ، وحرف ، ودليل الحصر الاستقراء ، والتقسيم الحاصر ، وهو أن الكلمة إما أن يجوز أن تسند إلى شيءٍ أوّلاً ، والثاني الحرف ، والأول إما أن يدُلُّ بصيغته على الزمان وهو الفعل أوّلاً وهو الاسم وبالقسمة بانّت حدود الأقسام .

(١) في الحاشية : « أي إن احترز بالمفرد عن مطلق المركب انتقص بأسامي الحقائق المركبة كالإنسان مثلاً ، وإن احترز به عن المركب المحتمل الصدق والكذب أي الذي بين أجزائه نسبه يحسن السكوت (عليها) وهو المركب الكلي فهو أيضاً خطأ ، لأنّ القيد إنما يحتاج إليه إذا كان المحتمل يتناول المعرف وغيره لولا ذلك القيد ، وقولنا : اللفظة الدالة على معنى لا يتناول الكلمة وغيرها ، فإنه لا يهمل مركب كلامي حتى يتحرز منه ، فإن قلت : اسم الفعل لفظة دالة على معنى مركب كلامي ، كصه ومه ولذلك يحسن السكوت عليه قلت هولا يدل بالوضع إلا على الفاعل ، وأما الفاعل فيدل عليه الضمير فيه ... وأما من قال إن التقييد بالمفرد احتراز فهو خطأ قال الكلام أقله لفظتان فلا يدخل تحت المعنى المذكور وهي اللفظة وغير المعرف إذا لم يدخل تحت الجنس فلا ينبغي أن يحترز منه » .

(٢) هو جار الله الزمخشري حين قال : الكلمة هي اللفظة الدالة على معنى مفرد بالوضع . انظر الفصل ص ٦ وشرح ابن يعيش ١٨/١ ، وتبعه ابن الحاجب فقال : اللفظ موضوع لمعنى =

فصل

وَمِنْهُمْ مَنْ حَدَّ الْأَسْمَ بِأَنَّهُ الْمُسْتَحَقُّ لِلإِعْرَابِ بِالذَّاتِ ، وَاحْتَرَزَ
بِاسْتِحْقَاقِ الإِعْرَابِ عَنِ الْحَرْفِ وَالْفِعْلِ الْمَاضِي وَالْأَمْرِ ، وَبِالذَّاتِ عَنِ
الْفِعْلِ الْمُضَارِعِ ، وَلَعَمْرِي إِنَّهُ مَطْرَدٌ مَنْعَكْسٌ ، لَكِنَّهُ مَخْتَلٌ لِمَا يَلْزَمُ مِنْهُ
تَعْرِيفُ الشَّيْءِ بِمَا هُوَ أَخْفَى مِنْهُ ، فَإِنَا مَا لَمْ نَعْرِفْ أَنَّ الْكَلِمَةَ اسْمٌ
لَا نَعْرِفُ أَنَّهَا تَسْتَحَقُّ الإِعْرَابَ بِالذَّاتِ ، وَيُرْسَمُ الْأَسْمُ بِأَنَّهُ الْكَلِمَةُ
الَّتِي يَجُوزُ الإِخْبَارُ عَنْهَا ، سِوَاهُ دَلَّتْ عَلَى الْعَيْنِ أَوْ عَلَى الْمَعْنَى ، مِثْلُ :
قَامَ زَيْدٌ ، وَالْعِلْمَ حَسَنٌ ، وَبِأَنَّهُ الَّتِي تَلْحَقُهَا التَّنْوِينُ / وَحَرْفٌ ١/٥
التعريف ، وَإِنَّمَا قَلْنَا حَرْفُ التَّعْرِيفِ لِيَشْمَلَ اللَّامَ وَالْمِيمَ ، فِي نَحْوِ قَوْلِهِ
صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : « لَيْسَ مِنْ أَمِيرِ أَمْصِيَامٍ فِي أَمْسَفَرٍ » (١) .

فأما قول الشاعر :

١ - يَقُولُ الْخَنَى وَأَبْعَضُ الْعُجْمِ نَاطِقًا

إِلَى رَبَّنَا صَوْتُ الْجِمَارِ الْيَجْدَعِ (٢)

= مفرد . انظر شرح الوافية نظم الكافية ١٢١ وشرح الكافية ٣/١ وانظر أيضاً الإيضاح في شرح
المفصل ٥٩/١ .

- (١) مسند الإمام أحمد ٤٣٤/٥ والشاهد فيه أن الميم جاءت للتعريف كـ «لام» التعريف .
(٢) البيتان من الطويل وهما لذي الخرق الطهوى . نوادر أبن زيد ٢٧٦ ، والإيضاح ١٥١/١ وأما
السهيلي ٢١ وشرح المفصل ١٤٤/٣ والمقتصد في شرح الإيضاح ٧٢/١ ووصف المباني ٧٦
والتوظيفة ١٦٢ والمعنى ٥٠/١ وشرح الكافية ١٣/١ والخزانة ١٤/١ والعيني ٤٦٧/١ والهمع =

وَيَسْتَخْرِجُ الْيَرْبُوعَ مِنْ نَافِقَائِهِ

وَمِنْ جُحْرِهِ بِالشَّيْحَةِ الَّتِي قَصَعُ

فشاذٌ قياساً واستعمالاً ، والشاذُّ القياسيُّ ما كان مخالفاً لقياس ما ،
والاستعمالي ما كان قليلاً الاستعمال في محاوراتهم ، وإنما كانت هذه
أمارات لأنَّ بعضَ الأسماء كـ «إذا» و «متى» لا يجبر عنه ، وبعضها
لا يدخله التنوين وهو ما لا يتصرف ، وبعضها لا يدخله حرفُ
التعريف ، وهو الأعلام ، فلَمَّا كانت مطردة غير منعكسة سميت
أمارات .

= ٨٥/١ والدرر ٦١/١ وقد استشهد به النحاة على دخول اللام على الفعل المضارع وهو بمعنى
الذي هنا والمصنف يستشهد به هنا على دخول اللام على الفعل شذوذا .

فصل

قَدْ يُحَدُّ الْفِعْلُ بِأَنَّهُ الْكَلِمَةُ الَّتِي تُسْنَدُ إِلَى شَيْءٍ وَلَا يُسْنَدُ إِلَيْهَا شَيْءٌ ، وَالْمُسْنَدُ إِلَيْهِ قَدْ يَكُونُ ظَاهِرًا كَقَامَ زَيْدٌ ، وَمُضْمَرًا كَقُمْتُ ، فَالاسْمُ فِي بَابِ الْإِسْنَادِ وَالْحَدِيثِ أَعْمُ مِنَ الْفِعْلِ ، أَيُّ أَكْثَرَ مِنْهُ ؛ فَإِنَّهُ مُسْنَدٌ وَمُسْنَدٌ إِلَيْهِ ، وَالْفِعْلُ أَحْصَى أَيُّ أَقْلُ مِنْهُ ، فَإِنَّهُ مُسْنَدٌ وَلَا يُسْنَدُ / ٥/ب إِلَيْهِ لِعَدَمِ الْإِفَادَةِ . يُقَالُ : زَيْدٌ مُنْطَلِقٌ ، وَجَاءَ زَيْدٌ ، وَلَا يَسْوَعُ : جَاءَ ذَهَبٌ ، فَإِنْ اعْتَرَضَتْ بِأَنَّ الظُّرُوفَ اللَّازِمَةَ الظَّرْفِيَّةَ ، كَ « مَتَى » وَ « أَيَّنَ » تُسْنَدُ إِلَى غَيْرِهَا ، وَلَمْ يُسْنَدْ إِلَيْهَا شَيْءٌ وَهِيَ أَسْمَاءٌ ، أُجِبَتْ مِنْ وَجْهَيْنِ :

أحدهما : أَنَّ الْمُرَادَ بِكَوْنِ الْفِعْلِ مُسْنَدًا أَنْ يَكُونَ مَعَ ذَلِكَ مُتَقَدِّمًا عَلَى الْمُسْنَدِ إِلَيْهِ ، وَهَذِهِ الظُّرُوفُ مُسْنَدَةٌ إِلَى الْمُبْتَدَأِ فَهِيَ مُتَأَخِّرَةٌ عَنْهُ ، وَلَيْسَ لِقَائِلِ أَنْ يَقُولَ : إِنَّ بَعْضَ الظُّرُوفِ يَجِبُ تَقَدُّمُهَا عَلَى الْمُبْتَدَأِ أَيْضًا ، كَ « أَيَّنَ زَيْدٌ » ؟ فَإِنَّ ذَلِكَ تَقَدُّمٌ لَفْظِيٌّ وَلَكِنهَا مِنْ حَيْثُ التَّقْدِيرُ مُتَأَخِّرَةٌ وَالْفِعْلُ مُتَقَدِّمٌ لَفْظًا وَتَقْدِيرًا .

وثانيهما : أَنَّ الْمُسْنَدَ بِالْحَقِيقَةِ مُتَعَلِّقَاتٌ هَذِهِ الظُّرُوفُ لَا هِيَ ، وَلَمَّا لَازَمَ الْفِعْلُ الزَّمَانَ انْقَسَمَ إِلَى أَقْسَامِهِ الثَّلَاثَةِ ، الْمَاضِي ، وَالْحَالِ ، وَالْمُسْتَقْبَلِ ، مِثْلُ : ذَهَبَ وَيَتَكَلَّمُ الْآنَ أَوْ غَدًا ، فَإِنَّ سَأَلْتَ وَقَوَّعَ هَذِهِ الصِّيغَةُ عَلَى الْحَالِ وَالْإِسْتِقْبَالِ أَهْوَى لِلْقَدْرِ الْمَشْتَرِكِ بَيْنَهُمَا فَيَكُونُ

اشتراكاً معنوياً أو لخصوصيتهما ، فيكون إما حقيقة فيهما فيكون اشتراكاً لفظياً ، أو حقيقة في أحدهما مجازاً في الآخر ؟ .

أجبت إما كونه للقدر المشترك فغير مذهبٍ إليه في المشهور / ١/٦
فإنَّ المشترك بينهما مفهومُ الزمانِ ، ولو كان مفهومُ هذه الصيغة مطلقَ الزمانِ لكان صَوْغُهَا عبثاً ، فإنَّه مستفادٌ من المصدر ، فبقي الاحتمالان ، واللفظُ إذا دَارَ بَيْنَ المجازِ والاشتراكِ فاجاز أَوْلَى . بيانه في أصولِ الفقه .

فإن تَفَحَّصْتَ ، ففي أيَّهما حقيقة ؟

قلتُ : عن الامامِ عبدِ القاهرِ « إنها حقيقةٌ في الحالِ ، ووُقُوعُهَا على الاستقبالِ من بابِ تسميةِ الشيءِ باسمِ ما يؤولُ إليه ، كما يُسمَّى العَصِيرُ خمرًا ، فإنَّ المستقبلَ مآله إلى الحالِ » (١) فإن قلتُ : لو كانت حقيقةً في الحالِ ما قُرِنتُ به قرينةٌ إذا أُطْلِقَ عليه ؛ فإنَّ الحقيقةَ لا تَحْتاجُ إلى القرينةِ وقد قُرِنتُ في قولهم : إِنَّهُ لَيَذْهَبُ وتذهبُ الآنَ ، قلتُ : هي للتأكيدِ كقولهم : أمسِ الدَّابِرُ ، فإن قلتُ : التأكيدُ خلافُ الأصلِ قلتُ : نَعَمْ صرنا إليه بالدليلِ ، فإنَّ جميعَ ما هو خلافُ الأصلِ يصيرُ موافقاً له إذا دَلَّ الدليلُ عليه ، فإن قلتُ : ليس

(١) قال الجرجاني : إنَّ أصلَ « يفعلُ » أن يكون للحالِ ، وأنه أوقع على المستقبلِ لضربِ من التوسع ، وتسميةِ الشيءِ بما يؤولُ إليه كقوله تعالى ﴿ أَرَأَيْتَ أُعْصِرُ خَمْرًا ﴾ ، فكما أوقع الخمرَ على العنبِ لأنه يؤولُ إليه كذلك أوقع « يفعلُ » الذي هو دليلُ الحالِ على المستقبلِ الذي يؤولُ إليه . المقتصد في شرح الإيضاح ٨٤/١ .

ترك دليلنا عملاً بدليلكم أولى من العكس ، قلت لو عملنا بدليلكم
يقي دليلنا بلا فائدة ، ولو عملنا بدليلنا يجوز حمل دليلكم على
التأكيد فجمعنا بين الدليلين بالقدر / الممكن ، وعندني أن الصيغة ٦/ب
للقدر المشترك دفعاً للاشتراك والمجاز ، قوله^(١) ، فمفهومها إذن مطلق الزمان
ممنوع بل الزمان غير الماضي^(٢) ، وهو غير مستفاد من المصدر .

(١) إشارة إلى قوله : ولو كان مفهوم هذه الصيغة مطلق الزمان لكان صوغها عبثاً فإنه مستفاد من
المصدر . أهـ ، والحديث عن الصيغة الدالة على الحال والاستقبال . . .
(٢) في الأصل : (الغير الماضي) .

فصل

وَقَدْ حُدَّ الحَرْفُ بِأَنه الكَلِمَةُ التي ليست فيها علامات الأسماء والأفعال نحو لام الجر وبنائه وهل وأشباهاها ؛ فَإِنَّ الكَلِمَةَ لما انحصرت في الثلاث وعرف منها اثنان تعرف الثالث بِخُلُوه عن علامتهما .

فإن قلت : لِمَ تُحَصَّ تعريف الحرف بعدم علامتهما دون أَحَدَيْهِمَا ؟ قلتُ : لأنه ضعيف الدلالة فإنه لا يدل إلا مع غيره ، وهما مُسْتَقِلَّا الدلالة فَعَرَّفَا بالتعريف الوُجُودِيَّ لقوتيهما ، وَحُصَّ بالتعريف العَدَمِيَّ لضعفه ، وَحَدَّهُ الفارسيُّ « بَأَنه ما جاء لمعنى ليس غير^(١) ، وتقديره ما جاء لمعنى واحد ليس هو ، أي ذلك المعنى غير ذلك المعنى ، فَأُضْمِرَ الاسمُ في « ليس » وَحُذِفَ المضافُ إليه « غيرٌ » وبنى على الضم كـ « قَبْلُ وَيَعْدُ » واحترز بقوله : لمعنى واحد عن الفعل ، حيث دَلَّ على حدث وزمان ، وبالباقى عن الاسم ؛ لأن المراد به أن معناه لا تَبَدُّلُ عليه الأحوال ، فلا يكون فاعلاً ومفعولاً ومضافاً إليه ، كمعنى الاسم ، وَأَنْفَلَتَ عن القيدِ الأولِ الأفعالِ الناقصة ، وعن الثاني / الأسماء اللازمة للظرفية .

١٧

(١) قال الفارسي : « والحرف ما جاء لمعنى ليس باسم ولا فعل » الإيضاح العضدي ص ٨ وقال المحقق : « في حاشية الأصل : والحرف ما جاء لمعنى ليس غير » .

فصل

والكلام هو المركب من كلمتين أسندت إحداهما إلى الأخرى
إسناداً يَحْسُنُ السكوتُ عليه ، واشترطنا الإسنادَ لأنَّه صورةُ الكلام ،
لا تَصِيرُ الكلمتان كلاماً بدونه ، واحترزنا بالقييد الآخر عن التركيبِ
الإضافيِّ ، والقضية^(١) التي جُعِلَتْ جُزءَ الشرطيَّةِ وبَعَلَبِكَ ونحوها .

(١) لعل مراد المؤلف هنا أن الاسم المركب تركيباً إضافياً لا يسمى كلاماً وكذلك جزء الجملة الشرطية وإن كان أكثر من كلمتين فإنه لا يسمى كلاماً نحو : إنْ يَقُمْ زيدٌ ، والاسم المركب تركيباً مزجياً لا يسمى كلاماً لاشتراط الفائدة التي يحسن السكوت عليها وهو القيد الذي احترز به المؤلف .

فصل

والمفيد من أقسام تركيب الكلمة اثنان ، الاسم مع الاسم ،
والاسم مع الفعل كما علمت ، وقولنا : زيد في الدار ، لا يخلو عن
أحدهما ؛ فإن التقدير زيد مستقر ، أو زيد استقر^(١) ، وكذلك
يازيد ؛ فإن أصله يا ادعو زيدا ، والحرف لا يؤثر في اتصال الجملة بل
يزيد عليها معنى آخر كزيادة « هل » الاستفهام على « زيد قائم » في
« هل زيد قائم » ؟ .

(١) الخلاف في متعلق الظرف والجار والمجرور الواقعين خبراً مشهوراً عند النحاة فمذهب الأخفش أنه
من قبيل الإخبار بالمفرد وقد عزي هذا القول إلى سيبويه ، ومذهب جمهور البصريين أنه من قبيل
الإخبار بالجملة وعزي إلى سيبويه أيضاً وقد أشار ابن مالك في الألفية إلى ذلك بقوله : .
وأخبروا بظرف أو بحرف جر ناوين معني كائني أو استقر
وان كنا نراه يناصر مذهب الأخفش في شرح الكافية الشافية بقوله : .
وي (استقر) بل بـ (مستقر) يعلق الظرف وحرف الجر
ويؤكد ذلك في التسهيل بقوله : « ويغنى عن الخبر باطراد ظرف ، أو حرف جر تام معمول في
إلا جود لاسم فاعل كون مطلق ، وفاقاً للأخفش تصريحاً ، ولسيبويه إيماء ، لا لفعله . » تسهيل
الفوائد ٤٩ . .

بَابُ الإِعْرَابِ

الإعراب^(١) : اختلاف آخر الكلمة باختلاف العامل ،
كَقَوْلِكَ : جَاءَ زَيْدٌ ، ورَأَيْتُ زَيْدًا ، ومررتُ بِزَيْدٍ ، فبالقييد الأَوَّلِ تَخْرَجُ
اختلافُ الأَوَّلِ والأَوْسَطِ في نحو أُمِّ وَأُمِّ وَأُمِّ وَقَرَجٍ وَقَرَجٍ ، وبالثاني نحو مَنْ
أَبوكَ ؟ وَمَنْ الرجلُ ؟ . والإعرابُ وُضِعَ للدلالةِ على أحوالِ الذاتِ ، كما
أَنَّ الكَلِمَةَ وُضِعَتْ للدلالةِ على الذاتِ ولذلك لا تختلفُ الكَلِمَةُ / ؛ لأنَّ ٧/ب
مدلولها لا يختلفُ ، ويختلفُ الإعرابُ لأن مدلوله يختلفُ ، ولم يُجْعَلِ
الإعرابُ في الأَوَّلِ والأَوْسَطِ محافظةً على الأوزانِ .

تَحْقِيقٌ : لما كانت الذاتُ في الوجودِ الغيبيِّ ما لم تتمَّ أجزاءؤها
لم تطرأ عليها الأحوالُ . وانسحبَ هذا الحكمُ على الوجودِ الذهنيِّ الدالِّ
عليه طبعاً رُوِعِيَ في الوجودِ اللفظيِّ الدالِّ على الذهنيِّ وضعاً هذا
الترتيب . فُجِعِلَ الإعرابُ الدالُّ على أحوالِ الذاتِ بعد تمامِ أجزاءِ
الكلمةِ الدالَّةِ على الذاتِ ، وكذلك في الوجودِ الكتابيِّ الدالِّ على اللفظيِّ
بالوضع ، ولو جُعِلَ في الأَوَّلِ والأَوْسَطِ لحصلَ قبلَ تمامِ الكلمةِ واختلت
مراعاةُ هذه الحكمةِ .

والإعرابُ إنْ ظَهَرَ في اللفظِ يُسَمَّى إعراباً لفظياً ، وإنْ لم يظهر
يدعى إعراباً محلياً .

(١) قال ابن مالك : « الإعراب ما جرى به لبيان مقتضى العامل من حركة أو حرف أو سكون أو حذف » التسهيل ٧ .

واللفظي قسمان : اختلاف بتعاقب الحركات وقد مرّ ،
واختلاف بتعاقب الحروف ويوجد في الأسماء المفردة في سبعة منها ،
وفي التثنية والجمع على حدّها ، وبعض الأفعال .

أما الأسماء المفردة : فالأسماء الستة . وهي أبوه وأخوه وحموها
وهنوه وفوه ، وذومال ، إذا كُنَّ مضافات^(١) ، تقول : قام أبوه ، ورأيت
أباه / ومررت بأبيه ، وإذا لم تُضَفْ فأعرابها بالحركة ، تقول : هذا
أبّ ، و« ذو » لازمة الإضافة ، وإنما أعربت هذه الأسماء بالحروف
توطئة لما أرادوا من جعل إعراب التثنية والجمع بالحروف ، لئلا ينتقلوا
من المفرد اللفظ المعرب بالحركة إلى المثني اللفظ أو مجموعته المعرب
بالحروف بغتة ، فجعل المفرد اللفظ المعرب بالحرف واسطة للانتقال ،
وعلة التخصيص خطورها بآل الواضع ، والحق أن حروف اللين فيها
حرف إعراب لاختلاف الكلمة بحذفها وعلامة إعراب لتغيرها .

والسابعة « كِلا » إذا أُضيفَ إلى المُضمَرِ ، تقول : جاءني
الرجلان كلاهما ، ورأيتُ كليهما ومررتُ بكليهما ، وإذا أُضيفت إلى
المُظهِرِ نحو : كلا الرجلين ، فأخرها بالألف في الأحوال الثلاث
لمشابهتها « إلى » ، وتغير آخرها مضافة إلى المضمَرِ لاسميتها .

(١) هذا أحد شروط ذكرها التحاة لإعراب الأسماء الستة بالحروف ، وهي باختصار : أ — أن تكون
مضافة . ب — أن تكون اضافتها لغير ياء المتكلم . ج — أن تكون مفردة . د — أن
تكون مكية .

لطيفة : ل « كلا » جهتان وحالتان ، لأنه مفردُ اللَّفْظِ مُثْنَى
 الْمَعْنَى^(١) ، وفي حالٍ تضافُ إلى المظهرِ وفي حالٍ إلى المضميرِ ، فإذا
 أُضيفت إلى المظهرِ جُعِلَتْ كالواحدِ المقصورِ ، وإذا أُضيفت إلى
 المضميرِ جعلت كالتثنية فأعربت بالحرفِ / ليختص كل جهة بحالة ، ٨/ب
 وعلّة التخصيص أن المظهرَ أصلُ المضميرِ ، والإفراد أصلُ التثنية ،
 فخص الأصلُ بالأصلِ ، والفرعُ بالفرعِ ، ومنهم من يجعلها مقصوراً
 مطلقاً .

والتثنية كقولك : هذان مُسْلِمَانِ ، ورأيتُ مسلِمَيْنِ ، ومررتُ
 بمسْلِمَيْنِ . والجمع كقولك : هؤلاء مسلمون ، ورأيتُ مسلمينَ .
 ومررت بمسْلِمِينَ .

وأما الأفعالُ فخمسةٌ : يَضْرِبَانِ ، تَضْرِبَانِ ، يَضْرِبُونَ ،
 تَضْرِبُونَ ، تَضْرِبِينَ .

والإعرابُ المحليُّ في الأسماءِ : هذا القاضي ، ومررتُ بالقاضي ،
 وهذه^(٢) العصا ، ورأيتُ العصا ، وضربتُ بالعصا ، وكذلك جميع
 المبنياتِ من الأسماءِ .

وفي الأفعالِ هو يَحْشَى ، ولن يَحْشَى ، وهو يَدْعُو ويرمي .

(١) هذا هو مذهب جمهور البصريين ، أما الكوفيون فيرون أنها مثنى لفظاً ومعنى . انظر الإنصاف

المسألة (٦٢) .

(٢) في الأصل « وهذا العصا » .

والمعربُ من الكلمِ صِنْفَانِ : الاسمُ المتمكِنُ وهو الذي لم يناسبِ الحرفَ كرجل ، والفعلُ المضارعُ وهو الذي في أوَّلِهِ أَحَدُ حروفِ « أتين » الدالة على الضمائرِ كقولك : أَفْعَلُ . نَفَعَلُ . يَفْعَلُ . تَفَعَلُ هي أو أنت .

والاسمُ إعرابه بالأصالة لأنه يدل على الذاتِ ، والذاتُ تَحْتَلِفُ عليه الأحوالُ فيستحقُّ إعراباً ليدلَّ عليها ، والفعلُ لا يستحقُّ لذاته الإعرابَ ؛ فإنه يدلُّ على الأحوالِ ، والأحوالُ لا تَطْرَأُ / على الأحوالِ ١/٩ فلا يستحقُّ إعراباً ، والحرفُ أيضاً لا يستحقُّه لأنَّه دَلُّ على معنى غير مستقل بالمفهومية فلا يتجدد على معناه حَالٌ والاسمُ المتمكِنُ إمَّا اسمٌ جنسٍ كَأَسَدٍ وَفَهْمٍ ، أو مُشْتَقٌّ (١) منه كَفَهْمٍ وَأَسْوَدَ ، أو منقولٌ منه كفضيلِ العلمِ ، أو منقولٌ من فِعْلٍ كيزيدَ ، أو عن صوتِ كَيْبَةٍ ، أو مُرْتَجَلٌ كعُظْفَانٍ (٢) .

ضابطةٌ للجنسِ والعلمِ :

اسمُ الجنسِ اسمٌ وُضِعَ بآزاءِ حقيقةٍ مطلقةٍ من غيرِ إشارةٍ إليها ، فيقعُّ على كلِّ حقيقةٍ تَحْتَهَا بالاشتراكِ المعنويِّ ، وينقسمُ إلى عَيْنِيٍّ ، وَمَعْنَوِيٍّ ، وكلُّ واحدٍ مِنْهُمَا إلى مُشْتَقٍّ وغيره كفارسٍ ورجلٍ ، ومضميرٍ وعلمٍ .

(١) المشتق على قسمين : مشتق من المصدر ، ومشتق من اسم الجنس ، مثال الأول فهِم المشتق من فهم الذي هو مصدر ، والثاني : أسود المشتق من السواد الذي اسم جنس . (حاشية) .
(٢) عُظْفَانُ : قبيلة عظيمة وهي عُظْفَانُ بن سعد بن قيس عيلان بن مضر .

فَصْلٌ

العلمُ هو الاسمُ الذي تَضَمَّنَ إشارةً إلى مَا دَلَّ عليه . على وجهِ
 الأفرادِ والاستبدادِ ، فَيَتَضَمَّنُ الإشارةَ امتازاً عن الاسمِ المنكُورِ ، وبوجهِ
 الأفرادِ عن المعرفِ باللامِ ، وبالأستبدادِ عن الضميرِ ، وهو إما أن
 يكونَ علماً بالقَصْدِ ، أو بالاتفاقِ ، أي بكثرة الاستعمالِ . أما النوعُ
 الأولُ فإما أن يكونَ للشخصِ أو الجنسِ ، والذي للجنسِ أما لجنسِ
 الحيوانِ ، أو المصادرِ أو الأوقاتِ أو الأوزانِ ، أو الأعدادِ ، أما العلمُ
 الشخصيُّ ، فإما أن يكونَ / للحيوانِ أو الجمادِ ، والذي للحيوانِ إما ٩/ب
 أن يكونَ للإنسانِ أو البهائمِ ، أما العلمُ الانسانيُّ فإما أن يكونَ مفرداً
 أو مركباً ، والمفردُ قد يكونَ منقولاً وقد يكونُ مُرتجلاً ، أما المنقولُ فأما
 عن اسمِ عَيْنِ اسمه كثورٍ ولقبه كبطة ، وأما عن اسمِ معنى كفضيل ،
 وأما عن صفةِ كحاتمِ ، وأما عن فِعْلٍ كتَغَلَّبَ ، أو عن صوتِ ككَبَّةَ .
 والمرتجلُ إما قياسيُّ وهو ما كان بناؤه من أبنيةِ كلامِ العربِ نحو
 غَطَفَانَ كوشكان^(١) ، أو شاذُّ من قياسِ كلامهم نحو مُحَبَّبٍ^(٢) ،

(١) يقال وشكان ما يكون ذاك ، ووشكان ووشكان ، والنون مفتوحة في كل وجه وكذلك سرعان

مثله ، ومن امثالهم : لوشكان ذا اهالة ، أي سرع .

(٢) اسم علم ، جاء على الأصل ، لمكان العلمية ، كما جاء مكوزة ومزيدة ، وإنما حملهم على أن يزنوا

محبباً بمفعول لأنهم وجدوا ما تركب من ح ب ب ، ولم يجدوا م ح ب ، ولولا هذا لكان حملهم

محبباً على فعلل أولى لأن ظهور التضعيف في فعلل هو القياس والعرف . اللسان ٢٩٢/١

(ح ب) وموظب يفتح الجاء أرض معروفة .

وَمَوْظِبٍ ، لأن « مَفْعَلًا » مما كان فاءؤه واوًا لا يجيء إلا مكسور العين ،
كالمَوْضِع والمَوْعِد ، أما المركب فقد يكون مرتجلاً كالمركب من اسمين
مثل بعلبك ، أو اسم وصوت كسيبويه .

وقد يكون منقولاً ، وهو إما أن يكون في أوله أب أو أم أو ابن
أو بنت أو لا يكون ، فإن كان سمي كنية ، وإن لم يكن فإما أن يكون
لقباً كأنف الناقة ، أو اسماً وهو أما أن يكون جملة أو لا ، فالجملة
نحو : تأبط شراً ، والأفعال المنقولة مع الضمير كيزيد في مثل قوله :

٢ - نُبِّئْتُ أَحْوَالِي بِنِي يَزِيدُ

ظُلْمًا عَلَيْنَا لَهْم فَدِيدُ^(١)

وغير الجملة هو المضاف والمضاف إليه : كعبد مناف / وأما
الذي للبهائم ومساس الحاجة إليه لألفتهم إياها الموجبة للإشارة إلى
أشخاصها عند غيبتها كالأناسي . فقد يكون منقولاً عن فعل
ك « شَمَّرَ »^(٢) فرسي ، وقد يكون عن اسم نحو : أعوج^(٣) ،

(١) البيتان من الرجز وهما لرؤية ، ديوانه : ١٧٢ وشرح المفصل لابن يعيش ٢٨/١
والخزاة ١٣٠/١ .

(٢) شَمَّرَ فرس جد جميل بن معمر صاحب يثينة ، قال جميل :
أبوك مداش سارق الضيف باسته وجدي يا حججاج فارس شمرا
أسماء خيل العرب وأنسائها وذكر فرسانها للغندجاني ١٣٦ .

(٣) أعوج كان سيد الخيل المشهورة ، وأنه كان الملك من ملوك كندة فعزرا بنى سليم يوم علاف
فهزموه وأخذوا أعوج ، فكان أوله لبني هلال . أنساب الخيل لابن الكلبي ٢١ .

وشدقم^(١) ، وَحُطَّة^(٢) ، وضمران^(٣) : لفرس ، وفحل ، وعنز ، وکلب .

أما علمُ الجَمَادِ : فكأبانين^(٤) لَجَبَلَيْنِ ، وَعَرَفَاتٍ لِلأَرْضِ
المَعْرُوفَةِ ، وإصمِت^(٥) وَأَطْرَقًا^(٦) لِمَفَارِئَيْنِ .

أما علمُ جنسِ الحيوانِ فكُنَيْتُهُ ، كأبي بَرَأَش^(٧) ، وأمُّ عامِر^(٨) ،
وابن دأية^(٩) . وبنْت طَبِق^(٧) .

-
- (١) شدقم : اسم فحل من فحول إبل العرب معروف ، قال الجوهري : شدقم فحل كان للنعمان بن المنذر تنسب إليه الشدقميات من الأبل . الصحاح ١٩٥٩/٥ شدقم واللسان ٣٢٠/١٢ .
 - (٢) حطة اسم عنز ، وفي المثل : قبح الله معزى خيرها حطة ، المستقصى ١٨٦/٢ .
 - (٣) ضمران : اسم كلب : اللسان ٤٩٣/٤ (ضمر) . وقد ذكر الكيشي هذه الأسماء إجمالاً ثم قال : لفرس يعني أعوج ، وفحل يعني شدقم ، وعنز يعني حطة ، وکلب يعني ضمران .
 - (٤) أبانان : جبلان بوادي الرمة يقال لأحدهما أبان الأبيض والآخر أبان الأسود . معجم البلدان ٦٢/١ .
 - (٥) اصمِت علم للبرية . معجم البلدان ٢١٢/١ .
 - (٦) أطرقا : موضع بنواحي مكة وهو من منازل خزاعة . معجم البلدان ٢١٨/١ .
 - (٧) أبو براقش : طائر يتلون ألوانا له ست قوائم يضرب به المثل في التنقل والتحول . المرصع لابن الأثير ٨٧ .
 - (٨) أم عامر : هي الضبع ، وهي أشهر كناها وهي أيضا المقبرة واللاست والكرنبية . المرصع ٢٤٢ .
 - (٩) ابن دأية : هو الغراب لأنه يقع على دأية البعير الغرب وهو موضع الرحل والقتب من ظهره فيبقرها . المرصع لابن الأثير ١٧٠ .
 - (٧) بنات طبق هي الحيات سميت بذلك لأنها إذا استدارت صارت كالطبق . ومنه قيل للداهية « احدي بنات طبق » .. ويقال للسلفحاة « بنت طق » . المرصع ٢٣٤ .

لطائر يَتَلَوْنُ كُلَّ لحظةٍ بِالْوَانِ شَتَّى ، والضبع ، والغراب ، وحية
صفراء تنام ستة أيام ثم تستيقظ فلا تنفخ في شيء إلا أهلكته ، واسمه
كأسامة لجنس الأسد .

أما علمُ المصدرِ فَكَسْبِحَانَ للتسييح ، أما علمُ الوقتِ
فكقولك : لَقِيْتُهُ غَدَوَةً ، أي غدوةَ يَوْمِكَ .

أما علمُ الوزنِ فكقولك : وَزَنُ « إِصْبَعِ » إِفْعَلُ جُعِلَ « إِفْعَلُ »
علماً لوزنه ، وكذا أخواتها ، أما علمُ العَدَدِ فمثل قولهم : سِتَّةُ ضِعْفُ
ثلاثة .

أما النوعُ الثاني : فنحوُ : ابنِ عُمَرَ ، الْمُخْتَصُّ بِعَبْدِ اللَّهِ ،
لاتفاقِ غلبةِ الاستعمالِ وإن كان شائعاً بينه وبين إخوته ، وكالأسماءِ
المعرفةِ باللامِ الشائعةِ التي اختصت / لغلبةِ الاستعمالِ ببعضِ حملاتها ١٠/ب
كالذَّبرانِ والعُيُوقِ ، فإنهما اختصا بكوكبين من بين ما يُوصَفُ بالذُّبُورِ
والعُوقِ ، وما لم يعرفِ باشتقاقٍ من هذا النوعِ ليكونَ عاماً ، ثم اختصَّ
فخلصَ بما عرفَ إلحاقاً للفردِ بالأعمِّ الأغلبِ ، وهذا النوعُ لا يجوزُ
نزعُ لامِهِ علماً ، فَإِنَّهُ مع اللامِ صارَ علماً كما لا يجوزُ فلكُ الإضافةِ
في « ابنِ رَأَانَ »^(١) بخلاف ما لم يكنْ من الأعلامِ الغالبةِ سواءً كانت

(١) ابن رَأَانَ : هو جابر بن رَأَانَ الطائِي السَّنْبِسِي ، غلبت عليه البنوة حتى إذا أطلق لا يشاركة فيه
أحد من أخوته ولا أحد من أبناء من يسمي رَأَانَ . المرصع ١٨٧ .

صفةً في الأصلِ أو مصدرًا أو غيرَ ذلك ثم نُقِلَ إلى العلمية كالخارث ،
والفضيل ، وبنى الليثُ فَإِنَّهُ يَجُوزُ إثباتُ اللامِ فيها نظراً إلى جِنْسِيَّتِهَا ،
وَحَدْفِهَا نظراً إلى عِلْمِيَّتِهَا ، كذا ذَكَرُوا .

ولقائلُ أن يقولَ : إما أن يكونَ الوضعُ معَ اللامِ أو بدونها ،
فإن كانَ الأولُ فلا يجوزُ حذفُ بعضِ العلمِ ، وإن كانَ الثاني فالعلميةُ
مانعةٌ من اللامِ فبطلَ الجوازُ المذكورُ .

تَدْنِيْبٌ^(١) : إذا اجتمع للرجل اسمٌ غيرُ مضافٍ ولقبٌ أضيفَ
اسمُهُ إلى لقبهِ للتعيين والاختصارِ فقيلاً : هذا قيسُ قُفَّةَ ، وإن كان
الاسمُ مضافاً أو كُنْيَةً جُعِلَ اللقبُ عطفَ بيانٍ للاسمِ أو الكنيةِ فقيلاً :
هذا عبدُ الله بطة^(٢) ، وأبو زيدٍ قُفَّةُ^(٣) ؛ لِتَعَدُّرِ إضافةِ المضافِ
والمضافِ إليه ؛ لأنَّ المضافَ قد تَعَرَّفَ مرةً بالإضافةِ في مثلِ قولك :
عبدُ الله ، مثلاً فلا يُعْرَفُ ثانياً والمُضَافُ إِلَيْهِ قد يكونُ مُعْرَفاً إمَّا
باللامِ أو بِالْعِلْمِيَّةِ ، كَعَبْدِ الرَّحْمَنِ ، وَعَبْدِ قَيْسٍ ، فكيفَ تُضَيِّفُهُ ؟ .
واعلمَ أنَّ العلمَ لا يجوزُ دخولُ اللامِ عليه ، ولا إضافته ؛ لأنَّه

(١) يقصد بالتدنيب التذييل .

(٢) قال سيويه : إذا لقيت مفرداً بمفرد أضفته إلى الألقاب .. وذلك قولك هذا سعيد كرز وهذا

قيس قفة قد جاء ، وهذا زيد بطة .. فاذا لقيت المفرد بمضاف والمضاف بمفرد جرى أحدهما على

الأخر كالوصف .. هذا عبد الله بطة . الكتاب ٤٩/٢ .

(٣) القفة : الشجرة اليابسة البالية ، يقال : كبر حتى صار كأنه قفة .

مُعَرَّفٌ . نَعَمْ قَدْ يُرَادُ بِالْعَلِمِ وَاحِدٌ مِنَ الْأُمَّةِ ^(١) الْمَسْمَاةِ بِهِ ، فَإِذَنْ يَكُونُ اسْمَ جِنْسٍ يَجُوزُ دَخُولُ اللَّامِ عَلَيْهِ ، وَإِضَافَتُهُ كَمَا جَمَعَهُمَا الشَّاعِرُ فِي قَوْلِهِ :

٣ — وَقَدْ كَانَ مِنْهُمْ حَاجِبٌ وَابْنُ أُمِّهِ

أَبُو جَنْدَلٍ وَالزَّيْدُ زَيْدُ الْمَعَارِكِ ^(٢)

وكذلك إذا تَنَبَّى الْعَلْمُ أَوْ جُمِعَ فَتَعْرِيفُهُ بِاللَّامِ ؛ لِزَوَالِ تَشْخُصِهِ إِلَّا مَا وُضِعَ مُثْنًى أَوْ مَجْمُوعاً كَأَبَانَيْنِ وَأَذْرَعَاتٍ ، قَالَ :

٤ — وَقَبْلِي مَاتَ الْخَالِدَانِ كَلَاهُمَا

عَمِيدَ بَنِي جَحْوَانَ وَابْنَ الْمُضَلَّلِ ^(٣)

وقال آخرُ :

٥ — أَنَا ابْنُ سَعْدٍ أَكْرَمُ السَّعْدِيَّةِ ^(٤)

وكذلك الْأَسْمَاتَانِ وَالْأَسَامَاتُ ، وَقَوْلُهُمْ : فُلَانٌ وَفُلَانَةٌ ، وَأَبُو فُلَانٍ ، وَأُمُّ فُلَانَةٍ كِنَايَةٌ عَنْ أَسْمَاءِ أَشْخَاصِ الْإِنْسَانِ وَكُنَاهُمْ ، وَإِذَا كُنُوا عَنْ أَعْلَامِ الْبَهَائِمِ أَدْخَلُوا اللَّامَ فِيهَا فَقَالُوا الْفُلَانُ وَالْفُلَانَةُ فَرَقاً بَيْنَهُمَا ،

-
- (١) فِي الْأَصْلِ : اللَّامَةُ بَدَلُ « الْأُمَّةِ » تَحْرِيفٌ .
(٢) الْبَيْتُ مِنَ الطَّوِيلِ وَقَائِلَةُ الْأَخْطَلِ . دِيْوَانُهُ ٥٠٢/٢ .
(٣) الْبَيْتُ مِنَ الطَّوِيلِ وَقَائِلَةُ الْأَسْوَدِ بْنِ يَعْفَرٍ . شَرْحُ الْمَقْصَلِ لِابْنِ يَعِيشَ ٤٦/١ ، وَالْمَقْصَلُ ١٤ وَفِيهِ : « أَرَادَ خَالِدُ بْنُ نِزْلَةَ وَخَالِدُ بْنُ قَيْسِ بْنِ الْمُضَلَّلِ » .
(٤) الْبَيْتُ مِنَ الرَّجَزِ وَهُوَ لِرَبِيعَةَ ، دِيْوَانُهُ ١٩١ ، وَالْمَقْصَلُ ١٥ .

وسبب التخصيص أن أعلام البهائم فيها شائبة الجنسية لِقَلَّةِ تَعَلُّقِ / ١١/ب
الغرض بأشخاصها ، فناسب دخول اللام عليها ، وأما « هُنَّ وَهِنَّةٌ »
فكناية عن أسماء الأجناس . فإن سألَت ما الفرق بين اسم الجنس وعلم
الجنس مع أنَّهما يدلان على الحقيقة المشتركة ؟

أجيب : اسم الجنس يدلُّ على الحقيقة المشتركة من غير إشارة
إليها ، وعلم الجنس يدلُّ على الحقيقة المشتركة مع إشارة إليها ، فكما
أنَّ علم الشخص يدلُّ على مدلول المعرف بلام العهد ، فعلم الجنس
يدلُّ على مدلول المعرف بلام الجنس .

والاسم المتمكن قد يكون منصرفاً وهو الذي يستوفي جميع
الحركات والتنوين ، مثل رَجُلٍ ويُسمى الأمكن ، وقد يكون غير
منصرف ، وهو ما يكون ثانياً من جهتين أي مشابهاً للفعل من
وجهين فاخترل عنه الجرُّ والتنوين وحرك بالفتح في موضع الجرِّ ، قال
تعالى ﴿ فَحَيُّوا بِأَحْسَنَ مِنْهَا ﴾^(١) إلا إذا أُضيف ، أو عُرف باللام
فيدخله الجرُّ ، كقولك : مَرَزْتُ بِأَحْمَرَ الْقَوْمِ ، وبالأحمر^(٢) .

(١) سورة النساء آية ٨٦ .

(٢) انظر المفصل ١٦ .

فصل

والفعل المضارع للاسم تطفل على الاسم في قبول الإعراب ،
ومضارعته له أنه جارٍ على اسم الفاعل في حركته وسكّاته ، وأنه يقع
صفة للاسم ، وأنه كلمة شائعة تختصُّ بأحدٍ مُحتمَلاتها بدخول / ١١٢
حرفٍ عليها ؛ فإنَّ « يَضْرِبُ » و « سَيَضْرِبُ » ك « رَجُلٌ »
و « الرَّجُلُ » ، والإعرابُ غيرُ حركته لإضافتها إليه ، ومعناه التبيينُ
أو إزالةُ الفسادِ ، وتُسمَّى حركته رفعاً ونصباً وجراً ، وسكونه جزماً .

« بَابُ الْبِنَاءِ »

البناءُ عدمُ اختلافِ آخِرِ الكلمةِ باختلافِ العاملِ ، كَقَوْلِكَ :
جَاءَنِي هَوْلًا ، ورَأَيْتُ هَوْلًا ومررتُ بهَوْلًا ، وصورتُهُ الأَصْلِيَّةُ
السُّكُونُ ، لكونه نقيضُ صورةِ الإعرابِ ، وبليته^(١) مِنَ الحركاتِ
الكسْرِ ، لِقَلَّةِ تَصْرُفِهِ^(٢) .

ويُعَدَّلُ عن السُّكُونِ إلى الحركَةِ لِأَحَدِ أُسْبَابِ ثَلَاثَةٍ :

— التقاء الساكنين : مِثْلُ أَيْنَ .

— وتَعَدُّرِ الابتداءِ بالساكنِ : مِثْلُ كَافِ التَّشْبِيهِ .

— والفرقِ بينَ البناءِ العارضِ واللازمِ : مِثْلُ يَا عَمْرُؤَ .

وسببُهُ في الأَسْمَاءِ مُنَاسَبَتُهُ غيرَ المتمكنِ ، إما لِتَضَمُّنِ مَعْنَاهِ نحو :
أَيْنَ وشبهه كالمبهماتِ أو وَقُوعِهِ مَوْقَعَهُ كَنَزَالِ ، أو لِمْشَابَهَةِ الواقعِ
مَوْقَعَهُ كَفَجَارِ ، أو وَقُوعِهِ مَوْقَعِ ما أَشْبَهُهُ كِيَازِيدُ ، أو لِإِضَافَتِهِ إليه
كقوله ﴿ مِنْ عَدَابِ يَوْمَئِذٍ ﴾^(٣) ، وَلَقَبُ حركاتِهِ : ضَمٌّ وفتحٌ وكسْرٌ ،
وسكُونُهُ وَقْفٌ ، فالوقوفُ في الاسمِ كـ « مَنْ » و« إِذْ » وفي الفعلِ
جميعُ أمثلةِ الأمرِ الخاليةِ عن حرفِ المُضَارَعَةِ / نحو اكتبْ ، وفي ١٢/ب

(١) أي يلي السكون . حاشية .

(٢) وإنما كان الكسر قليل التصرف ، لأنه لا يدخل الأفعال ولا بعض الأسماء وهو غير المنصرف .
حاشية .

(٣) سورة الماعز آية ١١ .

الحرف نحو : هَلْ وَبَلْ . والفتحُ في الاسمِ كـ « أَيْنَ » و « كَيْفَ »
و « حَيْثَ »^(١) وفي الفعلِ جميعُ أمثلةِ الماضي .

وفي الحرفِ : إِنَّ ، وَتُمْ .

والضَّمُّ في الاسمِ نحو : قَبْلُ وَبَعْدُ .

وفي الحرفِ : « مُنْذُ » عند مَنْ جَرَّ بِهِ .

والكسْرُ في الاسمِ : أَمْسٍ^(٢) ، وهؤلاء .

وفي الحرفِ لَامُ الجِرِّ ، وبأُوهُ .

ولا ضَمُّ في الفعلِ ولا كسْرٌ بالاستقراءِ .

(١) « حيث » ظرف مكان بمنزلة « حين » في الزمان ، وهو اسم مبني ، فمن العرب من يبنيه على الضم تشبيهاً بالغايات ، ومنهم من يبنيه على الفتح استئقلاً للضم مع الياء ، وهي التي ذكرها المؤلف هنا . انظر : الصحاح ومختار الصحاح في « حيث » ، والمقتصد : ١٣٤ .

(٢) أَمْسٍ من ظروف الزمان وهي مبنية لأنها متضمنة للألف واللام معنى أمس معرفة والمعرفة إنما يكون بالألف ويليه اللام فيما هو اسم الجنس ، وليس فيها الألف واللام ، فلما كان معرفة علمنا أن الألف واللام مقدرتان فيه وتحركت السين بالكسر لإلتقاء الساكنين . أ هـ . حاشية .

« بَابُ أَحْكَامِ أَوَاخِرِ الْأَسْمَاءِ الْمُعْرَبَةِ »

لَمَّا كَانَ نَظَرُ التَّحْوِيِّ مَقْصُورًا عَلَى آخِرِ الْكَلِمَةِ بِخِلَافِ
 التَّصْرِيْفِيِّ ، سَمِّيَ الْمُعْتَلُّ الْآخِرِ مُعْتَلًّا . وَصَحِيحُهُ صَحِيحًا . فَوَعَدُ
 وَثُبُوبٌ صَحِيحٌ عِنْدَهُ كَعَلِيمٍ ، وَالصَّحِيحُ تَتَعَاقَبُ عَلَيْهِ حَرَكَاتُ
 الْإِعْرَابِ ، وَأَمَّا الْمُعْتَلُّ فَمَا كَانَ آخِرُهُ أَلْفًا سُمِّيَ مَقْصُورًا ، أَي مَمْنُوعًا
 عَنِ الْحَرَكَةِ ، إِذْ لَا يَمْسُهُ شَيْءٌ مِنْهَا ، فَمِنْهُ مَنْصَرَفٌ وَهُوَ الَّذِي دَخَلَهُ
 التَّنْوِينُ ، وَهِيَ نُونٌ سَاكِنَةٌ ، فَتَلْتَقِي مَعَ الْأَلْفِ فَتَسْقُطُ الْأَلْفُ مِنْ
 اللَّفْظِ ، إِزَالَةٌ لِالتَّقَاءِ السَّاكِنِينَ ، وَفَتْحَةٌ مَا قَبْلَهَا تَدُلُّ عَلَيْهَا ، وَلَمْ يَحْذَفْ
 التَّنْوِينُ ؛ لِأَنَّهَا دَالَّةٌ عَلَى التَّمَكُّنِ ، وَلَا يَدُلُّ عَلَيْهَا شَيْءٌ كَقَوْلِكَ : هَذِهِ
 عَصَا يَافَتِي ، وَإِذَا وَقَفْتَ عَلَيْهِ وَقَفْتَ بِالْأَلْفِ إِلَّا أَنَّ أَلْفَهُ مَرْفُوعًا وَمَجْرُورًا حَرْفُ
 إِعْرَابٍ ، وَمَنْصُوبًا / مُنْقَلِبَةٌ مِنَ التَّنْوِينِ قِيَاسًا عَلَى الصَّحِيحِ ، فَإِنَّكَ ^{١/١٣}
 تَقُولُ : جَاءَ زَيْدٌ ، وَمَرَرْتُ بِزَيْدٍ ، وَرَأَيْتُ زَيْدًا .

وَمِنْهُ غَيْرُ مَنْصَرَفٍ وَهُوَ مَا لَا يَدْخُلُهُ التَّنْوِينُ كَحَبْلِي ، وَأَلْفُهُ
 وَقْفًا وَدَرَجًا حَرْفُ إِعْرَابٍ . وَمَا كَانَ آخِرُهُ وَاوًا أَوْ يَاءً فَإِنْ سَكَنَ مَا
 قَبْلَهُمَا جَرِيًا مَجْرَى الصَّحِيحِ فِي تَحْمِيلِ الْحَرَكَاتِ ، لِأَنَّ التَّلْفِظَ بِهِمَا
 بَعْدَ السُّكُونِ كَأَنَّهُ ابْتِدَاءٌ بَعْدَ الْوَقْفِ وَالْإِبْتِدَاءُ بِالسَّاكِنِ مُحَالٌ ،
 تَقُولُ : هَذَا دَلُّوْ وَظَبِّي وَكَذَلِكَ النَّصْبُ وَالْجُرُّ ، وَمِثْلُهُ آيٌّ وَرَأَى ^(١) ،

(١) آيٌّ : جَمْعُ آيَةٍ ، وَرَأَى : جَمْعُ رَأَى .

والمُدْعَمُ فيهما نحو كرسِيٍّ وعدوٍّ ، وإذا تحرك ما قبل الياءِ يكون كسرةً لا محالةً كالقاضي ، ويُسمَّى منقوصاً أي نقص بعض حركاتِ إعرابه ، لأنه لا يدخله حركةُ الرفعِ والجرِّ لثقلهما عليه ، فتكونُ الياءُ ساكنةً فيهما ويدخله حركةُ النصبِ لخفتها تقولُ : هذا القاضي ، ومررتُ بالقاضي ، ورأيتُ القاضي . فَإِنْ نُؤنَّ مرفوعه ومجروره لَقِيَ التَّنوينُ ياءً ساكنةً فَحُذِفَ الياءُ لِمَا مَضَى فِي الْمَقْصُورِ ، تقولُ : هَذَا قَاضٍ فَاعْلَمْ ، ومررتُ بقاضي يافتى ، وَإِنْ نُؤنَّ مَنْصُوبُهُ فلا يَلْتَقِي ساكنان فتثبت الياءُ ، تقولُ : رأيتُ قاضياً يارجلُ ، والوقوفُ على المُنُونِ منه منصوباً بالألفِ المنقلبةِ عن التَّنوينِ ، تقولُ : رأيتُ / قاضياً ، ١٣/ب ومرفوعاً ، ومجروراً بإثباتِ الياءِ ساكنةً وحذفها تقول هذا قاضي ، ومررتُ بقاضي ، وهذا قاضي ، ومررتُ بقاضي ، وعلى غيرِ المُنُونِ منه منصوباً بإثباتِ الياءِ ساكنةً لا غيرُ ، ومرفوعاً ومجروراً بإثباتها وحذفها كما مرَّ ، وليس في كلامهم اسمٌ متمكِّنٌ آخره واوٌ قبلها ضمةً ، فإذا أدَّى إليه قِياسُ رُفُضٍ وأُبدِلَ من ضمِّه كسرٌ فانقلبت الواوُ ياءً فيصيرُ منقوصاً ، وذلك قولهم : جِرُّوا وأجرِوا وقلنسوةٌ وقلنس ، قَالَ الشَّاعِرُ :

٦ — لَيْثٌ هَزْبَرٌ مُدِلٌّ عِنْدَ خَيْسَتِهِ

بِالرَّقْمَتَيْنِ لَهُ أَجْرٌ وَأَعْرَاسٌ^(١)

(١) البيت من البسيط وهو لأبي دؤيب الهذلي وقيل للملك بن خالد الحناني ، شرح أشعار الهذليين ٢٢٦/١ وهو من شواهد الكتاب ٢٥٥/١ ، والمقتصد ١٦٤ ، والإيضاح ٢٠ وشرح شواهد الإيضاح لابن يري ٦٩ .

فصل

والفعل المضارع استعدَّ لطلق الإعراب بمشابهة الاسم فاقترضت المشابهة أن يعرب بوجوه إعراب الاسم ، الرفع والنصب والجر ، لكنّه أُعربَ بحركتين وسكونٍ لينحطّ الفرع عن الأصل ، وتُخصّ الجرُّ بالتعويض لثقله ، قيل : إنما تُخصّ الجرُّ بالاسم والجزمُ بالفعل طلباً للاعتدال بالجمع بين الخفيف والثقل ، فإنّ عدَمَ الحركة أخفُّ منها ، والاسمُ أخفُّ من الفعلِ بدليل أنّ وزن الاسم بلغ الخماسي ، والفعل لم يجاوز الرباعي ، فلولا خفة الاسم لم يتحمل زيادة الحروف . وعامل رفع الفعل معنوي / وهو وقوعه موقعاً يصحُّ للاسم بالدوران ، أما ١ / ١٤ وجوداً ففي قولك : زيدٌ يضربُ ، لأنّ الخبرَ يجوزُ أن يكونَ اسماً ، وأما عدماً ففي قولك : لَنْ يَضْرِبَ وَلَمْ يَضْرِبْ ؛ فإنّ الاسم لا يقع بعد ناصب الفعل وجازمه ، وعاملُ نصبه وجزمه لفظي ، كما ستعلم (١) ، فقد عَلِمْتَ أنّ المعنى الذي رُفِعَ به الفعلُ غيرُ المعنى الذي أُعْرِبَ بِهِ ، وكيفَ لا وعلةُ استعدادِ الشيءِ غيرُ علةِ وجودِهِ .

(١) ينظر مبحث نواصب وجوازم الفصل .

« بَابُ التَّنْبِيَةِ وَالْجَمْعِ »

وَهُمَا مُحْتَصَانِ بِالاسْمِ ؛ فَإِنَّ الْحَرْفَ لَا يُفِيدُ تَكَرُّرَهُ^(١) إِلَّا تَأْكِيداً لِأَنَّ الْمُسْتَفْهَمَ لَا يُسْتَفْهَمُ وَالْمَنْفِيَّ لَا يُنْفَى وَهَلَمْ جَرًّا ، وَأَمَّا الْفِعْلُ فَقَدْ اشْتَمَلَ عَلَى الْمَصْدَرِ ، وَهُوَ اسْمُ جِنْسٍ فَيَسْتَغْرَقُ ، فَلَا يُتَصَوَّرُ انْضِمَامُ شَيْءٍ مِنْ جِنْسِهِ إِلَيْهِ ، كَذَا قَالُوا ، إِلَّا أَنَّ الْمَصْدَرَ نَفْسَهُ قَدْ يُتَنَّى وَيُجْمَعُ ، فَكَيْفَ يَمْنَعُ الْفِعْلُ عَنْهُمَا ؟

والتنبيهُ رفعُها بالألفِ ، ونصبُها وجرُّها بالياءِ ، تقولُ : هذان الزَّيْدَانِ ، ورأيتُ الزَّيْدَيْنِ ، ومررتُ بالزَّيْدَيْنِ ، وهي جارِيَةٌ فِي الْمَذْكَرِ وَالْمُؤَنَّثِ وَأَوْلَى الْعِلْمِ وَعَظِيمِهِمْ ، كَقَوْلِكَ : الزَّيْدَانِ وَالْهِنْدَانِ وَالْمَسْجِدَانِ .

والجمعُ صِنْفَانِ ، جمعُ تصحيحٍ ، وجمعُ تكسيرٍ فالتصحيحُ ما صحَّ فيه / نظمُ الواحدِ وبنائُه أي ترتيبُ حروفه وترتيبُ حركاته ١٤/ب وسكَّناته .

وجمعُ التَّكْسِيرِ ما تَكَسَّرَ فِيهِ أَحَدُهُمَا أَوْ كِلَاهُمَا ، كَقَوْلِكَ : أُسْدٌ وَرِجَالٌ .

والتصحيحُ قد يكونُ للمذكورِ والمؤنَّثِ ، أما الذي للمذكورِ

(١) في الأصل « تكرارها » والأول ما أثبتناه .

فيختصُّ بأولي العلم منهم لكونه أشرف من المُكسِّر من حيث إنك تفهم واحده منه ، فاحتصَّ بالأشرف ، ويقال له الجمع على هجائين ، والجمع على حدِّ التشية لاشتراكهما في سلامة الواحد ، ويكون رفعه بالواو ، ونصبه وجره بالياء ، تقول : هؤلاء المسلمون والزيدون ، ورأيت المسلمين والزيدين ، ومررت بالمسلمين والزيدين ، وقد شدَّ عن القياس بنون وقلون^(١) ، وما أشبههما .

أما الجمع الصحيح للمؤنث فيشمَل أولي العلم وغيرهم ، تقول : هندات وشجرات .

وجمع التَّكْسِيرِ كَذَلِكَ ، تقول : رجال وأقراس .

فَلتتكلَّم في التَّشِيَةِ والجمع الصحيح للمذكَّر ، ثم في صحيح المؤنث . ولتؤخِّر الكلام على المُكسِّر إلى آخر الكتاب . فتقول : لما استقل تكرار المفرد بحسب زيادة كلِّ عددٍ يُبنى للتشية والجمع صيغتان ، ولما كانا فرعي الواحد جعل إعرابهما فرع إعراب الواحد ، وفرع الحركات الثلاث حروف المد واللين فإنَّها / تتولَّد من إشباعها ، ١١٥ / وخصَّ حالها رَفْعِيَّهَا بِحَرْفٍ من غير اشتراك فيه لقوة الرفع واستقلاله بنفسه في حصول الكلام به وحده ، كقولك : زيد منطلق ، والنصب والجر محتاجان إليه في تحصيل الكلام ، والاستقلال يناسب عدم الاشتراك ، وخصَّ الألف بالتشية والواو بالجمع تكثيراً للخفيف ،

(١) بنون : جمع ابن : وقلون : جمع مقل أو مقلاء ، وهي عودان يعلب بها الصبيان .

وتقليلاً للثقل ، وجُعِلَ الياءُ علامةً لجرِّ كُلِّ واحدٍ منهما لكونها أُخْتِ الكسرة ، وحُمِلَ النصبُ فيهما على الجرِّ لمناسبتيهما في الفضليَّة .
 وَفُتِحَ ما قبلَ ياءِ التثنية ، وكُسِرَ ما قبلَ ياءِ الجمعِ للفرقِ والتخصيصِ ، ليزيدَ الخفيفُ على الثقيلِ ، وزيدَ نُونٌ في آخرهما عوضاً عن الحركةِ والتنوينِ الكائنينِ في الواحدِ ، ودليلُ تعويضها من التنوينِ سقوطها عندَ الإضافةِ ، وعن الحركةِ ثباتها مع اللامِ ، وقد يكونُ عوضاً من الحركةِ فَحَسَبُ ، كأحمدانٍ وحُرِّكَ نُونُهُما لالتقاءِ الساكنينِ ، وَفُتِحَتْ في الجمعِ وكُسِرَتْ في التثنيةِ طلباً للاعتدالِ ، فإنَّكَ في الجمعِ تَخْرُجُ من الضمةِ أو الكسرةِ إليها ، وفي التثنيةِ من الفتحةِ إليها ، وهذه الحروفُ فيهما حروفُ إعرابٍ ، ودلالاتُ إعرابٍ وعلاماتُ تثنيةٍ وجمعٍ .

أما جمعُ المؤنَّثِ / فتأوهُ يدخلها الرفعُ والجرُّ ، ويُحْمَلُ النصبُ ١٥/ب على الجرِّ تبعاً للمُذَكَّرِ فيقال : هؤلاء مسلماتٌ ، ومررتُ بمسلماتٍ ، ورأيتُ مسلماتٍ ، قالوا : التنوينُ فيه نُونٌ ساكنةٌ بازاءِ النونِ في مسلمينِ ، بدليلِ أنَّ التنوينَ خمسةُ أصنافٍ :

- فارقٌ بينَ المُنصَرَفِ وغيره ، تقولُ : زيدٌ وأحمدُ .
- وفارقٌ بينَ المعرفةِ والنكرةِ ، تقولُ : صهَ وصِهَ .
- وعوضٌ من المضافِ إليه ، كقولهم : « إذِ » .
- وتنوينٌ غالٍ يلحقُ الشعرَ المقيَّدَ منيفاً على الوزنِ كقول

الشاعرِ :

٧ - وَقَاتِمِ الْأَعْمَاقِ نَحَاوِي الْمُخْتَرِقِينَ

مُشْتَبِهِ الْأَعْلَامِ لَمَاعِ الْخَفِيقِينَ^(١)

وذلك للفصل بين الوقف والوصل .

— وتنوينُ يَنُوبُ مَنَابَ حَرْفِ الْإِطْلَاقِ كَقَوْلِ الْقَائِلِ :

٨ - أَقْلِي اللَّوْمِ عَاذَلِ وَالْعِتَابِينَ

وقولي إن أصبت لقد أصابن^(٢)

— هذا والتثوينُ في : « هَذِهِ عَرَفَاتٌ مُبَارَكَا فِيهَا » خَارِجٌ مِنْ

هذه الأقسام ، فهي تُونُ زائِدةٌ . وَلَمَّا كَانَ الْمَرْفُوعُ فِي الرَّبِّةِ الْمَعْنَوِيَّةِ

مقدماً على المنصوبِ والمجرورِ قَدَّمَاهُ فِي وَضْعِ الْكِتَابِ ، فَلَا يَنْتَهِضُ

« إِنَّ زَيْدًا قَائِمٌ » نَقْضًا ، فَإِنَّ الْمُدَّعِيَّ التَّقَدُّمَ الْمَعْنَوِيَّ لَا اللَّفْظِيَّ ، ثُمَّ

لَمَّا كَانَ الْفَاعِلُ أَصْلَ الْمَرْفُوعَاتِ وَالْبَاقِي مُشَبَّهٌ بِهِ / قَدَّمَاهُ عَلَى سَائِرِ ١١٦

المرفوعاتِ ، وَدَلِيلُ أَصَالَتِهِ أَنَّ مُسْنَدَهُ أَصْلٌ فِي الْمُسْنَدِيَّةِ لِكُونِ الْفِعْلِ

دَائِمًا مُسْنَدًا ، فَالْمُسْنَدُ إِلَيْهِ يَجِبُ أَنْ يَكُونَ أَصْلًا فِي كَوْنِهِ مُسْنَدًا

إِلَيْهِ ، فَوَجَبَ أَنْ يَكُونَ رَفْعُهُ أَيْضًا أَصْلًا ، بِخِلَافِ الْمَبْتَدَأِ فَإِنَّ مُسْنَدَهُ

(١) الرجز لرؤية بن العجاج ، ديوانه ١٠٤ وقد ورد هذا الرجز في الكتاب ٣٠١/٢ ، والأعلم

٣٠١/٢ شرح أبيات سيبويه لابن السيرافي ٣٠٥/٢ ، والأصول لابن السراج ٤١٣/٢ ، وكثير

من كتب النحو ، انظر شفاء العليل في إيضاح التسهيل ١١/١ .

(٢) البيت من الوافر وهو لجرير ، ديوانه ٦٤ والكتاب ٢٩٨/٢ ونوادر أبي زيد ١٢٧

والمقتضب ٢٤٠/١ وغير ذلك من كتب النحو .

في الأصل اسم ، والاسم ليس أصلاً في المُسْنَدِيَّة ، لِعَدَمِ لُزُومِهِ
المُسْنَدِيَّة ، فلا يكون رَفْعُهُ أصلاً .

واعلم أنَّ الرَفْعَ عَلَّمَ الْفَاعِلِيَّةَ ، وَالتَّصَبُّبَ عَلَّمَ الْمَفْعُولِيَّةَ ، وَالْجَرَ
عَلَّمَ الْإِضَافَةَ ، وَإِنَّمَا جُعِلَ كَذَلِكَ ؛ لِأَنَّ الضَّمَّةَ أَثْقَلَ الْحَرَكَاتِ ،
وَالْفَتْحَةَ أَحْفَهَا ، وَالْفَاعِلَ وَاحِدٌ وَالْمَفْعُولَ خَمْسَةٌ ؛ لِيَكْثَرَ الْخَفِيفُ ،
وَيَقَلَّ الضُّدُّ ، وَخُصَّ الْكَسْرُ بِالْمُضَافِ إِلَيْهِ لِكَوْنِهِ وَقَعاً بَيْنَ الْفَاعِلِ
وَالْمَفْعُولِ ، أَلَا تَرَى الْمُضَافَ إِلَيْهِ الْمَصْدَرُ كَيْفَ يَكُونُ فَاعِلاً تَارَةً
وَمَفْعُولاً أُخْرَى ؟ فِي قَوْلِكَ : عَجِبْتُ مِنْ ضَرْبِ زَيْدٍ عَمراً ، أَوْ مِنْ
ضَرْبِ عَمْرٍو زَيْدٌ ، وَالْكَسْرُ تَتَوَسَّطُ بَيْنَ أُخْتَيْهَا فِي الثَّقَلِ وَالْخَفَّةِ
فَتَشَابَهَا .

« بَابُ الْفَاعِلِ »

هُوَ مِنَ الْمَنْقُولَاتِ الْإِصْطِلَاحِيَّةِ ، وَحَدُّهُ : الْمُسْنَدُ إِلَيْهِ مِنْ فِعْلٍ
أَوْ شَبْهِهِ مَقْدِماً عَلَيْهِ أَيْبداً ، كَقَوْلِكَ : ضَرَبَ زَيْدٌ ، وَضَارِبٌ زَيْدٌ ،
وَحَسَنٌ وَجْهُهُ ، وَرَافِعُهُ مَا أَسْنَدَ إِلَيْهِ ، فَ « زَيْدٌ » فِي « مَا قَامَ / زَيْدٌ » ١٦/ب
فَاعِلٌ كـ « هُوَ » فِي « قَامَ زَيْدٌ » ، قَالَ الْمُبَرِّدُ : « الْفَاعِلُ بِالْحَقِيقَةِ هُوَ
الصَّادِرُ عَنْهُ الْفِعْلُ ، وَتَسْمِيَةُ غَيْرِهِ بِالْفَاعِلِ مَجَازٌ » (١) ، وَهُوَ كَالْجِزءِ
الْأَخِيرِ مِنَ الْفِعْلِ ، لِأَنَّ إِعْرَابَ الْفِعْلِ قَدْ يَقَعُ بَعْدَ الْفَاعِلِ ، وَذَلِكَ فِي
الْأَفْعَالِ الَّتِي إِعْرَابُهَا بِالنُّونِ ، وَإِعْرَابُ الْكَلِمَةِ بَعْدَ حَرْفِهَا الْآخِرِ ،
فَلِذَلِكَ لَمْ يَجْزُ تَقْدِيمُهُ عَلَى الْفِعْلِ ، وَاسْتَحَقَّ التَّقْدِيمَ عَلَى الْمَفْعُولِ ، فَإِذَا
قُدِّمَ عَلَيْهِ الْمَفْعُولُ فَهُوَ فِي النَّيَةِ مُؤَخَّرٌ ، وَلِهَذَا لَمْ يَلِزَمِ الْإِضْمَارُ قَبْلَ الذِّكْرِ
فِي « ضَرَبَ غَلَامُهُ زَيْدٌ » وَلِزِمَ فِي « ضَرَبَ غَلَامُهُ زَيْدًا » وَقَدْ يَكُونُ
مُظْهِراً كَقَوْلِكَ : ضَرَبَ زَيْدٌ ، وَمُضْمِراً كَقَوْلِكَ : زَيْدٌ ضَرَبَ
وَضَرَبْتُ ، وَإِذَا اجْتَمَعَ عَامِلَانِ (٢) عَلَى مَعْمُولٍ وَاحِدٍ امْتَنَعَ اِعْمَالُهُمَا

(١) المقتضب ١٤٦/١ ونص المقتضب : « وكذلك إذا قلت : لم يقم زيدٌ ، ولم يتطلق عبدُ الله
وسيقومُ أخوك : فإن قال قائلٌ : إنما رفعت زيدا أولاً لأنه فاعلٌ ، فإذا قلت : لم يقم فقد نفيت
عنه الفعل فكيف رفعتَه ؟ .

قيل له : إنَّ النفي إنما يكونُ على جهةٍ ما كان موجِباً ، فإنما أعلمت السامع من الذي نفيت عنه
الفعل أن يكون فاعلاً ، فكذلك إذا قلت : لم يضربَ عبدُ الله زيدا علم بهذا اللفظ من ذكرنا أنه
ليس بفاعل ومن ذكرنا إنه ليس بمفعول .

(٢) هذه المسألة من المسائل الخلافية المشهورة انظر الإنصاب ٨٣/١ ، مسألة ١٣ .

معاً ، أما إذا اختلفت عملهما فظاهراً وإن اتحدتا ، فلأنَّ حُصُولَ الإعرابِ بأحدهما يُغْنِيهِ عن الآخرِ ، واستِحَالُ إلغَاؤُهُمَا ، فَإِنَّ الإعرابَ يستدعي عاملاً فتعينَ إعمالُ أَحَدِهِمَا ، فَمَذْهَبُ البصريينَ إعمالَ الثاني وإضمارُ معمولِ الأولِ على شريطةِ التفسيرِ لِأَنَّ القريبَ أَوْلَى بالعملِ بدليلِ إعمالِ الباءِ في « ألقى بيده » .

ومذهب الكوفيين إعمالُ الأولِ وإضمارُ معمولِ الثاني ، قالوا :
لِلتَّقَدُّمِ أَوْلَوِيَّةٌ / في العملِ يَدُلُّكَ عليه وجوبُ إعمالِ « ظننتُ » ١٧/١
وأخواتها متقدمةً ، وجوازُ إلغائها متوسطةً ومتأخرةً ، تقولُ على المذهبين : ضربتُ زيداً ، وضربتُ زيداً ، وقاماً وقَعَدَ أخواك ، وقامَ وقَعَدَا أخواك ، وشواهدُ إعمالِ الثاني من التنزيلِ قوله تعالى ﴿ آتُونِي أفرغَ عَلَيْهِ قِطْرًا ﴾ (١) ، ولو أُعْمِلَ « آتوني » لكانَ الأَحْسَنُ « أفرغهُ » ، وَحَمَلَ كَلِمَتَهُ تعالى على ما هو أَحْسَنُ أَحْسَنُ ، وقوله تعالى ﴿ هَاؤُمُ اقْرَءُوا كِتَابِيهِ ﴾ (٢) فلم يقل « اقراوه » ومن الأبيات قولُ كَثِيرٍ عَزَّةٌ :

٩ — قَضَى كُلُّ ذِي دِينٍ فَوْقِي غَرِيمَهُ

وَعَزَّةٌ مَمْطُورٌ مُعْنَى غَرِيمُهَا (٣)

(١) سورة الكهف آية ٩٦ .

(٢) سورة الحاقة آية ١٩ .

(٣) البيت من الطويل . ديوانه ١٤٣ ، والإيضاح ٦٦ ، والمقتصد ٣٤٠ . وشرح شواهد الإيضاح

لابن بَرِي ٩٠ .

فَأَعْمَلَ الثَّانِي فِي كِلَا مِصْرَاعَيْهِ ، أَمَا الْأَوَّلُ فَلِأَنَّهُ اجْتَمَعَ فِيهِ قَضَى
وَوَفَّى عَلَى « غَرِمِهِ » فَأَعْمَلَ الثَّانِي وَإِلَّا لَقَالَ : « فَوَفَّاهُ » ، وَأَمَا الثَّانِي
فَلِأَنَّ « مَمْتُوْلًا » وَ« مُعْنَى » تَوَجَّهَا إِلَى « غَرِمِهَا » فَأَعْمَلَ
« مُعْنَى » ، لِأَنَّهُ لَوْ أَعْمَلَ « مَمْتُوْلًا » لَكَانَ « مُعْنَى » جَارِيًا عَلَى غَيْرِ
مَنْ هُوَ لَهُ ، فَإِنَّهُ لِلغَرِيمِ وَجَارٍ عَلَى « عَزَّةٍ » فَوَجِبَ إِظْهَارُ ضَمِيرِهِ ،
وَلَمْ يَظْهَرْهُ وَالْمَعَارِضَةُ بِالْمَثَلِ بَأَن يَقُولُوا فِي « مُعْنَى » مَا قُلْنَا فِي
« مَمْتُوْلًا » سَاقِطَةٌ لِأَنَّهُ إِنَّمَا يَجِبُ إِبْرَازُ الضَّمِيرِ عَمَّا جَرَى عَلَى غَيْرِ
مَنْ هُوَ لَهُ إِذَا لَمْ يَكُنْ إِضْمَارًا قَبْلَ الذِّكْرِ ، فَإِن ظَهَّرَ الْاسْمَ بَعْدَهُ
حِينَئِذٍ كَظَهَّرِ الضَّمِيرَ ، وَدَلِيلُ الْكُوفِيِّ قَوْلُ عُمَرَ بْنِ أَبِي رَبِيعَةَ : ١٧/ب

١٠ — إِذَا هِيَ لَمْ تَسْتَكْ بِعُودِ أَرَاكَةِ

تُنَحَّلَ فَاسْتَاكَتْ بِهِ عُودَ إِسْحِيلٍ^(١)

وَقَوْلُ امْرِئِ الْقَيْسِ :

١١ — فَلَوْ أَنَّ مَا سَعَى لِأَدْنَى مَعِيشَةٍ

كَفَّانِي وَلَمْ أَطْلُبْ قَلِيلًا مِنَ الْمَالِ^(٢)

قَالُوا : اجْتَمَعَ « كَفَّانِي » « وَلَمْ أَطْلُبْ » عَلَى « قَلِيلٍ » فَرَفَعَهُ

بِالْأَوَّلِ ، وَهَذَا فَاسِدٌ ؛ لِأَنَّ مَا بَعْدَ « لَوْ » إِذَا كَانَ مُثَبَّتًا فِي اللَّفْظِ فَهُوَ

(١) البيت من الطويل . انظر الكتاب ٤٠/١ وشرح المفصل لابن يعيش ٧٨/١ ، والإيضاح ٦٨ ،
وديوانه ١٧٧ وشرح شواهد الإيضاح ٩١ .
(٢) البيت من الطويل . ديوانه ١٢٢ ، والإيضاح ٦٨ ، والمقتصد ٣٤٢ .

مَنْفِيٌّ فِي الْمَعْنَى وَبِالْعَكْسِ ، لِأَنَّهَا لَامْتِنَاعِ الشَّيْءِ لَامْتِنَاعِ غَيْرِهِ ، فَلَوْ
كَانَ الْفِعْلَانِ مُوجَّهَيْنِ إِلَى « قَلِيلٍ » فَالْمَصْرَاعُ الْأَوَّلُ يَدُلُّ عَلَى أَنَّهُ « لَمْ
يَطْلُبْ أَدْنَى مَعِيشَةٍ » ، وَالثَّانِي عَلَى أَنَّهُ يَطْلُبُهُ فَيَتَنَاقَضَانِ ، وَالْحَقُّ أَنَّ
مَفْعُولَ الثَّانِي : الْمُلْكُ ، لِقَوْلِهِ :

١٢ — وَلَكِنَّمَا أَسْعَى لِمَجْدٍ مُؤْتَلٍّ

وَقَدْ يُدْرِكُ الْمَجْدَ الْمُؤْتَلَّ أَمْثَالِي^(١)

وَقَدْ يَكُونُ الرَّافِعُ مَضْمُورًا ، يُقَالُ : أَجَاءَ أَحَدٌ ؟ فَيَقَالُ : عَمْرُو ،
بِإِضْمَارِ « جَاءَ » ، وَمِنْهُ قَوْلُهُ تَعَالَى ﴿ إِذَا السَّمَاءُ انشَقَّتْ ﴾^(٢) وَقَوْلُهُ
تَعَالَى ﴿ وَإِنْ أَحَدٌ مِنَ الْمُشْرِكِينَ اسْتَجَارَكَ ﴾^(٣) وَفِي أَمْثَالِهِمْ « لَوْ
ذَاتُ سِوَارٍ لَطَمْتَنِي »^(٤) ، وَقَوْلُهُمْ : « إِلَّا حَظِيَّةٌ فَلَا أَلِيَّةٌ »^(٥) أَيِ إِنْ
لَا يَكُنْ لَكَ فِي النِّسَاءِ حَظِيَّةٌ فَإِنِّي غَيْرُ أَلِيَّةٍ .

(١) ديوان امرئ القيس ١٢٤ ، البيت من الطويل .

(٢) سورة الانشقاق آية ١ .

(٣) سورة التوبة آية ٢ .

(٤) مجمع الأمثال ١٦١/٢ .

(٥) مجمع الأمثال ١٦١/٢ .

« بَابُ الْفِعْلِ الْمَبْنِيِّ لِلْمَفْعُولِ »

الفِعْلُ صَيِّغٌ لِلإِخْبَارِ بِهِ ، فَتَارَةً يُخْبِرُ بِهِ / عن الفاعل والمفعول ١٨/أ
 جميعاً كقولك : ضَرَبَ زَيْدٌ عَمْرًا ، وتارةً عن الفاعلِ وَحْدَهُ ، مثل :
 ذَهَبَ عَمْرٌ ، ومرةً عن المفعولِ وَحْدَهُ مثل : أَكْرَمَ خَالِدٌ ، فيرتفعُ
 المفعولُ بإسنادِ الفعلِ ، وذلك بِحَسَبِ اهْتِمَامِ المتكلمِ ، وتغيُّرِ اللفظِ
 بِحَسَبِ تغيُّرِ المعنى حُكْمٌ مستمرٌ في اللغاتِ . فَغَيَّرَتْ صَيغَةُ المَبْنِيِّ
 للمفعولِ عن المَبْنِيِّ للفاعلِ فَجُعِلَ الفِعْلُ الذي صَدْرُهُ حَرْفٌ ثَابِتٌ في
 الابتداءِ والوصلِ مَضْمُومٌ الأَوَّلِ مكسورٌ ما قبل الآخرِ ، كقولك :
 ضَرَبَ ، والذي صَدْرُهُ حَرْفٌ يَثْبُتُ في الابتداءِ دُونَ الوصلِ ضَمٌّ أَوَّلٌ
 مُتَحَرِّكٌ فيه وَكسِيرٌ ما قبل آخره مثل اسْتُخْرِجَ ، وَضُمَّتِ الهمزةُ
 بالتَّبَعِيَّةِ .

وإنَّما يَتَرَكُ ذِكْرُ الفاعلِ لِعَدَمِ تَعَلُّقِ الغرضِ به ، أَوْ تَعْظِيمًا
 له ، أَوْ تَحْقِيرًا له ، أَوْ لِشُهْرَتِهِ ، أَوْ لِلخَوْفِ عَلَيْهِ مِنْ ذِكْرِهِ ، أَوْ
 لجهالةِ المتكلمِ إِيَّاهِ .

نُكْتَةٌ : حَدُّ الفَاعِلِ مُنْطَبِقٌ عَلَى المفعولِ الذي لَمْ يُسَمَّ فَاعِلُهُ ،
 فَتَسْمِيَّتُهُ بِالفاعلِ أَوَّلَى مِنْ تَسْمِيَّتِهِ بِالْمفعولِ ، فَإِنَّ الأَوَّلَ حَقِيقَةٌ في هذا
 الاصطلاحِ ، والثاني مجازٌ ، وَلَمَّا عَدِمَ الفِعْلُ اللَازِمُ المفعولَ به ، لَمْ يُصَعِّ
 للمفعولِ فَتَعَيَّنَ المُتَعَدِّي لِبِنَاءِ المجهولِ ، وَقَدْ يُنْقَلُ الفِعْلُ عن اللزومِ / ١٨/ب
 إلى التَّعَدِّي بِإِدْخَالِ الهمزةِ في أوله وَتَثْقِيلِ حَشْوِهِ ، وَزِيَادَةِ حَرْفِ جَرٍّ

على المفعول فيقال في ذَهَبَ زَيْدٌ : أَذْهَبْتُهُ وَذَهَبْتُهُ وَذَهَبْتُ بِهِ ، فَيَصَاحُ الْمَبْنِيُّ لِلْمَفْعُولِ إِذْ ذَاكَ مِنْهُ فَيَقَالُ : أَذْهَبَ زَيْدٌ ، وَذُهَّبَ وَذُهَّبَ بِهِ .
وَلَمَّا كَانَ الْفِعْلُ الَّذِي لَهُ مَفْعُولٌ وَاحِدٌ يَبْقَى بِلَا مَفْعُولٍ عِنْدَ بِنَائِهِ
لِلْمَفْعُولِ مِثْلَ : ضَرَبَ زَيْدٌ ، وَالَّذِي لَهُ مَفْعُولَانِ يَبْقَى لَهُ وَاحِدٌ مِثْلَ :
عَلِمَ زَيْدٌ عَاقِلًا ، وَالَّذِي لَهُ ثَلَاثَةٌ مَفَاعِيلٍ يَبْقَى مَعَهُ مَفْعُولَانِ مِثْلَ : أُعْلِمَ
عَمْرُو زَيْدًا فَاضِلًا .

والهمزة وأختاتها تَجْعَلُ غَيْرَ الْمُتَعَدِّيِّ مُتَعَدِّيًا إِلَى مَفْعُولٍ وَاحِدٍ ،
مِثْلَ : أَفْرَحْتُ خَالِدًا ، وَالْمُتَعَدِّيُّ إِلَى وَاحِدٍ مُتَعَدِّيًا إِلَى اثْنَيْنِ مِثْلَ :
أَضْرَبْتُ زَيْدًا عَمْرًا ، وَالْمُتَعَدِّيُّ إِلَى مَفْعُولَيْنِ مُتَعَدِّيًا إِلَى ثَلَاثَةٍ مِثْلَ :
أَعْلَمْتُ زَيْدًا عَمْرًا خَيْرَ النَّاسِ .

قال النحويون : النقل بالهمزة عَكْسُ بِنَاءِ الْفِعْلِ لِلْمَفْعُولِ ، وَإِذَا
كَانَ لِفِعْلٍ مَفْعُولَانِ أَحَدُهُمَا فَاعِلٌ فِي الْمَعْنَى مِثْلَ : « زَيْدٌ » فِي أُعْطِيْتُ
زَيْدًا دَرَهْمًا ، فَجَعَلُهُ فَاعِلًا أَوْلَى مِنْ صَاحِبِهِ ، وَإِنْ اشْتَرَكَا فِي الْمَفْعُولِيَّةِ
تَقُولُ : أُعْطِيَ زَيْدٌ دَرَهْمًا ، وَإِذَا كَانَ الْمَفْعُولَانِ مِنْ أَفْعَالِ الْقُلُوبِ
فَجَعَلُ الْأَوَّلِ فَاعِلًا أَوْلَى لِكَوْنِهِ مُسْتَدًّا إِلَيْهِ فِي الْأَصْلِ ، / تَقُولُ : ظَنَّ
عَمْرُو عَاقِلًا .

وَأَعْلَمُ أَنَّ الْمَفَاعِيلَ خَمْسَةٌ : مَفْعُولٌ بِهِ ، وَمَفْعُولٌ مُطْلَقٌ ،
وَمَفْعُولٌ فِيهِ ، وَمَفْعُولٌ لَهُ ، وَمَفْعُولٌ مَعَهُ ، كَمَا سَتَعَلَّمُهَا مَعَ أَحْكَامِهَا
مَشْبَعًا إِنْ شَاءَ اللَّهُ تَعَالَى .

ولا يجوز جعلُ المفعول له والمفعول معه فاعلاً ، أما الأولُ فلأنَّ اللّامَ فيه مُرادَةٌ ولا يجوزُ رفعُ الاسمِ معَ تقديرِ اللّامِ ، وإثما جازَ نَصْبُهُ مَعَهَا ، لأنَّ العَجَرَ والمَجْرورَ مفعولٌ ، وأما الثاني فلأنه قليلاً ما يصحبُ الفعلَ حتّى قَصَرَهُ بَعْضُهُمْ على السماعِ ، فلا يبلغُ في القوَّة رُتْبَةَ الفاعِلِ ، وأما المفاعيلُ الثلاثةُ فما وُجِدَ المفعولُ به لم يُقَمِ المصدرُ والظرفانِ مقامَ الفاعِلِ لِزِيادَةِ شَبْهِهِ بالفاعلِ بالنسبةِ إليهما لأنَّ من الأفعالِ ما لم يُذكَرْ فاعِلُهُ قَطُّ استغناءً بالمفعولِ به كقولهم : عُنَيْتُ بهذا الأمرِ . وَزَكِمَ زَيْدٌ ، وَجُنَّ عمروٌ ، لأنَّ المفعولَ به في المعنى جُعِلَ فاعلاً ، كقولهم : مات بكرٌ ، وأعني بالمفعولِ به الصحيحُ ، فأما المفعولُ بواسطةِ حَرْفِ الجرِّ فهو مستوى القَدَمِ مع المفاعيلِ الأخرِ . فاشتَرَطَ في إقامةِ المصدرِ مقامَ الفاعِلِ كونهُ موصوفاً ليشتمَلَ الجزءُ الثاني من الجملةِ على فائدةٍ خلا عنها الجزءُ الأولُ ، فإنَّ الفعلَ يَدُلُّ تَضَمُّناً على مصدره / فتقولُ : ضَرَبَ ضَرْبٌ شَدِيدٌ ، ويجوزُ إضمارُ ب/١٩ هذا المفعولِ ، تقولُ : أُعْطِيَ زَيْدٌ دِرْهَمًا ، فَإِذَا قَدَّمْتَ زَيْدًا : قُلْتَ : زَيْدٌ أُعْطِيَ دِرْهَمًا ، فَإِنْ قَدَّمْتَ دِرْهَمًا أَيْضًا قُلْتَ : زَيْدٌ الدَّرْهَمُ أُعْطِيَهُ .

دَقِيقَةٌ : الفرقُ بينَ هذا المفعولِ والفاعلِ أَنَّ الفاعِلَ باصطلاحِ النَّحْوِ يَمَكُنُ أَنْ يَكُونَ فاعلاً بالمعنى اللغويِّ مثلَ قَامَ عَمْرٌو ، وَأَنْ يَكُونَ مفعولاً مثلَ : مات خالدٌ ، وهذا المفعولُ لا يَكُونُ إلا مفعولاً بالمعنى اللغويِّ ، وَمِنْ هَذَا تَعَلَّمَ أَنَّ قَوْلَهُ تَعَالَى ﴿ يُسَبِّحُ لَهُ فِيهَا بِالْغُدُوِّ

والأصَالِ رِجَالٌ ﴿١﴾ فِيمَنْ قَرَأَ مَفْتُوحَةَ الْبَاءِ (٢) لَا يَكُونُ « رِجَالٌ » فِيهِ مَرْفُوعًا يُسَبِّحُ ، لِأَنَّهُ الْمُسَبِّحُ فَهُوَ فَاعِلٌ فَعِيلٌ مُضْمَرٌ يُفَسِّرُهُ الظَّاهِرُ ، مِثْلُ قَوْلِهِ :

١٣ — لِيُنَكِّحَ زَيْدٌ ضَارِعًا لِحُصُومَةٍ (٣)

كَأَنَّهُ قِيلَ : مَنْ يُسَبِّحُهُ ؟ قِيلَ يُسَبِّحُهُ رِجَالٌ ، وَمَنْ يَنْكِيهِ ؟ قِيلَ يَنْكِيهِ ضَارِعٌ لِحُصُومَةٍ .

(١) سورة النور آية ٣٦ ، ٣٧ .

(٢) قرأ أبو بكر وابن عامر بفتح الباء ، على ما لم يسم فاعله ، فله يقوم مقام الفاعل ، ثم فسر من هو الذي يسبح له بقوله : « رجال لا تلهيهم » ينظر مختصر في شواذ القراءات لابن خالويه ١٠٢ والحجة في القراءات السبع لابن خالويه ٢٦٢ والكشف عن وجوه القراءات السبع وعليها وحججها لمكي بن أبي طالب ١٣٩/٢ والنشر في القراءات العشر لابن الجزري ٣٣٢/٢ وإتحاف فضلاء البشر ٣٢٥ والعنوان في القراءات السبع ١٣٨ والتبصرة في القراءات ٢٧٣ . قال أبو حيان : « وقرأ الجمهور يسبح بكسر الباء ، والياء من تحت ، وابن وثاب وأبو حيوة كذلك إلا إنه بالتاء من فوق . وابن عامر وأبو بكر والبحري عن حفص ومحبوب عن ابن عمرو والمنهال عن يعقوب والمفضل وأبان بفتحها وبالياء من تحت وأحد المجرورات في موضع المفعول الذي لم يسم فاعله ، والأولى الذي يلي الفعل لأن طلب الفعل للمرفوع أقوى من طلبه للمنصوب الفضلة « البحر المحيط » ٤٥٨/٦ .

(٣) صدر بيت من الطويل وتماهه :

وَمُخْتَبِطٌ مِمَّا تَطِيحُ الطَّوَائِحُ .

وقد عزي للمحارث بن نبيك وللمحارث بن ضرار النهشلي ، ولليبد ، ونهشل بن حري النهشلي انظر الكتاب ١٤٥/١ ، وشرح أبيات مسيوية لابن السيرافي ١١٠/١ والعيني ٤٥٤/٢ والخزانة ١٤٧/١ وشفاء العليل ٤٢٢/١ ، والإيضاح ٧٢ ، والمقتصد ٣٥٤ .

« بَابُ الْمُبْتَدَأِ وَالْخَبَرِ »

المبتدأ اسمٌ مُجَرَّدٌ من العواملِ اللَّفْظِيَّةِ بشرطِ أَنْ يُسْنَدَ إليه . والخبرُ ما أُسْنِدَ إلى المبتدأِ ، وهُمَا مرفوعان ، ومُقْتَضَى رَفْعُهُمَا مُشَابَهَتُهُمَا الفَاعِلِ ، فَإِنَّ المبتدأَ مُسْنَدٌ إليه كالفَاعِلِ والخبرُ جزءٌ ثانٍ من الجملةِ ، وعاملٌ رَفْعُهُمَا مُخْتَلَفٌ فيه . فذهبَ معظمُ الكوفيينِ وَوَأَفَقَهُمُ البَغْدَادِيُّونَ إلى أَنَّ المبتدأَ والخبرَ / يَتَرَفَعَانِ^(١) ، وهو باطلٌ ، لا من حيثُ كونُ كُلِّ واحدٍ ١/٢ منهُما مُؤثراً وأثراً ، فَإِنَّ بتقديرِ كونِ العاملِ مُؤثراً فالأثرُ رَفْعُهُمَا ، والمؤثرُ ذَاتُهُمَا ، فلا يلزمُ منه الدَّوْرُ . بَلْ مِنْ جِهَةِ أَنَّ رُتَبَةَ العاملِ قَبْلَ المعمولِ فيلزمُ تقدُّمُ كُلِّ واحدٍ على صاحبه المستلزمُ تقدُّمَ الشيءِ على نَفْسِهِ ، وَقَالَ بعضُ الكوفيَّةِ : العاملُ في الخبرِ المبتدأُ ، والعاملُ في المبتدأِ الضميرُ في الخبرِ ، فِرَاراً من الدَّوْرِ . ويلزمُ مِنْهُ مَعَ الاستحالةِ المذكورةِ كونُ كُلِّ خبرٍ مُتَحَمِلاً للضميرِ وَسَبْطُلهُ ، ولسيويهِ قولانُ : الأشهرُ أَنَّ العاملَ فيهما الابتداءُ ، وهو التَّجَرُّدُ عن العواملِ اللَّفْظِيَّةِ مع الإِسْنَادِ لِأَنَّهُ معنَى يقتضيهما معاً ، فليعملُ فيهما ، فَإِنَّ التَّجَرُّدَ مع الإِسْنَادِ لا يُتَصَوَّرُ بِدُونِ مُسْنَدٍ وَمُسْنَدٍ إِلَيْهِ .

(١) القوا في رافع المبتدأ ورافع الخبر واختلاف النحاة في ذلك واحتجاج كل فريق فيما ذهب إليه بطول شرحه وبخرجا عما التزمنا به من إيجاز هنا فينظر ذلك في الإنصاف لابن الأنباري المسألة الخامسة ٤٤/١ والمقتصد في شرح والإيضاح للجرجاني ٢١٣/١ وشرح ابن عقيل ١٧٤/١ .

وَعَمَلُ الْعَامِلِ بِحَسَبِ الْاِقْتِضَاءِ اَعْتَبِرُهُ بِالْفِعْلِ الْاَلَزِمِ وَالْمَتَعَدِّي وَغَيْرَهُمَا .

والثاني^(١) إِنَّ الْاِبْتِدَاءَ يَعْمَلُ فِي الْمُبْتَدَأِ وَكِلَاهُمَا يَعْمَلَانِ فِي الْخَبْرِ وَاسْتَشْهَدُ مِنَ الْعَوَامِلِ الْمَحْسُوسَةِ بِتَسْخِينِ النَّارِ الْقَدْرَ وَتَسْخِينُهُمَا جَمِيعاً الْمَاءَ ، وَمِنَ الْعَوَامِلِ النَّحْوِيَّةِ بِعَمَلِ حَرْفِ الشَّرْطِ فِي فِعْلِهِ ، وَعَمَلِهِمَا فِي الْجَزَاءِ ، اِنَّمَا اشْتَرَطَ التَّجْرِيدُ فِيهِمَا لِأَنَّ الْعَوَامِلَ اللَّفْظِيَّةَ تَسْلُبُ قَرَارَهُمَا / عَلَى الرَّفْعِ ، وَاشْتَرَطَ الْاِسْتِنَادَ ، لِأَنَّ الْمَعْنَى ٢٠/ب الْمَدْلُولُ عَلَيْهِ بِالْاِعْرَابِ لَا يُتَصَوَّرُ دُونَهُ ، فَإِنَّ شَكَّكَتَ بَأَنَّ التَّجْرِدَ أَمْرٌ عَدَمِيٌّ ، وَالْاِسْتِنَادُ مِنْ قَبِيلِ النَّسَبِ الَّتِي لَا وَجُودَ لَهَا فِي الْاَعْيَانِ ، وَالْاَلَّا لَكَانَ لَهَا نِسْبَةٌ أُخْرَى ، وَلَزِمَ التَّسْلُسُ ، وَمَجْمُوعُ الْعَدَمِيِّينَ عَدَمِيٌّ ، فَكَيْفَ يَعْمَلُ الْعَدَمُ فِي شَيْءٍ ؟ . فَحَلُّهُ أَنَّ الْمَرَادَ مِنَ الْعَوَامِلِ فِي هَذَا الْاِصْطِلَاحِ الْاِمَارَةُ لَا الْمَوْثُرُ ، فَإِنَّهُ لَا يَتَوَعَّرُ عَلَى الْاَذْهَانِ السَّلِيمَةِ أَنَّ هَذِهِ الْعَوَامِلَ غَيْرُ مَوْثُرَةٍ فِي وُجُودِ الْاِعْرَابِ ، فَإِنَّ الْمَوْثُرَ هُوَ الْمَتَكَلِّمُ . وَآيَ اسْتِعْبَادٍ فِي كَوْنِ الْمَعْنَى الْمَعْقُولِ اِمَارَةً الْاِعْرَابِ ؟ كَالْمَلْفُوظِ الْمَحْسُوسِ .

وَهُمْ وَهْدَايَةٌ : لَعَلَّكَ تَقُولُ : اِذَا قُلْنَا : الْاِنْسَانَ جِسْمٌ فَإِنَّ كَانَ الْمَفْهُومُ مِنَ الْجِسْمِ هُوَ الْمَفْهُومُ مِنَ الْاِنْسَانِ فَلَا فَائِدَةَ فِيهِ ، فَإِنَّهُ

(١) أي القول الثاني المنسوب لسيبويه ، وانظر الكتاب ١/٢٧٨ .

بِمَثَابَةِ قَوْلِكَ : الْإِنْسَانُ إِنْسَانٌ ، وَالْجِسْمُ جِسْمٌ ، وَإِنْ كَانَ الْمَفْهُومَانِ
 مَتَغَايِرَيْنِ فَلَا يَصِحُّ حَمْلُ أَحَدِهِمَا عَلَى الْآخَرِ ، كَمَا لَا تَقُولُ : زَيْدٌ
 حَجْرٌ ، فَإِنَّ الْهُوْهِيَّةَ^(١) تَسْتَدْعِي الْإِتْحَادَ فَأَشْجَعُ أَنَّ لِلْعَقْلِ أَنْ يَأْخُذَ
 مَعْنَى وَاحِدًا مِنَ الْأَعْيَانِ فَيَجْعَلُهُ مَعَانِي كَثِيرَةً كَأَخْذِهِ مَعْنَى الْإِنْسَانِ
 وَجَعْلِهِ جِسْمًا تَامِيًا حَسَّاسًا مُتَحَرِّكًا بِالْإِرَادَةِ / نَاطِقًا ، وَلِهَذَا الْأَشْيَاءُ ١/٢١
 وَجُودٌ وَاحِدٌ فِي الْأَعْيَانِ ، فَإِذَنْ هَذِهِ الْأَشْيَاءُ مُتَغَايِرَةٌ مِنْ حَيْثُ الذَّهْنُ
 مُتَّحِدَةٌ مِنْ حَيْثُ الْعَيْنُ ، فَمِنْ حَيْثُ الْإِتْحَادُ
 صَحَّ حَمْلُ أَحَدِهِمَا عَلَى الْآخَرِ بِخِلَافِ : « زَيْدٌ حَجْرٌ » وَمِنْ حَيْثُ
 التَّغَايِرُ أَفَادَ مَعْنَى بِخِلَافِ « الْإِنْسَانُ إِنْسَانٌ » فَصَرَّحَ أَنَّ « الْهُوْهِيَّةَ »
 تَقْتَضِي الْإِتْحَادَ مِنْ وَجْهِ وَالْإِخْتِلَافَ مِنْ وَجْهِ ، فَقَوْلِكَ : إِمَّا مُتَّحِدَانِ
 أَوْ مُتَغَايِرَانِ جَوَابُهُ لَا هَذَا مُطْلَقًا ، وَلَا هَذَا مُطْلَقًا ، بَلْ هَذَا مِنْ وَجْهِ ،
 وَهَذَا مِنْ وَجْهِ ، أَحْكَمًا ؛ فَإِنَّهَا قَاعِدَةٌ شَرِيفَةٌ .

(١) لما قال في الصفحة السابقة : إذا قلنا : الإنسان جسم فإن كان المفهوم من الجسم هو المفهوم
 من الإنسان فلا فائدة فيه فإنه بمثابة قولك : الإنسان إنسان والجسم جسم ، وإن كان المفهومان
 متغايرين فلا يصح حمل أحدهما على الآخر ، كما تقول زيد حجر ، فإن الهوئية تستدعي
 الاتحاد ، فأراد المؤلف ان يعرف الهوتعريفًا منطقيًا فقال : فان الهوئية .. الخ .
 قال الفارابي : وكان كما أن من يفهم الإنسان إنساناً لا يشك في أنه جسم أو حيوان إذا فهم
 الجسم والحيوان ، كذلك لا يشك في أنه موجود ، وليس كذلك بل يشك ما لم يقم جس أو
 دليل ، فالوجود والهوية لما بيننا من الموجودات ليس من جملة العوارض اللازمة ، وبالجملة ليس من
 جملة اللواحق التي تكون بعد الماهية فصوص الحكم ٤٧ .
 والمقصود بالهوئية أن الخير نفس المبتدأ ، أي هو هو ، فإذا كان هو هو لزم الاتحاد ، وقد أثبت
 الكيشي أن مثل : الإنسان إنسان والجسم جسم .. الخ أشياء متغايرة ذهنيًا متحدة معنى .

(مسوغات الابتداء بالنكرة)

وَحَقُّ الْمَبْتَدَأِ التَّعْرِيفُ ، فَإِنَّ إِثْبَاتَ حُكْمٍ عَلَى مَجْهُولٍ لَا يَتَعَلَّقُ بِهِ غَرَضٌ فَيَصْنَعِي إِلَيْهِ ، وَقَدْ جَاءَ نِكْرَةً موصوفةً كما فِي قَوْلِهِ تَعَالَى : ﴿ وَلَعَبْدٌ مُؤْمِنٌ خَيْرٌ مِنْ مُشْرِكٍ ﴾ ^(١) . وَغَيْرَ موصوفةٍ كَقَوْلِهِمْ « مَا رَجُلٌ أَفْضَلُ مِنْكَ » ، وَ « أَرْجُلٌ فِي الدَّارِ أَمْ امْرَأَةٌ ؟ » وَ « شَرُّ أَهْرَ ذَا نَابٍ » ^(٢) وَ « تَحْتَ رَأْسِي سَرَجٌ » وَ « عَلَى أَبِيهِ دِرْعٌ » ، لِلْقُرْبِ مِنَ الْمَعْرِفَةِ بِالتَّخْصِيسِ فِي الْأَوَّلِ ، وَلِمُضَارَعَتِهِ الدَّاخِلِ عَلَيْهِ لِأَمِّ الْجِنْسِ بَعْمومِهِ فِي الثَّانِي ، وَلِكُونَ الْمُسْتَفْهَمِ بِمَنْزِلَةِ الْمَنْفِيِّ فِي غَيْرِ الْمُوجِبِيَّةِ ، أَوْ تَمَيُّزِ الْجِنْسِ الَّذِي هُوَ / مَعْلُومٌ فِي الثَّلَاثِ ، وَلِكُونَ « شَرٌّ » إِمَّا فِي مَعْنَى ٢١/ب الموصوفِ أَي شَرٌّ عَظِيمٌ ؛ لِأَنَّ التَّنْوِينَ فِيهِ لِلتَّفَاقِيمِ ، أَوْ كَوْنِهِ موصوفاً مَحذُوفَ الصِّفَةِ ، أَوْ موصوفاً بِمَا بَعْدَهُ مَحذُوفاً خَبْرَهُ ، أَوْ كَوْنِهِ خَبِراً لِمَبْتَدَأٍ مَحذُوفٍ ، أَي الطَّارِقُ شَرٌّ ، أَي مَا أَهْرَ ذَا نَابٍ ، إِلَّا شَرٌّ ، أَوْ كَوْنِهِ شَاذاً فِي الرَّابِعِ ، وَلِتَخْصُصِهِ بِمَكَانٍ مُعَيَّنٍ فِي الْخَامِسِ ، وَقَدْ تَحْتَمَّ تَنْكِيرُهُ فِي « مَا أَفْعَلُهُ ! » كَمَا سَيَأْتِي .

(١) سورة البقرة آية ٢٢١ .

(٢) مجمع الأمثال ١٧/١ والمستقصى في الأمثال ١٣٠/٢ .

فصل

والخبرُ صنفان : مُفْرَدٌ وَجُمَلَةٌ ، والمفردُ ضربان : متحمّلٌ للضمير وهو المشتقُّ ، وخالٍ عنه وهو غيرُ المشتقِّ ، كقولك : زيدٌ منطلقٌ ، وعمروُ أخوك ، ويدلُّ على تحمّلِ المشتقِّ للضميرِ وجهان : أَحَدُهُما : أَنَّهُ قد يعملُ في الظاهرِ ، فإذا لم يعملْ فيه عمِلَ في المضمرِ قياساً على الفعلِ ، والجامعُ كونُ كُلِّ منهما دالاً على صفةٍ معينةٍ لذي صفةٍ غيرِ مُعيَّن .

وثانيهما : أَنَّ النسوبَ لَمَّا كَانَ في معنى المشتقِّ تَحَمَّلَ ضميراً ، فالمشتقُّ أَوْلَى به ، وذلك قولهم : مررتُ بقومٍ عربٍ أَجْمَعُونَ ، فَ « أَجْمَعُونَ » تَأْكِيدُ جَمْعِ مَرْفُوعٍ ، وما ذَلِكَ إِلَّا الضميرُ المرفوعُ في « عَرَبٍ » ، فَإِنَّ العَرَبَ جَمْعُ عَرَبِيٍّ ، لِأَنَّ يَاءَ النسبِ فارقةٌ بينَ الواحدِ والجمعِ كَنَاءِ ثَمَرَةٍ ، كَأَنَّهُ قَالَ : مَنْسُوبِينَ إِلَى العَرَبِ ، فَإِذَا ثَبَتَ / ١/٢٢ تَحَمَّلَ الضميرُ في الصفةِ ، ثَبَتَ في الخبرِ لِعَدَمِ الفارقِ ، قال علماءُ الكُوفَةِ (١) : كُلُّ خَبَرٍ مُتَحَمِّلٌ لِلضَمِيرِ ، فَإِنْ كَانَ مُشْتَقًّا فَذَلِكَ ، وَإِلَّا فَهُوَ في تَقْدِيرِ المُشْتَقِّ ، فزَيْدٌ أَخوكَ مَعْنَاهُ مُؤَاخِيكَ عِنْدَهُمْ ، وَفِيهِ نَظَرٌ ، لِأَنَّ كُلَّ ما رَفَعَ فاعِلاً مُضْمَراً رَفَعَ دائِماً إِمَّا مُظْهِراً (٢)

(١) انظر المسألة السابعة في الإنصاف لابن الأنباري ٥٥/١ .

(٢) هذا التعليل لم يذكره ابن الأنباري فلعل الكيثي لم يسبق إليه .

أَوْ مُضْمَرًا اَعْتَبَرَهُ بِالْفِعْلِ وَالْأَسْمَاءِ الْمَشْتَقَةِ ؛ وَعِنْدَهُمِ الْأَسْمَاءُ الْجَامِدَةُ تَعْمَلُ خَيْرًا وَلَا تَعْمَلُ غَيْرَ خَيْرٍ ، فَهِيَ مُخَالَفَةُ الْقِيَاسِ ، لِأَنَّهُ لَوْ عَمِلَ فِي الْمُضْمَرِ لَعَمِلَ فِي الْمُظْهِرِ ، وَأَصْلُهُ (١) الْمَشْتَقَاتُ ، أَمَا قَوْلُهُمْ : « هَذَا قَاعٌ عَرْفَجٌ (٢) كُلُّهُ ، وَفَرَسٌ خَزٌّ صِفَةٌ سَرَجِهِ ، وَرَجُلٌ صَخْرٌ فُوَادُهُ فَشَادٌ .

وَالْجُمْلَةُ أَرْبَعَةٌ أَضْرِبُ : فِعْلِيَّةٌ ، وَاسْمِيَّةٌ ، وَشَرْطِيَّةٌ ، وَظَرْفِيَّةٌ .

كَقَوْلِكَ : زَيْدٌ قَامَ ، أَي قَامَ هُوَ ، وَقَامَ أَبُوهُ ، وَعَمَرُوْ أَبُوهُ مِنْطَلِقٌ ، وَبَكَرٌ إِنْ تُكْرِمُهُ يُكْرِمُكَ أَوْ يُكْرِمُكَ عَمْرُو ، وَخَالِدٌ أَمَامَكَ (٣) .

وَإِذَا حُقِّقَ وَجَدْتَ الْجُمْلَةَ إِمَّا اسْمِيَّةً أَوْ فِعْلِيَّةً ، فَإِنَّ الشَّرْطِيَّةَ وَالظَّرْفِيَّةَ فِعْلِيَّتَانِ ، نَعَمَ لَمَّا فَارَقَتْ الشَّرْطِيَّةَ أَخْوَاتَهَا بِكَوْنِهَا مَرْكَبَةٌ مِنْ جَمْلَتَيْنِ أُخْرِجَتَا بِأَدَاةِ الشَّرْطِ وَالْجِزَاءِ مِنَ الْاِثْنَيْنِ إِلَى الْوَحْدَةِ ، وَالظَّرْفِيَّةَ لَمَّا فَارَقَتْهَا بَعْدَ ذِكْرِ الْفِعْلِ مَعَهَا أُفْرِدَتَا عَنْ أَخْوَاتِهِمَا وَخُصِّصَتَا بِاسْمَيْنِ غَيْرِ اسْمِ جِنْسِيهِمَا .

-
- (١) أَي أَصْلُ الْخَيْرِ .
 (٢) الْقَاعُ : أَرْضٌ وَاسِعَةٌ سَهْلَةٌ مَطْمَئِنَةٌ مَسْتَوِيَّةٌ حُرَّةٌ لَا حُرُونَةَ فِيهَا وَلَا ارْتِفَاعَ وَلَا انْهِيَاظَ ، تَنْفَرِجُ عَنْهَا الْجِبَالُ وَالْأَكَامُ وَلَا حَصَى وَلَا حِجَارَةٌ ... الخ اللسان ٣٠٤/٨ (قوع) .
 والعرفج نبت طيب الريح أغبر إلى الخضرة له زهرة صفراء لا شوك له . واحدته عرفجة .
 (٣) الإيضاح العصبدي ٤٣ .

فصل

/ الظرف يُذكر تبييناً لمحلّ الفعل الصادر عن الفاعل فيتعلّق ٢٢/ب
 البتّة بالفعل أو ما اشتمل على معناه ، فقولك : زيد في الدار تقديره
 مستقرّ في الدار أو استقر فيها^(١) ، فعلى الأول الظرف مفرد لوقوعه
 موقع مُفردٍ ، وعلى الثاني جملةٌ ، ويسمّى الجار مع المجرور ظرفاً غير
 حقيقيّ لكونه مشابهاً للظرف من حيث وجوب تعلّقه بالفعل أو
 معناه ؛ فإنّ الجار وضع لإيصال معنى الفعل إلى الاسم ، ولهذا سمّاه
 سببويه حرف الإضافة .

وإنّما الظرف الحقيقي ما قدّر « في » فيه ، فإذا ظهرت صار غير
 حقيقيّ ، والظرف إذا كان خبراً سُمّي مستقراً ، وإذا وقع مفعولاً دُعِيَ
 غير مستقرّ ، وإذا كان المبتدأ جُثّة فحبره من الظروف المكان
 فقط ، وإذا كان حدثاً فالزمان والمكان . تقول : زيد في الدار ،
 ولا تقول : يوم الجمعة ، والقتال يوم السبت وفي السوق ، لأنّ نسبة
 مُجرّد الذات إلى جميع الأزمنة سواء^(٢) ، فتخصّصه ببعضها
 تخصّص من غير مُخصّص ، بخلاف نسبته إلى الأمكنة ؛ فإنّه في
 بعضها .

(١) الخلاف في متعلق الظرف والجار والمجرور الواقع خبراً سبق أن أشرنا إليه فيما سبق ، في ص ٧٨
 من هذا الكتاب ، وانظر أيضاً الإنصاف ٥١/١ المسألة ٦ .

(٢) انظر الكتاب ٦٩/١ ، والمقتصد ٢٧٨ ، والإيضاح ٤٨ .

وَنِسْبَةُ الْحَدِيثِ إِلَى الْأُزْمَةِ وَالْأَمْكِنَةِ مُتَّفَاوِتَةٌ لِحُدُوثِهِ فِي بَعْضِهَا
 وَلَا بُدَّ فِي الْجُمْلَةِ الْوَاقِعَةِ خَبِراً مِنْ ضَمِيرٍ يَرِبُطُهَا / بِالْمَبْتَدَأِ فَيَزِيلُ شَكَّ
 ١/٢٣ كونها جملةً مستأنفةً بَعْدَ الْإِعْرَاضِ عَنِ الْاسْمِ الْمَذْكُورِ وَلَا كَذَلِكَ
 الْمَفْرُودُ ، فَإِنَّهُ بِطَبْعِهِ يَسْتَدْعِي صَاحِباً يَتَمُّ بِهِ ، فَذَكَرَهُ بَعْدَ الْمُبْتَدَأِ قَرِينَةً
 خَبَرِيَّتِهِ عَنْهُ وَقَدْ يَسْتَعْنِي عَنِ الرَّاجِعِ لِلْقَرَائِنِ ، يُقَالُ : الْبُرُّ الْكُرُّ
 بِسِتِّينَ ، وَالسَّمْنُ مَنَوَانٌ بِدِرْهَمٍ . قَالَ تَعَالَى ﴿ وَكَلِمَاتٍ صَبْرًا وَغَفَرًا إِنْ
 ذَلِكَ لَمَنْ عَزَمَ الْأُمُورَ ﴾ (١) أَي مِنْهُ (٢) .

(١) سورة الشورى آية ٤٣ .

(٢) انظر الإيضاح ٤٤ .

فصل

ويجوز حذف الخبر بأسره كقوله تعالى ﴿ وَاللَّائِي يَحْضَنَ مِنَ
الْمَحِيضِ مِنْ نِسَائِكُمْ إِنْ ارْتَبْتُمْ فَعِدَّتُهُنَّ ثَلَاثَةُ أَشْهُرٍ وَاللَّائِي لَمْ
يَحْضُنَّ ﴾^(١) ، وكقولذي الرمة :

١٤ — أَيَا ظَبِيَّةَ الْوَعَسَاءِ بَيْنَ جُلَاجِلِ

وَيَسْنَ التَّقَاآ أَثْبِ أُمُّ أُمُّ سَالِمِ^(٢)

وكقولهم : « خَرَجْتُ فَإِذَا السَّبْعُ » وقد أُوجِبَ الحذف إذا
وَقَعَ المبتدأ بَعْدَ لولا الامتناعي لطول الكلام ، ودلالة « لولا » على
الخبر ، فَإِنَّهَا تُدُلُّ على امتناع الجواب لوجود المبتدأ ، ووجود المبتدأ
هو الخبر ، فَإِنَّ قَوْلَكَ : لَوْلَا زَيْدٌ لَهَلَكَ عَمْرُو ، أَي لَوْلَا زَيْدٌ مَوْجُودٌ
هَنَّاكَ .

وَ « لَوْلَا » هَذِهِ لَا يَقَعُ بَعْدَهَا إِلَّا الْمُبْتَدَأُ ، كَمَا لَا يَقَعُ بَعْدَ

(١) سورة الطلاق آية ٩٤ .

أورد المؤلف الآية الكريمة شاهداً على حذف الخبر بأسره ، وقوله تعالى : ﴿ وَاللَّائِي لَمْ يَحْضُنَّ ﴾
تقديره : واللَّائِي لَمْ يَحْضُنَّ كَذَلِكَ ، أَي فَعِدَّتُهُنَّ ثَلَاثَةَ أَشْهُرٍ : لأنه عطف على الأول ينظر إعراب
القرآن للنحاس ٤٥٣/٢ والبحر المحيط ٢٨٠/٨ .

(٢) البيت من الطويل ينظر ديوان ذي الرمة ٦٢٢ والكتاب ١٦٨/٢ والأعلم ١٦٨/٢ وشرح
أبيات سيبويه لابن السرياني ٢٥٧/٢ ، والمقتضب ١٦٣/١ ، والإنصاف ٤٧٢/٢ .

« لَوْلَا » التَّحْضِيضِيَّ إِلَّا الْفِعْلُ ، وَأَمَّا قَوْلُ الشَّاعِرِ :

١٥ - قَالَتْ أُمَامَةُ لَمَّا جِئْتُ زَائِرَهَا

/هَلَّا رَمَيْتَ بِيَعْضِ الْأَسْهُمِ السُّودِ ٢٣/ب

لَا دَرَّ دَرُّكَ إِنِّي قَدْ رَمَيْتُهُمْ

لَوْلَا حُدِّدْتُ وَلَا عُذِرِي لِمَحْدُودِ^(١)

فَإِنَّ « لا » بَعْدَ « لو » بِمَعْنَى « لَمْ » كَقَوْلِهِ تَعَالَى : ﴿ فَلَآ صَدَّقَ وَلَا صَلَّى ﴾^(٢) وَإِنَّمَا اخْتَصَّ التَّحْضِيضُ بِالْفِعْلِ ، لِأَنَّهُ لَا يَحْضُ إِلَّا عَلَى فِعْلِ ، وَلِأَنَّ التَّحْضِيضَ أَمْرٌ ، وَالْأَمْرُ طَلَبُ الْفِعْلِ عَلَى سَبِيلِ الْاسْتِعْلَاءِ ، وَأَمَّا قَوْلُ جَرِيرٍ :

١٦ - تَعْدُونَ عَقْرَ النَّيْبِ أَفْضَلَ مَجْدِكُمْ

بِنِي ضَوْطَرَى لَوْلَا الْكَمِّيِّ الْمُقَنَّعَا^(٣)

فَتَقْدِيرُهُ : لَوْلَا تَعْقُرُونَ الْكَمِّيَّ ، فَحُذِفَ الْفِعْلُ لِدَلَالَةِ الْقَرِينَةِ اللَّفْظِيَّةِ عَلَيْهِ كَقَوْلِهِ تَعَالَى : ﴿ وَإِنْ أَحَدٌ مِنَ الْمُشْرِكِينَ اسْتَجَارَكَ ﴾^(٤) ، فَإِنَّ الشَّرْطَ يَخْتَصُّ بِالْفِعْلِ ، لِأَنَّهُ تَوْقِيفُ فِعْلِ عَلَى فِعْلِ .

(١) البيتان من البسيط وهما للجموح الظفري أحد بني سليم بن منصور .

الأمالي الشجرية ٢١١/٢ وشرح المفصل لابن يعيش ٩٥/١ ، والخزانة ٢٢١/١ .

(٢) سورة القيامة آية ٣١ .

(٣) البيت من الطويل . ديوانه ٣٣٨ والخصائص ٤٥/٢ وشرح ديوان الحماسة ٤٦١/١ والأمالي

الشجرية ٢١٠/٢ وألف باء للبلوى ٣٠٢/١ والخزانة ٤٦١/١ والهمع ١٤٨/١ والندر

١٣٠/١ ، والنيب جمع ناب وهي الناقة المسنة .

(٤) سورة التوبة آية ٧ .

وَمِمَّا حُذِفَ خَبْرُهُ لِمَسَدِّ غَيْرِهِ مَسَدَّهُ قَوْلُهُمْ : ضَرَبِي زَيْدًا قَائِمًا ، وَأَكْثَرُ شُرَيْبِي السَّوِيْقَ مَلْتُوْتًا ، وَأَخْطَبُ مَا يَكُونُ الْأَمِيرُ قَائِمًا ، فَتَقْدِيرُ الْأَوَّلِ : ضَرَبِي زَيْدًا حَاصِلٌ إِذَا كَانَ أَوْ إِذْ كَانَ قَائِمًا فَحُذِفَ الْخَبْرُ وَأَقِيمَ الظَّرْفُ مَقَامَهُ ثُمَّ حُذِفَ « إِذَا » وَأُنِيبَ عَنْهُ الْجُمْلَةُ الْمُضَافُ إِلَيْهَا ثُمَّ حُذِفَ « كَانَ » التَّامَّةُ الَّتِي هِيَ عَامِلَةٌ فِي الْحَالِ ، أَيَّ قَائِمًا مَعَ ذِي الْحَالِ الَّذِي هُوَ فَاعِلٌ لِدَلَالَةِ الْحَالِ عَلَيْهِمَا . فِقَائِمًا حَالٍ مَنصُوبٌ عَنْ ضَمِيرٍ مَرْفُوعٍ بِفِعْلِ ، مَجْرُورٍ بِظَرْفٍ / مَنصُوبٍ بِجَرِّ ١/٢٤ مُبْتَدَأٍ مَحذُوفٍ .

وأما الثاني فلم يفارق الأول إلا بأن المبتدأ فيه ليس بمصدرٍ لفظاً ، وإن كان إِيَّاهُ فِي الْمَعْنَى ، مُضَافًا إِلَيْهِ .

وأما الثالث : ف « ما » فِيهِ مَصْدَرِيَّةٌ أَيَّ هِيَ مَعَ الْفِعْلِ الَّذِي بَعْدَهَا فِي تَقْدِيرِ مَصْدَرٍ ذَلِكَ الْفِعْلِ ، وَتَقْدِيرُهُ ، أَخْطَبُ أَكْوَانِ الْأَمِيرِ إِذَا كَانَ قَائِمًا . وَفُسِّرَ الْأَكْوَانُ تَارَةً بِالْأَحْوَالِ ، وَتَارَةً بِالْأَزْمَنِ ، فَكَأَنَّهُ جَعَلَ أَحْوَالَ الْأَمِيرِ أَوْ أَزْمَنَتَهُ حُطْبَاءً ، وَحَصَّ حَالَةَ قِيَامِهِ أَوْ زَمَانَ قِيَامِهِ بِالْأَخْطَبِيَّةِ ، فَعَلَى الْأَوَّلِ يُضْمَرُ مُتَعَلِّقٌ لِلظَّرْفِ وَالظَّرْفُ مَنصُوبٌ ، وَأَقِيمَ حَالِ الذَّاتِ مَقَامَهُ مَجَازًا فَتَسَبَّبَ إِلَيْهِ مَا يَنْبَغِي أَنْ يُنْسَبَ إِلَى الذَّاتِ ، كَقَوْلِهِمْ : شِعْرٌ شَاعِرٌ ، وَمَوْتُ مَائِتٌ .

وعلى الثاني : الظرف مرفوعٌ لِيَحْتَاجَ إِلَى مُتَشَبِّهِ كَقَوْلِهِمْ : يَوْمُ الْجُمُعَةِ يَوْمٌ مُبَارِكٌ ، وَأَقِيمَ الزَّمَانُ مَقَامَ الذَّاتِ ، كَقَوْلِهِمْ : نَهَارُهُ صَائِمٌ وَلَيْلُهُ قَائِمٌ ، وَفَارَقَ الثَّلَاثُ الثَّانِيَّ أَنَّ الثَّانِيَّ مُبْتَدَأٌ وَغَيْرُ مَصْدَرٍ وَلَكِنَّهُ

مُضَافٌ إِلَى الْمَصْدَرِ الصَّرِيحِ ، وَالثَّالِثُ مُضَافٌ إِلَى مَا هُوَ فِي تَقْدِيرِ الْمَصْدَرِ وَيَبَيِّنُ الثَّالِثَ يَلْزِمُهُ أَحَدُ الْمَجَازِينَ ، وَكُونَ الظَّرْفِ مَرْفُوعاً عَلَى أَحَدِ التَّقْدِيرِينَ ، وَمِنْهُ قَوْلُهُمْ : « كُلُّ رَجُلٍ وَضِيعَتُهُ » أَيُّ مَقْرُونَانِ ، فَاسْتَعْنِي عَنْهُ / لِإِفَادَةِ الْوَاوِ مَعْنَى الْمَعِيَةِ فَكَأَنَّهَا اسْتَعْمَلَتْ فِي الْعَطْفِ ٢٤/ب وَالْمَعِيَةِ مَعاً .

فَإِنْ سَأَلْتَ : أَحَقِيقَةٌ هَذَا أَمْ مَجَازٌ ؟ أَجَبْتُ : اسْتَعْمَالُهُ فِي الْعَطْفِ حَقِيقَةٌ لِعَلَّتِيهِ ، وَفِي الْمَعِيَةِ مَجَازٌ وَإِرَادَةُ الْحَقِيقَةِ وَالْمَجَازِ مَعاً مَجَازٌ ، وَيَقْرُبُ مِنْهُ قَوْلُهُمْ : أَنْتَ أَعْلَمُ وَرَبُّكَ ، أَيُّ وَرَبُّكَ كَافِيكَ ، وَلَكِنْ لَمَّا كَانَ الْوَاوُ بِمَعْنَى « مَعَ » وَكَانَ قَوْلُهُمْ : أَنْتَ أَعْلَمُ مَعَ رَبِّكَ فِي مَعْنَى قَوْلِهِمْ : أَنْتَ أَعْلَمُ وَرَبُّكَ كَافِيكَ احْتَرَزُوا بِهِ عَنْهُ ، أَمَّا قَوْلُهُمْ : أَقَائِمُ أَخْوَاكَ وَأَذَاهِبُ الزَّيْدَانِ ، فَلَيْسَ مِنْ قَبِيلِ حَذْفِ الْحَبْرِ بَلْ اسْمُ الْفَاعِلِ مَبْتَدَأٌ مُسْتَعْنِي عَنِ الْحَبْرِ بِفَاعِلِهِ فَإِنَّهُ جِزَاءُ ثَانٍ تَمَّ بِهِ الْمَبْتَدَأُ كَلَاماً فَسَدَّ مَسَدَّ الْحَبْرِ ، وَهَذِهِ الْجُمْلَةُ اسْمِيَّةٌ لَفْظاً وَفِعْلِيَّةٌ مَعْنَى .

وَلَمُعْتَرِضٌ أَنْ يَقُولَ : « أَقَائِمٌ » وَإِنْ كَانَ مَجْرَداً لَمْ يُسْنَدْ إِلَيْهِ شَيْءٌ فَلَا يَكُونُ مَبْتَدَأً . فَإِنْ قُلْتَ : أَلَيْسَ قَدْ سَدَّ فَاعِلُهُ مَسَدَّ الْمُسْنَدِ إِلَيْهِ ؟ قُلْتُ : فَحَدُّ الْمَبْتَدَأِ نَاقِصٌ إِذَنْ لِأَنَّهُ يَنْبَغِي أَنْ يُقَالَ عَلَى هَذَا هُوَ الْمُجَرَّدُ الْمُسْنَدُ إِلَيْهِ أَوْ وَجِدَ لَهُ مَا يَسُدُّ مَسَدَّ الْمُسْنَدِ إِلَيْهِ ، وَلَمْ يَذْكُرْهُ مَشَاهِيرُ أَهْلِ الصَّنَاعَةِ ، وَأَقُولُ : الْحَدُّ الْجَامِعُ لِنَوْعِي الْمَبْتَدَأِ أَنْ يُقَالَ : الْمَبْتَدَأُ هُوَ الْاسْمُ الْمَجْرَدُ مِنَ الْعَوَامِلِ / اللَّفْظِيَّةِ الْوَاجِدُ لِجِزْءٍ ثَانٍ ٢٥/أ

يتمُّ به الكلام ، وقولهم : زَيْدٌ اضْرِبْهُ . وَعَمْرُو لا تُكْرِمُهُ تقديره زَيْدٌ
أَنْتَ مَأْمُورٌ بِضَرْبِهِ ، أَوْ مَقُولٌ فِيهِ اضْرِبْهُ ، وَعَمْرُو أَنْتَ مَنْهِيٌّ عَنِ
إِكْرَامِهِ أَوْ مَقُولٌ فِيهِ لا تُكْرِمُهُ ، فَإِنَّ الْجُمْلَةَ الصَّالِحَةَ لِلخَبْرَةِ هِيَ الَّتِي
تَحْتَمِلُ الصِّدْقَ وَالْكَذْبَ ، وَالْأَمْرُ وَالنَّهْيُ لا يَحْتَمِلَانِيهِمَا .

(حَذْفُ الْمُبْتَدَأِ جَوَازاً)

/وَيَجُوزُ حَذْفُ الْمُبْتَدَأِ كَقَوْلِ الْمُسْتَهِيلِ : الْهَلَالُ وَاللَّهِ ، وَقَوْلِكَ ١/٢٥
عِنْدَ شَمِّ رِيحٍ ، الْمِسْكُ وَاللَّهِ ، قَالَ الْمُرْقَشُ :

١٧٠ — لَا يُعِيدُ اللَّهُ التَّلَبُّبَ وَالْعَ —

— آرَاتٍ إِذْ قَالَ الْخَمِيسُ : نَعَمْ^(١)

أَيُّ هَذَا ، وَقَوْلُهُ تَعَالَى : ﴿ فَصَبْرٌ جَمِيلٌ ﴾^(٢) قِيلَ :
تَقْدِيرُهُ : فَصَبْرٌ جَمِيلٌ أَمْثَلُ وَقِيلَ : أَمْرِي صَبْرٌ جَمِيلٌ^(٣) .

وَيَجُوزُ تَقْدِيمُ الْخَيْرِ عَلَى الْمُبْتَدَأِ خِلَافاً لِلْكَوْفِيِّينَ ، قَالَ تَعَالَى :
﴿ سَوَاءٌ مَحْيَاهُمْ وَمَمَاتُهُمْ ﴾^(٤) و ﴿ سَوَاءٌ عَلَيْهِمْ أُنذِرْتَهُمْ أَمْ لَمْ
تُنذِرْهُمْ ﴾^(٥) أَيُّ إِنْذَارِكَ إِيَّاهُمْ وَعَدْمُهُ مُسْتَوِيَانِ .

(١) البيت من السريع وقائلة المرقش الأكبر . شرح المفصل لابن يعيش ٩٤/١ ومغنى اللبيب ٦٨٤ والتلبيب لبس السلاح ، والخميس الجيش ، والنعم الإبل ، والمعنى إنه يتأسف على الغير ولا سيما في أوقات إقبالهم على الغنائم فيقول الجيش : نعم ، أي هذا نعم فاطلبوه ، إلا أنه حذف للعلم به .

(٢) سورة يوسف آية ١٨ .

(٣) أي على حذف الخبر ، أو على حذف المبتدأ .

(٤) سورة الجاثية آية ٢١ وقرأ حفص وحمة والكسائي بنصب « سواء » والباقيون بالرفع ينظر

الكشف عن وجوه القراءات السبع ١٦٨/٢ والنشر ٣٧٢/٢ واتحاف فضلاء البشر ٣٩٠ .

(٥) سورة البقرة آية ٦ .

قَالَ الشَّمَاخُ :

١٨ - كِلَا يَوْمِي طَوَالَةٌ وَصَلُّ أَرْوَى

ظُنُونٌ أَنْ مُطَّرَحُ الظُّنُونِ (١)

فَقَدَّمَ مَعْمُولَ الْخَبْرِ أَيَّ « كِلَا » عَلَى الْمَبْتَدَأِ « وَصَلُّ أَرْوَى »
وَالْفَرْعُ لَا يَتَقَدَّمُ عَلَى مَا لَا يَتَقَدَّمُ عَلَيْهِ الْأَصْلُ ، وَإِذَا وَقَعَ الْمَبْتَدَأُ وَالْخَبْرُ
مَعْرِفَتَيْنِ كَقَوْلِهِمْ : اللَّهُ إِلَهْنَا وَمُحَمَّدٌ نَبِينَا ، وَقَوْلُ أَبِي النَّجْمِ :

ب/٢٥

١٩ - أَنَا أَبُو النَّجْمِ / وَشِعْرِي شِعْرِي (٢)

فَلَا تَقْدَمُ لِلْخَبْرِ ، بَلْ أَيُّهُمَا قَدِّمْتَ فَهُوَ الْمَبْتَدَأُ .

(وَجُوبُ تَقْدِيمِ الْخَبْرِ)

وَقَدْ أُوجِبَ تَقْدِيمُهُ إِذَا تَضَمَّنَ الْخَبْرُ الِاسْتِفْهَامَ كـ « أَيْنَ
زَيْدٌ » ، وَكَيْفَ عَمَرُو؟ فَإِنَّ لِلِاسْتِفْهَامِ صَدْرَ الْكَلَامِ كَالنَّفْيِ ، أَيُّ
لَا يَتَقَدَّمُ عَلَيْهِ مَا فِي حَيْزِهِ ، لِأَنَّ مَعَانِيَ الْحُرُوفِ يَجِبُ تَقْدِيمُهَا عَلَى
الْجَمَلِ ، لِيَعْلَمَ الْمَخَاطَبُ الْمَعْنَى قَبْلَ تَقْضِيِ الْجُمْلَةِ عَلَى جَهْلٍ مِنْهُ
بِالْمَرَادِ .

وَكَذَا إِذَا وَقَعَ الْمَبْتَدَأُ نَكْرَةً وَالْخَبْرُ ظَرْفًا كَقَوْلِكَ : فِي الدَّارِ

(١) البيت من الوافر وانظر ديوانه ٣١٩ ، والمقتصد ٣٠٢ ، والإيضاح ٥٢ ، وطوالة : اسم موضع فيه بحر .

(٢) البيت من الرجز وانظر ديوانه ٩٩ ، والمقتصد ٣٠٧ .

رَجُلٌ ، لَيْلًا يَشْتَبِهَ الْخَبِيرَ بِالصَّفَةِ ، فَأَمَّا « سَلَامٌ عَلَيْكَ » فَتَقْدِيرُهُ :
 أَسَلِّمُ سَلَامًا عَلَيْكَ ، وَحُذِفَ الْفِعْلُ ، وَرُفِعَ سَلَامٌ بِالِابْتِدَاءِ طَلِبًا
 لِلثَّبَاتِ فَإِنَّ الْفَعْلِيَّةَ تُشْعِرُ بِالزَّوَالِ ، وَتُرِكَ مُتَقَدِّمًا عَلَى الظَّرْفِ تَنْبِيْهُاً عَلَى
 الْأَصْلِ .

وقد يجيء للمبتدأ خبران فزائداً قَالَ تَعَالَى : ﴿ وَهُوَ الْعَفْوَورُ
 الْوَدُودُ ذُو الْعَرْشِ الْمَجِيدُ ﴾ (١) ، أَمَّا قَوْلُهُمْ : هَذَا حُلُوٌّ حَامِضٌ ،
 فَالْمَجْمُوعُ خَبْرٌ وَاحِدٌ أَيْ مُرٌّ ، وَلِهَذَا لَا يَسُوعُ السَّكُوتُ عَلَى
 أَحَدِهِمَا ، وَقَوْلُهُمْ : مَرَرْتُ بِرَجُلٍ سِوَاءٍ وَالْعَدَمُ ، إِنْ جَرَرْتَ سِوَاءً كَانَ
 صِفَةً لِرَجُلٍ أَيْ مَسْتَوٍ هُوَ وَالْعَدَمُ ، وَالْأَحْسَنُ تَأْكِيدُ الضَّمِيرِ الْمَرْفُوعِ
 الْمُسْتَكْنِ ، ثُمَّ الْعَطْفُ عَلَيْهِ كَقَوْلِهِ تَعَالَى : ﴿ اسْكُنْ أَنْتَ وَزَوْجُكَ
 الْجَنَّةَ ﴾ (٢) وَإِنَّمَا ثَبَتَ هَذَا فِي الْفِعْلِ أَوْلًا لَيْلًا / تَعَطَّفَ الْاسْمَ عَلَى ١/٢٦
 الْفِعْلِ ظَاهِرًا ثُمَّ تُعَدِّي إِلَى الْأَسْمَاءِ الْمُتَحْمَلَةِ لِلضَّمِيرِ ، وَإِنْ رَفَعْتَ
 فَتَقْدِيرُهُ بِرَجُلٍ هُوَ وَالْعَدَمُ سِوَاءً أَيْ مُسْتَوِيَانِ ، لِأَنَّ الْمَصْدَرَ إِذَا كَانَ
 بِمَعْنَى الصَّفَةِ اسْتَوَى لَفْظُ إِفْرَادِهِ وَتَثْنِيَّتِهِ وَجَمْعِهِ ، تَقُولُ : رَجُلٌ عَدْلٌ
 وَصَوْمٌ ، وَرَجُلَانِ عَدْلٌ وَصَوْمٌ ، وَكَذَا الْجَمْعُ .

(١) سورة البروج آية ١٤ ، ١٥ .

(٢) سورة البقرة آية ٣٥ .

فَصْلٌ

الفَاءُ ثَلَاثٌ : عَاطِفَةٌ ، وَرَائِدَةٌ ، وَجَزَائِيَّةٌ .

فالعاطفة لا يجوز دُخُولُهَا على الخبرِ ، وإلَّا لكان مبتدأ لا خيراً .

والزائدة : جَوَزَهُ الْأَخْفَشُ ، وَحَكَى : « زَيْدٌ فَوُجِدَ »^(١) وَأَنْشَدَ :

٢٠ - وَقَائِلِيَّةٌ : حَوْلَانٌ فَانْكَحَ فَتَاتَهُمْ

وَأَكْرَمَةُ الْحَيِّينِ حِلْوٌ كَمَا هِيَ^(٢)

وَمَنْعَهُ صَاحِبُ الْكِتَابِ^(٣) ، لِأَنَّ الْمُبْتَدَأَ وَخَبْرَهُ كَالشَّيْءِ

الوَاحِدِ ، لَا يَجُوزُ تَحْلُلُ الزَّائِدِ بَيْنَهُمَا وَقَالَ : تَقْدِيرُ الْبَيْتِ : هَؤُلَاءِ

حَوْلَانٌ فَانْكَحَ ، فَهِيَ عَاطِفَةٌ ، وَكَذَا زَيْدٌ فَوُجِدَ ، أَيُّ هَذَا زَيْدٌ .

وأما الجزائية فتدخل اتفاقاً وذلك إذا تَضَمَّنَ المبتدأ معنًى

الشَّرْطِ ، وَهُوَ الْأِسْمُ الْمَوْصُولُ وَالنَّكْرَةُ الْمَوْصُوفَةُ بِشَرْطِ أَنْ تَكُونَ الصَّلَةُ

أَوْ الصِّفَةُ فِعْلاً أَوْ ظَرْفًا إِذَا لَمْ يَرُدَّ بِالْمَوْصُولِ شَخْصٌ ؛ فَإِنَّ الْجَامِعَ

(١) انظر رأي أبي الحسن الأتخفش في المقتصد ٣١٣/١ وشرح المفصل لابن يعيش ١٠٠/١

وشرح شواهد الإيضاح ٨٦ .

(٢) البيت من الطويل . ولم يعرف قائله . الكتاب ٧٠/١ والأعلم ٧٠/١ ، وشرح أبيات سيبويه

لابن السيرافي ٤١٣/١ وشرح المفصل لابن يعيش ١٠٠/١ والإيضاح العضدي ٥٣ وشفاء

العليل للسلسلي ٢٨٠/١ وشرح شواهد الإيضاح ٨٦ .

(٣) الكتاب ٧٠/١ .

بينهما وبين الشرط العموم قال تعالى : ﴿ الَّذِينَ يُنْفِقُونَ أَمْوَالَهُمْ بِاللَّيْلِ
وَالنَّهَارِ سِرًّا وَعَلَانِيَةً فَلَهُمْ أَجْرُهُمْ عِنْدَ رَبِّهِمْ ﴾ (١) وقال تعالى : ﴿ وَمَا
بِكُمْ مِنْ نِعْمَةٍ فَمِنَ / اللَّهِ ﴾ (٢) وتقول : كُلُّ رَجُلٍ يُصَلِّيْ أَوْ فِي ب/٢٦
المَسْجِدِ فَمُكْرَمٌ ، والفرق بين دخول الفاء وعدمه ، أَنَّ الفاء تُؤدِّنُ
بأنَّ ما بعدها مُعَلَّلٌ بالفعل المتقدم أو معناه ، وإن لم تدخل فلا دلالة
على العلية .

فإن قلت : فقوله تعالى : ﴿ وَمَا بِكُمْ مِنْ نِعْمَةٍ فَمِنَ
اللَّهِ ﴾ (٢) على ما ذكرتم يدلُّ على أنَّ صُدُورَ النعمة من الله مُعَلَّلٌ
بكونها لنا وهو باطل .

قلت : تقديره فيحكمُ بأنَّها من الله ، كقولهم : مَنْ اقْتَصَدَ
في نَفَقَتِهِ فَهُوَ عَاقِلٌ ، وَمَنْ أَتَقَنَّ عَمَلَهُ فَهُوَ عَالِمٌ ، والموصول مالا بُدَّ
من تمامه اسماً من جملة تَرُدُّهُ مُحْتَمِلَةٌ للصدق والكذب ، أي الجملة
التي تقع خبراً للمبتدأ ذات راجع إلى الموصول كالذي وفروعه والألف
واللام في الأسماء المُشْتَقَّة كالمُعْطَى والمُعْطَى ، وهو مُخْتَصَرٌ
« الَّذِي » و« مَا » و« مَنْ » و« أَيَّ » وإذا استوفى الموصول صِلَتَهُ كَانَ
بمنزلة اسم مفرد . تقول : الَّذِي يَأْتِينِي مُكْرَمٌ ، كَمَا تقولُ زَيْدٌ
مُكْرَمٌ ، وكذا الجميع .

(١) سورة البقرة آية ٢٧٤ .

(٢) سورة النحل آية ٥٣ .

وَإِذَا دَخَلَ لَيْتَ أَوْ لَعَلَّ عَلَى الْمُبْتَدِئِ لَمْ تَدْخُلِ الْفَاءُ . لِأَنَّ
الشرطية خبرية ، والجملة بَعْدَ دُخُولِهِمَا خَرَجَتْ عَنِ الْخَبَرِيَّةِ . وَفِي
دُخُولِ « إِنَّ » خِلَافٌ بَيْنَ الْأَخْفَشِ وَسَيُوبِهِ ، قَالَ الْأَخْفَشُ :
تَدْخُلُ ؛ لِأَنَّ الشَّرْطِيَّةَ قَدْ تَخَفَّفَتْ ، وَمَنَعَهُ سَيُوبِهِ لِعَدَمِ الصَّدْرِيَّةِ (١) ،
وَتُقَلُّ الْخِلَافُ عَلَى الْعَكْسِ أَيْضاً (٢) . وَإِذَا اسْتَوْفَى / الشَّرْطُ جَزَاءَهُ فِي ١/٢٧
الصَّلَةِ لَا تَدْخُلُ الْفَاءُ فَلَا تَقُولُ : مَنْ إِنْ تُكْرِمَنِي يَكْرِمَكَ فَمُحْسِنٌ .

(١) الكتاب ٥٤٣/١ .

(٢) انظر هذا في الهمع ١١٠/١ .

فصل

المُشْتَقُّ الْوَاقِعُ خَبَرًا قَدْ يَكُونُ فِعْلًا لِلْمَبْتَدِئِ وَقَدْ يَكُونُ فِعْلًا لغيره ، مِثَالُ الْأَوَّلِ : زَيْدٌ ضَارِبٌ ، زَيْدٌ ضَرَبَ ، مِثَالُ الثَّانِي : زَيْدٌ أَنَا ضَارِبِي ، زَيْدٌ أَنَا يَضْرِبُنِي ، وَيُقَالُ لِلأَوَّلِ جَارٍ عَلَى مَنْ هُوَ لَهُ ، وَلِلثَّانِي جَارٍ عَلَى غَيْرِ مَنْ هُوَ لَهُ ، وَلَا يَلْتَبِسُ أَحَدُهُمَا بِالْآخَرِ فِي الْفِعْلِ لِأَنَّ ضَمَائِرَهُ ذَاتٌ صَيِّغٌ تَمْتَازُ بِهَا عَنْ غَيْرِهَا ، وَلَكِنَّهُمَا قَدْ يَتَشَابَهُانِ فِي اسْمِ الْفَاعِلِ ؛ فَإِنَّ قَوْلَكَ : زَيْدٌ أَنَا ضَارِبٌ مُحْتَمَلٌ لَوْجِهَيْنِ ، بِخِلَافِ قَوْلِكَ : زَيْدٌ أَنَا ضَرَبْتُ ، وَزَيْدٌ أَنَا ضَرَبَ فَلِذَلِكَ أُبْرِزُوا ضَمِيرَهُ إِذَا جَرَى عَلَى غَيْرِ مَنْ هُوَ لَهُ ، فَقِيلَ : عَمَرُوا زَيْدٌ مُكْرَمُهُ هُوَ ، إِذَا كَانَ الْمُكْرَمُ لِعَمْرٍو ، وَعَمَرُوا زَيْدٌ مُكْرَمُهُ إِذَا كَانَ لَزَيْدٍ ، وَلَمَّا أُبْرِزُوا فِي مَحَلِّ الْاِشْتِبَاهِ طَرَدُوا الْبَابَ فِي غَيْرِ مَحَلِّ الْاِشْتِبَاهِ كَمَا طَرَدُوا الْهَمْزَةَ مِنْ تُكْرِمُ وَنُكْرِمُ وَكُرِمَ لَمَّا حَذَفُوهَا فِي أُكْرِمَ اسْتِثْنَاءً لِلْجَمْعِ بَيْنَ الْهَمْزَتَيْنِ فَقَالُوا : زَيْدٌ الْخَيْرُ آكَلَهُ هُوَ ، وَكَذَا قَوْلُهُمْ هِنْدٌ زَيْدٌ ضَارِبَتُهُ هِيَ ، فَ « هِيَ » هَذِهِ فَاعِلَةٌ ضَارِبِيَّةٌ ، وَاسْمُ الْفَاعِلِ إِذَا عَمِلَ فِي الْمُظْهَرِ كَانَ كَالْفِعْلِ الْمُتَقَدِّمِ عَلَى الْفَاعِلِ أَيِ كَالْفِعْلِ الظَّاهِرِ فَاعِلُهُ فَلَا يُنْتَسَى وَلَا يُجْمَعُ كَمَا تَقُولُ : ضَرَبَ / زَيْدٌ ، ضَرَبَ الزَيْدَانِ ، ب/٢٧ ضَرَبَ الزَيْدُونَ ، بِخِلَافِ : زَيْدٌ ضَرَبَ ، الزَيْدَانِ ضَرَبَا ، الزَيْدُونَ ضَرَبُوا ، لِأَنَّ الْفَاعِلَ إِذَا أُضْمِرَ اشْتَدَّ اتِّصَالُهُ بِالْفِعْلِ فَاتَّبَعَتْهُ بِعَلَامَةِ تَشْبِيهِهِ وَجَمْعِهِ فِي الْفِعْلِ ، فَعَلَى هَذَا تَقُولُ : الْهِنْدَانِ الزَّيْدَانِ ضَارِبَتُهُمَا هُمَا ،

الهنداتُ الزيدون ضارِبُهُمْ هُنَّ ، لأنَّ الضميرَ المنفصلَ كالمظهرِ
 لاستقلاله ، ومن العربِ (١) مَنْ جَوَّزَ الْحَقَّ عَلَامَتِي التَّشْبِيهَ وَالْجَمْعَ
 بِالْفِعْلِ مَعَ ظُهُورِ الْفَاعِلِ وَهُوَ قَلِيلٌ ، وَالْعَلَمُ (٢) فِيهِمَا « أَكَلُونِي الْبِرَاغِيثُ »
 فَعَلَى هَذِهِ اللَّغَةِ تَقُولُ هَهُنَا : ضَارِبَاتُهُمَا هُمَا ، وَضَارِبَاتُهُمْ هُنَّ .

وَأَعْلَمُ : أَنَّ عَلَامَةَ التَّشْبِيهِ وَالْجَمْعِ حَرْفٌ إِذَا ظَهَرَ الْفَاعِلُ ، لِأَنَّ
 لِكُلِّ فِعْلٍ فَاعِلاً وَاحِداً ، وَاسْمٌ مَضْمُرٌ إِذَا أُضْمِرَ الْفَاعِلُ وَإِذَا قُلْتَ :
 أَنْتُمْ كُلكُمْ بَيْنَكُمْ دِرْهَمٌ ، يَجُوزُ جَعْلُ « كُلُّ » تَأْكِيداً لِلْمَبْتَدَأِ . وَمَبْتَدَأٌ
 ثانياً ، فَعَلَى الْأَوَّلِ يَتَّعَيْنُ أَنْ تَقُولَ « بَيْنَكُمْ » لِيَكُونَ الرَّاجِعُ إِلَى ضَمِيرِ
 الْحَاضِرِينَ بِلَفْظِ الْحَضُورِ . وَعَلَى الثَّانِي يَسُوعُ « بَيْنَهُمْ وَبَيْنَكُمْ » مِنْ
 حَيْثُ إِنَّ « كُلاً » اسْمٌ مَوْضُوعٌ لِلْغَيْبَةِ كَالْغُلَّامَانِ كَأَنَّكَ قُلْتَ : أَنْتُمْ
 غُلَّامَانِكُمْ بَيْنَهُمْ دِرْهَمٌ ، وَلَكِنَّهُ الْآنَ بِمَعْنَى أَنْتُمْ ، فَإِنَّ « الْكُلَّ »
 يَكْتَسِي مَعْنَى الْمُضَافِ إِلَيْهِ .

(١) حكي عن طيء وأزد شئوة ، انظر التصريح ٢٧٥/١ .

(٢) أى أنه يقصد أن اللغة المشهورة المشهورة شهرة العلم .

[مَبْحَثُ الْأَشْتِعَالِ]

وَإِذَا شَعَلَتْ الْفِعْلَ الْمَجْعُولَ خَبْرًا بضميرِ المبتدأ فنصبه أو
 نَصَبَ مُلَائِسَ / ضَمِيرِهِ كَقَوْلِكَ : زَيْدٌ ضَرَبْتُهُ أَوْ ضَرَبْتُ أَخَاهُ جَازَ ١/٢٨
 في الاسمِ الأولِ الرَّفْعَ بِالابتداءِ ، والنصبُ بفعلِ مُضْمَرٍ واجبِ الإضمارِ
 لتفسيرِ الظاهرِ إِيَّاهُ ، كأنك قلتَ : ضَرَبْتُ زَيْدًا ضَرَبْتُهُ ، وَأَهَنْتُ
 زَيْدًا ضَرَبْتُ أَخَاهُ ، والرَّفْعُ أَجْوَدُ لَيْلًا يَلْزَمُ إِضْمَارُ [قَبْلَ الذِّكْرِ] (١) ،
 وَإِذَا قُلْتَ : أَزَيْدٌ ذَهَبَ بِهِ فَالرَّفْعُ لِأَنَّ الضَّمِيرَ مَرْفُوعٌ ، ثُمَّ إِنَّ
 النَّصْبَ قَدْ يَكُونُ مُخْتَارًا وَلَا زِمًا ، فَالْمُخْتَارُ فِي مَوْضِعَيْنِ :

أَحَدَهُمَا : إِذَا عَطَفْتَ هَذِهِ الْجُمْلَةَ عَلَى فِعْلِيَّةٍ ، لِأَنَّ مُقْتَضَى
 الْعَطْفِ الْمُشَاكَلَةَ فَتَكُونُ إِذَا ذَاكَ عَطْفًا لِلْفِعْلِيَّةِ عَلَى أُخْتِهَا ، كَقَوْلِهِ
 تَعَالَى : ﴿ يُدْخِلُ مَنْ يَشَاءُ فِي رَحْمَتِهِ وَالظَّالِمِينَ أَعَدَّ لَهُمْ عَذَابًا
 أَلِيمًا ﴾ (٢) وَكَقَوْلِهِ تَعَالَى : ﴿ وَجَعَلْنَا فِي قُلُوبِ الَّذِينَ اتَّبَعُوهُ رَأْفَةً
 وَرَحْمَةً وَرَهْبَانِيَّةً ابْتَدَعُوهَا ﴾ (٣) فَإِنَّ نَصْبَ « رَهْبَانِيَّة » لَيْسَ
 بِـ « جَعَلْنَا » فَإِنَّهَا موصوفةٌ بآئِهِمْ ابْتَدَعُوهَا ، وَمَجْعُولُ الْحَقِّ لَا يَكُونُ

(١) إضافة يوجبها السياق .

(٢) سورة الإنسان آية ٣١ .

(٣) سورة الحديد آية ٢٧ .

مبتدعهم فتعين نصبه بفعل مضمير كذا قاله الفارسي^(١) رجمه الله ،
وهذا بناءً على أن مبتدع المخلوق واقع بقدرته ، فلا يقع بقدره الله
لاستحالة اجتماع قدرتين مؤثرتين على شيءٍ واحدٍ ، ومن جعل
مبتدع العبد كسبه لا مخلوقه ، جوز نصب الرهبانية بـ « جعلنا »
فلا دلالة عنده في الآية^(٢) ، وإذا كانت الجملة الأولى / ذات وجهين ٢٨/ب
ذهب التفاضل بين الرفع والنصب ، كقولك : عمرو أهنأ أخاه وزيد
ضربته ، فإذا وقع بعد الواو حرف الابتداء كقولك : رأيت عمراً وأما
زيد فقد مررت به ، ورأيت خالداً فإذا زيد بكلمته ، فكأنه

(١) قال الفارسي : قوله «ورهبانية» محمول على فعل كأنه قال : وابتدعوا رهبانية ابتدعوها ، ألا ترى
أن الرهبانية لا يستقيم حملها على «جعلنا» مع وصفها بقوله : ابتدعوها ، لأن ما يجعله هو
تعالى لا يبتدعونه هم . الإيضاح العضدي ٣٢ وتبعه الزمخشري في الكشاف ٦٧/٤ والقرطبي في
الجامع لأحكام القرآن ٢٦٣/١٧ وانظر البحر المحيط ٢٢٨/٨ هذا وقد تعقب الشيخ ناصر
الدين احمد بن محمد بن المنير الإسكندري أبا على الفارسي وجار الله الزمخشري فقال : « في
إعراب هذه الآية : تورط أبو على الفارسي وتحيز إلى فئة الفتنة وطائفة البدعة فأعرب رهبانية على أنها
منصوبة بفعل مضمير يفسره الظاهر ، وعلل امتناع العطف فقال : ألا ترى أن الرهبانية .. الخ
الإنصاف فيما تضمنه الكشاف من الاعتزال هامش ٦٧/٤ .

(٢) قال أبو حيان : « ورهبانية » معطوف على ما قبله فهي داخلية في الجمل ، « ابتدعوها » في
موضع الصفة لرهبانية وتخصت الرهبانية بالابتداع لأن الرأفة والرحمة في القلب لا تكسب
للإنسان فيها بخلاف الرهبانية فإنها أفعال بدن مع شيء في القلب ففيها موضع للتكسب البحر
المحيط ٢٢٨/٨ .

لَا عَطْفَ فَيُخْتَارُ الرَّفْعُ ، قَالَ تَعَالَى : ﴿ وَأَمَّا ثَمُودُ فَهَدَيْنَاهُمْ ﴾ (١) وَقُرِيءَ بِالنَّصْبِ (٢) .

وثانیهما : إِذَا وَقَعَ مَوْضِعاً هُوَ بِالْفِعْلِ أَوْلَى (٣) وذلك بَعْدَ حَرْفِ الاستفهام لَأَنَّهُ طَلَبُ الْفِعْلِ ، كَقَوْلِكَ : أَزِيداً لِقَيْتِهِ ، وَأَعْمراً ضَرَبْتِ زَيْدًا وَأَبَاهُ ، وَأَخَالِدًا أَكْرَمْتَ رَجُلًا يُحِبُّهُ لِتَلَبِّسِ الْآخِرِ بِالْأَوَّلِ بِالْعَطْفِ وَالصِّفَةِ . وبعد « إِذَا » و « حَيْثُ » لَأَنَّ فِيهِمَا شَائِبَةَ الشَّرْطِيَّةِ ، تَقُولُ إِذَا زَيْدًا تَلَقَّاهُ فَأَكْرَمْتُهُ ، وَحَيْثُ نَخَالِدًا تَجِدُهُ فَاضْرِبِيهِ ، وَبَعْدَ حَرْفِ النِّهْيِ لَأَنَّ النِّهْيَ (٤) غَيْرُ وَاجِبٍ كَالْأَمْرِ وَالنِّهْيِ ، وَهُمَا يَقْتَضِيَانِ الْفِعْلَ كَقَوْلِكَ : مَا بَكَرًا لِقَيْتِهِ ، وَاللَّازِمُ أَنْ يَقَعَ بَعْدَ حَرْفٍ لَا يَدْخُلُ إِلَّا عَلَى فِعْلِ كَحَرْفِ الشَّرْطِ وَحَرْفِ التَّحْضِيضِ ، تَقُولُ : إِنْ زَيْدًا تَرَهُ تُكْرِمُهُ ، وَهَلَا بِشَرًّا رَأَيْتُهُ .

(١) سورة فصلت آية ١٧ .

(٢) قال أبو حيان : « وَأَمَّا ثَمُودُ ، وَقُرَأَ الْجُمْهُورُ بِالرَّفْعِ مَمْنُوعٌ مِنَ الصَّرْفِ ، وَابْنُ وَثَابٍ وَالْأَعْمَشُ وَبِكَرِ بْنِ حَبِيبٍ مَصْرُوفًا ، وَهِيَ قِرَاءَةُ ابْنِ وَثَابٍ وَالْأَعْمَشِ فِي « ثَمُودَ » .. ، وَقُرِيءَ ثَمُودُ بِالنَّصْبِ مَمْنُوعًا مِنَ الصَّرْفِ وَالْحَسَنِ وَابْنِ أَبِي إِسْحَاقَ وَالْأَعْمَشَ « ثَمُودًا » مَمْنُونَةً مَنصُوبَةً . الْبَحْرُ الْمَحِيطُ ٤٩١/٧ وَانظُرْ مَخْتَصِرَ شَوَادِّ الْقِرَاءَاتِ ١٣٣ وَاتِحَافَ فَضْلِ الْبَشْرِ ٣٨١ .

(٣) فِي الْهَامِشِ الْمَوْضِعِ الَّذِي يَكُونُ النَّصْبُ فِيهِ أَحْسَنُ مِنَ الرَّفْعِ لَطَلَبِ الْمَوْضِعِ لِلْفِعْلِ : الْأَمْرُ وَالنِّهْيُ وَالْعَرْضُ وَالتَّحْضِيضُ وَالدَّعَاءُ وَبَعْضُ الاسْتِفْهَامِ نَحْوُ : زَيْدًا اضْرِبِيهِ ، وَالسَّارِقُ فَاقْطَعْ يَدَهُ ، وَكُلُّ رَجُلٍ يَأْتِيكَ فَاضْرِبِيهِ ، وَعَبْدُ اللَّهِ لَا تَشْتَمِهِ . وَزَيْدًا هَلَا تَضْرِبِيهِ ، وَزَيْدًا يَغْفِرُ اللَّهُ لَهُ وَأَزِيدًا ضَرَبْتِهِ ؟ وَمِ الْمَوْضِعِ الْإِبْتِدَاءُ كَزَيْدِ ضَرَبْتِهِ « أ هـ .

(٤) فِي الْأَصْلِ : (لِلنِّهْيِ) وَالصَّوَابُ مَا أَتْبَتَاهُ .

« بَابُ الْأَفْعَالِ الَّتِي لَا تَتَصَرَّفُ »

أَيُّ لَا يَأْتِي مِنْهَا اسْمُ الْفَاعِلِ ، وَالْأَمْرُ وَالنَهْيُ ، وَهِيَ : عَسَى
وَنِعَمَ وَبِئْسَ وَفِعْلًا التَّعَجُّبِ .

أَمَّا « عَسَى » فَإِنَّهَا لَا تَتَصَرَّفُ / لِتَضَمَّنِيهَا مَعْنَى الْحَرْفِ ، وَهِيَ ١/٢٩
« لَعَلَّ » ، وَخَصَّ بِنَاءِ الْمَاضِي لِخِفَّتِهِ وَلِدَلَالَتِهَا عَلَى رَجَاءٍ وَقِيعٍ ،
فَمِنْهَا نَاقِصَةٌ ، وَمِنْهَا تَامَةٌ ، فَإِذَا كَانَ اسْمُهَا مَفْرَدًا كَ « زَيْدٌ »
اِحْتِاجَتْ إِلَى خَبَرٍ ، وَلَا يَكُونُ إِلَّا فِعْلًا مُضَارِعًا مَعَ « أَنْ » لِأَنَّ مَعْنَاهَا
مُقَارِبَةُ الْفِعْلِ الْمُسْتَقْبَلِ عَلَى سَبِيلِ التَّرَجُّحِ ، وَ« أَنْ » عَلَمُ الْاِسْتِقْبَالِ ،
تَقُولُ : عَسَى زَيْدٌ أَنْ يَخْرُجَ ، أَيُّ قَارِبَ زَيْدٌ الْخُرُوجَ ، وَتَخْصِيصُ :
« أَنْ » لِمُرَاعَاةِ الْأَصْلِ ، فَإِنَّ « أَنْ » وَمَا بَعْدَهَا فِي تَقْدِيرِ الْمَصْدَرِ ،
وَأَصْلُ الْخَبَرِ الْإِفْرَادُ ، وَهِيَ تَرْفَعُ الْاسْمَ وَتَنْصِبُ الْخَبَرَ ، مِثْلُ « كَانَ »
يَدُلُّ عَلَى نَصْبِهَا قَوْلُ الزَّبَائِ : « عَسَى الْعُوَيْرُ أَبُوسَا » (١) وَقَوْلُهُ :

٢١ - أَكْثَرَتْ فِي اللَّوْمِ مُلِحًا دَائِمًا

لا تلحني إني عسيت صائماً^(٢)

- (١) قال الميداني : يضرب للرجل يقال له : لعل الشر جاء من قبلك . انظر مجمع الأمثال
١/٦٤٠ . والمستقصى في الأمثال ٢/١٦١ ، وفصل المقال ٤٢٤ وجمهرة الأمثال ٢/٥٠ واللسان
٣٨/٥ (غور) والغوير : تصغير غار ، والأبوس : جمع بؤس ، وهو الشدة .
(٢) البيتان لرؤبة . ديوانه ١٨٥ والخصائص ١/٩٨ والجني الداني ٤٦٣ وشفاء العليل ١/٣٣٥ .

وَقَدْ أُنِيبَ السَّيْنُ مَنَابَ « أَنْ » فِي خَبَرِهَا قَالَ :

٢٢ — عَسَى طَيِّءٌ مِنْ طَيِّءٍ بَعْدَ هَذِهِ

سُتْطَفِيءُ غَلَاتِ الْكَلْبِيِّ وَالْجَوَانِحِ (١)

وَهُوَ شَاذٌ فِي الِاسْتِعْمَالِ دُونَ الْقِيَاسِ ، وَإِذَا كَانَ اسْمُهَا « أَنْ » مَعَ الْمَضَارِعِ فَهِيَ تَامَةٌ ، لِاسْتِيفَاءِ مُقْتَضَاهَا ، تَقُولُ : عَسَى أَنْ يَخْرُجَ زَيْدٌ أَيْ قَرَبَ خُرُوجِ زَيْدٍ ، وَإِنَّمَا عَدَلُوا عَنِ التَّصْرِيحِ بِقَارَبَ وَ « قَرَبَ » مَعَ الْمَصْدَرِ لِأَنَّهَا لَا يَتِمَّحَضُ دَلَالَتُهُ عَلَى أَنَّ الْفِعْلَ غَيْرُ وَاقِعٍ .

وَ « كَادَ » لِمُقَارَبَةِ الْفِعْلِ أَيْضاً إِلَّا أَنَّهَا أَشَدُّ دَلَالَةً عَلَى الْقُرْبِ مِنْ « عَسَى » لِأَنَّهَا / تَفِيدُ الْقُرْبَ تَحْقِيقاً لَا تَرْجِيئاً ، وَلِلذَلِكَ يَكُونُ ب/٢٩ خَبَرُهَا الْمَضَارِعَ بَدْوِينَ « أَنْ » .

وَقَدْ تُحْمَلُ كُلُّ وَاحِدَةٍ عَلَى أُخْتِهَا فَتُحَذَفُ « أَنْ » عَنْ خَبَرِ

« عَسَى » وَتَدْخُلُ عَلَى خَبَرِ « كَادَ » قَالَ :

٢٣ — عَسَى الْكَرْبُ الَّذِي أُسْمِيَتْ فِيهِ

يَكُونُ وَرَاءَهُ قَرَجٌ قَرِيبٌ (٢)

(١) البيت من الطويل وهو لقسام بن رواحة السنبي ، أو نهشل بن حري ، أو الحارث بن نهبك

شرح المفصل لابن يعيش ١١٨/٧ والمقتصد ٣٥٧ وشرح شواهد الإيضاح ٩٤ .

(٢) البيت من الوافر وقائله هدية بن الحشرم العذري . ديوانه ٥٤ ، والمقتصد ٣٦٠ ، والمفصل ٣٧٠

وشرح شواهد الإيضاح ٩٧ والهادي في الإعراب إلى طرق الصواب ١٣٥ .

وقال :

٢٤ — قَدْ كَادَ مِنْ طُولِ الْبَلَى أَنْ يَمْصَحَا^(١)

وَحَبَّرَ « كَادَ » مُوَوَّلٌ بِاسْمِ فَاعِلٍ مَنْصُوبٍ يُدُلُّ عَلَيْهِ قَوْلُهُ :

٢٥ — فَأَبَتْ إِلَى فَهْمٍ وَمَا كِدْتُ آتِيًّا^(٢)

و« طَفِقَ » و« جَعَلَ » و« أَخَذَ » و« كَرَبَ » وَتُسَمَّى هَذِهِ الْأَفْعَالُ
أَفْعَالِ الْأَخْذِ « تُسْتَعْمَلُ اسْتِعْمَالِ « كَادَ » وَأَمَّا « أَوْشَكَ » فَتُسْتَعْمَلُ اسْتِعْمَالِ
« عَسَى » مَرَّةً وَ« كَادَ » أُخْرَى .

(١) البيت من الرجز وهو لرؤية . ديوانه ١٨٢ والخزانة ٩٠/٤ والمقتصد في شرح الإيضاح

٠٣٦٠/١ . وشرح شواهد الإيضاح ٩٩ والمهادي في الإعراب ١٣٦ .

(٢) صدر بيت من الطويل وعجزه :

وكم مثلها فارقتها وهي تصفُرُ .

وهو لتأبط شرا . ديوانه ٩١ وشرح ديوان الحماسة ٨٣/١ وشرح المفصل لابن يعيش ١٣/٧

وشفاء العليل للسلسلي ٣٣٥/١ .

« بَابُ نَعَمَ وَبَيْسَ »

وَهُمَا فِعْلَانِ مَاضِيَانِ لِلْحُوقِ تَاءِ التَّائِيثِ السَّاكِنَةِ بِهِمَا ، وَقَالَ
الْكُوفِيُّونَ : اسْمَانِ مَبْتَدَأَانِ لِدُخُولِ حَرَفِ النِّدَاءِ عَلَيْهِمَا فِي : يَانَعِمَ
المَوْلَى ، وَيَا نَعِمَ النَّصِيرُ^(١) ، وَيُطْلَعُ احْتِمَالُ حَذْفِ المُنَادَى .
وَفِيهِ^(٢) أَرْبَعُ لُغَاتٍ ، فَتُحُ الثُّونُ مَعَ كَسْرِ العَيْنِ وَاسْكَانِهَا ، وَكَسْرُ
الثُّونِ مَعَ كَسْرِ العَيْنِ وَاسْكَانِهَا .

وَهُمَا لِلْمَدْحِ العَامِّ ، وَالذَّمِّ العَامِّ ، وَلِكُلِّ وَاحِدٍ فَاعِلٌ
وَمَخْصُوصٌ مَرْفُوعٌ وَيَجِبُ كَوْنُ فَاعِلِهِمَا مُعَرَّفًا بِلَامِ الجِنْسِ أَوْ مَضَافًا
إِلَيْهِ ، لِأَنَّ الحُكْمَ إِذَا عُمِّمَ ثُمَّ حُصِّصَ كَانَ أَوْقَعَ فِي نَفْسِ السَّامِعِ مِنْ
المُخْصَّصِ / ابتداءً فَإِنَّ المَحْصُولَ بَعْدَ الطَّلِبِ أَعَزُّ مِنَ المَضَافِ ١/٣٠
بِلا تَعَبٍ تَقُولُ : نَعِمَ الرَّجُلُ زَيْدٌ ، وَيُسَمَّتْ صَاحِبَةَ القَوْمِ دَعْدًا ،
أَمَّا قَوْلُهُ :

٢٦ — فَنَعِمَ صَاحِبُ قَوْمٍ لَا سِيْلَاحَ لَهُمْ

وَصَاحِبُ الرِّكْبِ عُثْمَانُ بْنُ عَفَّائًا^(٣)

فَلِأَنَّ صَاحِبَ قَوْمٍ ، هُوَ صَاحِبُ الرِّكْبِ المَضَافِ إِلَى
المَعْرِفِ ، وَقَدْ يُضْمَرُ الفَاعِلُ فِيهِمَا قَبْلَ الذِّكْرِ ثُمَّ يُفَسَّرُ بِنِكْرَةٍ مَنْصُوبَةٍ

(١) انظر الإنصاف المسئلة (١٤) حيث مذهب كل فريق وأدلته .

(٢) أي في « نعم » .

(٣) البيت من البسيط وقائلة كثير بن عبد الله النهشلي المعروف بابن الغريرة الخزانه ١١٧/٤ ،

والمقرب ١/٦٦ ، والمقتصد ٣٦٥ وشرح شواهد الإيضاح ١٠٠ .

مِنْ جِنْسِهِ فَيَقَالُ : نَعَمْ فَارِسًا بِكَرٍّ قَالَ تَعَالَى ﴿ فَنِعْمًا هِيَ ﴾ (١) ،
 أَي نَعَمْ شَيْئًا هِيَ ، فَإِنَّ « مَا » هَهُنَا نَكْرَةٌ لَا مَوْصُولَةٌ وَلَا مَوْصُوفَةٌ ،
 وَقَدْ يُجْمَعُ بَيْنَ ظَهْوَرِ الْفَاعِلِ وَالْمُفَسَّرِ تَأْكِيدًا قَالَ :
 ٢٧ - تَزَوَّدَ مِثْلَ زَادَ أَبِيكَ فِينَا

فَنَعَمَ الزَّادُ زَادَ أَبِيكَ زَادًا (٢)

وَأَيْنَمَا يَجِبُ كَوْنُ الْمَخْصُوصِ مِنْ جِنْسِ الْفَاعِلِ ، لِأَنَّ ذِكْرَ
 الْفَاعِلِ تَوَطُّعٌ لِلْمَبَالِغَةِ ، وَكَوْنُ الْمَخْصُوصِ مَمْدُوحًا مِنْ حَيْثُ ذَلِكَ
 الْجِنْسُ ، فَأَمَّا قَوْلُهُ [تَعَالَى] : ﴿ بَشَرٌ مِثْلُ الْقَوْمِ الَّذِينَ كَذَّبُوا ﴾ (٣)
 فَتَقْدِيرُهُ مِثْلُ الَّذِينَ كَذَّبُوا ، وَمِثْلُهُ فِي حَذْفِ الْمُضَافِ قَوْلُهُ ﴿ سَاءَ
 مِثْلًا الْقَوْمِ الَّذِينَ كَذَّبُوا ﴾ (٤) وَتَقْدِيرُهُ مِثْلُ الْقَوْمِ ، فَإِنَّ « سَاءَ »
 تُسْتَعْمَلُ اسْتِعْمَالِ « بَشَرٌ » ، أَوْ يَكُونُ الْمَوْصُولُ صِفَةً لِلْقَوْمِ ،
 وَالْمَخْصُوصُ مَحذُوفٌ ، وَهُوَ مِثْلُهُمْ كَمَا فِي قَوْلِهِ ﴿ فَنِعْمَ الْمَاهِدُونَ ﴾ (٥)
 وَلَمْ يَقُلْ نَحْنُ ، وَ ﴿ نِعْمَ الْعَبْدُ إِنَّهُ / أَوَّابٌ ﴾ (٦) وَلَمْ يَذْكَرْ ٣٠/ب
 « أَيُّوب » .

(١) سورة البقرة ٢٧١ .

(٢) البين من الوافر وقائله جرير . ديوانه ١٣٥ والمقتضب ١٥٠/٢ وشرح المفصل ١٣٢/٧ وشفاء
 العليل للسلسلي ٦٢٩/٢ وشرح شواهد الإيضاح ١٠٩ .

(٣) سورة الجمعة آية ٥ .

(٤) سورة الأعراف آية ١٧٧ .

(٥) سورة الذاريات آية ٤٨ .

(٦) سورة ص آية ٤٤ .

وفي ارتفاع المخصوص وجهان :

أحدهما : أنه مبتدأ والجملة المتقدمة خبره واشتال المعرف بلام الاستغراق على المبتدأ يُتوبُ مناب ضميره كما سَدَّ اشتالُ نَفْيِ الجنسِ على المبتدأ مسدِّ الذکر العائد إليه من خبره في قوله :

٢٨ — أمَّا الصدورُ فلا صدورَ لجعفرِ

ولكنَّ أعجازاً شديداً ضريرها^(١)

أي مضرثها ، وكقول الآخر :

٣٩ — أمَّا القتالُ فلا قتالَ لديكم

ولكنَّ سيراً في عراضِ المَوَاكِبِ^(٢) .

ولقائل أن يقول : العامُّ لا يدلُّ على الخاصِّ لا مطابقةً

ولا تضمناً ولا التزاماً ، وإذ لا دلالة في الخبرِ على المبتدأ فلا جواز .

والثاني : أنه خبرٌ مُبتدأٍ محذوفٍ كأنه لما قال : نعم الرجلُ

قيل : من الممدوح ؟ قال : زيد ، أي هو زيد^(٣) .

(١) البيت من الطويل وهو لرجل من الضباب وقيل لتوبة بن الحمير . الخزانة ٥٥١/٤ والاقطصاب

٣٩٣ ، والمقتصد ٣٦٦ ، وابن يعيش ١٣٤/٧ واستشهد به على أن « نعم الرجل زيد » يشبه

قولهم : زيد نعم الرجل . فزيد يدخل تحت الألف واللام كما تدخل الصدور الأولى في البيت تحت

الصدور الثانية وهذا الذي سوغ رفعها بالابتداء . والرواية المشهورة : فأما الصدورُ لا صدورَ .

(٢) البيت من الطويل وقائله الحارث بن خالد الخرومي . ديوانه ٤٥ ، والمقتضب ٧١/٢ والمنصف

١١٨/٣ والأمالى الشجرية ٢٨٥/١ وشفاء العليل للسلسلي ٣٠٠/١ ، والمقتصد ٣٦٦ ،

والرواية المشهورة : فأما القتالُ لا قتالَ وانظر الهادي في الإعراب ١٣٧ .

(٣) انظر المقتصد ٣٦٩ .

وَيُنَاسِبُ « نِعَمَ » « حَبْدًا » وَفِيهِ لُغَتَانِ : ضَمُّ الْحَاءِ وَفَتْحُهَا ، وَأَصْلُهُ « حَبَبٌ ذَا » لِأَنَّ الصِّفَةَ مِنْهُ حَبِيبٌ ، إِلَّا أَنَّهُمَا بَعْدَ التَّرْكِيبِ أُجْرِيَا مَجْرَى الْأَمْثَالِ فِي عَدَمِ التَّغْيِيرِ إِذَا جَرِيَا عَلَى الْوَاحِدِ وَالتَّثْنِيَةِ وَالْجَمْعِ ، وَاسْمُ الْإِشَارَةِ فَاعِلٌ مَبْهُمٌ كَالْمُضْمَرِ فِي « نِعَمَ » وَلِذَلِكَ فُسِّرَ بِمَنْصُوبٍ فَقِيلَ : حَبْدًا رَجُلًا زَيْدٌ ، إِلَّا أَنَّ اسْمَ الْإِشَارَةِ لظُهُورِهِ قَدْ يَسْتَعْنِي عَنِ التَّفْسِيرِ فَيَقَالُ : حَبْدًا زَيْدٌ ، وَ« ذَا » إِشَارَةٌ إِلَى جِنْسِ الْحَاضِرِ / فَيَشْتَمِلُ عَلَى زَيْدٍ ، فَفِي رَفْعِ زَيْدٍ وَجْهًا رَفْعٍ الْمَخْصُوصِ (١) ، ١/٣١ وَيَحْتَمِلُ أَنْ يَكُونَ « ذَا » زَائِدًا كَمَا فِي قَوْلِهِمْ : مَاذَا صَنَعْتَ ؟ فِي أَحَدِ الْوَجْهَيْنِ (٢) ، وَزَيْدٌ فَاعِلُهُ ، وَقِيلَ : حَبْدًا مُبْتَدَأً تَعْلِيماً لِلْإِسْمِ عَلَى الْفِعْلِ ، وَزَيْدٌ خَبْرُهُ ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ .

(١) وجها الرفع في المخصوص هما :

١ - أنه مبتدأ والجملة قبله في محل رفع خبره .

٢ - أنه خبر لمبتدأ محذوف .

(٢) ذا في « ماذا » لها وجهان من الإعراب :

أحدهما : أن تكون اسم موصول فتعرب خيرا عن (ما) الاستفهامية والتقدير ما الذي صنعت ؟

الثاني : أن تكون زائدة ملغاة ، وذلك إن جعلتها مع (ما) كلمة واحدة للاستفهام .

« بَابُ التَّعَجُّبِ »

التَّعَجُّبُ حَالَةٌ تُعْشَى الْإِنْسَانَ عِنْدَ أَذْرَاكِ كَمَالِ مَجْهُولِ
السَّبَبِ تَسْتَبِيحُ الضَّحِكَ ، وللتعبير عنه صيغتان : مَا أَفْعَلُهُ ، وَأَفْعِلْ
بِهِ .

أَمَّا الْأُولَى فَعِنْدَ سَيَّبِيهِ^(١) « مَا » فِيهَا نَكْرَةٌ غَيْرُ مَوْصُوفَةٍ هِيَ
مَبْتَدَأٌ . وَأَفْعَلٌ : فِعْلٌ مُتَعَدٍ بِالْهَمْزَةِ ، فَأَعْلُهُ ضَمِيرٌ « مَا » وَالْمَنْصُوبُ
بَعْدَهُ مَفْعُولُهُ ، وَالْجُمْلَةُ خَبْرٌ « مَا » فَقَوْلُكَ : مَا أَحْسَنَ زَيْدًا ، مَعْنَاهُ
شَيْءٌ جَعَلَهُ ذَا حُسْنٍ ، وَإِنَّمَا كَانَ الْمُبْتَدَأُ فِيهَا نَكْرَةً غَيْرَ مَوْصُوفَةٍ لِأَنَّهُ
سَبَبُ الْفِعْلِ الْمُتَعَجَّبِ مِنْهُ ، فَلْيَتَمَحَّضْ تَنْكِيرُهُ ، فَإِنْ قُلْتَ : مَا
سَبَبُ عَظَمَةِ اللَّهِ فِي قَوْلِكَ : مَا أَعْظَمَ شَأْنَهُ ؟ قُلْتَ : ذَاتُهُ تَعَالَى .

قال الأَخْفَشُ^(٢) : « مَا » مَوْصُولَةٌ بِالْجُمْلَةِ ، وَخَبْرُهَا شَيْءٌ مَحذُوفٌ ،
وَهُوَ ضَعِيفٌ ، لِأَنَّ الْمَعْنَى مَا ذَكَرْنَا فَالْحَذْفُ لِأَنَّهُ ، قَالَ بَعْضُهُمْ^(٣) :

-
- (١) قال سيبويه ٣٧/١ : « ونظير جعلهم وحدها اسما قول العرب إني مما أن أصنع أي من الأمر أن
أصنع فجعل « ما » وحدها اسما . وقال السيرافي : « قوله ما احسن عبد الله » « ما »
عند سيبويه اسم مبتدأ غير موصولة وأحسن فعل ماضي .. الخ هامش الكتاب ٣٧/١ .
- (٢) انظر المقتصد ٣٧٥ فقد نص عليه وأبطله بأمرين ، وكذلك الرضي في شرح الكافية ٣١٠/٢ ،
والبرد في المقتضب ١٧٧/٤ .
- (٣) نسب لابن درستويه والفرأ في يعيش ١٤٩/٧ .

هي استفامية وفيها تَفْخِيمٌ كَقَوْلِكَ : رَأَيْتُ رَجُلًا أَيَّ رَجُلٍ ، — وَلِزُومِ صِغَةِ الْمُضِيِّ لوقوع الفعل الذي يتعجب منه .

وأما (١) / الثانية (٢) فَصُورُهَا أَمْرٌ وَمَعْنَاهُ حَبْرٌ ، فَأَحْسِنَ بَزِيدٍ ٣١/ب تَقْدِيرُهُ : أَحْسَنَ زَيْدٌ ، أَيَّ صَارَ ذَا حُسْنٍ ، لِأَنَّهَا لَوْ كَانَتْ أَمْرًا مَحْضًا لَلْحِقَهَا اخْتِلَافُ الضَّمَائِرِ بِحَسَبِ اخْتِلَافِ الْخَاطِبِ ، وَلَمْ يَقُولُوا : يَارَجُلُ أَكْرَمُ بَزِيدٍ ، وَيَا رَجُلَانِ أَكْرَمُ بِهِ ، وَيَا رَجُلًا أَكْرَمُ بِهِ ، وَالْبَاءُ زَائِدَةٌ فِي الْمَرْفُوعِ كَقَوْلِهِمْ بِحَسْبِكَ زَيْدٌ « وَكَفَى بِاللَّهِ شَهِيدًا » (٣) ، وَعُيِّرَتِ الصِّغَةُ لِتَغْيِيرِ الْمَعْنَى ، وَأُلْزِمَتِ الْبَاءُ فِيهَا بِخِلَافِ الْمَثَالِينِ .

وعن جَارِ اللَّهِ : « أَنَّهُ أَمْرٌ لِكُلِّ وَاحِدٍ ، بِأَنْ يَجْعَلَ زَيْدًا كَرِيمًا ، أَيَّ يَصِفُهُ بِهِ ، وَالْبَاءُ زَائِدَةٌ فِي الْمَنْصُوبِ كـ « هِيَ » فِي قَوْلِهِ تَعَالَى : ﴿ وَلَا تُلْقُوا بِأَيْدِيكُمْ ﴾ (٤) ثُمَّ جَرَى بِجَرَى الْمَثَلِ فَلَمْ يُعْيَّرْ عَنْ لَفْظِ الْوَاحِدِ » (٥) .

ولا يُصَاغُ التَّعَجُّبُ إِلَّا مِنْ مُجَرَّدِ الثَّلَاثِي ، لِأَنَّهُ يَجِبُ أَنْ يَكُونَ مِنَ الْأَفْعَالِ الْعَرِيزِيَّةِ ؛ فَإِنَّ الْوَصْفَ الْعَارِضَ يَسْهُلُ تَعَرُّفُ سَبَبِهِ

(١) قوله « وأما » مكررة في النسخة .

(٢) وهي الصيغة الثانية « أفعل به » .

(٣) سورة النساء آية ١٦٦ .

(٤) سورة البقرة آية ١٩٥ .

(٥) الفصل ٢٧٦ .

بالدوران ، ولا يكون كاملاً فلا يتعجب منه ، والغريزي بناؤه
 « فَعَلَ » (١) ، وقولهم : ما أضره كأنهم جعلوا الضرب غريباً ثم تعجبوا
 منه ، فلو لم يجعل لازماً لتعدى إلى مفعولين بعد دخول الهمزة ،
 فقيل : ما أضر زيداً عمراً ، هذا حُلف .

ولما كانت العيوب والألوان بأبهما افعَل وفعال كاعور واشهاب لم
 يأت منها صيغة التعجب . وقيل الخلق / إنما لا يتعجب منها ، لأن
 الخلق كالجزء ، وكما لا يقال : ما رأسه لعظيم الرأس ، لا يقال :
 ما قصره لبين القصير ، وما زاد على ثلاثة أحرف تقديرًا يلحق بالزائد
 لفظاً فلا يقال : ما أعوره لأن عور تقديره اعور ، فالعين في تقدير
 السكون وإلا انقلبت الواو لفتحة ما قبلها ألفاً ، كـ « قال » فإن أردت
 التعجب من الزائد على الثلاثة أخذت من الثلاثي فعلاً يدل على المبالغة
 وصغت منه بناءً التعجب وجعلت مصدر الزائد مفعولاً فقلت : ما
 أبلغ احمراره .

(١) أي بالاستقراء ، وذلك نحو كرم ، وحسن .. الخ .

فصل

لَمَّا اشْتَرَكَ أَفْعَلُ التَّفْضِيلَ وَصَيِّغَتَا التَّعْجِبِ فِي أَنَّ الشَّيْءَ قَدْ تَفَاقَمَ فِي الصِّفَةِ الْمَذْكُورَةِ عَلَى أَشْكَالِهِ اتَّحَدَتِ الصَّيْغَةُ الثَّلَاثُ فِي أَنَّهَا لَمْ تُبْنَ إِلَّا مِنْ مُجَرَّدِ الثَّلَاثِي لِمَا سُقْتُ إِلَيْهِ مِنَ الْعِلَّةِ آتِئاً ، فَإِذَا رُمَتْ التَّفْضِيلَ فِيمَا زَادَ عَلَيْهِ بَنِيَتْ مِنَ الثَّلَاثِيِّ مِمَّا عُلِّقَ عَلَى الْمُبَالَغَةِ « أَفْعَلٌ » وَنَصَبَتْ مَصْدَرَ الزَّائِدِ بِالْتَّمْيِيزِ ، فَقُلْتُ : زَيْدٌ أَبْلَغُ مِنْ عَمْرٍو إِفْضَالاً ، أَمَا قَوْلُهُمْ : مَا أَوْلَاهُ لِلْخَيْرِ ، وَمَا أَعْطَاهُ لِلْمَالِ ، وَمَا أَفْقَرُهُ ، مِنَ الْإِيْلَاءِ وَالْإِعْطَاءِ وَالْإِفْتِقَارِ فَشَاذٌ .

وَاعْلَمْ أَنَّ التَّعْجِبَ يَكُونُ مِنْ فِعْلِ الْفَاعِلِ فَإِنَّ صَدُورَ الْفِعْلِ قَدْ يَكُونُ غَرِيبِيًّا ، وَأَمَا كَوْنُ / الشَّيْءِ مَفْعُولًا فَلَا ، وَإِنَّ فِعْلَ التَّعْجِبِ قَدْ دَخَلَتْهُ هَمزةُ التَّعْدِي ، وَهِيَ تُصَيِّرُ الْمَفْعُولَ فَاعِلًا فِي الْمَعْنَى ، اعْتَبِرْ بِأَضْرِبَتْ زَيْدًا عَمْرًا ، وَمَفْعُولُ بِنَاءِ الْمَجْهُولِ مَفْعُولٌ فِي الْمَعْنَى دَائِمًا فَلَا تَقُولُ : مَا أَضْرَبَ عَمْرًا ، متعجباً من مَضْرُوبِيَّتِهِ .

وَقِيَاسُ « أَفْعَلٌ » أَنَّ يَكُونُ لِلتَّفْضِيلِ عَلَى الْفَاعِلِ وَأَمَا قَوْلُهُمْ : « أَشْغَلُ مِنْ ذَاتِ النَّحِيْنِ » (١) « وَأَزْهَى مِنْ دِيكٍ » (٢) وَهُوَ أَشْهَرُ وَأَعْرَفُ فَنَادِرٌ ، وَأَفْعَلُ لَهُ ثَلَاثَةُ أَحْوَالٍ :

- (١) قصة المثل مشهورة ، وذات النحين خولة الهذلية ، انظر الكامل للمبرد ٣٠٠/١ والفاخر ٨٦ وفصل المقال ٥٠٣ والدرة الفاخرة ٢٦٠/١ ، ٢٦٠/٢ ، ٤٠٤/٢ ، والمرصع ٢٣٥ وجمهرة الأمثال ٥٦٤/١ والوسيط في الأمثال ٤٥ .
- (٢) مجمع الأمثال ٤٥٩/١ .

أَنَّ يَكُونَ مَصْحُوباً بِـ « مِنْ » ، وَمُعَرَّفاً بِاللَّامِ ، وَمُضَافاً ، أَمَّا هِيَ فِي الْحَالَةِ الْأُولَى فَنِكْرَةٌ دَائِمًا ، لِأَنَّ تَحْصُصَهَا بِـ « مِنْ » يُعْنِيهَا عَنِ اللَّامِ ، وَيَقَعُ بِلَفْظِ الْوَاحِدِ عَلَيْهِ وَعَلَى الْمُثَنَّى وَالْمَجْمُوعِ وَالْمُذَكَّرِ وَالْمَوْثُوثِ . لِأَنَّ « مِنْ » ذُنَابَةٌ^(١) الْمُتَمِّمَةُ فَلَا تَقَعُ عَلَامَاتُ هَذِهِ الْأَشْيَاءِ قَبْلَهَا وَلَا بَعْدَهَا ؛ لِأَنَّهَا حَرْفٌ .

وَأَمَّا الثَّانِيَةُ فَتَلَحُّقُهَا صِيغُ هَذِهِ الْأَشْيَاءِ تَقْوِيلٌ : الْأَفْضَلُ ، الْأَفْضَلَانِ الْأَفْضَلُ ، الْفُضْلَى ، الْفُضْلَيَانِ وَالْفُضْلُ .

وَأَمَّا فِي الثَّلَاثَةِ : فَأَنْتَ مُخَيَّرٌ فِي إِحْقَاقِ الْعِلْمَاتِ وَتَرْكِهَا ، لِأَنَّهَا وَاقِعَةٌ بَيْنَ الرَّثْبَتَيْنِ ، لِكُونِهِ مُبَيَّنًا بِمَا بَعْدَهُ وَمَعْرِفَةً ، وَقَدْ تُحَذَفُ مِنْهُ « مِنْ » لَفْظًا لَا تَقْدِيرًا قَالَ تَعَالَى : ﴿ يَعْلَمُ السِّرَّ وَأَخْفَى ﴾^(٢) أَيُّ أَخْفَى مِنَ السِّرِّ ، وَقَالَ الشَّاعِرُ :

٣٠ - / يَا لَيْتَهَا كَانَتْ لِأَهْلِي إِبْلَا

أَوْ هُرِلَتْ فِي جَدْبِ عَامٍ أَوْلَا^(٣)

أَيُّ أَوْلٍ مِنْ هَذَا الْعَامِ ، فَإِنَّ « أَوْلَ » أَفْعَلٌ ، وَإِنْ لَمْ يَكُنْ لَهُ فِعْلٌ كَأَبَلٍ بِدَلِيلِ الْأُولَى وَالْأَوْلِ ، وَمِنْهُ قَوْلُكَ : « اللَّهُ أَكْبَرُ ، وَأَعْلَمُ أَنَّ « آخِرَ » أَفْعَلٌ قَدْ التَّرِيمَ مَعَهُ حَذَفُ « مِنْ » لِذِلَالَةِ مَا تَقَدَّمَ ، فَإِنَّكَ إِذَا

(١) ذُنَابَةٌ : مُؤَخَّرَةٌ وَمَا بَعْدَهُ ، مُشْتَقَّةٌ مِنَ الذَّنْبِ .

(٢) سُورَةُ طه آيَةٌ ٧ .

(٣) الْبَيْتَانِ مِنَ الرَّجْزِ وَلَمْ يَعْرِفْ قَائِلَهُمَا . الْكِتَابُ ٤٧/٢ ، وَابْنُ يَعِيشَ ٩٧/٣٤/٦ .

قُلْتُ : مَرَرْتُ بِرَيْدٍ وَأَخِيهِ وَرَجُلٍ آخَرَ ، كَانَ مَعْنَاهُ : وَرَجُلٍ أَشَدَّ
تَأْخُرًا مِنْ أَخِي زَيْدٍ وَلَمَّا التَّرِيمَ حَذَفَ « مِنْ » تُنْيَى وَجُمِعَ ، وَعَنْ صَدْرِ
الْأَفَاضِلِ (١) : أَنَّهُ مَعْدُولٌ عَنِ اللَّامِ حُكْمًا ، وَمُنْكَرٌ مَعْنَى ، وَإِنَّمَا
اسْتُعْمِلَتْ « دُنْيَا » (٢) بِغَيْرِ لَامٍ لِغَلْبَةِ الْاسْمِيَّةِ عَلَيْهَا كَقَوْلِهِ :

٣١ - وَإِنْ دَعَوْتَ إِلَى جُلِّيٍّ وَمَكْرَمَةٍ

يَوْمًا سَرَاءَ كِرَامِ النَّاسِ فَادْعِينَا (٣)

(١) هو القاسم بن الحسين بن محمد أبو محمد الخوارزمي النحوي ، وانظر التخمير السفر الثاني لوحة ٤٤ من نسخة المتحف البريطاني رقم ٣٧٤٠ (OR) .

(٢) أي الدنيا استعملت هنا بغير ألف ولام وبغير إضافة مع أنها معرفة ، وقد قلتم : أفعل التفضيل إذا كان معرفة فلا بد من الألف واللام أو الإضافة ، والدنيا أصلها دنوي قلبت الواو ياء وهي تأنيت الادنى بهذا الاسم لأنها أقرب إلينا من الآخرة ، وقوله : لغلبة الاسم عليها يعني أن الدنيا غلبت عليها الاسم وبعد عنها معنى التفضيل فصارت اسماً كسائر الأسماء فيجوز استعمالها بغير الألف واللام وإن كان الأصل أن تستعمل مع الألف واللام وهذه من الصفات الغالبة ، ويعني بالصفات الغالية : الصفات التي غلبت على شيء معين من بين أجناسه كالنجم فإنه غلب من بين النجوم على الثريا وكذلك الدنيا غلبت على الزمان المتقدم على الآخرة ، فالقياس أن يقال : الدنيا لكل مؤنت هو أقرب من غيره ولكن ترك القياس ولم يستعمل إلا في الزمان المتقدم على الآخرة ، فإذا استعملت في غير هذا المعنى يجب أن يذكر موصوفه « انتهت الحاشية .

(٣) البيت من البسيط وقائله بشامة بن حزن النهشلي . شرح ديوان الحماسة ١٠١/١ وشرح المفصل لابن يعيش ٦/١٠٠ الخزانة ٣/٥١٠ والحلي تأنيت الأجل ، يقول : ان أشدت بذكر خيار الناس بجليلة ثابت أو مكرمة عرضت وسنحت فأشيدني بذكرنا أيضاً .

مُقَدِّمَةٌ : لِعَوَامِلِ الْمُبْتَدَأِ وَالْحَبْرِ ، لَمَّا كَانَتْ الْجُمْلَةُ الْاِسْمِيَّةُ
 دَالَّةً عَلَى ثَبَاتِ نَسْبَةٍ بَيْنَ الْمُبْتَدَأِ وَالْحَبْرِ ، سَاكِتَةً عَنْ تَأْكِدِ تِلْكَ النِّسْبَةِ
 وَخَوْرَهَا وَمُضِيِّهَا وَغُبُورِهَا ، وَكُونِهَا مَعْلُومَةً أَوْ مَظْنُونَةً ، وَغَيْرَ ذَلِكَ ،
 زِيدَتْ أَلْفَاظٌ عَلَى الْجُمْلَةِ تَفِيدُهَا مَعَانِي وَتَغَيِّرُ إِعْرَابَ جُزْأِيهَا لِتَغْيِيرِ
 الْمَعْنَى ، وَهِيَ أَصْنَافٌ ثَلَاثَةٌ « كَانَتْ وَأَخَوَاتُهَا » وَ « إِنَّ وَأَخَوَاتُهَا »
 وَ « ظَنَنْتُ وَأَخَوَاتُهَا » .

« بَابُ كَانَتْ وَأَخَوَاتُهَا »

وَهِيَ : كَانَتْ ، وَصَارَ / وَأَصْبَحَ وَأَمْسَى ، وَأَضْحَى ، وَظَلَّ ، ٣٣/ب
 وَبَاتَ ، وَمَا زَالَ ، وَمَا بَرِحَ ، وَمَا أَنْفَكَ ، وَمَا فَتِيَءَ ، وَمَا دَامَ ،
 وَوَلَّيَسَ ، وَمِمَّا يَجُوزُ أَنْ يُلْحَقَ بِهَا « آضَ » ، وَعَادَ وَغَدَا ، وَرَاحَ ،
 وَقَدْ وَرَدَ « جَاءَ » بِمَعْنَى صَارَ فِي قَوْلِهِمْ : « مَا جَاءَتْ حَاجَتَكَ » (١)
 وَمِثْلَهُ « قَعَدَ » فِي قَوْلِ بَعْضِهِمْ : « أَرْهَفَ شَفْرَتَهُ حَتَّى قَعَدَتْ كَأَنَّهَا
 حَرَبَةٌ » (٢) .

وَتُسَمَّى أفعالاً ناقصةً لِأَنَّهَا تَدُلُّ عَلَى الزَّمَانِ وَلَا تُفِيدُ
 الْحَدِيثَ ، فَلِهَذَا احتاجت إلى حَبْرِ دَالٍ عَلَى الْحَدِيثِ يَسُدُّ خَلْلَهَا
 فَيَصِيرُ الْفِعْلُ مَعَهُ تَامًا .

(١) شفاء العليل ٢٩٣/١ .

(٢) اللسان ٣٦٣/٣ (قعد) .

أَمَّا « كَان » فَفَعْلِي خَمْسَةَ أَوْجُهٍ :

نَاقِصَةٌ دَالَّةٌ عَلَى مُطْلَقِ الزَّمَانِ وَفَائِدَتُهَا اقْتِرَانُ مَضْمُونِ الْجُمْلَةِ
بِالزَّمَانِ الْمَاضِي .

وَتَامَةٌ بِمَعْنَى « وَجِدَ » كَقَوْلِهِمْ : كَانَتْ الْكَائِنَةُ ، وَالْمَقْدُورُ
كَائِنٌ وَمِنْهُ قَوْلُهُ تَعَالَى ﴿ كُنْ فَيَكُونُ ﴾ (١) .
وَزَائِدَةٌ كَقَوْلِهِ :

٣٢ - سَرَاةٌ يَنْبِي بَكْرٍ تَسَامِي

عَلَى كَانِ الْمُسَوِّمَةِ الْعِرَابِ (٢)

وَمُتَحَمَلَةٌ لِمُضْمِرِ الشَّانِ أَوْ الْقِصَّةِ ، وَقَوْلُهُ تَعَالَى : ﴿ لِمَنْ كَانَ
لَهُ قَلْبٌ ﴾ (٣) يَحْتَمِلُ الْأَوْجَةَ الْمَذْكُورَةَ .

وَمُتَضَمِّنَةٌ مَعْنَى « صَارَ » كَقَوْلِهِ تَعَالَى ﴿ كَيْفَ تُكَلِّمُ مَنْ كَانَ
فِي الْمَهْدِ صَبِيًّا ﴾ (٤) ، وَقَوْلِ الشَّاعِرِ :

(١) سورة البقرة ١١٧ .

(٢) البيت من الوافر ولم يعرف قائله . التبصرة والتذكرة للشميري ١٩٢/١ والمفصل ٢٦٥ وشرح

المفصل ٩٨/٧ والخزانة ٣٣/٤ والشاهد فيه زيادة « كان » .

(٣) سورة ق آية ٣٧ .

(٤) سورة مريم آية ١٢ .

٣٣ - بَتَيْهَاءَ قَفْرِ وَالْمَطِيَّ كَأَنَّهَا

قَطَا الْحَزْنَ قَدْ كَانَتْ فِرَاحاً يُبْوِضُهَا^(١)

والحقُّ أنَّها/ أربعةٌ فإنَّ الْمُتَحَمَّلَةَ لِضَمِيرِ الشَّانِ نَاقِصَةٌ ١/٣٤

أيضاً أو تامة والجملة بعدها حكاية ضميرها .

وأما « صَارَ » فَمَعْنَاهُ الْإِنْتِقَالُ ، تُقُولُ : صَارَ الطَّيْنُ حَرَفًا ،
وَصَارَ زَيْدٌ إِلَى عَمْرٍو .

وأما « أَصْبَحَ ، وَأَمْسَى » ، و« أَضْحَى » فَلَهَا ثَلَاثَةٌ مَعَانٍ :

اقتران مضمون الجملة بالأوقات الخاصة التي هي الصباح
والمساء والضحى على طريقة « كَانَ » ، والدُّخُولُ فِي هَذِهِ الْأَوْقَاتِ
كَأَظْهَرَ وَأَعْتَمَ ، وهي تامةٌ على هَذَا الْوَجْهِ قَالَ :

٣٤ - وَمِنْ فَعْلَاتِي أَنَّنِي حَسَنُ الْقَرَى

إِذَا اللَّيْلَةُ الشَّهْبَاءُ أَضْحَى جَلِيدُهَا^(٢)

وَالصِّيْرُورَةُ كَقَوْلِكَ : أَصْبَحَ زَيْدٌ غَنِيًّا ، قَالَ عِدِّي :

(١) البيت من الطويل وقائلة عمرو بن أحمَر الباهلي . ديوانه ١١٩ ، وشرح المفصل ١٠٢/٧ ونسبه لابن كثر .

(٢) البيت من الطويل وقائلة عبد الواسع بن أسامة . المفصل ٢٦٦ وشرح المفصل ١٠٣/٧ والأشموني ٣٣٦/١ وشفاء العليل ٢٨٦/١ والهمع ١١٦/١ والدرر ٨٥/١ .

٣٥ - ثُمَّ أَضْحَوْا كَأَنَّهُمْ وَرَقٌ جَفَّ

فَالسَّوْتُ بِهِ الصَّبَا وَالذَّبُورُ (١) .

وَأَمَّا « ظَلَّ » و« بَاتَ » فَلَهُمَا مَعْنَيَانِ : الْإِقْتِرَانُ بَوَقْتَيْهِمَا ،
وَالانْتِقَالُ قَالَ تَعَالَى : ﴿ وَإِذَا بُشِّرَ أَحَدُهُمْ بِالْأُنْثَىٰ ظَلَّ وَجْهُهُ
مُسْوَدًّا ﴾ (٢) .

أما التي في أوائلها « ما » فَمَعْنَاهَا اسْتِمْرَارُ الْفِعْلِ بِفَاعِلِهِ فِي زَمَانٍ
وَجُودِهِ ، و« ما » فِي « مَا دَامَ » مَصْدَرِيَّةٌ إِذَا قُلْتَ : أَجْلِسُ مَا دَامَ زَيْدٌ جَالِسًا ،
فَمَعْنَاهُ مُدَّةٌ دَوَامٌ جَلُوسٍ زَيْدٍ ، فَحُذِفَتِ الْمُدَّةُ وَأُقِيمَ « ما » الْمَصْدَرِيَّةُ
مُقَامَهَا ، وَإِذَا أَرَدْتَ بِهَا نَفْيَ الدَّوَامِ / فَمَا دَامَ تَامَةً . ٣٤ / ب

وأما في البواقي فحرف نفي داخل على فعلٍ دالٍ على النفي ،
فَصَيَّرَ مَعْنَاهُ إِثْبَاتًا ، وَلِهَذَا لَا تَدْخُلُ « إِلَّا » عَلَىٰ خَبَرِهَا لِأَنَّهَا لِنَقْضِ النِّفْيِ
وَلَا نَفْيٍ ، وَقَدْ تُحْذَفُ عَنْهَا « ما » فِي التَّنْزِيلِ ﴿ تَاللَّهِ تَفْتُو تَذَكَّرُ
يُوسُفَ ﴾ (٣) ، وَقَالَ :

(١) البيت من الخفيف وقائلة عدي بن زيد العبادي . المفصل ٢٦٦ ، والجمان في تشبيهات القرآن

٢٨٥ وشفاء العليل ١/٢٩٠١ ، وشرح المفصل ٢/١٠٤ .

(٢) سورة النحل آية ٥٨ .

وفي الحاشية « ظل زيد قائماً استقرت له الصفة نهاره ، وبات استقرت له ليلة ، وأما قوله تعالى :

﴿ ظَلَّ وَجْهُهُ مُسْوَدًّا وَهُوَ كَظِيمٌ ﴾ ، فعلى الباب لظهور الصفة فيه نهاراً ..

(٣) سورة يوسف آية ٨٥ والمشهور هنا أن المحذف « لا » .

٣٦ - تَنَفَّكَ تَسْمَعُ مَا حَيَّيْ —

تَ بِهَا لِكَ حَتَّى تُكُونَهُ (١)

وأذا أردتَ بالزوالِ الافتراقَ فـ « مازَالَ » تامةً وكذا أخواتها ،
قَالَ ذُو الرُّمَّةِ :

٣٧ - حَرَّاجِيحُ مَا تَنَفَّكَ إِلَّا مُنَاخَةً

عَلَى الحَسْفِ أَوْ تُرْمَى بِهَا بَلَدًا قَفْرًا (٢)

وَأَمَّا « لَيْسَ » فَمَعْنَاهَا نَفِي مَضْمُونِ الجُمْلَةِ فِي الحَالِ ، وَأَصْلُهُ
« لَيْسَ » كَ « صَيَّدَ » فَإِنْ مَفْتُوحِ العَيْنِ لَا يَخْفَفُ لَا يَقَالُ : جَمَلٌ
كَمَا قِيلَ فَخَذَ وَعَنْ بَعْضِ البَصْرِيِّينَ (٣) أَنَّهُ حَرْفٌ وَاسْتَدَلُّوا بِبُطْلَانِ عَمَلِهِ
عِنْدَ دُخُولِ « إِلَّا » عَلَى خَبَرِهِ فِي قَوْلِهِمْ : « لَيْسَ الطَّيِّبُ إِلَّا
المسكُ » برفعِ المسكِ تشبيهاً بـ « ما » .

(١) البيت من مجزوء الكامل وقائلة خليفة بن نزار وهو جاهلي . فصل المقال ٦٤ والإنصاف
٨٢٤/٢ وشرح المفصل ١٠٩/٧ ، والعيني ٠٧٥/٢ ، والشاهد فيه حذف حرف النفي
والتقدير : ما تنفك .

(٢) البيت من الطويل . ديوان ذي الرمة ١٧٣ . والكتاب ٤٢٨/١ والأعلم ٤٢٨/١ ومعاني
القرآن للقراء ٢٨١/٣ والمحتسب ٣٢٩/١ والأمل الشجرية ١٢٤/٢ والبحر المحيط ٤٨٣/١
والتذيل والتكميل : ١٣٩/٢ والجني الداني ٥٢١ والمغنى ٧٦/١ واللسان ٤٧٧/١٠ (فكك)
وشفاء العليل ٣٠٠/١ والحراجيج جمع حرجوج بضم الحاء وهي الناقة الطويلة الضامرة ،
والحسف هنا أن تبيت بغير علف . والشاهد فيه أن « ما تنفك » تامة ، انظر شرح المفصل
١٠٧/٧ .

(٣) هو أبو علي الفارسي وجماعة من أصحابه وابن شقير . المشائل الحلييات ٢١٩ والمشائل المشورة
٢٠٧ والجني الداني ٤٩٤ ومعنى الليب ٣٨٧ .

وأما « عَادَ » و « آضَ » فلهما معنيان : الصيرورة ، فيكونان ناقصين ، والرجوعُ وهما تَامَانِ إِذْن .

وأما « عَدَا » فلها معنيان : الاقترانُ بِالْعُدْوَةِ ، والسيرُ فيها ، وعلى الثاني تامّةٌ ، وكذا « رَاحَ » . و « كَانَ » أمُّ البَابِ لاشتغالها على الكونِ الشَّامِلِ كُلِّ شَيْءٍ ، / وَلَا تَهَا أَكْثَرُ فِي كَلَامِهِمْ ، وَلِهَذَا ١ / ٣٥
خُفِّفَتْ بِحَذْفِ النُّونِ فِي « لَمْ يَلِكْ » ، وَلَآنَ سَائِرَ أَخْوَاتِهَا تَقَعُ أَخْبَاراً لَهَا ، تَقُولُ : كَانَ زَيْدٌ أَصْبَحَ مُنْطَلِقاً ، وَلَا يَنْعَكِسُ .

فَهَذِهِ الْأَفْعَالُ تَرْفَعُ الْمُبْتَدَأَ فَيَسْمَى اسْمَهَا وَتَنْصِبُ الْخَبَرَ فَيَدْعَى خَبَرَهَا .

فَإِنْ قُلْتَ : هَلَّا حَكَمْتَ عَلَى رَفْعِ الْاسْمِ بِأَنَّهَا رَفْعَةُ الْمُبْتَدَأِ ، وَعَمِلَ « كَانَ » فِي الْخَبَرِ فَحَسْبُ .

قُلْتَ : الْإِبْتِدَاءُ زَالَ بِنَفْيِ جَزْئِهِ وَهُوَ التَّجَرُّدُ فَأَنْتَى يَنْقَى مُقْتَضَاهُ ؟

قَالَ الْكُوفِيُّونَ : خَبَرُهَا مَنْصُوبٌ عَلَى الْقَطْعِ أَيْ الْحَالِ وَتَوَقَّفَ الْكَلَامُ عَلَيْهِ وَجَوَّازُ إِضْمَارِهِ فِي قَوْلِهِ :

٣٨ — دَعِ الْحَمْرَ يَشْرِبْهَا الْعَوَاةُ فَإِنِّي

رَأَيْتُ أَخَاهَا مُعْنِيّاً بِمَكَانِهَا^(١)

(١) البتان من الطويل وقاتلها أبو الأسود الدؤلي . ديوانه ١٢٨ ، والإنصاف ٨٢٣ ، الخزانة =

فَإِنْ لَا يَكُنْهَا أَوْ تَكُنْهَا فَإِنَّهُ
أَخُوهَا عَدُوُّهُ أُمَّهُ يَلْبَانِهَا
يَدْفَعُهُ : وَمَرْفُوعُهَا مُشَبَّهٌ بِالْفَاعِلِ ، وَمَنْصُوبُهَا بِالْمَفْعُولِ ، فَإِنَّ
قَوْلَكَ : كَانَ زَيْدٌ مُنْطَلِقًا مِثْلَ قَوْلِكَ : ضَرَبَ زَيْدٌ عَمْرًا .
وَعِنْدِي أَنَّ اسْمَ « كَانَ » فَاعِلٌ لِدُخُولِهِ تَحْتَ حَدِّهِ (١) ، نَعَمْ
خَبْرُهُ مُشَبَّهٌ بِالْمَفْعُولِ .

= ٤٢٦/٢ والثاني في الكتاب ٢١/١ والمقتضب ٩٨/٣ .
والشاهد في قوله : ﴿ يَكُنْهَا أَوْ تَكُنْهَا ﴾ حيث جاء بـ « تكن » ضميراً ، والضمير لا يقع
حالا بحال ، وهو رد على الكوفيين القائلين إن خير كان ينتصب على الحال .
انظر تفصيل هذه المسألة في الإنصاف ٨٢١ المسألة (١١٩) .
(١) هذا ما ذهب إليه المبرد في المقتضب ٨٦/٤ حيث قال : « وهذه أفعال صحيحة كضرب ،
ولكننا أفردنا لها باباً ، إذ كان فاعلها ومفعولها يرجعان إلى معنى واحد ، ... وإنما مجاز هذه
الأفعال ... مجاز الابتداء والخبر » .
وانظر كذلك الهمع ١١١/١ .

فصل

ويجوزُ تَقَدُّمُ أخبارِها على أسمائها لِجَوَازِ تَقَدُّمِ المفعول على الفاعِلِ وأما على الأفعالِ أنْفُسِها ففِيهِ تَفْصِيلٌ : وهو أنَّ ما كَانَ في أوله / « ما » لا يجوزُ تَقْدِيمُها عليها ، لِأَنَّهَا إمَّا نَفْيٌ أو مُصَدِّرَةٌ ، ولا ٣٥/ب يتقدّمُ عليهما ما في حَيِّزِهِمَا ، وَذَهَبَ الكوفيون — سِوَى الفراءِ — إلى جَوَازِ التقدّمِ عَلَى « ما » النافية لزوالِ النفي ، ولِأَنَّهُ يَجُوزُ في « لَنْ يَزَالَ » وَلَا يَزَالُ وَلَمْ يَزَلْ فَلْيَجُزْ في « مَا زَالَ » بالقياس .

وأما « لَيْسَ » فَمَنْ جَعَلَهُ حرفاً مَنَعَ مِنْ تَقَدُّمِ خَبَرِهِ عَلَيْهِ ، وَالْجَاعِلُوهُ فِعْلاً فَمِنْهُمْ مَنْ جَوَّزَهُ قِيَاساً وَمِنْهُمْ مَنْ مَنَعَ ، لِأَنَّهُ جَامِدٌ قَوِيُّ الشَّبْهِ بِالْحَرْفِ (١) .

وأما البَوَاقِي فَيَجُوزُ التَقَدُّمُ عَلَيْهَا تَقَدُّمَ المفعول عَلَى الفِعْلِ .

والشُّرُوطُ الْمُعْتَبَرَةُ فِي المُبْتَدَأِ وَالخَبَرِ مُقَرَّرَةٌ فِي اسمِ « كَانَ » وَخَبَرِهَا سِوَى التَّجَرُّدِ ، وَقَوْلُ الشَّاعِرِ :

٣٩ — كَأَنَّ سَبِيئَةً مِنْ بَيْتِ رَأْسِ

يَكُونُ مِزَاجَهَا عَسَلٌ وَمَاءٌ (٢)

(١) انظر التفصيل في الممع ١١٧/١ .

(٢) البيت من الوافر وقائلة حسان بن ثابت الأنصاري رضي الله عنه . ديوانه ٥٩ ، وهو في الكتاب ٢٣/١ والأعلم ٢٣/١ وشرح أبيات سيبويه للنحاس ٢٠ وشرح أبيات سيبويه لابن =

إِنَّمَا جُعِلَ النَّكْرَةُ اسْمًا وَالْمَعْرِفَةُ خَيْرًا لِضُرُورَةِ الْقَافِيَةِ ، وَكَذَا
قَوْلُ الْقَطَامِيِّ :

٤٠ - قَفِي قَبْلَ التَّفْرِقِ يَا ضُبَاعَا

وَلَا يَكُ مَوْقِفٌ مِنْكَ الْوَدَاعَا (١)

= السيرافي ٥٠/١ والمقتضب ٩٢/٤ والمختضب ٢٧٩/١ والحجة في علل القراءات السبع ١٧١
والمفصل ٢٦٤ ، وشرح المفصل ٩١/٧ والتذليل ١٣٥/٢ والمغني ٥٠٥/٢ الخزانة ٤٠/٤
والهمع ١١٩/١ والدرر ٨٨/١ وبيت رأس اسم لقريتين في كل منهما كروم كثيرة ينسب إليهما
الخمير ، إحداهما بيت المقدس وقيل بيت رأس كورة بالأردن ، والأخرى من نواحي حلب ،
معجم البلدان ٥٢٠/١ .

والشاهد فيه مجيء المبتدأ نكرة والخبر معرفة ضرورة .

(١) البيت من الوافر وهو في ديوان القطامي ٣١ والكتاب ٣٣١/١ ، والأعلم ٣٣١/١ وشرح أبيات
سيبويه للنحاس ٢٢٩ والمقتضب ٩٤/٤ ، وضرائر الشعر للقيرواني ١٤٢ الخزانة ٣٩١/٤
والإيضاح ٩٩ . والشاهد فيه مجيء المبتدأ نكرة والخبر معرفة ضرورة .

فصل

المتبداً قد يكون ضمير الشأن والحديث أو القصة ، ويسميه الكوفيون مجهولاً^(١) ، وله خواص عشر :

لا يكون له مرجوع إليه ، ولا يجوز إظهاره ولا يسوغ العطف عليه ، ولا البدل / منه ولا تأكيده ، ولا يكون خبره إلا /^{١/٣٦} جملة ، ولا يكون خبره ذات راجع إليه ، ولا يجوز تقديم خبره عليه ، ولا يكون ضمير المتكلم والمخاطب ، بل إما للغائب أو الغائبة ، مثاله ﴿ قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ ﴾^(٢) قال الشاعر :

٤١ - وَلَا أَتْبَانُ أَنْ وَجْهَكَ شَانَهُ

حُمُوشٌ وَإِنْ كَانَ الْحَمِيمُ حَمِيمٌ^(٣)

وَأَيُّهَا يُؤْتُ إِذَا كَانَ فِي الْكَلَامِ مُؤْتٌ قَالَ تَعَالَى ﴿ فَإِنَّهَا لَا تَعْمَى الْأَبْصَارُ ﴾^(٤) وَقَالَ : ﴿ أَوْلَمْ تَكُنْ لَهُمْ آيَةً أَنْ يَعْلَمَهُ عُلَمَاءُ بَنِي إِسْرَائِيلَ ﴾^(٥) ، فَإِنَّ تَأْنِيثَ « تَكُنْ » لَا يَكُونُ لـ « آيَةٍ » فَيَلْزَمُ

(١) شرح المفصل لابن يعيش ١١٤/٣ وتسهيل الفوائد ٢٨ .

(٢) سورة الاخلاص آية ١ .

(٣) البيت من الطويل وقائلة عبد القيس بن خفاف اليربوعي وهو في نوادر اللغة لأبن زيد ١٢٦ ، والمقتصد ٤٢٤ ، والإيضاح ١٠٥ وابن الشجري ٣٣٨/٢ .

(٤) سورة الحج آية ٤٦ .

(٥) سورة الشعراء آية ١٩٧ .

وفي التيسير ١٦٦ : « ابن عامر (أو لم يكن) بالتاء (لهم آية) بالرفع ، والياقون بالياء =

كَوْنُ الْإِسْمِ نَكْرَةً وَالْحَبْرُ مَعْرِفَةٌ .

« فائدة ضمير الشأن »

وَفَائِدَتُهُ تَفْحِيمُ شَأْنِ الْحَبْرِ فِي قَلْبِ الْمُحَاطَبِ بِالتَّيْبِيهِ عَلَيْهِ
مُجْمَلًا ثُمَّ التَّيْبِينُ لَهُ مُفَصَّلًا ، فَإِذَا اتَّصَلَ بِهِ « كَانَ » اسْتَتَرَ فِيهِ ؛
لِأَنَّهُ ضَمِيرُ غَائِبٍ مَرْفُوعٌ ، وَإِنْ اتَّصَلَ بِهِ « إِنَّ » يَبْقَى بَارِزًا ، لِأَنَّ
الْحَرْفَ لَا يَتَضَمَّنُ الضَّمِيرَ ، وَكَذَلِكَ « ظَنَنْتُ » لِأَنَّ الْمَفْعُولَ لَا
يَسْتَكِينُ .

« ضمير الفصل »

وَأَعْلَمُ أَنَّهُ يَتَوَسَّطُ بَيْنَ الْمَبْتَدِئِ وَخَبْرِهِ إِذَا كَانَ الْحَبْرُ مَعْرِفَةً أَوْ
مُشَابِهًا لَهَا فِي إِبَائِهِ قُبُولَ حَرْفِ التَّعْرِيفِ « كَأَفْعَلٍ مِنْهُ » ضَمِيرٌ
مُنْفَصِلٌ مَرْفُوعٌ صَوْرَةً لَا حَظَّ لَهُ مِنَ الْإِعْرَابِ يُفِيدُ التَّمْيِيزَ بَيْنَ الْحَبْرِ
وَالصَّفَةِ / وَضَرْبًا مِنَ التَّوَكِيدِ وَلِهَذَا سَمَّاهُ الْبَصْرِيُّونَ فَصْلًا ، أَيْ ٣٦ / ب
فَاصِلًا ، وَيُسَمِّيهِ الْكُوفِيُّونَ عِمَادًا^(١) لِأَنَّهُ مُعْتَمِدٌ بَيَانِ الْغَرَضِ ، وَذَلِكَ
قَوْلُكَ : زَيْدٌ هُوَ الْمُتَطَلِّقُ ، وَعَمْرٌ هُوَ أَفْضَلُ مِنْ بَكْرٍ ، وَيَبْقَى
مُتَوَسِّطًا بَعْدَ دُخُولِ الْعَوَامِلِ اللَّفْظِيَّةِ عَلَيْهِ ، قَالَ تَعَالَى : ﴿ إِنَّ كَانَ
هَذَا هُوَ الْحَقُّ ﴾^(٢) وَقَالَ : ﴿ إِنَّ تَرَنَّا أَقْلَ مِنْكَ مَالًا وَوَلَدًا ﴾^(٣)

= والنصب « ، وانظر أيضا معاني الفراء ٢/٢٨٣ ، وإملاء ما من به الرحمن ٢/١٧٠ .

(١) تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد ٢٩ والإنصاف ٢/٨٠٦ المسألة (١٠٠) .

(٢) سورة الأنفال آية ٣٢ .

(٣) سورة الكهف آية ٣٩ .

وَتَقُولُ : إِنَّ زَيْدًا لَّهُوَ الْمُنْطَلِقُ فَتَدْخُلُ عَلَيْهِ لِأَمِّ الْإِبْتِدَاءِ لِصُلُوحِهِ
 لِلْإِبْتِدَاءِ ، فَإِنَّ مِنَ الْعَرَبِ مَنْ يَجْعَلُهُ مَبْتَدَأً وَيَرْفَعُ مَا بَعْدَهُ بِالْخَبَرِيَّةِ ،
 وَتَعْلَمُ مِنْ هَذَا أَنَّ الْحَدِيثَ الْمَرْوِيَّ : « كُلُّ مَوْلُودٍ يُوَلَّدُ عَلَى الْفِطْرَةِ
 حَتَّى يَكُونَ أَبَوَاهُ هُمَا اللَّذَانِ يَهُودَانِهِ وَيَنْصَرَانِهِ وَيَمَجَّسَانِهِ »^(١) فِيهِ
 سَبْعَةٌ وَجُوهٌ :

أَنَّ يُجْعَلَ اسْمُ يَكُونُ ضَمِيرَ الشَّيْءِ ، وَ « أَبَوَاهُ » مَبْتَدَأٌ
 وَ « هُمَا » إِمَّا فَضْلٌ وَ « اللَّذَانِ » خَبَرُ الْمُبْتَدَأِ ، وَالْجُمْلَةُ الْأَسْمِيَّةُ
 خَبَرٌ كَانَ ، أَوْ « هُمَا » مُبْتَدَأٌ خَبَرُهُ « اللَّذَانِ » وَالْجُمْلَةُ خَبَرٌ لـ « أَبَوَاهُ »
 وَالْمَجْمُوعُ مَنْصُوبٌ الْمَحَلُّ ، وَإِنَّ يَكُونُ الْأِسْمُ لـ « أَبَوَاهُ » وَ « هُمَا »
 إِمَّا مُبْتَدَأٌ أَوْ فَضْلٌ فَيَتَعَيَّنُ « اللَّذَيْنِ » إِذْنٌ وَأَنَّ يَكُونُ ضَمِيرُ مَوْلُودٍ
 الْأِسْمِ ، وَفِي « هُمَا » الْوَجْهَانِ مَعَ وَجْهِ ثَالِثٍ وَهُوَ كَوْنُ « أَبَوَاهُ »
 وَمَا بَعْدَهُ / مَنْصُوبٌ الْمَحَلُّ عَلَى الْحَالِ عَنِ الضَّمِيرِ وَ « يَكُونُ »
 تَامَةٌ وَوَأُو الْحَالِ مَحذُوفٌ ، وَيَأْتِي بَعْضُ هَذِهِ الْأَوْجُهِ فِي قَوْلِهِ : ٣٧ / أ

٤٢ — إِذَا مَا الْمَرْءُ كَانَ أَبَوَهُ عَبَسَ

فَحَسْبُكَ مَا تُرِيدُ مِنَ الْفَحْصَارِ^(٢)

وَتَقُولُ : مَنْ كَانَ أَحْوَكُ ؟ عَلَى أَنْ يَكُونَ « مَنْ » ، خَبَرًا ،

(١) صحيح البخاري ١٠٤/٢ كتاب الجنائز باب ما قيل في أولاد المشركين .

(٢) البيت من الوافر وقائله رجل من بني عيس ، المقتصد في شرح الإيضاح ٤١٣/١ وفي
 الكتاب ٣٩٦/١ برواية :

فحسبك ما تريد إلى الكلام .

وَمَنْ كَانَ أَحَاكَ ، عَلَى أَنْ يَكُونَ « أَحَاكَ » خَبِراً وَالاسْمُ ضَمِيرُ
« مَنْ » ، وَلَا يَجُوزُ : كَأَنَّ زَيْدًا حُمِّي تَأْخُذُ إِنْ جَعَلْتَ الْحُمِّي
اسْمًا لِئَلَّا يَلْزَمَ الْفَصْلُ بَيْنَ الْفَعْلِ وَفَاعِلِهِ بِالْأَجْنَبِيِّ ، فَإِنَّ الْأَجْنَبِيَّ مِنَ
الْعَامِلِ هُوَ الَّذِي لَا يَقْتَضِيهِ الْعَامِلُ ، وَمَعْمُولُ الْخَبَرِ لَا يَقْتَضِيهِ
« كَانَ » فَإِنْ جَعَلْتَ اسْمَ « كَانَ » ضَمِيرَ الْقِصَّةِ جَازًا ، فَإِنَّهُ لَا يَلْزَمُ
إِلَّا تَقْدِيمُ مَعْمُولِ خَبَرِ الْمُبْتَدَأِ عَلَى الْمُبْتَدَأِ وَذَلِكَ جَائِزٌ .

« بَابُ « مَا » وَ « لَا » الْمُشَبَّهَتَيْنِ بِلَيْسَ »

إِنَّ الْحِجَازِيِّينَ يُعْمَلُونَ « مَا » عَمَلِ « لَيْسَ » لِمُشَابَهَتِهِ لَهُ ،
وَهِيَ مِنْ أَرْبَعَةِ أَوْجُهٍ :

النفى ، ونفي الحال ، والدُّخُولِ عَلَى الْمُبْتَدَأِ وَالْخَبْرِ ، وَدُخُولِ
الْبَاءِ عَلَى خَبَرِهَا .

وَيَبْنُو تَمِيمٌ يَرْفَعُونَ مَا بَعْدَهُ بِالْإِبْتِدَاءِ ، قَالُوا : هِيَ حَرْفٌ تَدْخُلُ
عَلَى الْأِسْمِ وَالْفِعْلِ ، وَكُلُّ مَا هَذَا شَأْنُهُ لَا يَعْمَلُ فِي وَاحِدٍ مِنْهُمَا ، مِثْلُ
« هَلْ » وَ « بَلْ » وَهَمْزَةُ الْأِسْتِفْهَامِ وَيَقْرَأُونَ « مَا هَذَا بَشَرٌ » (١) إِلَّا
مَنْ عَلِمَ كَيْفَ كُتِبَ فِي الْمُصْحَفِ .

ب / ٢٧ والحِجَازِيُّونَ يُعْمَلُونَ / « مَا » بِشُرُوطٍ :

أَنَّ لَا يَنْتَقِضَ النَفْيُ بِـ « إِلَّا » وَ « بَلْ » وَ « لَكِنْ » (٢) لِأَنَّهَا
لَا تُشَبَّهُ « لَيْسَ » حِينَئِذٍ إِلَّا بِجَهَةِ الدُّخُولِ عَلَى الْأِسْمِ ، وَالسَّبَبُ
الْوَاحِدُ لَا يُؤَثَّرُ فِي إِعْطَاءِ حُكْمِ الْمُشَبَّهِ بِهِ الْمُشَبَّهَ اعْتَبَرُ بِبَابِ (مَا لَا) (٣)

(١) سورة يوسف آية ٣١ ، والقراءة المشهورة « ما هذا بشرًا » بالنصب ، قال أبو حيان : « ولغة
بني تميم الرفع ، قال ابن عطية : ولم يُقرأ به وقال الزمخشري ومن قرأ على سليقته من بني تميم قرأ
« بشر » بالرفع وهي قراءة « ابن مسعود » انتهى . البحر المحيط ٣٠٤/٥ .

(٢) مثاله ما زيد إلا قائم ، وأما نقص النفي ببل ولكن فإنما يكون بعد الخبر مقلوبًا : ما زيد قائمًا بل
قاعد ، وما زيد قائمًا لكن قاعد .

(٣) في الأصل « بباب لا ينصرف »

يَنْصَرِفُ (، وَأَنَّ لَا يَتَقَدَّمُ الْخَبْرُ عَلَى الْاسْمِ ، لِأَنَّ التَّقَدَّمَ تَصَرَّفُ
وَيَتَصَرَّفُ الْمَعْمُولُ بِحَسَبِ تَصَرَّفِ الْعَامِلِ . وَ « مَا » حَرْفٌ لَا
يَتَصَرَّفُ .

وَأَنَّ لَا يُزَادَ بَعْدَهَا « إِنَّ » كَقَوْلِهِ :

٤٣ - فَمَا إِنْ طِبْنَا جُنُنٌ وَلَكِنْ

مَنَائِمًا وَدَوْلَةً آخِرِينَ^(١)

لِأَنَّ عَمَلَهُ ضَعِيفٌ فَيَبْطُلُ بِالْفَصْلِ ، فَإِنْ فَاتَ أَحَدَ الشَّرْطِ فَمَا بَعْدَهُ
مُبْتَدَأٌ وَخَبْرٌ ، فَلَا يَدْخُلُ الْبَاءُ فِي خَبَرِهَا إِذَنْ ، لِأَنَّكَ لَا تَقُولُ : زَيْدٌ
بِقَائِمٍ ، أَمَّا قَوْلُ الشَّاعِرِ :

٤٤ - وَمَا الذَّهْرُ إِلَّا مَنْجُونًا بِأَهْلِهِ

وَمَا صَاحِبُ الْحَاجَاتِ إِلَّا مُعَذَّبًا^(٢)

فَتَقْدِيرُهُ إِلَّا يَشْبَهُ مَنْجُونًا ، وَأَمَّا قَوْلُ الْفَرَزْدَقِ :

(١) البيت من الوافر وقائله فروة بن مسيك المرادي . السيرة النبوية ٢٢٨/٤ والروض الألف ٢١٣/٤
والوحشيات ٢٨ والصاهل والشاحج ٢٥٥ ومعاني الحروف ٨٦ والصاحبي ١٧٦ ومنهج السالك
٦٢ ووصف المعاني ١١٠ والجني الداني ٣٢٧ والمعني ٢١/١ والنحو الصرف بين التميميين
والحجازيين ٣٤ وشفاء العليل ٣١٥/١ .

والشاهد فيه إبطال عمل (ما) لوجود (إن) بعدها .
(٢) البيت من الطويل وينسب لبعض بني سعد . شرح التمهيل لابن مالك لوجه ٦١ والتذييل
والتكميل ١٦٠/٢ ووصف المباني ٣١١ والجني الداني ٣٢٥ والمعني ٧٦/١ وشرح شواهد
المعني ١١٦/٢ والهمع ١٢٣/١ والدرر ٩٤/١ الخزانة ٩٤/٤ ١٢٩ .

٤٥ — فَأَصْبَحُوا قَدْ أَعَادَ اللَّهُ نِعْمَتَهُمْ
إِذْ هُمْ قُرَيْشٌ وَإِذْ مَا مِثْلَهُمْ^(١) بَشَرٌ

فَفِيهِ وُجُوهٌ :

تَغْلِيظُ الْفَرَزْدَقِ ، فَإِنَّهُ تَمِيمِيٌّ تَوَهَّمَ إِعْمَالَ مَا مُطْلَقًا عَلَى
الْحِجَازِيَّةِ فَسَهَا .

وَأَنَّهُ لَعَنَةٌ ضَعِيفَةٌ ، وَأَنَّهُ صِفَةٌ « بَشَرٌ » فَلَمَّا تَقَدَّمَ عَلَيْهِ انْتَصَبَ
عَلَى الْحَالِ وَالْخَبَرُ مَحذُوفٌ أَيُّ : مَا هُنَاكَ بَشَرٌ ، وَأَنَّ « مِثْلَهُمْ » فِي
تَقْدِيرِ الظَّرْفِ كَأَنَّهُ قَالَ : وَإِذْ مَا / مَكَانَهُمْ بَشَرٌ ، وَلَا يَجُوزُ ٣٨ / أ
أَنْ يُقَدَّمَ مَعْمُولٌ خَبَرَ « مَا » عَلَى اسْمِهَا ، لِأَنَّهُ يَلْزَمُ الْفَصْلُ بَيْنَ
الْعَامِلِ وَالْمَعْمُولِ بِالْأَجْنَبِيِّ ، وَلِأَنَّ الْمَعْمُولَ لَا يَتَقَدَّمُ عَلَى مَا لَا يَتَقَدَّمُ عَلَيْهِ
الْعَامِلُ فَلَا يَجُوزُ أَنْ تَقُولَ : مَا طَعَامَكَ زَيْدٌ بِأَكْبَلِ ، وَكَذَا حُكْمُ
« لَيْسَ » لِلْعَلَّةِ الْأُولَى ، نَعَمْ إِنْ لَمْ تُعْمَلِ « مَا » جَازَتْ الْمَسْأَلَةُ ، لِأَنَّ
مَعْمُولَ خَبَرَ الْمُبْتَدَأِ مُتَقَدِّمٌ عَلَى الْمُبْتَدَأِ ، وَكَذَا إِذَا أُضْمِرَ فِي « لَيْسَ »
ضَمِيرُ الشَّانِ ، وَلَا يَجُوزُ أَنْ يُضْمَرَ فِي « مَا » لِأَنَّهَا حَرْفٌ ، وَتَضْمُنُ
الْفِعْلَ لِلْفَاعِلِ لِشِدَّةِ اتِّصَالِهِ بِهِ ، فَإِنَّهُ كَالْجُزْءِ مِنْهُ ، وَتَقُولُ :

(١) البيت من البسيط . ديوانه ١٨٥/١ والكتاب ٢٩/١ وشرح أبيات سيبويه للنحاس ٧٧ ومعاني
الحروف ٨٨ ووصف المباني ٣١٢ ، والجني الداني ١٨٩ والعيني ٩٦/٢ والاقتراح ٩٠ والنحو
والصرف بين التميميين والحجازيين ٣٣ وشفاء العليل ٣١٧/١ .

لَيْسَ زَيْدٌ بِخَارِجٍ وَلَا ذَاهِبٌ أُخُوهُ ، فَإِنَّ فِعْلَ مَا هُوَ بِسَبَبِ
 الشَّيْءِ يَكُونُ خَبْرًا لِلشَّيْءِ كَفِعْلِهِ ، وَلِأَنَّ الْجُمْلَةَ ذَاتَ الرَّاجِعِ تَقَعُ
 خَبْرًا فَإِذَا خَلَّتْ عَنِ الرَّاجِعِ كَقَوْلِكَ : « وَلَا ذَاهِبٌ عَمْرُو » لَمْ
 يَجُزْ ، لِأَنَّ رَفْعَ عَمْرُو إِنْ كَانَ بِذَاهِبٍ لَمْ يَجُزْ لِعَدَمِ الْمَعْنَيْنِ ، وَإِنْ
 كَانَ بِالْعَطْفِ عَلَى اسْمٍ « لَيْسَ » يَلْزَمُ الْعَطْفُ عَلَى عَامِلَيْنِ
 مُخْتَلِفَيْنِ ، فَإِنَّ الْوَاوَ مِنْ حَيْثُ رَفَعْتَ عَاطِفَةً عَلَى « لَيْسَ » وَمِنْ
 حَيْثُ جَرَّتِ الْخَبْرَ عَاطِفَةً عَلَى الْبَاءِ وَذَلِكَ لَا يَجُوزُ ، لِأَنَّ حَرْفَ
 الْعَطْفِ نَائِبُ الْعَامِلِ ، وَلَا وَاحِدَ مِنَ الْأَصْلِيِّنِ يَقْوَى عَلَى ذَلِكَ ،
 فَكَيْفَ الْفَرْعُ ؟

فَإِذَا نَصَبْتَ « ذَاهِبًا » جَازَ لَتَمَحُّضِ نِيَابَةِ الْوَاوِ عَنْ / « لَيْسَ » فَإِنَّ ٣٨ / ب
 أَقَمْتَ « مَا » مَقَامَ « لَيْسَ » فِي الْمَسْأَلَةِ لَمْ يَجُزْ ، فَإِنَّ تَقَدُّمَ خَبْرِ
 « مَا » عَلَى اسْمِهِ لَا يَجُوزُ فَكَذَا فِي نَائِبِهِ .

وَأَمَّا « لَا » فَمُشَابِهَةٌ لِلَيْسَ مِنْ وَجْهَيْنِ بِمُطْلَقِ النَّفْيِ فَإِنَّهُ يَنْفِي
 الْحَالَ نَفْيَهُ الْاِسْتِقْبَالَ ، وَبِالدَّخُولِ عَلَى الْاسْمِ ، وَهَذَا ضَيْقُ مَجَالِهِ
 بِالْاِدْخَالِ عَلَى النُّكْرَةِ فَحَسَبُ ، وَوُسْعٌ لِ « مَا » بِالْاِدْخَالِ عَلَيْهَا
 وَعَلَى الْمَعْرِفَةِ ، فِقِيلٌ : لَا رَجُلٌ أَفْضَلُ مِنْكَ ، وَمَا أَحَدٌ وَمَا زَيْدٌ أَعْلَمُ
 مِنْكَ ، قَالَ الْحَمَاسِيُّ :

٤٦ — مَنْ صَدَّ عَنْ نَيْرَانِهِ

فَأَنَا ابْنُ قَيْسٍ لَا بَرَّاحٌ (١)

(١) البيت من مجزؤ الكامل وقائله سعد بن مالك بن ضبيعة بن قيس بن ثعلبة شاعر جاهلي .
 الحماسة لأبي تمام ٢٦٥/١ .

وَقَالَ الْعَجَّاجُ :

٤٧ - تَا لِلَّهِ لَوْلَا أَنَّ تَحُشَّ الطَّبَّخُ (١)

بِي الْجَحِيمِ حِينَ لَا مُسْتَصْرَحُ

وَتَخْصِيصُ النِّكَرَةِ بِهِ لِمْشَابَهَتِهَا صُورَةَ نَافِيَةِ الْجِنْسِ .

وَفِي : ﴿ لَأَتْ حِينَ مَنَاصِي ﴾ (٢) مَذَاهِبُ :

عَنِ الْفَرَّاءِ (٣) : أَنَّ لَا نَافِيَةَ الْجِنْسِ ، وَحَبْرُهُ حَاصِلٌ مَحذُوفٌ .

وَعَنْ الْحَلِيلِ (٤) وَسَيَّبِيهِ (٥) : أَنَّهَا بِمَعْنَى لَيْسَ وَالِاسْمُ الْحِينُ

مُضْمَرٌ .

وَعَنْ الْأَخْفَشِ (٦) : أَنَّ التَّقْدِيرَ : لَأَتْ أَرَى حِينَ مَنَاصِي ، وَأَمَّا

التَّاءُ قَبْلَ : مُتَّصِلَةٌ بِـ « لَا » ، وَفَائِدَتُهَا أَنَّ تَجْعَلَ « لَا » بَوْرِنَ

« لَيْسَ » .

وَقِيلَ هِيَ « لَيْسَ » أُبْدِلَ سِينُهُ تَاءً كَقَوْلِهِ :

٤٨ - يَا قَاتِلَ اللَّهِ يَنِي السُّعْلَاتِ

عَمْرُو بْنُ يَرْبُوعٍ شِرَارَ النَّاتِ (٧)

(١) ديوانه ٤٥٩ . الحش إيقاد النار ، والطبخ جمع طابخ .

(٢) سورة ص آية ٣ .

(٣) معاني القرآن للفراء ٣٩٧/٢ .

(٤) (٥) الكتاب ٢٨/١ .

(٦) انظر ابن يعيش ١٠٩/١ فقد نص على رأي الأخفش .

(٧) البيتان من الرجز وهما لعباء بن أرقم نوارد أبي زيد ١٠٤ ، والإنصاف ١١٩/١ ، ومختصر

شواد القراءات ١٨٣ .

والوقف على التاء على القولين ظاهرٌ ، وقيل : هي لتأنيث
الكلمة ، فعلى هذا قد / يُوقف عليه بالهاء وهو المشهور ، ١ / ٣٩
وقد يُوقف بالتاء فإنها لتأنيث غير المدخول عليه ؛ لأنها لتأنيث
الكلمة فصارعت « تاء » « ضربت » فإنها لتأنيث الفاعل ، وقيل :
التاء مُتَّصِلٌ بِالْحَيْنِ كَقَوْلِهِمْ : تَلَانَ^(١) ، فَلَا يُوقَفُ عَلَيْهِ ، وَعَنْ
عَيْسَى^(٢) جَرُّ « حَيْنٍ » قَالَ : « لَأَنَّ » تَجْرُّ الْأَوْقَاتِ خَاصَّةً تَقُولُ :
لَأَنَّ سَاعَةً وَلَأَنَّ أَوَانَ ، وَالْأَكْثَرُونَ عَلَى أَنَّ « لَأَنَّ » لَا تَلِي إِلَّا حِينًا ،
وَعَنْهُ رَفَعُهُ أَيْضًا عَلَى حَذْفِ الْحَبْرِ^(٣) .

-
- (١) تَلَانَ : أي الآن ، وهي لغة معروفة يزيدون التاء في « الآن » . وفي « حين » ويحذفون الهمزة الأولى . انظر اللسان (أين ١٦ / ١٨٧) .
(٢) إعراب القرآن للنحاس ٧٨٤ / ٢ .
(٣) انظر إملاء ما من به الرحمن ٢ / ٢٠٩ ، وتأويل مشكل القرآن ٤٠٣ .

« بَابُ إِنْ وَأَخْوَاتِهَا »

وَهِيَ : « إِنْ » وَ « أَنْ » وَ « كَأَنَّ » وَ « لَكِنَّ » وَ « لَيْتَ »
 وَ « لَعَلَّ » : لَمَّا شَابَهَتْ هَذِهِ الْحُرُوفُ الْفِعْلَ — مِنْ حَيْثُ إِنَّهَا
 تَسْتَلْزِمُ الْأَسْمَاءَ وَتَتَّصِلُ بِهَا الضَّمَائِرُ وَتَتَضَمَّنُ مَعْنَى الْأَفْعَالِ وَهِيَ مَبْنِيَّةٌ
 عَلَى الْفَتْحِ كَالْمَاضِي ، وَتَدْخُلُهَا نُونُ الْوَقَايَةِ تَقُولُ : إِنِّي كَمَا تَقُولُ :
 ضَرَبَنِي فَإِنَّهَا دَخَلَتْ عَلَى الْفِعْلِ صِيَانَةً لَهُ عَنِ الْكَسْرِ الَّتِي هِيَ أُخْتُ
 الْجَرِّ عَمِلَتْ عَمَلِ الْفِعْلِ فَنَصَبَتْ الْمَبْتَدَأَ وَسُمِّيَ اسْمُهَا وَرَفَعَتْ الْجَرَّ
 وَدُعِيَ خَبَرُهَا ، إِلَّا أَنَّ مَنْصُوبَهَا قَدَّمَ عَلَى مَرْفُوعِهَا فَرَقًا بَيْنَ الْأَصْلِ
 وَالْفَرْعِ ، وَلِفَلَا يَلْزِمُ تَغْيِيرَ بِنْيَةِ الْحَرْفِ عِنْدَ اتِّصَالِ الضَّمِيرِ الْمَرْفُوعِ بِهِ
 فَيَقَالُ : / أَأَنْتُ وَأَنْتِنَا كَمَا يُقَالُ : كُنْتُ وَكُنَّا ، ٣٩ / ب
 وَأَوْجِبَ هَذَا التَّقْدِيمُ ، لِأَنَّ الْعَامِلَ غَيْرَ مُتَصَرِّفٍ فِيهِ مُشَبَّهٌ بِفِعْلِ
 مَفْعُولُهُ وَاجِبُ التَّقْدِيمِ عَلَى الْفَاعِلِ كَضَرَبَ زَيْدًا غَلَامَهُ ، إِلَّا إِذَا كَانَ
 الْخَبَرُ ظَرْفًا فَيَجُوزُ تَقْدِيمُهُ عَلَى الْاسْمِ قَالَ تَعَالَى ﴿ إِنْ إِلَيْنَا إِيَابُهُمْ ثُمَّ
 إِنَّا عَلَيْنَا حِسَابُهُمْ ﴾ (١) ، لِأَنَّ الظَّرْفَ يُتَوَسَّعُ فِيهِ مَا لَا يُتَوَسَّعُ فِي
 غَيْرِهِ ، وَلِهَذَا فَصِّلَ بِهِ بَيْنَ الْمُضَافِ وَالْمُضَافِ إِلَيْهِ ، وَقِيلَ : الْفَصْلُ
 بِالظَّرْفِ كَلَّا فَصِّلَ ، قَالَ :

٤٩ — كَانَ أَصْوَاتٌ مِنْ إِبْعَالِهِنَّ بِنَا

أَوَاخِرَ الْمَيْسِ أَصْوَاتُ الْفَرَارِيِّجِ (٢)

(١) سورة الغاشية آية ٢٦ .

(٢) البيت من البسيط وقائله ذو الرمة . ديوانه ٧٦٦ .

وَلَأَنَّ الشَّخْصَ يَسْتَلِزُّمُ الزَّمَانَ وَالْمَكَانَ فَكَأَنَّهُمَا جُزْأَاهُ ، وَلَمْ
يَتَقَدَّمْ غَيْرُهُ عَلَيْهِ ، وَلِأَنَّ مُتَعَلِّقَ الظَّرْفِ هُوَ الْخَبَرُ حَقِيقَةً وَهُوَ مُقَدَّرٌ
بَعْدَ الْأَسْمِ وَفِيهِ ضَعْفٌ .

وَعَنِ الْكُوفِيِّينَ (١) أَنَّ رَفَعَ خَبَرِهَا لَيْسَ بِ « إِنَّ » بَلْ بِالْعَامِلِ حَالَةً
الْإِبْتِدَاءِ وَأَنْتَ تَعْلَمُ فَسَادَهُ ، وَأَصْنَافُ الْخَبَرِ هَهُنَا وَشُرُوطُهُ هِيَ الْمَذْكُورَةُ
فِي خَبَرِ الْمَبْتَدَأِ فَلَا تُعِيدُهَا .

(١) الإنصاف ١٧٦/١ مسألة (٢٢) .

فصل

« إِنَّ » وَ « أَنَّ » يُحَقِّقَانِ مَضْمُونَ الْجُمْلَةِ ، إِلَّا إِنَّ الْمَكْسُورَةَ
وَمَا بَعْدَهَا جُمْلَةٌ ، وَالْمَفْتُوحَةَ مَعَ مَا بَعْدَهَا مُفْرَدًا فِي حُكْمِ الْمَصْدَرِ لَا
تُتِمُّ كَلَامًا إِلَّا مَعَ ضَمِيمَةٍ تَقُولُ :

بَلَعْنِي أَنْ زَيْدًا / قَائِمٌ ، وَعَجِبْتُ مِنْ أَنْ بَكَرًا جَالِسٌ ، ١/٤٠
وَعَلِمْتُ أَنَّ خَالِدًا قَاضِلٌ ، إِلَّا أَنَّهُ لَا يَقَعُ فِي صَدْرِ الْكَلَامِ مُبْتَدَأً لِئَلَّا
يَتَعَرَّضَ لِذُخُولِ « إِنَّ » عَلَيْهِ فَيَلْزِمُ الْجَمْعُ بَيْنَ الْمِثْلَيْنِ ، بَلْ يَجِبُ
تَقْدِيمُ الْخَبَرِ عَلَيْهِ تَقُولُ : مَعْلُومٌ أَنَّهُ قَائِمٌ .

وَلِلْفَرْقِ بَيْنَ مَوْقِعِهِمَا ضَابِطَانِ :

أَوَّلُهُمَا قَالَهُ الْفَارِسِيُّ^(١) كُلُّ مَوْضِعٍ لَا يَخْتَصُّ بِأَحَدِ
الْقَبِيلَيْنِ — الْاسْمِ وَالْفِعْلِ — وَقَعَتْ فِيهِ الْمَكْسُورَةُ ، وَإِذَا اخْتَصَّ
بِأَحَدِهِمَا وَقَعَتْ الْمَفْتُوحَةُ ، فَتَكْسُرُ فِي افْتِتَاحِ الْكَلَامِ وَبَعْدَ الْقَوْلِ ، وَمَا
بَعْدَ الْمَوْصُولِ ، وَفِي جَوَابِ الْقِسْمِ وَفِي مَوْضِعِ الْحَالِ ، وَبَعْدَ حَرْفِ
التَّصْدِيقِ ، وَبَعْدَ حَرْفِ التَّنْبِيهِ .

وَتُفْتَحُ بَعْدَ « لَوْلَا » لِأَنَّ الْاِمْتِنَاعِي يَخْتَصُّ بِالْاسْمِ ، وَالتَّحْضِيضِيُّ
بِالْفِعْلِ وَبَعْدَ « لَوْ » لِلزُّومِ الْفِعْلِ ، وَقَسٌّ عَلَيْهِ وَهُوَ ضَابِطٌ مُطَرِّدٌ .

(١) انظر الايضاح العضدي ١٢٩ فما بعدها .

(٢) يقصد الكيشي بالعلامة الزمخشري ، وقد أكثر النقل عنه تحت هذا الاسم والنقل هنا فيه
شيء من التصرف . انظر المفصل ٢٩٣ ، وابن يعيش ٦٠/٨ .

وَتَأْيِيهُمَا ذَكَرَهُ الْأَوَائِلُ وَنَصَرَهُ الْعَلَامَةُ^(١) أَنَّ كُلَّ مَوْضِعٍ لَوْ
 طُرِحَتْ « أَنْ » وَمَا عَمِلَتْ فِيهِ ، وَأَقَمْتَ مَقَامَهَا مُفْرَدًا وَأَسْتَدَّ^(٢) الْكَلَامُ
 فَالْفَتْحُ ، وَإِنْ لَمْ يَسْتَقِمْ بَلْ تَضَطَّرَّ إِلَى إِقَامَةِ جُمْلَةٍ مَقَامَهَا فَالْكَسْرُ ،
 وَيُشْكَلُ بِالْفَتْحِ بَعْدَ « لَوْ » وَ « لَوْلَا » وَ « ظَنَنْتُ » مَعَ أَنْ مَا بَعْدَهَا
 جُمْلٌ ، وَأَجَابَ الْعَلَامَةُ^(١) بِأَنَّ قَوْلَكَ : لَوْلَا أَنَّكَ خَارِجٌ ، إِنَّمَا فُتِحَ
 لِرُجُوبِ / حَذْفِ الْخَبْرِ فَكَأَنَّ الْمَوْضِعَ مُخْتَصَّ بِالْمُفْرَدِ ، ٤٠ / ب
 وَأَمَّا قَوْلَكَ : لَوْ أَنَّكَ خَارِجٌ خَرَجْتُ فَتَقْدِيرُهُ لَوْ وَقَعَ أَنَّكَ خَارِجٌ ،
 فَ « أَنْ » وَمَا بَعْدَهُ مُفْرَدٌ مَرْفُوعٌ بِفِعْلِ مُضْمَرٍ ، وَأَمَّا ظَنَنْتُ أَنَّكَ
 خَارِجٌ فَتَقْدِيرُهُ ظَنَنْتُ خُرُوجَكَ حَاصِلًا ، فَ « أَنْ » وَمَعْمُولُهُ مَفْعُولٌ
 أَوَّلٌ سَدَّ مَسَدَ الْمَفْعُولَيْنِ .

فَالْحَاصِلُ أَنَّ مَا بَعْدَ هَذِهِ الْكَلِمَاتِ وَإِنْ وَجَبَ أَنْ يَكُونَ جُمْلَةً
 لَكِنَّ أَحَدَ جُزْأَيِ الْجُمْلَةِ مُفْرَدٌ وَهِيَ أَنْ مَعَ الْمَعْمُولِ فَلَا مُنَافَاةَ بَيْنَ
 كَوْنِهَا مُفْرَدَةً وَبَيْنَ كَوْنِهَا وَاقِعَةً بَعْدَ كَلِمَةٍ تَقَعُ بَعْدَهَا جُمْلَةً ، وَإِذَا
 صَادَفَتْ مَوْضِعًا صَالِحًا لِلْمُفْرَدِ وَالْجُمْلَةِ خُيِّرَتْ بَيْنَ الْكَسْرِ وَالْفَتْحِ ،
 فَمِنْهُ قَوْلَكَ : أَوَّلُ مَا أَقُولُ : إِنِّي أَحْمَدُ اللَّهَ ، فَإِنْ كَسَرْتَ فَالتَّقْدِيرُ
 أَوَّلُ قَوْلِي هَذَا الْكَلَامُ مُوجُودٌ ، فَتَحْذِفُ الْخَبَرَ وَمَا مَصْدَرِيَّةٌ ، وَإِنْ
 فَتَحْتَ فَتَأْوِيلُهُ أَوَّلُ مَقُولِي حَمْدُ اللَّهَ ، وَ « مَا » إِمَّا مَوْصُولَةٌ أَوْ
 مَوْصُوفَةٌ أَوْ مَصْدَرِيَّةٌ كَقَوْلِهِ تَعَالَى : ﴿ هَذَا خَلْقُ اللَّهِ ﴾^(٣) أَيْ

(١) الفصل ٢٩٣ . (٢) سورة لقمان آية ١١ .

(٣) في الأصل « لَأَسْتَدَّ » .

مَخْلُوقُهُ ، وَرَجُلٌ رَضِيَ أَيْ مَرْضِيٌّ ، وَمِنْهُ قَوْلُهُ :

٥٠ - وَكُنْتُ أُرَى زَيْدًا كَمَا قِيلَ سَيِّدًا

إِذَا إِنَّهُ عِبْدُ الْقَفَا وَاللَّهِ أَزِيمٌ^(١)

يَسُوغُ الْكَسْرُ ، لِأَنَّ « إِذَا الْمَفَاجَأَةَ » بَعْدَهَا جُمْلَةٌ ، وَالْفَتْحُ

أَيْ فَإِذَا الْعُبُودِيَّةُ / حَاصِلَةٌ فَحُذِفَ الْخَبْرُ ، وَيُكْسَرُ بَعْدَ ١/٤١
« حَتَّى » الَّتِي يُبْتَدَأُ بِعَدِّهَا الْكَلَامُ .

وَتُفْتَحُ بَعْدَ الْعَاطِفَةِ تَقُولُ : جَاءَ الْحَاجُّ حَتَّى إِنْ الْمُشَاءَةَ

جَائِيَّةً ، وَعَجِبْتُ مِنْ فَضْلِكَ حَتَّى أَنْتَ تُنَاطِرُنِي .

وَاعْلَمْ أَنَّهُ تَدْخُلُ لَامٌ عَلَى الْمُبْتَدَأِ لِلتَّأْكِيدِ فَإِذَا دَخَلَ « إِنْ »

عَلَى الْمُبْتَدَأِ فَالْقِيَاسُ أَنْ تَدْخُلَ اللَّامُ عَلَى « إِنْ » كَقَوْلِهِ :

لَهْنَكَ مِنْ بَرَقٍ عَلَيَّ كَرِيمٌ^(٢)

٥١ -

إِلَّا أَنَّهُمْ لَمْ يَدْخُلُوا عَلَيْهَا وَلَا عَلَى الْاسْمِ كَرَاهَةً اجْتِمَاعَ

(١) البيت من الطويل ولم يعرف قائله . الكتاب ٤٧٢/١ وشرح أبيات سيبويه للنحاس ٣٠٤ والجني

الداي ٣٧٨ وشرح شذور الذهب ٢٠٧ والعيني ٢٢٤/٢ وابن يعيش ٦١/٨ .

(٢) عجز بيت من الطويل وصدره :

أَلَا يَا سَنَا بَرَقَ عَلَى قَلَلِ الْحَمِي

وقائله رجل من بني عمير ، أو غلام من بني كلاب ، أما نسبته لمحمد بن مسلمة فخطأ ،

لأن عمدا هذا هو الراوي .

مجالس ثعلب ٩٣/١ وأمالي الزجاجي ٢٥٠ وأمالي القسالي ٢٢٠/١ والخصائص ٣١٥/١

والممتع ٣٩٨/١ الخزانة ٣٤٠/٤ ، وسر صناعة الإعراب ٣٧١/١ واللسان (لهن) .

المثلين ، وَأَدْخَلُوا عَلَى الْخَبْرِ قَالَ سُبْحَانَهُ ﴿ إِنَّ اللَّهَ لَعَفُورٌ ﴾ (١) نَعَمْ
 إِذَا فُصِّلَ بَيْنَ إِنَّ وَأَسْمِهَا دَخَلَ عَلَى الْأَسْمِ قَالَ تَعَالَى ﴿ إِنَّ فِي ذَلِكَ
 لَعِبْرَةً ﴾ (٢) وَيَدْخُلُ عَلَى مَعْمُولِ الْخَبْرِ إِذَا وَقَعَ مَوْقِعَ الْخَبْرِ ، قَالَ
 تَعَالَى ﴿ لَعَمْرُكَ إِنَّهُمْ لَفِي سَكْرَتِهِمْ يَعْمَهُونَ ﴾ (٣) ، وَإِذَا لَمْ يَقَعِ
 مَوْقِعَ الْخَبْرِ فَلَا ، لَا تَقُولُ : إِنَّ زَيْدًا آكَلَ لَطْعَامَكَ ، لِأَنَّهُ يَتَمَحَّضُ
 فَضْلَةً فَلَا يَدْخُلُهُ مَا مَوْقِعُهُ الصَّدْرُ .

وَإِذَا عَطَفْتَ عَلَى اسْمٍ « إِنَّ » جَازَ نَصْبُ الْمَعْطُوفِ وَرَفْعُهُ
 حَمَلًا عَلَى لَفِظِ الْأَسْمِ وَمَحَلِّهِ مَعَ إِنَّ ، قَالَ جَرِيرٌ :
 إِنَّ الْخِـلَافَةَ وَالنَّبِيـوَةَ فِيهِمْ

وَالْمَكْرَمَاتِ وَسَادَّةَ أَطْهَارٍ (٤)

وَإِذَا كَانَ الْخَبْرُ مُشْتَقًّا جَازَ رَفْعُ الْمَعْطُوفِ حَمَلًا عَلَى مَحَلِّ
 الضَّمِيرِ فِي الْخَبْرِ .

وَحُكْمُ « لَكِنَّ » فِي وُجُوهِ إِعْرَابِ الْمَعْطُوفِ حُكْمٌ / إِنَّ ب/٤١
 دُونَ سَائِرِ أَخْوَاتِهَا لِبَقَاءِ الْإِبْتِدَاءِ مَعَهُمَا ، فَإِنَّ التَّوَكِيدَ وَالِاسْتِدْرَاكَ لَا

(١) سورة النحل آية ١٨ .

(٢) سورة النور آية ٤٤ .

(٣) سورة الحجر آية ٧٢ .

(٤) البيت الكامل ولم أعره عليه في ديوان جرير ، وقد عزي إلى جرير في الكتاب ٢٨٦/١
 وشرح المفصل ٦٨/٨ والعيني ٣٦٣/٢ .

يُنَافِيانِ الْحَكْمَ الْجَزْمِيَّ بِخِلَافِ أَنْ يَصِيرَ الْحَكْمُ مُتَمَتِّيًّا وَمُتَرَجِّئِيًّا
وغيرَهُمَا . وَلَا يُجَوِّزُ الْعَطْفُ عَلَى مَحَلِّ الْإِبْتِدَاءِ قَبْلَ الْحَبْسِ فَلَا
تَقُولُ : إِنَّ زَيْدًا وَعَمْرُو قَائِمَانِ ، لِئَلَّا يَرْتَفِعَ الْحَبْسُ بِعَامِلَيْنِ ، « إِنَّ » ،
وَالْإِبْتِدَاءِ ، وَالْفَرَاءُ يُجَوِّزُ ذَلِكَ إِذَا لَمْ يَتَبَيَّنْ إِعْرَابُ الْأِسْمِ كَقَوْلِكَ :
إِنَّ هَذَا وَزَيْدٌ قَائِمَانِ ، وَكَذَا : إِنَّهُمْ أَجْمَعُونَ قَوْمَةٌ^(١) . أَمَا قَوْلُهُ :
فَمَنْ يَلِكُ أُمْسَى بِالْمَدِينَةِ رَحْلُهُ

فَأَنْتَ وَقِيَارٌ بِهَا لَعْرِبٌ^(٢)

فَهُوَ عَطْفٌ جُمْلَةٌ عَلَى جُمْلَةٍ ، وَتَقُولُ : مَا رَأَيْتُهُ مُذَّ أَنْ اللَّهَ خَلَقَنِي ،
بِالْفَتْحِ لِأَنَّ « مُذَّ » سَوَاءٌ كَانَ اسْمًا أَوْ حَرْفًا يُقَدَّرُ بَعْدَهُ اسْمُ زَمَانٍ
مُضَافٍ إِلَى « أَنْ » وَالْمَجْرُورُ مُفْرَدٌ ، وَالْإِشْكَالُ فِيهِ أَنَّ أَسْمَاءَ الزَّمَانِ
لَا تَخْتَصُّ إِضَافَتَهَا بِأَحَدِ الْقَبِيلِينَ ، تَقُولُ : مَا رَأَيْتُهُ مُذَّ زَمَنْ خَرَجَ
زَيْدٌ ، وَمُذَّ زَمَنْ زَيْدٌ خَارِجٌ ، فَيَجِبُ الْكُسْرُ وَفَاءً بِالضَّابِطِ الْأَوَّلِ .

فَإِنْ أُجِبَتْ بِأَنَّ كَلًّا مِنَ الْجُمْلَتَيْنِ لَمَّا كَانَ فِي تَقْدِيرِ الْمُفْرَدِ
فَتَحْنَاهُ زَيْفَتُهُ بِأَنَّ هَذَا إِقْرَارٌ بِقُصُورِ الضَّابِطِ ، وَفِرْرَارٌ إِلَى ضَّابِطِ
آخَرَ .

وَجَوَابُهُ أَنَّ أَصْلَ الْمُضَافِ إِلَيْهِ الْأِسْمُ ، فَالْمَوْضِعُ

٤٢/أ

اِخْتِصَّ / بِأَحَدِ الْقَبِيلِينَ .

(١) انظر رأي الفراء في شرح المفصل ٦٩/٨ .

(٢) البيت من الطويل وقائله ضايع بن الحارث البرهمي . الكتاب ٢٨/١ وأخبار أبي

القاسم الزجاجي ٣٦ وشرح المفصل ٦٨/٨ الخزانة ٣٢٣/٤ .

وَلَا تَقُولُ : إِنَّ الذَّاهِبَةَ جَارِيَتُهُ صَاحِبُهَا ، لِأَنَّ الْحَبَرَ لَمْ يُفَدَ
 مَعْنَى زَائِدًا عَلَى مَضْمُونِ الْأِسْمِ ، أَمَا قَوْلُهُ تَعَالَى : ﴿ فَإِنْ كَانَتَا
 اثْنَتَيْنِ ﴾ (١) فَعَيْنِ الْأَخْفَشِ (٢) أَنَّ ضَمِيرَ التَّنْبِيَةِ بِمَعْنَى « مَنْ » فَاطْلَقَ
 الْحَاصُّ وَأُرِيدَ بِهِ الْعَامُّ ، وَعَنْ الْمَازِنِيِّ : أَنَّ الْأِسْمَ كَانَ مُحْتَمِلًا
 لِلصَّغَرَةِ وَالْكِبِيرَةِ ، فَذَكَرَ الْحَبَرَ أَرَاخَ الْاِحْتِمَالِ وَنَصَّ عَلَى أَنَّ الْمُرَادَ
 مُجَرَّدَ الْعَدَدِ فَهُوَ فِي التَّكْرُرِ ظَاهِرًا وَالتَّخْصُّصِ بِمَعْنَى بَاطِنًا كَقَوْلِهِ :
 ٥٤ — أَنَا أَبُو النَّجْمِ وَشِعْرِي شِعْرِي (٣)

وَلَا يَجُوزُ « إِنَّ الْمُصْطَلِحَ وَأُخُوهُ مُخْتَصِمٌ » ، فَإِنَّ الْمُخْتَصِمَ
 يَقْتَضِي فَاعِلَيْنِ كَالْمُصْطَلِحِ ، لِأَنَّ فِعْلَهُمَا إِضَافِيٌّ ، فَإِذَا تَنَبَّأَتْ
 الْمُخْتَصِمَ أَحَلَّتْ ، لِأَنَّ الْأِسْمَ مُفْرَدًا وَالْحَبَرَ مَثْنَى ، فَإِنْ نَصَبَتْ
 « أُخُوهُ » لِتَنْبِيَةِ الْأِسْمِ أَفْسَدَتْ ، لِأَنَّ فَاعِلَ الْمُصْطَلِحِ وَاحِدٌ ، فَإِنَّ
 زِدَتْ اسْمًا بَعْدَ « أُخُوهُ » وَعَطَفَتْ عَلَى الْمُصْطَلِحِ وَقُلْتَ : إِنَّ

(١) سورة النساء آية ١٧٦ .

(٢) كشف المشكل لمكي ٢١٥/١ ودرة الغواص ٣٦ قال أبو البقاء : « فَإِنْ كَانَتَا اثْنَتَيْنِ » الْأَلْفُ فِي
 كَانَتَا ضَمِيرِ الْأَخْتَيْنِ ، وَدَلَّ عَلَى ذَلِكَ قَوْلُهُ « وَلَهُ أُخْتٌ » ، وَقِيلَ : هُوَ ضَمِيرُ « مَنْ » وَالتَّقْدِيرُ
 فَإِنْ كَانَ مِنْ بَرْتِ اثْنَتَيْنِ . وَحَمَلَ ضَمِيرُ « مَنْ » عَلَى الْمَعْنَى لِأَنَّهَا تَسْتَعْمَلُ فِي الْإِفْرَادِ وَالتَّنْبِيَةِ
 وَالْجَمْعِ بِلَفْظِ وَاحِدٍ ، فَإِنْ قِيلَ مِنْ شَرَطِ الْحَبْرِ أَنْ يَفِيدَ قِيلَ : الْفَائِدَةُ فِي قَوْلِهِ « اثْنَتَيْنِ بَيَانُ
 الْمِيرَاثِ وَهُوَ الثَّلَاثَانُ هَهُنَا مُسْتَحَقٌّ بِالْعَدَدِ مُجَرَّدًا عَنِ الْكَبْرِ وَالصَّغَرِ وَغَيْرِهِمَا فَلِهَذَا كَانَ مُفِيدًا .
 إِمْلَاءُ مَا مِنْهُ بِالرَّحْمَنِ ١١٥/١ وَانظُرِ الْبَحْرَ الْمُحِيطَ ٤٠٨/٣ .

(٣) تقدم بـرقم ١٩ .

المُصْطَلِحَ وَأُخُوهُ وَزَيْدًا مُخْتَصِمَانِ قَوِّمْتَ وَأَقْبَحْتَ ؛ فَإِنَّ أَكَدْتَ
ضَمِيرَ الْمُصْطَلِحِ بِالْبَارِزِ أَحْسَنْتَ .

وَقَدْ تُخَفَّفُ إِنَّ وَأَنَّ فَلَا يَعْمَلَانِ لِضَعْفِهِمَا وَيَقَعُ بَعْدَهُمَا الْأِسْمُ
وَالْفِعْلُ ، وَقَدْ يَعْمَلَانِ تَشْبِيهًا بِالْفِعْلِ الْمَحْذُوفِ الْعَجَزَ كـ «لَمْ يَكُ» ،
وَالْمَفْتُوحَةُ أَقْلُ إِعْمَالًا / لِضَعْفِهَا بِالْمَعْمُولِيَّةِ ، وَقُرِيءَ : ب / ٤٢
﴿ وَإِنْ كُلاًّ لَمَّا لِيُؤْفِقْتَهُمْ ﴾^(١) ، وقال الشاعر :

٥٥ — فَلَوْ أَنَّكَ فِي يَوْمِ الرَّحَاءِ سَأَلْتَنِي

فِرَاقِكَ لَمْ أَبْخُلْ وَأَنْتِ صَدِيقُ^(٢)

وَلَا يَقَعُ بَعْدَ الْمَكْسُورَةِ مِنَ الْأَفْعَالِ إِلَّا الدَّاخِلَةُ عَلَى الْمُبْتَدَأِ
لِمُصَاحَبَتِهَا مَا تَقْتَضِيهِ فِي الْأَصْلِ ، وَيَلْزَمُ لِأَمِّ الْإِبْتِدَاءِ خَبَرُهَا فِرْقًا
بَيْنَ الْمُخَفَّفَةِ وَالنَّافِيَةِ قَالَ تَعَالَى : ﴿ وَإِنْ كُنْتَ مِنْ قَبْلِهِ لَمَنِ
الْعَافِلِينَ ﴾^(٣) ، ﴿ وَإِنْ نَظُنُّكَ لَمِنَ الْكَاذِبِينَ ﴾^(٤) .

(١) سورة هود آية ١١١ ، وانظر السبعة في القراءات لابن مجاهد ٣٣٩ والتبصرة في القراءات ٢٢٥
والكشف عن وجوه القراءات السبع وعللها وحججها لمكي ٥٣٧/١ والحجة في القراءات السبع
لابن خالويه ١٩٠ ، والعنوان في القراءات السبع لابن خلف المقرئ ١٠٨ والمحتسب ٣٢٨/١
والنشر في القراءات العشر ٢٩٠/٢ والبحر المحيط ٢٦٦/٥ وسراج القاري المبتدئ وتذكار
المنتهي ٢٥٢ واتحاف فضلاء البشر ٢٦٠ .

(٢) البيت من الطويل ولم يعرف قائله . معاني القرآن للقرآن ٩٠/٢ والمنصف ١٢٨٥٣
والإنصاف ٢٠٥/١ وشرح المفصل ٧١/٨ ومنهج السالك ٨٤ واللسان ٣٠/١٣ (أنن) .

(٣) سورة يوسف آية ٣ .

(٤) سورة الشعراء آية ١٨٦ .

وَقَالَ الْكُوفِيُّونَ : هِيَ النَّافِيَةُ وَاللَّامُ بِمَعْنَى إِلَّا ، فَلَمْ يُقْصِرُوهَا
عَلَى دَاوِاجِلِ الْمُبْتَدَأِ وَأَنْشَدُوا :

٥٦ - بِاللَّهِ رَبِّكَ إِنْ قَتَلْتَ لِمُسْلِمًا

وَجَبَتْ عَلَيْكَ عُقُوبَةُ الْمُتَعَمِّدِ (١)

وَرَوَوْا : « إِنْ تَزَيْنَكَ لِنَفْسِكَ وَإِنْ تَشِينِكَ لِهَيْبِهِ » (٢)

وَالْمَفْتُوحَةُ إِذَا دَخَلَتِ الْفِعْلَ فَلَا بُدَّ مَعَهَا مِنْ أَحَدِ حُرُوفِ أَرْبَعَةٍ :
حَرْفِ النَّفْيِ ، وَالسَّيْنِ وَسَوْفَ وَقَدْ ، فَرَقًا بَيْنَهَا وَبَيْنَ النَّاصِبَةِ ،
وَعَوِضًا عَنِ الْمَحذُوفِ قَالَ تَعَالَى ﴿ أَيَحْسَبُ أَنْ لَمْ يَرَهُ أَحَدٌ ﴾ (٣) ،
وَقَالَ : ﴿ عَلِمَ أَنْ سَيَكُونُ مِنْكُمْ مَرْضًى ﴾ (٤) ، وَتَقُولُ : عَلِمَ أَنْ
سَوْفَ يَخْرُجُ ، وَقَدْ يَخْرُجُ ، وَالْفِعْلُ الدَّاخِلُ عَلَى الْمَفْتُوحَةِ
مُشَدَّدَةٌ وَمُخَفَّفَةٌ يَجِبُ أَنْ يُنَاسِبَهَا فِي التَّحْقِيقِ قَالَ تَعَالَى ﴿ وَيَعْلَمُونَ
أَنَّ اللَّهَ هُوَ الْحَقُّ ﴾ (٥) ، وَقَالَ : ﴿ أَفَلَا يَرَوْنَ أَنَّ لَا يَرْجِعُ ﴾ (٦) .

(١) البيت من الكامل ويروى :

شلت يمينك إن قتلت مسلماً حلت عليك عقوبة المتعمد
وقائلته عاتكة بنت زيد بن عمرو بن نفيل العدوية والخطاب موجه لعمرو بن جرموز قاتل الزبير
بن العوام . انظر المحتسب ٢/٢٥٥ والإنصاف ٢/٦٤١ وشرح أبيات المغني ١/٨٩ .

(٢) الهمع ٢/١٨٣ طبع الكويت .

(٣) سورة البلد آية ٧ .

(٤) سورة المزمل آية ٢٠ .

(٥) سورة النور آية ٢٥ .

(٦) سورة طه آية ٨٩ .

/وَمَا لَمْ يَكُنْ لِلتَّحْقِيقِ مِثْلٌ : أَرْجَوْ وَأَطْمَعُ فَلِيَدْخُلْ عَلَى النَّاصِبَةِ ، ٤٣ /
 قَالَ تَعَالَى : ﴿ أَطْمَعُ أَنْ يَغْفِرَ لِي خَطِيئَتِي ﴾ (١) ، وَالْمُشْتَرِكُ يَبْنِي
 التَّحْقِيقَ وَالطَّمَعُ مِثْلُ : « ظَنَنْتُ » مُشْتَرِكُ الدُّخُولِ عَلَيْهِمَا قُرْبَى :
 ﴿ وَحَسِبُوا إِنَّ لَأَنْ تَكُونَ فِتْنَةً ﴾ (٢) بِرَفْعِ التَّوْنِ وَنَصْبِهِ .

وَقَدْ يُطْلَقُ « إِنَّ » الْمَكْسُورَةُ عَلَى مَعْنَى « أَجَلٌ » ، قَالَ :
 ٥٧ — وَيَقْلُبْنَ شَيْبًا قَدْ عَلَاكَ

وَقَدْ كَبِرْتَ فَقُلْتُ : إِنَّهُ (٣)

وَالْمَفْتُوحَةُ عَلَى مَعْنَى « لَعَلَّ » كَقَوْلِهِمْ : « إِبْتِ السُّوقَ أَنْتَ
 تَشْتَرِي لِحْمًا » (٤) .

وَتُبْدَلُ قَيْسٌ وَنَمِيمٌ هَمَزَتَهَا عَيْنًا فَتَقُولُ : أَظُنُّ عَنْكَ صَادِقٌ .

ذُنَابَةٌ : « أَنْ » الْمَفْتُوحَةُ الْخَفِيفَةُ عَلَى أَرْبَعَةِ أَضْرِبٍ :

(١) سورة الشعراء آية ٨٢ .

(٢) سورة المائدة آية ٧١ قيل الفتنة ما نالهم في الدنيا وفي الآخرة ، وسدت « أن » وصلتها مسد مفعولي حسب على مذهب سيبويه . وقرأ الحرميان وعاصم وابن عامر بنصب نون تكون بأن الناصبة للمضارع وهو على الأصل إذ حسب من الأفعال التي في أصل الموضوع لغير المتيقن — وقرأ النحويات وحمزة برفع التون وهي أن المخففة من الثقيلة ضمير الشأن محذوف والجملة المنفية في موضع الخبر ، نزل الحسينان في صدورهم منزلة العلم .. الخ البحر المحيط ٥٣٣/٣ .

(٣) البيت من مجزؤ الكامل وقائلة عبيد الله بن قيس الرقيات . ديوانه ٦٦ .

(٤) الهمع ١٥٢/٢ ط : الكويت .

— نَاصِبَةُ الْفِعْلِ ، وَهِيَ مَعَ الْفِعْلِ فِي تَقْدِيرِ مَصْدَرِهِ فَيَمَسُّهُ
الْأَعْرَابُ الثَّلَاثُ .

— وَالْمُخَفَّفَةُ مِنَ الثَّقِيلَةِ .

— وَالَّتِي بِمَعْنَى « أَيْ » وَهِيَ تُفِيدُ مَعْنَى الْقَوْلِ ، وَلَا
تُصَاحِبُ إِلَّا فِعْلاً يَنَاسِبُ الْقَوْلَ ، نَحْوُ قَوْلِهِمْ : كَتَبْتُ إِلَيْكَ أَنْ
أَضْرِبَ زَيْدًا ، أَيْ وَقُلْتُ : أَضْرِبْ ، أَمَا قَوْلُهُ تَعَالَى : ﴿ وَأَنْطَلَقْ
الْمَلَأُ مِنْهُمْ أَنْ امشُوا ﴾ (١) ، أَيْ انْطَلِقُوا فِي الْكَلَامِ .

— وَالزَّائِدَةُ ، كَقَوْلِهِمْ : لَمَّا أَنْ جَاءَ زَيْدٌ كَلَّمْتُهُ .

— وَالْمَكْسُورَةُ الْخَفِيفَةُ عَلَى أَرْبَعَةِ أَوْجُهٍ : الشَّرْطِيَّةُ ،
وَالنَّافِيَةُ ، بِمَعْنَى « مَا » كَقَوْلِهِ تَعَالَى : ﴿ إِنَّ الْكَافِرُونَ إِلَّا فِي
غُرُورٍ ﴾ (٢) .

— وَالْمُخَفَّفَةُ / مِنَ الثَّقِيلَةِ ، وَالزَّائِدَةُ الْمُؤَكَّدَةُ كَقَوْلِ دُرَيْدٍ : ٤٣/ب

مَا إِنْ رَأَيْتُ وَلَا سَمِعْتُ بِهِ

كَالْيَوْمِ هَازِيءٍ أَيُّنِقِي جُرْبٍ (٣)

(١) سورة ص آية ٦ .

(٢) سورة الملك آية ٢٠ .

(٣) البيهقيان من الكامل وهما لدريد بن الصمة الجشمي . معاني القرآن ٢/٣٠٠ وإصلاح
المنطق ١٢٧ ، وديوانه ٣٤ ، برواية (كاليوم طالي .. ، وهما من قصيدة له يتغزل
فيها بالخنساء .

مُبَدَّلًا تَبَدُّو مَحَاسِنُهُ

يَضَعُ الْهَاءَ مَوَاضِعَ التُّقْبِ

فَهَذَا مِثْلُ مَنْ يَعْمَلُ بِعِلْمِهِ ، قَالَ الْفَرَّاءُ (١) : هُمَا حَرْفَا نَفِي . تَرَادُفَا
« كَاللَّامِ » وَ « إِنَّ » .

(١) انظر معاني القرآن ٣٠٠/٢ حيث قال : « وهما جحدان اجتماعا » .

فصل

« لَكِنَّ » لِلأَسْتِدْرَاكِ ، وَهُوَ رَفْعٌ وَهَمٌّ تَوَلَّدَ عَنْ كَلَامٍ سَابِقٍ
رَفْعاً شَبِيهاً بِالاسْتِثْنَاءِ وَلِتَقَارُبِهِمَا وَقَعَ « إِلَّا » مَوْقَعَهَا فِي الِاسْتِثْنَاءِ
الْمُنْقَطِعِ ، وَلَهَا شَرْطَانِ :

— أَنْ تَتَوَسَّطَ بَيْنَ كَلَامَيْنِ مُتَعَايِرِينَ بِالسَّلْبِ وَ الإِجَابِ لَفْظاً
أَوْ مَعْنَى .

— وَأَنْ يَتَنَاسَبَ الْمُتَعَايِرَانِ ، تَقُولُ : جَاءَنِي زَيْدٌ لَكِنَّ عَمراً لَمْ
يَجِيءَ ، أَوْ عَمراً غَائِبٌ ، وَلَا تَقُولُ : لَكِنَّ عَمراً لَمْ يَضْرِبْ .

وَيُطِئِلُ عَمَلَهَا التَّخْفِيفُ فَيَكُونُ حَرْفَ عَطْفٍ ، وَهِيَ مُفْرَدَةٌ
عِنْدَنَا^(١) قَالَ الكُوفِيُّونَ : هِيَ مُرَكَّبَةٌ مِنْ « لَا » وَ « إِنَّ » مُتَحَلِّلاً
بَيْنَهُمَا كَافٌ زَائِدَةٌ^(٢) ، لِأَنَّ فِيهَا نَفِيّاً وَإِثْبَاتاً ، فَجَوَزُوا إِدْخَالَ اللَّامِ عَلَى
خَبَرِهَا ، وَهُوَ بَاطِلٌ ، لِأَنَّ الأَصْلَ عَدَمُ التَّرْكِيبِ ، وَلِأَنَّ « لَا » إِذَا
دَخَلَ عَلَى « إِنَّ » ، كَانَ الكَلَامُ نَفِيّاً كَقَوْلِكَ : قَامَ زَيْدٌ لَا إِنَّ جَعْفراً
قَائِمٌ .

« كَانَ » لِلتَّشْبِيهِ مُرَكَّبٌ مِنْ كَافِ التَّشْبِيهِ مَعَ « إِنَّ »

(١) قوله « عندنا » يؤكد نزعه البصرية .

(٢) انظر مغني اللبيب ٣٨٤ ، وابن يعيش ٧٩/٨ .

فَقَوْلُكَ : كَأَنَّ بَكَرًا / الْأَسَدُ أَصْلُهُ : إِنَّ بَكَرًا كَالْأَسَدِ ، فَقَدِمَتْ ١/٤٤
الْكَافُ وَفُتِحَ لَهَا الْهَمْزَةُ ، لِيُؤْذِنَ بِالتَّشْبِيهِ مِنْ أَوَّلِ الْأَمْرِ ، وَالْفَرْقُ بَيْنَ
الْأَصْلِ وَالْفَرْعِ كَالْفَرْقِ بَيْنَ :

اضْرِبْ زَيْدًا أَوْ عَمْرًا ، وَاضْرِبْ إِمَّا زَيْدًا وَإِمَّا عَمْرًا ، وَمَا بَعَدَ الْكَافِ
مَفْرَدٌ صَوْرَةً وَجَمَلَةً مَعْنَى ، كَالِاسْمِ الْمُشْتَقِّ بَعْدَ لَامِ الْمَوْصُولِ ، وَإِذَا
خُفِّفَتْ بَطَلَّ عَمَلُهَا ، قَالَ :

٥٩ - وَتَحْرِيْرُ مُشْرِقِ اللَّوْنِ

كَأَنَّ تَدْبِيْرَهُ حَقٌّ إِنْ (١)

وَقَدْ تَعَمَّلَ مُخَفَّفَةً قَالَ :

٦٠ - كَأَنَّ وَرَيْدِيهِ رِشَاءُ حُلْبٍ (٢)

أَمَّا قَوْلُهُ :

٦١ - كَأَنَّ ظَنِيَّةً تَعْطُو إِلَى نَاطِرِ السَّلْمِ (٣)

(١) البيت من المزج ولم أعرف قائله . الكتاب ٢٨١/١ والأعلم ٢٨١/١ ، والمختصب ٩/١
والمئصف ١٢٨/٣ والأمالى الشجرية ٣٧/١ ، والإنصاف ١٩٧/١ والجنى السدانى ٧٥/٥
وشفاء العليل ٣٧٠/١ .

(٢) البيت من الرجز وقائلة رؤبة . ديوانه ١٦٩ والكتاب ٤٨٠/١ .

(٣) عجز بيت من الطويل وصدرة :

ويوما توافينا بوجه مقسم

وقد عزى لمجموعة من الشعراء من بنى يشكر وهم : باعث بن صريم ، وعلباء بن أرقم ، وأرقم بن
علباء الخ .. الكتاب ٢٨١/١ ، والاختيارين ٢٠٥ ، ومعاني الحروف ١٢١ وأمالى السهيلي ١١٦
والأصمعيات ١٥٧ الخزانة ٣٦٤/٤ ، وتعطو : تتناول .

فَقَدْ قَرِيَءَ مَنْصُوبًا وَمَرْفُوعًا وَمَجْرُورًا بِزِيَادَةِ « أَنْ » .

« لَيْتَ » لِلتَّمَنِّي . وَالْفَرَاءُ يُجْرِيهِ مُجْرَى « أَتَمَنَى » فَيَقُولُ :
لَيْتَ زَيْدًا قَائِمًا ، وَالْكَسَائِيُّ يُسَيِّغُهُ عَلَى إِضْمَارِ « كَانَ » (١) ، وَإِذَا
وَقَعَ « أَنْ » اسْمًا لَهَا فَلَا تَحْتَاجُ إِلَى خَبَرٍ لِاسْتِيفَائِهَا مَا تَقْتَضِيهِ مِنْ
مَحْكُومٍ وَمَحْكُومٍ عَلَيْهِ .

فَإِنْ سَأَلْتَ : هُمَا مَوْجُودَانِ فِي « لَيْتَ أَنْ يَقُومَ زَيْدٌ » مَعَ أَنَّهَا
تَطْلُبُ خَبْرًا ؟ أَجِبْتُ تَقْتَضِيهِمَا مُتَّصِفَيْنِ بِالْجُمْلَةِ الْأَسْمِيَّةِ :

« لَعَلَّ » : هِيَ لِتَوْقِعِ مَرْجُوٍّ أَوْ مَخُوفٍ ، أَمَا قَوْلُهُ تَعَالَى :
﴿ لَعَلَّهُ يَذَّكَّرُ أَوْ يَخْشَى ﴾ (١) ، وَأَمْثَالُهَا فَعِنْدَ سَيِّوِيهِ (٣) بِمَعْنَى
« كَتَى » وَعِنْدَ « الْعَلَامَةِ » (٤) لِتَرْجِي / الْعِبَادِ ، وَحَمَلَهَا عَاصِمٌ ٤٤ / ب
عَلَى مَعْنَى التَّمَنِّي حَيْثُ نَصَبَ : ﴿ فَاطَّلَعَ ﴾ (٥) .

(١) انظر رأي الفراء والكسائي في ابن يعيش ٨٣/٨ فما بعدها ، ومغني اللبيب ٣٧٦ .

(٢) سورة طه آية ٤٤ .

(٣) الكتاب ١٦٧/١ ، ٣١١/١ .

(٤) الفصل ٣٠٣ .

(٥) سورة غافر آية ٣٧ ، قال أبو حيان : « قرأ الجمهور فأطلع رفعا عطفا على « أبلغ » فكلاهما
مترجي ، وقرأ الأعرج وأبو حيوة وزيد بن علي والزعفراني وابن مقسم وحفص فأطلع بنصب
العين ، وقال أبو القاسم بن جبارة وابن عطية على جواب التمني ، وقال الزمخشري على جواب
الترجي تشبيهاً للترجي بالتمني . انتهى ، وقد فرق النحاة بين التمني والترجي فذكروا أن التمني يكون
في الممكن والمتنع والترجي يكون في الممكن ، وبلوغ أسباب السموات غير ممكن لكن فرعون
أبرز ما لا يمكن في صورة الممكن تمويهاً على سامعيه ، وأما النصب بعد الفاء في جواب الترجي =

وَالْفَرْقُ بَيْنَ التَّمَنِّيِّ وَالتَّوَقُّعِ ، أَنَّ التَّمَنِّيَّ يَدْخُلُ الْمُمَكِّنَ
وَالْمُمْتَنِعَ ، قَالَ :

أَلَا لَيْتَ الشَّبَابَ يُعُودُ يَوْمًا

فَأُخْبِرَهُ بِمَا فَعَلَ الْمَشَيْبُ^(١)

وَالتَّوَقُّعُ لَا يَدْخُلُ إِلَّا عَلَى الْمُمَكِّنِ ، فَالتَّمَنِّيُّ أَعْمٌ مِنْ

التَّرَجِّي .

— وَفِيهَا لُغَاتٌ : « لَعَلَّ » وَ « عَلَّ » وَ « عَنَّ » وَ « أَنْ » وَ

« لَأَنَّ » وَ « لَعَنَّ » وَ « لَعَنَّ » .

وَهِيَ عِنْدَنَا مُفْرَدَةٌ ، وَعِنْدَ الْمُبَرِّدِ مُرَكَّبَةٌ مِنْ « عَلَّ » وَ « لَامٍ

الْإِبْتِدَاءِ^(٢) لِأَنَّكَ لَوْ سَمَّيْتَ بِهَا حَكَيْتَ . مِثْلُ « كَانَّ » ، وَالْمُفْرَدُ

لَا تَجِبُ فِيهِ الْحِكَايَةُ .

قَالَ : وَأَمَّا اسْتِحَالَةُ رَفْعِ الْمَعْطُوفِ عَلَى اسْمِهَا فَلَا يَدُلُّ عَلَى

أَنَّهَا لَيْسَتْ لِأَمِّ الْإِبْتِدَاءِ ، فَإِنَّ اللَّامَ قَدْ تَدْخُلُ عَلَى مَا يَصْلُحُ لِلْإِبْتِدَاءِ

= فقد أجازوه الكوفيون ومنعه البصريون واحتج الكوفيون بهذه القراءة ، وقراءة عاصم « فننفعه
الذكرى » . الخ .. البحر المحيط ٤٦٥/٧ .

(١) البيت من الوافر وقائله أبو العتاهية . ديوانه ٤٦ ، ومغني اللبيب ٣٧٦ .

(٢) هذه مسألة خلافية وقد اختار الكيشي مذهب الكوفيين . انظر التفصيل في الإنصاف ٢١٨

المسألة (٢٦) .

كَقَوْلِهِ تَعَالَى : ﴿ وَإِنَّا لَنَحْنُ الصَّافُونَ ﴾ (١) ، وأبو الحسن يقيسها
 عَلَى « لَيْتَ » فَيَجِيزُ : لَعَلَّ أَنْ زَيْدًا قَائِمٌ . (٢)
 وَقَدْ تُحْمَلُ عَلَى : عَسَى « فَتُلْقَى أَنْ النَّاصِبَةُ الْفِعْلَ خَبْرًا لَهَا
 قَالَ :

٦٣ - لَعَلَّكَ يَوْمًا أَنْ تُلِمَّ مُلِمَةً
 عَلَيْكَ مِنَ اللَّائِي يَدْعُكَ أَجْدَعًا (٣)

كَمَا حُمِلَ « عَسَى » عَلَيْهَا فِي قَوْلِهِ :
 ٦٤ - يَا أَبَتَا عَلِّكَ أَوْ عَسَاكَ (٤)

-
- (١) سورة الصافات آية ١٦٥ .
 (٢) قال السكاكي : لعل : وهو لتوقع مرجو أو مخوف ، وقد يشم معنى التمني ، وهما يدخلان على
 « أَنْ » يقال : ليت أن زيدا حاضر ، وكذا عند الأخفش « لعل أن زيدا قائم »
 مفتاح العلوم ١١٠ .
 (٣) البيت من الطويل وهو لتمام بن نيرة البربوعي يرثي أخاه مالكا وفيه بعد من حيث أن لعل داخلية
 على المتبذ والخبر ، والخبر إذا كان مفرداً كان هو المتبذ في المعنى . والاسم ههنا جثة لأنه ضمير
 المخاطب ، وأن والفعل حدث فلا يصح أن تكون خبرا عنه وإنما ساغ ههنا لأنها بمعنى
 « عسى » إذ كان معناهما الطمع والإشفاق فلذلك جاز دخول أن في خبرها .
 ابن يعيش ٨٧/٨ .
 (٤) البيت من الرجز وقائله رؤبة بن العجاج . ديوانه ١٨١ والكتاب ٣٨٨/١ والأعلم ٣٨٨/١
 وشرح أبيات سيبويه للنحاس ٢٦٠ وشرح أبيات سيبويه لابن السيرافي ١٦٤/٢
 والمقتضب ٣١/٣ ، والخصائص ٩٦/٢ والمختب ٢١٣/٢ ، والأمالي الشجرية ٧٦/٢
 والإنصاف ٢٢٢/١ ومعاني الحروف ١٢٥ وشرح المفصل ٨٦/٨ ووصف المباني ٢٩ والجنبي
 الداني ٤٦٦ والمغني ١٦٢/١ والهمع ١٣٢/١ والدرر ١٠٩/١ الخزانة ٤٤١/١ وشفاء
 العليل ٣٣٩/١ .

فصل

وَتَشْتَرِكُ هَذِهِ الْأَحْرُفُ فِي أَنْ تَكُفُّهَا « مَا » عَنِ الْعَمَلِ فَتَدْخُلُ
على الاسم والفعلِ إِذَنْ ، قَالَ تَعَالَى : ﴿ إِنَّمَا إِلَهُكُمُ إِلَهُ
وَاحِدٌ ﴾ (١)

وَقَالَ : ﴿ إِنَّمَا يَنْهَاكُمُ اللَّهُ ﴾ (٢) وَقَالَ :
٦٥ - أَعِدْ نَظْرًا / يَا عَبْدَ قَيْسٍ لَعَلَّمَا

أَضَاءَتْ لَكَ النَّارُ الْحِمَارَ الْمُقَيَّدَا (٣) ١/٤٥

وَمِنْهُمْ مَنْ يَجْعَلُ « مَا » زَائِدَةً وَيَعْمَلُهَا ، وَالْأَعْمَالُ فِي
« كَأَنَّمَا » وَ « وَلَعَلَّمَا » وَ « لَيْتَمَا » أَكْثَرُ مِنْهُ فِي أُخْوَاتِهَا ، لِأَنَّ لَهَا
مَعَانِي زَائِدَةً عَلَى الْإِبْتِدَاءِ فَفَعَلُهَا قَائِمٌ بِمَعَانِيهَا وَأُنْشِدَ قَوْلَ النَّابِغَةِ :

٦٦ - قَالَتْ : أَلَا لَيْتَمَا هَذَا الْحَمَامُ لَنَا

إِلَى حَمَامَتِنَا وَنُصْفُهُ قَقْدِي (٤)

(١) سورة الكهف آية ١١٠ .

(٢) سورة الممتحنة آية ٩ .

(٣) البيت من الطويل وقائلة الفرزدق ديوانه ١٨٠/١ والأمالى الشجرية ٤٢١/٢ وشرح
المفصل ٥٤/٨ وشرح شواهد الإيضاح ١١٦ .

(٤) البيت من البسيط وقائله النابغة الذبياني . ديوان ١٦ وشرح القصائد العشر للتبريزي ٤٥٧
وشرح المعلقات العشر للشنقيطي ٢١٦ ، والكتاب ٢٨٢/١ ، والأعلم ٢٨٢/١ وشرح أبيات
سيبويه لابن السيرافي ٣٣/١ وشرح أبيات سيبويه للنحاس ١٩٩ وشفاء العليل ١٥٢/١ .

بِنَصْبِ « الْحَمَامِ » وَرَفْعِهَا ، وَفِي أَنَّهَا قَدْ تُحَذَفُ أَسْمَاؤُهَا
قَالَ :

٦٧ — إِنَّ مَنْ لَامَ فِي بِنْيِ بِنْتِ حَسًّا

نَ الْمَهُ وَأَعْصِهِ فِي الْخُطُوبِ (١)

أَيُّ إِنَّهُ ، وَضَمِيرُ الشَّانِ مَحذُوفٌ لِأَنَّ « مَنْ » الشَّرْطِيَّةَ لَهَا صَدْرُ
الْكَلَامِ ، وَمِثْلُهُ قَوْلُهُ :

٦٨ — فَلَيْتَ كَفَافاً كَانَ خَيْرَكَ كُلَّهُ

وَشَرُّكَ عَنِّي مَا ارْتَوَى الْمَاءَ (٢) مُرْتَوَى

فِي مَنْ رَفَعَ « خَيْرَكَ » أَي لَيْتَ الشَّانَ كَانَ خَيْرَكَ وَشَرُّكَ
مَكْفُوفِينَ عَنِّي ، فَإِنَّ « كَفَافاً » مَصْدَرٌ بِمَعْنَى الْمَفْعُولِ ، فَيَسْتَوِي فِيهِ
الْوَاحِدُ وَالتَّثْنِيَةُ وَالْجَمْعُ ، وَمَنْ نَصَبَ « خَيْراً » فَهُوَ صِفَةٌ اسْمٍ
مَحذُوفٍ ، أَي لَيْتَ شَيْئاً مَكْفُوفاً كَانَ هُوَ خَيْرَكَ ، وَلَا اسْتِدْلَالَ فِي
الْبَيْتِ ، وَالْإِرْتَوَاءُ بِمَعْنَى الْإِسْتِقَاءِ ، وَفِي أَنَّهَا تُحَذَفُ أَخْبَارُهَا قَالَ
الْأَعَشَى :

٦٩ — إِنَّ مَحَلًّا وَإِنْ مُرْتَحَلًّا

وَإِنْ فِي السَّفَرِ إِذْ مَضَوْا مَهَلًا (٣)

-
- (١) البيت من الخفيف وقائله الأعشي . ديوانه ٣٣٥ .
(٢) البيت من الطويل وقائله يزيد بن الحكم الثقفي . الأمالي الشجرية ١٨٢/١ . وشرح
ألفية ابن معطي لابن القواس ٩٥٤/٢ . وشرح شواهد الإيضاح ١١٥ .
(٣) البيت من المنسرح وقائله الأعشي . ديوانه ٢٣٣ ، والكتاب ٢٨٤/١ والأعلم ٢٨٤/١ وشرح =

وَقَالَ :

٧٠ — يَا لَيْتَ أَيَّامَ الصَّبَا رَوَّاجِعًا (١)

أَيُّ إِنَّ / لَنَا ، وَلَيْتَ لَنَا ، (وَيَجِبُ) (٢) حَذْفُ الْحَبْرِ ٤٥ / ب
فِي « لَيْتَ شِعْرِي » ، لِطَوْلِ الْكَلَامِ بِصِلَةِ الْأَسْمِ .

= أبيات سيبويه للنحاس ٢٠٠ والمقتضب ١٣٠/٤ والخصائص ٣٧٣/٢ ، والمختضب ٣٤٩/١ ،
والأمالي الشجرية ٣٣٢/١ ، وشرح المفصل ١٠٣/١ ، وأمالي السهيلي ١١٥ ، ووصف
المباني ١١٩ ، والمغني ٨٧/١ ، الخزانة ٣٨١/٤ .

(١) البيت من الرجز وقائله العجاج وليس في ديوانه وانظر . الكتاب ٢٨٤/١ والأعلم ٢٨٤/١
وطبقات فحول الشعراء ٧٨/١ والموشح ١٩٧ والمفصل ٢٨ وشرح المفصل ١٠٣/١ ومعاني
الحروف ١١٣ والبحر المحيط ٤٤٤/٤ ، ووصف المباني ٢٩٨ والجنسي الداني ٤٩٢ ،
والهمع ١٣٤/١ ، والدرر ١١٢/١ الخزانة ٢٩٠/٤ ، والمستقصى في الأمثال ٣٠٢/٢ ،
والنحو والصرف بين الميمين والحجازين ص ٧٥ .

(٢) في النسخة « ويحذف » تحريف ، وانظر المفصل ٢٩ حيث قال الزمخشري : « وقد التزم حذفه
(أي الخير) في قولهم : لیت شعري » .

« بَابُ ظَنَنْتُ وَأَحْوَتْهَا »

وَالْمَشْهُورُ سَبْعَةٌ : « ظَنَنْتُ » وَ « حَسِبْتُ » وَ « خِلْتُ » وَ « زَعَمْتُ » وَ « عَلِمْتُ » وَ « رَأَيْتُ » وَ « وَجَدْتُ » إِذَا أَفْذَنَ تَصَوَّرَ الشَّيْءَ عَلَى صِفَةٍ ، فَهَذِهِ الْأَفْعَالُ تَدْخُلُ عَلَى الْمُبْتَدَأِ وَالْحَبْرِ وَتُصَيِّرُهُمَا مَفْعُولَيْهَا فَتَغَيِّرُ إِعْرَابَهُمَا كَمَا غَيَّرْتَ مُقْتَضَاهُمَا ، وَحُكْمُ هَذَيْنِ الْمَفْعُولَيْنِ حُكْمُ الْمُبْتَدَأِ وَالْحَبْرِ إِلَّا فِي الْإِعْرَابِ فَلَا تُكْرَرُ .

وَتُسَمَّى هَذِهِ الْأَفْعَالُ أَفْعَالُ الْقُلُوبِ وَأَفْعَالُ الشُّكِّ وَالْيَقِينِ ، لِأَنَّ الْأَرْبَعَ الْأُولَى لِلشُّكِّ وَالْبَاقِيَةَ لِلْيَقِينِ ، وَقَدْ يُفَادُ بِ « ظَنَنْتُ » مَعْنَى « عَلِمْتُ » قَالَ تَعَالَى : ﴿ الَّذِينَ يَظُنُّونَ أَنَّهُمْ مُلَاقُوا رَبِّهِمْ ﴾ (١) ، وَيَكُونُ « أَرَيْتُ » بِمَعْنَى « ظَنَنْتُ » وَهِيَ « رَأَيْتُ » عَدَى بِالْهَمْزَةِ فَاقْتَضَى ثَلَاثَةَ مَفَاعِيلَ ، فَلَمَّا بَنَى لِلْمَفْعُولِ أَقِيمَ أَوْلَهَا مَقَامَ الْفَاعِلِ فَبَقِيَ لَهَا مَفْعُولَانِ ، وَيَدْخُلُ الِاسْتِفْهَامُ عَلَى الْقَوْلِ فَيَكُونُ بِمَعْنَى الظَّنِّ ، قَالَ عُمَرُ بْنُ أَبِي رَبِيعَةَ :

٧١ - أَمَا الرَّجِيلُ فَذُونَ بَعْدَ عَدِ

فَمَتَى تُقُولُ الدَّارَ تَجْمَعُنَا (٢)

(١) سورة البقرة آية ٤٦ .

(٢) البيت من الكامل . ديوانه ٢٣٧ ، والكتاب ٦٣/١ ، وشرح المفصل ٧٨/٧ الخزانة ٤٢٣١/٤ .

وَبَنُو سُلَيْمٍ يَجْعَلُونَ الْقَوْلَ بِدُونِ الْاسْتِفْهَامِ فِي مَعْنَى الظَّنِّ ،
 وَلَهَا مَعَانٍ أُخْرُ - سِوَى « خِلْتُ » / وَ « حَسِبْتُ » فَلَا ٤٦ / أ
 تتجاوز إذ ذاك مفعولاً واحداً ، تقول : ظننته أي اتهمته من الظنة ،
 وَعَلِمْتُهُ أَي عَرَفْتُهُ ، وَرَعَمْتُ ذَاكَ أَي قُلْتُهُ ، وَرَأَيْتُهُ أَي أَبْصَرْتُهُ ،
 وَوَجَدْتُ الضَّالَّةَ أَي صَادَفْتُهَا ، وَأَرَيْتُهُ أَي بَصَّرْتُهُ أَوْ عَرَّفْتُهُ ، وَأَقُولُ
 إِنَّ بَكَرًا قَادِمٌ أَي أَتَفُوهُ بِهِ .

وَالْفَرْقُ بَيْنَهَا وَبَيْنَ أَفْعَالِ الْعِلَاجِ الْمُتَعَدِّيَةِ إِلَى مَفْعُولَيْنِ سِوَى
 التَّعْلِيْقِ وَالْأَلْعَاءِ أَنَّ هَذِهِ مَفْعُولُهَا الثَّانِي خَبِرَ عَنِ الْمَفْعُولِ الْأَوَّلِ وَلَا
 يَجُوزُ حَذْفُ أَحَدِهِمَا وَإِبْقَاءُ الْآخَرِ فَإِنَّهُمَا كَالشَّيْءِ الْوَاحِدِ ، وَأَمَّا
 قَوْلُهُمْ : « ظَنَنْتُ ذَاكَ » فَإِشَارَةٌ إِلَى الْمَصْدَرِ ، وَقَوْلُكَ : ظَنَنْتُ بِهِ ،
 بَيَانٌ لِمَوْضِعِ الظَّنِّ ، كَقَوْلِكَ : ظَنَنْتُ فِي الدَّارِ ، فَإِنْ جَعَلْتَ الْبَاءَ
 زَائِدَةً فَالْمَفْعُولُ الثَّانِي وَاجِبٌ ، نَعَمْ قَدْ يُحذفَانِ مَعاً لِتَمَامِ الْفِعْلِ
 بِالْفَاعِلِ ، قَالَ اللَّهُ تَعَالَى : ﴿ وَظَنَنْتُمْ ظَنُّ السَّوِّءِ ﴾ (١) .

فَإِنْ قُلْتَ : اتَّجَادُهُمَا مِنْ حَيْثُ إِنَّهُمَا مُبْتَدَأٌ وَخَبِرٌ وَقَدْ جَوَزْتُمْ
 حَذْفَ أَحَدِهِمَا فَهَذَا الْإِتِّحَادُ غَيْرُ مَانِعٍ .

قُلْتُ : هَهُنَا مَانِعٌ آخَرٌ وَهُوَ أَنَا لَوْ طَرَحْنَا أَحَدَهُمَا مِنَ اللَّفْظِ
 كَانَ مَحذُوفًا مِنْ حَيْثُ الْمَفْعُولِيَّةُ وَمُضْمَرًا مِنْ حَيْثُ الْمُبْتَدِئِيَّةُ وَالْخَبَرِيَّةُ

(١) سورة الفتح آية ١٢ .

فَيَجْتَمِعُ الحَذْفُ والأَضْمَارُ فِي شَيْءٍ وَاحِدٍ وَهُوَ تَنَاقُضٌ ، لِأَنَّ الحَذْفَ يُؤَدِّنُ بِالْفَضْلِيَّةِ / والأَضْمَارَ بِالأَصْلِيَّةِ ، فَإِنَّ نَقْضَ العِلَّةِ (١) ٤٦ / ب
بِجَوَازِ حَذْفِهِمَا مَعاً مَنَعَتْ وَجُودَ العِلَّةِ فِي صُورَةِ النَّقْضِ ، وَقُلْتُ :
جَعَلُ الفِعْلِ حَيْثُ مِنَ الأَفْعَالِ اللَّازِمَةِ المَنْسِيَّةِ مَفَاعِيلُهَا كَقَوْلِهِمْ :
فُلَانٌ يُعْطَى وَيَمْنَعُ ، وَيَصِلُ وَيَقْطَعُ ، وَلَكِنْ هَهُنَا إِلزَامٌ وَحَلٌّ ، أَمَّا
الإِلْزَامُ فَهُوَ أَنَّ الأَصْلِيَّةَ وَالفَضْلِيَّةَ تَابِتَانِ فِي المَفْعُولَيْنِ حَالَ ثَبَاتِهِمَا
فَكَيْفَ يَسْتَحِيلُ اجْتِمَاعُهُمَا عِنْدَ الحَذْفِ ، وَأَمَّا الحَلُّ فَهُوَ أَنَّهُ أَصْلٌ
مِنْ وَجْهِ فَضْلٍ مِنْ وَجْهِ ، فَلَيْسَ بِأَصْلٍ مِنْ حَيْثُ إِنَّهُ فَضْلٌ فَلَا
تَنَاقُضَ .

وَالَّذِي يُمَيِّزُهَا عَنِ الأَفْعَالِ المُوَثَّرَةِ مُطْلَقًا ثَلَاثَةٌ أَوْجُهُ :

— الجَمْعُ بَيْنَ ضَمِيرِي الفَاعِلِ وَالمَفْعُولِ فِيهَا تَقُولُ : عَلِمْتُنِي
خَارِجًا ، وَرَأَيْتَكَ مُنْطَلِقًا ، وَوَجَدَهُ فَاضِلًا ، لِأَنَّهُ جَمْعٌ مِنْ حَيْثُ
الظَّاهِرُ فَحَسَبُ ، فَإِنَّ التَّقْدِيرَ : عَلِمْتُ خُرُوجِي مُتَحَقِّقًا ، وَكَذَا
غَيْرُهُ ، وَقَدْ أُجْرِيَ « عَدِمْتُ » وَ « فَقَدْتُ » مُجْرَاهَا ، لِأَنَّهُمَا تَقِيضًا
« وَجَدْتُ » وَبِمَنْزِلَةِ « مَا وَجَدْتُ » . قَالَ جِرَانُ العَوْدِ :

٧٢ — لَقَدْ كَانَ لِي عَنْ ضَرَّتَيْنِ عَدِمْتَنِي

وَعَمَّا الأَقْبَى مِنْهُمَا مُتْرَحِزُحُ (٢)

(١) معنى نقض العلة أن توجد العلة بدون المعلول . حاشية .

(٢) البيت من الطويل . ديوانه ٣٩ ، والأمالى الشجرية ٣٩/١ وشرح المفصل ٨٨/٧
وشفاء العليل ٤٠٧/١ .

وَلَا تَقُولُ : ضَرَبْتُكَ بَلْ ضَرَبْتُ نَفْسَكَ .

— وَالْإِلْعَاءُ ؛ لِأَنَّهَا إِذَا تَقَدَّمَتِ الْمَفْعُولَيْنِ أُعْمِلَتْ حَتْمًا ، وَإِنْ تَوَسَّطَتْ أَوْ تَأَخَّرَتْ / جَازَ الْأَعْمَالُ وَالْإِلْعَاءُ فَيَكُونَانِ مُبْتَدَأً ٤٧ /
وَحَبْرًا ، لَكِنَّ الْإِعْمَالَ أَوْلَى مُتَوَسِّطَةً لِبَقَاءِ التَّقْدِيمِ مِنْ وَجْهِ ، وَالْإِلْعَاءُ
مُتَأَخِّرَةً لِبَقَاءِ التَّقْدِيمِ مُطْلَقًا قَالَ :

٧٣ — أبا الأراجيز يا ابن اللؤم ثوعدني

وفي الأراجيز خلت اللؤم (١) والخنور

والإلْعَاءُ مَعَ التَّعَدُّى إِلَى الْمَصْدَرِ قَبِيحٌ ؛ فَإِنَّهُ نَوْعٌ جَمْعٌ بَيْنَ
الْإِعْمَالِ وَالْإِلْعَاءِ ، وَيُلْعَى مَصْدَرُهَا الْإِعَاءُ الْفِعْلُ فَيَقَالُ (٢) : زَيْدٌ ظَنِّي
مُقِيمٌ ، وَزَيْدٌ مُقِيمٌ ظَنِّي ، لَا يُقَالُ : لَا شَيْءَ مِنَ الْمَصَادِرِ عَامِلٌ فِي
مَا تَقَدَّمَهُ ، فَالْعَاءُ الْمَصْدَرُ الْمُتَأَخِّرُ لَا يَخْتَصُّ بِمَصَادِرِ أَفْعَالِ
الْقُلُوبِ ، لِأَنَّا نَقُولُ : مَعْنَى الْإِلْعَاءِ أَنْ يُطْرَحَ الْعَامِلُ عَنْ دَرَجَةِ
الاعتبارِ فَيَكُونُ الْكَلَامُ تَامًّا كَمَا ذَكَرْتُ وَلَيْسَ كَذَلِكَ قَوْلُكَ :
أَعْجَبَنِي عَمْرًا ضَرَبْتُ زَيْدًا .

والتعليقُ وَذَلِكَ عِنْدَ حَرْفِ الاستِفْهَامِ ، والابتداءِ ، والنَّفْيِ ،

(١) البيت من البسيط وقائله اللعين المنقري . الكتاب ٦١/١ وشرح المفصل ٨٤/٧ وشرح

شواهد الإيضاح ١٢٠ .

(٢) كلمة « فيقال » مكررة في الأصل .

تَقُولُ : عَلِمْتُ أَيْضًا عِنْدَكَ أَمْ عَمْرٍو ، أَيْ عَلِمْتُ هَذَا الْاِسْتِفْهَامَ ،
وَرَأَيْتُ لَزَيْدًا مُنْطَلِقًا ، وَخِلْتُ مَا بَكَرًا قَادِمًا .

وَمَعْنَى التَّعْلِيْقِ : الْإِلْعَاءُ لَفْظًا وَالْإِعْمَالُ مَحَلًّا ، فَهُوَ تَعْلِيْقٌ بَيْنَ
الْإِعْمَالِ وَالْإِلْعَاءِ وَإِنَّمَا لَمْ تُعْمَلْ مَعَ هَذِهِ الْحُرُوفِ ، لِأَنَّ لَهَا صَدْرَ
الْكَلَامِ ، وَتَقُولُ : عَلِمْتُ أَنَّ زَيْدًا مُنْطَلِقًا بِفَتْحِ « أَنْ » / ، ٤٧ ب
فَإِذَا أَدْخَلْتَ اللَّامَ عَلَى خَيْرِهَا كَسَرْتَ وَعَلَّقْتَ الْفِعْلَ .

« بَابُ الْأَسْمَاءِ الَّتِي أُعْمِلَتْ عَمَلَ الْفِعْلِ »

وَتُسَمَّى الْأَسْمَاءُ الْمُتَّصِلَةَ بِالْأَفْعَالِ أَيْ فِي الْعَمَلِ فِي الْجَمِيعِ
وَفِي الْأَشْتِقَاقِ أَيْضاً فِي الْمُشْتَقَّاتِ وَالْمَصْدَرِ ، وَهِيَ تِسْعَةٌ :
الْمَصْدَرُ . اسْمُ الْفَاعِلِ . اسْمُ الْمَفْعُولِ . الصِّفَةُ الْمُشَبَّهَةُ . اسْمُ
التَّفْضِيلِ . اسْمَا الزَّمَانِ وَالْمَكَانِ . أَسْمَاءُ الْآلَةِ . أَسْمَاءُ الْأَفْعَالِ .

الْمَصْدَرُ هُوَ أَصْلُ الْفِعْلِ فِي الْأَشْتِقَاقِ ، لِأَنَّ مَعْنَاهُ مُجَرَّدُ
الْحَدِيثِ ، وَمَعْنَى الْفِعْلِ الْحَدِيثُ وَالزَّمَانُ ، وَالْمُفْرَدُ أَصْلُ حَقِيقَةِ
الْمُرَكَّبِ ، وَلِأَنَّ حُرُوفَ الْمَصْدَرِ إِذَا صِيغَتْ بِهَيْئَةٍ مَخْصُوصَةٍ سُمِّيَتْ
فِعْلاً ، فَالْمَصْدَرُ مَادَّةُ الْفِعْلِ ، وَمَادَّةُ الشَّيْءِ أَصْلُ حَقِيقَتِهِ .

قَالَ الْكُوفِيُّونَ (١) : الْمَصْدَرُ فَرَعٌ لِلْفِعْلِ فِي الْأَشْتِقَاقِ ، لِأَنَّهُ
يَقَعُ تَأْكِيداً لِلْفِعْلِ وَمَعْمُولاً لَهُ .

وَجَوَابُهُ أَنَّهُ مِنْ حَيْثُ التَّأْكِيدُ وَالْمَعْمُولِيَّةُ فَرَعٌ فَلَمْ تَلْزِمِ الْفَرَعِيَّةُ مِنْ
حَيْثُ الْأَشْتِقَاقُ وَهُوَ فَرَعُ الْفِعْلِ فِي الْعَمَلِ لِأَنَّهُ اسْمٌ فَمِنْ حَيْثُ هُوَ
لَوْ كَانَ عَامِلاً لَعَمِلَ كُلُّ اسْمٍ فَهُوَ يَعْمَلُ لِمُنَاسَبَةِ الْفِعْلِ مِنْ حَيْثُ
الْحُرُوفُ ، وَالذَّلَالَةُ عَلَى الْحَدِيثِ وَالذَّلَالَةُ عَلَى مُطَلَقِ الزَّمَانِ ، فَإِنَّ
مَذْهُولَ الْفِعْلِ زَمَانٌ مَخْصُوصٌ ، وَالذَّلَالُ عَلَى الْمَخْصُوصِ / دَالٌ ١/٤٨
عَلَى الْمُطَلَقِ ، وَلِأَنَّهُ إِنَّمَا يَعْمَلُ إِذَا كَانَ فِي تَقْدِيرِ « أَنْ » مَعَ فِعْلِهِ ،

(١) انظر اختلاف البصريين والكوفيين في هذه المسألة في الإيضاف ٢٣٥ المسألة (٢٨) .

وَلِذَلِكَ لَمْ يَعْمَلْ مَفْعُولًا مُطْلَقًا لِأَنَّهُ لَا يَحْتَمِلُ حِينَئِذٍ تَقْدِيرَ الْفِعْلِ ،
وَلِلْمَصْدَرِ الْمُعْمَلِ ثَلَاثَةٌ أَحْوَالٌ :

— أَنْ يَكُونَ مُنَوَّنًا ، أَوْ مُضَافًا ، أَوْ مُعْرَفًا بِاللَّامِ .

وَالأَوَّلُ أَكْثَرُهَا وَأَقْسَمُهَا ، ثُمَّ الثَّانِي ، ثُمَّ الثَّلَاثُ .

وَالدَّلِيلُ عَلَى الأَكْثَرِيَّةِ الاستقراءُ ، وَعَلَى الأَقْسَمِيَّةِ أَنَّ المَصْدَرَ
يَعْمَلُ بِمُنَاسَبَةِ الْفِعْلِ ، وَالْفِعْلُ غَيْرُ مُعْرَفٍ فَالْمُنْكَرُ أَشَدُّ مُنَاسَبَةً لَهُ ثُمَّ
المُضَافُ ، لِأَنَّ الإِضَافَةَ وَإِنْ أَخْرَجْتَهُ بِالتَّخْصِيصِ عَنْ هَذِهِ
المُنَاسَبَةِ ، إِلاَّ أَنَّهَا أَبَدًا لَا تَكُونُ لِلتَّعْرِيفِ ، وَالمُعْرَفُ بِاللَّامِ فَاقْدُ لَهُذِهِ
المُنَاسَبَةِ رَأْسًا ، مِثَالُ الأَوَّلِ : عَجِبْتُ مِنْ ضَرْبِ زَيْدٍ عَمْرًا ، وَلَكَ
أَنْ تُقَدِّمَ المَفْعُولَ عَلَى الفَاعِلِ ، وَلَكِنَّهُ يَمْتَنِعُ تَقْدِيمُ مَعْمُولِ المَصْدَرِ
عَلَيْهِ ، لِأَنَّ المَصْدَرَ وَمَعْمُولَهُ فِي تَقْدِيرِ « أَنْ » وَالفِعْلِ ، وَهُوَ صِلَةٌ
وَمَوْصُولٌ ، وَشَيْءٌ مِنَ الصَّلَةِ لَا يَتَقَدَّمُ عَلَى المَوْصُولِ ، فَإِنَّهُمَا
كَاسِمٍ وَاحِدٍ ، وَبَعْضُ أَجْزَاءِ الأِسْمِ لَا يَتَقَدَّمُ عَلَيْهِ ، وَلِذَلِكَ لَا
يُفْصَلُ بَيْنَ الصَّلَةِ وَالمَوْصُولِ بِالأَجْنَبِيِّ ، وَلَا يَبِينُ بَعْضُ الصَّلَةِ
وَبَعْضُ .

وَقَدْ يُضْمَرُ فَاعِلُهُ قَالَ اللهُ تَعَالَى ﴿ أَوْ إِطْعَامٌ فِي يَوْمٍ ذِي
مَسْغَبَةٍ . يَتِيمًا ﴾ (١) وَقَالَ تَعَالَى : ﴿ قَدْ أَنْزَلَ اللهُ / ٤٨ / ب

(١) سورة البلد آية ١٤ ، ١٥ .

إِلَيْكُمْ ذِكْرًا رَسُولًا ﴿١﴾ أَيُّ أَنْزَلَ ذِكْرَهُ بِالرَّسَالَةِ ، وَشَهِدَ عَلَى رِسَالَتِهِ ، وَيَجُوزُ أَنْ يَكُونَ التَّقْدِيرُ : أَنْزَلَ اللَّهُ إِلَيْكُمْ رَسُولًا ذَا ذِكْرٍ فَحَذَفَ « ذَا » وَأَقِيمَ الذِّكْرَ مَقَامَهُ وَقُدِّمَ عَلَى الْمَوْصُوفِ فَأَنْتَصَبَ عَلَى الْحَالِ ، كَقَوْلِهِ :

٧٤ - لِعِزَّةٍ مُوحِشًا طَلَّلَ قَدِيمٌ

عَفَاهُ كُلُّ أَسْحَمٍ مُسْتَدِيمٌ^(٢)

وَالرُّسُولُ عَلَى هَذَا يُحْتَمَلُ جِبْرَائِيلَ وَالنَّبِيُّ عَلَيْهِمَا السَّلَامُ ،

قَالَ :

٧٥ - فَلَوْلَا رَجَاءُ النَّصْرِ مِنْكَ وَرَهْبَةٌ

عِقَابِكَ قَدْ صَارُوا لَنَا كَالْمَوَارِدِ^(٣)

وَقَدْ يُحَذَفُ مَفْعُولُهُ فِي قَوْلِهِمْ : أَرُوعَجِنِي شَتْمٌ بَكْرٌ ، وَقَدْ

يُحَذَفَانِ مَعًا لِبَقَاءِ الْجُمْلَةِ بِدُونِهِمَا .

مَسْئَلَةٌ : لَوْ قُلْتَ : أَعْجَبَنِي ضَرْبُ زَيْدٍ عَمْرًا الْيَوْمَ عِنْدَ زَيْدٍ ،

فَإِنَّ عَلَّقْتَ الظَّرْفَيْنِ بِالْفِعْلِ يَجِبُ أَحَدُ أَمْرَيْنِ ، إِمَّا تَقْدُمُهُمَا عَلَى

(١) سورة الطلاق آية ١٠ ، ١١ . وانظر البحر المحیط ٢٨٦/٨ ، وإملاء ما من به الرحمن ٢٦٣/٢ .

(٢) البيت من الوافر وقاتله كثير ديوانه ٣٥٦ ، الخزانة ٥٣٢/٤ وقيل لذي الرمة .

(٣) البيت من الطويل ولم أعرف قائله . الكتاب ٩٧/١ ، وشرح المفصل لابن يعيش ٦١/٦ ، والإيضاح ١٥٦ ، والمقتصد ٥٥٦ والشاهد فيه تنوين « رهبة » ونصب ما بعدها بها ، والتقدير فيه : ولو أن نرهب عقابك . والموارد : طرق الماء .

المَصْدَرِ ، أَوْ تَأَخَّرَهُمَا عَنْهُ وَعَنْ جَمِيعِ صِلَتِهِ ، لِأَنَّهُمَا أَجْنَبِيَّانِ عَنْ
 الْمَصْدَرِ ، فَلَا يَتَحَلَّلَانِ بَيْنَ الْمَصْدَرِ وَ مَعْمُولِهِ ، وَلَا بَيْنَ أَجْزَاءِ
 الْمَعْمُولِ ، وَإِنْ عُلِّقَتْهُمَا بِالْمَصْدَرِ يَجِبُ تَأَخُّرُهُمَا عَنْهُ ، وَأَيْنَ وَقَعَا
 فِي الصِّلَةِ فَجَائِزٌ ، لِقَرَابَتِهِمَا لِلْمَصْدَرِ ، وَإِنْ جَعَلْتَ أَحَدَهُمَا مُتَعَلِّقًا
 بِأَحَدِهِمَا فَحُكْمُهُمَا عِنْدَ الْإِفْرَادِ حُكْمُهُمَا عِنْدَ الْاِقْتِرَانِ .

وَأَمَّا الثَّانِي فَعَلَى أَرْبَعَةِ أَوْجُهٍ :

— أَنْ تُضَيَّفَ إِلَى الْفَاعِلِ فَتَجْرُهُ لَفْظًا وَمَحَلُّهُ رَفْعٌ وَيَبْقَى
 الْمَفْعُولُ مَنْصُوبًا .

وَأَنْ تُضَيَّفَ إِلَى الْمَفْعُولِ / فَتَجْرُ لَفْظُهُ ، وَمَحَلُّهُ نَصْبٌ ١/٤٩
 ويبقى الفاعل مرفوعاً .

وَأَنْ تُضَيَّفَ إِلَى الْفَاعِلِ وَتَحْذِفَ الْمَفْعُولَ .

وَالِى الْمَفْعُولِ وَتُضْمِرُ الْفَاعِلَ .

كَقَوْلِهِ تَعَالَى ﴿لَوْلَا دَفَعُ اللَّهُ النَّاسَ﴾ (١) ، وَقَوْلِ الشَّاعِرِ :

٧٦ — أَمِنْ رَسْمِ دَارٍ مَرْبَعٍ وَمَصْيُفٍ

لِعَيْنَيْكَ مِنْ مَاءِ الشُّشُونِ وَكَيْفُ (٢)

(١) سورة البقرة آية ٢٥١ ، والآية دليل على الوجه الأول ، وهكذا بقية الأمثلة بالترتيب .

(٢) البيت من الطويل وقائله الخطيئة . ديوانه ٢٥٣ ، والأمالي الشجرية ٣٥١/١
 وشرح الفصل ٦٢/٦ .

والشاهد فيه إضافة رسم وهو مصدر إلى مفعوله ، والأصل :

أمن رسم داراً مربع ، فمربع فاعل ، وداراً مفعول . انظر المقتصد : ٥٦ .

وَقَوْلِكَ : سَرَّنِي قُدُومَكَ ، وَقَوْلُهُ تَعَالَى ﴿ لَا يَسْتَمُ الْإِنْسَانُ مِنْ دُعَاءِ الْخَيْرِ ﴾ (١) وَإِذَا أَتَبَعْتَ اسْمَ الْفَاعِلِ الْمَجْرُورَ جَارَ الْحَمْلِ عَلَى لَفْظِهِ وَمَحَلِّهِ ، قَالَ لَبِيدٌ :

٧٧ — حَتَّى تَهَجَّرَ فِي الرَّوَّاحِ وَهَاجَهَا

طَلَبُ الْمُعَقَّبِ حَقَّهُ الْمَظْلُومُ (٢)

عَلَى مَحَلِّ « الْمُعَقَّبِ » ، وَكَذَا الْمَفْعُولُ ، قَالَ :

٧٨ — قَدْ كُنْتُ دَايِنْتُ بِهَا حَسَانًا

مَخَافَةَ الْإِفْلَاسِ وَاللِّيَانِ (٣)

وَمِثَالُ الثَّلَاثِ : الشِّتْمُ بَكْرٌ خَالِدًا قَبِيحٌ ، قَالَ :

٧٩ — ضَعِيفُ التَّكَايَةِ أَعْدَاءُهُ

يَخَالُ الْفِرَارَ يُرَاخِي الْأَجَلَ (٤)

وَيُحْتَمَلُ أَنْ يَكُونَ التَّقْدِيرُ : « فِي أَعْدَائِهِ » فَحُذِفَ الْجَارُ

وَتَعَدَّى الْمَصْدَرُ بِنَفْسِهِ ، وَقَالَ :

(١) سورة فصلت آية ٤٩ .

(٢) البيت من الكامل ديوانه ١٢٨ ، والأماشي الشجرية ٢٢٨/١ وشرح المفصل لابن يعيش ٤٢/٢ ، الخزانة ٣٣٤/٤ ، وشرح الفية ابن معطى لابن القواس ١٠١٢/٢ .

(٣) البيتان من الرجز وهما لرؤية . ديوانه ١٨٧ ، والكتاب ٩٨/١ ، والمجمع ١٤٥/٢ ، وشرح الجمل لابن عصفور ٢١٣/٢ ، وشرح الدرّة الألفية لابن القواس ١٠١٣/٢ ، والمقتصد ٥٦١ .

(٤) البيت من المتقارب ولا يعرف قائله . الكتاب ٩٩/١ ، والمنصف ٧/٣ ، والمقرب ١٣١/١ ، وشرح شذور الذهب ٣٨٤ الخزانة ٤٣٩/٣ ، وشفاء العليل ٦٩٩/٢ .

كَرَرْتُ وَلَمْ أَنْكُلْ عَنِ الضَّرْبِ مِسْمَعًا (١)

فَنَصَبَ مِسْمَعًا بِالضَّرْبِ ، وَيُرْوَى : لِحَقَّتْ بَدَلُ كَرَرْتُ ،
فَلَا اسْتِدْلَالَ إِذْنًا بِهِ . (٢)

وَقَالَ الْفَارِسِيُّ « وَلَمْ أَعْلَمْ شَيْئاً مِنَ الْمَصَادِرِ / ٤٩ / ب
بِالْأَلْفِ وَاللَّامِ مُعْمَلًا فِي التَّنْزِيلِ » (٣) ، وَهُوَ مَعْلُومٌ ، قَالَ تَعَالَى :
﴿ لَا يُحِبُّ اللَّهُ الْجَهْرَ بِالسُّوءِ مِنَ الْقَوْلِ ﴾ . (٤)
وَالْمَصْدَرُ الْمَوْصُوفُ لَا يُعْمَلُ لِبُعْدِهِ عَنِ الْفِعْلِ .

(١) البيت من الطويل وينسب للمرار الأسدي في الكتاب ٩٩/١ والأعلم ٩٩/١ وقال ابن السرياني ٦٠/١ وجاء في هذا الباب البيت منسوباً إلى المرار ورأبته في شعر مالك بن زغبة الباهلي ، وانظر العيني ٤٠/٣ ، ٥٠١ ، والمقتضب ١٤/١ وشرح المفصل ٩/٦ وشفاء العليل ٦٩٩/٢٤٧٢/٢ .

(٢) لأنه حينئذ يكون « مسمع » منصوباً به ، وانظر المقتصد ٥٦٨ .

(٣) انظر الإيضاح العضدي ١٦٠ .

(٤) سورة النساء آية ١٤٨ ، وقال ابن الانباري في البيان في غريب إعراب القرآن ٢٧٢/١ : « وليس في التنزيل إعماله إلا في هذا الموضع » .

« اسْمُ الْفَاعِلِ »

مَا كَانَ عَلَى وَزْنِ فِعْلِهِ الْمُضَارِعِ الْمُنْبِيِّ لِلْفَاعِلِ نَحْوُ : فَاعِلٍ
 وَمُكْرِمٍ ، وَقَالَ بَعْضُهُمْ : وَيَكُونُ مَعَ ذَلِكَ مُتَعَدِّياً وَيَعْمَلُ عَمَلٌ
 مُضَارِعِهِ إِذَا كَانَ لِلْحَالِ أَوْ لِلِاسْتِقْبَالِ فَقَطُّ لِتَجْتِمِعَ الْمُنَاسَبَةُ اللَّفْظِيَّةُ
 وَالْمَعْنَوِيَّةُ بَيْنَهُمَا ، وَعَنْ الْكُوفِيَّةِ إِعْمَالُهُ مَاضِياً بِدَلِيلِ قَوْلِهِ تَعَالَى
 ﴿ فَالِقُ الْإِصْبَاحِ وَجَاعِلُ اللَّيْلِ سَكَنًا وَالشَّمْسَ وَالْقَمَرَ حُسْبَانًا ﴾ (١)
 نَصَبَ الْمُعْطُوفَ عَلَى اللَّيْلِ بِجَاعِلٍ ، وَقَوْلُهُ تَعَالَى ﴿ وَكَلْبُهُمْ بَاسِطٌ
 ذِرَاعَيْهِ بِالْوَصِيدِ ﴾ (٢) ، نَصَبَ ذِرَاعَيْهِ « بِ » « بَاسِطٌ » وَهُمَا
 مَاضِيَانِ .

وَالْجَوَابُ عَنِ الْأَوَّلِ أَنَّهُ مَنْصُوبٌ بِفِعْلِ مُضْمَرٍ يَدُلُّ عَلَيْهِ
 « جَاعِلٌ » وَعَنِ الثَّانِي : أَنَّهُ حِكَايَةٌ حَالٍ مَاضِيَّةٌ .

وَقَدْ يَخْرُجُ اسْمُ الْفَاعِلِ عَنِ زِنَةِ الْفِعْلِ لِإِرَادَةِ الْمُبَالَغَةِ فَلَا
 يَبْطُلُ عَمَلُهُ نَظْرًا إِلَى الْأَصْلِ خِلَافًا لِبَعْضِ الْكُوفِيَّةِ ، كَمَا أُعْمِلَ مُثْنَى
 وَمَجْمُوعاً ، مُصَحَّحاً وَمُكْسَراً ، قَالَ سَعْدُ بْنُ نَاشِبٍ :

-
- (١) سورة الأنعام آية ٩٦ ، قال ابن الجزري : « واختلفوا في (وجاعل الليل سكيناً) فقرأ الكوفيون
 (وجعل) بفتح العين واللام من غير ألف وينصب اللام من (الليل) وقرأ الباقون بالألف
 وكسر العين ورفع اللام وتخفص الليل . النشر في القراءات العشر ٢/٢٦٠ وإتحاف فضلاء
 البشر ٢١٤ والبحر المحيط ٤/١٨٦ .
- (٢) سورة الكهف آية ١٨ .

٨١ - فَيَا رِزَامَ رَشُّوْا بِي مُقَدِّمًا

إِلَى الْمَوْتِ حَوَاضًا إِلَيْهِ الْكِتَابِيَا^(١)

١/٥٠

وَقَالَ / الْقَلَاخُ

٨٢ - أَنَا الْحَرْبِ لَبَّاسًا إِلَيْهَا جَلَالَهَا

وَلَيْسَ بِلَوَّاجِ الْحَوَالِفِ أَغْقَلًا^(٢)

وَيُشْتَرَطُ فِي إِعْمَالِ اسْمِ الْفَاعِلِ أَنْ يَكُونَ مُعْتَمِدًا عَلَى مَا قَبْلَهُ
مُتَقَوِّيًا بِأَنْ يَقَعَ حَبْرًا أَوْ صِلَةً أَوْ صِفَةً أَوْ حَالًا ، أَوْ مُعْتَمِدًا عَلَى
حَرْفِ اسْتِفْهَامٍ أَوْ نَفْيٍ .

وَيُضَافُ اسْمُ الْفَاعِلِ إِلَى الْمَفْعُولِ فَيَقَالُ : هَذَا ضَارِبُ زَيْدٍ ،
وَلَا يُضَافُ إِلَى الْفَاعِلِ كَالْمَصْدَرِ ، قَالُوا : لِعَمَلٍ يَلْزَمُ إِضَافَةَ الشَّيْءِ
إِلَى نَفْسِهِ . وَفِيهِ بَحْثٌ سَادُّ كُرُهُ فِي بَابِ الْإِضَافَةِ إِنْ شَاءَ اللَّهُ
تَعَالَى .

وَلَوْ قُلْتُ : « هَذَا ضَارِبُ زَيْدِ الْيَوْمِ وَغَدًا عَمْرًا » كَانَ قَبِيحًا
جَرَرْتُ عَمْرًا حَمَلًا عَلَى لَفْظِ زَيْدٍ ، أَوْ نَصَبْتُهُ حَمَلًا عَلَى مَحَلِّهِ ، لِأَنَّ
الْوَاوَ فَرَعٌ لِاسْمِ الْفَاعِلِ وَهُوَ فَرَعُ الْفِعْلِ فَلَا يَقْوَى عَلَى الْعَمَلِ مَعَ
الْفَصْلِ ، وَأَرَادَ أَبُو الْحُسَيْنِ^(٣) تَرْتِيبَهُ فَقَالَ « الْفِعْلُ يَعْمَلُ مَعَ

(١) البيت من الطويل وقائله سعد بن ناشب مازن بن عمرو بن تميم شرح ديوان
الحماسة للمرزوقي ٧٢/١ .

(٢) البيت من الطويل . الكتاب ٥٧/١ ، والمقتضب ١١٣/٢ ، وشرح المفصل ٧٠/٦ .

(٣) المقصود هو : « محمد بن الحسين بن محمد بن الحسين عبد الوارث أبو الحسين الفارسي النحوي =

الفصل ، تقول : ضربَ عمرُ اليومَ زيدا ، ونائبه يعملُ مع قُبج ،
قال :

٨٣ - يوماً تراها كشيئه أزدية آل

عصبٍ ويوماً أديمها نغلا^(١)

ونائبٌ مشابهه يعملُ مع زيادة القُبج ، ويكاد يمتنع كما
صورتنا من المسألة^(٢) .

= ابن أخت أبي علي الفارسي الذي استوطن جرجان في أخريات حياته وقرأ عليه أهلها منهم عبد القاهر الجرجاني وليس له أستاذ سواه « (البغية ٣٨) ، والكيشي يكثر الإشارة إلى أبي علي الفارسي وإلى عبد القاهر فالمراد بأبي الحسين هو الذي ذكرت . وقد ذكره الجرجاني في المقتصد في هذه المسألة ٥٢١/١ .

(١) البيت من المنسرح وقائله الأعشى ، ديوانه ٢٣٣ ، والإيضاح ١٤٨ ، والمقتصد ٥١٩/١ وذلك لأن أديمها منصوب بالواو لأنه قائم مقام الفعل الذي قبله وهو تراها من حيث إن أديمها معطوف على الضمير الذي في تراها . أفاده الجرجاني في المقتصد ٥٢١/١ .

(٢) انظر المقتصد ٥٢١/١ وقد تصرف المؤلف في النقل .

« اسْمُ الْمَفْعُولِ »

هُوَ الْجَارِي عَلَى فِعْلِهِ الْمُضَارِعِ الْمَبْنِيِّ لِلْمَفْعُولِ ، نَحْوُ :
 مُكْرَمٌ وَمُسْتَخْرَجٌ ، وَأَمَّا « مَفْعُولٌ » فَإِنَّمَا / لَمْ يَقُلْ « مَفْعَلٌ » ٥٠ / ب
 كَيْضَرَبُ ، فَرَقاً بَيْنَ مَفْعُولِ الْمَزِيدِ نَحْوُ : « أَكْرَمٌ » ، وَمَفْعُولِ
 الْمُجَرَّدِ فَبِنَى عَلَى « مَفْعَلٍ ثُمَّ زَيْدٌ عَلَيْهِ وَأَوْ ، لِئَلَّا يَلْتَبِسَ بِاسْمِ
 الْمَكَانِ وَاسْمِ الآلَةِ فِي التَّصْغِيرِ وَالتَّكْسِيرِ ، وَلِأَنَّ « مَفْعَلًا » لَمْ يَجِيءْ
 إِلَّا مُكْرَمًا فِي جَمْعٍ مَكْرَمِيَّةٍ ، وَيَعْمَلُ عَمَلِ مُضَارِعِهِ نَحْوَ زَيْدٌ مُكْرَمٌ
 أَبُوهُ وَمُسْتَخْرَجٌ مَتَاعُهُ ، مُفْرَدًا وَ مُثْنًى وَمَجْمُوعًا ، وَتَشْتَرَطُ فِي
 إِعْمَالِهِ شَرَايِطُ إِعْمَالِ اسْمِ الْفَاعِلِ ، وَكَذَا فِي الصَّفَةِ الْمَشْبَهَةِ .

« الصِّفَةُ الْمُشَبَّهَةُ بِاسْمِ الْفَاعِلِ »

هِيَ الْمُسْتَقْتَنَةُ الْعَيْرُ الْجَارِيَةِ عَلَى الْمُضَارِعِ نَحْوُ « حَسَنَ » وَ
 « صَعِبَ » وَتَعْمَلُ بِمُشَابَهَةِ الْجَارِيِ (١) ، لِأَنَّهَا تُدَكَّرُ وَتُؤنَّثُ ، وَتُنثَى
 وَتُجْمَعُ تَقُولُ : حَسَنٌ ، حَسَنَةٌ ، حَسَنَانٌ ، حَسَنُونَ ، كَقَوْلِكَ
 ضَارِبٌ ، ضَارِبَةٌ ، ضَارِبَانِ ، ضَارِبُونَ ، تَقُولُ : زَيْدٌ حَسَنٌ وَجْهُهُ ،
 كَقَوْلِكَ : قَائِمٌ أَبُوهُ ، وَهِيَ تَدُلُّ عَلَى صِفَةٍ ثَابِتَةٍ ، وَإِنْ أُرِيدَ التَّجَدُّدُ
 قِيلَ : هُوَ حَاسِنٌ الْآنَ أَوْ غَدًا قَالَ تَعَالَى : ﴿ وَضَاقَ بِهِ صَدْرُكَ ﴾ (٢)
 وَتَنْحَطُّ دَرَجَتُهَا عَنْ اسْمِ الْفَاعِلِ بِأَنَّهَا لَا تَعْمَلُ وَ مَعْنَاهَا
 الْاسْتِقْبَالُ ، أَمَّا إِذَا كَانَ مَاضِيًا فَهُوَ أَبْعَدُ (٣) ، وَقَوْلِكَ : هُوَ كَرِيمٌ
 أَبُوهُ ، مَعَ أَنَّ كَرِيمَ الْأَبِ مَوْجُودٌ فِي الْمَاضِيِ إِنَّمَا يَسُوغُ إِذَا تَحَقَّقَ فِي
 الْحَالِ فَهُوَ شَرْطُ عَمَلِهِ ، / فَإِنَّ الْوَجُودَ الْحَالِيَّ لَا يُتَافَى الْوَجُودَ ١ / ٥١
 الْغَائِبَ (٤) كَمَا لَا يُتَافَى الْاسْتِقْبَالِيَّ اعْتِبَرُ بِالْحَالِ الدَّائِمَةِ .

(١) وهو اسم الفاعل الجاري على فعله المضارع المبني للمعلوم .

وفي الحاشية : «أي إذا أريد بها الحدوث والتجدد ردت إلى صيغة اسم الفاعل ، ألا ترى أنك تقول : زيد حسن ، بمعنى أن هذه الصفة ثابتة له ، فإن قصدت الحدوث قلت : زيد حاسن الآن أو غداً ، ولذلك قيل في « ضيق » لما قصد به الحدوث : ضائق ، قال الله تعالى : ﴿ وَضَاقَ بِهِ صَدْرُكَ ﴾ .

(٢) سورة هود آية ١٢ .

(٣) في الحاشية : «وإنما كان أبعد ، لأن المستقبل لا يعمل مع أن مآله إلى الحال فالماضي أولى أن لا يعمل » .

(٤) في الحاشية «كقولهم : رأيت شمساً متحرّكاً ، فإن دوام الحال لا يخرجها عن الحالية » .

وَتُضَافُ الصِّفَةُ إِلَى فَاعِلِهَا ، وَكَذَلِكَ اسْمُ الْفَاعِلِ وَالْمَفْعُولِ
إِذَا كَانَا مِثْلَهَا فِي الثَّبَاتِ ، تَقُولُ : هُوَ حَسَنُ الْوَجْهِ ، وَضَامِرُ الْبَطْنِ ،
وَمُؤَدَّبُ الْخُدَامِ (١) .

وَأَعْلَمُ أَنَّ فِي مَسْأَلَةِ : « حَسَنٌ وَجْهُهُ » وَجُوهًا سَبْعَةً ، فِي
اِثْنَيْنِ مِنْهَا « الْوَجْهُ » مُضَافٌ ، وَفِي اِثْنَيْنِ مُضَافٌ إِلَيْهِ ، وَفِي وَاحِدٍ
مُضَافٌ وَمُضَافٌ إِلَيْهِ ، وَفِي اِثْنَيْنِ لَا مُضَافٌ وَلَا مُضَافٌ إِلَيْهِ .

مِثَالُ الْأَوَّلَيْنِ : جَاءَنِي رَجُلٌ حَسَنٌ وَجْهُهُ ، وَحَسَنٌ وَجْهُهُ
يَرْفَعُ « وَجْهُهُ » عَلَى الْفَاعِلِ وَنَصْبِهِ عَلَى مُشَابَهَةِ الْمَفْعُولِ أَوْ التَّمْيِيزِ
عِنْدَ بَعْضِهِمْ .

مِثَالُ الثَّانِيَيْنِ : حَسَنُ الْوَجْهِ ، وَحَسَنُ وَجْهِهِ ، عَلَى أَنْ يَكُونَ
فَاعِلُهُمَا ضَمِيرَ الْمَوْصُوفِ ، لِامْتِنَاعِ خُلُوقِ الصِّفَةِ عَنِ الرَّاجِعِ فَيَكُونَ
الْحُسْنَ شَائِعًا فِي كُلِّ الْمَوْصُوفِ ، ثُمَّ بِالْإِضَافَةِ إِلَى الْوَجْهِ يَتَحَصَّنُ
بِهِ ، فَالْوَجْهُ فَاعِلٌ مَعْنَى لَا لَفْظًا ، وَفِي الْوَجْهِ الْأَوَّلِ فَاعِلٌ لَفْظًا
وَمَعْنَى وَلَوْ كَانَ الْفَاعِلُ الْوَجْهُ هَهُنَا لَمَا أُثْبِتِ الصِّفَةُ إِذَا جَرَتْ عَلَى
الْمُؤَنَّثِ ، وَلَمْ يَقُولُوا : امْرَأَةٌ حَسَنَةُ الْوَجْهِ ، كَمَا لَمْ يَقُولُوا : حَسَنَةُ وَجْهُهَا
لِأَنَّ الْفَاعِلَ مُذَكَّرٌ ، قَالَ الْكُوفِيُّونَ / : الْوَجْهُ فَاعِلٌ وَتَكَلَّفُوا عُدْرَتَيْنِ ٥١/ب
لِتَرْكِ الضَّمِيرِ :

أَحَدُهُمَا : إِقَامَةُ الْأَلْفِ وَاللَّامِ مَقَامَهُ كَقَوْلِهِ :

(٥) انظر المفصل ٢٢٠ .

وَلَمْ يُلْهِنِي عَنْهُ الْعَزَالُ الْمُقَنَّعُ^(١)

وَالثَّانِي : أَنَّ التَّقْدِيرَ : حَسَنُ الْوَجْهِ ، فَحُذِفَ الضَّمِيرُ قِيَاساً عَلَى حَذْفِهِ مِنَ الصَّلَاةِ كَقَوْلِهِ تَعَالَى : ﴿ أَهَذَا الَّذِي بَعَثَ اللَّهُ رَسُولًا^(٢) ﴾ ، أَيْ بَعَثَهُ ، وَهُمَا ضَعِيفَانِ ، أَمَّا الْأَوَّلُ فَلِقَلَّةِ الْإِسْتِعْمَالِ ، وَأَمَّا الثَّانِي : فَلِأَنَّ اتِّصَالَ الصَّلَاةِ بِالْمَوْصُولِ آكَدُ مِنْ اتِّصَالِ الصِّفَةِ بِالْمَوْصُولِ ، لِأَنَّ الْمَوْصُولَ لَا يَسْتَقِلُّ بِدُونِ الصَّلَاةِ ، فَهَذَا الْإِتِّحَادُ يُعْنِي عَنْ ذِكْرِ الرَّابِطِ ، احْتِجُّوا بِقَوْلِهِ تَعَالَى : ﴿ جَنَّاتٍ عَدْنٍ مَفْتَحَةٌ لَهُمُ الْأَبْوَابُ ﴾^(١) قَالُوا : « مَفْتَحَةٌ » صِفَةٌ لِجَنَّاتٍ ، وَارْتَفَعَ بِهَا الْأَبْوَابُ ، فَإِنَّ الْأَبْوَابَ هِيَ الْمَفْتَحَةُ ، وَلَمْ يَرْجِعْ ذِكْرُ إِلَى الْمَوْصُولِ فَتَعَيَّنَ أَحَدُ الْعُذْرَيْنِ .

وَالْجَوَابُ : إِنَّ فِي الْمَفْتَحَةِ ضَمِيرًا لِجَنَّاتٍ وَارْتَفَعَ الْأَبْوَابَ بَدَلًا عَنْهُ ، وَلَا عَجَبَ فِي إِسْنَادِ التَّفْتِيحِ إِلَى الْجَنَاتِ ظَاهِرًا ، وَإِنْ كَانَ

(١) البيت من الطويل وقائله مسكين الدرامي ديوانه ٥١ ، والأماي التحيرير ٢/٢٠٥ ، وأماي المرتضى ١/٤٧٥ ، الخزانة ٤/١٧٩ ، ٣٦٦ ، وشرح ديوان الحماسة ١٧١٩ .
ورواية البيت في ديوانه :

طعامي طعام الضيف والرحل رَحْلُهُ ولم يلهني عنه غزال مُقَنَّعُ
والشاهد فيه إقامة الألف واللام في « البيت » مقام الضمير ، والتقدير : وبيتي بَيْتُهُ .

(٢) سورة الفرقان آية ٤١ .

(١) سورة ص آية ٥٠ .

للأبوابِ حَقِيقَةً ، فَإِنَّهُ قَدْ وَرَدَ فِي التَّنْزِيلِ ﴿ وَفُتِحَتِ السَّمَاءُ فَكَانَتْ
أَبْوَابًا ﴾ (١) وَكَيْفَ وَبَدَلُ الْبَعْضِ مِنَ الْكُلِّ مِنْ هَذَا الْقَبِيلِ ؟ !

— مِثَالُ الثَّلَاثِ : حَسَنٌ وَجْهَهُ / وَالْقَوْلُ بِصِحَّةِ هَذَا الْوَجْهِ ١ / ٥٢
مِمَّا انْفَرَدَ بِهِ سَيبويه واستدلَّ بِقَوْلِ الشَّمَّاخِ :

٨٥ — أَمِنْ دِمْتَيْنِ عَرَسَ الرُّكْبُ فِيهِمَا

بِحَقْلِ الرُّخَامِي قَدْ عَفَا طَلَّاهِمَا (٢)

أَقَامَ عَلَى رَبْعِيهِمَا جَارَتَا صَفَاً

كُمَيْتَا الْأَعَالِي جَوْنَتَا مُصْطَلَاهِمَا

حُجَّةُ الْجُمْهُورِ أَنَّ حَسَنًا إِذَا أُضِيفَ إِلَى الْوَجْهِ الْمُضَافِ إِلَى

ضَمِيرِ الْحَسَنِ فَقَدْ أُضِيفَ الشَّيْءُ إِلَى نَفْسِهِ بِوِاسْطَةِ ، وَجَوَابُهُمْ أَنَّ

الضَّمِيرَ لِلْمَوْصُوفِ لَا لِلصِّفَةِ (٣) .

مِثَالُ الرَّابِعِينَ : حَسَنٌ وَجْهًا ، وَحَسَنٌ الْوَجْهَ عَلَى التَّمْيِيزِ فِي

الْأَوَّلِ ، وَمُشَابَهَةِ الْمَفْعُولِ فِي الثَّانِي .

(١) سورة النبا آية ١٩ ، وانظر المقتصد ٥٤٤ .

(٢) البيتان من الطويل . ديوانه ٣٠٧ ، والكتاب ١٠٢/١ ، الخزانة ١٩٨/٤ ، والعيني ٥٨٨/٣ ،
ومعجم البلدان ٢٧٨/٢ ، والمقتصد ٥٤٩ ، والمفصل ٢٣١ .

والشاهد في قوله : « جونتَا مصطلاهما » حيث استشهد به سيبويه على قبح إضافة الصفة مجردة
من « أل » إلى مضاف إلى ضمير الموصوف حيث إضاف الصفة وهي (جونتَا) إلى المصطلى
وهو مضاف إلى ضمير الموصوف وهو (جارتَا صفا) وقد رد على سيبويه . أنظر التفصيل في
الأعلم ١٠٢/١ ، وشرح أبيات سيبويه ١١/١ .

(٣) انظر المقتصد ٥٤٩ ، وشرح أبيات سيبويه لابن السيرافي ١١/١ .

« اسْمُ التَّفْضِيلِ »

لَا يَعْمَلُ فِي الظَّاهِرِ عِنْدَنَا إِلَّا فِي ضَرُورَةِ الشُّعْرِ ؛ لِأَنَّهُ وَإِنْ كَانَ جَارِيًا عَلَى الْفِعْلِ لَفْظًا ، لَمْ يَجْرُ عَلَيْهِ مَعْنَى ، وَالْمَفْعُولُ فِي قَوْلِهِ :

— ٨٦ — وَأَضْرَبَ مِنَّا بِالسُّيُوفِ الْقَوَانِسَا^(١)

منصوبٌ بفعيلٍ مضميرٍ دَلَّ عَلَيْهِ « أَضْرَبَ » ويعملُ في المضميرِ والظاهرِ الذي في معنى المضميرِ ، فالأولُ كقولك : رأيت رجلاً أحسنَ من عمرو ففاعلُ « أحسنَ » ضميرِ الرجلِ والثاني كقولك : ما رأيتُ رجلاً أحسنَ في عينه الكُحْلُ منه في عينِ زَيْدٍ ، أي الكُحْلُ في هذا المِجْلِ أحسنُ مِنْ نَفْسِهِ فِي الْمَحَالِّ الْأُخْرَى ، فَاتَّحَدَ الْفَاضِلُ وَالْمَفْضُولُ ذَاتًا وَتَغَايِرًا اعتباراً ، وإِنَّمَا جازَ / ارتفاعُ الكُحْلِ بِأَحْسَنَ لِأَنَّ الْحُسْنَ الْمُنْسُوبَ ٥٢ / ب إلى الكُحْلِ فِي عَيْنِ الْمُوصُوفِ فِي الْحَقِيقَةِ مَنْسُوبٌ إِلَى الْمُوصُوفِ ، فَكَأَنَّكَ أَعْمَلْتَهُ فِي ضَمِيرِ الْمُوصُوفِ بِخِلَافِ أَنْ تَقُولَ : مررتُ برجلٍ أحسنُ مِنْهُ أَبُوهُ ، فَتَرَفَعَ الْأَبُ بِأَحْسَنَ ، وَمِثْلُهُ الْحَدِيثُ : « مَا مِنْ أَيَّامٍ أَحَبُّ إِلَى اللَّهِ فِيهَا الصُّومُ مِنْهُ فِي عَشْرِ ذِي الْحِجَّةِ »^(٢) .

(١) عجز بيت من الطويل وقيله :

فلم أر مثل الحي حيا مصبحا ولا مثلنا يوم التقينا فوارسا
أكرم وأحمى للحقيقة منهم وأضرب منا بالسيف القوانسا

وقائلهما العباس بن مرداس السلمى . الأصمعيات ٢٠٥ وشرح ديوان الحماسة ١/٤٤٠ وشرح
المفصل ٦/١٠٥ ، الخزانة ٤/٥١٧١ ، والإيضاح في شرح المفصل ١/٦٦٣ .

(٢) انظر الحديث في مسند الإمام أحمد ٢/١٣١ مع اختلاف في اللفظ في غير موضع الشاهد ،

عن ابن عمر عن النبي ﷺ ، وهو في سيبويه ٢/٣٢ هارون ، والمقتضب ٣/٣٥٠ .

« أَسْمَاءُ الْأَفْعَالِ »

إِنَّمَا جِيءَ بِهَا رَوْماً لِلإِخْتِصَارِ ، فَمِنْهَا أَسْمَاءُ الْأَوْامِرِ ، وَمِنْهَا
 أَسْمَاءُ الْأَخْبَارِ ، وَالْأَوَّلُ أَغْلَبُ ، لِأَنَّ قَرِينَةَ الْحَالِ لَمَّا سَوَّغَتْ فِي فِعْلِ
 الْأَمْرِ الْحَاضِرِ كَثْرَةَ الإِضْمَارِ كَقَوْلِكَ لِمَنْ أَشَالَ سَوْطاً أَوْ شَهْرَ سَيْفاً :
 رَأْسَ الْغَدَّارِ ، فَتَحْسِينُهَا الْإِكْفَاءُ بِاسْمِ الْفِعْلِ الْآخَرِ ، لِأَنَّ فِيهِ ضَرْباً
 مِنَ الإِظْهَارِ ، وَهِيَ تَنْقَسِمُ إِلَى مُتَعَدِّ ، وَلاِزِمٍ ، فَالْأَوَّلُ كَقَوْلِكَ : رُوِيَ
 زَيْدًا ، وَتَيْدَ عَمراً أَيَّ أَمْهَلُهُ ، وَهَلُمَّهُ ، أَيَّ أَحْضِرُهُ ، وَهَاتِ الشَّيْءَ أَيَّ
 أُعْطِيهِ ، وَحِيَهْلَ الثَّرِيدَ أَيَّ إِيْتِهِ ، وَعَلَيْكَ زَيْدًا أَيَّ الإِزْمَةِ ، وَعَلَيَّ عَمراً
 أَيَّ أَوْلِيِيهِ ، وَدُونِكَ أَيَّ تُحَدِّثُ أَنْشَدَ أَبُو زَيْدٍ :

٨٧ — أَعْيَاشُ قَدْ ذَاقَ الْقِيُونَ مَرَارَتِي

وَأَوْقَدْتُ نَارِي فَادُنْ دُونَكَ فَاصْطَلِ (١)

وَأَمِينُ (٢) أَيَّ اسْتَجَبَ .

وَالثَّانِي كَقَوْلِكَ : صَهْ ، أَيَّ اسْكُتْ ، وَمَهْ أَيَّ أَكْفُفْ ، وَإِيهِ
 أَيَّ حَدِّثْ ، وَنَزَالَ / أَيَّ أَنْزَلْ ، وَإِلَيْكَ أَيَّ تَنْحَ ، وَقِيلَ لِأَعْرَابِيٍّ : ١ / ٥٣
 إِلَيْكَ فَقَالَ : إِلَيَّ ، فَكَأَنَّهُ قِيلَ لَهُ : تَنْحَ ، فَقَالَ : أَتَنْحِي .

(١) البيت من الطويل وقائلة جرير . ديوانه ٤٥٨ ، واللسان ١٦٥ / ١٣ (دون) ونوادير أبي
 زيد ١١٣ ، والإيضاح ١٦٥ ، والمقتصد ٥٦٩ .
 (٢) في النسخة أمين أمين مكررة .

وَأَمَّا أَسْمَاءُ الْأَخْبَارِ فَكَقَوْلِكَ : شَتَانِ زَيْدٌ وَعَمْرٌ أَيْ افْتَرَقَا ،
وَهَيْهَاتَ ذَلِكَ أَيْ بَعْدَ ، قَالَ :

٨٨ - فَهَيْهَاتَ هَيْهَاتَ الْعَقِيْقُ وَأَهْلُهُ

وَهَيْهَاتَ خِلٌّ بِالْعَقِيْقِ نُوَاصِلُهُ^(١)

— وَفِي « رُوَيْدٌ » أَرْبَعَةٌ أَوْجُهُ :

أَنْ يَكُونَ اسْمًا لِلْفِعْلِ وَهُوَ مَبْنِيٌّ فِي هَذَا الْوَجْهِ فَقَطْ .

وَأَنْ يَقَعَ صِفَةً كَقَوْلِكَ : سَارُوا سِيرًا رُوَيْدًا .

وَحَالًا كَقَوْلِكَ : جَاؤُوا رُوَيْدًا .

ومصدرًا بِمَعْنَى إِرْوَادٍ ، مضافًا كقولك : رُوَيْدٌ بَكَرٍ .

وتقول : بَلَّهَ زَيْدًا أَيْ دَعَاهُ ، وَبَلَّهَ زَيْدٌ ، تَجَعَّلَهُ بِمَعْنَى التَّرَكُّ

فَتَضْيِفُهُ إِلَى الْمَفْعُولِ ، وَهُوَ كَقَوْلِهِمْ : وَبِحَالٍ لَهُ فِي أَنَّهُ مَصْدَرٌ لَا

يَسْتَعْمَلُ فِعْلُهُ ، وَلِكُونِهِ مَصْدَرًا جَاءَ فِيهِ الْقَلْبُ نَحْوَ بَهْلٍ زَيْدٍ . وَمَعْمُولُهَا

لَا يَتَقَدَّمُ عَلَيْهَا لِضَعْفِ عَمَلِهَا بِالنِّيَابَةِ خِلَافًا لِلْكَوْفِيِّينَ^(٢) ، اِحْتِجُوا

بِقَوْلِهِ تَعَالَى : ﴿ كِتَابَ اللَّهِ عَلَيْكُمْ ﴾^(٣) . وَقَوْلِ الشَّاعِرِ :

٨٩ - يَا أَيُّهَا الْمَائِحُ دَلُّوِي دُوْنَكَا

إِنِّي رَأَيْتُ النَّاسَ يَحْمَدُوْنَكَا^(٤)

(١) البيت من الطويل وقائلة جرير . ديوانه ٤٧٩ ، وشفاء العليل في إيضاح التسهيل ٩٩٥/٢ ،
وشرح المفصل ٣٥/٤ .

(٢) المقتصد في شرح الإيضاح ٥٧٥/١ ، والإنصاف ٢٢٨/١ ، مسألة رقم ٢٧ .

(٣) سورة النساء آية ٢٤ .

(٤) البيتان من الرجز وقد نسبهما ابن دريد لعجوز بالبادية بعثت بهما مع ركب قاصدين طلحة =

والجواب عن الآية أنَّ « كتاباً » منصوبٌ بِفِعْلِ مُضْمَرٍ دَلَّ عَلَيْهِ
قَوْلُهُ :

﴿ حُرِّمَتْ عَلَيْكُمْ ﴾ ^(١) أَي كُتِبَ عَلَيْكُمْ كِتَابَ اللَّهِ ، كَمَا
انْتَصَبَ الْمَصْدَرُ بِفِعْلِ مُضْمَرٍ لِذَلَالَةِ الْكَلَامِ / عَلَيْهِ فِي قَوْلِهِ : ٥٣ / ب

٩٠ - مَا إِنْ يَمَسُّ الْأَرْضَ إِلَّا جَانِبٌ

مِنْهُ وَحَرَفُ السَّاقِ طَيِّ الْمَحْمَلِ ^(٢)

وعن البيت أنَّ « دَلْوِي » مَرْفُوعٌ بِالْإِبْتِدَاءِ وَمَا بَعْدَهُ حَبْرُهُ ، كَأَنَّهُ
نَبَّهَهُ عَلَى حُصُولِ دَلْوِهِ عِنْدَهُ نَفِيًّا لِعَقْلِيَّتِهِ ، وَيَجُوزُ نَصْبُهُ بِفِعْلِ مُضْمَرٍ
أَي خُذْ دَلْوِي .

فَإِنْ قُلْتَ : هَذِهِ الْكَلِمَاتُ خَارِجَةٌ عَنِ الْأَقْسَامِ الثَّابِتَةِ فَإِنَّهَا
لَيْسَتْ أَسْمَاءً لِأَنَّهَا تَدُلُّ عَلَى مَعْنَى وَزَمَانِهِ وَيَسْتَقِلُّ كَلَامًا بِانْفِرَادِهَا
كَأَسْمَاءِ الْأَوْامِرِ وَلَيْسَتْ بِأَفْعَالٍ لِدُخُولِ التَّنْوِينِ وَاللَّامِ عَلَيْهَا فِي قَوْلِكَ :
صَهٍ وَمِهِ ، وَالنَّجَاءَكَ ، وَلَيْسَتْ بِحُرُوفٍ بِالدَّلِيلَيْنِ مَنْعَتْ كَوْنَهَا غَيْرَ
أَسْمَاءٍ ، أَمَّا دَلَالَتُهَا عَلَى الْمَعْنَى وَزَمَانِهِ ، فَعَنْهُ جَوَابَانِ :

أَحَدُهُمَا : أَنَّهَا تَدُلُّ عَلَى لَفْظٍ وَذَلِكَ اللَّفْظُ يَدُلُّ عَلَى الْمَعْنَى

= الطَّلْحَاتُ . أَمَّا ابْنُ دَلْوِي ٧٤ ، الْإِنْصَافُ ٢٢٨/١ ، وَشَرَحَ الْمَفْصَلُ
(لَابْنُ يَعِيشُ) ١١٧/١ ، الْخَزَانَةُ ١٧/٣ .
(١) سُورَةُ النِّسَاءِ آيَةٌ ٢٣ .
(٢) الْبَيْتُ مِنَ الْكَامِلِ وَقَاتِلُهُ أَبُو كَبِيرِ الْهَدَلِيِّ . شَرَحَ أَشْعَارَ الْهَدَلِيِّينَ ١٠٧٤/٣ ، وَالْإِيضَاحُ ٦٦ ،
وَالْمَقْتَصِدُ ٥٧٦ .

والزمان ، والمنتفي عن الأسماء دلالتها على المعنى والزمان من غير واسطة .

والثاني : أنَّ الاسم لا يدلُّ على الزمان من حيث الصيغة وهذه كذلك .

وأما استقلالها كلاماً فممنوع ، وذلك لأنها تدلُّ على الأفعال فحسب ، ولكنَّ الفعل لَمَّا لم يَحُلْ عن الفاعل انعقد الكلام فكَمَا أنَّ « اسكت » مفردٌ لفظاً ، مركبٌ تقديراً ، فكذلك هذه / ثم الدليل / ١٥٤ أ على اسميتها انطباق حدِّ الاسم عليها ولحاق التنوين واللام ببعضها ، وانعقاد الكلام منها ومن اسمٍ في قولك : دُونَكَ زيداً .

« اسْمَا الزَّمَانِ وَالْمَكَانِ »

مَا بُنِيَ مِنْهُمَا مِنْ مُجَرَّدِ الثَّلَاثِيِّ فَإِنْ كَانَ عَيْنٌ مُضَارِعِهِ مَفْتُوحَا
أَوْ مَضمومًا فَهُوَ عَلَى « مَفْعَلٍ » ، يَفْتَحُ الْعَيْنَ ، كَالْمَذْهَبِ وَالْمَصْدَرِ
إِلَّا أَحَدَ عَشَرَ اسْمًا وَهِيَ : الْمَنْسِكُ وَالْمَجْزُرُ وَالْمَنْبِثُ ، وَالْمَطْلَعُ
وَالْمَشْرِقُ وَالْمَغْرِبُ ، وَالْمَفْرِقُ وَالْمَسْقِطُ ، وَالْمَسْكِنُ ، وَالْمَرْفِقُ ،
وَالْمَسْجِدُ .

وَإِنْ كَانَ مَكْسُورًا فَـ « مَفْعِلٍ » بِالْكَسْرِ كَالْمَجْلِسِ ، إِلَّا مَا
كَانَ مِنْهُ مُعْتَلًّا أَوْ الْفَاءِ أَوْ الْهَمْزِ فَإِنَّهُمَا مِنَ الْأَوَّلِ مَكْسُورُ الْعَيْنِ
كَالْمَوْهَبِ ، وَمِنَ الثَّانِي مَفْتُوحَا كَالْمَأْتَى ، وَعَنْ الْقِرَاءِ (١) : مَاوِي
الْإِبِلِ .

وَمِنْ مِتَشَعِبَةِ الثَّلَاثِيِّ وَسَائِرِ الرَّبَاعِيِّ فَعَلَى وَزْنِ مَفْعُولِهَا
كَالْمُدْخَلِ وَالْمُدْحَرَجِ وَلَا يُعْمَلَانِ لِأَنَّهُمَا بِمَعْنَى الزَّمَانِ وَالْمَكَانِ الْمُضَافَيْنِ
إِلَى الْمَصْدَرِ ، وَأَمَّا قَوْلُ النَّابِغَةِ :

٩١ — كَأَنَّ مَجْرَّ الرَّامِسَاتِ ذُبُولَهَا

عَلَيْهَا قَضِيمٌ تَمَقَّتُهُ الصَّوَانِعُ (٢)

(١) انظر ابن يعيش ١٠٨/٦ ، ١٠٩ ، فقد نص على رواية القراء .

(٢) البيت من الطويل . ديوانه ٤٣ ، وشرح المفصل لابن يعيش ١١٠/٦ ، والمقتصد ٦٥٦ .

فَتَقْدِيرُهُ « مَوْضِعُ مَجَرِّ الرَامِسَاتِ » فَهُوَ مَصْدَرٌ مِيمِيٌّ ، وَمِثْلُهُ
قَوْلُ ذِي الرُّمَّةِ :

۹۲ - فَظَلَّتْ بِمَلْقَى وَاحِفٍ جَرَعَ الْمِعَى

قِيَاماً يُعَالِي مُصْلِحِمْأَ أَمِيرُهَا^(۱)

ب / ۵۴

وَقَدْ يُعْمَلَانِ وَلَيْسَ / بِمَشْهُورٍ .

(۱) البيت من الطويل . ديوانه ۳۱۰ ، والمقتصد ۶۵۷ .

« اسْمُ الآلَةِ »

وَهِيَ مَا كَانَ وَاسِطَةً فِي إِصَالِ فِعْلِ الْفَاعِلِ إِلَى الْمُتَفَعِّلِ ،
وَتَجِيءُ عَلَى « مَفْعَلٍ ، وَمَفْعَلَةٍ ، وَمَفْعَالٍ » كَالْمُقْبِضِ ،
وَالْمَكْسَحَةِ^(١) وَالْمِقْرَاضِ ، وَمَا جَاءَ مِنْهَا مَضْمُومَ الْعَيْنِ كَالْمُسْتَعِطِ
وَالْمُنْخَلِ فَقَدْ قَالَ سَيِّبِيُّهُ^(٢) : لَمْ يَذْهَبُوا بِهَا مَذْهَبَ الْفِعْلِ ، وَلَكِنَّهَا
جُعِلَتْ أَسْمَاءً لِهَذِهِ الْأَوْعِيَةِ ، وَلَا تَعْمَلُ أَصْلًا ، لِأَنَّهَا بِمَعْنَى الْوِعَاءِ
الْمُضَافِ إِلَى الْمَصْدَرِ .

(١) المكسحة : المكنسة يقال : كسحت البيت أي كنسته .

انظر ابن يعيش ١١١/٦ ، واللسان (كسح) .

(٢) الكتاب ٣٢٨/٢ ونصه : « ويكون على مفعول نحو منخل ومسعط ومدق ومنصل ،
ولا نعلمه صفة » .

« بَابُ الْمَنْصُوبَاتِ »

وَهِيَ إِمَّا مَفْعُولٌ وَهُوَ الْأَصْلُ ، أَوْ مُشَبَّهٌ بِهِ ، وَتَبْدَأُ
بِالْمَفَاعِيلِ .

« الْمَفْعُولُ الْمُطْلَقُ »

وَهُوَ الْمَصْدَرُ سُمِّيَ بِالْمَفْعُولِ الْمُطْلَقِ ؛ لِأَنَّهُ غَيْرُ مُقَيَّدٍ بِحَرْفٍ ،
وَلِأَنَّهُ الَّذِي فَعَلَهُ الْفَاعِلُ ، فَهُوَ مَفْعُولُهُ مُطْلَقاً بِخِلَافِ أَخَوَاتِهِ فِي
الْوَصْفَيْنِ ، وَبِالْمَصْدَرِ لِصُدُورِ الْفِعْلِ عَنْهُ وَبِالْحَدِيثِ وَالْحَدِثَانِ لِعَدَمِ
ثَبَاتِهِ ، بِخِلَافِ الْأَعْيَانِ ، وَبِالْفِعْلِ ؛ لِأَنَّهُ فِعْلُ الْفَاعِلِ ، وَبِاسْمِ
الْمَعْنَى ؛ لِذِلَالَتِهِ عَلَى الْمَعْنَى دُونَ الذَّاتِ ، وَلَهُ تَقْسِيمَاتٌ :

الأوَّلُ : أَنَّهُ قَدْ يَكُونُ مَبْهَمًا كَقَوْلِكَ : ضَرَبْتُ ضَرْبًا ، وَفَائِدَتُهُ
تَوْكِيدُ الْفِعْلِ ، وَلَا يُثَنَّى وَلَا يُجْمَعُ إِذْ ذَاكَ لِحُصُولِ الْفَائِدَةِ بِالْإِفْرَادِ ،
إِلَّا إِذَا اخْتَلَفَتْ أَصْنَافُهُ كَقَوْلِهِ تَعَالَى ﴿ وَتَظُنُّونَ بِاللَّهِ الظُّنُونَا ﴾ (١) / ١ / ٥٥
وَقَدْ يَكُونُ مَوْقِفًا إِمَّا عَدَدًا كَضَرَبْتُ ضَرْبَةً وَضَرَبْتَيْنِ وَثَلَاثَ ضَرْبَاتٍ ،
فَإِنَّ الثَّلَاثَ هَهُنَا فِي مَعْنَى الْمَصْدَرِ ، وَإِنْ لَمْ يَكُنْهُ لَفْظًا ، وَإِمَّا نَوْعًا
كَقَوْلِكَ ضَرَبْتُ ضَرْبًا شَدِيدًا .

(١) سورة الأحزاب آية ١٠ .

الثاني : قَدْ يَكُونُ مُعْرَفًا إِمَّا بِاللَّامِ أَوْ بِالْإِضَافَةِ كَقَوْلِكَ سِيرْتُ
السَّيْرَ الْمُعْتَادَ ، وَسَيَّرَ زَيْدٌ ، أَيْ سَيَّرًا مِثْلَ سَيَّرِ زَيْدٍ ، فَإِنَّكَ لَا تُحَدِّثُ
فِعْلًا غَيْرِكَ بَلْ مِثْلَهُ ، وَقَدْ يَكُونُ نَكْرَةً كَقَوْلِكَ مَشَيْتُ مَشْيًا .

الثالث : قَدْ يَكُونُ لِلتَّكْيِيدِ ، وَقَدْ يَكُونُ لِبَيَانِ النَّوْعِ ، وَقَدْ
يَكُونُ لِعَدَدِ الْمَرَّاتِ .

الرابع : المنصوبُ على المصدرية قَدْ يَكُونُ مُصَدَّرًا لِلْفِعْلِ كَمَا
ذُكِرَ وَقَدْ لَا يَكُونُ ، وَلَكِنَّهُ فِي مَعْنَاهُ ، وَهُوَ إِمَّا أَنْ يَكُونَ مُصَدَّرًا أَوْ لَا
يَكُونُ ، وَالْمُصَدَّرُ مِنْهُ مَا يُلَاقِي الْفِعْلَ فِي الْإِشْتِقَاقِ كَقَوْلِهِ تَعَالَى
﴿ وَتَبَتَّلْ إِلَيْهِ تَبْتِيلًا ﴾^(١) ، وَمِنْهُ مَا لَا يُلَاقِيهِ كَقَوْلِهِ : « حَبَسْنَاهُ
مَنْعًا » ، وَغَيْرُ الْمُصَدَّرِ ، إِمَّا أَنْ يَكُونَ نَوْعُهُ كَقَوْلِهِ : رَجَعَ الْقَهْقَرَى ،
أَوْ آتَهُ كَقَوْلِكَ : ضَرَبْتُهُ سَوْطًا^(٢) أَيْ ضَرَبْتُهُ ضَرْبًا بِالسَّوِطِ .

الخامس : مِنْهَا مَا هُوَ مُنْصَوْبٌ بِفِعْلِ مُظْهَرٍ وَقَدْ مَرَّ ، وَمِنْهَا مَا
هُوَ مُنْصَوْبٌ بِفِعْلِ مُضْمَرٍ وَذَلِكَ ثَلَاثَةٌ أَصْنَافٍ / مُنْصَوْبٌ بِفِعْلِ جَائِزٍ ٥٥/ب
الِإِضْمَارِ ، وَبِفِعْلِ وَاجِبِ الْإِضْمَارِ ، وَبِفِعْلِ لَا مِنْ لَفْظِهِ ، وَثَلَاثَتُهَا
قَدْ تَكُونُ دَعَاءً وَقَدْ لَا تَكُونُ ، مِثَالُ الْأَوَّلِ قَوْلُكَ لِلْقَادِمِ : خَيْرَ
مَقْدِمٍ ، وَلِلْمُقَرَّمِ^(٣) فِي عِدَاتِهِ « مَوَاعِيدَ عُرُقُوبٍ » وَيَجُوزُ فِيهِ الرِّفْعُ
بِإِضْمَارِ « قُدُومِكَ » وَ « مَوَاعِيدِكَ » .

(١) سورة الزمل (٨) .

(٢) يُقَالُ ضَرَبْتُهُ سَوْطًا ، فَالسَّوِطُ مُنْصَوْبٌ عَلَى الْمَصْدَرِيَّةِ بِمَجَازٍ .

(٣) المُرْمَطُ : الَّذِي يَعْدُ كَثِيرًا وَيُخْلَفُ فِي عِدَاتِهِ « حَاشِيَةٌ » وَانظُرْ كَذَلِكَ الْمَقْصَلِ ٣٢ .

مِثَالُ الثَّانِي : سَقِيًّا وَرَعِيًّا وَخَيِيَّةً وَجَدْعًا وَحَمْدًا وَشُكْرًا ،
وَإِنَّمَا وَجَبَ إِضْمَارُ أَفْعَالِهَا لِتَقَرُّرِهَا فِي الْأَذْهَانِ بِكَثْرَةِ اسْتِعْمَالِ ،
وَقَدْ يُرْفَعُ أَيُّ سَقِيٍّ لَكَ ، وَخَيِيَّةٌ لَهُ ، وَكَذَا الْبَوَاقِي .

ومنه : ما أنت إلا سيرا سيرا ، أى تسيرو سيرا بعد سيرا ،
وَجَبَ إِضْمَارُهُ لِإِقْيَامِ أَحَدِ الْمَصْدَرَيْنِ مَقَامَهُ ، وَيَقْرَبُ مِنْهُ : مَا أَنْتَ إِلَّا
سِيرَ الْبَرِيدِ وَالْأَشْرَبَ الْإِبِلِ ، وَمِنْهُ قَوْلُهُ تَعَالَى : ﴿ فَأَمَّا مَتَّى بَعْدُ وَإِنَّمَا
فِدَاءٌ ﴾ (١) وَمِنْهُ قَوْلُهُمْ : « مَرَرْتُ بِهِ فَإِذَا لَهُ صَوْتٌ صَوْتٌ حِمَارٍ »
وَمِنْ هَذَا الصَّنِيفِ مَا يَكُونُ تَوْكِيدًا إِنَّمَا لِنَفْسِهِ أَيُّ لِحُجْمَلَةِ أَفَادَتْ مَعْنَى
هَذَا الْمَصْدَرِ كَقَوْلِهِ تَعَالَى ﴿ وَتَرَى الْجِبَالَ تَحْسِبُهَا جَامِدَةً وَهِيَ ثَمَرٌ
مَرَّ السَّحَابِ صُنْعَ اللَّهِ ﴾ (٢) ، أَوْ لِغَيْرِهِ أَيُّ لِحُجْمَلَةِ لَمْ تُفَدَّ مَعْنَاهُ
كَقَوْلِكَ : هَذَا عَبْدُ اللَّهِ حَقًّا ، وَمِنْهُ مَا يَكُونُ مِثْنَى كَقَوْلِكَ : لَبَيْكَ
وَسَعْدَيْكَ ، وَمِنْهُ مَا لَا يَتَصَرَّفُ أَيُّ لَا يُرْفَعُ وَلَا يُجْرُ كَقَوْلِهِمْ : / ٥٦ أ
سُبْحَانَ (٣) اللَّهِ وَعَمْرُكَ (٤) اللَّهُ .

(١) سورة محمد ﷺ آية ٤ .

(٢) سورة النمل آية ٨٨ .

(٣) قال المحشي : « قيل : مصدر ، وقيل : اسم للمصدر الذي هو التسييح » .

(٤) قال المحشي : « التقدير أعمرك تعميماً مثل تعميرك الله ، فحذف الفعل وأقام المصدر مُقَمَّه

فصار « تعميماً مثل تعميرك الله » ثم حُذِفَ الْمَصْدَرُ وَأَقِيَمَتْ صِفَتُهُ مُقَامَهُ الَّذِي هُوَ « مثل »

ثم حذف « مثل » ، وأقيم « تعميرك » المضاف إليه مُقَامَهُ ، وَأَعْطِيَ أَعْرَابَ الْمُضَافِ ،

ثم حُذِفَ التَاءُ وَالْيَاءُ فَصَارَ : « عمرك الله » .

مِثَالُ الثَّلَاثِ : دَفْرًا وَبَهْرًا أَيُّ أُنْتَنَ دَفْرًا ، وَتَعَسَ بَهْرًا ، وَوَيْلَهُ
 وَوَيْبُهُ أَيُّ فُضِحَ فَضِيحَتَهُ أَوْ عُدْبَ عُدَابِهِ ، وَقَدْ أُجْرِيَ غَيْرُ الْمَصْدَرِ
 مُجْرَاهُ وَنُصِبَ بِالْمُضْمَرِ فَمِنْهَا جَوَاهِرُ كَقَوْلِهِمْ : « تُرْبًا وَجَنْدَلًا » (١)
 أَيُّ تَرِبْتَ تُرْبًا وَجَنْدَلْتَ جَنْدَلًا ، وَمِنْهَا صِفَاةٌ كَقَوْلِهِمْ : هَنِئَا لَكَ
 أَيُّ هُنُوًا لَكَ هِنَاءَةً .

السادسُ : قَدْ يَكُونُ مَظْهَرًا وَقَدْ مَرَّ ، وَمُضْمَرًا كَقَوْلِكَ : عَبْدُ
 اللَّهِ أَظَنُّهُ مُنْطَلِقٌ أَيُّ أَظَنُّ ظَنِّي مُنْطَلِقٌ ، فَإِنَّ الضَّمِيرَ لَوْ كَانَ مَفْعُولًا بِهِ
 لَكَانَ الْفِعْلُ مُلْغَى وَمُعْمَلًا ، هَذَا خُلْفٌ ، وَجَمِيعُ الْأَفْعَالِ تَعْمَلُ فِي
 أَنْوَاعِ الْمَصْدَرِ لِاقْتِضَائِهِ إِيَّاهَا .

(١) النصب هنا على الدعاء أي أطعمك الله تراباً أي تراباً وجندلاً أي صخرًا واختزل الفعل ههنا
 لأنهم جعلوه بدلاً من قولك : تربت يداك وجندلت ... وربما رفعت العرب هذا فقالوا : ترب له
 فرفعه بالابتداء قال الشاعر :

لقد ألب الواشون ألبا بينهم فترب لأفواه الوشاة وجندل
 من شرح المفصل لأبن يعيش ١٢٢/١ .

« بَابُ الْمَفْعُولِ بِهِ »

وَهُوَ الَّذِي وَقَعَ عَلَيْهِ فِعْلُ الْفَاعِلِ ، وَهُوَ الْفَارِقُ بَيْنَ الْفِعْلِ
الْمُتَعَدِّي أَيْ الَّذِي يُوجِدُهُ الْفَاعِلُ فِي غَيْرِهِ ، وَبَيْنَ اللَّازِمِ الَّذِي لَا
يُوجِدُهُ الْفَاعِلُ فِي غَيْرِهِ ، وَالْمُتَعَدِّي ثَلَاثَةٌ أَقْسَامٌ :

مُتَعَدِّ إِلَى مَفْعُولٍ وَاحِدٍ ، وَإِلَى مَفْعُولَيْنِ ، وَإِلَى ثَلَاثَةٍ .

القِسْمُ الْأَوَّلُ : كَقَوْلِكَ : قَرَأْتُ الْكِتَابَ ، وَهُوَ قَدْ يَكُونُ عِلَاجًا
أَيْ فِعْلُ الْجَوَارِحِ ، وَغَيْرَ عِلَاجٍ أَيْ فِعْلُ الْقَلْبِ ، كَقَوْلِكَ : كَسَرْتُ ،
وَفَهِمْتُ ، وَيَدْخُلُ فِي الْأَوَّلِ أَفْعَالُ الْحَوَاسِ الْخَمْسِ نَحْوُ : رَأَيْتَهُ
وَسَمَّمْتَهُ وَذُقْتَهُ / وَلَمِسْتَهُ وَسَمِعْتَهُ ، إِلَّا أَنَّ سَمِعْتُ قَدْ يَتَعَدَّى إِلَى ٥٦ ب/
مَفْعُولَيْنِ ثَانِيهَا يَجِبُ أَنْ يَكُونَ مَسْمُوعًا ، كَقَوْلِكَ : سَمِعْتُ زَيْدًا يَقُولُ
كَذَا ، وَلَا تَقُولُ سَمِعْتُ زَيْدًا يَشْرَبُ ، وَإِنْ قَصَرْتَهُ عَلَى مَفْعُولٍ وَاحِدٍ
فَالْمَسْمُوعُ^(١) ، أَمَا قَوْلُهُ تَعَالَى : ﴿ هَلْ يَسْمَعُونَكُمْ إِذْ تَدْعُونَ ﴾^(٢) ،
فَتَقْدِيرُهُ : هَلْ يَسْمَعُونَ دُعَاءَكُمْ كَمَا جَاءَ مُصْرِحًا فِي قَوْلِهِ تَعَالَى
﴿ إِنْ تَدْعُوهُمْ لَا يَسْمَعُوا دُعَاءَكُمْ ﴾^(٣) .

وَإِذَا تَعَدَّى الْفِعْلُ بِحَرْفٍ فَلَكَ أَنْ تَحْذِفَ الْحَرْفَ وَتُعَدِّي الْفِعْلَ

(١) يعني إذا قلت : سمعت زيدا يقول كذا جاز حذف المفعول الأول فقط ، انظر المقتصد ٥٩٧ .

(٢) سورة الشعراء آية ٧٢ .

(٣) سورة فاطر آية ١٤ .

بِنَفْسِهِ كَقَوْلِهِمْ : دَخَلْتُ الْبَيْتَ ، وَأَصْلُهُ إِلَى الْبَيْتِ ، يَدُلُّ عَلَى لُزُومِ
« دَخَلْتُ » أَنَّ مَصْدَرَهُ دُخُولٌ ، فَإِنَّ « فُعُولاً » لِلْمَصَادِرِ اللَّازِمَةِ ، وَإِنَّ
تَقْيِضَهُ « خَرَجْتُ » وَنَظِيرَهُ « غَرْتُ »^(١) ، قَالَ تَعَالَى ﴿ وَلَا تَعْرَمُوا
عُقَدَةَ النَّكَاحِ ﴾^(٢) ، فَحُذِفَ « عَلَى » وَقَالَ الشَّاعِرُ :

٩٣ - كَأَنَّهُ وَاضِحُ الْأَقْرَابِ فِي لِقَاحِ

أَسْمَى بِهِنَّ وَعَزَّتُهُ الْأَنْصَابُ^(٣)

أَيُّ عَزَّتْ عَلَيْهِ ، وَقَدْ يَزَادُ حَرْفُ الْجَرِّ عَلَى مَفْعُولِ الْمُتَعَدِّي
كَقَوْلِهِمْ : « قَرَأْتُ بِالسُّورَةِ ، وَالْقَى بِيَدِهِ قَالَ تَعَالَى ﴿ أَلَمْ يَعْلَمْ بِإِنَّ
اللَّهَ يَرَى ﴾^(٤) وَفِي أُخْرَى : ﴿ وَيَعْلَمُونَ أَنَّ اللَّهَ هُوَ الْحَقُّ ﴾^(٥) .

وَيَنْتَصِبُ بِعَامِلٍ مُضْمَرٍ جَائِزِ الْإِضْمَارِ وَوَاجِبِهِ ، فَمَنْ الْأَوَّلُ
قَوْلِكَ لِمَنْ قَطَعَ حَدِيثَهُ : حَدِيثُكَ أَيُّ هَاتِ ، وَعِنْدَ تَكْيِيرِ
الْمُسْتَهْلِينَ : الْهَلَالُ وَاللَّهُ ، / أَيُّ أَبْصَرُوا وَلِمَنْ يَرِيدُ مَكَّةَ : مَكَّةَ وَرَبِّ ١/٥٧
الْكَعْبَةَ ، أَيُّ تَقْصِدُ ، وَقَوْلِهِمْ : كَالْيَوْمِ رَجُلًا أَيُّ لَمْ أَرِ رَجُلًا مِثْلَ رَجُلٍ
أَرَاهُ الْيَوْمَ ، فَقُدِّمَ الصِّفَةُ عَلَى الْمَفْعُولِ وَحُذِفَ الْمُضَافُ إِلَيْهِ اعْتِمَادًا عَلَى
صِفَتِهِ ثُمَّ حُذِفَ الْفِعْلُ اعْتِمَادًا عَلَى الظَّرْفِ وَأُدْخِلَ الْكَافُ عَلَيْهِ وَهُوَ

(١) انظر الإيضاح ١٧١ ، والمقتصد ٥٩٩ فما بعدها ، وفيه « ومنها أن مثله غير متعد وهو
لأعرت » تقول : غرت في لبيت ولا تقول : غرت البيت ... » .

(٢) سورة البقرة آية ٢٣٥ .

(٣) البيت من الطويل وقائله الأخطل . ديوانه ٥٨ .

(٤) سورة العلق آية ١٤ .

(٥) سورة النور آية ٢٥ .

منصوبٌ على الحالِ لِكَوْنِهِ صِفَةً مُقَدِّمَةً قَالَ أَوْسُ :

٩٤ - حَتَّى إِذَا الْكِلَابُ قَالَ لَهَا

كَالْيَوْمِ مَطْلُوبًا وَلَا طَلَبًا^(١)

ويقولُ العربُ : « اللَّهُمَّ ضَبْعًا وَذَبَابًا »^(٢) فَإِذَا سُئِلُوا : مَا تَعْنُونَ ؟
قَالُوا : أَيْ اجْمَعْ فِيهَا ، وَاحْتَلَفُوا فِي أَنَّهُ دُعَاءٌ (لِلْغَنَمِ أَوْ عَلَيْهَا)^(٣) .

وَمِنَ الثَّانِي : الْمَنْصُوبُ عَلَى التَّحْذِيرِ فِي قَوْلِهِمْ :
إِيَّاكَ وَالْأَسَدَ ، أَيْ أَتْبَقِ نَفْسَكَ أَنْ تَتَعَرَّضَ لِلْأَسَدِ وَالْأَسَدُ
أَنْ يُهْلِكَكَ ، وَلُزُومُ الْإِضْمَارِ لِتُعَلِّقَ الْقَلْبَ بِالتَّنْبِيهِ عَلَى النَّفْسِ
وَالْأَسَدِ ، فَإِنَّ التَّحْذِيرَ لَا يَزِمُ إِذْنَ ، وَمِنْهُ قَوْلُهُ تَعَالَى ﴿ ائْتَهُوا خَيْرًا
لَكُمْ ﴾^(٤) أَيْ وَأْتُوا خَيْرًا ، فَإِنَّ النَّهْيَ عَنِ الشَّيْءِ أَمْرٌ بِضِدِّهِ ، وَمِنْهُ
قَوْلُهُمْ : الْأَسَدُ الْأَسَدُ ، لِقِيَامِ أَحَدِ الْأَسْمِينَ مَقَامَهُ . وَمِنْهُ الْمَنْصُوبُ
بشريطةِ التفسيرِ وَقَدْ مَضَى ، وَمِنْهُ الْمُنَادَى وَسَيَأْتِي إِنْ شَاءَ اللَّهُ
تَعَالَى .

(١) البيت من الكامل وهو لأوس بن حجر ، انظر ديوانه ٣ ، وأمالى المرتضى ٧٣/٢ ، والإيضاح في شرح المفصل ٢٤٨/١ .

(٢) انظر هذا القول في الكتاب ١٢٩/١ وفي شرح السيرافي بهامشه : « ذكر أبو العباس المبرد أنه سمع أن هذا دعاء له لا دعاء عليه لأن الذئب والضبع إذا اجتمعا تقاتلا فافلتت الغنم ، قال : وأما ما وضعه عليه سيبويه فإنه يريد ذئبا من ههنا وضبعًا من ههنا » . وانظر اللسان (ضبع) .

(٣) في النسخة « للإبل أو عليه » والصواب ما أثبتناه وهو ما عليه بقية الراجع كما أن المعروف ان الإبل لا يأكلها الذئب ولا الضبع .

(٤) سورة النساء آية ١٧١ .

وحذف المفعول به كثير وهو على نوعين :

— ما يُرادُ تَقْدِيرًا كَقَوْلِهِ تَعَالَى ﴿ وَمَا عَمِلْتَ أَيَدِيَهُمْ ﴾^(١)

فَحُذِفَ الرَّاجِعُ / إِلَى الْمَوْصُولِ .
ب / ٥٧

وَمَا لَا يُرَادُ ، فَكَأَنَّهُ مِنْ جِنْسِ الْأَفْعَالِ اللَّازِمَةِ كَقَوْلِهِ تَعَالَى :

﴿ وَأَصْلِحْ لِي فِي ذُرِّيَّتِي ﴾^(٢) وَقَوْلِ ذِي الرُّمَّةِ :

٩٥ — وَإِنْ تَعْتَذِرِ بِالْمَحَلِّ مِنْ ذِي ضُرُوعِهَا

إِلَى الصَّيْفِ يَجْرَحُ فِي عِرَاقِيهَا نَصْلِي^(٣)

القِسْمُ الثَّانِي مِنْهُ : أَعْمَالُ الْقُلُوبِ ، وَقَدْ مَرَّ ، وَأَفْعَالُ الْعِلَاجِ

الْمُتَعَدِّيَةِ بِالْهَمْزَةِ عَنِ الْوَاحِدِ إِلَى اثْنَيْنِ كَقَوْلِكَ : أَعْطَيْتُ زَيْدًا دَرَاهِمًا ،

قال :

٩٦ — قَدْ أُوبِيتُ كُلَّ مَاءٍ فِيهَا صَادِيَةٌ

مَهْمَا تُصِيبُ أَفْقًا مِنْ بَارِقِ تَشِيمٍ^(٤)

(١) سورة يس آية ٣٥ ، قال ابن يعيش ٣٩/٢ ، « قرأ عاصم في رواية أبي بكر وحمة والكسائي

« وما عملت » بغير هاء ، وقرأ الباقر « وما عملته » بالهاء فمن أثبتها فهو الأصل ومن حذفها

فلطول الأمر بالصلة حذفت الهاء تخفيفاً . انظر الكشف عن وجوه القراءات السبع ٢١٦/٢

وحجة القراءات ٥٩٨ .

(٢) سورة الاحقاف آية ١٥ .

(٣) البيت من الطويل . ديوانه ١٥٦/١ وابن يعيش ٣٩/٢ وشفاء العليل ٤٤٢/١ والشاهد فيه

حذف مفعول « يجرح » والتقدير يجرحها ، فحذف المفعول ، وقيل : ضمن يجرح معنى

يعيث أو يفسد وكلاهما لازم ، والمعنى يعيث في عراقيا نصلي .

(٤) البيت من البسيط وقائله ساعدة بن جؤية الهذلي . شرح أشعار الهذليين ١٢٨/٣ ، =

وَكَذَا مَا عُذِّي بِالْجَارِ ثُمَّ حُذِفَ وَنُصِبَ الْمَفْعُولُ كَقَوْلِهِ

تعالى :

﴿وَاخْتَارَ مُوسَى قَوْمَهُ سَبْعِينَ رَجُلًا﴾^(١) أَي مِنْ قَوْمِهِ ، وكَقَوْلِهِ
تعالى : ﴿أَفْعَلْ مَا تُؤْمَرُ﴾^(٢) ، إِذَا جُعِلَ « مَا » مَوْصُولَةً ، فَإِنَّ
الْأَصْلَ تُؤْمَرُ بِهِ ، ثُمَّ تَوَمَّرَةٌ ثُمَّ حُذِفَ الرَّاجِعُ إِلَى الْمَوْصُولِ ، وَإِنْ
جُعِلَتْ مَصْدَرِيَّةً كَقَوْلِهِ :

٩٧ - يَسُرُّ الْمَرْءَ مَا ذَهَبَ اللَّيَالِي

وَكَانَ ذَهَابُهُنَّ لَهُ ذَهَابًا^(٣)

فَهُوَ عَلَى تَأْوِيلٍ مَصْدَرٍ مُضَافٍ إِلَى الْمَفْعُولِ أَي أَفْعَلْ أَمْرًا ،

فَلَا احْتِجَاجَ .

الْقِسْمُ الثَّلَاثُ : وَهُوَ عَلَى ثَلَاثَةِ أَضْرِبٍ :

مَنْقُولٌ عَنِ الْمُتَعَدِّي إِلَى مَفْعُولَيْنِ بِالْهَمْزَةِ ، وَهُوَ أَغْلَمْتُ

وَأَرَيْتُ ، وَالْأَخْفَشُ يُجِيزُ^(٤) « أَظَنَنْتُ » ، وَأَزَعَمْتُ ، وَأَخَلْتُ

= والإيضاح ١٧٣ ، والمقتصد ٦١١ .

والشاهد فيه أن (أوبي) أخذ مفعولين أولهما النائب عن الفاعل والثاني « كل ماء » .

(١) سورة الأعراف آية ١٥٥ .

(٢) سورة الصافات آية ١٠٢ .

(٣) البيت من الوافر ولم يعرف قائله . شرح المفصل ٩٧/١ ، وشفاء العليل ٢٤٥/١ .

(٤) انظر شفاء العليل ٤٠٩/١ والتبصرة والتذكرة ١٢٠/١ ، والإيضاح ١٧٦ ، والمقتصد ٦٢٩ .

وشرح الكافية للرضي ٢٥٥/٢ والهمع ٢٥١/٢ طبع الكويت .

1/58 / وَأَحْسَبْتُ ، وَالْمَازْنِي يَأْبَاهُ^(١) ، وَيَجِبُ أَنْ يَكُونَ الثَّانِي وَالثَّلَاثُ فِي هَذَا الْقِسْمِ شَيْئاً وَاحِداً ، فَإِنَّهُمَا مَفْعُولَا « عَلِمْتُ » فَلَا يَجُوزُ « أَعْلَمَ اللَّهُ زَيْداً عَمراً خالداً » ، إِلَّا إِذَا كَانَا اسْمَيْنِ لِمُسَمًّى وَاحِدٍ أَوْ أَرَدْتَ أَنَّهُ يَسُدُّ مَسَدَهُ^(٢) ، وَتَقُولُ : أَعْلَمَ اللَّهُ زَيْداً هَذَا قَائِماً الْعِلْمَ الْيَقِينِ إِعْلَاماً ، فَنُصِبَ « الْعِلْمُ » بِفِعْلِ مِضْمَرٍ ، لِأَنَّ « أَعْلَمَ » اسْتَوْفَى مَصْدَرَهُ فَلَا يَنْصَبُ آخَرَ .

وَمُتَعَدِّ إِلَى وَاحِدٍ جَرَى مَجْرَى « أَعْلَمْتُ »^(٣) لِإِفَادَةِ مَعْنَاهُ وَهُوَ خَمْسَةٌ :

أَنْبَأْتُ ، وَبَيَّأْتُ ، وَأَخْبَرْتُ ، وَخَبَّرْتُ ، وَحَدَّثْتُ .

وَمُتَعَدِّ إِلَى مَفْعُولَيْنِ وَظَرَفٍ جُعِلَ مَفْعُولاً بِهِ مَجَازاً كَقَوْلِهِمْ : أَعْظَمْتُ عَبْدَ اللَّهِ ثَوْباً يَوْمَ ، وَعَنِ السِّيْرَانِي : أَنَّهُ ظَرَفٌ ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ .

(٦) الخصائص لابن جني ٢٧١/١ .

(١) انظر المقتصد ٦٢٥ ، والمثال الثاني في ٦٢٧ .

(٢) وهو الضرب الثاني من أضرب المتعدي إلى ثلاثة التي أشار إليها آنفاً .

« بَابُ الْمَفْعُولِ فِيهِ »

وَهُوَ ظَرْفًا الزَّمَانِ وَالْمَكَانِ ، وَيَنْقَسِمَانِ إِلَى مُبْهَمٍ ، أَيْ الَّذِي لَمْ يَتَّعَيْنَنَّ حَدَّهُ نَحْوَ الْحَيْنِ وَالْجِهَاتِ السَّتِ ، وَالْحَيْنُ يَقَعُ عَلَى الزَّمَانِ الْقَلِيلِ وَالكَثِيرِ ، فَمِنَ الْأَوَّلِ قَوْلُهُ :

٩٨ - تَنَادَرَهَا الرَّاقُونَ مِنْ سُوءِ سِمِّهَا

يُطَلِّقُهُ حِينًا وَحِينًا يُرَاجِعُ^(١)

وَقِيلَ أَنَّهُ يُطَلِّقُ عَلَى أَرْبَعِينَ سَنَةً ، وَإِلَى مَوْقِعِ أَيْ الَّذِي تَعَيَّنَ حَدَّهُ كَاللَّيْلَةِ وَالنَّجْمِ ، وَإِلَى مَعْرِفَةِ كَالْوَقْتِ وَالْمَسْجِدِ / وَإِلَى نَكْرَةِ ٥٨ / ب كَوْفَتِ وَمَسْجِدِ ، وَإِلَى مُسْتَعْمَلِ اسْمًا وَظَرْفًا أَيْ الَّذِي لَمْ تَلْزِمَهُ الظَّرْفِيَّةُ ، وَهِيَ تَضْمَنُ مَعْنَى « فِي » بَلْ قَدْ يُنْصَبُ مِنْ غَيْرِ ظَرْفِيَّةٍ وَيُرْفَعُ وَيُجْرُ كَقَوْلِكَ : إِنَّ يَوْمَكَ يَوْمٌ خَيْرٌ كُلِّ يَوْمٍ ، قَالَ :

٩٩ - فَعَدْتُ كِلَا الْفَرَجَيْنِ تَحْسَبُ أَنَّهُ

مَوْلَى الْمَخَافَةِ خَلْفُهَا وَأَمَامُهَا^(٢)

(١) البيت من الطويل ، وقائله النابغة الذبياني ، ديوانه ٤٧ ، والإيضاح ١٧٧ ، والمقتصد ٦٥٣ ، وقد ورد عجزه :

تراسلهم عصرا وعصرا تراجع
كما ورد برواية :

(٢) البيت من الكامل وقائله لبيد . ديوانه ١٧٣ ، غدت : يعني البقرة الوحشية . كلا الفرجين أراد كلا فرجها أي خلفها وأمامها .

وَكَذَا الِيمِينُ فِي بَعْضِ الْوَجُوهِ فِي قَوْلِهِ :

١٠٠ - صَدَدَتْ الْكَأْسُ عَنَّا أَمْ عَمْرٍو

وَكَانَ الْكَأْسُ مَجْرَاهَا الِيمِينَا^(١)

فَإِنَّهُ يَحْتَمِلُ أَنْ يَكُونَ الْكَأْسُ اسْمًا وَمَجْرَاهَا مَصْدَرًا مُبْتَدَأً ، وَالِيمِينُ ظَرْفًا خَبْرُهُ ، وَأَنْ يَكُونَ الْمَجْرَى مَصْدَرًا بَدَلًا وَالِيمِينُ مِضَافًا إِلَيْهِ أُعْرِبَ بِأَعْرَابِ الْمِضَافِ ، أَيْ كَانَ جَرَى الْكَأْسِ جَرَى الِيمِينِ ، وَأَنْ لَا تُقَدَّرَ الْمِضَافُ بَلْ تَنْصِبُهَا بِالْخَبْرِيَّةِ وَتَجْعَلُهَا نَفْسَ الْجَرَى مِجَازًا كَقَوْلِهِ :

١٠١ - تُرْتَعُ مَا عَفَلْتَ حَتَّى إِذَا أَدَّكَرْتَ

فَإِنَّمَا هِيَ إِقْبَالٌ وَإِدْبَارٌ^(٢)

وَأَنْ تَنْصِبُهَا عَلَى الظَّرْفِيَّةِ وَتَجْعَلُهَا خَبْرًا لِـ « كَانَتْ » ، أَيْ كَانَ جَرَى الْكَأْسِ وَاقْعًا فِي الِيمِينِ ، وَأَنْ يَكُونَ الْمَجْرَى مَكَانًا وَالِيمِينُ مَنْصُوبًا لِكُونِهَا خَبْرٌ كَانَ أَيْ كَانَ مَوْضِعُ جَرَى الْكَأْسِ الِيمِينِ .

وَأِلَى « مُسْتَعْمَلٌ » ظَرْفًا لَا غَيْرُ ، كَقَوْلِهِمْ : سِرْنَا ذَاتَ يَوْمٍ ،

وَسَحَرَ وَعَشِيَّةً إِذَا أَرَدْتَ سَحَرَ وَعَشِيَّةَ يَوْمِكَ ، وَمِنْهُ عِنْدَ وَسْوَى / ، ١ / ٥٩
وَصِفَةُ الْأَحْيَانِ تُخْتَارُ أَنْ تُلْزَمَ الظَّرْفِيَّةَ كَقَوْلِهِمْ : سِيرَ عَلَيْهِ طَوِيلًا أَيْ
زَمَانًا طَوِيلًا ، لِأَنَّكَ لَوْ رَفَعْتَ أَضْمَرْتَ الْفَاعِلَ ، وَإِنْ نَصَبْتَ حَذَفْتَ
الْمَفْعُولَ ، وَالثَّانِي أَوْلَى ، لِأَنَّ حَذْفَ الْفَضْلَةِ أَوْلَى مِنْ إِضْمَارِ

(١) البيت من الوافر وهو من معلقة عمرو بن كلثوم التغلبي ، شرح القصائد

العشر للتبريزي ٢٣٢ ، والمقتصد ٦٥٤ .

(٢) البيت من البسيط وقائلته الخنساء ديوانها : ٤٨ ، والمقتصد ٦٥٦ .

العمدة ، وَقَدْ يُنْصَبُ الْمَصْدَرُ عَلَى الظَّرْفِيَّةِ مَجَازاً فَيَقَالُ : كَانَ ذَلِكَ صَلَاةَ الْعَصْرِ وَخُفُوقَ النَّجْمِ ، قَالَ اللَّهُ تَعَالَى ﴿ وَإِذْ بَارَ النَّجْمُ ﴾ (١) ، وَقَدْ يُحْلَعُ الظَّرْفُ عَنِ الظَّرْفِيَّةِ وَيُكْسَى مَعْنَى الْمَفْعُولِ بِهِ وَذَلِكَ فِي مَوْضِعَيْنِ :

أَحَدُهُمَا : أَنْ يُضْمَرَ وَلَمْ يُؤْتِ فِيهِ بِـ « فِي » وَحَقُّ الضَّمِيرِ الظَّرْفِ (٢) أَنْ يَكُونَ مَعَهُ « فِي » ، فَإِنَّ الْإِضْمَارَ يَرُدُّ الْأَشْيَاءَ إِلَى أَصُولِهَا ، وَلِهَذَا لَمْ يَدْخُلْ عَلَى الضَّمِيرِ الْمَقْسِمِ بِهِ إِلَّا الْبَاءُ ، وَسَتَجِدُ لِهَذَا فَضْلَ بَيَانٍ ، فَإِذَا لَمْ يُؤْتِ بِـ « فِي » وَقِيلَ : الَّذِي سِرَّتْهُ يَوْمَ الْجُمُعَةِ فَقَدْ جُعِلَ مَفْعُولاً بِهِ كَقَوْلِهِ :

١٠٢ - وَيَوْمَ شَهِدْنَاهُ سَلِيمًا وَعَامِرًا

قَلِيلِ سِوَى الطَّعْنِ النَّهَالِ تَوَافُلَهُ (٣)

وَقَوْلُهُ :

١٠٣ - تَرَوِّحِي أَجْدَرَ أَنْ تَقِيلِي

غَدَاً بِجَنَبِيَّيَ بَارِدِ ظَلِيلِ (٤)

-
- (١) سورة الطور آية ٤٩ .
(٢) أي « أنك إذا كنت عنه وهو ظرف لم يكن بد من ظهور « في » مع مضمرة ، تقول : اليوم قمت فيه ... »
مكنا يقول ابن يعيش في شرح المفصل ٤٦/٢ .
(٣) البيت من الطويل وقائلة أحد بني عامر . الكتاب ٣٦/١ ، وشرح المفصل ٤٦/٢ .
(٤) البيتان من الرجز وقائلهما أحيحة بن الجلاح . العيني ٣٦/٤ ، والإيضاح ١٨٤ ، والمقتصد ٦٤٩ .

أَيُّ تَرَوْحِي فَأَتِ مَكَانًا أُجَدَّرُ أَنْ تَقِيلِي فِيهِ ، ثُمَّ حُذِفَ
« فِي » فَصَارَ تَقِيلِيهِ ، فَجُعِلَ مَفْعُولًا بِهِ ثُمَّ حُذِفَ الضَّمِيرُ .

وثانیهما : إِذَا أُضِيفَ إِلَيْهِ كَقَوْلِهِ تَعَالَى : ﴿ بَلْ مَكْرُ اللَّيْلِ

وَالنَّهَارِ ﴾^(١)

وَقَوْلِهِ :

١٠٤ — / يَا سَارِقَ اللَّيْلَةِ أَهْلَ الدَّارِ .^(٢) / ب / ٥٩

وَقَوْلِهِ :

١٠٥ — رَبِّ ابْنِ عَمٍّ لِسُلَيْمَى مُشْمَعِلٍ

طَبَّاحِ سَاعَاتِ الْكَرَى زَادَ الْكَسِيلِ^(٣)

فَإِنَّ مَعْنَى « فِي » مَانِعٌ عَنِ الْإِضَافَةِ كَلَفِظَهَا ، وَبُشْكِلَ بِمَعْنَى
اللَّامِ وَمَعْنَى « مِنْ » ؛ فَإِنَّ الْإِضَافَةَ مُتَحَقِّقَةٌ مَعَهُمَا ، وَقَدْ يَنْتَصِبُ
بِعَامِلٍ مُضْمَرٍ كَقَوْلِكَ فِي جَوَابِ مَنْ يَقُولُ : مَتَى سِرْتِ ؟ يَوْمَ
الْجُمُعَةِ ، وَيُضْمَرُ عَامِلُهُ عَلَى شَرْيْطَةِ التَّفْسِيرِ كَالْمَفْعُولِ بِهِ : تَقُولُ :

(١) سورة سبأ آية ٣٣ .

(٢) البيت من الرجز وهو من الخمسين . الكتاب ٨٩/١ ، وشرح المفصل ٤٥/٢ .

(٣) مناسبة هذا الرجز وقصته مفصلة في ديوان الشماخ بن ضرار ٣٥٣ فما بعدها ، وقائله جبار بن

جزء ، ديوان الشماخ ٣٨٩ وشرح أبيات سيبويه لابن السرياني ١٢/١ الخزائن ١٧٤/٤ .

وقد نسب للشماخ في : الكتاب ٩٠/١ والأعلم ٩٠/١ والأمل الشجرية ١٢٥/١ ، وورد بدون

عزو في مجالس ثعلب ١٢٦/١ والإيضاح العضدي ١٨٦ وشرح أبيات سيبويه للنحاس ٤٥

وشفاء العليل ٦٢٩/٢ .

اليوم سِرْتُ فيه ، والفِعْلُ الواقِعُ في الظرفِ قَدْ يَسْتَوْعِبُ جميعَ أجزائه ،
فَمِنَ الزَّمانِ قَوْلُكَ : صُمْتُ اليَوْمَ ، وَمِنَ المَكانِ سِرْتُ فَرَسِخاً ، وَقَدْ
يَقَعُ في بعضِ أجزائه كقولك : قَدِمْتُ اليَوْمَ ، وَجَلَسْتُ عِنْدَكَ . فَمَا
يَصْلُحُ أَنْ يُقالَ في جوابِ « كَمْ » لا يَكُونُ إِلَّا مُسْتَعْرَفاً ، لِأَنَّهُ يُمَيِّنُ
الأَعْدادَ المتصِفَةَ بالظرفيةِ كقولك في جوابِ القائلِ : كَمْ سِرْتُ ؟ ،
ثلاثين يوماً ، فَإِنَّ عَرَفْتَهُ فلا بِأَسَ ، لِأَنَّ التعرِيفَ لا يُضادُّ التعديدَ ،
والذى يَصْلُحُ في جوابِ « مَتَى » فلا يَكُونُ إِلَّا موقِئاً ؛ لأنَّ الغرضَ
تعيينَ الزمانِ ، يُقالُ لَكَ : مَتَى جِئْتُ ؟ فَتَقُولُ : يَوْمَ الجُمُعَةِ .

والفصولُ الأربعةُ صالحةٌ لجوابِ « كَمْ » وَ « مَتَى » مِنْ حَيْثُ
إِنَّهَا معدودةٌ وموقئةٌ .

واعلمُ أَنَّ جميعَ الأفعالِ ينصبُ مُبْهَمَ / الزمانِ وموقئةِ ١ / ٦٠
وينصبُ مِنَ المَكانِ المُبْهَمَ فَقَطْ ، فَأَمَّا موقئُهُ فيعملُ فيه بواسطةِ
الحرفِ ، كقولك : دخلتُ في المسجدِ ، وذلكَ لِأَنَّ اقتضاءَ الفعلِ
للزمانِ أقوى من اقتضاءِهِ للمكانِ ، لِأَنَّ دَلالَتَهُ على الزمانِ لفظيةٌ
نشأتُ مِنَ الصيغةِ .

كَمَا أَنَّ دَلالَتَهُ على المصدرِ لفظيةٌ ، فَكَمَا أَنَّ الفعلَ ينصبُ
جميعَ أقسامِ المصدرِ فكذلكَ ينصبُ جميعَ أقسامِ الزمانِ .
وعلى المَكانِ معنويةٌ التزاميةٌ ، فَإِنْ قلتُ : لو أُعْمِلَ في موقِئِ
المكانِ لظهرَ الفرقُ أيضاً .

قلتُ : الفعل يقتضي مكاناً غيرَ معيَّنٍ فَلِهَذَا عَمِلَ فِي الْمُبْهَمِ
 دُونَ الْمُؤَقَّتِ ، قَالُوا : إِنَّمَا لَا يَنْصَبُ الْفِعْلُ اللَّازِمُ مَحْدُودَ الْمَكَانِ ؛ لِأَنَّهَا
 شَابَهَتِ الْأَشْخَاصَ بِالتَّحَدُّدِ وَالتَّعْيِينِ ، فَكَمَا أَنَّهُ لَا يَعْمَلُ فِي
 الْأَشْخَاصِ النَّصْبَ بَلْ يَتَعَدَّى بِوِاسْطَةِ حَرْفٍ فَكَذَا الْمَكَانَ الْمَحْدُودَ ،
 وَقَدْ يُحْدَفُ حَرْفُ الْجَرِّ عَنْ نَحْوِ هَذِهِ الْأَمْكِنَةِ اتِّسَاعاً فَيَنْصَبُهَا الْفِعْلُ
 كَقَوْلِهِ : « أَنْ تَقِيلِيهِ » ^(١) وَكَقَوْلِهِ :

١٠٦ — لَدُنَّ يَهْزُ الْكَفِّ يَعْسِلُ مَتْنُهُ

فِيهِ كَمَا عَسَلَ الطَّرِيقَ التَّعْلَبُ ^(٢)

أى في الطريق .

وَقَالَ :

١٠٧ — وَلَا بُعَيْنَكُمُ قَنَاءً وَعُورِضاً

وَلَأَقْبِلَنَّ الْحَيْلَ لَأَبَّةَ ضَرَّغَدٍ ^(٣)

(١) يشير إلى قول أحيحة في الشاهد رقم ١٠٣ .

« تروحي أجدر أن تقيلي » .

(٢) البيت من الكامل وقائله ساعدة بن جؤية الهذلي . شرح أشعار الهذليين ١١٢٠/٣

والكتاب ١٤١ وشرح أبيات سيبويه للنحاس ٢٧ ونوادر أبي زيد ١٥ والكامل للمبرد ٢١٨،/١
 والخصائص ٣١٩/٣ وشفاء العليل في إيضاح التسهيل ٤٢٤/١ الخزانة ٤٧٤/٤ .

(٣) البيت من الكامل وقائله عامر بن الطفيل . ديوانه ٥٥ ، والكتاب ٨٢/١ . وقنا : بالفتح

والقصر بلفظ قنا جمع قناسة ، من الرماح الهندية . وقنا أيضا اسم موضع ، قال ياقوت وأخيرنا
 رجل من سكان الجبلين أن القنا جبل في شرقي الحاجر ، وفي شماله جبلان صغيران يقال لهما :
 صابرتا قنا ، وقيل أيضا : قنا جبل لبني فزارة . وقيل : قنا وعوارض جبلان لبني فزارة . =

أَيُّ بَقْنَا ، / وعوارضَ ، ويقربُ من هذا قولهم : « حَطَّانِ ٦٠ ب
جَنَائِتي أَنفِهَا » يعني الحَطَّينَ المُكْتَنِفِينَ أَنفَ الطَّبِيَّةِ ، (١) وَكَذَا زَيْدٌ
مِنِّي مَعْقِدَ الإِزَارِ أَي قَرِيبٌ مِنِّي ، قَالَ :
١٠٨ — قَدْ كَانَ مِنِّي حَيْثُ نُعِكِي الأُزْرَةَ (٢)

قَالَ أَبُو عُمَرَ (٣) : الإِزَارُ هَهُنَا كِتَابِيَّةٌ عَنِ المَرَأَةِ ، أَي قُرْبُهُ مِنِّي
كَقُرْبِهَا مِنِّي ، قَالَ :

١٠٩ — أَلَا أُبْلِغُ أَبَا حَفْصٍ رَسُولاً
فِدَى لَكَ مِنْ أَحْسَى ثِقْسِي إِزَارِي (٤)

- =
 وضر غد : بالفتح ثم سكون ، وغين معجمة ودال مهملة ، علم مرتجل لا نظير له في النكرات .
 قيل ضرغد جبل ، وقيل : حرة في بلاد غطفان ، وقيل ماء لبني مرة بنجد بين البمامة وضرية .
 وقيل مقبرة فمن جعلها مقبرة لا يصرف ، ومن جعلها حرة أوجيلاً صرف .
 معجم البلدان ٤٥٦/٣ ، ٣٩٩/٤ وعوارض اسم علم مرتجل لجبل ببلاد طيء ، قال العمري :
 أخبرني جابر الله أن عليه قبر حاتم طيء ، وقيل هو لبني أسد ، وقال الأبيوردي : قنا وعوارض
 جبلان لبني فزارة . والصحيح أنه ببلاد طيء ، وقال نصر : عوارض جبل أسود في أعلاه ديار
 طيء وناحية ديار فزارة . معجم البلدان ٢٦٤/٤ .
 (١) انظر الكتاب ٢٠٢/١ ، واللسان (جنب) .
 (٢) البيت من الرجز وقائله حصين بن بكر الربعي . الإيضاح العضدي ١٨٢ واللسان ١٨/٤
 (أزر) والأزره جمع ازار ، العكوة : الحجزة الغليظة ، وعكسا بازاره عكوا :
 أعظم حجزته وغلظها .
 (٣) في النسخة « أبو عمرو » تحريف ، لأن المقصود هنا الجرمي ، وكنيته أبو عمر ، انظر « أبو
 عمر الجرمي ، حياته وجهوده في النحو » ص ١١ .
 (٤) البيت من الوافر وقائله أبو المنهال الأشجعي . اللسان ١٧/٤ (أزر) ، والمقتصد ٦٤٥ .

وَهُوَ مِنْ مَنَى مَنَاطِ الثُّرَيَّا^(١) أَي بَعِيدٌ ، وَاجْرَاءُ مِثْلِ هَذِهِ الْأَسْمَاءِ
الْمَخْصُوصَةِ مُجْرَى الظَّرْفِ يُقْتَصَرُ فِيهِ عَلَى السَّمَاعِ .

(١) في الحاشية : « زيد منى مناظ الثريا » هو من جملة ما استعملت العرب الأسماء المخصوصة استعمال الظروف والمناظ والنوط وهو التعليق أي زيد بالمكان الذي نبطت به الثريا ، ويجوز أن يكون المراد أنه رفيع المنزلة إذا قيل : زيد مناظ الثريا تشبيها لارتفاع منزلته بارتفاع منزلة الثريا . ومن هذا القبيل : هو منى مزجر الكلب أي مهانا متباعداً تقديره مكان مزجر الكلب ، ومنه : هو منى معقد الإزار . انتهى .

« بَابُ الْمَفْعُولِ لَهُ »

وَهُوَ غَرَضُ الْإِقْدَامِ عَلَى الْفِعْلِ كَقَوْلِكَ : جِئْتُكَ إِكْرَامًا ،
وَلِذَلِكَ صَلَحَ فِي جَوَابِ : « لِمَ » ؟ وَقَوْلُهُمْ : قَعَدَ فُلَانٌ عَنِ الْحَرْبِ
جُبْنًا أَيْ حَذَرَ الْمَوْتِ ، وَسَمَّوْهُ جُبْنًا تَقْيِيحًا لِفِعْلِهِ .

وَسَمَّاهُ الْعَلَامَةَ : « عِلَّةُ الْإِقْدَامِ » (١) فِرَارًا مِنَ الْإِشْكَالِ ، فَيَقَالُ
لَهُ : لَيْسَ عِلَّةً فَاعِلِيَّةً وَلَا صُورِيَّةً وَلَا مَادِيَّةً ، فَتَعَيَّنَ كَوْنُهُ عِلَّةً غَائِبِيَّةً ،
وَهُوَ الْمُسَمَّى بِالْغَرَضِ ، وَلَا تَنْصَابِهِ ثَلَاثُ شَرَايِطَ :

— أَنْ يَكُونَ مُصَدَّرًا ، وَفِعْلًا لِفَاعِلِ الْفِعْلِ الْمُعْلَلِ ، وَمُقَارِنًا لَهُ
فِي الْوُجُودِ ، أَيْ لَا يَكُونُ مُتَقَدِّمًا عَلَيْهِ . أَمَّا الْأَوَّلُ فَلِأَنَّ الْأَغْرَاضَ
مَنْحَصِرَةً فِي الْمَعَانِي .

/ وَأَمَّا الثَّانِي : فَلِأَنَّ غَرَضَ الْفَاعِلِ وَقَعَ مِنَ الْفَاعِلِ لَا ١/٦١
مَحَالَّةً .

وَأَمَّا الثَّلَاثُ : فَلِأَنَّ الْمُرَادَ مِنْ إِيقَاعِ الْفِعْلِ تَحْصِيلُ ذَلِكَ الْغَرَضِ
فِيَسْتَحِيلُ تَقَدُّمَهُ عَلَى الْفِعْلِ ، قَالَ الشَّيْخُ عَبْدُ الْقَاهِرِ : « الْفِعْلُ إِنَّمَا
يَنْصَبُ الْمَفْعُولَ لَهُ إِذَا كَانَ مُشْتَمِلًا عَلَيْهِ كَأَشْتِمَالِ الضَّرْبِ عَلَى
التَّادِيَةِ لِيَكُونَ لَهُ دَلَالَةٌ عَلَيْهِ (٢) ، يَرِيدُ كَوْنَهُ قِسْمًا مِنْ مُصَدَّرِ الْفِعْلِ

(١) المفضل ٦٠ .

(٢) المقتصد في شرح الإيضاح ٦٦٧/١ .

فَعَلَى هَذَا يَكُونُ مَصْدَرًا ؛ لِأَنَّ قِسْمَ الْمَصْدَرِ مَصْدَرٌ ، وَفِعْلًا لِفَاعِلٍ
الْفِعْلِ ، لِأَنَّهُ مِنْ جُمْلَةِ مَا صَدَرَ مِنْهُ .

والشرطُ الثالثُ : وَجُوبُهُ ظَاهِرٌ ، وَإِذَا فُقِدَ شَيْءٌ مِنْهَا فَالْإِلْتِمَامُ
كَقَوْلِكَ : جِئْتُكَ لِلذَّهَبِ ، وَإِكْرَامِكَ الزَّائِرِ . وَلِمُخَاصَمَتِي زَيْدًا
أَمْسِي ، وَقَدْ يَكُونُ تَكْرَرًا وَمَعْرِفَةً خِلَافًا لِلْجَرْمِيِّ (١) ، وَقَدْ جَمَعَهُمَا
الْعَبَّاجُ فِي قَوْلِهِ :

يَرْكَبُ كُلُّ عَاقِرٍ جُمُوهُورِ — ١١٠
مَخَافَةَ وَزَعَلِ الْمَحْبُورِ
وَالهَوْلِ مِنْ تَهْوُلِ الهُبُورِ (٢)

(١) شرح المفصل لابن يعيش ٤٥/٢ وأبو عمر الجرمي — حياته وجهوده في النحو ١٤١ .

(٢) الأبيات من الرجز ديوان العجاج ٢٣٠ ، والمفصل ٦٠ ، وشرح المفصل ٥٤/٢ والمقتصد في

شرح والإيضاح ٦٨ ، الإيضاح ٦٦٥/١ ، والإيضاح العضدي ١٩٧ .

والعاقر : الرملة التي لا تنبت ، والجمهور العظيمة . والزعل : النشاط ، والمحبور المسرور ،
والهبور : جمع هبر وهو ما تظلمن من الأرض .

« بَابُ الْمَفْعُولِ مَعَهُ »

هُوَ الْمَنْصُوبُ بَعْدَ الْوَائِ الَّتِي بِمَعْنَى « مَعَ » وَالْعَامِلُ فِيهِ فِعْلٌ أَوْ مَعْنَاهُ بِوَأَسِطَةِ الْوَائِ. (١)

فَمِنَ الْأَوَّلِ قَوْلُهُمْ : مَا صَنَعْتَ وَأَبَاكَ ، وَمَا زِلْتِ أَسِيرُ
وَالنَّيْلُ ، وَجَاءَ الْبُرْدُ وَالطَّيَالِسَةُ ، وَاسْتَوَى الْمَاءُ وَالْحَشْبَةُ ، وَقَوْلُ
الشَّاعِرِ :

١١١ - فَالَيْتُ لَا أَنْفَكَ أَحَدُو قَصِدَةٍ

/ تَكُونُ وَإِيَّاهَا بِهَا مَثَلًا بَعْدِي (٢) ٦١/ب

وَقَوْلُهُ تَعَالَى ﴿ فَاجْمِعُوا أَمْرَكُمْ وَشُرَكَاءَكُمْ ﴾ (٣) فَإِنَّ الْوَائِ
لَيْسَتْ عَاطِفَةً ، فَإِنَّكَ لَا تَقُولُ : أَجْمَعْتُ الشُّرَكَاءَ ، وَمِنْهُمْ مَنْ

(١) هذا مذهب البصريين . انظر الإنصاف ٢٤٨/١ المسألة (٢٠) .

(٢) البيت من الطويل وقائلة أبو ذؤيب الهذلي . شرح أشعار الهذليين ٢١٩/١ ،
وشفاء العليل ١٩٤/١ .

(٣) سورة يونس آية ٧١ ، قال أبو البقاء : وأما « شركاءكم » فالجمهور على النصب وفيه أوجه
أحدها هو معطوف على أمركم تقديره وأمر شركاءكم فأقام المضاف إليه مقام المضاف ، والثاني :
هو مفعول معه تقديره مع شركاءكم ، والثالث هو منصوب بفعل محذوف أي واجمعوا شركاءكم .
ويقرأ بالرفع وهو معطوف على الضمير في أجمعوا ... الخ املاء ما من به الرحمن ١٧/٢ ، وانظر
المقرب لابن عصفور ١٥٨/٢ والنشر في القراءات العشر ٢٨٦/٢ والحجة في القراءات
السبع ١٨٣ ، والبحر المحيط ١٧٩/٥ .

جَعَلَهَا عَاطِفَةً وَأَضْمَرَ نَاصِباً لِلشُّرَكَاءِ لِدَلَالَةِ الظَّاهِرِ أَيْ وَأَجْمَعُوا ،
كَمَا قَالَ :

١٢٢ — يَا لِي بِرُؤُوسِكَ قَدْ غَدَا

مُتَقَلِّداً سَيْفاً وَرُمَحاً^(١)

أَيْ وَحَامِلاً رُمَحاً ، وَمِنْ الثَّانِي قَوْلُهُمْ : « مَا شَأْنُكَ وَعَمْرًا »
أَيْ مَا تَصْنَعُ ، وَحَسْبُكَ وَزَيْدًا أَيْ كَفَاكَ ، قَالَ :

١١٣ — إِذَا كَانَتْ الْهَيْجَاءُ وَأَنْشَقَّتِ الْعَصَا

فَحَسْبُكَ وَالضَّحَاكَ سَيْفٌ مُهْنَدُ^(٢)

قَاعِدَةٌ : الْمَصِيرُ إِلَى الْمَنْصُوبِ بِمَعْنَى « مَعَ » وَاجِبٌ مَتَى أُرِيدَ
الْعَطْفُ ثُمَّ تَعَدَّرَ كَقَوْلِكَ مَا شَأْنُكَ وَزَيْدًا ، فَإِنَّ الْعَطْفَ عَلَى الضَّمِيرِ
الْمَجْرُورِ مِنْ غَيْرِ إِعَادَةِ الْجَارِ لَا يَجُوزُ وَيَقْرُبُ مِنْهُ قَوْلُكَ : مَا صَنَعْتَ
وَأَبَاكَ ، فَإِنَّ الْعَطْفَ عَلَى ضَمِيرِ « صَنَعْتَ » مُتَعَدِّرٌ لِأَنَّهُ مُتَّصِلٌ مَرْفُوعٌ
غَيْرٌ مُؤَكَّدٌ ، وَإِذَا لَمْ يَتَعَدَّرِ الْعَطْفُ فَلَا يَخْلُو إِمَّا أَنْ يَسْتَلْزِمَ قُبْحًا مَا
أَوْلَا ، فَإِنْ اسْتَلْزَمَ جَازَ الْأَمْرَانَ وَالنَّصْبُ أَحْسَنُ كَقَوْلِكَ : مَا شَأْنُ
قَيْسٍ وَالْبُرِّ يَسْرِقُهُ ، لِأَنَّ الْعَطْفَ يُوهِمُ أَنَّ الْمُنْكَرَ عَلَيْهِ كِلَا الشَّيْئَيْنِ
الْقَيْسِ وَالْبُرِّ ، وَإِنْ لَمْ يَسْتَلْزِمَ فَالْعَطْفُ كَقَوْلِكَ : خَرَجَ زَيْدٌ وَعَمْرٌ ،

(١) البيت من الكامل وقائله عبدالله بن الزبيرى وهو في شعره جمع في شرح الإيضاح ١/٦٦٢ .

(٢) البيت من الطويل نسيبه أبو على القالي لجرير وليس في ديوانه . وهو في سمط اللاليء ٨٩٩ ، وذيل

الأمالي ١٤٠ ، وابن يعيش ٥١/٢ ، ومعاني القرآن للقراء ١/٤٢٧ ، والمفصل ٥٧ .

وفي مثل قولهم : « مَا أَنتَ / وَقَصْعَةٌ مِنْ ثَرِيدٍ » الرفعُ لِأَنَّهُ لَا ١/٦٢
فِعْلٌ ، وَبَعْضُهُمْ يَنْصُبُ عَلَى تَأْوِيلٍ : مَا كُنْتَ أَوْ تَكُونُ .

وَهَذَا الْبَابُ قِيَاسٌ عِنْدَ بَعْضِهِمْ لِكثَرَةِ صُورِهِ ، وَمَقْصُورٌ عَلَى
السَّمَاعِ عِنْدَ آخَرِينَ لِنَقْصَانِ اطِّرَادِهِ بِالإِضَافَةِ إِلَى سَائِرِ الْمَفَاعِيلِ ، وَاللَّهُ
أَعْلَمُ .

« بَابُ الْحَالِ »

هِيَ بَيَانُ هَيْئَةِ الْفَاعِلِ أَوْ الْمَفْعُولِ بِهِ زَمَانَ الْفَاعِلِيَّةِ أَوْ
الْمَفْعُولِيَّةِ كَقَوْلِكَ : لَقَيْتُهُ رَاكِبًا ، وَقَدْ تَكُونُ مِنْهُمَا مَعًا إِمَّا جَمْعًا أَوْ
تَفْرِيقًا ، قَالَ عَنَتْرَةُ :

١١٤ — مَتَى مَا تَلْقَيْنِي فَرْدَيْنِ تَرْجُفُ

رَوَانِفُ الْيَتِيمِكَ وَتُسْتَطَارًا^(١)

وَتَقُولُ : لَقَيْتُهُ مُصْعِدًا وَمُنْحَدِرًا ، وَشَبَّهَهَا بِمُطَلَقِ الْمَفْعُولِ مِنْ
حَيْثُ كَوْنُهَا فَضْلَةٌ لِلْكَلامِ ، وَلَهَا بِالظَّرْفِ شَبَّهُ خَاصٌّ مِنْ حَيْثُ إِنَّهَا
مَفْعُولٌ فِيهَا ، وَعَامِلُهَا إِمَّا لَفْظِيٌّ وَهُوَ الْفِعْلُ وَالْمُسْتَقَاتُ وَيُسَمَّى
مُتَصَرِّفًا ، أَوْ مَعْنَوِيٌّ أَيُّ مَعْنَى الْفِعْلِ وَيُدْعَى غَيْرَ مُتَصَرِّفٍ ، كَقَوْلِهِ
تَعَالَى ﴿ هَذَا بَعْلِي شَيْخًا ﴾^(٢) أَيُّ أُشِيرَ إِلَيْهِ ، وَأَنْبَهُ عَلَيْهِ ، وَقَوْلُهُ
تَعَالَى : ﴿ فَمَا لَهُمْ عَنِ التَّذْكَرَةِ مُعْرِضِينَ ﴾^(٣) أَيُّ اسْتَفْهِمُوا عَنْهُمْ ،
وَقَوْلِكَ : فِيهَا زَيْدٌ مُقِيمًا ، أَيُّ حَصَلَ ، وَكَذَا : « لَيْتَ وَلَعَلَّ

(١) البيت من الوافر وقائله عنترة . ديوانه ٢٣٤ والأمالى الشجرية ١٩/١ والحماسة الشجرية ٢٦/١

والمفصل ٦١ وشرح المفصل ٥٥/٢ وشفاء العليل ٥٣٥/٢ .

والشاهد في قوله « فردين » ، فإنه حال من الفاعل والمفعول بلفظ واحد .

(٢) سورة هود آية ٧٢ .

(٣) سورة المدثر آية ٤٩ .

وَكَانَ ، فَالْمُتَصَرِّفُ يَعْمَلُ فِيهَا مُتَقَدِّمًا وَمُتَأَخِّرًا لِقَوْتِهِ ، وَغَيْرُ
 الْمُتَصَرِّفِ لَا يَعْمَلُ إِلَّا مُتَقَدِّمًا فَقَطْ لِضَعْفِهِ قَالَ / الْفَارِسِيُّ (١) : ٦٢/ب
 « إِنَّمَا عَمِلَ فِيهَا مَعْنَى الْفِعْلِ مُتَقَدِّمًا لِمُشَابَهَتِهَا الظَّرْفَ ، وَلَمْ يَعْمَلْ
 مُتَأَخِّرًا كَمَا عَمِلَ الظَّرْفُ فِي قَوْلِهِمْ : « أَكَلْتُ يَوْمَ لَكَ ثَوْبٌ »
 لِكُونِهَا مَفْعُولًا صَحِيحًا أَيْ لَمْ يَتَضَمَّنْ مَعْنَى « فِي » حَقِيقَةً ، وَإِذَا
 كَانَ عَمَلُ الْفِعْلِ يَضَعُفُ بِالتَّأَخِيرِ بِدَلِيلِ جَوَازِ : « زَيْدٌ ضَرَبْتُ » ،
 وَامْتِنَاعِ : « ضَرَبْتُ زَيْدًا » فَضَعُفُ مَعْنَاهُ أَوْلَى .

ثُمَّ الْحَالُ إِنَّمَا عَمِلَ فِيهَا الْمَعْنَى ؛ لِشَبِّهِ الظَّرْفِ ، وَالْمُشَابَهَةُ لَا
 تَقْتَضِي اتِّحَادَ الْحُكْمِ بَيْنَ الْمُتَشَابِهَيْنِ مِنْ كُلِّ الْوُجُوهِ ، اعْتَبِرْ بِمُشَابَهَةِ
 غَيْرِ الْمُتَصَرِّفِ الْفِعْلِ .

وَالْحَالُ تَشْبَهُ التَّمْيِيزِ أَيْضًا مِنْ حَيْثُ إِنَّهَا تُخَصِّصُ هَيْئَةً مِنْ
 الْهَيْئَاتِ الْمُحْتَمَلَةِ عِنْدَ مَلَابَسَةِ الْفِعْلِ ، وَحَقُّهَا التَّنْكِيرُ ، وَحَقُّ ذِي الْحَالِ
 التَّعْرِيفُ ، لِأَنَّهُ لَوْ لَمْ يَكُنَا كَذَلِكَ لَكَانَا إِمَّا نَكْرَتَيْنِ أَوْ مَعْرِفَتَيْنِ ، أَوْ
 ذُو الْحَالِ نَكْرَةً وَالْحَالُ مَعْرِفَةً ، وَالْأَوَّلُ وَالثَّانِي مُحَالَانِ ، لِأَنَّهُمَا جَيْئِدُ
 مَوْصُوفٍ وَصِفَةٍ فَلَا يَحْتَاجُ إِلَى تَغْيِيرِ الْإِعْرَابِ لِتَصْيِيرِ حَالًا ، وَالثَّلَاثُ
 مُحَالٌ ، لِأَنَّ ذَا الْحَالِ مُخْبِرٌ عَنْهُ ، وَالْحَالُ خَبْرُهُ وَيَسْتَحِقُّ الْمُخْبِرُ عَنْهُ
 التَّعْرِيفَ وَالْخَبْرُ التَّنْكِيرَ ، لَا بِالْعَكْسِ لِمَا ذُكِرَ فِي بَابِ الْإِبْتِدَاءِ ، وَلَوْ
 عَلَّلَ بِهَذَا ابْتِدَاءً لِاسْتِقَامِ التَّعْلِيلِ ، وَقِيلَ : يَجِبُ أَنْ يَكُونَ الْحَالُ نَكْرَةً

(١) انظر الإيضاح ، ١٩٩ ، ٢٠٠ .

مشابهةً للتمييز ويلزم منه / تعريفُ ذى الحالِ وإلا لكانا موصوفاً
 وصفةً ، وقولهم : « أَرْسَلَهَا الْعِرَاكَ » ^(١) وَ « رَجَعَ عَوْدَهُ عَلَى
 بَدْيِهِ » ^(٢) وَطَلَبْتُهُ جَهْدَكَ وَطَاقَتَكَ ، مَصَادِرُ ^(٣) أُقِيمَتْ مُقَامَ أَفْعَالِهَا
 الَّتِي هِيَ أَحْوَالٌ لِلدَّلَالَتِهَا عَلَى الْأَفْعَالِ بِالْحُرُوفِ ^(٤) .

وَلِذَلِكَ لَمْ يَجُزْ إِقَامَةُ الضَّمِيرِ مُقَامَ الْحَالِ لِفُقْدَانِ حُرُوفِ
 الْمَصْدَرِ فِيهِ ، وَلَمْ يَسْعَ : مُرُورِي بَزِيدٍ حَسَنٌ وَهُوَ بِعَمْرٍو قَبِيحٌ ، لِأَنَّ
 الْجَارَّ لَا يَتَعَلَّقُ بِضَمِيرِ الْمَصْدَرِ لِمَا ذُكِرَ ، أَوْ مَصَادِرُ مَعْرِفَةٌ أُوقِعَتْ
 مَوَاقِعَ النُّكْرَةِ كإِقْبَاعِهِمْ : « فَاهُ إِلَى فِي » مَوْضِعَ شِفَاهَا .

فَإِنْ سَأَلْتَ : إِذَا كَانَ التَّقْدِيرُ : طَلَبْتُهُ تَجْتَهُدُ جَهْدًا ، فَلِمَاذَا
 اتَّصَلَ الضَّمِيرُ بِالْمَصْدَرِ ؟

أَجِبْتُ : تَشَوْفًا إِلَى بَيَانِ أَنَّ الْحَالَ مِنَ الْمُحَاطَبِ ، وَإِذَا كَانَ
 الْفِعْلُ ظَاهِرًا فَضَمِيرُهُ يَدُلُّ عَلَى هَذَا الْمَعْنَى ، فَلَا يَحْتَاجُ إِلَى ضَمِيرٍ

(١) هذا القول قد ضمنه لبيد بن ربيعة شعره فقال :

فَأَرْسَلَهَا الْعِرَاكَ وَلَمْ يَذْهَبْهَا وَلَمْ يَشْفَقْ عَلَى نَفْسِ الدَّخَالِ

انظر ديوانه ١٠٨ ، والكتاب ١٨٧/١ ، وشرح المفصل ٦٢/٤ ، والمقتضب ٢٣٧/٣ .

(٢) يقال : رجع عوده على بدئه ، وفعله عوده على بدئه ، إذا رجع في الطريق الذي جاء منه .
 اللسان ٢٨/١ (بدأ) .

(٣) في النسخة « فمصادر » بالفاء والصواب اطراحها .

(٤) الأصل في المصادر السابقة : يعود ، ويجتهد ، ويطبق ، فهذه الأفعال هي للأحوال ثم
 أُقِيمَتْ مَصَادِرُهَا مُقَامَهَا .

يُصَحَّبُ الْمَصْدَرُ . نَعَمْ إِذَا تَقَدَّمَتِ الْحَالُ عَلَى ذِي الْحَالِ جَاَزَ تَنْكِيرُهُ
كَقَوْلِكَ : جَاءَ رَاكِبًا رَجُلٌ ، لِأَنَّهَا لَا تَصْلُحُ لِلْوَصْفِيَّةِ حِينَئِذٍ ، وَحَالُ
الْمَجْرُورِ لَا يَتَقَدَّمُ عَلَيْهِ عِنْدَ الْبَصْرِيِّينَ بِالِاسْتِقْرَاءِ^(١) ، وَلِأَنَّهَا تَابِعَةٌ
لَهُ . وَالْمَتَّبِعُ لَا يَتَقَدَّمُ عَلَى الْجَارِ فَالتَّابِعُ أَوْلَى ، وَجَوَزَهُ الْكُوفِيُّونَ
قِيَاسًا .

(١) وذلك نحو مررت بهنيد ، فلا يجوز عند البصريين أن تقول : مررت جالسة بهنيد ،
وقد أجازوه الكوفيون ، ووافقهم ابن مالك في شرح عمدة الحفاظ وأكثر من الشواهد الدالة على
الجواز في هذه المسألة .
انظر شرح عمدة الحفاظ ٤٢٦-٤٢٩ ، والهمع ٣٤١/١ .

فصل

وَقَدْ يَقَعُ الْمَصْدَرُ حَالاً بِمَعْنَى الْفَاعِلِ مَرَّةً وَالْمَفْعُولِ أُخْرَى ،
لِأَنَّهُمْ مِمَّنْ يُطْلَقُونَ / الْمَصْدَرَ عَلَيْهِمَا فِي قَوْلِكَ : رَجُلٌ عَدْلٌ ، ٦٣ / ب
وَهَذَا خَلَقَ اللَّهُ ، فَمِنَ الْأَوَّلِ قَوْلُهُمْ : لَقِيْتُهُ فُجَاءَةً وَعَيَاناً أَيْ مُفَاجِئاً
وَمُعَايِناً .

وَمِنَ الثَّانِي : قَتَلْتُهُ صَبْرًا أَيْ مَصْبُورًا بِمَعْنَى الْمَحْبُوسِ ، وَلَيْسَ
عِنْدَ سَيِّوِيهِ بِقِيَاسٍ ، وَأَتَكَرَّرَ « أَتَانَا رُجُلَةً وَسُرْعَةً » (١) ، وَأَجَازَهُ
الْمُبَرِّدُ (٢) فِي كُلِّ مَصْدَرٍ هُوَ نَوْعٌ مَصْدَرِ الْفَعْلِ ، كَالسُّرْعَةِ مِنْ
الْإِثْيَانِ ، وَالاسْمُ غَيْرُ الصِّفَةِ ، وَالْمَصْدَرُ قَدْ يَقَعُ حَالاً كَقَوْلِهِمْ : هَذَا
بُسْرًا أَطْيَبُ مِنْهُ ثَمْرًا ، وَكَلَّمْتُهُ فَاهُ إِلَى فَيٍّ ، أَيْ إِذَا كَانَ بُسْرًا ،
وَقَمْرًا وَ « كَانَ » هَذِهِ تَأَمَّةٌ ، وَجَاعِلًا فَاهُ .

(١) انظر الكتاب ١٨٦/١ .

(٢) انظر المقتضب ٢٥١/٣ ، وشرح السيرافي بهامش الكتاب ١٨٦/١ ، والمفصل ٦٢ .

فصل

والحال منها مُتَقَلَّةٌ ، وَقَدْ مَرَّتْ ، وَمِنْهَا لِأَزِمَّةٍ مُؤَكَّدَةٌ وَهِيَ
التي تَوَكَّدُ خَبْرًا يَدُلُّ بِالِاتِّزَامِ عَلَى تِلْكَ الْحَالِ كَقَوْلِكَ : زَيْدٌ أَبُوكَ
عَطُوفًا ﴿ وَهُوَ الْحَقُّ مُصَدِّقًا ﴾ (١) ، وَخَصَّصَهَا الْعَلَامَةُ (٢) بِأَنَّ تَرِدَ
عَقِيبَ الْجُمْلَةِ الْإِسْمِيَّةِ ، وَالْفَارِسِيُّ (٣) يُجَوِّزُ تَعْقِيبَهَا الْفِعْلِيَّةَ أَيْضًا
مُسْتَدِلًّا بِقَوْلِهِ [تَعَالَى] ﴿ ثُمَّ وَلَّيْتُمْ مُدْبِرِينَ ﴾ (٤) ، وَرَدَّ عَلَيْهِ صَدْرُ
الْأَفَاضِلِ (٥) : « بَانَ الْمُوَكَّدَةُ فِي الْحَقِيقَةِ خَبْرٌ مَازَالَ ، فَلَا يَسُوعُ أَنْ
يَكُونَ التَّقْدِيرُ ثُمَّ وَلَّيْتُمْ مَا زَلْتُمْ مُدْبِرِينَ ، وَالْعَامِلُ فِيهَا أَثْبَتُهُ وَأَحَقُّهُ
مُضْمَرًا » .

-
- (١) سورة البقرة آية ٩١ .
(٢) قال الزمخشري : والحال المؤكدة هي التي تنجيء على إثر جملة عقدها من اسمين لا عمل لهما
لتوكيد خبرها ، الفصل ٦٣ .
(٣) الإيضاح العضدي ٢٠٠ .
(٤) سورة التوبة آية ٣٥ .
(٥) انظر السفر الأول من شرح كتاب المفصل في صنعة الإعراب الموسوم بالتخمير لوحة ١٨٧ .

فصل

قَالَ الشَّيْخُ عَبْدُ الْقَاهِرِ — رَجِمَهُ اللَّهُ — : كُلُّ جُمْلَةٍ (١)

وَقَعَتْ / حَالاً ثُمَّ امْتَنَعَتْ مِنَ الْوَاوِ فَلِأَنَّكَ جَعَلْتَهَا مَعَ الْكَلَامِ ١/٦٤

الْمُقَدَّمِ خَبِراً وَاحِداً ، وَمَا صَحِبَهَا الْوَاوُ فَلِإِرَادَتِكَ ضَرْباً مِنْ

الِاسْتِثْنَاءِ ، تَفْسِيرُ هَذَا أَنَّكَ إِذَا قُلْتَ : جَاءَنِي زَيْدٌ يُسْرِعُ ، فَكَأَنَّكَ

قُلْتَ : جَاءَنِي مَسْرِعاً ، فَأَثَبْتَ جَيِّئاً مُتَصِفاً بِالسَّرْعَةِ وَإِذَا قُلْتَ :

جَاءَنِي وَغَلَامُهُ يَسْعَى بَيْنَ يَدَيْهِ ، فَكَأَنَّكَ أَخْبَرْتَ عَنْ زَيْدٍ بِالْجَيْءِ ثُمَّ بِخَبِيرِ

آخَرَ ، وَالْأَوَّلُ إِنَّمَا لَا يَحْتَاجُ إِلَى الْوَاوِ لِإِرْتِبَاطِهِ بِالْأَوَّلِ ، وَالثَّانِي إِنَّمَا

يَحْتَاجُ إِلَيْهَا لِكُونِهَا مُسْتَأْنَفَةً مُنْقَطِعَةً فَتَحْتَاجُ إِلَى رَابِطَةٍ أَعْتَبِرْ بِجَوَابِ

الشَّرْطِ حَيْثُ يَكُونُ جُمْلَةٌ ابْتِدَائِيَّةً كَيْفَ يَجَاءُ بِالْفَاءِ ؟ وَإِذَا كَانَ فِعْلاً كَيْفَ

يُسْتَعْنَى عَنْهَا ؟ وَيُظْهِرُ مِنْ هَذَا أَنَّكَ إِذَا قُلْتَ : جَاءَنِي زَيْدٌ وَهُوَ

رَاكِبٌ ، فَالْوَاوُ وَاجِبٌ ، لِأَنَّكَ قَدْ ابْتَدَأْتَ بِكَلَامِ آخَرَ ، وَإِذَا قُلْتَ :

جَاءَنِي يَمْشِي ، لَا يَحْتَاجُ إِلَيْهَا ، لِأَنَّهُ بِمَنْزِلَةِ اسْمِ الْفَاعِلِ لَفْظاً وَمَعْنَى ،

فَكَأَنَّكَ قُلْتَ : جَاءَنِي مَاشِياً ، وَإِذَا كَانَ مَنْفِياً فَوْجِهَانِ :

أَمَّا الْاِحْتِيَاجُ فَلْبَعْدِ عَنِ الصِّفَةِ بِدُخُولِ زَائِدٍ عَلَيْهَا فَجُبِرَ

بِالرَّابِطِ .

(١) انظر دلائل الإعجاز ٢١٣ فمابعدا ، ونقل المؤلف فيه شيء من التصرف .

وَأَمَّا عَدْمُهُ ؛ فَلِإِنَّ لِحَرْفِ النَّفْيِ امْتِزَاجاً بِالْمُضَارِعِ خَلَا عَنْهُ
غَيْرُهَا فَإِنَّكَ تَقُولُ : إِنْ تَضْرِبْنِي لَا أَضْرِبُكَ فَتَجْزُمُهُ مَعَ « لَا » بِخِلَافِ
حَرْفِ آخَرَ .

وَأَمَّا الْمَاضِي فَمِنْ حَيْثُ / يَقَعُ مَوْقِعَ الْمُضَارِعِ جَازَ أَنْ يَخْلُوَ
عَنِ الْوَاوِ وَمِنْ حَيْثُ مُخَالَفَتُهُ لِلصَّفَةِ لَمْ يَجْرُ .

فَقَدْ تَمَحَّضَ مِنَ الْكَلَامِ الْمُنْسَاقِ أَنَّ الْجُمْلَةَ إِذَا وَقَعَتْ حَالاً ،
فَإِنْ كَانَتْ اسْمِيَّةً صَحِبَهَا الْوَاوُ ، وَقَوْلُهُمْ : « كَلَّمْتُهُ فُوهُ إِلَى فِيَّ »
شَازٌ ، وَإِنْ كَانَتْ فَعْلِيَّةً فَإِنْ كَانَ مُضَارِعاً مُثَبِّتاً فَبِغَيْرِ وَاوٍ ، وَإِنْ كَانَ
مَنْفِيّاً أَوْ مَاضِياً فَوْجِهَانِ ، وَيَجِبُ الضَّمِيرُ فِيهَا مَعَ الْفِعْلِ الْمُضَارِعِ
مَطْلَقاً ، لِشَبْهِهِ اسْمِ الْفَاعِلِ ، وَكَذَلِكَ مَعَ غَيْرِهَا إِذَا لَمْ تَخْلُفْهُ الْوَاوُ
لِلرَّبْطِ ، وَإِلَّا فَالْجَوَازُ .

وَقَدْ يَنْتَصِبُ الْحَالُ بِعَامِلٍ مُضْمَرٍ كَقَوْلِهِمْ لِلْمُرْتَجِلِ : رَاشِداً
مَهْدِياً ، أَيْ ارْتَحَلْتَ ، وَلِلْقَادِمِ مَاجوراً مَبْروراً ، أَيْ قَدِمْتَ ، وَلِلرَّاجِعِ
إِلَى أَهْلِهِ : سَالِمِينَ إِلَى سَالِمِينَ ، أَيْ رَجَعْتُمْ سَالِمِينَ إِلَى أَهْلِ سَالِمِينَ .

« بَابُ التَّمْيِيزِ »

التَّمْيِيزُ هو رفع الإبهام عن جملة أو مُفْرَدٍ بالنصِّ على أحدِ مُحْتَمَلَاتِهِ ، كقولك : طابَ زَيْدٌ نفساً ، وعندى راقودٌ (١) خلاً ، ففي الأوّل الإبهام لم يَحْصُلْ في شيءٍ من جزأى الجملة بل حَصَلَ من نسبة الطيبِ إلى زَيْدٍ ، فَإِنَّهُ لَا يُعْلَمُ أَنَّهَا إِلَى أَيِّ شَيْءٍ مِنْهُ .

وَأَمَّا فِي الثَّانِي : فالإبهامُ فِي الرَّاقُودِ ، وهو مُفْرَدٌ . والمميّزُ ينتصبُ عن مفرد تامٍّ ، وتماثمه بأحدِ أمورٍ أربعةٍ : التّونين ، ونونِ التّشبية ، / ونونِ الجمعِ ، والإضافةِ ، كقولك : عندى رطلٌ زيتاً ، ١/٦٥
ومنواً سمناً ، وعشرونِ دِرْهَمًا ، وملءِ الإِنَاءِ عَسَلًا .

والمُرَادُ من التّمامِ كَوْنُهُ على حَالٍ لَا يُضَافُ معها ، والكمالُ مِنْهُ زَائِلٌ كالذي بالتّونينِ ونونِ التّشبية ، ومنه لازم كالذي بالباقيين ، فَإِنَّكَ تَقُولُ : رَطْلٌ زَيْتٍ ، وَمَنَوَا سَمْنٍ ، وَلَا تَقُولُ : عِشْرُو دِرْهَمٍ ، وملءِ (٢) عَسَلٍ .
وتميّزُ المفردِ أَكْثَرُهُ فيما كانَ مِقْدَارًا ، كَيْلًا ، أَوْ وَزْنًا ، أَوْ مِسَاحَةً أَوْ عَدَدًا ، أَوْ مِقْيَاسًا ، كقفيّزين ، ومونين ، وموضعِ كَيْفٍ ، وعشرين ، وملئوه ، وَمِنَ الْأَقْلِّ : لِلَّهِ دَرَّةٌ فَارِسًا ، وَحَسْبُكَ بِهِ نَاصِرًا ،

(١) الراقود إناء خبز مُقَيَّرٌ طويل الأسفل كهيئة الإِدْبَةِ وهو معرب . اللسان (رقد ١٨٣/٣)
والمعرب للجو اليقي ٢٠٨ .

(٢) يقصد على حذف المضاف وهو الإِنَاءُ . أي ملء الإِنَاءِ عَسَلًا ثم حذف كلمة الإِنَاءِ .

وسَيِّوِيهِ (١) لَمْ يُجَوِّزْ تَقَدَّمَ المميزِ عَلَى عَامِلِهِ ، لِأَنَّهُ فِي الحَقِيقَةِ
فَاعِلٌ ، وَأَجَازُهُ الأَحْفَشُ ، وَنُسِبَ (٢) إِلَى المَازَتِيِّ (٣) ، فَمَا كَانَ
العاملُ متصرفاً تشبيهاً بالحالِ وَأُنشِدَ :

١١٥ - أَتَهْجُرُ سَلَمَى بِالفِرَاقِ حَيِّبَهَا

وَمَا كَادَ نَفْساً بِالفِرَاقِ تَطْيِبُ (٤)

قَالَ أَبُو إِسْحَاقَ : الروايةُ : وَمَا كَادَ نَفْسِي (٥) .

وَأَعْلَمُ أَنَّ المميزَ فِي الحَقِيقَةِ موصوفٌ بِمَا انتصبَ عَنْهُ ، وَكَانَ
الأَصْلُ : عِنْدِي زَيْتٌ رَطْلٌ ، وَطَابَ نَفْسُ زَيْدٍ ، لِأَنَّ الفِعْلَ فِي الحَقِيقَةِ
صِفَةٌ لِلفَاعِلِ ، وَسَبَبُ التَغْيِيرِ قَصْدُ المبالِغَةِ بالإبهامِ ثُمَّ بالرفعِ ومشابهة

المميزِ المفعولُ بِأَنَّ الآتِي / بَعْدَ تَمَامِ التَّنْوِينِ وَنَوِي التَّشْبِيهِ وَالجَمْعِ ٦٥ / ب
كَمفعولِ اسمِ الفاعِلِ المَنونِ والمثنى وَالجَموعِ ، وَبَعْدَ الإِضَافَةِ كَمفعولِ
المصدرِ المضافِ ، وَالآتِي بَعْدَ الجُمْلَةِ فَمشابهتُهُ مفعولُ الفِعْلِ ظَاهِرَةٌ .
والمميزُ مفردٌ نكرةٌ ، لِأَنَّهُ لِبَيَانِ الجِنْسِ ، وَهُوَ حَاصِلٌ مِنْ غَيْرِ

(١) الكتاب ١٠٥/١ .

(٢) فِي النسخة « وَنَسَبَهَا » تحريف .

(٣) انظر الإِنصَافَ ٨٢٨/٢ ، المسألة (١٢٠) .

(٤) البيت من الطويل وقائلة الخجل السعدي . الأعلام ١٠٨/١ ، والمقتضب ٣٧/٣ ،

والإِنصَافَ ٨٢٨/٢ ، وشفاء العليل ٥٥٩/٢ .

(٥) شرح المفصل لابن يعيش ٧٤/٢ وانظر شرح شواهد الإيضاح ١٨٩ .

تعريف وتشية وجمع ، وقول جرير :

١١٦ — يَصْرَعَنَّ ذَا اللَّبِّ حَتَّى لَا حِرَاكَ بِهِ

وَهُنَّ أضعفُ خَلقِ اللَّهِ إرْكَانًا^(١)

وقول آخر :

١١٧ — هَيْفَاءُ مُقْبِلَةً ، عَجْزَاءُ مُدْبِرَةً

مَحْطُوطَةٌ جُدَلَتْ شَبَاءُ أُنْيَابًا^(٢)

شاذ .

(١) البيت من البسيط . ديوانه ٥٩٥ ، وأركاننا : أي أعضاء ، والشاهد فيه مجيء المميز جمعا ، وهو قوله : أركاننا ، وذلك شاذ .

(٢) البيت من البسيط وقائله أبو زيد الطائي . ديوانه ٣٦ ، والكتاب ١٠٢/١ . والشاهد في قوله « أنيابا » وهو مميز جاء بصيغة الجمع ، وهذا شاذ .

« بَابٌ فِي تَمْيِيزِ الْأَعْدَادِ »

اعْلَمُ أَنَّ الْعِدَدَ وَصَفٌ لِلْمَعْدُودِ وَمَقْدَارٌ لَهُ ، كَالْوِزْنِ لِلْمَوْزُونِ ، وَالذَّرْعَ لِلْمَذْرُوعِ ، فَكَمَا لَا يَتِمُّ ذِكْرُ الْوِزْنِ وَالذَّرْعِ بَدُونِ ذِكْرِ جِنْسِ الْمَوْزُونِ وَالْمَذْرُوعِ فَكَذَلِكَ لَا يَتِمُّ ذِكْرُ الْعِدَدِ دُونَ ذِكْرِ جِنْسِ الْمَعْدُودِ ، فَإِذَا قُلْتَ : رَأَيْتُ ثَلَاثَةَ بَقِي ذَهْنُ السَّامِعِ مُتَشَوِّفًا إِلَى جِنْسِ تِلْكَ الثَّلَاثَةِ لِكُونِهَا مُحْتَمَلَةً لِكُلِّ جِنْسٍ حَتَّى تَقُولَ : ثَلَاثَةُ رِجَالٍ أَوْ غَيْرَهَا فَيَتِمُّ عِلْمُهُ بِتَمْيِيزِ الْجِنْسِ ، فَقَدْ ظَهَرَ أَنَّ هَذَا الْبَابَ يَلْتَحِفُ ^(١) عَلَى الْبَحْثِ فِي الْعِدَدِ وَأَحْوَالِهِ ، وَجِنْسِ الْمَعْدُودِ الَّذِي هُوَ الْمَمِيْزُ وَأَحْوَالُهُ .

فَلْتَبَحْثْ أَوَّلًا فِي الْعِدَدِ / وَأَحْوَالِهِ وَجِنْسِ الْمَعْدُودِ الَّذِي هُوَ ١/٦٦
الْمَمِيْزُ وَأَحْوَالُهُ عَلَى تَرْتِيْبِهِ الطَّبِيعِيِّ ، وَتَقْفِيْهِ بَيَانَ الْمَعْدُودِ قَائِلِينَ :

إِنَّ الْوَاحِدَ مَبْدَأُ الْعِدَدِ ، وَمَبْدَأُ الشَّيْءِ لَا يَكُونُ مِنَ الشَّيْءِ ، وَأَوَّلُ الْأَعْدَادِ اِثْنَانِ ، وَاكْتَفِي فِيهِ بِلَفْظِ الْجِنْسِ مَقْرُونًا بِعَلَامَةِ التَّثْنِيَةِ عَنْ ذِكْرِ الْعِدَدِ أَوَّلًا ، ثُمَّ تَمْيِيزِهِ بِذِكْرِ الْجِنْسِ مُحَاوَلَةً لِلِاخْتِصَارِ ، وَلِأَنَّهُ أَقْرَبُ الْأَعْدَادِ إِلَى الْوَاحِدِ الَّذِي دَلَّ بِلَفْظِ وَاحِدٍ عَلَى جِنْسِهِ وَوَحْدَتِهِ إِلَّا مَا شَدَّ مِنْ قَوْلِهِمْ :

(١) يلتحف : أي يشتمل .

١١٨ - كَأَنَّ حُصَيْيَه مِنْ التَّدْلِيلِ

ظَرَفَ عَجُوزٍ فِيهِ ثِنْتَا حَنْظَلٍ^(١)

وقياسُ التذكيرِ والتأنيثِ في « الواحدِ » و « الاثنانِ » مستمرٌّ ،
تقولُ : رَجُلٌ واحدٌ وامرأةٌ واحدةٌ ، ورجلانِ اثنانِ ، وامرأتانِ اثنتانِ
وثنتانِ .

(١) البيتان من الرجز وقد نسبنا لبعض السعديين ، ولجنبدل بن المنثى ولخطام الجاشعبي وغيرهم .
انظر والكتاب ٢/٢٠٢ ، والمقتضب ٢/١٦٥ ، والأمالي الشعرية ١/٢٠ ، وشفاء
العليل ٢/٥٦٢ .

فصل

وأما الثلاثة إلى العشرة فيضاًف اسم العدد إلى المميز للتبيين ،
 وَقَدْ يُنصَبُ كقولهم : « ثَلَاثَةٌ أَثْوَابًا » ، وَمُمَيِّزُهَا جَمْعُ قَلْبَةٍ ؛ لِأَنَّ
 المَعْدُودَ كَذَلِكَ ، إِلَّا إِذَا أُغْوِرَ فَيُؤْتَى بِجَمْعِ الكَثْرَةِ كقولهم : ثَلَاثَةٌ
 شِسْوَعٌ ، وَقَدْ تُسْتَعَارُ الكَثْرَةُ لِمَوْضِعِ القَلْبَةِ كقولهِ تَعَالَى : ﴿ ثَلَاثَةٌ
 قُرُوءٍ ﴾ (١) ، مَعَ وُجُودِ الأَقْرَاءِ ، وَقَدْ شُدَّ عَنِ القِيَاسِ ثَلَاثُمَائَةٍ إِلَى تِسْعِ
 مائَةٍ اجْتِزَاءً بِالوَاحِدِ عَنِ الجَمْعِ كقولهِ :

كُلُّوا فِي بَعْضِ بَطْنِكُمْ تَعَفُّوا

فَإِنَّ زَمَانَكُمْ زَمَنٌ حَمِيصٌ (٢) ٦٦/ب

وَقَدْ رَجَعَ إِلَى القِيَاسِ مَنْ قَالَ :

١٢٠ - ثَلَاثٌ مِثْمِينَ لِلْمُلُوكِ وَفِي بَيْهَا

رِدَائِي وَجَلَّتْ عَن وُجُوهِ الأَهَاتِمِ (٣)

(١) سورة البقرة آية ٢٢٨ .

(٢) البيت من الوافر ولم أعرف قائله . والكتاب ١٠٨/١ ، والمقتضب ١٧٢/٢ .

(٣) البيت من الطويل وقائلة الفرزدق ديوانه ٣١٠/٢ ، والمقتضب ١٧٠/٢ ،

والأمالي الشجرية ٢٤/٢ ، وشرح المفصل ٢١/٦ ، وشرح عمدة الحفاظ ٥١٨ ، وشفاء

العليل ٥٦١/٢ ، الخزائن ٣٠٢/٣ ، وفي لأصل « وِجْلِي » والمثبت من الديوان .

والأهاتم : « جمع هاتم ، وهو إما اسم رجل أو اسم قبيلة فإن كان الأول فيكون المعنى إنه كشف

الغم عن جماعته . كل واحد منهم مسمى بها تم ، وإن كان الثاني فيكون قد جلّى عن قبائل كل

واحد مسمى بها تم » من الحاشية .

وَإِذَا كَانَ الْمَعْدُودُ مَذْكُورًا أَلْحَقَ التَّاءَ بِالْعَدَدِ فَقِيلَ : ثَلَاثَةُ رِجَالٍ ،
 إِلَى عَشْرَةِ رِجَالٍ ، وَإِذَا كَانَ مُؤَنَّثًا طُرِحَ عَنْهُ لِلْفُرْقِ بَيْنَهُمَا ،
 وَالتَّخْصِيصُ ، لِأَنَّ الْمَذْكَرَ أَصْلٌ فَنَاسَبَ أَنْ يَكُونَ الْمُمَيِّزُ مَعَهُ ، وَلِأَنَّهُ
 أَحْفُ ، فَإِنَّ الْمُؤَنَّثَ فِيهِ التَّاءُ إِمَّا مَلْفُوظًا أَوْ مَقْدَرًا ، فَيَكُونُ أَحْمَلٌ لِثِقَلِ
 الزَّائِدِ ، وَأَقُولُ : الْقِيَاسُ أَنْ يُمَيِّزَ الْمَذْكَرُ عَنِ الْمُؤَنَّثِ بِعِلَامَةٍ وَجُودِيَّةٍ ،
 وَ الْمُؤَنَّثُ عَنْهُ بِعَدَمِهَا ، لِأَنَّ الْوُجُودَ أَشْرَفُ مِنَ الْعَدَمِ ، وَلَمَّا كَانَ
 أَكْثَرُ الْأَسْمَاءِ مَذْكَورًا عَكَسُوا حُكْمَ الْقَاسِ لِيَتَكَثَّرَ الْخَفِيفُ فَعَمَلُوا بِالْقِيَاسِ
 الْمَتْرُوكِ فِي الْأَعْدَادِ تَلْوِيحًا إِلَى هَذَا الْأَصْلِ كَالْقَوْدِ وَأَسْتَحْوَذَ ، وَتَعْرِيفِ
 الْأَعْدَادِ بِتَعْرِيفِ الْمَعْدُودَاتِ ، وَإِضَافَةِ الْأَعْدَادِ إِلَيْهَا فَتَقُولُ : ثَلَاثَةُ
 الْأَثْوَابِ ، وَكَذَلِكَ الْبَوَاقِي :

فصل

وَأَمَّا أَحَدَ عَشَرَ إِلَى تِسْعَةَ عَشَرَ^(١) — سِوَى اثْنَيْ عَشَرَ —
فَحُكْمُهَا أَنْ يَرْكَبَ اسْمَا الْعَدَدِ طَلَبًا لِلخَفَةِ ، وَبِنِيَا ، أَمَّا الْأَوَّلُ فَلِأَنَّهُ
كَصَدْرِ الْكَلِمَةِ مِنَ الْعَجْزِ .

وَأَمَّا الثَّانِي فَلِتَضْمَنِ الْوَاوِ الْعَاطِفَةِ .

فَإِنْ قُلْتَ : الْوَاوُ / بَيْنَهُمَا فَلِمَ اخْتَصَّ بِتَضْمَنِهِ الثَّانِي ؟ ١/٦٧

قُلْتُ : هِيَ مَعَ الثَّانِي فَإِنَّهَا عَاطِفَةٌ لَهُ ، وَبِنِيَا عَلَى الْحَرَكَةِ
لِعَرُوضِ الْبِنَاءِ ، وَفُتِحَ الْأَوَّلُ ، لِأَنَّ الثَّانِي شَابَهُ تَاءَ التَّانِيثِ مِنْ حَيْثُ
إِنِّهَا زِيَادَةٌ فِي آخِرِ الْكَلِمَةِ ، وَمَا قَبْلَ التَّاءِ مَفْتُوحٌ ، وَفُتِحَ الثَّانِي
لِلخَفَةِ .

فَإِنْ قُلْتَ : كَيْفَ تَأْنِيثُ هَذِهِ الْأَعْدَادُ وَتَذْكِيرُهَا ؟

قُلْتُ : أَمَّا أَحَدَ عَشَرَ فَتَأْنِيثُهُ أَنْ تُلْحِقَ الْأَلْفَ بِأَحَدٍ وَالتَّاءَ بِـ
« عَشْرٍ » ، تُقُولُ : إِحْدَى عَشْرَةَ امْرَأَةً ، أَمَّا الْأَوَّلُ فَاسْتَصْحَابًا لِحُكْمِ
مَا قَبْلَ التَّرْكِيبِ ، وَأَمَّا الثَّانِي فَعَمَلًا بِالْقِيَاسِ الْغَالِبِ ، وَتَذْكِيرُهُ أَنْ
تُحَذِّفُهُمَا عَنْهُمَا لِلْعَلْتَيْنِ فَتَقُولُ : أَحَدُ عَشَرَ رَجُلًا .

وَأَمَّا ثَلَاثَةَ عَشَرَ إِلَى تِسْعَةَ عَشَرَ ، فَتَذْكِيرُهَا أَنْ تُثَبِّتَ الْهَاءَ فِي

(١) فِي الْأَصْلِ : « تِسْعَ عَشْرٍ » وَالصَّوَابُ مَا أَثْبَتَاهُ .

الأول كَمَا قَبْلَ التَّرْكِيبِ وَتُحَدِّفُهَا عَنِ الثَّانِي كَيْلَا تُجْتَمِعَ عَلَامَتَا
تَأْنِيثٍ مِنْ جِنْسٍ وَاحِدٍ بِخِلَافِ «عَشْرَةَ» فَتَقُولُ : ثَلَاثَةَ عَشَرَ رَجُلًا .
وَتَأْنِيثُهَا أَنْ تُحَدِّفَ الْهَاءَ عَنِ الْأَوَّلِ كَمَا فِي الْإِفْرَادِ وَتُثَبِّتَهَا فِي
الثَّانِي لِلْقِيَاسِ الْغَالِبِ فَتَقُولُ : ثَلَاثَ عَشْرَةَ امْرَأَةً .

و شَيْنٌ « الْعَشْرَةَ » يُسَكِّنُهَا أَهْلُ الْحِجَازِ اسْتِثْقَالًا لِتَوَالِي
الْحَرَكَاتِ فِيمَا هُوَ مِثْلُ كَلِمَةٍ وَاحِدَةٍ ، وَيَكْسِرُهَا بِنَوْتِيمٍ لِتَعْتَدِلَ تَرَادُفُ
الْفَتْحَاتِ بِتَخْلِيلِ كَسْرَةٍ .

وَ « يَاءٌ » « ثَمَانِي عَشْرَةَ » / مَفْتُوحَةٌ عِنْدَ الْأَكْثَرِ ٦٧/ب
وَمِنْهُمْ مَنْ يَسَكِّنُهَا كَ « مَعْدِي كَرِبٌ » وَ « قَالِي قَلًا » .
وَأَمَّا « اثْنَا عَشَرَ » فَالْأَوَّلُ مُعْرَبٌ بِدَلِيلِ تَغْيِيرِ آخِرِهِ عِنْدَ تَغْيِيرِ
الْعَامِلِ ، وَإِنَّمَا لَمْ يُبَيِّنْ لَوْجِهَيْنِ :

أَحَدُهُمَا : لِيَدُلُّوا عَلَى أَنَّ أَصْلَ أُخُوَاتِهَا الْإِعْرَابُ .

وِثَانِيهِمَا : أَنَّ حَرْفَ التَّنْيِيبِ هِيَ عَلَامَةُ الْإِعْرَابِ ، فَلَوْ حَدَفُوهَا
لَبَطَلَ دَلِيلُ التَّنْيِيبِ ، وَحُكْمُ تَأْنِيثِهِ وَتَذْكِيرِهِ كَمَا قَبْلَ التَّرْكِيبِ ، وَأُجْرِي
الْقِيَاسُ الْغَالِبُ عَلَى الْعَشْرَةِ مَعَهُ لِلْمَجَاوِرَةِ فَقِيلَ : هَؤُلَاءِ اثْنَا عَشَرَ
فِرْسًا ، وَمَرَرْتُ بِإِنْتِثِي عَشْرَةَ رَمَكَةً^(١) ، وَحُدِفَ نُونُ التَّنْيِيبِ لِأَنَّ
لِلْإِضَافَةِ بَلَّ لِقِيَامِ « عَشَرَ » مُقَامَهَا ، أَمَّا الْأَوَّلُ فَلَأَنَّكَ لَا تُرِيدُ الْإِثْنِينَ

(١) الرمكة — بفتحتين — : الأنتى من البراذين . مختار الصحاح (رمك) .

فَقَطَّ ثُمَّ تَضَيْفُهُ إِلَى « الْعَشْرَةِ » لِلتَّخْصِيسِ ، بَلْ تَرِيدُ الْاِثْنِينَ وَالْعَشْرَةَ جَمِيعاً .

وَأَمَّا الثَّانِي فَلَأَنَّهُمْ لَمْ يَضَيْفُوا مَعَ الْعَشْرَةِ كَمَا لَمْ يَضَيْفُوا مَعَ النَّوْنِ بِخِلَافِ أُخْوَاتِهَا حَيْثُ قَالُوا : أَحَدٌ عَشْرَكَ ، وَلَمْ يَقُولُوا : ائْتْنَا عَشْرَكَ .
فَإِنْ قُلْتَ : لِمَ لَمْ تُحَذَفِ الْعَشْرَةُ لِتَصِحَّ الْإِضَافَةُ كَمَا حُذِفَ النَّوْنُ لَهَا ؟

قُلْتَ : لِإِخْتِلَالِ الْمَعْنَى بِهَذَا الْحَذْفِ دُونَ ذَلِكَ فَإِنَّهُ لَا مَبْرَأَ إِذْ ذَلِكَ بَيْنَ إِضَافَةِ الْاِثْنِينَ وَإِضَافَةِ اِثْنَى عَشَرَ ، وَالْعَشْرَةُ هَهُنَا مَبْنِيٌّ لِتَضْمُنِ الْوَاوِ .

ومعدودُ الأعدادِ المركبةِ مُفْرَدٌ / مَنْصُوبٌ لِمَا ذَكَرْنَا فِي ١/٦٨ التَّمْيِيزِ ، وَعَامِلُهُ الْاسْمُ الثَّانِي لِأَنَّهُ فِي تَقْدِيرِ التَّنْوِينِ فَشَابَهُ مَفْعُولُ اسْمِ الْفَاعِلِ الْمُنَوَّنِ ، وَتَعْرِيفُهَا بِإِذْخَالِ اللَّامِ عَلَى الْاسْمِ الْأَوَّلِ أَوْ إِضَافَتِهَا إِلَى الْمَعْرِفَةِ كَالْاِثْنَى عَشَرَ وَالْأَحَدَ عَشَرَ وَأَحَدَ عَشْرَكَ .

فصل

وَأَمَّا « عِشْرُونَ » فَاسْمٌ مَفْرَدٌ مَأخُودٌ مِنْ لَفْظِ « الْعَشْرَةِ » ، لِأَنَّهُ لَوْ كَانَ جَمْعاً لَوَقَعَ عَلَى ثَلَاثِ مَرَاتٍ مِنَ الْعَشْرَةِ ، فَإِنَّ أَقْلَ الْجَمْعِ ثَلَاثَةٌ ، فَإِنْ مَنَعَتْ بِأَنَّ أَقْلَ الْجَمْعِ اثْنَانِ . أَجِبْتُ بِأَنَّ هَذَا الْقَوْلَ فَاسِدٌ عِنْدَ عُلَمَاءِ الْعَرَبِيَّةِ ، سَلَّمْنَاهُ لِكَيْتَهُ لَوْ كَانَ جَمْعاً لَكَانَ جَمْعٌ صِحِّحَةٌ فَلِمَ تُكْسَرُ الْعَيْنُ الْمَفْتُوحُ فِي الْوَاحِدِ ؟ سَلَّمْنَاهُ لَكِنَّ الثَّلَاثُونَ يَنْبَغِي أَنْ يَقَعَ عَلَى السِّتَةِ فَإِنَّهُ ثَلَاثَانِ لِأَنَّهُ لَا فَرْقَ بَيْنَهُمَا ، وَإِنَّمَا قُرِنَ بِهِ عِلَامَةُ الْجَمْعِ ، لِأَنَّ مَعْنَاهُ جَمْعٌ .

فَإِنْ قُلْتَ : هُوَ يَقَعُ عَلَى الْمَذْكَرِ وَالْمُؤَنَّثِ فَلِمَ خُصَّ بِعِلَامَةِ جَمْعِ التَّذْكِيرِ ؟

قُلْتُ : تَعْلِيماً لِلْمَذْكَرِ عَلَى الْمُؤَنَّثِ فَإِنَّهُ الْأَصْلُ ، « ك » « الْقَمْرَانِ » فِي الشَّمْسِ وَالْقَمَرِ ، وَ « الْأَخْوَانِ » فِي الْأَخِ وَالْأَخْتِ ، وَاعْلَمْ أَنَّ عِلَامَةَ الْجَمْعِ فِي « الْعِشْرُونَ » وَنَحْوِهِ كَعِلَامَةِ التَّشْيِيعِ فِي « الْإِثْنَانِ » مِنْ حَيْثُ إِنَّهُمَا لَمْ يَدُلَّا عَلَى جَمْعٍ وَتَشْيِيعٌ مَا اتَّصَلْنَا بِهِ وَلَكِنْ عَلَى جَمْعٍ وَتَشْيِيعٌ فِي الْجُمْلَةِ ، وَمُمَيِّزُهُ / مَفْرَدٌ مَنْصُوبٌ بِهِ ، وَإِذَا نُيِّفَ ٦٨/ب عَلَيْهِ عِدَّةٌ مِنَ الْآحَادِ عَطِيفٌ الْعِشْرُونَ عَلَيْهِ ، وَحُكْمُ الْعَدَدِ الْمُتَّيِّفِ

(١) شرح الكافية ٢٠٧/١ ، والإنصاف ٢٦١ ، المسألة (٣٤) ، وابن يعيش ٧٧/٢ .

مَامَرٌ ، وتعريفُ « العشرون » بالألف واللام وَكَذَا مَا زِيدَ عَلَيْهِ ، تقولُ :
رَأَيْتُ الثَّلَاثَةَ وَالْعَشْرِينَ رَجُلًا ، وهؤلاءُ الثَّلَاثُ وَالْعَشْرُونَ امْرَأَةً ، وَحُكْمُ
سَائِرِ الْعَشْرَاتِ كِ « العشرون » .

فصل

وَأَمَّا الْمِائَةُ وَالْأَلْفُ فَمُمَيِّزُهُمَا مُفْرَدٌ لِكِفَايَةِ الْبَيَانِ بِهِ ، مَجْرُورٌ
بِالإِضَافَةِ لِلتَّبْيِينِ ، وَتَعْرِيفُهُمَا بِتَعْرِيفِ الثَّانِي وَإِضَافَتُهُمَا إِلَيْهِ .

« بَابُ الْإِسْتِثْنَاءِ »

هُوَ إِخْرَاجُ الشَّيْءِ مِنْ حُكْمِ لَوْلَاهُ لَدَخَلَ فِيهِ ، وَالْمُسْتَثْنَى فِي إِعْرَابِهِ سِتَّةُ أَنْوَاعٍ :

الأول : منصوبٌ أبداً وهو المُسْتَثْنَى بـ « إِلَّا » بَعْدَ كَلَامٍ مُوجِبٍ كَقَوْلِكَ : جَاءَنِي الْقَوْمُ إِلَّا زَيْدًا ، وَاخْتَلَفُوا فِي النَّاصِبِ فَعَنِ الْكِسَائِيِّ : (١) أَنَّهُ « أَنْ » مضمرةٌ أَى إِلَّا أَنَّ زَيْدًا لَمْ يَجِيءْ ، وَعنه أَيْضاً أَنَّهُ لِلتَّشْبِيهِ بِالْمَفْعُولِ (٢) ، وَعَنِ الْفَرَاءِ (٣) أَنَّ « إِلَّا » مَرْكَبَةٌ مِنْ « إِنْ » وَ « لَا » ثُمَّ خَفَّفَتْ فَنَصِبَ بِهَا فِي الْإِجَابِ نَظراً إِلَى « إِنْ » وَعَطَفُوا بِهَا فِي النَّفْيِ مَلاحِظَةً لـ « لَا » ، وَعَنِ الْمَبْرَدِ (٤) أَنَّهُ « إِلَّا » مِنْ حَيْثُ إِنَّ مَعْنَاهَا أَسْتَثْنَى .

يُقَالُ : إِنْ عَضُدَ الدَّوْلَةِ (٥) سَأَلَ الْفَارِسِيَّ (٦) فِي الْمِيدَانِ عَنْ

١/٦٩

هذه/ المسألة فأجاب بهذا الجواب .

فَقَالَ : هَلَّا رَفَعْتَهُ بِمَعْنَى ائْتَمَعَ ؟

-
- (١) شرح الكافية ٢٠٧/١ ، والإنصاف ٢٦١ ، المسألة (٣٤) ، وابن يعيش ٧٧/٢ .
 - (٢) شرح الكافية ٢٠٧/١ ، والإنصاف ٢٦١ ، المسألة (٣٤) .
 - (٣) شرح الكافية ٢٠٧/١ ، والإنصاف ٢٦١ .
 - (٤) والمقتضب ٣٩٠/٤ .
 - (٥) أبو شجاع فناخسرو الملقب بعضد الدولة بن ركن الدولة بن بويه الديلمي ، وفيات الأعيان ٥٠/٤ .
 - (٦) انظر والإنصاف ٢٦٣/١١ ، المسألة (٣٤) .

فَقَالَ : هَذَا جَوَابٌ مِيدَانِيٍّ فَإِذَا رَجَعْنَا حَرَزْتُ الصَّحِيحَ .

وعن البصريين^(١) أَنَّهُ الفِعْلُ المَتَقَدِّمُ بِتَوَسُّطِ : « إِلا » كَمَا ذَكَرَ
فِي المَفْعُولِ مَعَهُ ، وَتَقُولُ : مَا أَكَلَ أَحَدٌ إِلاَّ الخُبْزَ إِلاَّ زَيْدًا بِالنَّصْبِ
لانتقاض النفي بإلا ، ومعناه : أَكَلَ النَّاسُ الخُبْزَ إِلاَّ زَيْدًا .

وَمِنْهُ المُسْتَشْنَى بَلَيْسَ ، وَلَا يَكُونُ ، وَمَا خَلَا ، وَمَا عَدَا ، فِي
قَوْلِكَ : رَأَيْتُ القَوْمَ لَيْسَ زَيْدًا وَكَذَا البَوَاقِي ، وَفَاعِلُ هَذِهِ الأَفْعَالِ
مُضْمَرٌ ، قَالَ البَصْرِيُّونَ^(٢) : هُوَ بَعْضُهُمْ أَيْ لَيْسَ بَعْضُهُمْ زَيْدًا .

وقال المبرد^(٣) : هُوَ فِعْلُهُمْ أَيْ لَيْسَ فِعْلُهُمْ فِعْلُ زَيْدٍ ، فَحُذِفَ
المُضَافُ وَفِيهِ زِيَادَةٌ إِضْمَارِيَّةٌ .

ومنه المُسْتَشْنَى المَقْدَمُ لِامْتِنَاعِ إِبْدَالِهِ عَنِ المُسْتَشْنَى مِنْهُ .

الثاني : جَائِزٌ فِيهِ النَّصْبُ وَالبَدَلُ مِنْهُ المُسْتَشْنَى بِإِلاَّ بَعْدَ كَلَامٍ
غَيْرِ مَوْجِبٍ كَقَوْلِكَ : مَا جَاءَنِي القَوْمُ إِلاَّ زَيْدٌ وَزَيْدًا فَالرَّفْعُ عَلَى البَدَلِ
فَإِنَّكَ لَوْ حَذَفْتَ الأَوَّلَ وَأَقَمْتَ الثَّانِيَّ مَقَامَهُ لاسْتَمَرَ الكَلَامُ كَقَوْلِكَ :
مَا جَاءَنِي إِلاَّ زَيْدٌ بِخِلَافِ المَوْجِبِ فِي قَوْلِكَ : أَتَانِي القَوْمُ إِلاَّ بَكْرٌ ،
فَإِنَّكَ لَا تَقُولُ : أَتَانِي إِلاَّ بَكْرٌ ، وَالنَّصْبُ عَلَى مَا ذُكِرَ .

(١) شرح الكافية ٢٠٧/١ ، وإلنصاف ٢٦١ ، المسألة (٣٤) .

(٢) شرح الكافية ٢٠٨/١ .

(٣) المقتضب ٢٩٠/٤ .

وَمِنْهُ الْمُسْتَشْنَى الْمَقْطَعُ أَيُّ الَّذِي لَا / يَكُونُ مِنْ جِنْسِ ب/٦٩
 الْمُسْتَشْنَى مِنْهُ ، كَقَوْلِهِ تَعَالَى ﴿ لَا عَاصِمَ الْيَوْمَ مِنْ أَمْرِ اللَّهِ إِلَّا مَنْ رَحِمَ ﴾ (١) ، فَإِنَّ الْمَفْعُولَ لَيْسَ مِنْ جِنْسِ الْفَاعِلِ ، وَكَقَوْلِهِمْ : مَا زَادَ
 إِلَّا مَا نَقَصَ ، وَمَا نَفَعَ إِلَّا مَا ضَرَّ ، النَّصْبُ فِيهِ مُسْتَحْسَنٌ وَهِيَ اللَّغَةُ
 الْحِجَازِيَّةُ ، وَالْبَدَلُ جَائِزٌ وَهِيَ التَّمِيَّةُ ، قَالَ :
 ١٢١ — وَبَلَدَةٌ لَيْسَ بِهَا أَنْيْسُ

إِلَّا الْيَعْفِيرُ وَالْأَعْيَسُ (٢)
 وَمَعْنَاهُ إِنْ عُدَّ الْيَعْفِيرُ وَالْعَيْسُ مِنَ الْأَنْيَسِ ، فَفِيهَا أَنْيْسٌ ، وَمِثْلُ
 هَذَا التَّجْوِزِ قَوْلُهُمْ : لَيْسَ الْعَتَابُ بَيْنَنَا إِلَّا السِّيفُ ، وَقَوْلُهُ :
 ١١٢ — وَخَيْلٌ قَدْ ذَلَفَتْ لَهَا بِخَيْلِ

تَحِيَّةٌ بَيْنَهُمْ ضَرْبٌ وَجِيْعٌ (٣)
 وَالثَّلَاثُ مَجْرُورٌ أَبَدًا ، وَهُوَ الْمُسْتَشْنَى بِـ « غَيْرٍ » وَ « سِوَى » وَ
 « وَسِوَاءٍ » .

وَالرَّابِعُ : جَائِزٌ فِيهِ الرَّفْعُ وَالنَّصْبُ وَالْجُرُّ وَهُوَ الْمُسْتَشْنَى بِـ « لَا
 سِيْمًا » الرَّفْعُ عَلَى أَنَّ « مَا » مَوْصُولَةٌ فَحُذِفَ الْمَبْتَدَأُ مِنْ صِلَتِهِ كَأَنَّكَ

(١) سورة هود آية ٤٣ .

(٢) البيتان من الرجز وقاتلهما جران العود . ديوانه ٥٢ ، أو نزال بن غلال . والكتاب ١/١٣٣ ،
 وشفاء العليل ١/٥٠١ .

(٣) البيت من الوافر وقاتله عمرو بن معد يكرب الزبيدي ، ديوانه ١٣٧ .

قُلْتُ : جَاءَنِي الْقَوْمُ لَا سِيَّمَا هُوَ زَيْدٌ ، وَالنَّصْبُ تَشْبِيهًا بِالْمَفْعُولِ ،
 وَالجَّرُّ عَلَى زِيَادَةِ « مَا » ، وَرُويَ قَوْلُ امْرِئِ الْقَيْسِ :
 ١٢٣ - يَا رَبُّ يَوْمَ لَكَ مِنْهُنَّ صَالِحٌ
 وَلَا سِيَّمَا يَوْمَ بَدَارَةِ جُلُجُلٍ^(١)

عَلَى الثَّلَاثِ :

وَالخَامِسُ : جَائِزٌ فِيهِ الجَّرُّ وَالنَّصْبُ ، وَهُوَ الْمُسْتَشْتَى بِـ « عَدَا »
 وَخَلَاً ، وَحَاشَا ، الجَّرُّ لِكُونِهَا حُرُوفَ الجَّرِّ ، وَالنَّصْبُ لِكُونِهَا
 أَفْعَالًا .

وَالسَّادِسُ : جَارٍ / عَلَى إِعْرَابِهِ قَبْلَ دُخُولِ كَلِمَةِ الِاسْتِثْنَاءِ وَيُسَمَّى
 الِاسْتِثْنَاءَ الْغَيْرَ التَّامِ أَيَّ قَبْلَ أَنْ يَسْتَوْفِيَ الْفِعْلُ مُقْتَضَاهُ ، وَالِاسْتِثْنَاءُ
 الْمُفْرَغَ أَيَّ فَرَّغَتْ مَا قَبْلَ « إِلَّا » لِمَا بَعْدَهُ نَحْوَ قَوْلِكَ : مَا جَاءَنِي إِلَّا
 زَيْدٌ ، وَمَا مَرَرْتُ إِلَّا بِزَيْدٍ ، وَمَا رَأَيْتُ إِلَّا زَيْدًا ، وَعِنْدِي أَنَّ هَذَا لَيْسَ
 بِاسْتِثْنَاءٍ لِعَدَمِ انْتِطَابِقِ حَدِّ الِاسْتِثْنَاءِ عَلَيْهِ ، وَإِنَّمَا جِيءَ بِـ « مَا » وَ
 « إِلَّا » لِلْحَصْرِ .

وَإِعْرَابُ « غَيْرٍ » إِعْرَابُ الْاسْمِ الْوَاقِعِ بَعْدَ « إِلَّا » وَإِنَّمَا يَعْمَلُ
 فِيهِ الْفِعْلُ بِلَا مُتَوَسِّطٍ لِمَشَابَهَةِ الظَّرْفِ بِالْإِبْهَامِ .
 وَ « إِلَّا » وَ « غَيْرٍ » يَتَقَارَضَانِ مَا لِكُلِّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا ، فَالَّذِي

(١) البيت من الطويل . ديوانه ٦٣ .

لـ « غير » في أصله الوصفية ومعناه المغايرة إما في الذات أو الصفات ، كقولك : رأيت رجلاً غير بكرٍ يحتمل أن يكون مرادك أنه إنسان آخر ، وأن صفته ليست صفته .

والذي لـ « إلا » في أصله الاستثناء ، ودليل الحقيقة أكثرية الاستعمال ثم اكتسب من « إلا » معنى الاستثناء فقريء في قوله تعالى ﴿ لَا يَسْتَوِي الْقَاعِدُونَ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ غَيْرُ أُولَى الضَّرَرِ وَالْمُجَاهِدُونَ فِي سَبِيلِ اللَّهِ ﴾^(١) مرفوعاً صفة لـ « القاعدون » ، ومجوراً صفة لـ « المؤمنين » ومنصوباً على الاستثناء^(٢) ، كما اكتسب « إلا » منه الوصفية في قوله (تعالى) ﴿ لَوْ كَانَ فِيهِمَا آلِهَةٌ إِلَّا اللَّهُ لَفَسَدَتَا ﴾^(٣) .

/ فَإِنَّ سَأَلْتَ : لِمَ لا يكون مرفوعاً على البدل ؟ أجبت لأن ٧٠/ب
الشرطية في حكم الإيجاب ولا بدّل فيه ، ولأن البدل إنما يجوز إذا

(١) سورة النساء آية ٩٥ .

(٢) قرأ ابن كثير وأبو عمرو وعاصم وحمة : « غير » يرفع الراء ، وقرأ نافع والكسائي وابن عامر « غير » بنصب الراء . السبعة في القراءات لابن مجاهد ٢٣٧ والتبصرة في القراءات ١٨٤ والعنوان في القراءات السبع ٨٤ والحجة في القراءات السبع لابن خالدية ١٢٦ والنشر في القراءات العشر ٢٥١/٢ وإتحاف فضلاء البشر ١٩٣ ، وقراءة الرفع رويت عن ابن كثير وأبي عمرو وحمة والنصب روى عن ابن عامر والكسائي ونافع والخفض عن الأعمش وأبي حنيفة وانظر : الاستغناء في أحكام الاستثناء للقرافي ٣٤٠ ، البحر المحيط ٢٣٠/٣ ، ومعاني القرآن وأعرابه للزجاج ٩٩/٢ ، ومقدمة في النحو للدكي ٥٦ .

(٣) سورة الأنبياء آية ٢٢ .

كَانَ فِي الْحَقِيقَةِ هُوَ الْمُسْنَدُ إِلَيْهِ كَقَوْلِكَ : مَا قَامَ الْقَوْمُ إِلَّا زَيْدٌ ، فَإِنَّهُ
يَسْتَقِيمُ أَنْ تَقُولَ : قَامَ زَيْدٌ ، وَلَا يَسِيدُ لَوْ كَانَ فِيهِمَا اللَّهُ لَفَسَدَتَا ،
وَلَا يَكُونُ « إِلَّا » بِمَعْنَى « غَيْرِ » إِلَّا وَصْفًا تَابِعًا ، لِإِنْحِطَاطِ دَرَجَةِ
الْفَرْعِ ، وَلِهَذَا شَبَّهَ سَيَّبُوهُ بِ « أَجْمَعُونَ » . (١)

واعلم أنَّ البَدَلَ يَتَعَيَّنُ فِي بَعْضِ الْمَوَاضِعِ حَمَلَهُ عَلَى الْمَحَلِّ
كَقَوْلِهِمْ : مَا جَاءَنِي مِنْ أَحَدٍ إِلَّا عَبْدُ اللَّهِ ، وَلَا أَحَدٌ فِيهَا إِلَّا عَمْرُو ،
لِأَنَّ « مِنْ » الِاسْتِغْرَاقِ ، وَ « لَا » النَّافِيَةَ مَخْتَصِّانِ بِالتَّنْكِرَاتِ .

وَقَوْلُهُمْ : لَيْسَ زَيْدٌ بِشَيْءٍ إِلَّا شَيْئًا لَا يُعْبَأُ بِهِ لِأَنَّ « إِلَّا » تَقْضِي
مَعْنَى التَّنْفِي وَالْبَاءَ لِتَأْكِيدِ التَّنْفِي ، وَقَوْلُهُمْ : مَا زَيْدٌ بِشَيْءٍ إِلَّا شَيْءٌ لَا
يُعْبَأُ بِهِ ، بِالرَّفْعِ ، لِأَنَّ « مَا » لَا يَعْمَلُ مَعَ التَّقْضِي فَلَا نَصْبَ ، وَالْبَاءُ
لَا يَدْخُلُ الْإِيجَابَ ، وَإِذَا قَدِمَتِ الْمُسْتَثْنَى عَلَى صِفَةِ الْمُسْتَثْنَى مِنْهُ (٢)
فَفِيهِ ثَلَاثُ طُرُقٍ ، وَمُخْتَارُ سَيَّبُوهِ (٣) عَدَمُ الْإِكْتِرَاطِ بِهَذَا التَّقْدِمِ ،
وَمُخْتَارُ الْمَازِنِيِّ أَنَّهُ كَمَا يُقَدَّمُ عَلَى الْمَوْصُوفِ (٤) ، وَالْمَنْقُولُ عَنِ الْمُبَرِّدِ
جَوَازُ كُلِّ مِنْهُمَا . (٥)

(١) انظر الكتاب ٣٣٤/٢ (هارون) مع شرح السيرافي بهامشه .

(٢) وذلك نحو جاءني القوم إلا زيدا العقلاء ، وما أتاني أحد إلا أبوك خير من زيد .

(٣) الكتاب ٣٣٦/٢ .

(٤) عن صاحب الحاشية أن مذهب المازني « يعني يجب النصب » وهو كذلك فقد نص عليه

السيرافي في هامش الكتاب ٣٣٦/٢ هارون ، وابن يعيش في شرح المفصل ٩٢/٢ .

(٥) المقتضب ٣٩٩/٤

وإذا تكرر المستثنى من غير عطف ، فإن كان الفعل مفرغاً
 كقولك / ما جاءني إلا زيداً إلا عمراً ، فأرفع المنسوب إليه ، ١/٧١
 وانصب الآخر ؛ لأنه استثناء عن موجب^(١) ، أو تقول : رفته إما على
 البدل ولا ينافي شيء من إضافة ههنا ، أو على الفاعلية ولا فاعلان
 ليفعل ، أو تقول رفته إما على البدل ولا بدل بعد الموجب ،
 أو بالفاعلية ، وهو باطل .

وإن لم يكن مفرغاً ، وكأنا متأخرين عن المستثنى منه كقولك :
 ما جاءني أحد إلا زيداً إلا عمراً ، فقد جَوَزَ السيرافي نصبهما^(٢) ،
 ومنعه الشيخ عبد القاهر^(٣) ، ووجه السيرافي ظاهر ، فإن كليهما
 مُسْتَثْنَى ، وإذا تقدما نصيباً ، إما لكونهما مستثنيين مُقَدَّمَيْنِ ، أو كون
 أحدهما كذلك ، والآخر بدلاً ، فلما قدمه نصبه ، وإن تقدم
 أحدهما دون الآخر فالسيرافي ينصبهما ، وجار الله^(٤) يرفع المتأخر
 على البدل .

وقولهم : نشدتك بالله إلا فعلت ، معناه : لا أطلب منك إلا
 فعلك ، فأوقعوا الفعل موقع الاسم المُسْتَثْنَى ، وقد يُحذف المُسْتَثْنَى
 تخفيفاً كقولهم : ليس إلا ، وليس غير .

(١) وهذا مذهب سيبويه . انظر الكتاب ٣٣٨/٢ هارون .

(٢) انظر رؤية بهامش الكتاب ٣٣٩/٢ تحقيق (هارون) .

(٣) المقترض في شرح الإيضاح ٧٠٧/٢ .

(٤) انظر الفصل ٧٢ ، والإيضاح في شرح الفصل ٣٧٦/١ .

« بَابُ كَمْ »

هِيَ خَبْرِيَّةٌ ، وَاسْتِفْهَامِيَّةٌ ، وَتَحْتَاجَانِ إِلَى مُمَيِّزٍ ، لِإِبْهَامِهِمَا .
 أَمَّا الْخَبْرِيَّةُ فَكِنَايَةٌ عَنِ « كَثِيرٍ » ، فَقَوْلُهُمْ : كَمْ مَالٍ لِي ، أَيُّ
 كَثِيرٌ / مِنْهُ لِي ، وَمُمَيِّزُهَا قَدْ يَكُونُ مُفْرَدًا مَجْرُورًا بِإِضَافَتِهِ إِلَيْهِ ٧١/ب
 كَمُمَيِّزِ الْمَائَةِ وَالْأَلْفِ ، لِأَنَّهَا عِدَدٌ كَثِيرٌ مِثْلُهُمَا ، وَقَدْ يَكُونُ جَمْعًا
 مَجْرُورًا كَمُمَيِّزِ الْعَشْرَةِ عَمَلًا بِالْقِيَاسِ الْمَتْرُوكِ فِي الْمَائَةِ وَالْأَلْفِ ،
 لِأَنَّهُمَا مِنْ حَيْثُ إِنَّهُمَا مُضَافَانِ وَجَبَّ أَنْ يُضَافَا إِلَى الْجَمْعِ
 كَالْعَشْرَةِ ، فَتَرَكَ هُنَالِكَ طَلِبًا لِلتَّخْفِيفِ ، وَعَمِلَ بِهِ فِي « كَمْ » إِشَارَةً
 إِلَى الْأَصْلِ ، وَقَدْ يُنْصَبُ مُمَيِّزُهَا إِذَا فُصِّلَ بَيْنَهُ وَبَيْنَهَا لِتَعَذُّرِ
 الْإِضَافَةِ ، قَالَ :

١٢٤ - كَمْ نَأْنِي مِنْهُمْ فَضْلًا عَلَى عَدَمِ
 إِذْ لَا أَكَادُ مِنَ الْإِقْتَارِ أَجْتَمِلُ^(١)

وَقَالَ :

(١) البيت من البسيط ، وهو للقطامي .
 وهو من شواهد الكتاب ٢٩٥/١ بولاق ، والمقتضب ٦٠/٣ ، والهمع ٢٥٥/١ ،
 وابن يعيش ١٣١/٤ ، الخزانة ١٢٢/٣ بولاق ، والعيني ٤٩٤/٤ ، والمقتضب ٧٤٣ ويروى
 أحتمل بالحاء المهملة ومعناه أحمل يعني كثر وصول فضلهم إلي حين لا أقدر أحتمل حملي
 ومتاعي من غاية الفقر وعدم مركوبي أما « اجتمل » بالجيم بمعنى أجمل أي آكل الجميل وهم
 الشحم المذاب حين لم يكن لي شحم ولا غيره والشاهد فيه نصب تمييز (كم) الخبرية للفصل
 بينهما ، وأجاز سيويه في (فضلا) الرفع على الفاعلية ، فتكون (كم) ظرفاً على هذا .

١٢٥ - تَوَمُّ سِنَانًا وَكَمُّ دُونَهُ

مِنَ الْأَرْضِ مُحْدُوْدِبًا غَارَهَا (١)

وَيَرْجِعُ الضَّمِيرُ إِلَى لَفْظِهِ الْمَفْرَدِ تَارَةً وَإِلَى مَعْنَاهُ الْجَمْعِ

أُخْرَى .

قَالَ تَعَالَى ﴿ كَمٌ مِنْ قَرْيَةٍ أَهْلَكْنَاهَا فَجَاءَهَا بَأْسُنَا بَيَاتًا أَوْ هُمْ قَائِلُونَ ﴾ (٢) فَوَحَّدَ الضَّمِيرَيْنِ الْأَوَّلَيْنِ وَجَمَعَ الثَّلَاثَ .

وَأَمَّا الِاسْتِفْهَامِيَّةُ فَهِيَ بِمَعْنَى « أَيِّ » وَمُمَيِّزُهَا مُفْرَدٌ مَنْصُوبٌ

عَلَى التَّيْسِينِ (٣) ، تَقُولُ : كَمٌ رَجُلًا عِنْدَكَ ؟ بِمَعْنَى أَيُّهُمْ عِنْدَكَ ؟ ،

وَنَاصِبُهُ « كَمٌ » ، فَإِنَّهَا بِمَنْزِلَةِ عَدَدٍ مُنَوَّنٍ فَهِيَ كَقَوْلِهِمْ : هُنَّ

حَوَاجُ بَيْتِ اللَّهِ ، مِنْ حَيْثُ إِنَّهُمَا مُنَوَّنَانِ فِي الْأَصْلِ مُنَوَّعَانِ مِنَ

التَّنْوِينِ بِعَارِضٍ ، وَقَدْ يُفْصَلُ بَيْنَ الِاسْتِفْهَامِيَّةِ وَمُمَيِّزِهَا فَيَقَالُ : كَمٌ فِي

الدَّارِ رَجُلًا ؟ ، وَلَا يُقَالُ ذَلِكَ فِي الْأَعْدَادِ إِلَّا ضُرُورَةً / قَالَ : ١/٧٢

١٢٦ - عَلَى أَتْنِي بَعْدَ مَا قَدْ مَضَى

ثَلَاثُونَ لِلْهَجْرِ حَوْلًا كَمِيَلًا

(١) البيت من المتقارب ، وهو متنازع فيه ، فقبيل : لزهير ، وقيل : لابنه كعب ، ونسب للأعشى ،

وليس في ديوان واحد منهم .

انظر الكتاب ٢٩٥/١ بولاق ، والإيضاح ٢٢٠ ، والمقتضب ٧٤٣ ، وابن يعيش ١٢٩/٤ ،

والعيني ٤٩١/٤ .

والشاهد فيه كسابقه .

(٢) سورة الأعراف آية ٤ ، والآية (وكم من قرية) الآية .

(٣) أي على التمييز .

يُذَكِّرُنِيكَ حَيْنُ الْعُجُولِ

وَنُوحُ الْحَمَامَةِ تَدْعُو هَدِيدًا^(١)

قَالَ سَبْيَوِيهِ^(٢) : « لَأَنَّ كَمْ مُنِعَ بَعْضَ مَا لِلْعَشْرِينَ مِنَ التَّمَكِّنِ ، فَجُعِلَ هَذَا عَوْضًا » أَرَادَ مَنَعَ فَأَعْلَيْتَهَا لَفْظًا^(٣) ، وَقَدْ يُحَذَفُ الْمُمَيِّزُ ، يُقَالُ : كَمْ مَالِكَ ؟ أَي كَمْ دِرْهَمًا مَالِكَ ؟ ، وَكَمْ دِرْهَمُكَ ؟ أَي وَكَمْ دَانِقًا أَوْ قِيرَاطًا دِرْهَمُكَ ، وَكَمْ جَاءَكَ رَجُلٌ ، أَي كَمْ مَرَّةً فَيَكُونُ ظَرْفًا ، وَتَقُولُ :

كَمْ لَكَ غِلْمَانًا ؟ بِالنَّصْبِ إِمَّا عَلَى التَّمْيِيزِ كَقَوْلِهِ :

— ١٢٧ — شُبَّاءُ أَنْبَاءًا^(٤)

وَأَمَّا عَلَى الْحَالِ ، وَالْمُمَيِّزُ مُحذُوفٌ ، وَيَكُونُ الْعَامِلُ مَا فِي « لَكَ » مِنْ مَعْنَى الْفِعْلِ ، أَي كَمْ نَفْسًا اسْتَقْرُوا لَكَ مَمْلُوكِينَ .

-
- (١) البيتان من المتقارب ، وقائلهما العباس بن مرداس السلمي .
انظر الكتاب ٢٩٢/١ بولاق ، والمقتضب ٥٥/٣ (أولهما) والمقتضب ٧٤٨ ،
الإنصاف ٣٠٨/١ المسألة ٤١ ، الخزانة ٥٧٣/١ بولاق . والعجول : الفاقدة لولدها الواله من
الإبل وغيرها .
والشاهد في قوله (ثلاثون للهجر حولاً) حيث فصل بين العدد وتمييزه ضرورة .
- (٢) مقتضى كلام سبوي ٢٩١/١-٢٩٢ بولاق : أنه يجوز الفصل بين كم ومميزها ، ويقبح الفصل
بين العدد ومميزه .
- (٣) انظر المقتصد ٧٤٩ .
- (٤) هذه قطعة من بيت من البسيط لأبي زيد الطائي ، وقد تقدم تحريجه برقم (١١٧) ،
وهو بتمامه :
- هيفاء مقبلة عجزاء مدبرة محطوطة جدلت شبناء أنيابا =

فصل

وَتَقَعُ فِي وَجْهَيْهَا مُبْتَدَأَةٌ وَمَفْعُولَةٌ وَمُضَافًا إِلَيْهَا ، تَقُولُ : كَمْ
دِرْهَمٍ أَوْ دِرْهَمًا عِنْدَكَ ؟ ، وَكَمْ رَجُلٍ أَوْ رَجُلًا رَأَيْتَ ؟ ، وَرِزْقَ كَمْ
نَفْسٍ أَوْ نَفْسًا أَطْلَقْتَ ؟ (١)

وَلِ « كَمْ » صَدْرُ الْكَلَامِ ، أَمَّا الِاسْتِفْهَامِيَّةُ فَظَاهِرٌ ، وَأَمَّا
الْحَبْرِيَّةُ فَحَمَلًا عَلَى أُخْتِهَا صُورَةً ، لِأَنَّهَا تَقِيضَةٌ « رَبِّ » وَلَهَا صَدْرُ
الْكَلَامِ ، لِأَنَّهَا لِلتَّقْلِيلِ الْمُنَاسِبِ لِلتَّنْفِي .

وَأَعْلَمُ أَنَّ حَمَلَ التَّقِيضِ عَلَى التَّقِيضِ بِعَيْنِهِ حَمَلُ الشَّبِيهِ عَلَى
الشَّبِيهِ ، لِأَنَّ التَّقِيضَيْنِ مِنْ حَيْثُ إِنَّ كُلَّ وَاحِدٍ تَقِيضُ الْآخَرَ
فَيَتَشَابَهُانِ . وَلِتَصَدِّرَهَا لَمْ تَقَعْ فَاعِلَةٌ لَفْظًا ، وَإِنْ وَقَعَتْ مَعْنَى فِي

= وهو من شواهد الكتاب ١٠٢/١ بولاق على أن (أنيابا) منصوب بشبهاء لما فيه من نية
التنوين ، إلا أنه لا ينصرف .
المخطوطة : المساء الظهر .

وانظر : ابن يعيش ٨٣/٦ ، ٨٤ ، العيني ٥٩٣/٣ ، والأفعال للسرقسطي ٣٩٠/٢ .
(١) انظر ابن يعيش ١٢٧/٤ حيث (كم) في المثال الأول في محل رفع مبتدأ ، وفي الثاني في محل
نصب نفعول ، وفي الثالث في محل جر مضاف إليه ، ولا تكون فاعلة ، لأن الفاعل لا يكون إلا
بعد فعل و (كم) لا تكون إلا أولاً في اللفظ . وانظر أيضاً المقتصد ٧٤٧ .

قَوْلِكَ : كَمْ / رَجُلًا جَاءَكَ أَوْ جَاءُوكَ ؟ ، وَتَقُولُ : « كَمْ تُرَى الْحُرُورِيَّةُ »^(١) ب/٧٢
رَجُلًا تَرْفَعُ « الْحُرُورِيَّةُ » عَلَى الْإِبْتِدَاءِ ، « وَكَمْ » خَيْرُهَا ، وَ
« تُرَى » مُلغَاةٌ ، وَتَنْصِبُهَا عَلَى إِعْمَالِ « تُرَى »^(٢) .

-
- (١) الحرورية : طائفة من الخوارج منسوبة إلى موضع بظاهر الكوفة اسمه حر وراء ، وقد نسبوا إليه لأنه كان أول اجتماعهم به حين خالفوا علياً رضي الله عنه ، وهذه النسبة نادرة ، والقياس فيها حروراي . عن اللسان (حرر) .
(٢) انظر المقتصد ٧٤٨ ، ٧٤٩ .

فصل

وَكَأَيِّ مُرَادِفٍ لِي « كَمْ » الْخَبَرِيَّةُ^(١) ، وَأَكْثَرُ اسْتِعْمَالِهَا مَعَ
« مِنْ » قَالَ تَعَالَى ﴿ فَكَأَيِّنْ مِنْ قَرْيَةٍ أَهْلَكْنَاهَا ﴾^(٢) ، وَقَالَ
الشَّاعِرُ :

١٢٨ - كَأَيِّنْ بِالْأَبَاطِحِ مِنْ صَدِيقِ

يِرَانِي لَوْ أَصِيبْتُ هُوَ الْمُصَابِ^(٣)

وَهِيَ مُرَكَّبَةٌ مِنْ كَافِ التَّشْبِيهِ وَ « أَيُّ » ، وَقَدْ رُوِيَ
« كَأَيْ »^(٤) كَكَاعٍ ، وَ « كَيْءٍ » كَكَيْعٍ ، وَ « كَأَيِّ » كَكَعِي ،
وَ « كَيًّا » كَكَيْجٍ^(٥) .

وَقَوْلُهُمْ : « عِنْدِي كَذَا دِرْهَمًا » أَيُّ عِنْدِي عَدَدٌ مَا دِرْهَمًا ،

(١) وذلك في خمسة أشياء ، انظرها في التصريح ٢٨١/٢ .

(٢) سورة الحج آية ٤٥ .

(٣) البيت من الوافر ، وهو لجريير كافي ديوانه ١٧ (ط . الصاوي) وهو في ابن
الشجري ١٠٦/١ ، وابن يعيش ١٣٥/٤ ، والإيضاح ٢٢٥ ، والمقتصد ٧٥٠ ، ومغني
اللبيب ٦٤٣ ، وشرح شواهد المغني ٨٧٥ ، الخزانة ٤٥٤/٢ بولاق ، والصفوة
الصفية ٦٣٦ .

والشاهد فيه مجيء (كَأَيِّنْ) بمعنى (كَمْ) الخبرية المفيدة للكثير .

(٤) قوله : « وَقَدْ رُوِيَ ... » يشير به إلى اللغات في (كَأَيِّ) ، وهي خمس لغات كما ذكر ،
وذكرها ابن يعيش ١٣٦/٤ ونسبها إلى روايتها ثم قال : « فبهذا ما بلغنا من لغاتها ، وأصل هذه
اللغات وأفصحها (كَأَيِّ) « بياء مشددة ... » .

فَلَمَّا كَانَ مُبْهَمًا مِثْلَ « كَمْ » بَيْنَ الْمُؤَمِّرِ ، وَكَمَا أَنَّ « كَذَا » كِنَايَةٌ
عَنِ الْعَدَدِ فَـ « كَيْتَ » وَ « ذَيْتَ » كِنَايَتَانِ عَنِ الْحَدِيثِ (١) ، وَقَدْ
جَاءَ فِيهِمَا الْفَتْحُ وَالضَّمُّ وَالْكَسْرُ ، وَالْوَقْفُ عَلَيْهِمَا بِالتَّاءِ ؛ لِأَنَّ التَّاءَ
بَدَلُ عَنْ يَاءِ هِيَ اللَّامُ ، كَمَا أَنَّ « تَاءَ » أُخْتِ وَبِنْتِ « لَمَّا كَانَ بَدَلًا
عَنْ وَائِ هِيَ اللَّامُ وَقَفَ عَلَيْهِمَا بِالتَّاءِ ، وَقَدْ رُوِيَ « كَيْتَ » وَ « ذَيْتَ »
بِتَشْدِيدِ الْيَاءِ ، فَالتَّاءُ حِينَئِذٍ لِلتَّائِيثِ الْمَحْضِ فَيُوقَفُ عَلَيْهِمَا بِالْهَاءِ .

(١) انظر الكتاب ٢٩٧/١ بولاق .

باب النداء

ذَهَبَ الْأَكْثَرُونَ إِلَى أَنَّ الْعَامِلَ فِي الْمُنَادَى فِعْلٌ وَاجِبٌ
 الْإِضْمَارِ^(١)، فَتَقْدِيرُ يَا زَيْدٌ : يَا أَدْعُو زَيْدًا أَوْ أُنَادِي أَوْ أُتَبِّهُ ، وَاجْتَنَبُوا
 بِأَنَّ نَاصِبَ الْمُنَادَى إِمَّا حَرْفُ النَّدَاءِ / ، وَإِمَّا الْفِعْلُ الْمُضْمَرُ ،
 وَالْأَوَّلُ ضَعِيفٌ ، لِأَنَّ الْأَصْلَ فِي الْحَرْفِ أَنْ لَا ، وَإِلَّا أُطْرِدَ
 عَمَلُهَا بِخِلَافِ الْفِعْلِ ؛ فَإِنَّ أَصْلَهُ الْعَمَلُ ، وَلِهَذَا أُطْرِدَ رَفْعُهُ الْفَاعِلَ ،
 وَلِأَنَّ حَرْفَ النَّدَاءِ لَوْ عَمِلَ لَعَمِلَ بِمُشَابَهَةِ الْفِعْلِ ، فَهُوَ إِذَنْ فَرْعٌ
 لِلْفِعْلِ ، وَإِعْمَالُ الْأَصْلِ أَوْلَى مِنَ الْفُرْعِ ، وَالْبَاقُونَ^(٢) إِلَى أَنَّ الْعَامِلَ
 حَرْفُ النَّدَاءِ لِمُشَابَهَتِهِ الْفِعْلَ ، وَتِلْكَ مِنْ وَجْهَيْنِ :

أَحَدُهُمَا : أَنَّهَا تُمَالُ كَالْأَفْعَالِ بِخِلَافِ سَائِرِ الْحُرُوفِ .

وَتَانِيَهُمَا : أَنَّهَا يَتَعَلَّقُ بِهَا حَرْفُ الْجَرِّ فِي قَوْلِكَ : يَا لَزَيْدِ ،
 كَمَا يَتَعَلَّقُ بِالْفِعْلِ .

فِي أَنْ قِيلَ : عَلَى الْوَجْهِ الْأَوَّلِ إِشْكَالَاتٌ ، فَإِنَّ قَوْلَنَا : يَا أَدْعُوا

(١) هذا هو مذهب سيبويه ومن وافقه ، انظر الكتاب ٣٠٣/١ بولاق ، والمقتضب ٢٠٢/٤ حيث وافق المبرد سيبويه بخلاف ما نسيبه اليه وابن يعيش ١٢٧/١ ، والرضي في شرح الكافية ١١٧/١ ، ومنهم من يرى أن أدوات النداء أسماء أفعال محتملة لضمائر مستترة كما في شرح المرادي للألفية ٢٦٨/٣ .

(٢) نسب المبرد كما في ابن يعيش ١٢٧/١ ، وشرح الكافية للرضي ١١٧/١ .

زَيْدًا يَحْتَمِلُ التَّصْدِيقَ وَالتَّكْذِيبَ ، وَيَا زَيْدٌ لَا يَحْتَمِلُهُمَا ، فَكَيْفَ
يَكُونُ فِي تَقْدِيرِهِ ؟ سَلَّمْنَاهُ ، وَلَكِنَّ الْمُرَادَ حَاصِلُ بَتَقْدِيرِ فِعْلٍ
فَحَسْبُ . فَلِمَ جَمَعْتُمْ بَيْنَ حَرْفِ الْبِنْدَاءِ وَالْفِعْلِ عِنْدَ التَّقْدِيرِ ؟ وَظَاهِرٌ
أَنَّهُ لَا يَجُوزُ ، لِأَنَّهُمْ قَالُوا « يَا » عَوْضٌ مِنَ الْفِعْلِ ، وَلَا يَجُوزُ
الْجَمْعُ بَيْنَ الْعَوْضِ وَالْمَعْوِضِ . سَلَّمْنَا فَائِدَةَ الْجَمْعِ ، لِمَ اضْمَرُوا
الْفِعْلَ ، وَالْأَصْلُ عَدَمُهُ ؟ سَلَّمْنَاهُ ، لِمَ أَوْجَبُوا إِضْمَارَهُ ؟

فَالْجَوَابُ عَنِ الْأَوَّلِ : لَا نُسَلِّمُ أَنَّ « يَا أَدْعُوا زَيْدًا »
يَحْتَمِلُهُمَا ، فَإِنَّ الْجَمَلَ الْخَبْرِيَّةَ قَدْ تُعْرَى عَنِ الْإِخْبَارِ وَتُكْسَى
الْإِنْشَاءَ كَقَوْلِهِمْ : بَعْتُ ، وَأَنْكَحْتُ وَطَلَّقْتُ وَأَعْتَقْتُ ، وَغَيْرُهَا مِنْ
الْفَاعِلِ إِِنْشَاءِ الْعُقُودِ / وَالْفُسُوحِ ، فَإِنَّهَا لَمْ تَدُلَّ عَلَى مَعْنَى وَقَعَ فِي ٧٣ ب/
الْمَاضِي بَلْ هِيَ إِذَا أُطْلِقَتْ فَقَدْ أُنْشِئَتْ مَعَانٍ ، فَكَذَلِكَ الْجُمْلَةُ
النَّدَائِيَّةُ لَا تُفِيدُ أَنَّ الْمُتَكَلِّمَ حَصَلَ مِنْهُ دُعَاءٌ مَاضٍ بَلْ هِيَ تُنْشِئُ
دُعَاءً وَنَبِيهَا .

وَأَعْلَمُ أَنَّ بَعْضَهُمُ التَّرَمُّ كَوْنِ النَّدَائِيَّةِ خَبْرًا إِذَا كَانَ الْمُنَادَى صِفَةً
فِي قَوْلِهِمْ : يَا فَسُقُ ، فَإِنَّهُ يَجُوزُ أَنْ يَكُونَ فَاسِقًا وَأَنْ لَا يَكُونَ (١) ،
وَيُشْكَلُ بِنْدَاءِ الْأَعْلَامِ .

وَعَنْ الثَّانِي أَنَّ سَبِيْبِهِ قَدْ جَمَعَ بَيْنَهُمَا فَقَالَ : « وَالتَّقْدِيرُ يَا

(١) انظر الجمع ١/١٧١ .

إِيَّاكَ أَغْنِي»^(١) ، فَقَالَ الشَّيْخُ عَبْدُ الْقَاهِرِ : « لِيَجْعَلَ » يَا « دَلِيلًا
عَلَى كَوْنِ الْمُتَكَلِّمِ فِي حَالَةِ الدَّعَاءِ^(٢) .

وَأَقُولُ : لُبُّ هَذَا الْكَلَامِ أَنَّ فَائِدَةَ « يَا » لِتَكُونَ قَرِينَةً لِصَيْرُورَةِ
الْجُمْلَةِ إِنْشَائِيَّةً « فَتَدُلُّ عَلَى أَنَّ الْمُتَكَلِّمَ فِي حَالَةِ الدَّعَاءِ لَا مُخْبِرَ
عَنْهُ ، قَوْلُهُ « يَا » عِوَضٌ قُلْنَا : بِمَعْنَى أَنَّهُ دَالٌّ عَلَيْهِ ، كَمَا أُقِيمَ
الظَّرْفُ وَالْحَالُ مُقَامَ الْحَبْرِ ، لِأَنَّهُمَا يَدْلَانِ عَلَيْهِ ، وَلَوْ أَظْهَرَ الْحَبْرُ
مَعَهُمَا لَجَازَ ، وَالْمَمْنُوعُ أَنْ يُعَوِّضَ حَرْفٌ بِحَرْفٍ ثُمَّ يُجْمَعُ بَيْنَهُمَا
كَمَا ذَكَرَ فِي الْإِبْدَالِ .

وَعَنْ الثَّلَاثِ : أَنَّ ظُهُورَ الْفِعْلِ يُوْهَمُ الْإِنْخِبَارَ ، فَأُضْمِرَ إِزَالَةَ
لِهَذَا الْوَهْمِ^(٣)

وَعَنْ الرَّابِعِ : أَنَّ إِيْجَابَ الْأَضْمَارِ أَشَدُّ إِفْضَاءً إِلَى الْمَرَامِ ، فَإِنَّ
جَوَازَ الْإِظْهَارِ يَفْتَحُ بَابَ تَوْهَمِ الْإِنْخِبَارِ .

(١) الكتاب ١٤٧/١ بولاق .

(٢) والمقتصد ٧٥٤ ، ٧٥٥ .

(٣) انظر المقتصد ٧٥٣ ، وابن يعيش ١٢٧/١ ، والرضي ١٣٢/١ .

فَصْلٌ

المتأدى على أربعة أقسام ، مُفْرَدٌ نَكِرَةٌ ، وَمُفْرَدٌ مَعْرِفَةٌ ،
وَمُضَافٌ ، وَمُشَابِهَةٌ لِلْمُضَافِ ، وَالْحَصْرُ ، لِأَنَّهُ إِمَّا مُفْرَدٌ أَوْ مُرَكَّبٌ ،
وَالأَوَّلُ إِمَّا نَكِرَةٌ أَوْ مَعْرِفَةٌ ، وَالثَّانِي تَرْكِيبَةٌ إِمَّا إِضَافِيٌّ ، أَوَّلًا فَيَكُونُ
مُضَارِعَ الْمُضَافِ ، وَأَرْبَعَتُهَا مَنْصُوبَةٌ بِالْمَفْعُولِيَّةِ .

أَمَّا الْمُفْرَدُ النَّكِرَةُ وَالْمُضَافُ وَمُضَارِعُهُ فَلَفْظًا^(١) كَقَوْلِ
الْأَعْمَى : يَارَجُلًا تُحِذُ بِيَدِي ، فَإِنَّ نِدَاءَهُ غَيْرُ مُوجِّهِ أَلَى مُتَعَيِّنٍ مِنْ
الرَّجَالِ ، بَلْ كُلُّ مَنْ أَجَابَهُ فَهُوَ مَدْعُوهُ ، وَكَقَوْلِكَ : يَا عَبْدَ اللَّهِ ، وَيَا
ضَارِبًا عَمْرًا وَيَا ثَلَاثَةً وَثَلَاثِينَ ، إِذَا سُمِّيَ بِهَا شَخْصٌ .

وَمُضَارِعَتُهُ لَهُ أَمَّا فِي اللَّفْظِ فَالطُّوْلُ ، وَأَمَّا فِي الْمَعْنَى فَارْتِبَاطُ
الأوَّلِ بِالثَّانِي إِمَّا بِالْعَمَلِ أَوْ الْعَطْفِ وَتَخْصُّصُهُ بِهِ ، وَمَنْ جَعَلَ عَمَلَ
الأوَّلِ فِي الثَّانِي وَجْهًا فِي الْمُشَابَهَةِ كُذِّبَ فِيمَا كَانَ الأَرْتِبَاطُ بَيْنَهُمَا
بِالْعَطْفِ .^(٢)

وَأَمَّا الْمُفْرَدُ الْمَعْرِفَةُ فَمَنْصُوبٌ مَحَلًّا وَمَبْنِيٌّ عَلَى الضَّمِّ لَفْظًا ، أَمَّا
الْبِنَاءُ فَلَوْقُوْعِهِ مَوْقِعُ كَلِمَةِ الْخَطَابِ وَهِيَ مَبْنِيَّةٌ ، فَإِنَّهَا إِمَّا حَرْفٌ

(١) يقصد أن هذه الثلاثة الأضرب منصوبة في اللفظ ، وقد مثل لها على الترتيب .
(٢) يقصد المؤلف بقوله هذا أبا بكر الجرجاني ، انظر المقتصد ٧٨١ ، انظر :
وابن يعيش ١٢٨/١ ، والرضي ١٣٢/١ .

كَالْكَافِ فِي « إِيَّاكَ » وَالتَّاءِ فِي « أَنْتَ » ، أَوْ ضَمِيرٌ كَهُمَا فِي « ضَرَبْتِكَ ، وَضَرَبْتَ » (١) ، وَقِيلَ : بُنِيَ لِمُشَابَهَتِهِ بَعْضَ الْأَصْوَاتِ (٢) نَحْوُ : « هَلَا » فِي زَجْرِ الْإِبِلِ ، وَعَدَسٌ فِي زَجْرِ الْبِغَالِ ، وَالْجَامِعُ أَنَّهَا أَلْفَاظٌ تُطْلَقُ / لِلتَّنْبِيهِ .

ب/٧٤

وَأَمَّا الْبِنَاءُ عَلَى الْحَرَكَةِ فَلِعَرُوضِ الْبِنَاءِ ، وَأَمَّا تَخْصِيصُ الضَّمِّ ، فَلِأَنَّ الْفَتْحَ مُجَانِسٌ لِحَرَكَتِهِ الْإِعْرَابِيَّةِ ، أَيْ النِّصْبِ ، فَلَمَّا سُلِبَ عَنْهُ حَقِيقَةُ الْإِعْرَابِ سُلِبَ عَنْهُ صُورَتُهُ أَيْضاً إِضَاحاً لِحَالِ الْبِنَاءِ .
وَلَوْ بُنِيَ عَلَى الْكَسْرِ لَأَشْبَهَهُ بِالْمُضَافِ إِلَى يَاءِ الْمُتَكَلِّمِ الْمَحذُوفِ يَاؤُهُ لِدَلَالَةِ كَسْرِهِ الْمُضَافِ عَلَيْهَا فَتَعَيَّنَ الضَّمُّ ، وَقِيلَ : لَمَّا بُنِيَ عَلَى الْحَرَكَةِ — إِشَارَةٌ إِلَى نَوْعِ مِنَ التَّمَكُّنِ — بُنِيَ عَلَى الضَّمِّ ، لِأَنَّهُ أَقْوَى الْحَرَكَاتِ تَتِمِّمُ لِلْعَرَضِ .

قَالَ الْكُوفِيُّونَ : هُوَ مَرْفُوعٌ مُنْعَ مِنَ التَّنْوِينِ لِلتَّخْفِيفِ . (٣)

وَقَالَ الْكَسَائِيُّ (٤) : هُوَ مَنْصُوبٌ ، لِكَيْلَهُ غَيْرُ مَنْصُوبٍ الْمَحَلِّ .

وَإِنَّمَا لَمْ تُبْنِ التَّكْرَةُ وَالْمُضَافُ ؛ لِأَنَّ الْأَوَّلَ شَائِعٌ لَا يَخْصُصُ مَخَاطَباً ، وَالثَّانِي تَعْرِيفُهُ بِالِإِضَافَةِ لَا بِالْخَطَابِ ، فَلَمَّا لَمْ يَقَعَا مَوْقِعَ كَلِمَةِ الْخَطَابِ لَمْ يُبْنِيَا .

(١) انظر المقتصد ١٤٧ .

(٢) انظر أسرار العربية ٢٢٤ .

(٣) انظر الإنصاف المسألة (٤٥) حيث مذهب البصريين والكوفيين ، وحجج كل فريق .

(٤) انظر شرح الكافية للرضي ١٣٢/١ .

فصل

والمفرد المعرفة قسمان : قسم تعرف قبل النداء كيا زيد ،
وقسم تعرف بقصد النداء كيا رجل .

فإن سألت : فالأول تعريفه بالعلمية فكان كالمُضاف
فليُعرَّب .

أجبت : نُكِّرَ عَلَى تَأْوِيلٍ وَاحِدٍ مِنَ الْأُمَّةِ الْمُسَمَّاةِ بِهِ ثُمَّ عَرَّفَ
بِالنَّدَاءِ ، وَإِنَّمَا قُلْنَا ذَلِكَ ، لِأَنَّ / « يَا » إِذَا وُجِّهَ إِلَى مُعَيَّنٍ يُفِيدُ
التَّعْرِيفَ بِدَلِيلِ « يَا رَجُلٌ » فَلَوْ لَمْ يُنْكَرْ أَوْلًا لَزِمَ تَعْرِيفُ الْمُعَرَّفِ ،
فَلِهَذَا احْتَجَجْنَا إِلَى هَذَا التَّأْوِيلِ عِنْدَ تَعْرِيفِ الْعَلِمِ بِاللَّامِ أَوْ بِالِإِضَافَةِ .
وَلِقَائِلِ أَنْ يَقُولَ : يُشَكِّلُ بِالْمُضَافِ حَيْثُ كَانَ مُعْرَفًا وَدَخَلَ
عَلَيْهِ بِالْمُوجِّهِ إِلَى مُعَيَّنٍ وَلَا نَقْبَلُ هَذَا التَّأْوِيلَ ، لِأَنَّكَ لَوْ فَكَّكْتَ
الإِضَافَةَ ثُمَّ نَادَيْتَ فَلَا حَاجَةَ إِلَى الإِضَافَةِ ، وَإِنْ لَمْ تَفَكِّ فَحَدِّدْ عَرَّفْتَ
مُعْرَفًا .

فإن قيل : إنما لم نقدر على تقدير تنكير المُضاف ؛ لأنَّ
موجب التعريف الإضافة وهي قائمة بخلاف العملية فإنها تتعلَّق
بِنَيْتِنَا .

قلت : هذا اعتراف بتوجه الإشكال لا دفع له .

فصل

تَوَاعِبُ الْمُنَادَى الْمُضْمُومِ غَيْرِ الْمُبْهَمِ إِمَّا مُفْرَدَةً ، وَإِمَّا مُضَافَةً ،
فَالْمُفْرَدَةُ تُحْمَلُ عَلَى لَفْظِهِ فَتَرْفَعُ وَعَلَى مَحَلِّهِ فَتَنْصَبُ ، تَقُولُ : يَا
زَيْدُ الطَّوِيلُ ، وَالطَّوِيلُ ، وَكَذَا الْبَوَاقِي إِلَّا الْبَدَلَ فَإِنَّهُ يُضْمُ ، لِأَنَّهُ فِي
حُكْمِ تَكَرُّيرِ الْعَامِلِ ، وَكَذَا الْعَلَمُ الْمُعْطُوفُ كَمَا رَجُلٌ وَزَيْدٌ ، لِأَنَّهُ
مُهَيَّأٌ لِلدُّخُولِ « يَا » عَلَيْهِ فَكَأَنَّهُ الْمُنَادَى بِخِلَافِ يَا زَيْدُ وَالْحَارِثُ .
وَأَمَّا التَّوَابِعُ الْمُضَافَةُ فَمَنْصُوبٌ كُلُّهَا ؛ لِأَنَّ الصِّفَةَ لَا تَزِيدُ عَلَى
المُوصُوفِ / فَلَوْ كَانَ الْمُضَافُ مُنَادَى لُنُصِبَ الْبَتَّةَ ، فَكَذَا إِذَا ٧٥/ب
كَانَ صِفَةً .

وَقِيلَ : إِنَّ التَّابِعَ كَجُزءِ الْمُتَبَوِّعِ ، وَلِهَذَا لَمْ يَتَقَدَّمْ عَلَيْهِ فَأَعْطِيَ
حُكْمَهُ ، فَنُصِبَ الْمُضَافُ تَابِعًا كَهَوِّ مُنَادَى .

فَإِنْ قِيلَ : الْمُنَادَى الْمُضَافُ الْمُضْمُومُ يَنْبَغِي أَنْ لَا يُوصَفَ ،
لِوُقُوعِهِ مَوْقِعَ كَلِمَةِ الْخِطَابِ الْآيِيَّةِ عَنْ قَبُولِ الْوَصْفِ . سَلَّمْنَاهُ ،
لَكِنْ رَفَعُ تَابِعِهِ حَمَلًا عَلَى اللَّفْظِ مُشْكِلاً ؛ لِأَنَّ هَذِهِ التَّوَابِعَ تُسَمَّى
تَوَابِعَ الْمُعْرَبِ ، فَكَيْفَ تَتَّبَعُ الْمُنْيَى ؟ سَلَّمْنَاهُ لَكِنْ الْإِعْرَابَ أَصْلًا فِي
الاسْمِ فَكَيْفَ تَتَّبَعُ الْبِنَاءَ وَهُوَ فَرْعٌ ، سَلَّمْنَاهُ لَكِنْ عَامِلَ التَّابِعِ لَا
يَكُونُ إِلَّا عَامِلَ الْمُتَبَوِّعِ ، وَالْمُتَبَوِّعُ بِنَاءٌ لَا عَامِلَ لَهُ ، فَالتَّابِعُ لَا عَامِلَ
لَهُ ، وَكُلُّ مُعْرَبٍ لَهُ عَامِلٌ بِالضَّرُورَةِ ، فَمَا لَا عَامِلَ لَهُ لَيْسَ مُعْرَبًا
فَالتَّابِعُ لَيْسَ مَرْفُوعًا . سَلَّمْنَاهُ لَكِنْ قَوْلِكَ : جَاءَنِي هَوْلَاءُ ، فَهَوْلَاءُ
مَرْفُوعٌ مَحَلًّا مَكْسُورٌ لَفْظًا ، وَلَا يَجُوزُ فِي وَصْفِهِ الرَّفْعُ وَالْجُرُّ

فَيَقَالُ : جَاءَنِي هُوَلَاءِ الظَّرِيفُونَ وَالظَّرِيفِينَ كَمَا فِي صِفَةِ الْمُنَادَى
 الْمَضْمُونِ ، بَلْ يُرْفَعُ حَمَلًا عَلَى الْمَحَلِّ فَحَسَبُ . فَمَا الْفَرْقُ ؟
 فَالْجَوَابُ عَنِ الْأَوَّلِ أَنََّّهُمْ كَمَا أَجْرُوهُ مُجْرَى حَرْفِ الْخِطَابِ ، فَقَدْ
 أَجْرُوهُ مُجْرَى الْمُظْهِرَاتِ الْمَوْضُوعَةِ / لِلغَيْبَةِ فَقَالُوا : يَا تَمِيمُ كُلُّهُمْ
 ١/٧٦ وَكُلُّكُمْ ، فَوُصِفَ أَيْضًا كَالْمُظْهِرِ . وَعَنْ الثَّانِي أَنَّهُ بِنَاءٌ مُطَرِّدٌ فَشَابَهُ
 الْإِعْرَابُ . أَلَا تَرَى أَنَّ كُلَّ مُنَادَى مُفْرَدٍ مَعْرِفَةٌ مَضْمُونٌ ، كَمَا أَنَّ كُلَّ
 فَاعِلٍ مَرْفُوعٌ بِخِلَافِ « أَيْنَ » وَ « أَمْسِ » مَثَلًا ، فَإِنَّهُ لَيْسَ كُلُّ
 ظَرْفٍ مَبْنِيًّا ، فَلَمَّا شَابَهُ الْمُعْرَبُ أُعْطِيَ حُكْمَهُ فَهُوَ مُعْرَبٌ حُكْمًا ،
 فَقَوْلُهُ : تُسَمَّى هَذِهِ تَوَابِعَ الْمُعْرَبِ . جَوَابُهُ أَنَّ الْمُعْرَبَ أَعْمٌ مِنْ
 الْحَقِيقِيِّ وَالْحُكْمِيِّ ، وَبِهِ خَرَجَ الْجَوَابُ عَنِ الثَّلَاثِ .

وَعَنْ الرَّابِعِ أَنَّ حَرْفَ النَّدَاءِ مِنْ حَيْثُ إِنَّهُ أَثَرٌ فِي ضَمِّ
 الْمُنَادَى ، أَى أَوْقَعَهُ مَوْقِعَ الْمَبْنِيِّ شَابَهُ عَامِلُ الْمَتْبُوعِ ، يُؤَيِّدُهُ
 مُشَابَهَةُ هَذَا الْمَبْنِيِّ الْمُعْرَبِ وَهُوَ عَامِلُ التَّابِعِ فَهُوَ عَامِلُ الْمَتْبُوعِ شَبَاهًا ،
 وَعَامِلُ التَّابِعِ حَقِيقَةٌ ، أَوْ تَقُولُ عَامِلُ التَّابِعِ عَامِلُ الْمَتْبُوعِ مَخْصُوصٌ
 بِتَابِعِ الْمُعْرَبِ الْحَقِيقِيِّ ، وَأَمَّا فِي الْمُعْرَبِ الْحُكْمِيِّ فَلَا .

وَعَنْ الْخَامِسِ : أَنَّ « هُوَلَاءِ » بِنَاؤُهُ غَيْرُ مُطَرِّدٍ ، فَإِنَّهُ لَيْسَ
 كُلُّ مَا كَانَ إِشَارَةً مَبْنِيًّا بِدَلِيلِ إِعْرَابِ الْمَعْرَفِ بِلَا مِ الْعَهْدِ (١) ، وَأَسْمَاءِ
 الْأَعْلَامِ ، فَظَهَرَ الْفَرْقُ .

(١) يقصد المؤلف بقوله هذا أن الاسم المعروف بأل فيه إشارة إلى شخص معهود ، أما أسماء الأعلام
 فقد وضعت ليجازها إلى أشخاص وليست مبنية . مستفاد من حاشية لوحة ١/٧٦ .

فصل

إِذَا وُصِفَ الْمُتَنَادَى الْمُضْمُومُ بِأَبْنٍ وَابْنَةٍ فَإِنَّ وَقَعَا بَيْنَ عُلَمَائِنِ
بُنَى الْمُتَنَادَى مَعَهُمَا عَلَى الْفَتْحِ اسْتِخْفَافاً ، لِأَنَّهَا كَثِيرًا الْوُقُوعُ بَيْنَ
عُلَمَائِنِ ؛ / وَإِنَّ لِلْأَعْلَامِ خَوَاصَّ فَهَذَا مِنْهَا ، تَقُولُ : يَا زَيْدَ بْنَ
عَمْرٍو ، وَيَا هِنْدَ ابْنَةَ بَكْرِ ، / وَإِلَّا فَضُمَّ الْأَوَّلُ وَنُصِبَ الثَّانِي ب/٧٦
كَقَوْلِكَ : يَا بَكْرُ بْنَ صَاحِبِي ، وَيَا رَجُلُ ابْنِ بَكْرِ ، وَيَا عَالِمُ ابْنِ
أَخِينَا . وَعَنْ الْجَرْمِيِّ وَابْنِ دُرُسْتُوبِهِ^(١) أَنَّ لَافْرَقَ بَيْنَ الْوَصْفِ بِأَبْنٍ
وَابْنَةٍ وَغَيْرِهِمَا ، وَإِنَّ وَقَعَا بَيْنَ عُلَمَائِنِ ، وَهُوَ الْقِيَاسُ .

وَإِذَا وُصِفَ بِأَبْنٍ غَيْرِ الْمُتَنَادَى وَهُوَ بَيْنَ عُلَمَائِنِ حُذِفَ تَنْوِينُ
الْمَوْصُوفِ إِشَارَةً إِلَى الْمُمَازَجَةِ لِلْعَلْتَيْنِ ، وَإِذَا وَقَعَ خَبَرًا فَلَا^(٢) ، لِزِيَادَةِ
اتِّحَادِ الْمَوْصُوفِ وَالصَّفَةِ إِلَّا لِلضَّرُورَةِ كَقَوْلِهِمْ^(٣) :

١٢٩ — جَارِيَةٌ مِنْ قَيْسِ بْنِ ثَعْلَبَةَ

قَبَاءُ ذَاتِ سُرَّةٍ مُقْعَبَةٌ

وَأَلْفٌ « ابْنِ » تَسْقُطُ خَطَأً حَيْثُ تَخَلَّلَ الْإِبْنُ بَيْنَ عُلَمَائِنِ صِفَةً .

(١) هو أبو محمد عبدالله بن جعفر بن درستوية ، أحد النحاة المشهورين أخذ عن المبرد وابن قتيبة ،
توفي سنة ٣٤٧ هـ . ترجمته في نزهة الألباء ٣٨٣ ، وبه مصادر ترجمته .

(٢) وذلك نحو « زيد ابن عمرو » .

(٣) البيتان من الرجز ، وهما للأغلب العجلي ، انظر الكتاب ١٤٨/٢ بولاق ، المقتضب ٣١٣/٢
(الأول منهما) وشرح أبيات سيبويه ٣١٢/٢ ، وابن يعيش ٦/٢ ، الخزانة ٣٣٢/١ .

القباء : التي ضمَّ بطنها ، والمقعبة : السرة التي قد دخلت في البطن وغمضت فعلاً ما حولها .
والشاهد في البيت تنوين (قيس) ضرورة ، وقيل : « ابن ثعلبة » بدل من قيس . انظر الصفوة
الصفحة ٨ ، والخصائص ٤٩١/٢ .

فصل

الْمُنَادَى الْمُبْهَمُ « أَيُّ » وَاسْمُ الْإِشَارَةِ ، فَأَمَّا « أَيُّ » فَهُوَ
وَصَلَةٌ لِنِدَاءِ الْمُعْرِفِ بِاللَّامِ وَ لِذَلِكَ لَا يُوصَفُ إِلَّا بِهِ فِي الْأَكْثَرِ ،
وَقَدْ وَصِفَ بِاسْمِ الْإِشَارَةِ لِمُقَارَنَتِهِ الْمُعْرِفِ بِاللَّامِ ، تَقُولُ : يَا أَيُّهَا
الرَّجُلُ وَيَا أَيُّهَا .

وَكُسِعَتْ (١) بِحَرْفِ التَّنْبِيهِ عَوَضًا عَنِ الْمُضَافِ إِلَيْهِ ، فَإِنَّهَا
تَسْتَوْجِبُ الْإِضَافَةَ ، وَالْمَشْهُورُ فِي صِفَتِهِ الرَّفْعُ حَمَلًا عَلَى اللَّفْظِ ؛
لَأَنَّهُ الْمُنَادَى حَقِيقَةً ، فَلَمَّا لَمْ يُضَمَّ لِتَعْرِفِهِ بِاللَّامِ لَا بِالتَّدَايِ أَعْرَبَ
بِالرَّفْعِ ؛ لِتَشَاكُلِهِمَا صُورَةً ، وَعَنِ الْمَازِنِيِّ جَوَازُ نَصْبِهِ قِيَاسًا (٢) .

وَصِفَةٌ صِفَتِهِ تَتَّبَعُ/ إِعْرَابُهَا اللَّفْظِيُّ فَقَطْ مُفْرَدَةً أَوْ مُضَافَةً ، ١/٧٧
لِقَدِّ الْحَلِيِّ .

وَاسْمُ الْإِشَارَةِ لَا يُوصَفُ إِلَّا بِالْمُحَلِّيِّ بِاللَّامِ ، تَقُولُ : يَا هَذَا
الرَّجُلُ .

وَفِي إِعْرَابِ صِفَتِهِ وَجْهَانِ مَبْنِيَّانِ عَلَى أَنَّ « ذَا » وَصَلَةٌ
كَأَيِّ ، أَوْ هُوَ مُنَادَى مُسْتَقِلٌّ ، فَعَلَى الْأَوَّلِ الرَّفْعُ عَلَى الْمَشْهُورِ ،
وَعَلَى الثَّانِي الرَّفْعُ وَالنَّصْبُ .

(١) أي أتبع .

(٢) انظر معاني القرآن وأعرابه للزجاج ٦٤/١ والهمع ١٧٥/١ .

فصل

يَجُوزُ أَنْ يُحْذَفَ حَرْفُ النَّدَاءِ إِلَّا عَمَّا وُصِفَ بِهِ «أَيُّ» مِنْ
أَيِّ اسْمِ الْجِنْسِ وَاسْمِ الْإِشَارَةِ فَلَا تَقُولُ : رَجُلٌ ، وَهَذَا ، فَكَأَنَّ
الْأَصْلَ أَنَّ يَكُونَا صِفَتَيْنِ لِـ «أَيِّ» ثُمَّ حُذِفَ الْمَوْصُوفُ وَنُودِيَ
الصَّفَةُ ، فَلَوْ حُذِفَ حَرْفُ النَّدَاءِ لَتَتَابَعَ الْحَذْفُ الْمَنْفِيُّ بِالْأَصْلِ^(١) ،
وَالْأَعْيُنُ الْمُسْتَعَاثُ وَالْمُنْدُوبُ ، لِأَنَّ التَّطْوِيلَ مَطْلُوبٌ فِيهِمَا لِلْإِعْلَامِ ،
قَالَ اللَّهُ تَعَالَى ﴿يُوسُفُ أَعْرَضُ﴾^(٢) وَ ﴿رَبِّ أَرِنِي﴾^(٣) .

وَتَقُولُ : أَيُّهَا الْمَرْأَةُ ، وَمَنْ لَا يَزَالُ مُحْسِنًا أَحْسِنُ إِلَيْكَ ،
[وَأَمَّا] قَوْلُهُمْ : «أَصْبَحَ لَيْلٌ»^(٤) ، وَ «أَطْرَقَ كَرًا»^(٥) وَأَمْثَلُهُمَا
فَشَوَازٌ ، وَالتَّرِيمَ حَذَفُهُ فِي «اللَّهُمَّ» ؛ لِأَنَّ الْمِيمَ بَدَلٌ عَنْهُ لِتَعَاقُبِهِمَا .

(١) كتب تحته حاشية تقول : «معناه أن الأصل عدم الحذف» .

(٢) سورة يوسف آية ٢٩ .

(٣) سورة البقرة آية ٢٦٠ .

(٤) يقال هذا في الليلة الشديدة التي فيها الشر ، أو في آسْتَحْكَامِ الغرض من الشيء . انظر مجمع

الأمثال ٢٣٢/٢ ، والمستقصى ٢٠٠/١ .

(٥) يضرب هذا للذي ليس عنده غناء ويتكلم فيقال له : اسكت وتوق انتشار ما تلفظ به كراهية ما

يتعقبه ، وقيل : يضرب لمن تكبر وقد تواضع من هو أشرف منه . انظر مجمع الأمثال ٣٨٥/٢ ،

والمستقصى ٢٢٢/١ .

فصل

لَا يُنَادَى الْمَعْرُوفُ بِاللَّامِ عِنْدَ الْبَصْرِيِّينَ خِلَافاً لِلْكَوْفِيِّينَ (١) ،
لِأَنَّ « يَا » تُفِيدُ التَّعْرِيفَ فَيَجْتَمِعُ آتَا تَعْرِيفٍ ، إِلَّا « اللَّهُ » وَحْدَهُ ،
قِيلَ : لِأَنَّهُ عَلِمَ فَتَعْرِيفُهُ لَيْسَ بِاللَّامِ ، وَقِيلَ : اللَّامُ بَدَلُ هَمْزَةِ « إِلَهٍ »
فَكَانَتْهُ جُزْءُ الْكَلِمَةِ ، وَقِيلَ : لِكَثْرَةِ الْأَسْتِعْمَالِ ، وَقَوْلُهُ :

ب/٧٧

١٣٠ — لِأَجْلِكَ يَا الَّذِي تَيَّمَّتْ قَلْبِي

وَأَنْتَ بِخَيْلَةٍ بِالْوَصْلِ عَنِّي (٢)

مُشَبَّهٌ بِيَا اللَّهُ ؛ لِلزُّومِ .

-
- (١) الإِنْصَافُ ٣٣٥/١ وَالْمَسَائِلُ الْخَلَافِيَّةُ فِي النُّحُوِّ لِلْعَكْبَرِيِّ ١٤٣ .
(٢) الْبَيْتُ مِنَ الْوَافِرِ وَقَائِلُهُ مَجْهُولٌ ، وَهُوَ مِنْ شَوَاهِدِ الْكِتَابِ ٣١٠/١ ، بُولَاقُ ،
الْمُقْتَضِبُ ٢٤١/٤ ، وَابْنُ يَعِيشَ ٨/٢ ، وَالْإِنْصَافُ ٣٣٦/١ ، وَالْمَسَائِلُ الْخَلَافِيَّةُ ١٤٤ ،
وَالْهَمْعُ ١٧٤/١ ، الْخَزَانَةُ ١٥٨/١ بُولَاقُ .
وَالشَّاهِدُ فِي نِدَاءِ مَا فِيهَا ، وَهُوَ « الَّتِي » تَشْبِيهَا بِقَوْلِهِمْ : يَا اللَّهُ .

فصل

إِذَا كُرِّرَ الْمُنَادَى فِي الْإِضَافَةِ (١) ، فَالثَّانِي مَنْصُوبٌ إِمَّا لِلتَّأْكِيدِ
أَوْ لِلبَدَلِ ، وَفِي الْأَوَّلِ الضَّمُّ ؛ لِأَفْرَادِهِ ، وَالنَّصْبُ ؛ لِأَنَّهُ مُضَافٌ
إِلَى الْأَسْمِ الثَّلَاثِ ، وَالثَّانِي تَأْكِيدٌ فَاصِلٌ بَيْنَهُمَا ، قَالَهُ سَيَّبُوهِ (٢) ،
وَإِمَّا لِأَنَّهُ مُضَافٌ إِلَى مُضْمَرٍ يُفْسِرُهُ الظَّاهِرُ ، قَالَهُ أَبُو الْعَبَّاسِ (٣) ،
وَإِمَّا لِأَنَّهُ مَعْرِفَةٌ مُوصُوفَةٌ تَبَعَتْ حَرَكَتَهُ حَرَكَةَ صِفَتِهِ كَمَوْصُوفٍ
الابن ، قَالَهُ السِّيرَافِيُّ (٤) وَيُرْوَى قَوْلُ جَرِيرٍ :

١٣١ - يَا تَيْمَ تَيْمَ عَدِيَّ لَا أَبَا لَكُمْ

لَا يُلْقِينَكُمْ فِي سَوَاءٍ عَمَّرُ (٥)

مَنْصُوبِينَ ، وَضَمُّ الْأَوَّلِ قِيَاسٌ (٦) .

- (١) وذلك نحو « يا تيم تيم عدي » .
- (٢) انظر الكتاب ٣١٥/١ بولاق .
- (٣) انظر المقتضب ٢٢٧/٤ ، الكامل ٢١٧/٣ .
- (٤) انظر رأي السيرافي بهامش الكتاب ٣١٥/١ بولاق ، والهمع ١٧٧/١ .
- (٥) البيت من البسيط ، وهو من قصيدة لجرير يهجو بها عمر بن لجا وقومه . الديوان ٢١٢/١ برواية « لا يوقعنكم .. » .
- السوأة : الفعلة القبيحة : المعنى لا يوقعنكم ولا يرمينكم عمر في بلية ومكروه لأجل تعرضه لي : أي امنعوه من هجائي حتى تأمنوا أن ألقىكم في بلية ، فانكم قادرون على كفه .
- انظر الكتاب ٢٦/١ ، ٣١٤ بولاق ، والمقتضب ٢٢٩/٤ ، والكامل ٢١٧/٣ ،
والعيني ٢٤٠/٤ ، الخزانة ٣٥٩/١ بولاق .
- والشاهد في قوله (يا تيم تيم عدي) حيث وردا منصوبين .
- (٦) قال المبرد في المقتضب ٢٢٩/٤ : « والأجود : يا تيم تيم عدي ، لأنه لا ضرورة فيه ، ولا حذف ولا إزالة شيء عن موضعه » .

فصل

في المضاف الصحيح إلى ياء المتكلم خمسة أوجه :

فتح الياء يا غلامي ، وهو الأصل قياساً على كاف المخاطب ، والمشترك كونهما ضميرين على حرف .

وسكونها يا غلامي ، استخفافاً .

وحذفها ، للدلالة الكسرة عليها يا غلام .

وقلبها ألفاً بعد فتح ما قبلها « يا غلاماً » استتقلاً للياء .

المكسور ما قبلها ، ولهذا التزم طيء قلبها ألفاً أينما وقعت ، فقالوا : بادآءً وناصاةً .^(١)

وضم المضاف بعد حذف الياء نقله الجرمي ، وهو شاذ .^(٢)

وتاء « يا أبت » تاء تأنيث ؛ للوقوف عليها/ هاء عوضت عن ١/٧٨

الياء لتعاقبهما فلا يقال : يا أبت^(٣) . وإذا أضيف إلى هذا المضاف فالحكم مأمراً ، سوى أنهم فتحوا الثاني مع حذف الياء إذا أضيف

(١) في « بادية ، وناصية » ، انظر المتع في التصريف ٥٥٧ .

(٢) وزاد الأخفش والملازني والفراسي وجهاً سادساً ، وهو حذف الألف المنقلبة عن الياء والاكتفاء بالفتح عنها ، فتقول في « يا غلاماً » : « يا غلاماً » .

انظر التصريح ١٧٧/٢ ، وشرح الألفية للمرادي ٣٠٧/٣ .

(٣) أي لا يجوز الجمع بين الياء والتاء ، لأنها عوض عنها ، وأجاز كثير من الكوفيين الجمع بينهما في سعة الكلام ، انظر شرح الألفية للمرادي ٣١٨/٣ .

الابن إلى الأم والعم ، فقيل : يا ابن أم . ويا ابن عم إما للتركيب
كخمسة عشر ، أو بحذف الألف وإبقاء الفتحة كالكسرة مع الياء ،
لكثرة إضافة الابن إليهما ولم تنقل ضمته (١) .

(١) انظر المصدرين السابقين ، وابن يعيش ١٢/٢ ، ١٣ .

فصل

النَّدْبَةُ : نِدَاءٌ لِلْمَيِّتِ إِظْهَاراً لِلتَّفَجُّعِ ، وَلَا بُدَّ فِي أَوَّلِهِ مِنْ « يَا » أَوْ « وَآ » شَهْرَةً لِلْفَجِيعَةِ ، فَيَقَالُ : يَا زَيْدُ ، أَوْ وَزَيْدُ ، وَقَدْ تَلْحَقُ الْأَلْفُ فِي آخِرِ الْمُنْدُوبِ اسْتِزَادَةً لِلشَّهْرَةِ ، وَيَكْسَعُ الْأَلْفُ بِالْهَاءِ فِي الْوَقْفِ فَيَقَالُ : وَزَيْدَاهُ ، وَإِذَا خِيفَ اللَّبْسُ فِي إِثْبَاتِ الْأَلْفِ قَلِبَتْ إِلَى أَحَدِ أُخْتَيْهَا الْمُجَانَسَةِ لِحَرَكَةِ مَا قَبْلَهَا ، فَيَقِيلُ فِي « غُلَامَهُ » : وَاعْلَامُهُو ، وَفِي « غُلَامِكِ » : وَاعْلَامِكِيه^(١) ، وَيُلْحَقُ الْمُضَافُ إِلَيْهِ فَيَقَالُ : وَالْأَمِيرَ الْمُؤْمِنِيَاهُ ، وَلَا تَلْحَقُ الصِّفَةُ عِنْدَ الْحَلِيلِ خِلَافاً لِيُونَسَ وَالْكُوفِيِّينَ^(٢) . وَالْفَرْقُ أَنَّ تَعَلَّقَ الْمُضَافِ إِلَيْهِ بِالْمُضَافِ أَشَدَّ مِنْ تَشَبُّثِ الصِّفَةِ بِالْمَوْصُوفِ لِرُوجُهِينَ .

أَحَدُهُمَا : أَنَّهُ مَعْمُولُهُ وَمُتَمِّمُ مَعْنَاهُ ، فَشَابَهَ فَاعِلَ الْفِعْلِ .

وَتَانِيَهُمَا : أَنَّهُ لِتَعْرِيفِ الْمُضَافِ ، فَشَابَهَ لَامَ التَّعْرِيفِ / الَّذِي هُوَ ٧٨/ب

(١) انظر شرح الألفية للمرادي ٣٠/٤ ، والهمع ١٧٩/١ .

(٢) انظر الكتاب ٣٢٣/١ بولاق .

والعلة في عدم إلحاقها الصفة ، أن الصفة ليست المقصود بالندبة وإنما المندوب الموصوف ، وأجازه يونس والكوفيون ، وذلك نحو : « وازيد الطويلاه » ، لأنهما كالشيء الواحد .
انظر : ابن يعيش ١٤/٢ ، والإنصاف المسألة رقم (٥٢) ، حيث مذهب كل من الفريقين واحتجاجه ، والهمع ١٨٠/١ .

كَالْجُزْءِ ؛ لِأَنَّهُ غَيْرُ مُسْتَقِيلٍ بِنَفْسِهِ وَفَاتَتْ الصِّفَتَانِ الصِّفَةَ ، وَحُجَّتُهُمْ
قَوْلُ أَعْرَابِيٍّ ضَاعَ مِنْهُ قَدْحَانِ : « وَاجْمَعْتَنِي الشَّامِيَّتَيْنِ » (١) ،
وَلِأَنَّهُ مُوَضَّحٌ لِلأَوَّلِ كَالْمُضَافِ إِلَيْهِ .

(١) الجمجمة : القدح ، والشاميتان صفة للجمجمتين .
انظر شرح الكافية للرضي ١٥٩/١ .

فصل

وَفِي كَلَامِهِمْ مَا هُوَ عَلَى طَرِيقَةِ النَّدَاءِ مِنْ حَيْثُ التَّخْصِصُ
وَلَيْسَ بِهِ ، وَهُوَ عَلَى ثَلَاثِ دَرَجَاتٍ :

الأوَّلُ مَا يُشْبِهُ الْمُنَادَى صُورَةً كَقَوْلِهِمْ : أَمَّا أَنَا فَأَفْعَلُ كَذَا
أَيْهَا الرَّجُلُ ، جَعَلُوا « أَيَّا » مَعَ صِفَتِهِ مُخَصَّصًا لِمَدْلُولِ « أَنَا » ،
كَأَنَّهُ يَقُولُ : أَفْعَلُ مُتَخَصَّصًا بِذَلِكَ مِنْ بَيْنِ الرَّجَالِ ، وَرَفَعُ « أَيُّهَا
الرَّجُلُ » إِمَّا لِكَوْنِهِ فِي مَوْضِعٍ مُبْتَدَأٍ مَحذُوفِ الْخَبَرِ ، أَوْ خَبَرٍ مَحذُوفِ
الْمُبْتَدَأِ ، أَيْ الرَّجُلُ الْمَذْكُورُ مَا أَرَدْتُ بِقَوْلِي أَنَا ، قَالَهُ السِّيْرَافِيُّ (١) .

وَالثَّانِي مَا لَا يَمْتَنِعُ كَوْنُهُ مُنَادَى ، وَذَلِكَ إِمَّا مُضَافًا ، أَوْ نَكْرَةً
مَنْصُوبَةً كَقَوْلِهِمْ : نَحْنُ آلُ فُلَانٍ كُرْمَاءُ ، وَكَقَوْلِهِ :

١٣٢ — وَيَأْوِي إِلَى نِسْوَةٍ عَطَّلِ

وَشَعْنًا مَرَاضِيْعَ مِثْلَ السَّعَالِي (٢)

(١) انظر شرح السيرافي بهامش الكتاب ٣٢٦/١ بولاق ، والهمع ١٧١/١ ، وشرح
التصريح ١٩١/٢ ، فقد نصا على رأي السيرافي المذكور .

(٢) البيت من المتقارب ، وقائله أمية بن أبي عائذ الهذلي .

انظر ديوان الهذليين ١٨٤/٢ ، والكتاب ١٩٩/١ ، ٢٥٠ ، بولاق ، ومعاني القرآن
للغراء ١٠٨/١ ، وابن يعيش ١٨/٢ ، والمقرب ٢٢٥/١ ، والخزانة ٤١٧/١ ويروى
« وشعيتُ » بالجر عطفًا على « عطل » ، لأنهما صفتان ثابتتان معا في الموصوف .

والشاهد فيه نصب « وشعنا » يفعل مضمرة تقديره أعني ، إلا أنه فعل لا يظهر ، لأن ما قبله =

وَقَدْ رُفِعَتْ هَذِهِ النِّكَرَةُ فِي قَوْلِهِمْ^(١) :
بِنَا تَمِيمٍ يُكْشَفُ الضَّبَابُ — ١٣٣

وَالثَّالِثُ مَا يَمْتَنِعُ ذَلِكَ كَقَوْلِهِمْ : نَحْنُ الْعَرَبُ أَقْرَى النَّاسِ
لِلضَّيْفِ ، وَأَتَانِي زَيْدُ الْفَاسِقِ ، وَمَرَرْتُ بِهِ الْمُسْكِينِ ، وَنَصَبُ
الْقِسْمَيْنِ بِفِعْلِ مُضْمَرٍ وَهُوَ الَّذِي يُقَالُ لَهُ : إِنَّهُ نَصَبٌ عَلَى الْمَدْحِ / ١/٧٩
وَالشُّتْمِ وَالتَّرْحِمِ ، فَكَأَنَّهُ قَالَ : أُمَدِحُ الْعَرَبَ ، وَأَشْتُمُ الْفَاسِقَ وَأَرْحَمُ
الْمُسْكِينِ ، وَقَدْ يُحذفُ الْمُنادَى كَقَوْلِهِ تَعَالَى ﴿ يَا أَيُّهَا
يَا اسجُدُوا ﴾^(٢) ، وَكَقَوْلِهِ :

= قَدْ دَلَّ عَلَيْهِ فَأَغْنَى عَنْ ذِكْرِهِ ، وَهَذَا الَّذِي يُقَالُ فِيهِ : نَصَبٌ عَلَى الْمَدْحِ وَالشُّتْمِ وَالتَّرْحِمِ ، أَوْ
النَّصَبِ عَلَى الْاِخْتِصَاصِ .

(١) هَكَذَا ، وَالأَوَّلَى أَنْ يَقُولَ « فِي قَوْلِهِ » وَقَدْ ذَكَرَ ابْنُ يَعِيشَ ١٨/٢ ، أَنَّهُمْ لَمْ يَقُولُوا فِي بَيْتِ رُؤْيَةَ
« بِنَا تَمِيمٍ » بِالرَّفْعِ كَمَا ذَكَرَ الْكَيْشِيُّ ، وَلَمْ أَرِ رِوَايَةَ الرَّفْعِ إِلاَّ عِنْدَ الْمُؤَلِّفِ ، وَإِذَا كَانَ يَظُنُّ أَنَّ
« تَمِيمًا » فِي قَوْلِ الشَّاعِرِ نِكْرَةٌ فَهُوَ مَخْطِئٌ ، لِأَنَّهَا عَلِمَ عَلَى الْقَبِيلَةِ ، وَلَيْسَ فِيهِ دَلِيلٌ عَلَى مَا
أَرَادَ .

وَالْبَيْتُ مِنَ الرَّجَزِ ، وَهُوَ فِي مَلْحَقَاتِ دِيوَانَ رُؤْيَةَ ١٦٩ ، وَالْكِتَابُ ٢٥٥/١ ، ٣٢٧ ،
وَالْعَيْنِيُّ ٣٠٢/٤ ، وَالْخَزَّازُ ٤١٢/١ ، بُولَاقُ .

وَالشَّاهِدُ فِيهِ عِنْدَ الْمُؤَلِّفِ رَفْعُ تَمِيمٍ ، وَعِنْدَ بَقِيَّةِ النَّحْوَةِ نَصَبُ تَمِيمٍ عَلَى الْاِخْتِصَاصِ .

(٢) سُورَةُ النِّجْلِ آيَةٌ ٣٥ ، وَهَذِهِ قِرَاءَةُ الْكَسَائِيِّ ، أَمَّا الْبَاقُونَ فَيَشُدُّ دُونَ اللَّامِ وَيَجْعَلُونَ الْيَاءَ فِي
« يَسْجُدُونَ » لِلإِسْتِقْبَالِ مُتَّصِلَةً بِالْفِعْلِ ، وَهُوَ مُعْرَبٌ ، وَفِي قِرَاءَةِ الْكَسَائِيِّ مَبْنِيٌّ .
انظُرْ : السَّبْعَةُ فِي الْقِرَاءَاتِ ٤٨٠ ، وَالْكَشْفُ عَنْ وَجْهِ الْقِرَاءَاتِ السَّبْعِ ١٥٨/٢ .

١٣٤ - يَا لَعْنَةُ اللَّهِ وَ الْأَقْوَامِ كُلِّهِمْ
وَالصَّالِحِينَ عَلَى سَمْعَانَ مِنْ جَارٍ^(١)

(١) البيت من البسيط ، وقائله مجهول .
وهو في الكتاب ٣٢٠/١ بولاق ، وشرح أبيات الكتاب ٣١/٢ ، وابن يعيش ٢٤/٢ ، وابن
الشجري ٤٢٥/١ ، والهمع ١٧٤/١ ، والعيني ٢٦١/٤ .
والشاهد في البيت حذف المنادي ، تقديره : يا قوم أو يا هؤلاء لعنة الله ... الخ ، وفي حذف
المنادي وبقاء حرف النداء خلاف بين النحاة ، فأجازه ابن مالك واحتج بالآية والبيت ، وردّه
أبو حيان ، لأنّ الجمع بين حذف فعل النداء وحذف المنادي إجحاف ، ولم يرد ذلك سماع من
العرب فيقبل ، وخرج الآية والبيت على أن « يا » فيهما للتنبيه .
انظر الهمع ١٧٤/١ .

فصل

التَّرخِيمُ : حَذَفَ فِي آخِرِ الْمُنَادَى اسْتِحْفَافاً ؛ لِكَثْرَةِ
دَوْرَانِهِ ، وَتَرْخِيمُ غَيْرِ الْمُنَادَى شَاذٌ ، قَالَ جَرِيرٌ :
١٣٥ - أَلَا أَضَحَّتْ جِبَالُكُمْ رَمَامَا
وَأَضَحَّتْ مِنْكَ شَاسِعَةٌ أَمَامَا^(١)
وَقَالَ ذُو الرِّمَةِ :

١٣٦ - دَارٌ لِمِيَّةَ إِذْ مَيَّيْتُ تُسَاعِفُنَا
وَلَا يُرَى مِثْلَهَا (عُجْمٌ وَلَا عَرَبٌ)^(٢)

وَيُشْتَرَطُ كَوْنُ الْمَرْخِيمِ عَلَمًا ؛ لِتَحَقُّقِ الْأَكْثَرِيَّةِ فِيهِ الْمَوْجِبَةِ
لِلتَّخْفِيفِ ، وَغَيْرِ مُضَافٍ ، لِأَنَّ تَرْخِيمَ الْمُضَافِ يَقْتَضِي حَذْفَ
أَوْسَطِ الْكَلِمَةِ ؛ فَإِنَّ الْمُضَافَ إِلَيْهِ تَتِمَّتْهُ ، وَالْمُضَافُ إِلَيْهِ غَيْرُ مُنَادَى
فَلَا يُرْخِمُ .

(١) هو من الوافر ، وانظر ديوان جرير ٢٢١ برواية :

أَصْبَحَ وَصَلَ حَيْلَكُمْ رَمَامَا وَمَا عَهْدَ كَعَهْدِكَ يَا أَمَامَا

وهي متفقة مع ما يراه المبرد في رواية البيت ، وقيل : هما بمنزلة بيتين .

والبيت في الكتاب ٣٤٣/١ بولاق ، وشرح أبيات سيبويه ٥٩٤/١ ، وأسرار العريية ٢٤٠ ،
والعينية ٢٨٢/٤ ، والخزانة ٣٨٩/١ بولاق .

والشاهد فيه ترخيم أمامه في غير النداء ، وهو شاذ .

(٢) انظر الديوان ٢٣/١ ، حيث كانت رواية الكيشي للبيت هكذا « عرب ولا عجم » ، والمثبت

من الديوان ، والكتاب ١٤١/١ ، ٣٣٣ بولاق ، الخزانة ٣٧٨/١ ، وابن الشجري ٩٠/٢ .

والشاهد فيه ترخيم (مية) في غير النداء شذوذا ، ويقال : كانت صاحبه تسمى ميا ومية .

وَتَرْخِيمٌ « يَصَاحُج » فِي يَا صَاحِبِي ، أَوْ يَصَاحِبُ شَاذٌ . وَهُوَ
لِكثْرَةِ دَوْرَانِهِ ، وَالْكُوفِيُّونَ^(١) يُرْتَحِمُونَ الْمُضَافَ إِلَيْهِ فَيَقُولُونَ : يَا أَل
عِكْرِمَ ، وَيَا أَبَا عُرْوَةَ ، وَلِأَنَّ الْمُفْرَدَ عَمِلَ فِيهِ النَّدَاءُ الضَّمُّ ، وَالتَّغْيِيرُ
بِالتَّغْيِيرِ آتِسُ . وَهَذِهِ الْعِلَّةُ مُعَارَضَةٌ بِامْتِنَاعِ الإِجْحَافِ بَعْدَ
الإِجْحَافِ . وَزَائِدًا عَلَى ثَلَاثَةِ أَحْرَفٍ ؛ لِأَنَّ تَبْقَى كَلِمَةٌ مُتَمَكِّنَةٌ عَلَى
أَقْلٍ مِنْ ثَلَاثَةِ أَحْرَفٍ ، وَجَوَّزَ البَغْدَادِيُّونَ/ تَرْخِيمَ نَحْوِ زُفَرَ وَعُمَرَ ؛ ٧٩/ب
لِتَنْزُلَ حَرَكَةُ الأَوْسَطِ مَنْزِلَةَ حَرْفٍ .

وَأَنَّ لَا يَكُونُ مَنْدُوبًا ، وَلَا مُسْتَعَانًا ؛ لِقَلَّتِيهِمَا ، وَكَوْنِ التَّطْوِيلِ
مَطْلُوبًا^(٢) فِيهِمَا ، وَلَا مَنْقُولًا عَنِ الجُمْلَةِ ؛ لِأَنَّ الحِكَايَةَ وَاجِبَةً فِيهَا ،
وَلِأَنَّ النَّدَاءَ لَمْ يَعْمَلْ فِيهِ الضَّمُّ ، فَلَا يَعْمَلُ التَّرْخِيمَ قِيَاسًا ، وَلِأَنَّ
التَّرْخِيمَ لَا يَجِدُ مَرَدًّا يَقِفُ عِنْدَهُ ، اِعْتَبَرَ بَيْتَ شَعْرِ عَلِمِ إِلا مَا فِي
آخِرِهِ تَاءُ التَّانِيثِ ، فَإِنَّ العَلْمِيَّةَ وَالزِّيَادَةَ عَلَى الثَّلَاثَةِ غَيْرُ مُشْرُوطِينَ فِيهِ
كَقَوْلِهِمْ : يَا ثُبَّ أَقْبَلِي ، « وَيَا شَا أَرْجُنِي »^(٣) ، أَمَّا عَدَمُ اشْتِرَاطِ
العَلْمِيَّةِ فَإِنَّ التَّاءَ لَمْ يَلْتَصِقْ بِالكَلِمَةِ إِلتِصَاقَ جُزْءٍ مِنْهَا كَالدَّالِ مِنْ

(١) انظر الانصاف ، المسألة رقم ٤٨ ، ٤٩ ، حيث أجاز الكوفيون ترخيم المضاف اليه ،
والتلائي المحرك الوسط .

(٢) في الأصل « مطلوب » بالرفع ، والصواب ما أثناه .

(٣) يقال : شاة راجن أي مقيمة في البيوت ويروى يا شاة أدجنى . الكتاب ٢٤١/٢ هارون
والتصريح ١٨٥/٢ ، واللسان (دجن) و(رجن) .

« نَحَالِدُ » مَثَلًا ، فَلَمْ يَحْتَاجُوا فِي حَذْفِهَا إِلَى مُعَاوَنَةٍ مُوجِبٍ
لِلْحَذْفِ ، وَهُوَ الْعَلَمِيَّةُ ، بَلْ اجْتَزَأُوا بِكَوْنِهِ مُنَادَى ، فَإِنَّهُ مُوجِبٌ
لِلتَّخْفِيفِ بِدَلِيلٍ : يَاغْلَامَ ، فَالتَّاءُ لَمَّا سَلَسَ اتِّصَالُهُ سَهَّلَ انْفِصَالُهُ ،
وَالْمُسْتَعْدُّ لِلشَّيْءِ يَكْفِيهِ أضعْفُ أسبابِهِ .

وَأَمَّا عَدَمُ اشْتِرَاطِ الزِّيَادَةِ عَلَى الثَّلَاثِ ؛ فَلِأَنَّ التَّاءَ لَمَّا لَمْ يَكُنْ
جُزْءَ الْكَلِمَةِ لَمْ يُؤَدِّ حَذْفُهَا بِالترخيمِ إِلَى نُقْصَانِ الْكَلِمَةِ عَنْ أَقْلٍ
أَوْزَانِ الْمُتَمَكِّنَاتِ .

ضَابِطَةٌ لِلْحَذْفِ : المَرْتَحِمُ إِمَّا مَفْرُودٌ أَوْ مَرَكَّبٌ ، وَالْمَفْرُودُ آخِرُهُ وَلِصِيقُهُ ٨٠ / ١
إِمَّا زَائِدَانِ أَوْ أَصْلِيَّانِ ، أَوْ الْأَوَّلُ زَائِدٌ وَالثَّانِي / أَصْلِيٌّ ، أَوْ بِالْعَكْسِ ،
أَمَّا الْأَوَّلُ فَإِنَّ زَيْدًا مَعًا كَأَخْرِ « مَرَوَانٌ » حُذِفَا مَعًا لِأَنَّهُمَا كَالوَاحِدِ ،
وَإِنْ تَعَاقَبَا كَنَدْمَانَةٍ حُذِفَ الْأَخِيرُ .

وَأَمَّا الثَّانِي : فَإِنْ تَحَرَّكَ كَحَارِثٍ حُذِفَ الْأَخِيرُ ، وَإِنْ سَكَنَ
الْأَوَّلُ كَ « هَرَقِلٍ » ، فَالْبَصْرِيُّونَ يَحذِفُونَ الْأَخِيرَ ، وَالْكُوفِيُّونَ كِلَيْهِمَا ؛
لِأَنَّ الْأَوَّلَ ضَعْفٌ بِالسَّكُونِ وَوَقَعَ فِي الطَّرْفِ الْحُلِّ لِلتَّغْيِيرِ بَعْدَ حَذْفِ
الْأَخِيرِ . (١)

وَأَمَّا الثَّلَاثُ : فَإِنْ كَانَ الْأَوَّلُ مَدَّةً كَعَمَّارٍ حُذِفَا ؛ لِضَعْفِ

(١) الإِنْصَافُ ١/٣٦١ الْمَسْأَلَةُ رَقْمُ ٥٠ .

الأوّل وتطرّفه ، وإن لم يكن كَقَنُورٍ^(١) فَقَدْ وَقَدَ ؛^(٢) لمشابهته المدّ ومُعَايِرَتِهِ .

وَأَمَّا الرَّابِعُ كَقَبِعَتْرَى فَيُحَذَفُ الْأَخِيرُ فَقَطْ ، وَأَمَّا الْمَرْكَبُ فَتُحَذَفُ الْكَلِمَةُ الْأَخِيرَةُ ، لِمُشَابَهَتِهَا تَاءَ التَّانِيثِ بِأَنَّهَا لَمْ يَلْحَقِ الْأَوَّلُ بِشَيْءٍ مِنَ الْأَبْنِيَةِ^(٣) ، وَبَعْدَ تَغْيِيرِ هَيْئَتِهِ ، وَسِقُوطِهَا عِنْدَ التَّسْبِيَةِ ، وَبِأَنَّهُ يُقْتَصَرُ فِي التَّصْغِيرِ عَلَى الْأَوَّلِ مِنْهُمَا ، وَبِانْفِتَاحِ مَا قَبْلَهُمَا .

وَفِي آخِرِ الْأِسْمِ بَعْدَ التَّرْخِيمِ مَذْهَبَانِ : إِبْقَاءُ هَيْئَتِهِ ، وَهُوَ الْأَشْهُرُ ، وَجَعْلُهُ آخِرَ اسْمٍ تَامٍ نَظْرًا إِلَى إِثْبَاتِ الْمَحذُوفِ فِي النَّيَّةِ ، وَحَذْفِهِ لَفْظًا وَتَقْدِيرًا ، وَيُعْرَفَانِ بِلُغَةِ يَا حَارِ وَيَا حَارُ ؛ لِكَثْرَةِ إِيرَادِهِمْ هَذَا الْأِسْمَ فِي مِثَالِهِمَا .^(٤)

التفريع : أَمَّا عَلَى الْأَوَّلِ فَظَاهِرٌ ، وَأَمَّا عَلَى الثَّانِي فَنَقُولُ : يَا ثَمِي فِي « يَأْتُمُودُ » لِأَنَّ الْكَلِمَةَ آخِرُ الْأِسْمِ الْمُتَمَكِّنِ وَأَوَّلُ قَبْلِهَا ضَمَّةٌ ، ٨٠/ب
و« يَا كَرَا » فِي يَأْكُرُونَ ، لِحَرَكَةِ الْوَاوِ وَانْفِتَاحِ مَا قَبْلَهَا وَ« يَأْشَقَاءُ » فِي

(١) القنور بتشديد الواو : الشديد الضخم الرأس من كل شيء ، وكل فِظٌ غَلِيظٌ اللسان ١٢٠/٥ (قنور) .

(٢) أي فقد يحذف وقد لا يحذف . والحذف أجود على رأي الفارسي لأنها زائدة . المسائل المنثورة ٢٢٥ .

(٣) يعني تاء التأنيث إذا اتصلت بشيء لا يلحق ذلك الشيء بنية ما من الأبنية وكذلك الكلمة الأخيرة من المركب . (حاشية) .

(٤) ويعرفان أيضاً بلغة من ينتظر ومن لا ينتظر . أوضح المسالك ١٠٦/٣ ، وشرح التصريح ١٨٨/٢ .

يَاشَقَاوَةٌ ، لِتَطْرَفِ الْوَاوِ بَعْدَ الْأَلْفِ ، وَلَا يُرْتَحَمُ « طَيْلَسَانُ » ؛ لِعَدَمِ
« فَيَعِلُ » فِي الصَّحِيحِ ، وَضَمَّةُ « يَا مَنْصُ » مَجْلُوبَةٌ عِنْدَ التَّنَادِ عَلَى
هَذَا ، وَعَلَى الْأَوَّلِ هِيَ الْمُصَاحِبَةُ لِلْإِسْمِ^(١) ، وَنَظِيرُهَا فِي الْمُخَالَفَةِ
التَّقْدِيرِيَّةِ وَالْمُشَابَهَةِ الصُّورِيَّةِ ضَمَّةُ « الْفُلُكُ » مُفْرَدًا وَجَمْعًا .

(١) انظر المصدرين السابقين ، المقتصد ٧٩٥ .

« بَابُ لَا التَّافِيَةِ لِلْجِنْسِ »

لَمَّا شَابَهَتْ « لَا » « إِنَّ » التَّقِيلَةَ بِلِزُومِ الْأِسْمِ وَالتَّنَاقُضِ
وَالتَّأَكِيدِ عَمِلَتْ عَمَلَهَا ، فَنَصَبَتْ الْأِسْمَ وَرَفَعَتْ الْحَبْرَ ، وَقَدْ شَبَّهَتْ
بِ « إِنَّ » الْمُخَفَّفَةَ ؛ لِكَوْنِهَا عَلَى حَرْفَيْنِ ، وَإِعْمَالِهَا وَقْتاً وَالْعَائِيهَا
آخَرَ ، وَالْمَشْهُورُ الْأَوَّلُ .

وَأَسْمُهَا إِمَّا مُفْرَدٌ أَوْ مُضَافٌ أَوْ مُضَارِعٌ لَهُ ، أَمَّا الْمَفْرَدُ فَيَجِبُ
أَنْ يَكُونَ تَكْريراً ؛ لِأَنَّ فِيهَا قُوَّةَ الْوُقُوعِ عَلَى كُلِّ شَخْصٍ مِنَ
الْجِنْسِ ، فَجُعِلَ « لَا » مُخْرِجَةً تِلْكَ الْقُوَّةَ إِلَى الْفِعْلِ ، وَالْمَعْرِفَةَ فَاقِدَةً
لِهَذِهِ الْقُوَّةِ فَلَا تَصِيرُ بِمُقَارَنَةِ « لَا » شَامِلَةً لِلْأَشْخَاصِ ؛ فَإِنْ مَا لَيْسَ
فِي الْقُوَّةِ لَا يَخْرُجُ إِلَى الْفِعْلِ .

فَإِنْ قُلْتَ : فِي قُوَّتِهَا الْوُقُوعُ عَلَى كُلِّ شَخْصٍ عَلَى الْبَدَلِ لَا عَلَى
الْعُمُومِ .

قُلْتَ : لَا تُسَلِّمُ ، بَلْ مَعْنَاهَا وَاحِدٌ مِنَ الْجِنْسِ ، وَهَذَا مَعْنَى
مُطْلَقٌ يَصْلُحُ / أَنْ يُقَرَّنَ بِهِ لَفْظُ الْعُمُومِ لِيَعْمَ كَقَوْلِكَ : كُلُّ
رَجُلٍ ، نَعَمْ إِذَا تَجَرَّدَ عَنِ قَرِينَةِ الْعُمُومِ فِي الْإِيجَابِ حُمِلَ عَلَى
وَاحِدٍ ؛ لِأَنَّهُ الْمُتَيَقَّنُ ، فَبِ هَذِهِ الْحَالَةِ يَقَعُ عَلَى كُلِّ وَاحِدٍ بِطَرِيقِ
الْبَدَلِ لَا فِي جَمِيعِ الْأَحْوَالِ ، وَأَنْ يَكُونَ مَنْزُوعَ التَّنْوِينِ ، مُتَحَرِّكاً
بِالْفَتْحِ كَقَوْلِهِمْ : لَا رَجُلٌ أَفْضَلُ مِنْكَ ، أَمَّا قَوْلُهُمْ : (١)

(١) هكذا والأولى « قوله » .

١٣٧ — لَا هَيْئَمَ اللَّيْلَةَ لِلْمَطِيِّ (١)

وَقَوْلُهُ :

١٣٨ — أَرَى الْحَاجَاتِ عِنْدَ أَبِي حُبَيْبٍ

نَكِيدَنَّ وَلَا أُمِّيَّةً فِي الْبِلَادِ (٢)

فَعَلَى تَقْدِيرٍ : لَا مِثْلَ هَيْئَمٍ وَلَا مِثْلَ أُمِّيَّةٍ ، أَوْ عَلَى تَأْوِيلِ الْعَلَمِ

بِالْجِنْسِ .

وَاخْتَلَفُوا فِي حَرَكَتِهِ ابْنَائِيَّةٌ هِيَ أَمْ إِعْرَابِيَّةٌ ؟ فَأَكْثَرُ الْبَصْرِيِّينَ عَلَى أَنَّهَا بِنَائِيَّةٌ مُسْتَدَلِّينَ بِحَذْفِ التَّنْوِينِ ، مُعَلِّينَ بِتَضَمُّنِ الْأَسْمِ مَعْنَى « مِنْ » الْمُسْتَعْرَقَةِ ؛ فَإِنَّ « لَا » هَذِهِ يُجَابُ بِهَا الْمُسْتَفْهِمُ فِي قَوْلِهِ : هَلْ مِنْ رَجُلٍ ؟ فَجَوَابُهُ : لَا مِنْ رَجُلٍ ، ثُمَّ حَذَفُوا « مِنْ » اخْتِصَارًا ، وَبُنِيَ عَلَى الْحَرَكَةِ لَطْرُوءَ الْبِنَاءِ ، وَعَلَى الْفَتْحِ لِلْخَفَةِ ، فَعَلَى هَذَا هُوَ مَنْصُوبٌ الْمَحَلِّ .

(١) هذا رجز مجهول القائل ، وهو من شواهد الكتاب ١٠٢/١ ، وابن الشجري ٢٣٩/١ الخزانة ٩٨/٢ بولاق .

والشاهد فيه نصب « هَيْئَم » وهو اسم علم معرفة بلا ، وهي لا تعمل الا في نكرة ، وجاز ذلك لأنه أراد لا مثل هَيْئَم لها ، وهَيْئَم هذا اسم رجل كان حسن الحذاء للابل ، وقيل : هو هَيْئَم بن الأَشْر .

(٢) البيت من الوافر ، وقائله عبد الله بن الزبير — بفتح الزاء — الأَسْدِي ، أو عبد الله بن فضالة ، وهو من شواهد الكتاب ٣٥٥/١ بولاق ، والمقتضب ٣٦٢/٤ ، وابن يعيش ١٠٢/٢ ، الخزانة ١٠٠/٢ بولاق . والشاهد فيه كسابقة .

وَذَهَبَ الْكُوفِيُّونَ إِلَى أَنَّهَا إِعْرَابِيَّةٌ ، وَيُجِيبُونَ عَنْ حَذْفِ التَّنْوِينِ بِأَنَّ
« لَأَ » فَرْعٌ « إِنَّ » الَّتِي هِيَ فَرْعُ الْفِعْلِ فَلَمْ يَتِمَّكَنَ الْفُرْعُ تَمَكَّنَ الْأَصْلُ ،
فَلَمْ يَلْحَقْهُ التَّنْوِينُ لِذَلِكَ^(١) ، وَقَوْلُهُ :

١٣٩ - أَلَا رَجُلًا جَزَاهُ اللَّهُ خَيْرًا

يُدُلُّ عَلَيَّ مُحَصَّلَةٍ تَبَيَّنَتْ^(٢)

فَمَنْصُوبٌ بِفِعْلِ أَي / أَلَا تُرَوِّنِي رَجُلًا ، وَقَالَ يُونُسُ^(٣) : ٨١/ب
نُونٌ مُضْطَرًّا .

(١) انظر الإنصاف ٣١٦/١ المسألة (٥٣) حيث مذهب البصريين والكوفيين ، وكذلك المسائل

الخلافية في النحو للعكبري ١٢١ المسألة الرابعة .

(٢) من الوافر ، وهو لعمر بن قعاس أو قنعاس ، وهو من شواهد الكتاب ٣٥٩/١ بولاق ،

وابن يعيش ١٠١/٢ ، والعيني ٢٦٦/٢ ، الخزانة ٤٥٩/١ بولاق ، والطرائف الأدبية ٧٣ .

وقد بين المؤلف الشاهد في البيت ، وألا في البيت للتضيض ، ولو كانت للتمني لنصب ما

بعدها بغير تنوين .

(٣) انظر الكتاب ٣٥٩/١ بولاق .

فصل

وفي صِفَتِهِ الْمُفْرَدَةِ ثَلَاثَةٌ أُوجِبُ :

الرَّفْعُ حَمَلًا عَلَى مَحَلِّ « لَأ » مَعَ الْمُنْفِيِّ ، فَإِنَّهُمَا فِي مَوْضِعِ الْمُبْتَدَأِ وَالنَّصْبُ عَلَى لَفْظِ الْأِسْمِ ؛ لِأَنَّهُ بِنَاءٌ مُطَرَّدٌ ، أَوْ عَلَى مَحَلِّ الْأَسْمِ .

وَالْفَتْحُ عَلَى تَرْكِيبِ الْأِسْمِ ؛ فَإِنَّهُ لَمَّا جَاَزَ تَرْكِيبَ الْأِسْمِ مَعَ الْحَرْفِ فَمَعَ الْأِسْمَ أَوْلَى . فَإِنْ قُلْتَ : جَعَلْتَ ثَلَاثَةَ أَشْيَاءَ كَالشَّيْءِ الْوَاحِدِ وَهُوَ مَهْجُورٌ فِي الصَّنَاعَةِ . قُلْتُ : عَنْهُ جَوَابَانِ :

الأوَّلُ : أَنَّهُمْ رَكَّبُوا الصِّفَةَ مَعَ الْمُصَوِّفِ ثُمَّ أَدْخَلُوا عَلَيْهِمَا « لَأ » وَهُوَ ضَعِيفٌ ؛ فَإِنَّهُ إِعَادَةُ الدَّعْوَى بِنَسْقِ آخَرَ .

وَالثَّانِي : أَنَّ الْمُصَوِّفَ وَالصِّفَةَ مُتَّحِدَانِ ذَاتًا مُتَّعَايِرَانِ لَفْظًا فَكَانَ التَّرْكِيبُ مِنْ كَلِمَتَيْنِ فَقَطَّ بِخِلَافِ الْمُضَافِ وَالْمُضَافِ إِلَيْهِ فَإِنَّهُمَا لَا يُبَيِّنَانِ مَعَ « لَأ » ؛ لِإِفْتِرَاقِ لَفْظِيهِمَا وَذَاتِيهِمَا .

وَفِي صِفَةِ الْمُضَافِ النَّصْبُ لَيْسَ إِلَّا ، لِمَا مَضَى فِي النَّدَاءِ ، وَأَمَّا الْمُعْطُوفُ فَإِنْ كَانَ نَكْرَةً فُيْرَفَعُ وَيُنْصَبُ لِمَا مَرَّ ، وَلَا يُبْنَى مَعَ الْأِسْمِ ؛ لِحَجْزِ الْوَاوِ بَيْنَهُمَا ، قَالَ :

١٤٠ — وَإِذَا تَكُونُ كَرِيهَةً أُدْعَى لَهَا

وَإِذَا يُحَاسُ الْحَيْسُ يُدْعَى جُنْدَبُ

هذا لعمرك الصَّعَارُ بِعَيْنِهِ
لا أمَّ لي إن كان ذاك ولا أبٌ (١)

وَقَالَ :

١٤١ - لَا أَبَ وَأَبْنَاءٌ مِثْلَ مَرَّوَانَ وَأَبْنِهِ
إِذَا هُوَ بِالْمَجْدِ / ارْتَدَى وَتَأَزَّرًا (٢) ١/٨٢
فَإِنْ كَرَّرْتَ الْمَنْفِيَّ جَازَ فِي الثَّانِي الْإِعْرَابُ عَلَى الْوَجْهَيْنِ ،
فَإِنَّهُ صِفَةٌ لِلأَوَّلِ كَقَوْلِكَ : لَا مَاءَ مَاءً بَارِدًا أَوْ مَاءً بَارِدًا .

(١) هما من الكامل ، وقائلهما مختلف فيه ، نسبه سيبويه ٣٥٢/١ ، لرجل من مذحج ، ونسبه ابن السيرافي في شرح أبيات سيبويه ٢٣١/١ لزرافة الباهلي ، وخطأه الأسود الغندجاني في فرحة الأديب ٥٤ ، وانظر العيني ٣٣٩/٢ ، الخزانة ٢٤٣/١ بولاق ، والشاهد فيه عطف الأب بالرفع على موضع (لا) مع اسمها .

(٢) من الطويل ، وهو لرجل من بني عبد مناة بن كنانة .
انظر : الكتاب ٣٤٩/١ بولاق ، المقتضب ١٧٢/٤ ، والعيني ٣٥٥/٢ ،
الخزانة ١٠٢/٢ بولاق .
والشاهد فيه عطف الابن بالنصب على لفظ اسم (لا) المبني ، الا أن الحركة في (أب)
للبناء ، وفي المعطوب للاعراب ، ألا ترى أنه منون .
انظر المقتصد ٨٠٥ .

فصل

إِذَا كَانَ « لآ » مَعَ الْاسْمِ مُكْرَرًا جَازَ وَقَوْعُ الْمَعْرِفَةِ بَعْدَهَا
وَرَفْعُ التَّكْرِيرِ .

أَمَّا الْأَوَّلُ : فَلَانَ الْقَائِلَ إِذَا قَالَ : هَلْ زَيْدٌ عِنْدَكَ أَمْ عَمْرُو ؟
فَجَوَابُهُ : لَا زَيْدٌ عِنْدِي وَلَا عَمْرُو ، فَهُمَا مَرْفُوعَانِ بِالْإِبْتِدَاءِ ، وَإِنَّمَا
قُلْنَا : إِنَّهَا نَافِيَةٌ لِلْجِنْسِ ؛ لِأَنَّهَا تَنْفِي جَمِيعَ الْمَسْئُولِ عَنْهُ كَالدَّخَالَةِ
عَلَى التَّكْرِيرِ .

وَأَمَّا الثَّانِي : فَإِنَّهُ إِذَا قَالَ : هَلْ رَجُلٌ عِنْدَكَ أَوْ أُمْرَأَةٌ ؟
فَجَوَابُهُ : لَا رَجُلٌ عِنْدِي وَلَا أُمْرَأَةٌ ؛ فَإِنْ فَتَحْتَهُمَا فَظَاهِرٌ ، وَإِنْ
رَفَعْتَهُمَا فَلِمُشَابَهَةِ الْمَعْرِفَةِ الْمَذْكُورَةِ آنِفًا ، وَالْمُبْرَدُ يُجُوزُ رَفْعَ التَّكْرِيرِ
وَالْمَعْرِفَةِ بِعَيْرِ تَكَرُّرِ (١) ، وَقَوْلُهُمْ : لَا نُوَلِّكَ أَنْ تَفْعَلَ كَذَا ، « لآ »
فِيهِ نَافِيَةٌ لِلْفِعْلِ الْمُسْتَقْبَلِ ، وَتَقْدِيرُهُ : لَا يَنْبَغِي لَكَ (٢) ، وَإِذَا فَصَلَتْ
بَيْنَ « لآ » وَاسْمِهَا وَجَبَ الرُّفْعُ وَالتَّكَرُّرُ .

(١) انظر المقتضب ٣٥٩/٤ .

(٢) جاء بالهامش حاشية تقول : «وجه إيراد هذا أن اسم (لا) يجب أن يكون نكرة ، و(نولك)
معرفة ، وإذا كان معرفة يجب أن يكون مكرراً مرفوعاً ، وهو مرفوع غير مكرر . والجواب أن
(لا) هنا نافية للفعل المضارع ، وإذا دخل (لا) على الفعل المضارع لا يجب تكريره
فلاسم الذي معناه يكون كذلك » .

وانظر المقتصد ٨١٨ ، ٨١٩ .

أَمَّا الرَّفْعُ فَلِضَعْفِ عَمَلِ « لَا » مَعَ الْفَصْلِ ، وَأَمَّا التَّكْرَارُ فَلِأَنَّهُ
اسْمٌ مَرْفُوعٌ بَعْدَ « لَا » فَوَجِبَ أَنْ يَكُونَ مُكْرَرًا قِيَاسًا عَلَى
الصُّورَتَيْنِ ، وَقَدْ يُحْذَفُ الْمَنْفِيُّ كَقَوْلِهِمْ : لَا عَلَيْكَ ، أَيُّ لَا بَأْسَ
عَلَيْكَ .

مَسْأَلَةٌ : فِي « لَا حَوْلَ وَلَا قُوَّةَ إِلَّا بِاللَّهِ » حَمْسَةٌ أُوجِبُ مِنْ
حَيْثُ الصُّورَةُ ، وَثَلَاثَةٌ عَشَرَ / وَجْهًا مِنْ حَيْثُ مُقْتَضِيهَا ، أَمَّا ب/٨٢
الصُّورُ فَفَتَحُ الْأَوَّلُ مَعَ فَتْحِ الثَّانِي أَوْ نَصْبِهِ أَوْ رَفْعِهِ ، وَرَفَعُ الْأَوَّلُ مَعَ
رَفْعِ الثَّانِي أَوْ فَتْحِهِ .

أَمَّا الْأُولَى : فَذَاثُ وَجْهِ مِنَ الْمُقْتَضَى ، وَهُوَ أَنْ « لَا » فِي
الِاسْمَيْنِ نَافِيَةٌ الْجِنْسِ ، وَكَذَا الثَّانِيَةُ ، وَأَنَّ الْأُولَى نَافِيَةٌ الْجِنْسِ وَالثَّانِيَةُ
زَائِدَةٌ مُؤَكَّدَةٌ لِلْمَنْفِيِّ ، فَالْوَاوُ عَاطِفَةٌ عَلَى لَفْظِ الْمَنْفِيِّ .

وَأَمَّا الثَّالِثَةُ : فَذَاثُ ثَلَاثَةِ أُوجِبُ : فَإِنَّ الْأُولَى هِيَ النَّافِيَةُ ،
وَالثَّانِيَةُ إِمَّا زَائِدَةٌ وَالْوَاوُ عَاطِفَةٌ عَلَى مَحَلِّ « لَا » مَعَ الْاسْمِ ، أَوْ بِمَعْنَى
« لَيْسَ » ، أَوْ نَافِيَةٌ عَلَى رَأْيِ الْمُبَرِّدِ (١) .

وَأَمَّا الرَّابِعَةُ : فَذَاثُ سِتَّةِ أُوجِبُ ، فَإِنَّ « لَا » فِي الْاسْمَيْنِ إِمَّا
نَافِيَتَانِ ، أَوْ بِمَعْنَى « لَيْسَ » ، أَوْ الْأُولَى نَافِيَةٌ ، وَالثَّانِيَةُ بِمَعْنَى

(١) انظر المقتضب ٤/٢٨٧ .

« لَيْسَ » ، أو بِالْعَكْسِ ، أو الأُولَى نَافِيَةٌ وَالثَّانِيَةُ زَائِدَةٌ ، أو الأُولَى بِمَعْنَى « لَيْسَ » ، وَالثَّانِيَةُ زَائِدَةٌ^(١) .

وَأَمَّا الحَامِسَةُ : فَذَاتُ وَجْهَيْنِ ، لِأَنَّ الأُولَى إِمَّا بِمَعْنَى « لَيْسَ » ، أو نَافِيَةٌ ، وَالثَّانِيَةُ نَافِيَةٌ^(٢) .

وَقَوْلُكَ : « لَا خَيْرَ بِخَيْرٍ بَعْدَهُ النَّارُ » إِنْ جَعَلْتَ « بِخَيْرٍ » الخَبَرَ وَالْجُمْلَةَ بَعْدَهُ صِفَتَهُ ، فَالْبَاءُ بِمَعْنَى « فِي » وَتُعَلِّقُهُ مَحذُوفٌ ، وَإِنْ جَعَلْتَ الْجُمْلَةَ صِفَةً لِلْمَنْفِيِّ كَانَتْ الْبَاءُ زَائِدَةً فِي الخَبَرِ تَأْكِيداً لِلنَّفْيِ ، وَمِثْلُهُ : « لَا شَرَّ بِشَرٍّ بَعْدَهُ / الْجَنَّةُ » هَذَا وَأَمَّا المُضَافُ ١/٨٣ وَالمُضَارِعُ لَهُ فَنَكِرَتَانِ لِمَا مَرَّ فِي المَفْرَدِ ، وَمَنْصُوبَانِ صَرِيحاً لِعدمِ مَانِعِ الإِعْرَابِ كَقَوْلِكَ : لَا غَلامَ رَجُلٍ ، أو لَا خَيْراً مِنْ زَيْدٍ عِنْدَكَ .

(١) انظر المقتصد ٨٠٦ ، ٨٠٧ .

(٢) « خير (لا) في جميع الأوجه محذوف ، تقديره : لا حول لنا ولا قوة لنا إلا بالله »
حاشية من الهامش .

الأسماء المجرورة

مُقْتَضِي الْجَرِّ الْإِضَافَةُ كَانَتْ مِنْ اسْمٍ أَوْ حَرْفٍ ، وَعَامِلُهُ إِمَّا اسْمٌ أَوْ حَرْفٌ ، كَعَلَامٍ زَيْدٍ ، وَإِنَّمَا قُلْنَا : إِنَّهُمَا عَامِلَانِ بِالذُّورَانِ ، وَإِنِ الْمُقْتَضِي الْإِضَافَةُ ، لِأَنَّ الْمَعْنَى بِهِ شَرْطُ عَمَلِ الْعَامِلِ ، وَالاسْمُ وَالْحَرْفُ مَا لَمْ يُضَافَا لَمْ يَعْمَلَا ، فَإِنْ قُلْتَ : الْاسْمُ لَا يَعْمَلُ بِالذَّاتِ ، وَإِلَّا لَعَمِلَ كُلُّ اسْمٍ ، فَمَا يَلْحَقُهُ لَدَى الْإِضَافَةِ فَيَعْمَلُ بِهِ ؟

قُلْتَ : تَضُمُّنُهُ مَعْنَى حَرْفِ الْجَرِّ كَمَا سَيَأْتِي .

وَذَهَبَ بَعْضُهُمْ — مِنْهُمْ الْعَلَّامَةُ — إِلَى أَنَّ الْعَامِلَ فِي الْمُضَافِ إِلَيْهِ مَعْنَى الْحَرْفِ^(١) ، فَيُقَالُ لَهُ : إِمَّا أَنْ تُعْمَلَ حَرْفًا مُضْمَرًا أَوْ مَعْنَى الْحَرْفِ فِي الْاسْمِ ، وَالْأَوَّلُ غَيْرُ مَذْهَبِكَ . وَالثَّانِي إِمَّا أَنْ تَجْعَلَهُ مُسْتَقْلًا أَوْ بِوَسِطَةِ الْمُضَافِ ، وَالْأَوَّلُ بَاطِلٌ لِأَنَّ هَذَا الْمَعْنَى غَيْرُ مَعْقُولِ الْوُجُودِ بِذُنُونِ الْمُضَافِ ، وَالثَّانِي قَرِيبٌ مِمَّا نَقُولُ بِهِ ، لِأَنَّ تَضْيِيفَ الْعَمَلِ إِلَى حَامِلِ الصِّفَةِ ، وَأَنْتَ إِلَيْهَا ، وَعِبَارَتُنَا أَوْلَى ؛ لِأَنَّ الصَّنْعَ يُضَافُ إِلَى الصَّانِعِ لَا إِلَى قُدْرَتِهِ الَّتِي بِهَا الصَّنْعُ ، وَلَمَّا كَانَ عَمَلُ الْحَرْفِ / ذَاتِيًّا وَعَمَلُ الْاسْمِ عَرَضِيًّا قَدَّمْنَا الْحُرُوفَ الْجَارَّةَ عَلَى الْأَسْمَاءِ ب/٨٣ الْمُضَافَةِ ، فَتَقُولُ سُمِّيَتِ الْجَارَةُ حُرُوفَ إِضَافَةٍ ، إِمَّا لِأَنَّهَا تَضْيِيفُ

(١) ذهب إلى هذا الجرجاني في المقتصد ٨٧١ ، والعلامة الرمخشري في المفصل ٨٢ .

معنى الأفعال إلى الأسماء ، وإن اختلفت فيها جهة الإضافة ، أو لأنها تُضَافُ إلى المجرورات كالأسماء ، وهي ثلاثة فنون :

— لازم للحرفية .

— وكائنٌ اسماً وحرفاً .

— وكائنٌ فعلاً وحرفاً .

الفن الأول تسعة : مِنْ ، إِلَى ، حَتَّى ، فِي ، الْبَاءُ ، اللَّامُ ، رَبُّ ، وَאוּ الْقَسِمِ ، تَأْوُهُ .

« مِنْ » هي للتبيين ؛ لأنه معنى عامٌ في مواضع الاستعمال فيكون حقيقةً فيه دفْعاً للمجاز والاشتراك ، لأنها لو لم تقع على المواضع للمعنى العام وقعت لخصوص كلِّ منها ، فإن كان بالوضع الأول في الجميع لزم الاشتراك ، وإن لم يكن لزم المجاز ، فإنها تأتي لابتداء الغاية في قولك : سيرتُ من البصرة .

والبصريون يُخصِّصونها بالابتداء المكاني قياساً على « مِنْذُ » ؛ فإنها مُختصةٌ بالابتداء الزماني ، والحكم التخصيص بما استعمل فيه الكلمة اتفاقاً ، والجامع الدلالة على الطرف المبتدأ منه .

والكوفيون يطلقونه على الابتداء الزماني أيضاً ، كقوله تعالى ﴿ لَمَسْجِدٍ أُسِّسَ عَلَى التَّقْوَى مِنْ أَوَّلِ يَوْمٍ أَحَقُّ أَنْ تَقُومَ فِيهِ ﴾ (١) .

(١) سورة التوبة آية ١٠٨ .

والبصريون على أن التقدير / « من تأسيس أول يوم » (١) .
 ١/٨٤ .
 وللتبعيض في نحو « أخذت من الدراهم » ومزيدة لتبيين إرادة التأكيد
 في نحو « ما جاءني من رجل » ولولاها لم يستغرق التفي .
 فإن سألت : قد أفادت الاستغراق فما معنى زيادتها ؟
 أجبت : قالوا : لو حذفها بقيت صورة الجملة بحالها
 بخلاف الصور المتقدمة .

وللمعترض أن ينقض القاعدة بـ « إن » لإفادتها التأكيد وبقاء الجملة
 دونها ولم تُسم زائدة ، وسيبويه لا يزيد لها إلا في غير الموجب (٢) نفيًا
 واستفهاماً بالاستقراء ، والأخفش يزيد لها في الواجب (٣) أيضاً كقوله
 تعالى ﴿ يَغْفِرْ لَكُمْ مِنْ ذُنُوبِكُمْ ﴾ (٤) ، وهي للتبعيض عند
 سيبويه (٥) ، والعلامة جعل « من » للابتداء ، وزعم أنه يعم ما
 استعملت فيه (٦) ، وفي أطراذه تكلف ظاهر .

-
- (١) انظر الإنصاف ١/٣٧٠ المسألة (٥٤) حيث مذهب البصريين والكوفيين ، وأوضح
 المسالك ١٣٨/٢ ، والمقتصد ٨٢٣ .
 (٢) انظر الكتاب ١/١٧ ، ٢٧٩ ، ٣٤٥ ، ٣٦٢ ، ٣٠٧/٢ بولاق .
 (٣) انظر معان القرآن للأخفش ١/٩٨ ، ٩٩ ، والمقتصد ٨٣٤ ، والانصاف ١/٣٧٦
 المسألة (٥٤) ، ومقدمة في النحو لأبي الفرج الذكي ٦٣ .
 (٤) سورة الأحقاف آية ٣١ .
 (٥) الكتاب ٤/٢٢٥ .
 (٦) انظر المفصل ٢٨٣ .

(إلى) لانتهاء العاية مُعارضة لـ « مِنْ » وَكُونُهَا لِلْمُصَاحِبَةِ كَقَوْلِهِ تَعَالَى : ﴿ وَلَا تَأْكُلُوا أَمْوَالَهُمْ إِلَىٰ أَمْوَالِكُمْ ﴾ (١) ، وَ﴿ مَنْ أَنْصَارِي إِلَى اللَّهِ ﴾ (٢) رَاجِعٌ إِلَىٰ مَعْنَى الْإِنْتِهَاءِ ، فَإِنَّ الْمَعْنَى مُضَافَةٌ إِلَىٰ أَمْوَالِكُمْ ، وَمَنْ يُضَيَّفُ نُصْرَتُهُ إِيَّايَ إِلَىٰ نُصْرَةِ اللَّهِ ، وَهَلْ تَدُلُّ حَقِيقَةً عَلَىٰ إِدْخَالِ مَا بَعْدَهَا فِي الْفِعْلِ الْمَتَقَدِّمِ أَمْ عَلَىٰ عَدَمِ الْإِدْخَالِ ؟؟
 فِيهِ أَرْبَعَةُ أَقْوَالٍ (٣) : تَدُلُّ عَلَى الْأَوَّلِ دُونَ الثَّانِي ، وَبِالْعَكْسِ ، وَمُشْتَرَكَةٌ / بَيْنَهُمَا ، وَإِنْ كَانَ مَا بَعْدَهَا مِنْ جِنْسٍ مَا قَبْلَهَا أَدْخَلَتْ ، ٨٤/ب وَإِلَّا فَلَا .

وَالثَّالِثُ يُوجِبُ اشْتِرَاكَ اللَّفْظِ بَيْنَ التَّقْيِضَيْنِ وَمَنْعَهُ الْأَصُولِيُّونَ (٤)
 إِلَّا أَنْ يُفَسَّرَ عَدَمُ الْإِدْخَالِ بِالْإِخْرَاجِ لِيَتَضَادَّا فَيَجُوزُ كَالْقُرْءِ (٥) .
 (حَتَّى) تَكُونُ جَارَةً ، وَعَاطِفَةً ، وَحَرْفَ الْإِبْتِدَاءِ .
 فَالْجَارَةُ فِي مَعْنَى « إِلَى » ، وَتُفَارِقُهَا فِي أَنْ مَجْرُورَهَا طَرْفٌ مَا

-
- (١) سورة النساء آية ٢ .
 (٢) سورة آل عمران آية ٥٢ .
 (٣) انظر رصف المباني ٨٠ ، والمجم ٢٤/٢ ، والصفوة الصفية في شرح الدرر الالفيه للنبيلى ٢٩٤ .
 الدرر الالفيه للنبيلى ٢٩٤ .
 (٤) انظر شرح الكوكب المنير في أصول الفقه لابن النجار ٢٤٦/١ ، ٣٥١/٣ .
 (٥) القرء من الأضداد بمعنى الطهر والحيض .
 انظر الأضداد للأصمعي ٥ ، وكتاب الأضداد لابن السكيت ١٦٣ ، ضمن « ثلاثة كتب في الأضداد » .

قَبْلَهَا أَوْ مُلَاقِي طَرَفِهِ ، لِأَنَّ الْمُرَادَ مِنَ الْفِعْلِ الْمُتَعَدِّي بِهَا انْقِضَاءُ مَا تَعَلَّقَ بِهِ مُتَدْرِجاً كَقَوْلِكَ : أَكَلْتُ السَّمَكَةَ حَتَّى رَأَيْتُهَا ، وَنِمْتُ الْبَارِحَةَ حَتَّى الصَّبَاحِ ، وَفِي أَنَّهَا تُدْخِلُ مَا بَعْدَهَا فِي حُكْمِ مَا قَبْلَهَا بِإِلَّا خِلَافٍ ، وَفِي أَنَّهَا لَا تُدْخِلُ عَلَى الْمُضْمَرِ خِلَافاً لِلْمَبْرُودِ (١) ، وَعَنْ الْكِسَائِيِّ : أَنَّ مَا بَعْدَهَا مَجْرُورٌ بِـ « إِلَى » مُضْمَرٍ (٢) ، وَهُوَ فَاسِدٌ ، لِإِضْمَارِ بِإِلَّا فَائِدَةٍ .

وَالْعَاطِفَةُ لَا تَخْلُو عَنِ مَعْنَى الْعَايَةِ ، فَتَعَطِّفُ تَارَةَ الطَّرْفِ الْأَعْلَى عَلَى الشَّيْءِ تَعْظِيماً ، كَقَوْلِهِمْ : مَاتَ النَّاسُ حَتَّى الْأَنْبِيَاءُ ، وَتَارَةَ الطَّرْفِ الْأَدْنَى ، كَقَوْلِهِمْ : جَاءَ الْحَاجُّ حَتَّى الْمَشَاءُ ، فَلِذَلِكَ وَجَبَ كَوْنُ الْمُعْطُوفِ مِنْ جِنْسِ الْمُعْطُوفِ عَلَيْهِ ، فَيَقَالُ : ضَرَبْتُ الْقَوْمَ حَتَّى زَيْدًا ، وَلَا يُجُوزُ : حَتَّى الْحِمَارِ ، وَقِيلَ : الْأَحْسَنُ إِعَادَةُ الْفِعْلِ بَعْدَ « حَتَّى » فَيَقَالُ : حَتَّى زَيْدًا ضَرَبْتُهُ لِيَكُونَ (٣) / تَأْكِيداً لِذُخُولِ الْعَايَةِ ١/٨٥ فِي الْفِعْلِ .

وَالثَّالِثَةُ كَقَوْلِهِمْ (٤) :

-
- (١) نص عليه ابن يعيش ١٦/٨ ، والرضي في شرح الكافية ٣٢٦/٢ ، والنسيلي في الصفوة الصفية : ٢٨٢ ، والسيوطي في الهمع ٢٣/٢ .
(٢) نص عليه الرضي في شرح الكافية ٣٢٤/٢ .
(٣) قوله « ليكون » مكرر في النسخة .
(٤) هكذا ، والأولى « كقوله » .

١٤٢ - مَطَوْتُ بِهِمْ حَتَّى تَكِلَّ مَطِيَّهُمْ

وَحَتَّى الْجِيَادُ مَا يُقْدَنَ بِأَرْسَانِ^(١)
وَيُنْتَدُ بِعَدَهَا بِكَلْتَا الْجُمَلَتَيْنِ ، وَقَدْ تَدْخُلُ الْوَاوُ عَلَيْهِ كَمَا
مَرَّ^(٢) ، وَيَنْقَدُحُ^(٣) فِي مَسْأَلَةٍ : « أَكَلْتُ السَّمَكَةَ حَتَّى رَأْسَهَا »
الْأُوجُهُ الثَّلَاثَةُ ، وَيُضَمُّ الْخَبْرُ عَلَى الثَّالِثِ وَهُوَ « مَأْكُولٌ » .
« فِي » لِلْوَعَاءِ تَحْقِيقًا كَ « الْمَالُ فِي الْكَيْسِ ، أَوْ تَقْدِيرًا
كَ « فَلَانَ يَنْظُرُ فِي الْكِتَابِ » ، وَقَوْلُهُ تَعَالَى ﴿ وَلَا أَصْلَبْنَكُمْ فِي
جُدُوعِ النَّخْلِ ﴾^(٤) لِتَمَكُّبِهِمْ فِي الْجُدُوعِ تَمَكَّنَ الْمَظْرُوفُ فِي
الظَّرْفِ ، وَقِيلَ : هِيَ فِي الْآيَةِ بِمَعْنَى « عَلَى »^(٥) ، نَظَرًا إِلَى
الظَّاهِرِ ، وَقَوْلُ بَعْضِ الْفُقَهَاءِ ، إِنَّهَا قَدْ تَكُونُ لِلْعَلِيَّةِ كَمَا فِي قَوْلِهِ
عَلَيْهِ السَّلَامُ : « فِي نَفْسٍ مُؤْمِنَةٍ مَائَةٌ مِنَ الْأَيْلِ »^(٦) مُنْكَرٌ عِنْدَ أَهْلِ
اللُّغَةِ^(٧) .

(١) البيت من الطويل ، وهو لامريء القيس ، انظر ديوانه ٩٣ (ت : أبو الفضل) ،
والمقتصد ٨٤٣ ، والكتاب ٤١٧/١ ، ٢٠٣/٢ بولاق ، وابن يعيش ٧٩/٥ ، ٣١/٧ والشاهد
في « حتى » الثانية حيث جاءت حرف ابتداء ، فهي غير عاملة .

(٢) كتب تحته حاشية تقول « أي في البيت » .

(٣) كتب تحته أيضا « أي يتوجه » .

(٤) سورة طه آية ٧١ .

(٥) ذهب إليه الفراء ، انظر معاني القرآن ١٨٦/٢ ، ووصف المباني ٣٨٨ .

(٦) الحديث قطعة من كتاب النبي ﷺ الذي بعثه مع عمرو بن حزم إلى أهل اليمن ، وبين فيه

الفرائض والسنن والدييات ، رواه مالك في الموطأ ٥٨/٣ بلفظ « ان في النفس مائة من الابل »

وانظر شرح الكوكب المنير ٢٥٣/١ .

(٧) لم نجد من اللغويين من نص على ذلك مع أن النحاة أثبتوا أنها تفيده السبيبة كما في الحديث

الباءُ : أصلُها الإلصاقُ كقولك : بهِ ذاءٌ ، أي لصقَ بهِ ،
 ومَررتُ بزَيْدٍ ، أي التَّصَّقَ مُروري بِمَوْضِعٍ يَقْرُبُ مِنْهُ ، وَيَدْخُلُهَا مَعْنَى
 الاستِغَاةِ نحو : كَتَبْتُ بِالْقَلَمِ ، وَهِيَ بَاءُ السَّبَبِ ، وَالْمُصَاحِبَةِ نَحْوِ
 خَرَجَ بَعَشِيرَتِهِ وَهِيَ بَاءُ الْحَالِ وَبَاءُ الْمَلَابَسَةِ أَي مُلَابِساً بَعَشِيرَتِهِ ،
 وَقَدْ تَكُونُ زَائِدَةً فِي الْمَنْصُوبِ نَحْوِ : أَلْقَى بِيَدِهِ ، وَقَوْلُهُ تَعَالَى
 ﴿ وَلَا تُلْقُوا بِأَيْدِيكُمْ ﴾ (١) أَي أَنْفُسِكُمْ ، وَفِي الْمَرْفُوعِ نَحْوِ :
 ﴿ كَفَى بِاللَّهِ شَهِيداً ﴾ (٢) وَبِحَسْبِكَ زَيْدٌ ، وَالْقِيَاسُ زِيَادَتُهَا عَلَى ٨٥/ب
 الْمَنْصُوبِ ؛ لِأَنَّ حُرُوفَ الْجَرِّ وَضِعَتْ لِلْمَنْفَعُولِيَّةِ وَالتَّعْدِيَّةِ ، إِمَّا مَعَ
 الْمُصَاحِبَةِ كَمَا مَرَّ ، أَوْ بِدُونِهَا كَ « ذَهَبَ بِالْمَالِ » أَي أَهْلَكَهُ ،
 وَلِتَأْكِيدِ التَّنْفِيهِ وَقَدْ مَضَى ، وَلَيْسَتْ بِالزَّائِدَةِ ، الصَّرْفَةِ ؛ لِإِفَادَتِهَا
 مَعْنَى ، وَبِمَعْنَى « فِي » كَقَوْلِهِ :

وَمَا بِالرَّيْعِ مِنْ أَحَدٍ (٣)

— ١٤٣ —

- = المذكور ، قال الرضى : « أي في قتلها ، فالسبب الذي هو القتل متضمن للدية تضمن الظرف
 للمظروف ، وهذه هي التي يقال إنها للسببية ، شرح الكافية ٣٢٧/٢ .
 (١) سورة البقرة آية ١٩٥ .
 (٢) سورة النساء آية ٧٩ .
 (٣) هذا بعض بيت من البسيط للناطقة الديباني ، وهو بتمامه
 وقفت فيها أصيلاً لأسائلها عمت جواباً وما بالريع من أحد
 الديوان ٢ ، والكتاب ٣٦٤/١ ، والمقتضب ٤١٤/٤ ، وابن يعيش ٨٠/٢ ، ١٢/٨ ،
 والمقتصد ٧١٩ ، ٨٢٧ ، والخزانة ٤/١٢٢ .
 والشاهد فيه مجيء الباء بمعنى « في » الظرفية .

وَاللِّمَعَاوِضَةَ نَحْوُ : بَعْتُ هَذَا بِهَذَا^(١) .

الَلَامُ : لِلَاخْتِصَاصِ كَقَوْلِكَ : السَّرْحُ لِمَالِكِهِ وَلِلْفَرَسِ ،
وَلِلتَّعْلِيلِ ، وَمَعْنَى الْوَاوِ فِي الْقَسَمِ ، وَلِلتَّعْدِيَةِ كَقَوْلِكَ : زَيْدٌ أَضْرَبُ
مَنِّي لِعُمُرِي ، وَقَدْ تَزَادَ كَقَوْلِهِ تَعَالَى ﴿ رَدِفَ لَكُمْ ﴾^(٢) .

رُبٌّ : لِلتَّقْلِيلِ ، وَقَدْ تُسْتَعْمَلُ لِلتَّكْثِيرِ مَجَازاً ، وَلَهَا خَوَاصُّ :
كَوْنُ مَجْرُورِهَا نَكْرَةً ظَاهِرَةً أَوْ مُضْمَرَةً لَا تَرْجِعُ إِلَى مَذْكَورٍ ، مُفَسَّرَةً
بِمَنْصُوبٍ كَقَوْلِكَ : رَبُّهُ رَجُلًا ، لِأَنَّ وَضْعَهَا تَعْلِيلُ الْفِعْلِ بِعَدِيدٍ غَيْرِ
مُسْتَعْرَقٍ .

وَالْمَعْرِفَةُ إِمَّا وَاحِدٌ أَوْ جِنْسٌ أَوْ مُسْتَعْرَقٌ ، وَكَوْنُ مَجْرُورِهَا
الظَّاهِرِ مَوْصُوفًا لِأَنَّ الْمَوْصُوفَ أَقْلٌ مِنَ الْمُطْلَقِ ، قَالَ :

١٤٤ — رَبٌّ رَفِيدٌ هَرَفْتُهُ ذَلِكَ إِلَيَّ —

— وَمَ وَأَسْرَى مِنْ مَعْشَرٍ أَقْبَالِ^(٣) —

فَهَرَفْتُهُ ، وَمِنْ مَعْشَرٍ ، صِفَتَانِ لِلْمَجْرُورِ بِرُبٍّ ، وَفَائِدَتُهَا
كَوْنُهَا وَاجِبَةٌ التَّقْدِيمِ عَلَى الْفِعْلِ الْمُتَعَلِّقَةِ هِيَ بِهِ ؛ لِأَنَّ التَّقْلِيلَ / يُشَابِهُ
النَّفْسِي فَلَهُ الصَّدْرُ ، وَكَوْنُ فِعْلِهَا مَحذُوفًا عَلَى الْأَكْثَرِ ، لِأَنَّهَا فِي

(١) انظر رصف المباني ١٣٢ ، ومعنى اللبيب ١٣٧ .

(٢) سورة النمل آية ٧٢ .

(٣) البيت من الخفيف للأعشى الكبير كما في ديوانه ١٣ ، ونسبه العيني ٢٥١/٣ ، لأعشى
همدان وليس في ديوانه .

وانظر ابن يعيش ٢٨/٨ ، والمقتصد ٨٣١ ، الخزانة ١٧٦/٤ بولاق ، والصفوة الصفية ٣١٥ .

الأكثر جوابٌ لفعلٍ مسؤولٍ عنه يدلُّ على مُتعلِّقها ، وَكَوْنُ فِعْلِهَا مَاضِيًا ، لِأَنَّهَا جَوَابُ سُؤَالٍ عَنِ فِعْلِ مَاضٍ ، وَقَوْلُهُ تَعَالَى ﴿ رَبِّمَا يَوْدُ ﴾ (١) إِنَّمَا لِأَنَّ إِخْبَارَ اللَّهِ عَنِ الْمُسْتَقْبَلِ يَجْرِي فِي التَّحْقِيقِ مَجْرَى الْمَاضِي ، أَوْ لِوَضْعِ الْمُسْتَقْبَلِ مَقَامَ الْمَاضِي كَمَا هُوَ بَعْدَ لَمْ (٢) .

وَيُكْفَى بِـ « مَا » فَتَدْخُلُ عَلَى الْقَبِيلَيْنِ وَالْمَعْرِفَةِ ، قَالَ :

١٤٥ - رَبِّمَا الْجَامِلُ الْمُؤَبَّلُ فِيهِمْ

وَعَنَاجِيحُ بَيْنَهُنَّ الْمَهْمَارُ (٣)

وَفِيهَا لُغَاتٌ أُخْرُ : ضَمُّ الرَّاءِ مَعَ خِفَةِ الْبَاءِ مَفْتُوحَةً وَمَضْمُومَةً وَسَاكِنَةً .

فَتُحُّ الرَّاءِ مَعَ شِدَّةِ الْبَاءِ وَخِفَتِهَا مَفْتُوحَةً .

إِلْحَاقُ التَّاءِ السَّاكِنَةِ بِهَا وَالرَّاءِ مَضْمُومَةً وَالْبَاءَ مُشَدَّدَةً أَوْ

مُخَفَّفَةً (٤) .

وَتُضْمَرُ بَعْدَ حُرُوفِ الْعَطْفِ ، وَعَنْ بَعْضِهِمْ : أَنَّ الْحُرُوفَ

نَائِبَةٌ عَنْهَا (٥) وَجَوَازُ إِظْهَارِهَا بَعْدَهَا يَبْطُلُ .

(١) سورة الحجر آية ٢ .

(٢) انظر المقتصد ٨٣٥ .

(٣) هو من الخفيف لأبي دؤاد الأيادي وهو في الصفوة الصفية ٣١٧ ، وابن يعيش ٢٩/٨ - ٣٠ ،

وابن الشجري ٢٤٣/٢ ، ومغني اللبيب ١٨٣ ، والخزانة ١٨٨/٤ .

والشاهد فيه دخول « ربما » على الجملة الاسمية .

(٤) انظر مغني اللبيب ١٨٤ حيث نقل فيها ست عشرة لغة .

(٥) ذهب إلى هذا الكوفيون والمبرد ، انظر الانصاف مسألة (٥٥) ، والمقتضب ٣١٨/٢ ، ٣٤٦ .

(الواو) هي بدلٌ عن الباءِ الموصلِ للفعلِ إلى المقسمِ به
لقصورها عنها باختصاصِها بالمُظهِرِ سَوَّغَهُ اتِّحَادُ مَخْرَجِهِمَا فَإِذَا رِيمَ
إِدْتِحَالُهَا فِي الْمُضْمَرِ رُدُّ الْبَاءِ ، قَالَ :

١٤٦ - رَأَى بَرْقًا فَأَوْضَعَ فَوْقَ بَكْرٍ

فَلَا بِكَ مَا أَسْأَلُ وَلَا أَعَامُ (١)

وَالْتِرَامُ إِضْمَارِ الْفِعْلِ مَعَهَا دُونَ/ الْبَاءِ ؛ لِأَسْتِجَابِهَا فِعْلَ الْقَسَمِ ٨٦/ب
عَلَى التَّخْصِصِ دُونَ الْبَاءِ .

التَّاءُ : بَدَلٌ عَنِ الْوَاوِ كَتَجَاهٍ وَتَحَمَةٍ فَإِنَّهُمَا مِنَ الْمُوَاجِهَةِ
وَالْوَحَامَةِ لِاخْتِصَاصِهَا مِنْ بَيْنِ الْمُظْهِرَاتِ بِاسْمِ اللَّهِ ، وَشِبْهَ
بِ « اسْتَتُوا » (٢) فِي اخْتِصَاصِ الْإِبْدَالِ بِصُورَةٍ مُعَيَّنَةٍ ، وَحَكَى
الْأَخْفَشُ (٣) : تَرَبَّى وَتَرَبَّ الْكَعْبَةِ ، وَهُوَ شَاذٌ .

(١) البيت من الوافر ، وهو لعمرو بن يربوع بن حنظلة .

انظر : المقتصد ٨٣٧ ، ونوادير أبي زيد ٤٢١ ، وابن يعيش ٣٤/٨ ، ومقدمة في النحو
للذكي ٧٢ ، والإيضاح العضدي ٢٥٥ ، وسر صناعة الأعراب ١١٧ .
والشاهد فيه مجيء باء القسم — على الأصل — متصلة بالمضمر خلا فالباقى حروف القسم ،
وهذه الباء تبديل بالواو في القسم حينما تدخل على الظاهر كقولك : وزيد ، واللام في قوله
« فلا بك » زائدة ، والمعنى « فيك » .

(٢) المشبه هو الأخفش كما في المقتصد ٨٣٨ ، ومعنى «استتوا» ، دخلوا في العام المجذب ،
يعني إبدال الواو تاء يختص بالعام المجذب دون غيره .

(٣) انظر شرح عمدة الحفاظ ٢٧٠ ، وشرح التصريح ٤/٢ .

الفن الثاني : خمسة : « على » ، « عن » ، « الكاف » ،
« منذ » ، « مذ » .

« على » للاستعلاء ، وتُطلق على معنى الباء في قولهم :
مررت عليه ، ومعنى « مع » ، يُقال : فلان على جلالته يفعل كذا ،
وكونها اسماً في قوله :

١٤٧ — غَدْتُ مِنْ عَلَيْهِ بَعْدَمَا تَمَّ ظَمُّهَا

تَصِلُ وَعَنْ قِيضٍ بِيَسَاءٍ مَجْهَلٍ^(١)

أُي مِنْ فَوْقِهِ وَأَعْلَاهُ ؛ فَإِنَّ حَرْفَ الْجَرِّ لَا يَدْخُلُ الْحَرْفَ ،
وَأَمَّا حَرْفِيَّتُهَا إِبْصَالُهَا الْفِعْلُ بِمَا بَعْدَهُ ، وَكَذَا أَخَوَاتُهَا ، وَهِيَ اسْمٌ
مَبْنِيَّةٌ ، لِمُنَاسَبَتِهَا الْحَرْفَ لَفْظاً يَدُلُّ عَلَيْهِ كَوْنُ آخِرِهِ يَاءً مَعَ الضَّمِيرِ
لَا إِلْفًا كَرَحَاهُ ، وَكَذَا الْبَوَاقِي .

« عَنْ » : لِلْمَجَاوِزَةِ كَقَوْلِكَ : أَخَذْتُ عَنْهُ الْمَالَ ، وَيَلْزَمُهَا
رَوَاةٌ عَنْ مَحَلٍّ ، وَوُصُولٌ إِلَى آخِرٍ ، فَأُطْلَقَ عَلَى عَارٍ مِنْهُمَا مُجَرِّدًا
فَقِيلَ : أَدَيْتُ عَنْهُ الدِّينَ ، وَأَقْتَبَسْتُ عَنْهُ الْعِلْمَ ، وَلِمُشَارَكَيْتِهَا « مِنْ »

(١) البيت من الطويل ، وهو لمزاحم العقيلي في وصف قطاة .

انظر : ديوانه ١٢٠ (بمجلة معهد المخطوطان المجلد ٢٢ ج ١) ، والكتاب ٣١٠/٢ ،
والأزهية ٢٠٣ ، والمقتضب ٥٣٥٣ ، والصفوة الصفية ٣٢٦ ، ومقدمة في النحو ٧٤ ،
الجزاة ٢٥٣/٤ ، والشاهد فيه على أن « على » اسم لدخول حرف الجر عليه ، ويروى « ما تم
حسبها » ، والقِيض : قشر البيض .

فِي تَعْيِينِ الْمَبْدَأِ قَدْ يَتَنَوَّانِ ، وَلِمُفَارَقَتِهَا / إِبَاهَا بِخُصُوصِ الْمُجَاوِزَةِ ١/٨٧
 قَدْ يَتَنَافِيانِ ، فَإِذَا أُرِدَتِ الْإِبْتِدَاءُ الْبَحْتُ فِ « مِنْ » كَقَوْلِكَ : زَيْدٌ
 أَفْضَلُ مِنْ عَمْرٍو ، وَلَأَنَّكَ تَعْيِينُ مَبْدَأٍ أَفْضَلِيَّةِ زَيْدٍ أَنَّهُ مِنْ عَمْرٍو ،
 وَلَا تُنَاسِخُ الْمُجَاوِزَةَ مَا ، أَوْ التَّجَاوُزَ الصَّرْفَ فِ « عَنْ » كَقَوْلِكَ :
 ذَهَلْتُ عَنْهُ ، أَوْ إِبْتِدَاءً مَعَ تَجَاوُزٍ فَأَيُّهُمَا شِئْتُ كَقَوْلِكَ : سَقَيْتُهُ عَنْ
 الْعَيْمَةِ^(١) ، لِمُجَاوِزَتِكَ بِهَا عَنْهُ ، وَمِنَ الْعَيْمَةِ ؛ لِأَنَّ سَقَيْكَ نَشَأً مِنْ
 عَيْمَتِهِ ، أَيُّ الْعَيْمَةِ الْمُدْرَكَةِ ، وَمَجِيئُهَا اسْمًا فِي قَوْلِهِ :

١٤٨ — جَرَتْ عَلَيْهِ كُلُّ رِيحٍ سَيْهَوْجٍ

مِنْ عَنْ يَمِينِ الْخَطِّ أَوْ سَمَاهِيَجٍ^(٢)

أَيُّ مِنْ جَانِبِ يَمِينِ الْخَطِّ .

(الكَافِ) لِلتَّشْبِيهِ ، وَكَوْنُهَا حَرْفًا فِي قَوْلِهِمْ : جَاءَنِي الَّذِي
 كَزَيْدٍ ، فِي حَالِ السَّعَةِ فَإِنَّ الْجَارَ يَتَعَلَّقُ بِالْفِعْلِ الْمُقْتَضِي لِلْفَاعِلِ فَتَتَمُّ
 بِهِ الصَّلَةُ جُمْلَةً ، وَلَوْ كَانَتْ اسْمًا كَانَ حَبْرًا لِمُبْتَدَأٍ مَحذُوفٍ أَيُّ الَّذِي
 هُوَ مِثْلُ زَيْدٍ ، وَحَذْفُ شَطْرِ الصَّلَةِ قَلِيلٌ ، فَإِنَّ عَارَضَتْ بِحَذْفِ

(١) العيمة — بالعين المهملة — شدة شهوة اللبن ، ورواها الجرجاني في المقتصد ٨٤٨ ، بالغين

المعجمة ، وهي : شدة العطش . وانظر اللسان « عيم » .

(٢) هذا رجز لرجل من بني سعد .

انظر : سمط اللآلئ ٧٧١/٢ ، والمقتصد ٨٤٦ ، وابن الشجرى ٢٥٤/٢ ، واللسان والتاج في

« سمهج » ، والسيهوج : الشديدة . وسماهج : جزيرة في البحر .

والشاهد فيه مجيء « عن » اسما بدليل دخول « من » عليه .

الفِعْلِ وَالْفَاعِلِ وَهَمَا شَطْرًا الصَّلَاةِ فَرَّقَتْ بِأَنَّ الظَّرْفَ نَائِبٌ مُسْتَقِلٌّ
لِلْفِعْلِ حَتَّى جُعِلَ جُمْلَةً بِرَأْسِهَا فَكَأَنَّهُ لَا حَذْفَ ، وَالْحَبْرُ لَا يَثُوبُ
عَنِ الْمُبْتَدَأِ هَذِهِ التَّيَابَةُ ، وَوَرُودُهَا اسْمًا فِي قَوْلِ الشَّاعِرِ :

١٤٩ — أَتَنْتَهُونَ وَلَنْ يَنْهَى ذَوِي شَطَطِ

كَالطَّعْنِ / يَهْلِكُ فِيهِ الزَّيْتُ وَالْقَتْلُ (١) ٨٧/ب

فِيَّهَا فَاعِلَةٌ ، وَاحْتِمَالُ كَوْنِهَا حَرْفًا وَهِيَ مَعَ مَا بَعْدَهَا صِفَةٌ
لِلْفَاعِلِ ، أَي شَيْءٌ كَأَنَّ كَالطَّعْنِ يَسْتَلْزِمُ حَذْفَ الْفَاعِلِ الَّذِي هُوَ
الْعُمْدَةُ .

وَقَوْلُهُمْ : « كُنْ كَمَا أَنْتَ » جُوزَ كَوْنُ « مَا » فِيهِ كَافَةٌ ،
وَالْكَافُ إِمَّا اسْمٌ كَقَوْلِهِ :

١٥٠ — أَعْلَاقَةٌ أُمُّ الْوَلِيِّ بَعْدَ مَا

أَفْنَانُ رَأْسِيكَ كَالثُّغَامِ الْمُخْلِسِ (٢)

(١) هو من البسيط ، وهو للأعشى الكبير . انظر الديوان ٦٣ ، والمقتضب ٤/١٤١ ،
والمقتصد ٨٤٩ ، وابن يعيش ٨/٤٣ ، ومقدمة في النحو ٧٠ ، والخزانة ٤/٢٦٦ .
والشاهد في قوله « كالطعن » حيث وقعت الكاف اسما ، لأنها فاعلة .

(٢) هو من الكامل ، وقائله المرار الفقعسي ، وقيل : المرار الحنظلي (زياد بن منقذ) .
انظر الكتاب ١/٦٠ ، ٢٨٣ بولاق ، والمقتضب ٢/٥٣ ، والمقتصد ٤٦٨ ، ٨٥١ ، وابن
يعيش ٨/١٣١ ، ومغني اللبيب ٤٠٩ ، والخزانة ٤/٤٩٣ ، ومعجم الشعراء ٣٣٨ .
أفنان الراس : خصل الشعر . والثغام : شجر إذا يبس صار أبيض . والمخلص ، ما اختلط
فيه البياض بالسواد .
والشاهد فيه أن « ما » كفت (بعد) عن الاضافة للمفرد هيأتها للإضافة إلى الجملة ، =

وَأَمَّا حَرْفُ كَ «رَبَّمَا» .

وَكَوْنُهَا مَوْصُولًا^(١) مَحذُوفٌ مُبْتَدَأُ الصَّلَةِ ، وَلَا تُجُوزُ زِيَادَتُهَا ؛
لَأَنَّ مَا بَعْدَهَا مَرْفُوعٌ ، وَلِأَنَّ الْكَافَ لَا تَدْخُلُ الضَّمِيرَ الْمُتَّصِلَ .

(مُذٌّ وَمُنْدٌ) : هُمَا حَرْفَانِ لِابْتِدَاءِ الْعَايَةِ الزَّمَانِيَّةِ كَ « مِنْ »
فِي الْمَكَانِيَّةِ يَتَشَبَّهَانِ بِالْفِعْلِ تَشَبُّهًا ، وَأَسْمَانِ ، إِمَّا لِابْتِدَاءِ الْعَايَةِ
كَقَوْلِكَ : مَا رَأَيْتُهُ مُنْذُ يَوْمِ الْجُمُعَةِ ، أَيْ ابْتِدَاءِ عَدَمِ الرُّؤْيَةِ ذَلِكَ ، أَوْ
لِلظَّرْفِ أَيْ لِبَيَانِ مَجْمُوعِ زَمَانِ الْفِعْلِ كَقَوْلِهِ : مَا كَلَّمْتُهُ مُنْذُ يَوْمَانِ ،
فَمَا بَعْدَهَا — حَرْفًا — مَعْرِفَةٌ بَتَّةً ، لِأَنَّ الْمُرَادَ تَعْيِينَ الْوَقْتِ ، وَكَذَا
أَسْمَاءُ بِمَعْنَاهَا .

وَأَمَّا الثَّالِثُ فَيَجُوزُ التَّنْكِيرُ ؛ لِأَنَّ الْعَرَضَ عَدَدُ زَمَانِ الْفِعْلِ فَلَا
يُتَأَنَّى النِّكَرَةَ وَالْمَعْرِفَةَ ، وَهُمَا فِي الْأِسْمِيَّةِ مُضَافَانِ إِلَى وَاجِبِ الْحَذْفِ
يَدُلُّ عَلَيْهِ/ مَصْدَرُ الْفِعْلِ ، فَكَأَنَّهُمَا بَعْضُ الْأَسْمِ فَبَيْنَا ؛ لِإِنَّمَا سَبَبُهُمَا
الْحَرْفُ لَفْظًا ، وَلِأَنَّهُمَا حَيْثُ يُتَضَمَّنَانِ مَعْنَى « مِنْ » أَوْ « فِي »
تَضَمَّنًا لَا يَظْهَرَانِ بِخِلَافِ سَائِرِ الظَّرُوفِ ، وَبُنِيَ « مُنْذُ » عَلَى الضَّمِّ
تَبَعًا لِلْمِيمِ ؛ فَإِنَّ التَّوْنَ حَاجِزٌ غَيْرُ حَصِينٍ بِدَلِيلِ « مُنْتَنٍ وَمُنْتِنٍ »^(٢) فَاتَّبَعَ
التَّاءُ الْمِيمَ مَرَّةً وَمَرَّةً بِالْعَكْسِ .

= ف (ما) في « كن كما أنت » كفت الضمير عن الجر كما كفت الحرف في قولك : ربما عن أن

يعمل الجر ، وانظر مزيدًا من التفصيل في المقتصد ٨٥١ .

(١) أي وكون « ما » موصولاً ، أي كالذي هو أنت .

(٢) انظر اللسان في « نتن » ، وابن يعيش ٤٧/٨ .

الفن الثالث ثلاثة : حاشا ، وعدا ، وحلا .

أما « حاشا » فقال سيبويه^(١) : هو حرف جر كقوله :

١٥١ - حاشا أباي ثوبان إن به

ضناً على الملحاة والشتيم^(٢)

والفراء^(٣) : هو فعل ؛ لتصبه ما بعده كقول بعضهم : « اللهم

اغفر لي وللمن سمع حاشا الشيطان وابن الأصبح^(٤) ، أي جائبهما

المغفورون ، ولأنه « فاعل » من « الحشا » أي الجائب كجائب ،

ولمصاحبتيه لأم الجر كقوله تعالى ﴿ حاشا لله ﴾^(٥) قال : وإذا جر

(١) انظر الكتاب ٣٧٧/١ بلاق ، وهي من مسائل الخلاف كما في الانصاف ٢٧٨ المسألة ٣٧ .

(٢) هو من السريع ، وقائله الجميع (منقذ بن الطماح الأمدي) ، والبيت مركب من بيتين هما :

حاشا أباي ثوبان ان أبا ثوبان ليس بيكمنة قدم

عمرو بن عبد الله ان به ضناً عن الملحاة والشتيم

انظر المفضليات ٣٦٧ ، والأصمعيات ٢١٨ ، والمختصب ٣٤١/١ ، والعيني ١٢٩/٣ ،

ومغني اللبيب ١٦٦ ، ومقدمة في النحو ٥٧ ، وابن يعيش ٤٧/٨ .

والشاهد فيه مجيء « حاشا » حرف جر بدليل جر ما بعده ويروى « حاشا أبا ثوبان »

بالنصب على أن « حاشا » فعل كما ذهب إليه الكوفيون وبعض البصريين .

(٣) انظر رأى الضراء في الهمع ٢٣٢/١ .

(٤) في الأصل : « وابن الأصبح » بالصاد المهملة والغين المعجمة . وهي رواية صحيحة كما في

شرح المفصل ٤٨/٨ والجني الداني ٥٦٢ ويروى « أبا الإصبع » بالصاد والعين المهملتين معاً

كما في الجني الداني والأصول في النحو ٢٨٨/١ والهمع ٢٣٢/١ ويروى « أبا الأصبح » بالغين

المعجمة كما في المغني ١٢٢/١ وشرح التصريح ٣٦٥/١ .

(٥) سورة يوسف آية ٣١ .

مَا بَعْدَهُ فَالْلامُ مُقَدَّرَةٌ ، وَبَعْضُ الْأَصْحَابِ أَنَّهُ مَصْدَرٌ مُنَوَّنٌ تَقْدِيرًا إِذَا
كَانَ مَعَ اللَّامِ ، أَوْ مُضَافٌ إِذَا خَلَا عَنْهُ .

وَأَمَّا (عَدَا ، وَخَلَا) فَكَوْنُهُمَا فَعَلَيْنِ ظَاهِرٌ ، لَوْقُوعِهِمَا صِلَةً
لِ « مَا » وَنَصْبِ مَا بَعْدَهُمَا ، وَقِيلَ : إِنَّهُمَا حَرْفَا جَرٍّ (١) ، وَعَدَمُ
وَصَلِّ « مَا » بِ « حَاشَا » يُضْعِفُ فِعْلِيَّتَهُ ، وَقِيلَ : « مَا » الدَّاحِلَةُ
عَلَى « خَلَا وَعَدَا » هِيَ الْمَصْدَرِيَّةُ فَقَوْلُكَ : جَاءَنِي الْقَوْمُ مَا خَلَا زَيْدًا
أَيَّ وَقْتٍ خُلُوهُ ، ثُمَّ حُذِفَ / الْمُضَافُ ؛ لِأَنَّ (مَا) الْمَوْصُولَةَ ٨٨/ب
لَا يُوصَفُ بِهَا فَلَا يُقَالُ : اشْتَرَيْتُ الْكِتَابَ مَا تَعْظَمُ ، وَهَهُنَا قَدْ
وُصِفَ بِهَا الْقَوْمُ لِأَنَّهُ لَا رَاجِعَ مِنَ الْجُمْلَةِ بَعْدَهَا إِلَيْهَا .

(١) انظر مقدمة في النحو ٥٨ حيث ذكر الدكي أن من جعلهما حرفين جرهما الاسم المستثنى ،
ومن جعلهما فعلين أضمرا فيهما الفاعل ونصب بهما الاسم المستثنى ، وانظر كذلك
معني اللبيب ١٧٨ ، ١٨٩ ، والصفوة الصفية ٥٥٣ .

« فَصْلٌ فِي الْقَسَمِ »

هُوَ تَحْقِيقُ جُمْلَةٍ بِأُخْرَى ، وَالْمُحَقَّقُ بِهَا يُدْعَى الْقَسَمُ ؛
لِظُهُورِهِ بِهَا ، وَالثَّانِيَةُ الْمُقْسَمُ عَلَيْهَا ، وَالْأُولَى إِمَّا فِعْلِيَّةٌ كَقَوْلِكَ :
حَلَفْتُ بِاللَّهِ وَنَحْوَهُ ، أَوْ اسْمِيَّةٌ كَقَوْلِكَ : لَعَمْرُكَ وَنَحْوِهِ ،
وَالْجُمْلَتَانِ كَوَاحِدَةٍ ؛ لِعَدَمِ إِفَادَةِ كُلِّ مِنْهُمَا بِدُونِ الْأُخْرَى كَالشَّرْطِ
وَالجَزَاءِ .

وَتُحَذَفُ الثَّانِيَةُ حَذْفَهَا نَمَّةً ، وَلِكثْرَةِ تَلْفُظِهِم بِالْقَسَمِ خَفَّفُوهُ
بِحَذْفِ الْفِعْلِ فِي « بِاللَّهِ » ، وَالْخَبَرِ فِي « لَعَمْرُكَ » ، وَأَشْبَاهِهَا ،
والتَّقْدِيرُ : لَعَمْرُكَ مَا أَقْسِمُ بِهِ .

وَهَمْزَةٌ (أَيْمُن) دَرْجاً عِنْدَ سَيَّوِيهِ ، وَالْفَرَاءُ يَجْعَلُ الْكَلِمَةَ
جَمْعاً^(١) ، وَنُونِ^(٢) (أَيْمُنِ وَمِنْ وَمُنْ) ، وَحَرَفِ الْقَسَمِ مِنْ غَيْرِ
عَوَضٍ فِي « اللّهِ وَاللّهِ » . وَمَعَهُ فِي : هَا اللّهِ وَاللّهِ ، وَبِالْإِبْدَالِ عَنِ
الْبَاءِ وَأَوَّأُ أَوْ تَاءً ، وَاخْتِيَارِ الْفَتْحِ عَلَى الضَّمِّ الْأَشْهَرِ فِي « لَعَمْرُ »
وَيَتَلَقَّى بِاللَّامِ وَ « إِنَّ » وَحَرَفِ التَّنْفِي ، يُقَالُ : بِاللّهِ لِأَصُومَنَّ ، وَإِنَّكَ

(١) انظر الإيضاح في شرح المفصل لابن الحاجب ٣٢٤/٢ ، فقد نص على رأي الفراء .

(٢) قوله « نون أيمن .. » معطوف على قوله : « خففوه بحذف الفعل .. والخبر .. » ، ومسألة

« أيمن » فيها خلاف بين البصريين والكوفيين انظر الإنصاف المسألة (٥٩) ،

والكتاب ٥٠٣/٣ ، ١٤٨/٤ (هارون) .

لَزَاهِدًا ، وَمَا خَرَجْتُ ، وَلَا أَخْرُجُ^(١) . وَقَدْ يُحَذَفُ حَرْفُ النَّفْيِ
قَالَ :

١٥٢ - تَا اللَّهُ يَبْقَى عَلَى الْأَيَّامِ مُبْتَقِلٌ

جَوْنُ السَّرَاةِ رَبَّاعٌ سِتُّهُ غَرْدٌ^(٢)

وَأَكْثَرُهُمْ / يُخَصَّصُ الْحَذْفُ بِـ « لَا » ، وَالزَّجَاجُ^(٣) يَسْحَبُهُ
إِلَى « مَا » حُجَّةُ الْأَوَّلِينَ - سِوَى الْإِسْتِقْرَاءِ - أَنَّ حَذْفَ اللَّامِ
يَسْتَلْزِمُ حَذْفَ النُّونِ الْمُؤَكَّدَةِ لِمَصَابِحِهَا ، وَحَذْفُ « إِنَّ » مَعَ بَقَاءِ
عَمَلِهَا يَسْتَلْزِمُ إِعْمَالَ الْحَرْفِ الْمُضْمَرِ الضَّعِيفِ الْعَمَلِ فَإِنَّهُ بِالمُشَابَهَةِ وَيُدُونُ
عَمَلِهَا لَا دَلَالَةَ عَلَى التَّأْكِيدِ أَصْلًا ، وَ « مَا » عَامِلَةٌ بِالتَّشْبِيهِ ،
فَحُكْمُهُ حُكْمُ « إِنَّ » فَتَعَيَّنَ حَذْفُ « لَا »^(٤) وَدَلِيلُ الزَّجَاجِ تَشْبِيهُهُ
« مَا » بِـ « لَا » وَقَدْ تُبَدَّلُ مِنْ بَاءِ الْقَسَمِ بَعْدَ حَذْفِ الْفِعْلِ الْوَاوُ
وَالتَّاءُ ، وَاللَّامُ الْجَرُّ وَمِنْ وَالْهَمْزَةُ وَهَآ ، أَمَّا الْإِبْدَالُ فَلِيَتَمَحَّضَ الْكَلَامُ

(١) انظر ابن يعيش ٩٦/٩ ، والمقتصد ٨٦٥ ، والهمع ٤١/٢ .

(٢) البيت من البسيط ، وهو لأبي ذؤيب الهذلي ، انظر ديوان الهذليين ١٢٤/١ ،
والمقتصد ٨٦٦ ، والإيضاح ٢٦٤ ، وابن يعيش ٩٧/٩ ، مبتقل : أي حمار يأكل القمل .
السراة : الظهر . رباع سنة أي الذي له أربع سنين . والفرد : الذي يغرد ، أي يرفع صوته ، يعني
لا يبقى على الأيام حمار ذو نشاط .

والشاهد في قوله « يبقى » حذف لا النافية ، والتقدير : لا يبقى .

(٣) لم نجد من نسبه إلى الزجاج صراحة فيما بين أيدينا من مراجع وإنما هو مذهب تلميذه أبي

القاسم الزجاجي كما في كتابه الجمل ص ٧٠ والبسيط في شرح الجمل ٩٢٠/٢ .

والزجاج هو أبو إسحاق إبراهيم بن السري بن سهل ت ٣١١ هـ .

ينظر ترجمة في البغية ٤١١/١ .

(٤) انظر ابن يعيش ٩٨/٩ .

حَلِفًا ؛ فَإِنَّ قَوْلَكَ : حَلَفْتُ بِاللَّهِ يَحْتَمِلُ الْإِخْبَارَ ، وَهَذِهِ الْحُرُوفُ
مَخْتَصَةٌ بِالْحَلْفِ ، وَأَمَّا حَذْفُ الْفِعْلِ فَلَا سِتْبَاشَ تَعَدَّى الْفِعْلِ الظَّاهِرِ بِغَيْرِ
حُرُوفِ التَّعَدِّي ، وَأَطْرَدَ فِي « الْأَلَامِ » وَ « مِنْ » ؛ لِمُشَارَكَتِهِمَا
أَخْوَاتِهِمَا فِي الْعَوَضِيَّةِ ، وَفِي الْأَلَامِ وَالتَّاءِ مَعْنَى التَّعَجُّبِ وَقَدْ يَكُونَانِ
بُدُونِهِ ، وَ « مِنْ » تَخْتَصُّ بِرَبِّي خُصُوصَ « أَيْمَنِ » بِاسْمِ اللَّهِ
وَالْكَعْبَةِ ، وَعَنِ الْأَخْفَشِ ^(١) : مِنْ اللَّهِ ، وَتُضَمُّ مِيمُهَا فِي الْحَلْفِ
وَتُحَذَفُ نُونُهَا ، وَتَبْقَى الْمِيمُ مُضْمُومًا وَمَكْسُورًا ، إِمَّا لِأَنَّهُ غَيْرٌ عَنِ
مَوْضُوعِهَا فَاسْرَعَ إِلَيْهِ التَّغْيِيرُ ، وَإِمَّا لِأَنَّ الْقِسْمَ / مَوْضِعُ تَخْفِيفٍ ، ٨٩/ب
وَقِيلَ : الْمَضْمُومَةُ اخْتَصِرَتْ عَنِ « أَيْمَنِ » وَالْمَكْسُورَةُ عَنِ « يَمِينِ »
وَالْمِيمَانِ خُصَّتَا بِاسْمِ اللَّهِ ^(٢) كَالتَّاءِ . وَتُطْلَقُ صِيغَةُ الْيَمِينِ عَلَى
الاسْتِعْطَافِ كَقَوْلِهِ :

١٥٣ — بِدِينِكَ هَلْ صَمَمْتَ إِلَيْكَ نُعْمَى

قِيلَ الصَّبْحُ أَوْ قَبْلَتْ فَاهَا ^(٣)

لِتَأْكِيدِ نَجَاحِ الْحَاجَةِ إِلَى الْمُسْتَعْطَافِ .

(١) انظر شفاء العليل ٦٥٩/٢ ، وابن يعيش ٩٩/٩ .

(٢) مثل مُ اللَّهُ ، وَمِ اللَّهُ .

(٣) البيت من الوافر وهو ينجون ليل ديوانه ٢٨٦ ، برواية : « بربك هل صممت اليك ليل » ،
ويرى الشطر الأخير :

« وهل قبلت بعد النوم فاها »

وهو في المقتصد ٨٦٤ ، وابن يعيش ١٠٢/٩ ، الخزانة ٢١٠/٤ .

والشاهد فيه مجيء القسم على سبيل الاستعطاف ، وهم يطلقون على مثل
هذا القسم الاستعطافي .

فصل

وَقَدْ يُحَذَفُ الْبَاءُ وَيُعَدَّى الْفِعْلُ بِنَفْسِهِ فَيَنْصِبُ الْمُقْسَمَ بِهِ
كَقَوْلِكَ^(١) :

١٥٤ - أَلَا رَبُّ مَنْ قَلْبِي لَهُ اللَّهُ نَاصِحٌ

وَقَدْ يُضْمَرُ فَتَجْرُهُ كَمَا فِي قَوْلِهِ : « لَاهِ^(٢) أَبُوكَ » ، وَقَدْ
يُعَوِّضُ مِنَ الْوَاوِ حَرْفُ الْاسْتِفْهَامِ كَقَوْلِهِمْ : أَللَّهُ ، وَقَطْعُ هَمْزَةِ
الْوَصْلِ فِي أَفَّا لِلَّهِ ، وَحَرْفُ التَّنْبِيهِ كَقَوْلِهِمْ : لَا هَا لِلَّهِ ذَا ، إِمَّا
بِحَذْفِ أَلِفِهَا لِالتَّقَاءِ السَّاكِنَيْنِ ، أَوْ بِإِثْبَاتِهَا ؛ لِأَنَّهُ عَلَى حَدِّهِ ، قَالَ
الْخَلِيلُ^(٣) : ذَا مُقْسَمٌ عَلَيْهِ ، أَيُّ لَا وَاللَّهِ الْأَمْرُ ذَا ، فَحُذِفَ الْأَمْرُ
لِكَثْرَةِ الِاسْتِعْمَالِ ، فَلِذَا لَا يُقَاسُ عَلَيْهِ ، وَعَنِ الْأَخْفَشِ^(٤) أَنَّهُ تَوَكَّيْدٌ

(١) هكذا ، والأولى « كقوله » وهو صدر بيت من الطويل لذي الرمة .
وعجزه :

ومن قلبه لى في الظباء السواخ

انظر الديوان ١٨٦١/٣ (قسم الملحقات) ، والكتاب ١٤٤/٢ ، والمختص ١١١/١٣ ،
والمقتصد ٨٦٨ ، وابن يعيش ١٠٣/٩ ، والصفوة الصفية ٣٣٥ .

والشاهد فيه حذف حرف الجر الذي هو الباء من قوله « الله » ، وأصله بالله .

(٢) لام أصله (لله) فحذف لام الجر ولام التعريف ، وبقيت اللام الأصلية هذا مذهب سيبويه ،
والمبرد يذهب إلى أن المحذوف لام التعريف واللام الأصلية والباقية هي لام الجر .
انظر ابن يعيش ١٠٤/٩ .

(٣) الكتاب ٤٩٩/٣ هارون .

(٤) انظر شرح السيرافي بهامش الكتاب ٥٠٠/٣ ، وابن يعيش ١٠٦/٩ ، والمقتضب ٣٢١/٢ .

لِلْقَسَمِ كَقَوْلِهِمْ : لَا هَا اللَّهُ لَقَدْ كَانَ كَذَا ، فَيَجِيءُ بِالْمُقْسَمِ عَلَيْهِ
 بَعْدَهُ ، وَفِي نَحْوِ قَوْلِهِ تَعَالَى : ﴿ وَاللَّيْلِ إِذَا يَغْشَى ، وَالنَّهَارِ إِذَا
 تَجَلَّى ﴾ ^(١) ، الْوَاوُ الْأُولَى لِلْقَسَمِ وَالثَّانِيَةُ لِلْعَطْفِ كَقَوْلِهِمْ : بِحَيَاتِكَ
 ثُمَّ حَيَاتِكَ ، لِأَنَّ « ثُمَّ » لَيْسَ مِنْ حُرُوفِ الْقَسَمِ ، وَلَوْ كَانَتِ الثَّانِيَةُ / ٩٠ / أ
 لِلْقَسَمِ لَجِيءَ مَعَهَا بِوَاوِ الْعَطْفِ .

(١) سورة الليل آية ١ ، ٢ .

« بَابُ الْأَسْمَاءِ الْمَجْرُورَةِ بِإِضَافَةِ الْأَسْمَاءِ إِلَيْهَا »

الإضافة نوعان : معنوية حقيقية محضة ، ولفظية غير حقيقية غير محضة .

فالأولى : هي التي لا يعمل الأول في الثاني على تقدير الانفصال .

والثانية : ضدها .

وفائدة الأولى تعرف المضاف ، إن كان المضاف إليه معرفة ، وتخصّصه فقط إن كان نكرة ، والتخفيف بحذف التنوين أو التّون .

وفائدة الثانية التخفيف فحسب .

القول في المعنوية : هي في الأكثر بمعنى اللام كدار زيد ، وجلّ الفرس^(١) ، وكلّ الدرّاهم ، فإنّ « كلاً » بمعنى جميع الأجزاء ، وإضافة الأجزاء إلى المتجزئ بمعنى اللام .

أو بمعنى « من » كخاتم فضة ، وقد تجيء بمعنى « في » كقولهم^(٢) :

(١) الجل من الأمتعة : القطف والأكيسة ، وجلّ الفرس : الذي يلبسه ليسان به .
عن اللسان (جلل) .

(٢) هكذا والأولى « كقوله » وهو قطعة بيت من الطويل مختلف في نسبه ، والراجح أنه لأبي دهيل =

قَتَلَى الطِّفَّ

وَ ﴿ مَكْرُ اللَّيْلِ ﴾ (١) .

قِيلَ : إِنَّمَا لَمْ يُبَيِّنِ الْمُضَافُ إِلَيْهِ مَعَ تَضَمُّنِهِ مَعْنَى الْحَرْفِ ؛ لِأَنَّ التَّضَمُّنَ غَيْرُ لَازِمٍ كَمَا فِي الظَّرْفِ ، وَفِيهِ نَظَرٌ ؛ لِأَنَّكَ إِذَا قُلْتَ : غُلَامٌ زَيْدٌ أَفَادَ التَّعْرِفَ ، وَإِذَا فَكَّكَتْ وَجِئْتَ بِاللَّامِ أَفَادَ التَّنْكَرَ ، فَالإِضَافَةُ إِنَّمَا تَتَحَقَّقُ إِذَا كَانَ مَعْنَى الْحَرْفِ لَازِمًا ، بِخِلَافِ قَوْلِكَ : صُمْتُ الْيَوْمَ ، وَفِي الْيَوْمِ ؛ فَإِنَّ مَعْنَاهُمَا وَاحِدٌ/ وَلَا يَكُونُ ٩٠/ب الْمُضَافُ فِي [غَيْرِ] (٢) الْمَعْنَوِيَّةَ مَعْرِفَةً لِأَنَّ فَايَدَتَهَا الْأَصْلِيَّةَ التَّخَصُّصُ ، وَهُوَ حَاصِلٌ دُونَهَا ، وَالْكَوْفِيُّونَ (٣) يُجَوِّزُونَ تَعْرِفَ الْعَدَدِ الْمُضَافِ بِاللَّامِ إِلَى الْمُعْرِفِ بِهَا ، فَيَقُولُونَ : الْحَمْسَةُ الْأَثْوَابُ ، وَهُوَ لَعْنَةُ قَوْمٍ

= الجمحي ، وانظر ديوان أبي دهيل ١٢١ ، والبيت بتامه :

ألا إن قتلَى الطف من آل هلشم أذلت رقاب المسلمين فذلت

وهو في ديوان أبي دهيل ٦٠-٦٢ ، والكامل ١/١٣١ ، وحاسة أبي تمام ٤٧٥ ، وشرحها للمرزوقي ٩٦١ ، والصفوة الصفية ٧٠٦ .

والشاهد فيه أن الإضافة بمعنى (في) أي قتلَى في الطف .

(١) سورة سبأ آية ٣٣ .

(٢) إضافة يوجبها السياق .

(٣) انظر هذا في معاني القرآن الفراء ٢/٣٣ ، وابن يعيش ٢/١٢١ ، والهمع ٢/٤٨ ،

والمقرب ١/٢٠٩ ، وأبو عمر الجرمي ١٨٠ .

غَيْرُ فَصِيحَةٍ ، وَوُجَّهَ بَأَنَّ الْأَوَّلَ وَالثَّانِيَّ شَيْءٍ وَاحِدٌ وَقَدْ تَعَرَّفَ
الْثَّانِي بِاللَّامِ فَلْيَتَعَرَّفِ الْأَوَّلُ بِهَا ، لِاتِّحَادِهِمَا بِالذَّاتِ بِخِلَافِ مَا إِذَا
افْتَرَقَا بِهَا فِي نَحْوِ : غُلَامُ الرَّجُلِ ، وَهُوَ مُشْكِلٌ بِسَوَارِ الذَّهَبِ (١) .

(١) يعني إذا كانت علة كون الأول والثاني شيئاً واحداً مجوزة لتعريف الأول فينبغي أن يجوز « السوار
الذهب » بتعريف الأول ، وهو غير جائز .

فصل

وَيَكْتَسِي الْمُضَافُ مِنَ الْمُضَافِ إِلَيْهِ — سِوَى التَّعْرِيفِ —
 أَوْصَافاً . حُكْمُ الاستفهامِ تَقُولُ : غُلامٌ أَيُّهُمْ تَضْرِبُ ؟ فَيَجِبُ تَقْدِيمُ
 الغُلامِ عَلَى عامِلِهِ ، « تَضْرِبُ » كَمَا يَجِبُ فِي « أَيُّهُمْ تَضْرِبُ » ؟ .
 وَحُكْمُ الشرطِ تَقُولُ : غُلامٌ مَنْ تُكْرِمُ أَكْرِمُ ، فَيَلزِمُ التَّقَدُّمُ كَمَا فِي
 الاستفهامِ ، وَمَعْنَى العمومِ فِي قَوْلِهِمْ : نَعَمَ غُلامُ الرَّجُلِ بَكْرٌ ، وَالبناءُ
 وَقَدْ مرَّ (١) ، وَالتَّنْكِيرُ نَحْوُ : زَيْدٌ رَجُلٌ ، وَفِي الأَحْيِرَةِ نَظَرٌ ؛ فَإِنَّ
 « زَيْدٌ » تُكْرَرُ أَوَّلًا بِجَعْلِهِ جِنْسًا ثُمَّ أُضِيفَ لِلتَّخْصِيسِ ، فَتَنَكَّرَهُ
 بِالْجِنْسِيَّةِ لَا بِالِإِضَافَةِ .

وَمِنَ الأَسْمَاءِ أَسْمَاءٌ تَوَغَّلَتْ فِي الإِبْهَامِ فَلَمْ تَتَعَرَّفْ بِالِإِضَافَةِ إِلَى
 المِعْرِفَةِ كَ «غَيْرٍ» وَ «مِثْلِ» إِمَّا لِبَقَاءِ إِبْهَامِهَا ؛ فَإِنَّ فِي غَيْرِ
 المُضَافِ إِلَيْهِ وَمِثْلُهُ كَثْرَةٌ لَا تُحْصَى (٢) أَوْ لِكَوْنِهَا بِمَعْنَى اسمِ الفَاعِلِ
 فَلَا تَكُونُ الإِضَافَةُ حَقِيقَةً فَلَا تُعَرَّفُ ، فَيَقَالُ : رَبُّ غَيْرِكَ وَمِثْلِكَ
 رَأَيْتُهُمْ ، إِلَّا إِذَا اشْتَهَرَ المُضَافُ بِمُعَايِرَةِ المُضَافِ إِلَيْهِ أَوْ بِمُمَاثَلَتِهِ
 فَيَتَعَيَّنُ إِذَنْ ، وَالْعِلَّةُ الأُولَى مَنْقُوضَةٌ بِالمُمَاثِلِ وَالمُعَايِرِ فِي قَوْلِكَ :
 مَرَرْتُ بِالمُمَاثِلِ زَيْدًا ، أَوْ بِالمُعَايِرِ ، وَمِنَ الأَسْمَاءِ مَا تَلزِمُ الإِضَافَةَ إِمَّا

(١) نَحْوُ قَوْلِهِ تَعَالَى ﴿ مِنْ عَذَابٍ يَوْمِيذٍ ﴾ بِفَتْحِ المِيمِ .

(٢) انظُرِ المَقْتَصِدَ ٨٧٣ فَمَا بَعْدَهَا .

ظَرَفَ كَالجِهَاتِ ، أَوْ غَيْرُهُ كَبَعْضِ وَكُلِّ وَنَحْوِهِمَا ، وَمِنْهَا مَا
لَا يَلْزُمُهُ كَأَكْثَرِ الْأَسْمَاءِ .

فصل

« أَيُّ » لِتَبْعِيضِ مَا أُضِيفَ إِلَيْهِ ، فَإِنْ أُضِيفَ إِلَى الْمَعْرِفَةِ لَزِمَ تَكْثُرُهَا إِمَّا لَفْظاً بِالتَّشْبِيهِ أَوْ الْجَمْعِ ، أَوْ مَعْنَى كَقَوْلِهِمْ : أَيُّ الَّذِي لَقِيْتَهُ أَكْرَمُ ، وَإِنْ أُضِيفَ إِلَى النَّكْرَةِ جَازَ إِضَافَتُهُ إِلَى الْمُفْرَدِ ؛ لِأَنَّ الْمُفْرَدَ النَّكْرَةَ لَا يَأْبَى إِزَادَةَ التَّعَدُّدِ ، وَلِلذَلِكَ عَمَّتْ مَعَ النَّفْيِ ، أَمَّا قَوْلُهُ :

١٥٦ — فَأَيُّ مَآ وَآيِكَ كَانَ شَرًّا

فَقَيْدٌ إِلَى الْمَقَامَةِ لَا يَرَاهَا (١)

فَفِي تَقْدِيرِ « أَيُّنَا » ؛ لِأَنَّهُ حَصَلَ التَّعَدُّدُ بِالْعَطْفِ كَقَوْلِهِمْ : بَيْنِي وَبَيْنَكَ (٢) ، وَإِذَا جَرَى ذِكْرُ الَّذِي « أَيُّ » بَعْضٌ مِنْهُ جَازَ

(١) البيت من الوافر ، وقائله عباس بن مرداس السلمى . ديوانه ١٤٨ . وهو من شواهد سيبويه ٣٩٩/١ بولاق ، وشرح أبيات سيبويه ٩٣/٢ ، وابن يعيش ١٣١/٢ ، الخزانة ٢٣٠/٢ بولاق . والمقامة بفتح الميم : الجماعة من الناس ، يدعو عليه بالعمى . والشاهد فيه إضافة « أي » إلى المفرد مع أنه مضاف إلى المعرفة ، وهذا خلاف القاعدة ، لأن « أي » إذا أُضيف إلى المعرفة وجب أن يكون المضاف إليه تشبیهاً أو جمعاً — كما ذكر المؤلف — وهنا أضافه إلى المفرد ، وهو ياء المتكلم في الأول والكاف في الثاني ، وأجاب المؤلف — تبعاً لسبويه — بأن التقدير « أيُّنَا » ، والمراد أيُّنَا كان شراً من صاحبه فقيد إلى المقامة لا يراها أي أعماه الله و« ما » في البيت زائدة للتوكيد .

(٢) يقول ابن يعيش ١٣٢/٢ : « والمراد بيننا » .

إِضْمَارُهُ بَعْدَ « أَيِّ » كَقَوْلِهِ تَعَالَى ﴿ أَيُّ مَا تَدْعُوا فَلَهُ الْأَسْمَاءُ
الْحُسْنَى ﴾ (١) / وَلَا سِتْدَعَائِهِ الْإِضَافَةَ أَوْ قَعُوا حَرْفَ التَّنْبِيهِ بَعْدَهَا فِي ٩١/ب
النَّدَاءِ لِثَلَا يَلِيهَا الصِّفَةُ مِنْ غَيْرِ مُتَوَسِّطٍ .

(١) سورة الاسراء آية ١١٠ .

فصل

« كِلَا » إِنَّمَا تُضَافُ إِلَى مُثْنَى مِعْرِفَةٍ ، أَمَّا الْأَوَّلُ ؛ فَلِأَنَّ
وَضَعَهَا لِذَلِكَ ، مِثْلَ « كَيْلٍ » لِلْأَحَاطَةِ ، وَأَمَّا الثَّانِي ؛ فَلِأَنَّ فِيهَا
تَأْكِيدًا ، وَلَا تُؤَكِّدُ التَّكْرَارُ ، وَقَوْلُهُ :

١٥٧ — إِنَّ لِلْخَيْرِ وَاللِّشْرِ مَدًى

وَكَيْلًا ذَلِكَ وَجْهٌ وَقَبْلُ^(١)

فَمِثْلُ قَوْلِهِ تَعَالَى ﴿ عَوَانَ بَيْنَ ذَلِكَ ﴾^(٢) فَإِنَّ « ذَا » يُشِيرُ إِلَى
كَثْرَةٍ ، وَيَجُوزُ التَّفْرِيقُ فِي الشَّعْرِ كَقَوْلِكَ : كِلَا زَيْدٍ وَعَمْرٍو ، وَاعْلَمْ
أَنَّ أَقْلَ نِسْبَةٍ بَيْنَ شَيْئَيْنِ يُسَوِّغُ إِضَافَةَ أَحَدِهِمَا إِلَى الْآخَرِ كَقَوْلِ أَحَدِ
حَامِلِي الْحَشْبَةِ : حُذِّ طَرْفَكَ . قَالَ :

١٥٨ — إِذَا كَوَّكَبُ الْحَرْقَاءِ لَاحَ بِسُحْرَةٍ

سُهَيْلٌ أَذَاعَتْ غَزْلَهَا فِي الْقَرَابِ^(٣)

فَحَسَنَ جِدُّهَا فِي الْعَمَلِ عِنْدَ طُلُوعِ سُهَيْلٍ إِضَافَتُهُ إِلَيْهَا .

(١) البيت من الرمل ، وقائله عبد الله بن الزبيرى كما في ديوانه ٤١ .

وهو في ابن يعيش ٢/٣ ، والمقرب ١/٢١١ ، ومغني اللبيب ٢٦٨ وفي الحاشية « والمراد بالبيت
أنه أضاف « كِلَا » إلى « ذَلِكَ » ، و« ذَلِكَ » ليسَ بثنائية ولكن معناه التثنية ، لأنه يُشِيرُ
إِلَى الْخَيْرِ وَالشَّرِّ » .

(٢) سورة البقرة آية ٦٨ .

(٣) البيت من الطويل ، وقائله غير معروف ، ويروى « في الغرائب » جمع غريبة .

وَالَّذِي قِيلَ : إِنَّ إِضَافَةَ الشَّيْءِ إِلَى نَفْسِهِ مُمْتَنِعٌ أُرِيدَ بِهِ امْتِنَاعُ
إِضَافَةِ أَحَدِ الْمُتَرَادِفِينَ إِلَى الْآخَرِ ، فَلَا يَنْهَضُ « كَلُّ الدَّرَاهِمِ » ،
وَ « نَفْسُ الشَّيْءِ » نَقْضاً لَهَا .

= انظر : المحتسب ٢/٢٢٨ ، وابن يعيش ٣/٨ ، والخزانة ١/٤٨٧ ، والعيني ٣/٣٥٩ .
والشاهد في قوله « كوكب الخرقاء » حيث أضيف الكوكب إلى الخرقاء لأدنى ملابسة بسبب
اجتهادها في العمل عند طلوع سهيل .

فصل

يَمْتَنِعُ إِضَافَةُ الْمَوْصُوفِ إِلَى صِفَتِهِ ، وَالصِّفَّةُ إِلَى مَوْصُوفِهَا
عِنْدَ الْبَصْرِيِّينَ^(١) ، وَاسْتَدَلُّوا عَلَى الْأَوَّلِ بِأَنَّهَا إِضَافَةُ الشَّيْءِ إِلَى نَفْسِهِ ،
وَعَدَمُ تَرَادُفِهِمَا يُضَعِّفُهُ/ وَبِأَنَّ^(٢) الصِّفَّةَ تَسْتَحِقُّ إِعْرَابَ الْمَوْصُوفِ ١/٩٢
بِالتَّبَعِيَّةِ ، فَلَوْ أُضِيفَ الْمَوْصُوفُ إِلَيْهَا لَزِمَ إِمَّا الْجَمْعُ بَيْنَ مُتَنَافِيَيْنِ أَوْ
التَّرْكَ بِمُقْتَضَى أَحَدِ الدَّلِيلَيْنِ ، أَوْ حُصُولُ إِعْرَابٍ بِعَامِلَيْنِ ، لِأَنَّ عَمَلَ
عَامِلِ الْمَوْصُوفِ إِنْ غَايَرَ الْجَزَّ الَّذِي هُوَ عَمَلُ الْمَوْصُوفِ فَإِنَّ عَمَلَنَا
بِمُقْتَضَاهُمَا لَزِمَ الْأَوَّلُ ، وَإِنْ لَمْ نَعْمَلْ بِأَحَدِهِمَا لَزِمَ الثَّانِي ، وَإِنْ لَمْ
يُعَايِرُهُ وَأَعْمَلْنَا هُمَا لَزِمَ الثَّلَاثُ ، وَالْأَوَّلُ لَزِمَ الثَّانِي أَيْضًا ، وَبِأَنَّ الصِّفَّةَ
مُتَضَمِّنَةٌ لِلْمَوْصُوفِ أَيَّ ضَمِيرِهِ ، فَلَوْ أُضِيفَ إِلَيْهَا لَزِمَ إِضَافَةُ
الْمَوْصُوفِ إِلَى نَفْسِهِ ضِمْنًا ، وَعَلَى الثَّانِي تُعَيَّنُ هَذِهِ الْأَوْجُهَةُ أَيْضًا ،
وَبِأَنَّ الْمَوْصُوفِيَّةَ تَقْتَضِي تَقَدُّمَهُ عَلَى الصِّفَّةِ ؛ فَإِنَّ الصِّفَّةَ تَتَأَخَّرُ عَنِ
الذَّاتِ طَبَعًا لِلتَّأَخُّرِ عَنْهُ وَضَعًا ، وَكَوْنُهُ مُضَافًا إِلَيْهِ لِلصِّفَّةِ تَقْتَضِي
تَأَخُّرَهُ عَنْهُمَا فَلَا يَجْتَمِعَانِ ، وَاسْتَدَلَّ الْكُوفِيُّ عَلَى الْأَوَّلِ بِقَوْلِهِمْ :
دَارُ الْآخِرَةِ ، وَصَلَاةُ الْأَوْلَى ، وَمَسْجِدُ الْجَامِعِ ، وَجَانِبُ الْعَرَبِيِّ ،
وَبَقْلَةُ الْحَمَقَاءِ .

(١) انظر تفصيل رأي البصريين والكوفيين الإنصاف ٤٧٦/٢ ، وشرح الكافية للرضي ٢٨٧/١ ،

وشرح التصريح على التوضيح ٣٣/٢ .

(٢) قوله : « وَبِأَنَّ » مكررة في النسخة .

وَأَجِيبَ عَنْهَا بِأَنَّ الْأَسْمَاءَ الثَّانِيَةَ فِيهَا صِفَاتٌ لِمَوْصُوفَاتٍ
مَحْدُوفَةٍ وَهِيَ الْمُضَافُ إِلَيْهَا ، وَهِيَ : الْحَيَاةُ ، وَالسَّاعَةُ ، وَالْوَقْتُ ،
وَالْمَكَانُ ، وَالْحَبَّةُ ، أَوْ شَبَّهَهَا ، وَعَلَى الثَّانِي بِقَوْلِهِمْ : / « عَلَيْهِ سَحَقٌ ٩٢/ب
عِمَامَةٍ ، وَجَرْدٌ قَطِيفَةٌ ، وَأَخْلَاقٌ ثِيَابٍ ، وَهَلْ عِنْدَكَ جَائِئَةٌ خَيْرٌ (١) ؟
« وَمُعْرَبَةٌ خَيْرٌ ؟ » (٢) .

وَجَوَابُهُ : أَنَّ هَذِهِ الصِّفَاتِ جُرِّدَتْ عَنِ الْوَصْفِيَّةِ إِلَى الْأِسْمِيَّةِ
ثُمَّ أُضِيفَتْ لِلتَّخْصِيصِ ، كَمَا أَجْرَى النَّابِغَةُ « الطَّيْرَ » عَطْفَ بَيَانٍ
عَلَى « الْعَائِدَاتِ » فِي قَوْلِهِ :

١٥٩ — وَالْمُؤْمِنِ الْعَائِدَاتِ الطَّيْرَ يَمْسُحُهَا

رُكْبَانَ مَكَّةَ بَيْنَ الْغَيْلِ وَالسَّنْدِ (٣)

- (١) « جَائِئَةٌ خَيْرٌ » الجائبة اسم فاعل من جاب يجوب إذا قطع المسافة ، والتاء للمبالغة أو لأنه نقل
عن الصفة وجعل اسماً . وأصله خبر جائب ، فزيدت التاء لما ذكرنا ، ومعناه خير قطع المسافة
من بلد بعيد . و« مُعْرَبَةٌ خَيْرٌ » مثله في المعنى وزيدت التاء للمبالغة أيضاً ... الخ نفلأ من
الحاشية ، وانظر اللسان ٢٨٥/١ (مادة جوب) تقول : هل جاء كم من جائئة خير أي من
طريفة خارقة أو خير يجوب الأرض من بلد إلى بلد ، وانظر تاج العروس ٢٠٥/٢ (جوب) طبع
الكويت . وقد ورد في الفائق في غريب الحديث ٦١/٣ : « كقولهم : من جائئة خير » بالياء
المتناة التحية ، وقد ورد في أساس البلاغة للزمخشري ص ١٣٩ مادة جوب : « وهل عندك جائئة
خير وهي المغلغلة التي جابت البلاد » . ولعل ما جاء في الفائق تطبيع لم يتنبه له المحقق .
- (٢) « وَمُعْرَبَةٌ خَيْرٌ » جزء من أثر روى عن عمر رضي الله عنه أنه قال لأحد بني ثور : « هل من
مُعْرَبَةٍ خير ؟ » أي هل من خير جديد جاء من بلد بعيد . انظر غريب الحديث
للهروري ٢٧٨/٣ والتاج واللسان في مادة « غَرَبَ » .
- (٣) هو من البسيط ، وانظر ديوان النابغة الذبياني ٢٠ .

لإزالة الشُّيُوع لَا تَقْدَمُ لِلصِّفَةِ عَلَى الموصُوفِ ، فَإِنَّهُ بَدُونِ
الإِضَافَةِ مُمْتَنِعٌ بِالاتِّفَاقِ .

وَعَنْ ابْنِ السَّرَاجِ (١) أَنَّ إِضَافَةَ الموصُوفِ إِلَى صِفَتِهِ غَيْرُ
مَحْضَةٍ ؛ لِأَنَّكَ لَوْ فَصَلْتَ بَيْنَهُمَا بِالتَّنْوِينِ لَمْ يَتَّعِبِرِ المَعْنَى ، وَقَدْ
يُضَافُ المُسَمَّى إِلَى اسْمِهِ كَقَوْلِهِمْ : لَقَيْتُهُ ذَاتَ مَرَّةٍ ، فَكَأَنَّهُ يَقُولُ
مُسَمَّى هَذَا اللَّفِظِ ، وَقَدْ تَزَادَ الأَفَاطُ فِي صُورَةِ المُضَافِيَةِ لِتَنوِجِ
تَأَكِيدِ ، وَهِيَ الأَسْمُ وَالْحَيُّ وَالْمَقَامُ ، قَالَ لَبِيدٌ :

أَلَى الحَوْلِ ثُمَّ اسْمُ السَّلَامِ عَلَيكُمَا

وَمَنْ يَبْكُ حَوْلًا كَامِلًا فَقَدْ اعْتَذَرَ (٢)

وَأَنشَدَ :

-
- = وهو في ابن يعيش ١١/٣ ، والخزانة ٣١٥/٢ ، ١٠٥/٤ .
- جاء في الحاشية : « من حيث الظاهر » العائذات « صفة والطير موصوف فقدم الصفة على الموصوف ، ولكن ليس المراد تقديم الصفة على الموصوف بل جعل « العائذات » اسماً لا صفة فلما جعله اسماً شائعاً احتج إلى مبيِّن فأجرى « الطير » عليه للتبيين .
- (١) انظر الموجز في النحو ٦١ ، والأصول في النحو ٦/٢ فمابعدا .
- (٢) هو من الطويل ، انظر ديوانه ٢١٤ (الكويت) ، وشرح الكافية للرضي ٢٨٦/١ ، وابن يعيش ١٤/٣ .
- والشاهد فيه إقحام لفظة « اسم » .

١٦١ - يَا قُرَّ إِنَّ أَبَاكَ حَيٌّ خَوْلِيدِ
قَدْ كُنْتَ خَائِفَهُ عَلَى الْإِحْمَاقِ^(١)
قَالَ الشَّمَاخُ :

١٦٢ - ذَعَرْتُ بِهِ الْقَطَا وَتَفَيْتُ عَنْهُ
مَقَامَ الذُّبِّ كَالرُّجْلِ اللَّعِينِ^(٢)

-
- (١) البيت من الكامل وقائله جبار بن سلمى يهجو قرة بن خوليد . انظر الخصائص ٢٨/٣ ، وابن يعيش ١٣/٣ ، والخزانة ٢١٦/٢ .
والشاهد فيه إقحام « حى » في البيت : « والإحماق : مصدر أحمق الرجل إذا وُلِدَ له وَلَدٌ أحمق ، والمعنى : إنني كنت أرى من أهلك مخائل تدل على أنه يلد ولداً أحمق ، وقد تحقق بولادته إياك ومثل هذا أبلغ من أن يقول له : أنت أحمق ، لأن ذلك يُشعِرُ بتحقيق ذلك فيه ، أي كان ذلك معروفاً من أهلك قبل أن يلدك » أنتهى من الخزانة .
- (٢) هو من الوافر ، وانظر المنصف ١٠٩/١ ، والمحتسب ٣٢٧/١ ، وابن يعيش ١٣/٣ ، والخزانة ٢٢٢/٢ ، وشرح الكافية ٢٨٦/١ ، وديوان الشماخ ٣٢١ .
والشاهد فيه إقحام « مقام » ، ومنهم من أبقى إقحام هذه الأسماء في المواضع المتقدمة وأثبت لها معاني ، انظر شرح الكافية ٢٨٧/١ .

فصل

وَيُضَافُ اسْمَا الزَّمَانِ وَالْمَكَانِ إِلَى الْجُمْلَتَيْنِ / ؛ لِتَحْصُنِيهِمَا ١/٩٣
بِظَرْفَيْهِمَا كَقَوْلِهِ تَعَالَى ﴿ هَذَا يَوْمٌ يَنْفَعُ الصَّادِقِينَ صِدْقُهُمْ ﴾ (١) ،
وَقَوْلُهُمْ : أَتَيْتَكَ إِذَا الْخَلِيفَةُ عَبْدُ الْمَلِكِ ، وَأَجْلَسُ حَيْثُ جَلَسَ زَيْدٌ ،
وَحَيْثُ زَيْدٌ جَالِسٌ ، وَقَدْ أُضِيفَ « آيَةٌ » إِلَى الْفِعْلِ ؛ لِأَنَّهَا تُعِينُهُ
كَاسْمَاءِ الزَّمَانِ ، قَالَ :

١٦٣ - أَلَا مَنْ مُبْلِغٌ عَنِّي تَمِيمًا

بِآيَةٍ مَا تُحِبُّونَ الطَّعَامَ (٢)

وَالِاسْتِدْلَالُ عَلَى زِيَادَةِ « مَا » ، وَكَوْنُهَا مَصْدَرِيَّةً يَمْنَعُهُ ،
وَ « ذُو » فِي قَوْلِهِمْ : أَذْهَبَ بِيَدِي تَسْلَمٌ ، أَي بِيَدِي سَلَامَتِكَ ، وَهُوَ
الْأَمْرُ الَّذِي يُسَلِّمُكَ (٣) .

(١) سورة المائدة آية ١١٩ .

(٢) البيت من الوافر ، وقائله يزيد بن عمرو بن الصعق .

وانظر : الكتاب ٤٦٠/١ ، وابن يعيش ١٨/٣ ، والخزانة ١٣٨/٣ ، وشرح أبيات
سبوية ١٨٦/٢ .

والشاهد في البيت إضافة « آية » إلى « تحبون » ، وما زائدة للتوكيد .

(٣) انظر ابن يعيش ١٩/٣ .

فَصْلٌ

يَجُوزُ الْفَصْلُ بَيْنَ الْمُضَافِ وَالْمُضَافِ إِلَيْهِ بِالظَّرْفِ فِي الشَّعْرِ
عِنْدَ سَبَبِيَّهِ ، وَالْكُوفِيُّونَ يُسَوِّغُونَهُ بِغَيْرِ الظَّرْفِ وَفِي غَيْرِ الشَّعْرِ أَيْضاً ،
[وَالْحُجَّةُ] ^(١) لِسَبَبِيَّهِ أَنَّهُمَا كَشِيءٌ وَاحِدٌ مِنْ حَيْثُ إِنَّ الثَّانِيَّ مُعَيَّنٌ
لِمَعْنَى الْأَوَّلِ كَ « لَامٍ » التَّعْرِيفِ ، وَالْقِيَاسُ عَدَمُ الْفَصْلِ مُطْلَقاً
خَالَفْنَاهُ فِي الشَّعْرِ لِلضَّرُورَةِ ، وَبِالظَّرْفِ لِلتَّوَسُّعِ فِيهِ ، وَأَنْشَدَ قَوْلَ
عَمْرٍو بْنِ قَمِيئَةَ :

١٦٤ — لَمَّا رَأَتْ سَأْتِيَدَ مَا اسْتَعْبَرَتْ

لِلَّهِ دَرُّ الْيَوْمِ مَنْ لَا مَهَّأ ^(٢)

وَقَوْلَ الثَّانِي :

١٦٥ — هُمَا أَخَوَا فِي الْحَرْبِ مَنْ لَا أَخَا لَهُ

أَذَا خَافَ يَوْمًا نَبْوَةً فَدَعَاهُمَا ^(٣)

-
- (١) إضافة يلتم بها الكلام ، وهي من مسائل الخلاف ، انظر الإنصاف المسألة رقم (٦٠) .
(٢) البيت من السريع ، وانظر ديوانه ٧٣ ، والكتاب ٩١/١ ، وابن يعيش ٢٠/٣ ،
والخزانة ١٦٨/٢ .
والشاهد فيه أنه فصل بين المتضاميين بالظرف ضرورة .
(٣) البيت من الطويل وقائله درني بنت عبعة ، وقيل : بنت سيار ، وقيل : عمرة الخنعمية .
وهو في الكتاب ٩٢/١ ، وشرح أبيات سيبويه ٢١٧/١ ، والعيني ٤٧٢/٣ .
والشاهد فيه فصله بين المتضاميين بالجار والمجرور ضرورة .

وَلَمُخَالَفِيهِ قِرَاءَةُ ابْنِ عَامِرٍ ﴿ قَتَلَ أَوْلَادَهُمْ شُرَكَائِهِمْ ﴾ (١) ،
وَحِكَايَةُ الْكِسَائِيِّ عَنْهُمْ : هَذَا غُلَامٌ / وَاللَّهُ زَيْدٌ ، وَحِكَايَةُ أَبِي عُبَيْدٍ : ٩٣/ب
أَنَّ الشَّاةَ لَتَجْتُرُ فَتَسْمَعُ صَوْتَهُ وَاللَّهُ رَبُّهَا (٢) .

وَقَوْلُ الْفَرَزْدَقِ :

١٦٦ — يَا مَنْ رَأَى عَارِضًا أُسْرُ بِهِ
يَبْنِي ذِرَاعِي وَجَبْهَةَ الْأَسَدِ (٣)

وَقَوْلُ الْأَعْشَى :

١٦٧ — إِعْلَالَةً أَوْبُودًا
هَةُ سَابِحٌ نَهْدِ الْجُزَارَةِ (٤)
وَأَجِيبَ عَنِ الْبَيْتَيْنِ بَأَنَّ الْمُضَافَ إِلَيْهِ لِلِاسْمِ الْأَوَّلِ مُضْمَرٌ
بِشَرْطِ التَّفْسِيرِ .

-
- (١) سورة الأنعام آية ١٣٧ ، وانظر قراءة ابن عامر في التيسير في القراءات السبع ١٠٧ ، والاقناع في القراءات السبع ١/٦٤٤ .
- (٢) انظر حكاية الكسائي وأبي عبيد في الإنصاف ٤٣١/٢ ، ونسبه لأبي عبيدة .
- (٣) البيت من المنسرح ، وليس في ديوانه طبع بيروت ، وهو في الكتاب ٩٢/١ ، والمقتضب ٤/٢٢٩ ، والخزانة ١/٣٦٩ ، ٢/٢٤٦ ، والمغني ٤/٤٥١ .
- (٤) البيت من مجزؤ الكامل ، وهو في ديوانه ١٥٩ ، والكتاب ١/٩١ ، والمقتضب ٤/٢٢٨ .
البداهة : أول جرى الفرس ، والعلالة : آخره .

فصل

وَقَدْ يُحَدِّفُ الْمُضَافُ عِنْدَ أَمْنِ الْإِلْبَاسِ لِقِيَامِ دَلِيلٍ عَلَيْهِ ، قَالَ
اللَّهُ تَعَالَى : ﴿ وَاسْأَلِ الْقَرْيَةَ ﴾ (١) ، وَلِمُكَوِّجٍ (٢) أَنْ يَقُولَ : هَذَا مِنْ
قَبِيلِ إِطْلَاقِ اسْمِ الْمَحَلِّ عَلَى الْحَالِ كَقَوْلِهِمْ : سَأَلَ السَّوَادِي ،
وَأَكَلْتُ السَّفْرَةَ ، وَقَدْ وَرَدَ اللَّبْسُ فِي الشَّعْرِ ، قَالَ ذُو الرِّمَّةِ :

١٦٨ - عَشِيَّةَ فَرِّ الْحَارِثِيِّونَ بَعْدَمَا

قَضَى نَحْبَهُ فِي مُلْتَقَى الْقَوْمِ هُوَ بَرٌّ (٣)

وَقَالَ :

١٦٩ - وَهَلْ لَكُمْ فِيمَا إِلَيَّ فَإِنِّي

خَبِيرٌ بِمَا أَعْيَى النَّطَاسِيَّ حَذِيمًا (٤)

أَيُّ ابْنِ هَوَيْرٍ ، وَابْنُ حَذِيمٍ ، وَاحْتِمَالُ قِيَامِ الْقَرْيَةِ الْحَالِيَةِ
يَمْنَعُ الْإِلْبَاسَ ، وَإِذَا حُدِفَ الْمُضَافُ فَقَدْ يُعْطَى حُكْمُهُ مِنَ الْإِعْرَابِ

(١) سورة يوسف آية ٨٢ .

(٢) المكواوح : المنازع (حاشية) .

(٣) البيت من الطويل ، وهو في ديوانه ٦٤٧/٢ برواية « ملتقى الخيل » وابن يعيش ٢٣/٣ ،
والمقرب ٢١٤/١ ، وقد بين المؤلف موطن الشاهد .

(٤) البيت من الطويل ، وقائله أوس بن حجر ، ديوانه ١١١ ، والخزانة ٢٣٢/٢ ،
وابن يعيش ٢٥/٣ ، وقد بين موطن الشاهد أيضاً فلا داعي لإعادته .

والتذكير والجمع المضاف إليه ، وقد لا يُعطى ، وقد يُجمع بينهما ، أما الإعراب فأعطأوه مشهور ، وأما عدمه فكقولهم^(١) :
 « مَا كُلُّ سَوْدَاءَ تَمْرَةَ وَلَا بِيضَاءَ / شَحْمَةٌ » .
 قَالَ أَبُو دُوَادٍ :

١/٩٤

١٧٠ - أَكُلُّ أَمْرِيءٍ تَحْسِينِ أَمْرًا
 وَنَارٍ تَوَقُّدُ بِاللَّيْلِ نَارًا^(٢)
 وَهُوَ شَاذٌ كَاضِمَارِ الْحَرْفِ الْجَارِ^(٣) ، أَمَا التَّذْكِيرُ فَكَقَوْلِ
 حَسَّانَ :

١٧١ - يَسْقُونَ مَنْ وَرَدَ الْبَرِيصَ عَلَيْهِمْ
 بَرْدَى يُصَفِّقُ بِالرَّحِيْقِ السَّلْسِلِ^(٤)

-
- (١) انظره في الكتاب ٣٣/١ ، والمقرب ٢١٤/١ ، وابن يعيش ٢٧/٣ ، أي « ولا كل بيضاء .. » .
 (٢) البيت من المتقارب ، وهو لأبي دُوَادٍ الإيادي .
 وهو في الكتاب ٣٣/١ ، وابن يعيش ٢٦/٣ ، وابن الشجري ٩٦/١ .
 والشاهد فيه انه أراد « وكل نار » فحذف ، وهو شاذ ، لأن المضاف إليه لم يأخذ إعراب المضاف المحذوف ، بل بقي على إعرابه وهو الجر .
 (٣) وذلك نحو : « مررتُ به وزيِّد » أي ويزيد .
 (٤) هو من الكامل ، انظر شرح ديوان حسان بن ثابت للبرقوقي ٣٦٥ . وهو ابن يعيش ٢٥/٣ ، والخزانة ٢٣٦/٢ ، والهمع ٥١/٢ . والمؤلف بين الشاهد ، البريص : اسم نهر بدمشق ، وقيل : اسم موضع . الرحيق : الخمر .

فَذَكَرَ ضَمِيرَ « يُصَفَّقُ » ؛ لِتَذَكِيرِ مَاءِ بَرْدِي ، وَعَدَمِهِ فَكَقَوْلِهِ
تَعَالَى : ﴿ وَاسْأَلِ الْقَرْيَةَ الَّتِي ﴾ (١) .

أَمَّا حُكْمَ الْجَمْعِ وَالْجَمْعُ فَكَقَوْلِهِ تَعَالَى ﴿ وَكَمْ مِنْ قَرْيَةٍ
أَهْلَكْنَاهَا فَجَاءَهَا بَأْسُنَا بَيَاتًا أَوْ هُمْ قَائِلُونَ ﴾ (٢) ، وَقَدْ يُحْذَفُ
الْمُضَافُ إِلَيْهِ إِمَّا بِعَوَظِ كَ « إِذِ » أَوْ بِدُونِهِ كَقَوْلِهِ تَعَالَى : ﴿ لِلَّهِ
الْأَمْرُ مِنْ قَبْلُ وَمِنْ بَعْدُ ﴾ (٣) ، وَقَدْ جَاءَ مَحذُوفَيْنِ فِي التَّنْزِيلِ
﴿ فَفَبَضَّتْ قُبُضَةً مِنْ أَثَرِ الرَّسُولِ ﴾ (٤) أَيِ أَثَرِ حَافِرِ فَرَسِ الرَّسُولِ ،
وَقَالَ أَبُو دُوَادٍ :

١٧٢ — أَلَا مَنْ رَأَى لِي رَأَى بَرِّقِ شَرِيقِ

أَسَالَ الْبِحَارَ فَانْتَحَى لِلْعَقِيقِ (٥)

أَيِ أَسَالَ سُقِيًّا سَحَابِهِ ، فَحَذَفَ سُقِيًّا وَسَحَابَ وَأَعْطَى الرَّفْعُ
الضَّمِيرَ فَاسْتَكَنَّ فِي « أَسَالَ » .

-
- (١) سورة يوسف آية ٨٢ .
 - (٢) سورة الأعراف آية ٤ ، وجاء في الحاشية : « يعني جعل ضمير قرية في « أهلكتناها فجاءها » مفرداً مؤنثاً ، وفي « أَوْ هُمْ قَائِلُونَ » جمعاً مذكراً ، لأنه أقامها مقام المضاف وهو أهل .
 - (٣) سورة الروم آية ٤ .
 - (٤) سورة طه آية ٩٦ ، والمراد بالرسول هنا جبريل .
 - (٥) البيت من الطويل ، وهو في ابن يعيش ٣/٣١ ، والمفصل ١٠٧ ، والصفوة الصفية ٧١٧ .
والشاهد فيه حذف المضاف والمضاف إليه معاً ، وقد أشار إليه المؤلف .

فصل

المُضَافُ الصَّحِيحُ وَنَحْوُهُ إِلَى يَاءِ الْمُتَكَلِّمِ مَبْنِيٌّ مَكْسُورٌ ، أَمَّا
 الْبِنَاءُ فَلِإِضَافَتِهِ إِلَى الْمَبْنِيِّ ، وَلِإِنَّهُ لَوْ أُعْرِبَ مَعَ حَرَكَةِ الْيَاءِ لَأَنْقَلَبَتْ
 أَلِفًا فِي النَّصْبِ ، أَوْ مَعَ سَكُونِهَا لَأَنْقَلَبَتْ وَأَوَّ فِي الرَّفْعِ ، وَأَمَّا
 الْكَسْرُ ؛ فَلِأَنَّ الْإِعْرَابَ تَعَدَّرَ فِي الْمُضَافِ / إِلَيْهِ فَتَقَلَّ صُورَتُهُ إِلَى ٩٤ ب/
 الْمُضَافِ كِإِذِ ، وَلِأَنَّ الْخُرُوجَ مِنَ الْكَسْرِ إِلَى الْيَاءِ أَسْهَلُ ،
 وَلَا سْتِلْزَامَ الضَّمِّ وَالْفَتْحِ انْقِلَابِ الْيَاءِ سَاكِنَةً وَأَوَّ ، وَمُتَحَرِّكَةً أَلِفًا ،
 وَعَنْ بَعْضِهِمْ : أَنَّ هَذِهِ الْكَسْرَةَ إِعْرَابِيَّةٌ ، لِأَنَّ الْإِضَافَةَ إِلَى الْمَبْنِيِّ
 لَا تُوجِبُ الْبِنَاءَ ، وَإِلَّا لَأَطْرَدَ عَمَلًا بِالْمَوْجِبِ ، وَلَمْ يَطْرُدْ ، وَقِيلَ :
 إِنَّهَا لَا بِنَائِيَّةٌ وَلَا إِعْرَابِيَّةٌ عَمَلًا بِالْذَلِيلَيْنِ (١) .

وَالْأَوْجُهُ الثَّلَاثَةُ مُطْرِدَةٌ فِي فَتْحَةِ مَا لَا يَنْصَرِفُ مَجْرُورًا ،
 وَكَسْرَةِ تَاءِ الْجَمْعِ الْمُؤَنَّثِ مَنْصُوبًا ، وَمَا آخِرُهُ أَلِفٌ يُضَافُ إِلَى الْيَاءِ
 مُقَرَّرَةً أَلِفًا ، وَالْيَاءُ مَفْتُوحَةٌ ؛ لِأَنَّ أَصْلَهَا الْفَتْحُ قِيَاسًا عَلَى كَافِ
 الضَّمِيرِ ، وَالْجَامِعُ كَوْنُهُمَا اسْمَيْنِ عَلَى حَرْفٍ ، وَأَمَّا تُسْكِنُ
 مَكْسُورًا مَا قَبْلَهَا تَخْفِيفًا ، فَرَدَّتْ مَعَ الْأَلِفِ إِلَى الْأَصْلِ احْتِرَازًا عَنِ
 التَّقَاءِ السَّاكِنَيْنِ ، وَالْأَلِفُ فِي مَحَلِّ الْكَسْرِ ، لِقِيَامِ الْمُقْتَضِي وَعَدَمِ

(١) انظر هذه المسألة في ابن يعيش ٣٢/٣ .

الظهور كالإعراب المحلّي ، وتقلّب هذيل الألف ياءً ويُدغمونها في
الياء إذا لم تكن للتثنية ، وأنشدوا :

١٧٤ - سَبَقُوا هَوِيَّ وَأَعْنَقُوا لِهَوَاهُمْ

فَتَحْرُمُوا وَلِكُلِّ جَنْبٍ مَصْرَعٌ^(١)

لأن الألف حَفِيَّةٌ فَيَبُونَهَا بِقَلْبِهَا يَاءً كَأَفْعِي ، فَلَزِمَهُمُ الْإِدْغَامُ ،
وَإِنَّمَا/ تُقْرَأُ الْألفُ التَّثْنِيَّةُ ، لِئَلَّا يَلْتَبِسَ رَفْعُهَا بِالنَّصْبِ وَالْجَرِّ ، وَسَكَّنَ ١/٩٥
نَافِعُ الْيَاءَ فَقَرَأَ ﴿ مَحْيَايَ وَمَمَاتِي ﴾^(٢) ، وَهُوَ غَرِيبٌ^(٣) ، وَقَالُوا
جَمِيعاً : « لَدَيْ »^(٤) ، إِمَّا تَشْبِيهاً لَهَا بِعَلَيَّ ، وَإِمَّا فَرْقاً بَيْنَ الْفَهَا
الْأَصْلِيَّةِ وَالْمُنْقَلِبَةِ فِي نَحْوِ : عَصَا ، وَتَخْصِيصُ الْقَلْبِ بِهَا ؛ لِأَنَّ الْفَ
« عَصَا » قَلِبَتْ مَرَّةً .

وَالَّذِي آخِرُهُ يَاءٌ أَوْ وَاوٌ ، فَإِنْ انْفَتَحَ مَا قَبْلَهُمَا كَغُلَامَيْنِ

-
- (١) البيت من الكامل ، وقائله أبو ذؤيب الهذلي في رثاء أبنائه .
انظر : شرح أشعار الهذليين ٧/١ ، وابن يعيش ٣٣/٣ ، وشفاء العليل ٧٣٠/٢ .
والشاهد فيه قلب ألف « هوى » يا ثم أدغم في ياء المتكلم .
(٢) سورة الأنعام آية ١٦٢ .
وانظر قراءة نافع في التيسير في القراءات السبع ، ١٠٨ ، والسبعة في القراءات ٢٧٤ .
(٣) وجه الغرابة أن التقاء الساكنين في الوصل غير جائز ، وإنما يجوز في الوقف ، ونافع أجرى
الوصل مجرى الوقف فأسكن الياء في « محيائي » في الوصل كالوقف ، ولا شك أن إجراء
الوصل مجرى الوقف غريب . عن الحاشية .
(٤) انظر التصريح ٦١/٢ حيث نقل عن المرادي في شرح التسهيل أن دعوى اتفاق العرب على قلب
الألف في (لَدَيْ) ياء فيه نظر ، لأن بعضهم لا يقلب بل يقول : لداي .

وَمُصْطَفُونَ أُدْعِمًا فِي الْيَاءِ ، أُمَّ الْيَاءِ فَلَا جِتْمَاعَ الْمِثْلَيْنِ ، وَأُمَّ الْوَاوِ
فَلَا جِتْمَاعَهَا مَعَ الْيَاءِ وَكَوْنَهَا سَابِقَةً سَاكِنَةً فَيَقَعُ الْمُدْغَمُ بَيْنَ
مَفْتُوحَيْنِ ، وَإِنْ ائْتَسَرَ مَا قَبْلَ الْيَاءِ ، وَانْضَمَّ مَا قَبْلَ الْوَاوِ كَالزَّيْدَيْنِ
وَالْمُصْطَفُونَ أُدْعِمًا فِي الْيَاءِ أَيْضًا بَعَيْنِ مَا ذَكَرْنَا ، وَيَكُونُ الْمُدْغَمُ مَا
قَبْلَهُ مَكْسُورًا وَمَا بَعْدَهُ مَفْتُوحًا .

فصل

الأسماء الستة — سيوى ذو — إذا أُضيفت إلى ياء المتكلم ،
فمذهب الجمهور حذف لاماتها كحاليها في الأفراد ، فيقال : أبي ،
وقمي ، لأن الأصل أن تُضاف على صورة الأفراد كسائر الأسماء ،
وإعرابها بالحروف في غير هذه الصورة لِمَا مر ، فأشير ههنا إلى
الأصل كقولهم : استحوذ ، ومذهب المبرِّد أن يُقال : أخي وأبي ؛
لأن ما قبل الياء مكسور ، والكسر/ صورته صورة الجر ، وصورة ٩٥/ب
الجر لهذه الأسماء في الإضافة الياء ، فصورة كسرها الياء فجعل
آخرها ياء عند الإضافة ، فلزم الإدغام وأنشد :

١٧٤ — قَدَّرَ أَحَلَّكَ ذَا الْمَجَازِ وَقَدْ أَرَى

— وَأَبِيَّ مَالِكَ ذُو الْمَجَازِ بِدَارِ^(١)

قيل : يجوز أن يكون « أبي » جمع « أب » بالياء والثون

كقوله :

(١) هو من الكامل ، وقائلة مؤرج السلمي .

وهو في ابن الشجري ٣٧/٢ ، وابن يعيش ٣٦/٣ ، والخزانة ٢٧٢/٢ .
والشاهد في قوله (وأبي) بتشديد الياء على أنه أدغم لام الكلمة في ياء المتكلم ، ومذهب المبرد
مذكور في المصادر السابقة ، ولم نُعثَر عليه في كتبه التي بين أيدينا .

١٧٥ - فَلَمَّا تَبَيَّنَ أَصْوَاتُنَا

بَكَيْنَ وَفَدَّيْنَا بِالْأَيْنَا^(١)

فَحُذِفَ التُّونُ لِلِإِضَافَةِ ، وَكَوْنُ « فَيِّ » أَفْصَحَ مِنْ « فَمِي »
يُقَوِّي مَذْهَبَ الْمُبَرِّدِ .

وَأَمَّا « ذُو » فَلَا يُضَافُ إِلَّا إِلَى أَسْمَاءِ الْأَجْنَاسِ الظَّاهِرَةِ ؛ لِأَنَّ
وَضَعَهَا لِلتَّوَصُّلِ بِهَا إِلَى الْوَصْفِ بِالْأَجْنَاسِ مَثَلًا أُرِيدَ أَنْ يُوصَفَ
الرَّجُلُ بِالْمَالِ وَتَعَدَّرَ قَوْلُهُمْ : الرَّجُلُ الْمَالُ ، فَقِيلَ : الرَّجُلُ ذُو
الْمَالِ ، فَلَا تَدْخُلُ إِلَّا عَلَى الْأَجْنَاسِ الظَّاهِرَةِ ، كَمَا أَنَّ « الَّذِي » لَمَّا
وُضِعَ لِيُوصَفَ الْمَعَارِفَ بِالْجُمَلِ لَمْ تَدْخُلْ عَلَى غَيْرِهَا ، وَ [أُمَّ]^(٢)
قَوْلُهُ :

١٧٦ - صَبَّحْنَا الْخَزْرَجِيَّةَ مُرَهَفَاتٍ

أَبَارَ ذَوِي أُرُومَتَيْهَا ذُووَهَا^(٣)

-
- (١) البيت من المتقارب ، وقائله زياد بن واصل السلمى .
انظر : الكتاب ١٠١/٢ ، والمقتضب ١٧٢/٢ ، وابن الشجرى ٣٧/٢ ، وابن يعيش ٣٧/٣ ،
والخزائة ٢٧٥/٢ ، وفرحة الأديب ٢١٢ ، وشرح أبيات الكتاب ٢٨٤/٢ .
والشاهد فيه أنه جمع الأب على « أبين » ، وهو جمع غريب كما يقول الأعلام في
شرح أبيات الكتاب ١٠١/٢ .
- (٢) إضافة يقتضيا السياق .
- (٣) البيت من الوافر وقائله كعب بن زهير ديوانه ٢١٢ .
وانظر : ابن يعيش ٣٦/٣ ، والمقرب ٢١١/١ ، والهمع ٥٠/٢ .
والشاهد فيه إضافة « ذو » إلى الضمير وهو شاذ .

فَشَاذٌ كَقَوْلِ الْآخَرِ :

١٧٧ - إِنَّمَا يَعْرِفُ ذَا الْفَضْلِ

لِ مِنَ النَّاسِ ذَوُوهُ^(١)

الْقَوْلُ فِي الْإِضَافَةِ اللَّفْظِيَّةِ :

وَهِيَ إِضَافَةُ الْأِسْمِ الْمَشْتَقِّ إِلَى مَعْمُولِهِ كَقَوْلِهِمْ : زَيْدٌ ضَارِبٌ عَمْرٍو الْآنَ أَوْ غَدًا ، وَالذَّلِيلُ عَلَى تَقْدِيرِ الْإِنْفِصَالِ وَتَبَاتِ التَّنْوِينِ وَصَفُ التَّنْكِيرَاتِ/ بِهِ وَوُقُوعُهُ حَالًا مُضَافًا ، وَإِنَّمَا أُضِيفَ ١/٩٦ لِحَذْفِ التَّنْوِينِ ، فَإِنَّهَا لَا تُجَامِعُ الْإِضَافَةَ ؛ لِأَنَّ الْمُضَافَ إِلَيْهِ كَالْجُزْءِ مِنَ الْمُضَافِ يَتَمُّ بِهِ الْمُضَافُ ، وَالتَّنْوِينُ يُدُلُّ عَلَى تَمَامِ الْكَلِمَةِ ، فَلَوْ أُثْبِتَ فِي الْإِضَافَةِ لِاجْتِمَاعِ دَلِيلِ التَّمَامِ وَغَيْرِ التَّمَامِ هَذَا خُلْفٌ ، وَلَمَّا كَانَ فَائِدَةُ هَذِهِ الْإِضَافَةِ التَّخْفِيفَ أُضِيفَتِ الصَّفَةُ الْمَعْرِفَةُ بِاللَّامِ مُثَنًّا وَمَجْمُوعَةً كَقَوْلِكَ : الضَّارِبَا زَيْدٌ ، وَالضَّارِبُو زَيْدٍ لِحَذْفِ التَّنْوِينِ ؛ فَإِنَّهَا عَوَضُ التَّنْوِينِ ، وَأَمْتَنَعَ الضَّارِبُ زَيْدٌ ؛ لِفُقْدَانِ الْخَفَةِ عِنْدَ الْإِضَافَةِ ، وَإِنَّمَا جَاَزَ الضَّارِبُ الرَّجُلِ تَشْبِيهًا بِالْحَسَنِ

(١) البيت من مجزؤ الرمل ، وقائله مجهول ، وذكر السيوطي في الزهر ١٥٧/١ ، نقلًا عن الزجاجي في شرح أدب الكاتب أن الأصمعي نسبة لأعرابي من بني تميم ثم من بني حنظلة وانظر ابن يعيش ٣٨/٣ ، والهمع ٥٠/٢ .
والشاهد فيه كسابقة .

الْوَجْهِ ، وَالْجَامِعُ كَوْنُ الْمُضَافِ وَالْمُضَافِ إِلَيْهِ مُعَرِّفِينَ بِاللَّامِ
بِخِلَافِ الضَّارِبِ زَيْدٍ .

وَلِقَائِلٍ أَنْ يَقُولَ : السُّؤَالُ عَلَى قَوْلِهِمْ : الْحَسَنُ الْوَجْهِ قَائِمٌ ؛
لِكَوْنِ إِضَافَتِهَا لَفْظِيَّةً وَفَاقِدَةً لِلتَّخْفِيفِ ، فَأُجِيبَ بِأَنَّ « حَسَنًا »
أُضِيفَ أَوْلَى إِلَى « الْوَجْهِ » فَحُذِفَ التَّنْوِينُ ثُمَّ أُرِيدَتْ صِفَةُ الْمَعْرِفَةِ
بِهَا فَعُرِّفَ بِاللَّامِ ؛ لِأَنَّهُ لَا يَكْتَسِبِي التَّعْرِيفَ بِالْإِضَافَةِ ، ثُمَّ قِيسَ عَلَيْهِ
« الضَّارِبُ الرَّجُلِ » لِلْمُشَابَهَةِ .

قَالَ : لَا نُسَلِّمُ أَنَّ الْحُكْمَ ثَبَتَ فِي « الضَّارِبِ الرَّجُلِ »
بِالْقِيَاسِ ، وَظَاهِرٌ أَنَّهُ ثَبَتَ بِالنَّقْلِ ، وَلِأَنَّ هَذِهِ الْعِلَّةَ قَائِمَةً فِي صُورَةِ / ٩٦ ب/
التَّرَاجُ ، وَلِقُوَّةَ هَذَا السُّؤَالِ أَجَازَ الْفَرَّاءُ « الضَّارِبُ زَيْدٌ » ^(١) .

وَقَدْ تُحْذَفُ النَّونُ مِنَ الْمَعْرِفِ بِاللَّامِ مِنْ غَيْرِ الْإِضَافَةِ كَقَوْلِهِ
تَعَالَى : ﴿ وَالْمُقِيمِي الصَّلَاةِ ﴾ ^(٢) ، وَقَوْلِ الشَّاعِرِ :

(١) انظر رأي الفراء في شرح شذور الذهب ١٥٥ .

(٢) سورة الحج آية ٣٥ .

و « الصلاة » في الآية تقرأ بالنصب وقد نسبت إلى ابن أبي إسحاق والحسن ورويت عن أبي عمرو ، وحذفت النون للتخفيف لا للإضافة ، وقرأها الجمهور بالجر على الإضافة وحذفت النون لأجلها .

ينظر المحتسب ٨٠/٢ ، والبحر المحیط ٣٦٩/٦ ، والبيان في غريب إعراب القرآن ١٧٥/٢ .

١٧٨ — الحَافِظُ وَ عَوْرَةَ العَشِيرَةِ لَا

يَأْتِيهِمْ مِنْ وَرَائِهِمْ نَطْفُفٌ^(١)

لَأَنَّ اللَّامَ بِمَعْنَى « الَّذِي » فَتُخَيَّلَ طُولاً ، كَمَا حُذِفَ النُّونُ فِي

قَوْلِهِ :

١٧٩ — أَبْنِي كَلَيْبٍ إِنَّ عَمِّي اللَّذَا

فَتَلَا الْمُلُوكَ وَفَكَكَا^(٢) الْأَغْلَالَ^(٣)

وَالْأَشْهُرُ بَقَاءُ النُّونِ ، وَلَمْ تُحْدَفْ مِنَ الْمُعْرَى عَنْهَا ؛ لِإِدْمِ
الطُّولِ ، وَلِذَلِكَ خَطَأً الْمَازِنِيُّ أَبَا السَّمَالِ فِي قِرَائَتِهِ : « إِنَّكُمْ لَذَائِقُوا
الْعَذَابَ »^(٤) .

-
- (١) البيت من المنسرح ، وينسب لقيس بن الخطيم كما نسب إلى عمرو بن امرئ القيس .
انظر : ملحقات ديوان قيس بن الخطيم ١٧٢ ، والكتاب ٩٥/١ ، والمقتضب ١٤٥/٤ ،
والإيضاح العضدي ١٤٩ ، وشفاء العليل ١٤٣/١ .
- (٢) والشاهد فيه حذف النون من « الحافظين » استخفافاً لطول الاسم .
في النسخة « فكك » بالافراد خطأ .
- (٣) البيت من الكامل ، وهو للأخطل كما في ديوانه ١٠٨/١ ، وانظر الكتاب ٩٥/١ ،
والمقتضب ١٤٦/٤ ، والخزانة ٤٩٩/٢ ، والعيني ٣٢٤/١ .
- (٤) والشاهد حذف النون من اللذان تخفيفاً .
سورة الصافات آية ٣٨ ، وهي في النسخة « إنهم » خطأ ، وأبو السمال هو قعنب بن أبي
قعنب العدوي البصري ، له اختيار في القراءة شاذ عن العامة ولهذا قال المازني : لحن أبو السمال
بعد أن كان فصيحاً . ترجمته في طبقات القراء ٢٧/٢ ، وانظر البحر المحيط ٣٥٨/٧ ،
والبيان في غريب إعراب القرآن ٢٠٤/٢ .

وَأَمَّا اسْمُ الْفَاعِلِ الْمُتَّصِلِ بِالضَّمِيرِ كَقَوْلِهِمْ : الضَّارِبُكَ
وَالضَّارِبَاتُكَ ، وَالضَّارِبِي وَالضَّارِبَاتِي ، فَمَذَهَبُ سَيِّوِيهِ وَالْجُمْهُورِ أَنَّهُ
مُضَافٌ إِلَيْهِ فَيَكُونُ شَبِيهَاً بِقَوْلِهِمْ : الضَّارِبُ زَيْدٌ ، وَفَرَقَ بَيْنَهُمَا بِأَنَّ
اسْمَ الْفَاعِلِ الْمُتَّوْنِ أَوْ مَعَ النُّونِ حَيْثُ يُضَافُ إِلَى هَذَا الضَّمِيرِ لَمْ
يُحذفُ التَّنْوِينُ أَوْ النُّونُ لِلْإِضَافَةِ بَلْ لِأَنَّ هَذَا الضَّمِيرَ يُشَبِّهُ التَّنْوِينَ مِنْ
حَيْثُ إِنَّهُمَا زَائِدَتَانِ فِي آخِرِ الْكَلِمَةِ ، وَعَلَى حَرْفٍ وَاحِدٍ وَذَلِكَ
عَلَى تَمَامِ الْكَلِمَةِ وَشَبِيهَانِ بِالْحَرْفِ الْأَخِيرِ مِنَ الْكَلِمَةِ مِنْ حَيْثُ
الْإِفْتِقَارُ إِلَى الْإِتِّصَالِ / ، فَلَوْ أَتَيْنَا التَّنْوِينَ أَوْ النُّونَ مَعَهُ لاجْتِمَاعِ مِثْلَانِ ١/٩٧
وَلَزِمَ التَّنَاقُضُ أَيْضاً ، إِمَّا مِنْ حَيْثُ إِنَّهُمَا ذَالَانِ عَلَى تَمَامِ الْكَلِمَةِ
فَيَصِيرُ الْمُتَّصِلُ مُنْفَصِلاً ، أَوْ لِأَنَّ الْكَلِمَةَ تَمَّتْ بِالنُّونِ أَوْ التَّنْوِينِ وَلَمْ
تَتَمَّ بِالْمُتَّصِلِ ، فَلَمَّا لَمْ تَكُنْ فَائِدَةُ الْإِضَافَةِ إِلَى هَذَا الضَّمِيرِ التَّخْفِيفَ
بَلْ التَّخْصِيفَ فَحَسِبُ أَوْضِيفَ مَا لَا تَنْوِينَ وَلَا نُونٍ فِيهِ أَيْضاً إِلَيْهِ
لِحُصُولِ التَّخْصِيفِ ، وَهُوَ مُشْكِلٌ ؛ فَإِنَّ التَّخْصِيفَ حَاصِلٌ بِدُونِ
اعْتِقَادِ الْإِضَافَةِ ، فَلَوْ اعْتَقَدْنَاهَا كَانَ اعْتِقَادُ شَيْءٍ مُعْطَلٍ عَنِ الْفَائِدَةِ
وَمِنْ غَيْرِ دَلِيلٍ بَلْ مَعَ مَانِعٍ ؛ لِأَنَّ الْإِضَافَةَ مُسْتَقَلَّةً بِالْحَدْفِ ، وَمَا
ذُكِرَ أَيْضاً مُسْتَقَلٌّ فَتَجْتَمِعُ عَلَتَانِ عَلَى مَعْلُولٍ وَاحِدٍ وَإِنْ جَازَ فِيهَا
التَّرْجِيحُ ، وَذَهَبَ بَعْضُهُمْ إِلَى أَنَّ الضَّمِيرَ بَعْدَهُ مَنْصُوبٌ ، وَعَلَّلَ
حَدْفَ التَّنْوِينِ وَالنُّونِ بِمَا ذُكِرَ ، وَهُوَ أَسْلَمٌ مِنَ الْمُطَاعِ عَنِ (١) ،
وَقَوْلُهُمْ :

(١) نسب هذا للأخفش الأوسط ، وانظر ابن يعيش ١٢٣/٢ ، ١٢٤ .

شَاذٌ .

[إضافة الصفة المشبهة إلى فاعلها]

وَإِضَافَةُ الصِّفَةِ الْمُشَبَّهَةِ إِلَى فَاعِلِهَا كَقَوْلِكَ : حَسَنَ الْوَجْهِ ،
وَتَسْمِيَةُ الْمُضَافِ إِلَيْهِ الصِّفَةِ بِفَاعِلِهَا^(٢) مَجَازٌ عِنْدَ الْبَصْرِيِّينَ ، فَإِنَّهُمْ
يَقْدِرُونَ فَاعِلِهَا مُضْمَرًا ، وَيَقُولُونَ : إِضَافَتُهَا إِلَى « الْوَجْهِ » لِيَبَانَ أَنَّ / ٩٧ ب
الْحُسْنَ ثَبَتَ لِشَخْصٍ مِنْ هَذَا الْوَجْهِ ، وَإِنَّمَا سُمِّيَ « الْوَجْهُ » فَاعِلِهَا
بِاعْتِبَارِ مَا كَانَ كَالْقَاضِي الْمَعْرُورِ يُدْعَى قَاضِيًا ، فَإِنَّ الْحُسْنَ
بِالذَّاتِ لِلْوَجْهِ ، وَبِالْعَرَضِ لِصَاحِبِهِ ، وَمَا بِالذَّاتِ أَقْدَمُ مِمَّا بِالْعَرَضِ ،
أَوْ لِكَوْنِهِ فَاعِلِهَا بِالْقُوَّةِ الْقَرِيبَةِ كَمَا فِي قَوْلِهِمْ : حَسَنٌ وَجْهُهُ ،
كَالْحَمْرِ فِي الدَّنِّ تُسَمَّى مُسْكِرَةً ، وَإِضَافَةُ اسْمِ الْفَاعِلِ اللَّازِمِ إِلَى
فَاعِلِهِ كَقَوْلِهِمْ : « جَائِلَةُ الْوَشَاحِ » لِلْهَيْفَاءِ ، وَ« سَاكِنَةُ الْحَلْحَالِ »

(١) هذا صدر بيت من الطويل عجزه :

إذا ما خشوا من محدث الأمم _____ معظم

وهو من شواهد سيوية ٩٦/١ ، برواية « هم القائلون الحير والأمرونه » ولم ينسبه ، وإنما قال
« وقد جاء في الشعر فزعوا أنه مصنوع » .
وانظر ابن يعيش ١٢٥/٢ ، والخزانة ١٨٧/٢ .
والشاهد فيه الجمع بين النسب والضمير في « الفاعلون » شذوذاً ، وذهب المبرد إلى أن
الماء هنا للسكت .

(٢) هكذا ، ويقصد أن تسمية المضاف إليه الصفة فاعلاً مجازاً .. ، وانظر ابن يعيش ١٢٠/٢ .

لِلْحَزَلَةِ^(١) مِنْ قَبِيلِ إِضَافَةِ هَذِهِ الصِّفَةِ مِنْ حَيْثُ إِنَّ فَاعِلَهَا فِي الْأَصْلِ هُوَ الْمُضَافُ إِلَيْهِ ، ثُمَّ أُسْنِدَ إِلَى الضَّمِيرِ ، ثُمَّ أُضِيفَ لِلتَّخْصِصِ ، وَلَكِنْ بَيْنَهُمَا فَرْقٌ مِنْ حَيْثُ إِنَّ إِسْنَادَ الصِّفَةِ إِلَى الضَّمِيرِ حَقِيقَةٌ ، فَإِنَّ صَاحِبَ الْوَجْهِ يَصِحُّ عَلَيْهِ أَنَّهُ حَسَنٌ ؛ لِحُسْنِ وَجْهِهِ ، وَالْهِفَاءُ لَا يَصِحُّ عَلَيْهَا أَنَّهَا جَائِلَةٌ لِجَوْلَانٍ وَشَاحِهَا إِلَّا بِالْمَجَازِ ، وَهُوَ مِنْ إِطْلَاقِ وَصْفِ الْحَالِ عَلَى الْمَحَلِّ كَقَوْلِهِمْ : سَأَلَ الْوَادِي .

وَإِضَافَةُ اسْمِ الْمَفْعُولِ إِلَى فَاعِلِهِ كَقَوْلِهِمْ : فَلَانَ مُؤَدَّبُ الْخُدَّامِ مِنْ جُمْلَةِ إِضَافَةِ هَذِهِ الصِّفَةِ أَيْضًا ، وَحُكْمُهُ حُكْمُ اسْمِ الْفَاعِلِ الْأَزِمِ ، وَدَلِيلُ انْفِصَالِ هَذِهِ الثَّلَاثِ مَا مَرَّ فِي إِضَافَةِ الْفَاعِلِ إِلَى مَفْعُولِهِ ، وَإِضَافَةُ « أَفْعَلٌ » التَّفْضِيلِ عِنْدَ الْفَارِسِيِّ^(٢) وَتَابِعِيهِ ، فَإِنَّ الْأَصْلَ أَنَّ يُذَكَّرَ مَعَ « مِنْ » ثُمَّ حُذِفَتْ وَأُضِيفَتْ / لِلِاخْتِصَارِ كَمَا مَرَّ فِي أَصَالَةِ ثَبَاتِ التَّنْوِينِ أَوْ التَّنُونِ وَحَذْفِهِمَا ، وَقَدْ عَدَّ الْفَارِسِيُّ^(٣) إِضَافَةَ الْأَسْمِ إِلَى الصِّفَةِ نَحْوَ « صَلَاةُ الْأَوْلَى » مِنْ إِضَافَةِ اللَّفْظِيَّةِ مِنْ حَيْثُ إِنَّهَا فِي الظَّاهِرِ مُضَافٌ إِلَيْهَا وَفِي الْحَقِيقَةِ لَيْسَتْ ؛ فَإِنَّهَا صِفَةٌ لِلْمُضَافِ إِلَيْهِ ، وَقَدْ جَعَلَ بَعْضُهُمْ : « وَاحِدٌ أُمِّهِ ، وَعَبْدٌ بَطْنِهِ ، وَنَسِيحٌ وَحْدِهِ » إِضَافَتَهَا لَفْظِيَّةً ، وَالْأَكْثَرُونَ عَلَى مَعْنَوِيَّتِهَا ،

(١) الانخزال : مشية فيها تناقل وتفكك .

(٢) انظر المقتصد في شرح الإيضاح ٢/ ٨٨٤ ، والإيضاح العضدي ٢٦٩ .

(٣) انظر المقتصد ٨٩٣ ، والإيضاح العضدي ٢٧١ .

قَالَ الْإِمَامُ الْجُرْجَانِيُّ (١) : « ظَاهِرٌ أَنَّ الْهَاءَ لَا تَعُودُ إِلَى مُضَافِهَا ؛ لِاسْتِزْمَامِهِ إِضَافَةَ الشَّيْءِ إِلَى نَفْسِهِ ، فَالْعَائِدُ إِلَيْهِ إِنْ كَانَ مَعْرِفَةً فَالْمُضَافُ إِلَى ضَمِيرِهِ مَعْرِفَةٌ ، وَإِنْ كَانَ نَكِيرَةً فَنَكِيرَةٌ » وَهُوَ غَرِيبٌ ؛ فَإِنَّهُ جُعِلَ ضَمِيرُ النَكِيرَةِ نَكِيرَةً .

وَلَا يَجُوزُ أَنْ يَكُونَ الْمُضَافُ إِلَيْهِ لِأَفْعَلِ التَّفْضِيلُ مُضَافًا إِلَى ضَمِيرِ « أَفْعَلٍ » مِثْلُ قَوْلِكَ : يُوسُفُ أَحْسَنُ إِخْوَتِهِ ؛ لِأَنَّ الْأُخُوَّةَ لَا تَشْمَلُ يُوسُفَ ، وَإِلَّا مَا أُضِيفَتْ إِلَى ضَمِيرِهِ ، لِئَلَّا يَلْزَمَ إِضَافَةُ الشَّيْءِ إِلَى نَفْسِهِ ضِمْنًا ، وَإِذَا لَمْ تَشْمَلْهُ لَا يُضَافُ « أَفْعَلٌ » الَّذِي هُوَ يُوسُفُ إِلَيْهَا ؛ لِأَنَّهُ يَجِبُ ، أَنْ يَكُونَ بَعْضَ الْمُضَافِ إِلَيْهِ كَذَا فِي « الْمُفَصَّلِ » (٢) ، فَيَقَالُ لَهُ : مَا تَحَرَّرَ مِنْ كَلَامِكَ فِي امْتِنَاعِ إِضَافَةِ الشَّيْءِ إِلَى نَفْسِهِ هُوَ امْتِنَاعُ / إِضَافَةِ أَحَدِ الْمُتَرَادِفِينَ إِلَى الْآخَرِ ، وَهِيَ ٩٨/ب هَهُنَا مَفْقُودَةٌ ، سَلَّمْنَا امْتِنَاعَ إِضَافَةِ الشَّيْءِ إِلَى نَفْسِهِ ضِمْنًا ، لَكِنْ قَوْلُكَ : لَمَّا خَرَجَ يُوسُفُ مِنْ إِخْوَتِهِ لَا يُضَافُ « أَفْعَلٌ » الَّذِي هُوَ هُوَ إِلَيْهَا لِأَنَّهُ يَجِبُ أَنْ يَكُونَ بَعْضَ الْمُضَافِ إِلَيْهِ ، يُنَاقِضُ الْكَلَامَ السَّابِقَ ؛ لِأَنَّ « أَفْعَلٌ » تَجِبُ إِضَافَتُهُ حِينَئِذٍ إِلَى نَفْسِهِ ضِمْنًا ، وَأَيُّ فَرْقٍ بَيْنَ أَنْ يَتَّضَمَّنَ الْمُضَافُ إِلَيْهِ الْمُضَافَ ، وَبَيْنَ تَضَمُّنِ الْمُضَافِ الْمُضَافَ إِلَيْهِ ؟

(١) انظر المقتصد ٨٧٧—٨٧٩ .

(٢) انظر المفصل ٩٠ ، وابن يعيش ٨/٣ .

فَإِنْ أَجَابَ بِأَنَّ إِضَافَةَ « أَفْعَلٌ » لَفِظِيَّةٌ فِي تَقْدِيرِ الْإِنْفِصَالِ
فَكَأَنَّهُ لَا إِضَافَةَ ، وَأَضَافَةُ الْإِخْوَةِ إِلَى الضَّمِيرِ حَقِيقِيَّةٌ فَحَصَلَ الْفَرْقُ .
قِيلَ لَهُ : نَصَصْتَ فِي « الْمُنْفَصِلِ » أَنَّ « أَفْعَلٌ » يَلْزِمُهُ التَّعْرِيفُ
مُضَافاً ، فَأَنَّى يَكُونُ فِي تَقْدِيرِ الْإِنْفِصَالِ عِنْدَكَ ؟ ، وَالأَوْلَى أَنْ
يُقَالَ : إِذَا قِيلَ : هَؤُلَاءِ إِخْوَةُ يُوسُفَ ، لَا يَدْخُلُ يُوسُفُ فِي إِخْوَتِهِ ؛
لِأَنَّ الْأَخَّ مِنَ الْأَسْمَاءِ الْإِضَافِيَّةِ ، وَالْإِضَافَةُ تَتَحَقَّقُ بَيْنَ شَيْئَيْنِ فَلَا تَثْبُتُ
أَخُوَّةُ يُوسُفَ بِالنِّسْبَةِ إِلَى نَفْسِهِ ، وَلَمَّا خَرَجَ مِنْهُمْ امْتَنَعَ إِضَافَةُ
« أَفْعَلٌ » إِلَى مَا لَمْ يَشْمَلْهُ هَذَا ، وَأَمَّا الَّذِي بِمَعْنَى الْفَاعِلِ فَلَا تَمْتَنِعُ
مَعَهُ الْمَسْأَلَةُ (١) .

(١) انظر ابن يعيش ٨/٣ ، والمقتصد ٨٩٢ فما بعدها .

« بَابُ التَّوَابِعِ »

تَرْجَمُ الْفَارِسِيُّ هَذَا الْبَابَ بِتَوَابِعِ الْأَسْمَاءِ^(١) ، وَجَارُ اللَّهِ بِتَوَابِعِ / ١/٩٩
 الْمُعْرَبِ وَخَصَّهَا بِالْأَسْمَاءِ بِقَوْلِهِ : هِيَ أَسْمَاءٌ وَلَا يَمَسُّهَا الْإِعْرَابُ
 إِلَّا عَلَى سَبِيلِ التَّبَعِ لِغَيْرِهَا^(٢) ، وَالْأُولَى تَرُكُ إِضَافَتَهَا إِلَيْهِمَا وَإِطْلَاقُهَا ؛
 فَإِنَّ مِنَ التَّوَابِعِ التَّأَكِيدَ ، وَهُوَ قَدْ يَكُونُ لِغَيْرِ الْأِسْمِ وَالْمُعْرَبِ وَغَيْرِ
 الْأِسْمِ ، وَمِنْهَا عَطْفُ النَّسَقِ وَقَدْ يَكُونُ فِعْلًا وَجُمْلَةً ، فَيَكُونُ تَابِعًا
 لِفِعْلٍ وَجُمْلَةٍ ، وَالْأَشْبَهُ أَنْ يُقَالَ : التَّابِعُ : لَفْظٌ يَسْتَحِقُّ إِعْرَابَ مَا
 قَبْلَهُ عَلَى تَقْدِيرِ كَوْنِهِ مُعْرَبًا مِنْ حَيْثُ إِنَّهُ ثَانٍ لَهُ .

وَفِي غَاِمِلِ التَّابِعِ ثَلَاثَةٌ أُوجِبُ :

غَاِمِلُ الْمُتَّبُوعِ ، وَهُوَ الصَّحِيحُ ؛ لِأَنَّهُ لَوْلَاهُ اسْتَقَلَّ الثَّانِي
 بِالْعَاِمِلِ فَلَمْ تُتَّصَّرِ التَّبَعِيَّةُ ، وَمِثْلُ غَاِمِلِ الْمُتَّبُوعِ مُقَدَّرًا ؛ لِأَنَّ الصِّفَّةَ
 الْمُنْسُوبَةَ إِلَى ذَاتٍ لَا تُنْسَبُ بِعَيْنِهَا إِلَى أُخْرَى ؛ لِامْتِنَاعِ قِيَامِ غَرَضِي
 بِمَحَلِّينَ ، فَقَوْلُكَ : قَامَ زَيْدٌ وَعَمَرُوْهُ أَيُّ وَقَامَ عَمْرُوْهُ ، وَالشَّبَهَةُ قَائِمَةٌ
 فِي قَامَ الزَّيْدَانِ وَالزَّيْدُونَ مَعَ الْإِتْفَاقِ عَلَى الْجَوَازِ ، وَحَلُّهَا أَنَّ الْمُرَادَ

(١) الإيضاح العضدي ٢٧٣ ، والمقتصد ٨٩٦ .

(٢) الفصل ١١٠ ، ونصه « هي الأسماء التي لا يمسها الإعراب إلا على سبيل التبع لغيرها » .

مِنَ الصَّفَةِ الْمَنسُوبَةِ جِنْسُهَا مَعَ قَطْعِ النَّظَرِ عَنِ التَّعَدُّدِ وَالتَّقْدِيرِ
فِي عَطْفِ النَّسَقِ ، لِمَا مَرَّ ، وَفِي الْبَدَلِ لِمَا سَيَأْتِي ، وَالْإِنْسِحَابُ فِي
غَيْرِهَا^(١) ، وَامْتِنَاعُ الْوَقْفِ عَلَى الْمَتَّبِعِ فَرَعٌ عَدَمِ اسْتِقْلَالِ التَّابِعِ فَهُوَ
الْأَصْحَحُ / وَهِيَ : تَأْكِيدٌ ، وَصِفَةٌ ، وَبَدَلٌ ، وَعَطْفٌ بَيَانٍ ، وَعَطْفٌ ب/٩٩
نَسَقٍ .

(١) أي أن عامل التابع هو عامل المتبوع في التوكيد ، والصفة ، وعطف البيان .

« التَّأْكِيدُ » (١)

هُوَ تَابِعٌ يُقَرَّرُ بِمَعْنَاهُ مَعْنَى لَفْظٍ مُتَقَدِّمٍ لِإِزَاحَةِ غَفْلَةِ مَوْهُومَةٍ ،
أَوْ تَجَوُّزٍ مَحْسُوبٍ ، أَوْ سَهْوٍ مَظْنُونٍ ، وَذَلِكَ إِمَّا بِتَكَرِيرِ اللَّفْظِ
الْأَوَّلِ ، وَيُقَالُ لَهُ : التَّكْرِيرُ الصَّرِيحُ ؛ لِأَنَّ التَّأْكِيدَ لِأَبَدٍ أَنْ يَكُونَ
بِتَكَرِيرِ الْمَعْنَى وَلَكِنْ إِذَا كُرِّرَ بِتَكَرِيرِ اللَّفْظِ صَارَ التَّكْرِيرُ صَرِيحاً ؛
لِأَنَّهُ لَفْظِيٌّ ، وَإِمَّا بِلَفْظٍ غَيْرِ الْأَوَّلِ ، وَيُقَالُ لَهُ : غَيْرُ الصَّرِيحِ ، لِأَنَّهُ
مَعْنَوِيٌّ .

وَالْأَوَّلُ يَكُونُ اسْمًا ، وَفِعْلًا وَحَرْفًا ، وَمُفْرَدًا وَجُمْلَةً ، كَقَوْلِكَ :
رَأَيْتُ زَيْدًا زَيْدًا ، وَضَرَبَ ضَرْبَ زَيْدٍ ، وَإِنَّهُ قَائِمٌ ، وَجَاءَ زَيْدٌ جَاءَ
زَيْدٌ .

وَأَمَّا الثَّانِي فَلَا يَكُونُ إِلَّا اسْمًا وَلَا يُؤَكِّدُ الْمُظْهَرُ بِالْمُضْمَرِ بَلْ بِمِثْلِهِ ؛
لِأَنَّ الْمُضْمَرَ أَعْرَفُ فَلَا يَسْتَقِيمُ جَعْلُهُ فَضْلَةً مُتَمِّمَةً لِغَيْرِ الْأَعْرَفِ ؛
وَلِأَنَّ ضَمِيرَ الْمُتَكَلِّمِ وَالْحَاضِرِ غَيْرِ صَالِحٍ لِذَلِكَ ، وَهُوَ أَكْثَرُ مِنَ
الْعَائِبِ فَلَمَّا امْتَنَعَ فِي الْأَكْثَرِ امْتَنَعَ فِي الْكُلِّ سَجْبًا لِحُكْمِ الْأَغْلَبِ
عَلَى الْأَقَلِّ .

وَيُؤَكِّدُ الْمُضْمَرُ بِمِثْلِهِ كَقَوْلِكَ : مَا ضَرَبَنِي إِلَّا هُوَ هُوَ ،

(١) انظر لهذا ابن يعيش ٤١/٣ ، والمقتصد ٨٩٧ .

وَرَأَيْتِنَا نَحْنُ ، وَمَرَرْتُ بِهِ هُوَ ، وَالْمُؤَكَّدُ بِهِ مُنْفَصِلٌ الْبَتَّةَ وَإِلَّا لَمْ
يَصْلُحَ لِلتَّأْكِيدِ ، وَالْمُؤَكَّدُ يَتَّصِلُ وَيُنْفَصِلُ كَمَا مَرَّ ، وَبِالْمُظْهِرِ (١)
ثُمَّ / الضَّمِيرُ الْمُؤَكَّدُ إِنْ اتَّصَلَ وَارْتَفَعَ وَأُكِّدَ بِالنَّفْسِ وَالْعَيْنِ ١/١٠٠
فَلَا يُؤَكَّدُ بِالْمُظْهِرِ إِلَّا بَعْدَ تَأْكِيدِهِ بِالْمُضْمِرِ كَقَوْلِكَ : زَيْدٌ جَاعِزِي
هُوَ نَفْسُهُ (٢) أَوْ عَيْنُهُ ؛ لِأَنَّهُمَا يَلِيَانِ الْعَامِلَ فَيَشْتَبَهُ التَّأْكِيدَ بِالْفَاعِلِ ، فَإِذَا
أُكِّدَ بِالْمُنْفَصِلِ زَالَ الْاِشْتِبَاهُ وَأَطْرَدَ الْبَابُ فِي كُلِّ ضَمِيرٍ مَرْفُوعٍ ،
وَإِنْ لَمْ يَشْتَبَهُ كَقَوْلِكَ : ضَرَبْتُ أَنْتَ نَفْسَكَ . وَاخْتَلَفُوا فِي أَنَّ
الظَّاهِرَ تَأْكِيدٌ لِلْمُنْفَصِلِ أَوْ الْمُتَّصِلِ ، فَإِنَّ أُكِّدَ بِكُلِّ وَاجْمَعِينَ فَلَا
يُشْتَرَطُ ذَلِكَ ؛ أَمَّا فِي « أَجْمَعِينَ » فَلِأَنَّهَا لَا تَلِي الْعَامِلَ فَتَتَّعَيْنُ
لِلتَّأْكِيدِ ، وَأَمَّا فِي « الْكُلِّ » وَإِنْ وَلِيَهُ فَتَشْبِيهُاً بِأَجْمَعِينَ ، وَالْجَامِعُ
بَيْنَهُمَا مَعْنَى الْإِحَاطَةِ .

وَإِنْ اتَّصَبَ الضَّمِيرُ أَوْ انْجَرَّ أُكِّدَ بِالْمُظْهِرِ مِنْ غَيْرِ الشَّرْطِ
لِإِتِّفَاقِ الْاِلتِبَاسِ .

وَلِقَائِلِ أَنْ يَقُولَ : التَّأْكِيدُ يَجِبُ أَنْ يُفِيدَ مَعْنَى الْأَوَّلِ ؛
لِيُحَقِّقَهُ ، وَالْمُظْهِرَ لَا يُفِيدُ الْمَعْنَى الْمُحَقَّقَ غَايَةَ التَّحْقِيقِ الْمُسْتَفَادَ
مِنَ الْمُضْمِرِ بَلْ يُفِيدُهُ نَاقِصَ التَّحْقِيقِ ، فَلَا جَوَازَ لِتَأْكِيدِهِ بِهِ ، وَإِذَا

(١) أي ويؤكد المضمير بالمظهر ، وذلك يكون بالنفس والعين وكل وأجمع وتوابعهما ، انظر
المصدرين السابقين .

(٢) وذلك نحو « رأيت به نفسه ، ومررت به نفسه » .

أَكَّدَ بِكُلِّ وَأَجْمَعَ غَيْرُ جَمْعٍ فَظَاهِرٌ بَطْلَانُهُ إِلَّا أَنْ يُقْصَدَ أَجْزَاءُ
 الْمُؤَكَّدِ كَقَوْلِكَ : سِرْتُ النَّهَارَ كُلَّهُ ، وَإِنَّمَا يَحْسُنُ إِذَا اخْتَمَلَ
 انْفِصَالَ الْأَجْزَاءِ فِي الْحُكْمِ كَأَجْزَاءِ النَّهَارِ فِي السَّيْرِ لَا كَأَجْزَاءِ زَيْدٍ
 فِي الْمَجِيءِ .

/ وَلَا^(١) تُؤَكَّدُ النَّكِرَاتُ عِنْدَ الْبَصْرِيِّينَ^(٢) ؛ لِأَنَّ حَاجَةَ النَّكِرَةِ ١٠٠/ب
 إِلَى التَّعْرِيفِ أَمْسٌ مِنْ حَاجَتِهَا إِلَى التَّأْكِيدِ ؛ لِأَنَّ الشَّيْءَ مَا لَمْ يَتَّعَيَّنْ
 فَتَقْدِيرُهُ لَعَوٌّ ، وَلِأَنَّ مَدْلُولَ النَّكِرَةِ الشُّيُوعُ ، وَمَدْلُولُ التَّأْكِيدِ
 التَّخْصِيسُ فَيَتَنَاقَضَانِ ، فَإِنَّ الْفَاطَ التَّأْكِيدِ مَعَارِفٌ ؛ لِإِضَافَتِهَا إِلَى
 ضَمِيرِ الْمُؤَكَّدِ ، وَأَجْمَعُ لَوْلَا تَعَرَّفَهُ لَمَا أَكَّدَ بِهِ الْمَعْرِفَةَ لِعَدَمِ فَائِدَةِ
 التَّأْكِيدِ إِذَنْ ، وَجَوَزَهُ الْكُوفِيُّونَ فِي النَّكِرَةِ الْمَحْدُودَةِ لِقُرْبِهَا مِنْ
 الْمَعْرِفَةِ ، وَأَنْشَدُوا :

١٨١ — قَدْ صَرَّتِ الْبَكْرَةُ يَوْمًا أَجْمَعًا^(١)

- (١) قوله « ولا » مكررة في النسخة .
 (٢) توكيد النكرة توكيداً معنوياً فيه خلاف بين النحويين ، فالكوفيون يميزون توكيد النكرة المحدودة ،
 والبصريون لا يميزونه ، ولكل منهما حججه وأدلته .
 انظر الإنصاف ٤٥١/١ المسألة (٦٣) . .
 (١) البيت من الرجز ، وقائله غير معروف :
 انظر الإنصاف ٤٥٤/٢ المسألة (٦٣) ، وابن يعيش ٤٥/٣ ، والخزانة ٨٧/١ ، ٣٥٧/٢ ،
 والعيني ٩٥/٤ ، والصفوة الصفية ٧٤٩ .
 والشاهد فيه توكيد النكرة المحدودة كما ذهب إليه الكوفيون ، وخرجه البصريون على أنه شاذ لا =

وَإِنَّمَا يُجْمَعُ بَيْنَ « كُلِّ » وَ « أَجْمَعِينَ » فِي قَوْلِهِمْ : جَاءَنِي
الْقَوْمُ كُلُّهُمْ أَجْمَعُونَ ؛ لِبَيَانِ مَجِيءِ الْكُلِّ حَالَةً وَاحِدَةً .

= يعول عليه مع أن قائله مجهول ، وهي حجة وأهية لا تنهض دليلا يدحض ما احتج به
الكوفيون وهم ثقات .

« فَصْلٌ »

أَكْتَعُونَ ، وَأَبْتَعُونَ ، وَأَبْصَعُونَ ، أَتْبَاعُ لـ « أَجْمَعُونَ » لَا
يَجْعُنَ إِلَّا عَلَى إِثْرِهِ عِنْدَ الْأَكْثَرِينَ ، وَجَوَزَ شِرْذِمَةً : جَاءَنِي الْقَوْمُ
أَكْتَعُونَ (١) .

وَعَلَى الْقَوَائِنِ ، هَلْ يُشْتَرَطُ تَرْتِيبُ هَذِهِ التَّوَابِعِ عَلَى مَا
سَرَدْنَا ؟ فِيهِ قَوْلَانِ .

[الصَّفَةُ] :

الصَّفَةُ : تَابِعَةٌ تَدُلُّ عَلَى مَعْنَى فِي مَتْبُوعِهَا أَوْ فِي مُتَنَسِّبٍ إِلَى
مَتْبُوعِهَا ، وَخَصَّهَا الْعَلَامَةُ (٢) بِالْإِسْمِ ، وَيَحْدِثُهُ كَوْنُهَا جَمَلَةً ،
وَسَوْقُهَا لِلتَّفْرِيقِ بَيْنَ الْمُشْتَرِكِينَ فِي الْإِسْمِ . قِيلَ أَكْثَرُ مَجِيئِهَا
لِتَخْصِيسِ النِّكَرَاتِ وَتَوْضِيحِ الْمَعَارِفِ ، وَقَدْ تَجَيَّءٌ لِمُجَرَّدِ الثَّنَاءِ
كَالْأَوْصَافِ الْجَارِيَةِ عَلَى الْحَقِّ عَزَّ شَأْنُهُ ، وَعَلَى الْمُلُوكِ ، / وَلَبَّحَتْ ١٠١/أ
الذَّمَّ كَقَوْلِهِمْ : فَعَلَ فُلَانٌ الْفَاسِقُ الْحَبِيثُ ، لِمَنْ تَخَصَّصَ بِهِمَا ،

(١) هذا هو مذهب الكوفيين وابن كيسان ، الجمع ١٢٣/٢ .

والشذمة : القليل من الناس . اللسان ٣٢٢/٢ (شردم ، شردم) .

(٢) يقصد الزمخشري حيث قال في المفصل ١١٤ : « الصفة هي الاسم الدال على بعض أحوال

الذات » وانظر ابن يعيش ٤٧/٣ .

وَلَمَحْضِ التَّأْكِيدِ كَقَوْلِهِ تَعَالَى : ﴿ تَفْخَعُ وَاحِدَةً ﴾ (١) ، وَعَنْ صَدْرِ
الْأَفْضَلِ (٢) : أَنَّهَا فِي الْأَوْجِهِ الثَّلَاثِ لَا تَحُلُو مِنْ مِلَاحِظَةِ التَّفْرِيقَةِ بَيْنَ
الْمُشْتَرِكِينَ فِي الْأَسْمِ تَوْهَمًا ، أَمَّا فِي الْأَوَّلِينَ فَظَاهِرٌ وَأَمَّا فِي التَّأْكِيدِ
فَلِتَوَذَّنَ أَنَّ الْمُرَادَ تَعْرِيفَ الْوَاحِدَةِ مِنَ التَّفْخَعَةِ لَا أَصْلَ التَّفْخَعَةِ .

تَقْسِيمُ آخِرُ : هِيَ إِمَّا لِأَزْمٍ أَوْ غَيْرِهِ . وَاللَّازِمُ إِمَّا مَحْسُوسٌ
كَالطَّوِيلِ ، وَإِمَّا غَيْرُ مَحْسُوسٍ ، وَهُوَ إِمَّا مِنْ نَفْسِهِ كَالْعَاقِلِ ، أَوْ مِنْ
أَصْلِهِ كَالشَّرِيفِ ، وَغَيْرُ اللَّازِمِ إِمَّا مَحْسُوسٌ كَالْقَائِمِ أَوْ غَيْرُهُ ، وَهُوَ
إِمَّا مِنْ أَمْثَالِهِ كَالْمُكْرَمِ ، أَوْ لَا ، وَهُوَ إِمَّا كَسْبِيٌّ كَالْعَنِيِّ ، أَوْ غَيْرُ
كَسْبِيٍّ كَالصَّحِيحِ .

آخِرُ اسْتِقْرَائِيٍّ : وَهِيَ إِمَّا اسْمٌ فَاعِلٍ ، أَوْ اسْمٌ مَفْعُولٍ ، أَوْ
صِفَةٌ مُشَبَّهَةٌ أَوْ « ذُو » أَوْ اسْمٌ الْمُبَالَغَةِ كـ « رَجُلٌ » أَي رَجُلٌ ، وَأَيْمًا
رَجُلٌ بِمَعْنَى كَامِلٍ فِي الرَّجُولِيَّةِ ، وَأَنْتَ الرَّجُلُ كُلُّ الرَّجُلِ ، وَهَذَا
الْعَالِمُ جُدُّ الْعَالِمِ ، وَحَقُّ الْعَالِمِ أَي الْبَلِيغُ فِي شَأْنِهِ ، وَمَرَرْتُ بِرَجُلٍ
رَجُلٍ صِدْقٍ ، وَرَجُلٍ سَوْءٍ ، أَي صَالِحٍ وَفَاسِدٍ .

آخِرُ لِلْفَارِسِيِّ (١) : هِيَ إِمَّا حِلْيَةٌ كَأَسْوَدَ ، أَوْ فِعْلٌ عِلَاجٍ
كَذَاهِبٍ ، أَوْ غَيْرِ عِلَاجٍ كَعَالِمٍ ، أَوْ نَسَبٍ ، أَوْ ذُو .

(١) سورة الحاقة آية ١٣ .

(٢) انظر التخمير لوجه ١٣٣ من الجزء الأول .

(٣) الإيضاح العضدي ٢٧٥-٢٧٦ ، والمقتصد ٩٠١-٩٠٤ .

تحقيق: إذا قلت مثلاً: رأيت الرجل، احتمل أن يكون/ ١٠١/ب
 كاتباً وأن لا يكون، والكاتب يدل على ذات غير معينة ثبتت الكتابة
 لها، ويحتمل أن يكون الرجل، وأن لا يكون، وكذا كل مشتق
 فإنه يدل على معنى معين موجود لشيء غير معين، فإذا أُجريت
 الكاتب على الرجل زال ذلك الاحتمال بثبوت الكتابة له، وتعين
 الذات الغير المتعينة في الكاتب بكونها الرجل فصار الكاتب هو
 الرجل، فكان الموصوف هو الصفة بالإمكان، والصفة هي الموصوف
 بالإمكان، فإذا قيدت أحدهما بالآخر خرج الإمكانان إلى الفعل
 فصارا شيئاً واحداً، وبه اندفع سؤال المشكل إنهما إما متحدان
 المفهوم فلا فائدة، أو مختلفاه فلا إجراء.

وظهر من هذا أن الاسم الغير المشتق موصوف بالطبع،
 والمشتق صفة بالطبع، ولهذا إذا وُصف بغير المشتق جعلوه في
 تقدير المشتق، واستضعف سيويه^(١): مررت برجل أسد، فقيل:
 لأنه اسم جنس عني بعيد عن تأويل الاشتقاق.

والإشكال عليه أنه استحق وقوعه حالاً مع احتياج تقدير
 اشتقاقه. ولناصره أن يفرق بينهما بأن استيجاب/ الوصف الاشتقاق ١٠٢/أ

(١) انظر الكتاب ٤٣٤/١ (هارون) وانظر ابن يعيش ٤٨/٣، والإيضاح في شرح المفصل
 لابن الحاجب ٤٤٣/١.

أَشَدُّ مِنْ اسْتِجَابِ الْحَالِ إِيَّاهُ ، فَإِنَّ الْوَصْفَ وَاجِبُ الدَّلَالَةِ عَلَى
مَعْنَى فِي الذَّاتِ فَيَتَعَيَّنُ الْمُشْتَقُّ ، وَالْحَالُ تَدُلُّ عَلَى هَيْئَةٍ وَإِنْ لَمْ
تَكُنْ مُشْتَقَّةً : كَقَوْلِهِمْ : هَذَا بُسْرًا أَطْيَبُ مِنْهُ رُطْبًا .

فصل

الْجُمْلَةُ تَقَعُ صِفَةً لِلتَّكَرَّاتِ دُونَ الْمَعَارِفِ ؛ لِأَنَّ مَفْهُومَهَا شَائِعٌ مُطَابِقٌ مَفْهُومِ التَّكْرِيرِ دُونَ الْمَعْرِفَةِ ، وَبِشَرْطِ لَوْصِفِيَّتِهَا احْتِمَالِهَا الصِّدْقَ وَالْكَذِبَ ؛ لِأَنَّ مِنْ لَوَازِمِ الصَّفَةِ صِلَاحِيَّتِهَا لِلخَبَرِيَّةِ ، وَيَتَنَبَّيْ صُلُوحَ الخَبَرِيَّةِ لِعَدَمِ احْتِمَالِهَا فَتَنَبَّيْ الوَصْفِيَّةِ ، وَقَوْلُهُ :

١٨٢ — حَتَّى إِذَا جَنَّ الظَّلَامُ وَاحْتَلَطَ

جَاءُوا بِمَذْقٍ هَلْ رَأَيْتَ الذَّنْبَ قَطُّ (١)

وَقَوْلُ أَبِي الدَّرْدَاءِ : « وَجَدْتُ النَّاسَ أَخْبَرَ ثَقَلَهُ » (٢) ، فَعَلَى تَقْدِيرِ مَقُولٍ فِيهِ ذَلِكَ ، فَالْتَّعْتُ مُفْرَدٌ مُضْمَرٌ وَالْجُمْلَةُ الظَّاهِرَةُ مُتَعَلِّقَةٌ ، وَقَدْ يُوصَفُ بِالمَصْدَرِ إِمَّا عَلَى تَأْوِيلِ الاِشْتِقَاقِ ، أَوْ عَلَى

(١) هما من الرجز ، وينسبان للعجاج ، وليسا في ديوانه (تحقيق د . عزة حسن) وهما في ابن يعيش ٥٣/٣ ، والمقتصد ٩١٢ ، وابن الشجري ١٤٩/٢ ، والعيني ٦١/٤ ، والحزانة ٢٧٥/١ . المذق : اللبن الممزوج بالماء .

والشاهد في قوله « هل رأيت .. » ظاهرها يشبه أن يكون صفة لمذق وليس كذلك ، لأنها جملة انشائية وهي لا تقع وصفاً بل الجملة الخبرية ، والتقدير : جاءوا بمذق مقول فيه هل رأيت الذنب قط .

(٢) انظر : النهاية في غريب الحديث والأثر ١٠٥/٤ ، وابن يعيش ٥٣/٣ ، وشفاء العليل ٧٥٠ ، والمساعد على تسهيل الفوائد ٤٠٧/٢ ، واللسان (قلا) حيث قال : « القلا : البُغْضُ ، يقول : جرب الناس ، فانك إذا جربتهم قليتهم وتركهم لما يظهر لك من بواطن سرائرهم لفظه لفظ الأمر ومعناه الخبر ، أي من جربهم وخبرهم أبغض وتركهم ، الهاء في ثقله للسكت » .

تَمْدِيرِ جَعَلِ الْمَوْصُوفِ عَيْنَ تِلْكَ الصِّفَةِ لِكَثْرَةِ مُلَابَسَتِهِ لَهَا
كَقَوْلِهِمْ : رَجُلٌ عَدْلٌ وَصَوْمٌ وَرِضًا ، وَيَقَعُ أَدَاكَ عَلَى الْمُشْتَى
وَالْمَجْمُوعِ وَالْمُدَّكِرِ وَالْمُؤَنَّثِ بِلَفْظِ الْوَاحِدِ الْمُدَّكِرِ ؛ لِكُونِهِ جِنْسًا
شَامِلًا .

فصل /

ب/١٠٢

وَقَدْ يُوصَفُ الشَّيْءُ بِتَعْتِ مَا هُوَ بِسَبَبِهِ ، أَيِّ مَا لَهُ تَعَلَّقَ بِهِ ،
وَذَلِكَ إِمَّا بِإِسْنَادِ الصِّفَةِ إِلَى الْمُضَافِ إِلَى ضَمِيرِ الْمَوْصُوفِ ، أَوْ
بِإِسْنَادِهَا إِلَى مَوْصُولٍ يَشْمَلُ صِلَتَهَا ضَمِيرَ الْمَوْصُوفِ كَقَوْلِهِمْ : هَذَا
رَجُلٌ كَثِيرٌ مُجِبُّهُ ، أَوْ مَنْ لَا مُخَالَفَةَ بَيْنَهُ وَبَيْنَهُ .

وَالصِّفَةُ الْحَاصِلَةُ فِي الْمَوْصُوفِ تَتَّبَعُهُ فِي ثَمَانِيَةِ أُمُورٍ :
الإِعْرَابُ وَالْإِفْرَادُ وَالتَّثْنِيَةُ وَالْجَمْعُ وَالتَّعْرِيفُ وَالتَّنْكِيرُ وَالتَّذْكِيرُ
وَالتَّأْنِيثُ ؛ لَا تَحَادِيهِمَا إِلَّا إِذَا كَانَتْ « فِعُولًا » فَأَعْلًا (١) ، أَوْ
« فَعِيلًا » مَفْعُولًا ؛ فَإِنَّهُمَا يَلْفِظُ الْمَذْكَرُ يَقَعَانِ عَلَى الْمَذْكَرِ
وَالْمُؤَنَّثِ ، قِيلَ : لِأَنَّ مَعْنَاهُمَا الشَّيْءُ الْمُتَّصِفُ بِهَذِهِ الصِّفَةِ ، أَوْ
النَّفْسُ الْمُتَّصِفَةُ بِهَا ، أَوْ كَانَتْ صِفَةً مَصُوغَةً مَعَ التَّاءِ إِمَّا لِلْمُبَالَغَةِ
كَالْعَلَامَةِ ؛ فَإِنَّهَا إِشَارَةٌ إِلَى أَنَّ الْمَوْصُوفَ بِهَا كَأَنَّهُ جَمَاعَةٌ مَوْصُوفَةٌ
يَتَلَكَّ الصِّفَةَ لِكَثْرَتِهَا فِيهِ ، أَوْ لِغَيْرِهَا كَالهَلْبَاجَةِ وَالرَّبْعَةِ وَالْيَفْعَةِ عَلَى
تَأْوِيلِ النَّفْسِ (٢) .

(١) بعده في النسخة « أو مفعولا » وهو سهو من الناسخ .

والمعنى : إلا إذا كانت الصفة فعولاً بمعنى فاعل كصبور فانه بمعنى صابر ، تقول مررت برجل
صبور وامرأة صبور على السواء ، وكذلك إذا كانت « فعيل » بمعنى مفعول نحو مررت برجل
جرج وامرأة جرج بلفظ واحد . وانظر التفصيل في ابن يعيش ٥٥/٣ .

(٢) الهلجاجة : الأحق ، والرابعة : المتوسط في الطول ، اليفعة : بمعنى اليافع وهو المرتفع ، =

وَالَّتِي لِمُتَعَلِّقِهِ تَتَّبِعُ الْمَوْصُوفَ فِي التَّعْرِيفِ وَالتَّنْكِيرِ وَالْإِعْرَابِ
فَقَطُّ ؛ لِأَنَّهَا بِمَنْزِلَةِ الْفِعْلِ ، فَتَذَكُّرُهَا وَتَأُنْثُهَا بِحَسَبِ فَاعِلِهَا ،
وَلَا تُنْثَى وَلَا تُجْمَعُ إِلَّا عَلَى لُغَةِ أَكَلُونِي الْبِرَاغِيثُ .

= يقال : غلام يفعة وغلمان يفعة .
عن المصدر السابق ٥٦/٣ .

/ كَلَامٌ فِي وَصْفِ الْمَعَارِفِ

مُقَدِّمَةٌ : قَالَ الْعَلَامَةُ : « الْمَعْرِفَةُ مَا دَلَّ عَلَى شَيْءٍ بِعَيْنِهِ »^(١) ، وَهُوَ مُسْتَدْرَكٌ ؛ فَإِنَّهُ إِمَّا أَنْ يُرِيدَ « بِعَيْنِهِ » التَّعْيِينَ الشَّخْصِيَّ ، أَوْ مُطْلَقَ التَّعْيِينِ ، أَوْ شَيْئاً آخَرَ ، وَعَلَى الْأَوَّلِ يَخْرُجُ عِلْمُ الْجِنْسِ ، وَالْمُعَرَّفُ بِإِلَامِ الْجِنْسِ ، وَالْمُضَافُ إِلَى الْمَعْرِفَةِ ؛ فَإِنَّ إِضَافَةَ الْكُلِّيِّ إِلَى الْجُزْئِيِّ لَا تُصَيِّرُهُ جُزْئِيًّا ، وَعَلَى الثَّانِي تَدْخُلُ النَّكِرَةُ ؛ لِأَنَّهَا مُتَّيِّنَةٌ لِذِلَالَتِهَا عَلَى جِنْسٍ مُتَّعَيْنٍ ، وَالثَّلَاثُ غَيْرُ مُتَّصِرٍ لِتَتَكَلَّمَ عَلَيْهِ ، وَالْأَوْلَى أَنْ يُقَالَ : النَّكِرَةُ تَدُلُّ عَلَى وَاحِدٍ أَوْ عَدَدٍ مِنْ جِنْسٍ مُعْلُومٍ ، وَالْمَعْرِفَةُ مَا أَفَادَ مَعْنَى أَكْثَرَ تَعْيُنًا مِنْ هَذَا الْقَدْرِ ، وَإِلَى هَذَا أَشَارَ الْإِمَامُ الْجُرْجَانِيُّ فِي « الْمُقْتَصِدِ »^(٢) ، وَبِهِ انْدَفَعَ شَكُّ الْقَائِلِ : إِنَّ إِضَافَةَ الْعَامِّ إِلَى الْجُزْئِيِّ لَا يُصَيِّرُهُ جُزْئِيًّا ، فَلَا تُعْرَفُهُ .

فَإِنْ قِيلَ : النَّكِرَةُ الْمَوْصُوفَةُ اخْتَصَّتْ بِتَعْيِينِ أَكْثَرَ مِمَّا فِي النَّكِرَةِ الْمُطْلَقَةِ ، وَلَمْ يَقُلْ : إِنَّهَا مَعْرِفَةٌ .

قُلْتُ : زِيَادَةُ التَّخْصِيسِ غَيْرُ مُسْتَفَادَةٍ مِنْهُ بَلْ مِنَ الصَّفَةِ .

(١) يقصد بالعلامة الزمخشري ، انظر المفصل ١٩٧ ، وشرحه لابن يعيش ٨٥/٥ .

(٢) انظر المقتصد ٧٩٩ .

فَإِنْ قِيلَ : الْمَعْرِفُ بِالْحَرْفِ كَذَلِكَ .

قُلْتُ : الْحَرْفُ غَيْرُ مُسْتَقَلٍّ ، فَكَأَنَّهُمَا شَيْءٌ وَاحِدٌ .

فَإِنْ قِيلَ : الْمُضَافُ إِلَى الْمَعْرِفَةِ ظَاهِرٌ أَنَّهُ كَالْمَوْصُوفِ .

قُلْتُ : /بَلْ هُوَ كَالْمَعْرِفِ بِالْحَرْفِ ، وَلَوْلَا شِدَّةُ اتِّصَالِهِ ١٠٣/ب
بِالْمُضَافِ إِلَيْهِ لَفُصِّلَ بَيْنَهُمَا بِالتَّنْوِينِ الدَّالِّهِ عَلَى تَمَامِ الْأَوَّلِ
وَاسْتِغْنَاكِ الثَّانِي كَالْمَوْصُوفِ وَالصَّفَةِ .

فَإِنْ قِيلَ : الْمُضَافُ إِلَى التَّكْرِرَةِ مَعْرِفَةٌ إِذَنْ .

قُلْتُ : اشْتَمَّازَتْ طِبَاعُهُمْ عَنِ الْقَوْلِ بِإِفَادَةِ التَّكْرِرَةِ التَّعْرِيفِ ،
فَهُوَ مِنَ الْأَصُولِ الْمَتْرُوكَةِ لِمَانِعٍ .

المَعَارِفُ خَمْسٌ بِالِاسْتِقْرَاءِ ، الْعِلْمُ الْخَاصُّ أَيُّ غَيْرِ الْمَجْعُولِ
جِنْسًا ، وَالْمُضْمَرُ ، وَالْمُبْتَهَمُ — وَهُوَ اسْمُ الْإِشَارَةِ ،
وَالْمَوْصُولُ — ، وَالْمَعْرِفُ بِاللَّامِ ، وَالْمُضَافُ إِلَى أَحَدِهَا مَعْنَوِيَّةٌ .

وَفِي مَرَاتِبَ تَعْرِفُهَا وَجُوهٌ (١) :

الأوَّلُ : الْمُضْمَرُ ؛ لِأَنَّهُ لَمْ يَتَّكِرْ قَطُّ ، وَلَمْ يُوصَفْ ،
وَأَعْرِفُهَا ضَمِيرُ الْمُتَكَلِّمِ ثُمَّ الْمُخَاطَبِ ثُمَّ الْعَائِبِ ، لِاسْتِحَالَةِ
الِاشْتِبَاهِ فِي الْأَوَّلِ ، وَقَلْتِهِ فِي الثَّانِي ، فَإِنَّ الْمُخَاطَبَ قَدْ يَشْتَبَهُ ، أَمَّا

(١) مراتب المعارف من مسائل الخلاف ، انظر الإنصاف ٧٠٧/٢ المسألة رقم (١٠١) .

المرئي فلاشتباه الصورة ، وأما المسموع كَلَامُهُ فَلِاشْتِبَاهِ الصَّوْتِ ،
وَكَثْرَتِهِ فِي الثَّالِثِ ، وَهُوَ ظَاهِرٌ ، ثُمَّ الْعَلَمُ فَإِنَّهُ يَدُلُّ عَلَى شَخْصٍ
مُعَيَّنٍ كَالْمُضَمَّرِ ، ثُمَّ الْمَبْهَمُ ؛ لِكَوْنِ اسْمِ الْإِشَارَةِ وَالْمَوْصُولَاتِ
مُحْتَمِلَةً لِلِاشْتِبَاهِ وَإِنْ قُصِدَ بِهِمَا أَشْخَاصٌ مُعَيَّنُونَ ، أَمَّا الْإِشَارَةُ
فَلِحُضُورِ أَشْخَاصٍ كَثِيرَةٍ ، وَالْمُعَارَضَةُ بِاشْتِبَاهِ الْعَلَمِ ، لِوُقُوعِهِ عَلَى ١٠٤/
أَشْخَاصٍ مُزَيَّفَةٍ ، فَإِنَّ وَضْعَ أَسْمَاءِ الْإِشَارَةِ لَيْسَ لِشَخْصٍ مُعَيَّنٍ بَلْ لِحَوَازِ
إِرَادَةِ كُلِّ مَا هُوَ فِي صَوْبِ الْإِشَارَةِ بِهَا بِخِلَافِ الْعَلَمِ فَإِنَّ الشَّرْكَهَ فِيهِ
طَارِئَةٌ ، وَأَمَّا الْمَوْصُولَاتُ فَلِاتِّحَادِ أَشْخَاصٍ فِي الصَّلَةِ ، فَإِنَّ قَوْلَكَ :
جَاءَنِي الَّذِي أَبُوهُ مُنْطَلِقٌ لَا تَمْنَعُ نَفْسُ تَصَوَّرَ مَعْنَاهُ مِنْ وَقُوعِ
الشَّرْكَهَ ، ثُمَّ الْمَعْرِفُ بِحَرْفِ التَّعْرِيفِ ؛ فَإِنَّ تَعْرِفَهُ بِغَيْرِهِ ، بِخِلَافِ
الثَّلَاثَةِ السَّابِقَةِ .

وَالْمَوْصُولُ وَإِنْ تَعْرِفَ بِالصَّلَةِ لِكِنَّهُ غَيْرُ مُسْتَقِلِّ الْمَفْهُومِ
بِدُونِهَا ، فِكَاثُمَا شَيْءٌ وَاحِدٌ بِخِلَافِ الْمَعْرِفِ بِالْحَرْفِ ، ثُمَّ
الْمُضَافُ إِلَى الْمَعْرِفَةِ ، فَإِنَّ إِضَافَتَهُ بِكَلِمَةٍ مُسْتَقِلَّةٍ ، فَيَتَضَحَّ فِيهِ
التَّعْرِفُ بِالْغَيْرِ فَهُوَ دُونَ الْمَعْرِفِ بِالْحَرْفِ ، وَأَصْنَافُهُ تَتَفَاوَتْ فِي
التَّعْرِيفِ بِحَسَبِ تَعْرِفِ الْمُضَافِ إِلَيْهِ ، هَذَا هُوَ تَرْتِيبُ « الْمُفَصَّلِ »^(٢)
مَعَ التَّوْجِيهِ .

(١) انظر المفصل ١٩٧ .

الثاني : العَلْمُ ثُمَّ الْمُضْمَرُ قَالَهُ السِّيرَافِيُّ^(١) ، لِأَنَّ سَبَقَ الْفَهْمَ
إِلَى مَدْلُولِ الْعَلْمِ أَكْثَرَ مِنْ سَبَقِهِ إِلَى مَدْلُولِ غَيْرِهِ لِعَدَمِ تَوَقُّفِهِ عَلَى
شَيْءٍ آخَرَ .

الثالثُ : أَنَّ الْمُبْهَمَ أَعْرَفُ مِنَ الْعَلْمِ قَالَهُ الْكُوفِيُّونَ^(١) وَاخْتَارَهُ
ابْنُ السَّرَاجِ^(٢) ؛ لِأَنَّ الْمُبْهَمَ تَعْرَفَ بِالْعَيْنِ وَالْقَلْبِ وَلَمْ يُنْكَرْ ،
وَتَعْرَفُ الْعَلْمَ بِالْقَلْبِ فَقَطْ وَقَدْ يُنْكَرُ ، وَالْعِلَّةُ الْأُولَى تَخُصُّ اسْمَ
الإِشَارَةِ .

(١) نص عليه ابن الأنباري في الإنصاف ٧٠٨/٢ .

(٢) هكذا نص عليه ابن الأنباري في الإنصاف ، وابن يعيش ٨٧/٥ ، والمؤلف هنا ، وهذا خلاف
ما نص عليه ابن السراج في الأصول ١٤٩/١ ، حيث قدم الاسم المكنى وهو الضمير عندما
عدد المعارف ، وبذلك يكون موافقاً لسيبويه كما ذهب إليه معظم النحاة ، أما صاحب الكتاب
فانه لم يرتب المعارف صراحة وإنما بدأ بالعلم عندما عددها .
انظر الكتاب ٢١٩/١ بولاق .

« مُقَدِّمَةٌ أُخْرَى »

الموصوف لا يكون أعم من الصفة / بل إما مساوياً لها أو أخص ١٠٤/ب
 منها ، فإن العاقل إذا أراد الدلالة على شيء أطلق عليه اللفظ الأخص
 دلالة به ليسرع إلى عرضه ، نعم إذا حدس^(١) اشتباهاً أزدفه بما هو
 أعم منه ليكون المجموع أخص من كل فرد ، فيقول : رأيت زيداً
 الطويل لا بالعكس ، وإذا مهّدناهما فنقول :

المضمّر : لا يوصف ولا يوصف به ، أمّا الأول ؛ فلأن
 الإضمار لا يكون إلا للشديد الوضوح ، ولذا قيل : هو كوضع اليد
 على المكنبي عنه يقويه أن المحتاج إلى الصفة يصفونه ثم يضمونه
 كقولهم : قام زيد العاقل فرأيتُهُ ، وإذا فقد الالتباس فلا صفة ، لأن
 معظم فائدتها إزالته .

وأما الثاني : فلأنه يدل دلالة الاسم لا دلالة معنى في
 المسمي .

أما العلم فلا يوصف به ؛ لما مرّ الآن ، ويوصف بالثلاثة
 الباقية ، لكونه أخص .

وأما المعرف باللام فيوصف بمثله والباقيين^(٢) .

(١) حدس : ظن .

(٢) هكذا في النسخة ، وعلق عليه صاحب الحاشية — وهو على حق — بقوله : « المنقول أن =

وَأَمَّا الْمُبْهَمُ فَلَمْ يُتَقَلَّ إِلَّا جَوَازُ وَصْفِ اسْمِ الْإِشَارَةِ مِنْهُ بِمَا فِيهِ الْأَلْفُ وَاللَّامُ إِمَّا اسْمًا أَوْ صِفَةً كَهَذَا الرَّجُلِ أَوْ الْعَاقِلِ ؛ لِأَنَّهُ قَدْ تَلْتَبَسَ الْإِشَارَةُ إِلَى الْمُرَادِ عِنْدَ حُضُورِ غَيْرِهِ مِنَ الْأَجْنَاسِ فَيَزَالُ الْإِلْتِبَاسُ بِذِكْرِ جِنْسِ الْمَقْصُودِ / أَوْ صِفَةٍ خَاصَةٍ بِهِ ، وَيَبْحَثُ ذِكْرُ صِفَةٍ ١٠٥/أ تَعْمَهُ وَغَيْرَهُ مِنَ الْحُضُورِ لِبِقَاءِ اللَّبْسِ ، وَاللَّامُ فِي صِفَةِ الْإِشَارَةِ هِيَ اللَّامُ الْجِنْسِيَّةُ لِأَنَّ اللَّامَ الْعَهْدِيَّ الْمُشَخَّصَ لِامْتِنَاعِ اجْتِمَاعِ إِشَارَتَيْنِ إِلَى شَيْءٍ ، كَذَا فِي « الْمُقْتَصِدِ » (١) ، وَفِيهِ نَظَرٌ ؛ لِأَنَّ الْمَعْرَفَ بِاللَّامِ الْمُعَيَّنَةِ لِلْجِنْسِ وَالْمَعْرَفَ بِالْمُعَيَّنَةِ لِلشَّخْصِ خَاصَّانَ تَحْتَ تَعْرِيفِ مُطْلَقِ اسْمِ الْجِنْسِ وَالْقَسِيمَانِ مُتَقَابِلَانِ ، فَأَتَى يَجْتَمِعَانِ ؟ وَاسْمُ الْإِشَارَةِ مُخْتَصٌّ بِالْوَصْفِ بِاسْمِ الْجِنْسِ الْغَيْرِ الْمُشْتَقِّ لِمَا ذَكَرَ ، وَقَوْلُكَ : مَرَرْتُ بِهَذَا ذِي الْمَالِ يَجُوزُ بَدَلًا لَا صِفَةً ، كَذَا عَنِ الْفَارِسِيِّ (٢) ، وَلِلْقِيَاسِ فِي جَوَازِهِ مَجَالٌ ، إِذْ قَدْ يَخْتَصُّ بِجِنْسِ الْمُشَارِ إِلَيْهِ .

= المعرف باللام يوصف بمنله وبالمضاف إلى مثله ولا يوصف بالأسماء المهمة ، ولا يجوز وصفه بالمضاف إلى ما ليس فيه اللام ، لأن المعرف باللام أعم من المضاف إلى ما ليس فيه لام ... ، ولا يجوز أيضًا وصف المعرف باللام بالمبهم ، أعني باسم الإشارة فلا يقال : « جاءني الرجل هذا » ، لأن « الرجل » أعم من « هذا » لوقوعه على الرجل الحاضر والغائب ، واسم الإشارة إن كان موضوعًا للحاضر لا يصدق على الغائب ، وإن كان موضوعًا للغائب لا يقع على الحاضر « أ . هـ .

وانظر في المقتصد ٩٢٥ ، وابن يعيش ٥٧/٣ .

(١) انظر المقتصد ٩٢٣ .

(٢) الإيضاح العضدي ٢٧٩ ، حيث قال : « ولا يوصف المبهم بمضاف ، لا تقول : مررت بهذا ذي المال ، وأنت تريد الصفة » .

وَأَمَّا الْمُضَافُ إِلَى الْمَعْرِفَةِ فَيُوصَفُ بِأَوْصَافِ الْعَلَمِ ، وَالْقِيَاسُ
مُحَافَظَةٌ قَاعِدَةُ الْعُمُومِ حَتَّى لَا يُوصَفُ الْمُضَافُ إِلَى الْمَعْرِفِ بِاللَّامِ
بِالْمَعْرِفِ بِاللَّامِ .

فَصْلٌ

وَالأَصْلُ أَنَّ يُذَكَّرَ المَوْصُوفُ مَعَ الصِّفَةِ وَيَجُوزُ ذِكْرُهَا ذَوْنَهُ إِذَا
كَانَتْ خَاصَّةً بَيِّنَةً التَّبْوِثِ لَهُ كَقَوْلِهِ تَعَالَى ﴿ وَعِنْدَهُمْ قَاصِرَاتُ
الطُّرُقِ عَيْنٌ ﴾^(١) ، وَلَمْ يُذَكَّرْ نِسَاءً ، وَكَقَوْلِ أَبِي ذُوَيْبٍ :

١٨٣ — وَعَلَيْهِمَا مَسْرُودَتَانِ قَضَاهُمَا

دَاوُدُ أَوْ صَنَعُ السَّوَابِغِ تُبَّعُ^(٢)

فَحَذَفَ « دِرْعَانِ » ، وَكَقَوْلِ سُحَيْمٍ :

١٨٤ — أَنَا ابْنُ جَلَا وَطَلَّاعُ التَّنَائِيَا

مَتَى أَضْبَعُ العِمَامَةَ تَعْرِفُونِي/^(٣) ١٠٥/ب

وَلَمْ يَقُلْ : رَجُلٌ جَلَا ، وَقَدْ تُطْرَحُ رَأْسًا ؛ لِبُلُوغِهَا غَايَةَ

-
- (١) سورة الصافات آية ٤٨ ، وفي النسخة « وعنده » خطأ .
(٢) البيت من الكامل ، وهو في ديوان الهدليين ١٩/١ ، وابن يعيش ٥٨/٣ ، والمفضليات ٤٢٨
وقد بين المؤلف الشاهد في البيت .
(٣) هو من الوافر ، وهو لسحيم بن وثيل الرياحي .
انظر الكتاب ٨/٢ ، وابن يعيش ٥٩/٣ ، والخزانة ١٢٣/١ ، ٣١٢/٢ .
والشاهد فيه كما ذكر المؤلف وهو حذف الموصوف ، والأصل كما ذكر « ابن رجل جلا »
وللنحاة فيه شاهد آخر كما في الأعلام ٧/٢ .

الشُّهْرَةُ كَقَوْلِهِمْ : الْأَجْرَعُ^(١) لِلرَّمْلِ الْمُسْتَوِي ، وَالْأَبْطَحُ^(٢) لِمَسِيلِ
الْوَادِي ، وَالْأَطْلَسُ لِلذَّنْبِ^(٣) ، وَمِنْهُ الْفَارِسُ وَالرَّكِبُ وَالصَّاحِبُ .

-
- (١) القاموس المحيط ١٢/٣ (جرع) .
(٢) القاموس المحيط ٢٢٣/١ (بطح) .
(٣) القاموس المحيط ٢٣٤/٢ (طلس) .

« البَدَلُ »

هُوَ التَّابِعُ الْمَقْصُودُ لِذَاتِهِ بِالْحُكْمِ ، وَمَتَّبِعُهُ بِعَرَضِهِ . فَالْقَيْدُ
 الثَّانِي أُخْرِجَ عَطْفَ النَّسَقِ ، وَالأَوَّلُ سَائِرَ التَّوَابِعِ ، وَلَمَّا كَانَ الْبَدَلُ
 مَطْلُوباً لِذَاتِهِ وَذَكَرُ الْمُبْدَلِ لِتَوَطُّعِهِ ذَكَرَهُ مُجْمَلاً ثُمَّ مُبَيَّنّاً لِتُفِيدَا
 بِالاجْتِمَاعِ تَحْقِيقاً لَمْ يُفِيدَاهُ بِالْأَنْفِرَادِ كُرَّرَ الْعَامِلُ إِشَارَةً إِلَى اسْتِعْنَائِهِ
 عَنِ الْمُبْدَلِ بِخِلَافِ سَائِرِ التَّوَابِعِ ، نَحْوَ قَوْلِهِ تَعَالَى : ﴿ قَالَ الْمَلَأُ
 الَّذِينَ اسْتَكْبَرُوا مِنْ قَوْمِهِ لِلَّذِينَ اسْتَضَعُّوا لِمَنْ آمَنَ مِنْهُمْ ﴾ (١) ،
 وَعَطْفُ النَّسَقِ أُتِيَ فِيهِ بِتَائِبِ الْعَامِلِ لَا بِهِ وَيُشْبَهُ أَنْ جَعَلَ الْبَدَلُ تَائِعاً
 مُسْتَدْرَكاً ؛ فَإِنَّ التَّابِعَ مَا عَمَلَ فِيهِ عَامِلُ الْمَتَّبِعِ بِالتَّبَعِيَّةِ وَهُوَ مُسْتَقِلٌّ
 بِعَامِلِهِ . نَعَمْ لَمَّا تَأَخَّرَ عَنِ الْأَوَّلِ وَجُوباً كَتَأَخَّرَ الْمَطْلُوبُ عَنِ
 الْمَقْدَمَةِ ، وَشَارَكَهُ فِي الْإِعْرَابِ شَابَةَ التَّابِعِ فَسُمِّيَ بِهِ ، وَالْمَشْهُورُ أَنَّهُ
 فِي حُكْمِ تَنْجِيَةِ الْأَوَّلِ ، وَفَسَّرَهُ الْأَكْثَرُونَ بَأَنَّ مِنْ / تَخَاصُّصِ الْبَدَلِ أَنْ ١/١٠٦
 لَوْ طُرِحَ الْمُبْدَلُ وَأُقِيمَ الْبَدَلُ مَكَانَهُ لَأَسْتَدَّ الْكَلَامُ فَوْجَةَ النَّقْضِ
 بِصُورَتَيْنِ : إِحْدَاهُمَا : قَوْلُهُ :

(١) سورة الأعراف آية ٧٥ ، وفي النسخة « وقال .. » بواو زائدة خطأ ، والشاهد في الآية ظهور
 عامل البديل والمبدل ، فـ « من » بدل من « الذين استضعفوا » واللام الجارة موجودة ظاهرة في
 البديل كما في المبدل ، وهذا يدل على أن للبديل عاملاً منفرداً .

١٨٥ - وَكَأَنَّهُ لَهَيْتُ السَّرَاةَ كَأَنَّهُ

مَا حَاجِبِيهِ مَعِيهِ نَبَسَوَادٍ^(١)

فَلَوْ أَهْدَرَ الضَّمِيرُ كَانَ الْاسْمُ مُثَنَّى ، وَالْحَبْرُ مُفْرَدًا .

وَالثَّانِيَةُ : زَيْدٌ ضَرَبْتُ أَبَاهُ عَمْرًا ، فَلَوْ طَرِحَ الْمَفْعُولُ بَقِيَّتِ الْجُمْلَةُ بِلَا رَاجِعٍ ، وَأَوَّلُهُ الْمُتَأَخَّرُونَ بِأَنَّ مَعْنَاهُ أَنَّهُ مُسْتَقْبَلُ بَدَايَتِهِ فِرَارًا عَنِ الْإِشْكَالَيْنِ .

وَالْجَوَابُ عَنِ الْأَوَّلِ أَنَّ إِفْرَادَ الْحَبْرِ عَنِ الثَّنِيَّةِ - لَفْظًا ، وَالْمُرَادُ بِهِ الثَّنِيَّةُ - سَائِعٌ كَقَوْلِهِ :

١٨٦ - لِمَنْ زُحْلُوقَةٌ زُلُّ

بِهِ الْعَيْنُ إِنْ تَنَهَتْ لُ^(٢)

(١) هو من الكامل ، ونسب في الكتاب ٨٠/١ بولاق للأعشي وليس في ديوانه ، وجاء في الخزانة ٣٧١/٢ بولاق أنه من الأبيات الخمسين التي لا يعرف لها قائل .

وهو في ابن يعيش ٦٧/٣ ، وشرح الكافية للرضي ٣٤٢/١ ، والصفوة الصفية ٧٩١/٢ ، وشفاء العليل ٢٧٢/٢ .

والشاهد في « حاجبيه » أنها بدل من الهاء في « كأنه » ، و« ما » زائدة .
لهق السراة : أبيض الظهر .

(٢) من المزج ، وقائله امرؤ القيس كما في ملحقات ديوانه ٤٧٢ ، وهو في المحتسب ١٨٠/٢ ، وابن الشجري ١٢١/١ ، والجمهرة ١٩/١ ، ويروى « زحلوفة » بالفاء ، وزحوقة : آثار تزلج الصبيان من فوق إلى أسفل .

والشاهد فيه أن الشاعر لم يقل « تنهلان » ، لأن العينين كالعضو الواحد .

وَكَقُولِ الْآخِرِ :

١٨٧ - فَكَأَنَّ فِي الْعَيْنَيْنِ حَبًّا قَرْنُفِيلِ

أَوْ سُنْبُلًا كُجِلَتْ بِهِ فَانْهَلَتْ (١)

وَعَنِ الثَّانِي : بَأَنَّ الْمَانِعَ اتَّصَلَ الضَّمِيرِ وَهُوَ عَارِضٌ ،
وَمُقْتَضَى الطَّبِيعَةِ قَدْ لَا يَظْهَرُ لِمُعَاوِقِ كَبْرُودَةِ الْمَاءِ الْمُسَخَّنِ ،
وَكَالْحُرُوفِ الْمَكْفُوفَةِ .

(١) من الكامل ، وقائله سلمى بن ربيعة ، ونسبه الأصمعي لعلياء بن أرقم ، وقيل غير ذلك .
انظر : شرح الحماسة للمرزوقي ٥٤٧ ، والأصمعيات ١٦١ ، وابن الشجري ١/١٢١ .
والشاهد فيه كسابقة ، أي لم يقل : « فانهلنا » بألف التثنية .
علاوةً عليه .

[أَقْسَامُ الْبَدَلِ]

وَلِلْبَدَلِ أَرْبَعَةٌ أَقْسَامٌ : بَدَلُ الْكُلِّ مِنَ الْكُلِّ ﴿ اِهْدِنَا الصِّرَاطَ
الْمُسْتَقِيمَ صِرَاطَ الَّذِينَ ﴾ (١) . ، وَبَدَلُ الْبَعْضِ مِنَ الْكُلِّ : « ضَرَبْتُ
زَيْدًا رَأْسَهُ » ، وَكَقَوْلِهِ :

١٨٨ — أُوْعِدْنِي بِالسَّجْنِ وَالْأَذَاهِمِ

رَجُلِي فَرَجَلِي شَثْنَةُ الْمَنَاسِمِ (٢)

/ وَبَدَلُ الْأَشْتِمَالِ ﴿ لَجَعَلْنَا لِمَنْ يَكْفُرُ بِالرَّحْمَنِ لِيُوتِيَهُمْ سُقْفًا ۖ ﴾ ١٠٦/ب
مِنْ فِضَّةٍ ﴿ (٣) ، ﴿ قُتِلَ أَصْحَابُ الْأُخْدُودِ النَّارِ ذَاتِ الْوُقُودِ ﴾ (٤) .
وبدَلُ الغَلَطِ : رَأَيْتُ رَجُلًا حِمَارًا ، وَلَا يَكُونُ فِي الْكَلَامِ
الْفَصِيحِ ، وَإِنْ وَقَعَ اسْتَدْرِكٌ بِـ « بَلْ » (٥) .
وَدَلِيلُ الْحَصْرِ أَنَّ الْبَدَلَ إِمَّا أَنْ وَقَعَ بَعْدَ الْغَلَطِ أَوَّلًا ، وَالثَّانِي

(١) سورة الفاتحة ٦ ، ٧ .

(٢) هما من الرجز ، وقاتلهما العديل بن الفرخ العجلي .

انظر : أدب الكاتب ٣٥١ ، واصلاح المنطق ٢٢٦ ، وابن يعيش ٧٠/٣ ، والخزانة ٣٦٦/٢ ،
والعيني ١٩٠/٤ ، وقوله : « رجلي » بدل من الياء في « أوعدني » .

(٣) سورة الزخرف آية ٣٣ .

(٤) سورة البروج ٤ ، ٥ ، والأخدود مشتمل على النار .

(٥) انظر الكتاب ٢١٩/١ ، والمقتصد ٩٣٥ ، وابن يعيش ٦٦/٣ .

إِذَا كُتِبَ الْمُبْدَلُ أَوْ بَعْضُهُ أَوْ خَارِجٌ عَنْهُ ، وَلَا بُدَّ لِلخَارِجِ مِنْ مُنَاسَبَةٍ
مَعَ الْمُبْدَلِ لِتَخَصُّصِ بَدَلِيَّتِهِ ، وَهِيَ الْمُرَادَةُ بِالِاشْتِمَالِ سَوَاءً كَانَتْ
الْمُنَاسَبَةُ مُحْسُوسَةً كَالسَّقْفِ مَعَ الْبَيْتِ ، أَوْ مَعْنَوِيَّةً كَقَوْلِكَ : أُعْجَبَنِي
عَمْرُو عَلْمُهُ ، قَالَ بَعْضُهُمْ : « ضَرِبَ زَيْدُ الْيَدِ وَالرَّجُلُ » مِنْ بَدَلِ
الْكُلِّ (١) ، لِأَنَّ الْجُثَّةَ بِدُونِ الْأَطْرَافِ لَا غِنَاءَ لَهَا ، قِيلَ : هِيَ بِدُونِ
الرَّاسِ أَفْقَدُ غِنَاءً ، وَبَدَلُ الرَّاسِ عَنْهَا بَدَلُ الْبَعْضِ بِالِاتِّفَاقِ ، قَالَ عَبْدُ
الْقَاهِرِ : الْفَرْقُ أَنَّ قَطْعَ الرَّاسِ مِنْ حَيْثُ إِنَّهُ يُزِيلُ الْحَيَاةَ يَسْلُبُ غِنَاءَ
الْبَدَنِ بِدَلِيلِ أَنَّهُ لَوْ أُزِيلَتِ الْحَيَاةُ بِطَرِيقِ آخَرَ زَالَتِ الْفَائِدَةُ ، وَالْيَدُ
وَالرَّجُلُ زَوَالُهُمَا لِذَاتِهِ يُزِيلُ الْفَائِدَةَ ، وَإِنْ كَانَتِ الْحَيَاةُ بَاقِيَةً بِخِلَافِ
سَائِرِ الْأَعْضَاءِ (٢) .

(١) الذي قاله أبو علي الفارسي كما في المقتصد ٩٣٣ ، وهو أحد رأيه ، وشرحه الجرجاني بقوله :

« اعلم أن اليد والرجل إنما جرتا مجرى بدل الكل من الكل من حيث إنهما طرفا الشيء ، وطرفا

الشيء معظمه ، والمعظم متنزل منزلة الجميع » .

(٢) انظر المقتصد ٩٣٣ ، ٩٣٤ .

وَلَا سِتْبَادَ الْبَدَلِ لَمْ تَجِبْ مُطَابَقَتُهُ الْمُبْدَلِ فِي الْأَوْصَافِ
الْمُطَابِقَةِ الصِّفَةِ الْمَوْصُوفِ بِهَا لَيْسَ الْإِعْرَابُ ، فَإِنَّهُمَا قَدْ يَفْعَانِ (١)

مَعْرِفَتَيْنِ وَتَكَرَّرَتَيْنِ وَمَعَايِرَيْنِ .

فَهِيَ ثَلَاثَةُ أَقْسَامٍ ، وَلِكُلِّ مِنَ الْأَوَّلِينَ أَرْبَعَةٌ أَقْسَامٍ بِحَسَبِ
أَقْسَامِ الْبَدَلِ وَالثَّالِثُ ثَمَانِيَةٌ ؛ لِأَنَّ كُلًّا مِنْ أَقْسَامِ الْبَدَلِ إِذَا رُكِّبَ مِنْ
الْمَعْرِفَةِ وَالتَّكْرَرِ وَقَعَ عَلَى وَجْهَيْنِ ، إِبْدَالِ التَّكْرَرِ مِنَ الْمَعْرِفَةِ
وَبِالْعَكْسِ ، فَالْمَجْمُوعُ سِتَّةٌ عَشَرَ .

وَأَمثلةُ الأربعةِ الأولى : بَشْرٌ أَخْوَكُ ، أَوْ رَأْسُهُ ، أَوْ عَقْلُهُ ، أَوْ

الْحِمَارُ .

وَالأربعةُ الثانيةُ : رَجُلٌ صَاحِبٌ لَكَ ، أَوْ رَأْسٌ لَهُ ، أَوْ فَهْمٌ
لَهُ ، أَوْ فَرَسٌ ، وَعَلَيْكَ التَّرْكِيبُ (٢) .

وَيُشْتَرَطُ فِي إِبْدَالِ التَّكْرَرِ مِنَ الْمَعْرِفَةِ كَوْنُ التَّكْرَرِ مَوْصُوفَةً ،
لِيَنْجَبِرَ (٣) نُقْصَانُ الْأَصْلِ عَنِ الْفَرْعِ .

(١) في النسخة « قديقان » تحريف .

(٢) وذلك نحو قدم بشر أخوك ، أو قدم بشر رأسه .. الخ ، وقدام رجل صاحب لك ، أو
قدم رجل رأس له .. الخ .

(٣) وذلك نحو مررت بأخيك رجل صالح .

وَقَدْ يَقَعَانِ مُظْهِرَيْنِ وَمُضْمِرَيْنِ وَمُتَغَايِرَيْنِ ، وَالْكُلُّ سِتَّةَ عَشَرَ
 أَيْضاً ، وَأَمثلةُ الأربعةِ الأولى هُنَا هِيَ الأربعةُ الأولى هُنَاكَ ، والأربعُ
 الثانيةُ : زَيْدٌ رَأَيْتُهُ إِيَّاهُ ، عَيْنُ زَيْدٍ قَرَرْتُهُ إِيَّاهَا ، قَوْلُ زَيْدَيْنِ فَهَمَّتُهُمَا
 إِيَّاهُ ، فَرَسُ الزَّيْدَيْنِ أَبْصَرْتُهُمَا إِيَّاهُ ، وَالتَّرْكِيبُ سَهْلٌ ، وَلَا يُبَدَّلُ
 الظَّاهِرُ مِنْ ضَمِيرِ الْمُتَكَلِّمِ وَالْمُخَاطَبِ بَدَلُ الْكُلِّ ؛ لِأَنَّهُمَا لَا / ١٠٧ ب
 يَحْتَمِلَانِ الإِلتِبَاسَ فَلَا يُرَادَانِ بَعْرَضٍ مَا يَحْتَمِلُهُ مَعَ اتِّحَادِ المَفْهُومِ ،
 وَضَمِيرُ العَائِبِ لَمَّا احْتَمَلَهُ كَالْمُظْهِرِ أُبْدِلَ الْمُظْهِرُ مِنْهُ ، وَالإِبْدَالُ
 الآخِرُ لَمَّا خَالَفَ مَفْهُومَهَا مَفْهُومَ المُبْدَلِ جَازَ أَنْ تُقْصَدَ بِالذَّاتِ
 لِخُصُوصِيَّتِهَا ، وَإِنْ كَانَ مَرْجُوحاً مِنَ الأَوَّلِ مِنْ وَجْهِ ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ (١) .

(١) انظر المقتصد ٩٣٠ ، وابن يعيش ٧٠/٣ حيث ذكر أن الأحفش الأوسط قد أجاز البديل من
 ضميري المتكلم والمخاطب .

« عَطْفُ الْبَيَانِ »

تَابِعٌ غَيْرُ صِفَةٍ يَكْشِفُ عَنِ الْمُرَادِ بِالْمَتَّبِعِ كَشَفَ الْكَلِمَةَ
 الْمَشْهُورَةَ مَعْنَى الْكَلِمَةِ الْعَرَبِيَّةِ كَقَوْلِكَ : رَأَيْتُ زَيْدًا أَبَا عَبْدِ اللَّهِ ، إِذَا
 كَانَ بِالْكُنْيَةِ أَشْهَرَ عِنْدَ الْمُخَاطَبِ ، وَإِنْ كَانَ بِالاسْمِ أَعْرَفَ عَطْفَتَهُ عَلَى
 الْكُنْيَةِ وَعَنْ بَعْضِهِمْ أَنَّ أَشْهَرِيَةَ الْعَطْفِ غَيْرُ مَشْرُوطَةٌ ؛ لِأَنَّهُ لَيْسَ
 الْمَقْصُودُ بِالنِّسْبَةِ بَلِ الشَّرْطُ إِضَاحَةُ الْأَوَّلِ عِنْدَ الْجَمَاعِ ، وَإِنْ كَانَ
 الْأَوَّلُ أَوْضَحَ مُنْفَرِدًا كَجَمَاعَةٍ مُخْتَلَفِي الْأَسْمَاءِ كُنْيَتُهُمْ أَبُو مُحَمَّدٍ ،
 وَالْكُنْيَةُ أَشْهَرُ تُزِيلُ بِاسْمِ كُلِّ الْأَشْتِبَاءِ الْحَاصِلِ فِي الْكُنْيَةِ .

وَالْفَارِقُ بَيْنَهُ وَبَيْنَ الْبَدَلِ : أَمَّا مِنْ حَيْثُ اللَّفْظُ ؛ فَلَأَنَّ عَامِلَ
 الْمُبْدَلِ وَاجِبُ الدَّخُولِ عَلَى الْبَدَلِ لَفْظًا أَوْ تَقْدِيرًا ، وَفِي الْعَطْفِ
 لَا يَجِبُ ، فَإِنَّهُ قَدْ يَمْتَنِعُ كَقَوْلِ الْمَرَارِ :

١٨٩ — أَنَا ابْنُ التَّارِكِ الْبَكْرِيِّ بَشْرٍ

عَلَيْهِ الطَّيْرُ تَرْقُبُهُ وَقُوعًا^(١)

(١) هو من الوافر ، وقائله المرار الفقعسي .

انظر : الكتاب ٩٣/١ بولاق ، وشرح أبيات سيوييه ١٠٦/١ ، وشرح شواهده
 للأعلم ٩٣/١ ، وابن يعيش ٧٢/٣ ، ٧٤ ، والخزانة ١٩٣/٢ .
 والشاهد فيه أنه أضاف « التارك » إلى « البكرى » على حد « الضارب الرجل » ، وتخفص
 « بشرا » عطف بيان على « البكرى » ، ولو كان بدلا لم يجر « التارك بشر »
 لليلة التي ذكرها .

/ فَإِنَّ اسْمَ الْفَاعِلِ الْمُحَلَّى بِاللَّامِ لَا يَدْخُلُ الْعَارِيَّ عَنْهَا ، ١/١٠٨
وَالْفَرْقُ لَأَعْبَدُ عِنْدَ الْفَرَاءِ (١) .

وَأَمَّا مِنْ جِهَةِ الْمَعْنَى ، فَلِإِنَّ الْبَدَلَ هُوَ الْمَقْصُودُ بِالذَّاتِ فِي
الْإِسْنَادِ ، وَالْعَطْفُ مَطْلُوبٌ بِالْعَرَضِ لِبَيَانِ الْمَعْطُوفِ .

وَإِذَا تَبَتَّ الْفَرْقُ بَيْنَ تَوْعِيِ الْبَدَلِ وَالْعَطْفِ فِي الْمَعْنَى وَالْحُكْمِ
فَنَقُولُ : الْكَلِمَةُ الْمُعَيَّنَةُ فِي الْكَلَامِ الْمُعَيَّنِ مِنْ حَيْثُ احْتِمَالُهُمَا لهُمَا
أَوْ لِأَحَدِهِمَا فَقَطْ تُنْقَسِمُ أَرْبَعَةَ أَقْسَامٍ :

أَحَدُهَا : مَا يَحْتَمِلُهُمَا مَعَ اتِّحَادِ الْإِعْرَابِ كَمَا مَرَّ فِي الْاسْمِ
وَالْكُنْيَةِ .

وثانيها : مَا يَحْتَمِلُهُمَا مَعَ اخْتِلَافِ الْإِعْرَابِ كَقَوْلِكَ : يَا
أَخَانَا زَيْدًا بِالتَّصْبِيبِ عَطْفًا ، وَالضَّمَّ بَدَلًا ،

وثالثها : أَنْ يَتَّعِينَ الْبَدَلَ كَقَوْلِكَ : ضَرَبْتُ زَيْدًا رَأْسَهُ .

ورابعها : أَنْ يَتَّعِينَ الْعَطْفُ كَقَوْلِكَ : يَا أَيُّهَا الرَّجُلُ زَيْدٌ .

واشْتِرَاكُ الصِّفَةِ وَالْعَطْفِ فِي الْكَلِمَةِ مُحَالٌ ، لِاقْتِضَاءِ الصِّفَةِ
الاشْتِقَاقَ ، وَاقْتِضَاءِ الْعَطْفِ عَدَمَهُ .

(١) نص عليه النيلي في الصفوة الصفية ٧٥٨ ، وابن هشام في أوضح المسالك ٣٧/٣ ، والمرادي
في شرح الألفية ٣/١٨٩ .

« عَطْفُ النَّسَقِ »^(١)

هُوَ اشْتِرَاكُ التَّابِعِ بِحَرْفٍ فِي إِعْرَابِ الْمَثْبُوعِ ، وَحُرُوفُهُ
عَشْرَةٌ^(٢) ، تَجْمَعُهَا ثَلَاثَةُ أَصْنَافٍ :

الأوَّلُ : مَا يَجْمَعُ المَعْطُوفَ مَعَ المَعْطُوفِ عَلَيْهِ فِي الحُكْمِ وَهُوَ
أَرْبَعَةٌ : الواوُ ، والفَاءُ ، وَثُمَّ ، وَحَتَّى ، أَمَّا الواوُ فَقَدْ اخْتَلَفَ فِيهَا
فَدَهَبَ سَبِيحِيهِ وَالْمُبَرِّدُ وَمُحَقِّقُ الأَصُولِ / إِلَى أَنَّهَا لِلاشْتِرَاكِ المُطْلَقِ ١٠٨/ب
مِنْ غَيْرِ تَرْتِيبٍ^(٣) ، وَأَبُو عُبَيْدَةَ وَالْفَرَّاءُ وَثَعْلَبٌ إِلَى أَنَّهَا لِلجَمْعِ مَعَ
التَّرْتِيبِ^(٤) ، وَدَلِيلُ الأَوَّلِينَ وَجُوهٌ .

الأوَّلُ : اسْتِعْمَالُهَا حَيْثُ لَا يُتَصَوَّرُ فِيهِ التَّرْتِيبُ كَقَوْلِهِمْ :
تَضَارَبَ زَيْدٌ وَعَمْرُو ، فَلَوْ أَفَادَتِ التَّرْتِيبُ لَحَصَلَ التَّضَارُبُ مِنْ زَيْدٍ

(١) قال صاحب الحاشية : « انما سمي عطف النسق ، لأن العطف بالحروف يجعل المعطوف على
نسق المعطوف عليه من رفع أو نصب أو جر » .

والمعطف من عبارات البصريين ، والنسق من عبارات الكوفيين ، هكذا في ابن يعيش ٧٤/٣ .

(٢) في النسخة « عشر » ، والصواب ما أثبتناه ، وفي عددها خلاف انظره في ابن يعيش ٨٩/٨ .

(٣) انظر على الترتيب الكتاب ٢١٨/١ ، ٣٠٤/٢ بولاق ، والمقتضب ١٤٨/١ ،
والمقتصد ٩٣٨ .

(٤) نسب للفراء وثعلب وغيرهما في الجني الداني ١٥٩ ومغنى اللبيب ٤٦٤ ، والهمع ١٢٩/١ ، ولم
تَر من نسبه لأبي عبيدة ، اما ثعلب فان الناظر لجالسه ٣٨٦/٢ ، يرى أنه مع جمهور
البصريين حيث لا يرى فيها ترتيباً .

وَحَدَهُ ثُمَّ مِنْ عَمْرٍو ، وَكَذَا « اشْتَرَكَا فِي الْمَالِ » وَجَمِيعَ أَفْعَالِ
النَّسْبِيَّةِ (١) ، وَالْأَصْلُ فِي الْكَلَامِ الْحَقِيقَةُ وَلَمَّا كَانَتْ حَقِيقَةً لِغَيْرِ
التَّرْتِيبِ لَا تَكُونُ حَقِيقَةً لِلتَّرْتِيبِ دَفْعًا لِلِاشْتِرَاكِ .

الثَّانِي : لَوْ أَفَادَتِ التَّرْتِيبُ لَكَانَ قَوْلُنَا : « رَأَيْتُ زَيْدًا وَبَكْرًا
قَبْلَهُ » نَقْضًا ، وَ « بَعْدَهُ » تَكْرِيرًا ، وَلَيْسَ .

فَإِنْ قِيلَ : يَجُوزُ أَنْ يُعْيَرَ الْوَاوُ مُقْتَضَى الْكَلَامِ تَغْيِيرَ هَمْزَةٍ
الاسْتِفْهَامِ الْجُمْلَةَ عَنِ الْجَزْمِيَّةِ ، وَحَرْفِ النَّفْيِ إِيَّاهَا عَنِ الْإِيجَابِ .
قُلْتُ : الْمَعَارِضُ خِلَافُ الْأَصْلِ فَالْمُقْضَى إِلَيْهِ وَجِبَ أَنْ
لَا يَكُونَ .

الثَّلَاثُ : قَوْلُهُ تَعَالَى فِي الْبَقَرَةِ : ﴿ اذْخُلُوا الْبَابَ سُجَّدًا
وَقُولُوا حِطَّةٌ ﴾ (٢) ، وَفِي الْأَعْرَافِ : ﴿ وَقُولُوا حِطَّةٌ وَادْخُلُوا الْبَابَ
سُجَّدًا ﴾ (٣) ، وَالْقِصَّةُ وَاحِدَةٌ .

الرَّابِعُ : رُوِيَ أَنَّ الصَّحَابَةَ — رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ — سَأَلُوا
النَّبِيَّ — عَلَيْهِ السَّلَامُ — حِينَ أَرَادُوا السَّعْيَ بَيْنَ الصَّفَا/ وَالْمَرْوَةِ : ١/١٠٩

(١) أفعال النسبية : هي التي لا تقوم إلا باثنين فصاعدًا .

(٢) سورة البقرة آية ٥٨ .

(٣) سورة الأعراف آية ١٦١ .

بِأَيِّهِمَا تَبْدَأُ؟ فَقَالَ: «ابْدَأُوا بِمَا بَدَأَ اللَّهُ بِهِ» (١) وَلَوْ كَانَتْ لِلتَّرْتِيبِ
لَمَا اشْتَبَهَ عَلَى أَهْلِ اللُّغَةِ .

الْحَامِسُ: قَالَ أَهْلُ اللُّغَةِ: إِنَّ وَاوَ العَطْفِ فِي الأَسْمَاءِ
المُخْتَلَفَةِ كَوَاوِ الجَمْعِ وِإِياءِ التَّثْنِيَةِ فِي الأَسْمَاءِ المُتَمَائِلَةِ وَهُمَا لِلجَمْعِ
المُطَلَقِ، فَكَذَا هِيَ .
وَلِللَّاحِرِينَ أدِلَّةٌ:

الأوَّلُ: أَنَّهُ قِيلَ لِابْنِ عَبَّاسٍ — رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ — كَيْفَ تَأْمُرُنَا
بِالعُمْرَةِ قَبْلَ الحَجِّ؟ وَاللَّهُ تَعَالَى يَقُولُ: ﴿وَإِتِمُوا الحَجَّ وَالْعُمْرَةَ
لِلَّهِ﴾ (٢)؟ فَقَالَ: «أَمَّا تَقْرَءُونَ الوَصِيَّةَ (٣) قَبْلَ الدِّينِ ثُمَّ تَبْدَءُونَ
بِالدِّينِ» فَلَوْلَا فَهْمُهُمُ التَّرْتِيبَ مِنْهَا لَمَا اعْتَرَضُوا عَلَيْهِ .

وَحَاصِلُ الجَوَابِ: أَنَّ الظَّاهِرَ مَشْرُوكٌ بِفِعْلِ النَّبِيِّ — عَلَيْهِ
السَّلَامُ — فِي الصُّورَتَيْنِ .

الثَّانِي: أَنَّ رَجُلًا قَامَ عِنْدَ النَّبِيِّ — عَلَيْهِ السَّلَامُ — فَقَالَ:
مَنْ أَطَاعَ اللَّهَ وَرَسُولَهُ فَقَدْ اهْتَدَى، وَمَنْ عَصَاهُمَا فَقَدْ غَوَى، فَقَالَ
عَلَيْهِ السَّلَامُ: بِمَنْ خَطِيبُ القَوْمِ أَنتَ، قُلْ مَنْ عَصَى اللَّهَ

(١) سنن الترمذي الحج ١٧٦/٢، عن ابن عباس، ٢٧٨/٤ تفسير عن عبد الله بن جابر، وقد

بدأ الله عز وجل بالصفاء في قوله تعالى ﴿إِنَّ الصَّفَا وَالْمَرْوَةَ مِنْ شَعَائِرِ اللَّهِ﴾ .

(٢) سورة البقرة آية ١٩٦ .

(٣) يشير إلى الآية ١١ من سورة النباء، وانظر ابن يعيش ٩٣/٨ .

وَرَسُولُهُ» (١) ، فَلَوْ كَانَتْ لِمُطَلِّقِ الْجَمْعِ لَمْ يَكُنْ فَرْقٌ بَيْنَ
الْكَلَامَيْنِ .

الثَّالِثُ : أَنَّ عُمَرَ سَمِعَ شَاعِرًا يَقُولُ :

١٩٠ — كَفَى الشَّيْبُ وَالْإِسْلَامُ لِلْمَرْءِ نَاهِيًا (٢)

فَقَالَ لَهُ عُمَرُ — رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ : « لَوْ قَدِمْتَ الْإِسْلَامَ
لَأَجْرُتُكَ » ، لَوْ لَمْ يَفْهَمِ التَّرْتِيبَ لَمَا اسْتَقْبَحَ .

الرَّابِعُ : / قَوْلُ الزَّوْجِ لِغَيْرِ الْمَذْخُولِ بِهَا : أَنْتِ طَالِقٌ وَطَالِقٌ ب/١٠٩
يُوقَعُ طَلْقَةً كَمَا بِالْفَاءِ ، وَطَالِقٌ طَلَّقَتَيْنِ يُوقَعُ طَلَّقَتَيْنِ فَهِيَ كَالْفَاءِ
لَا كَحَرْفِ الشَّيْبَةِ .

الخَامِسُ : أَنَّ لِلتَّرْتِيبِ مَعَ التَّعْقِيبِ حَرْفًا وَهُوَ الْفَاءُ وَلَهُ مَعَ
التَّرَاخِي حَرْفًا وَهِيَ تُمُّ ، وَمُطَلَّقُ التَّرْتِيبِ مَعْنَى مَعْقُولٌ يَسْتَحِقُّ التَّعْبِيرَ
عَنْهُ بِحَرْفٍ ، وَمَا ذَاكَ إِلَّا الْوَاوُ .

فَإِنْ قِيلَ : مُطَلَّقٌ أَيْضًا الْجَمْعُ مَعْقُولٌ ، وَلَيْسَ لَهُ إِلَّا الْوَاوُ .

(١) انظر مسند الإمام أحمد بن حنبل ٢٥٦/٤ ، ٣٧٩ .

(٢) هذا عجز بيت من الطويل ، وقائله سحيم عبد بني الحساس ، وصدده من الديوان ١٦
« عميرة ودع ان تجهزت غاديا » .

وانظر : الكتاب ٣٠٨/٢ بولاق ، ومغني اللبيب ١٤٥ ، وابن يعيش ٩٣/٨ ،
والخزانة ٢٧٣/١ .

والشاهد فيه أن الواو تفيد الترتيب عند الفريق الثاني .

قلنا : الجَمْعُ لَازِمٌ لِلتَّرْتِيبِ وَلَا عَكْسَ ، فَلَوْ جَعَلْنَاهُ حَقِيقَةً
لِلتَّرْتِيبِ صَلَحَ إِطْلَاقُهَا مَجَازًا عَلَى الْجَمْعِ وَلَا يَنْعَكِسَ ، فَلِأَوَّلِ
أُولَى .

وَهِيَ (١) تَعْطِفُ الْأِسْمَ عَلَى الْأِسْمِ ، وَشَرَطُ صِحَّتِهِ صِحَّةُ
إِسْنَادِ الْحُكْمِ إِلَيْهِمَا كَأَنَّا مُظْهِرَيْنِ أَوْ مُضْمِرَيْنِ ، أَوْ أَحَدَهُمَا فَقَطْ ،
فَيَصِحُّ « تَكَلَّمْتُ زَيْدًا وَعَمْرُوًّا لَا وَحَجْرًا » .

وَالْفِعْلُ (٢) عَلَى الْفِعْلِ ، وَشَرَطُهُ اتِّحَادُ زَمَانِيهِمَا تَقْوِيلٌ : قَامَ
وَقَعَدَ زَيْدٌ وَلَا وَيَقْعُدُ .

وَالْجُمْلَةُ الْأِسْمِيَّةُ عَلَى الْأِسْمِيَّةِ ، وَالْفِعْلِيَّةُ عَلَى الْفِعْلِيَّةِ (٣) ،
وَمَعْنَاهُ اجْتِمَاعُ مَضْمُونِ الْجُمْلَتَيْنِ فِي الْوُقُوعِ ، وَالْجَاعِلُوهَا لِلْجَمْعِ
فَقَطْ جَعَلُوهَا أَصْلًا لِأُخْوَاتِهَا ؛ لِكُونَ مَعْنَاهَا أَبْسَطَ مِنْ مَعَانِي
جَمِيعِهَا .

الفاء : قَدْ تَكُونُ لِلتَّعْقِيبِ أَيِ التَّرْتِيبِ بِلَا مُهْلَةٍ مَعَ اشْتِرَاكِ
فِي الْإِعْرَابِ تَقْوِيلٌ / ضَرَبْتُ زَيْدًا فَعَمْرًا ، وَمِنْ غَيْرِ اشْتِرَاكِ كَمَا فِي ١/١١٠

(١) أي الواو .

(٢) أي وتعطف الفعل على الفعل .

(٣) مثال الاسمية : زيد قائم وعمرو قاعد ، والفعلية : تكلم محمد وغضب بكر ، ولو قلت : زيد يقوم
ويقعد بكر فليس بعطف جملة على جملة ، بل هو عطف فعل مفرد على فعل مفرد إذ ليس
الفاعل في كلٍّ مُظْهِرًا حَتَّى يَكُونَ عَطْفُ جُمْلَةٍ عَلَى جُمْلَةٍ . (حاشية) بتصرف .

الْجَزَاءِ^(١) ، وَلِلتَّرْتِيبِ مَعَ الْمُهْلَةِ^(٢) كَقَوْلِهِ تَعَالَى ﴿ ثُمَّ خَلَقْنَا النَّطْفَةَ
عَلَقَةً فَخَلَقْنَا الْعَلَقَةَ مُضْغَةً ﴾^(٣) فَهُوَ لِمُطَلَقِ التَّرْتِيبِ ، لِأَنَّهُ
الْمُشْتَرَكُ ، وَقَوْلُهُ تَعَالَى ﴿ وَكَمْ مِنْ قَرِيَةٍ أَهْلَكْنَاهَا فَجَاءَهَا
بَأْسُنَا ﴾^(٤) ، مَعَ أَنَّ مَجِيءَ الْبَأْسِ قَبْلَ الْإِهْلَاكِ^(٥) عَنْهُ أَجُوبَةٌ :

أَحَدُهَا أَيُّ فَحْكُمٍ بِمَجِيءِ بَأْسِنَا ، وَحَقِيقَتُهُ أَنَّ الْعِلْمَ بِالْإِهْلَاكِ
مُتَقَدِّمٌ عَلَى الْعِلْمِ بِمَجِيءِ الْبَأْسِ ، وَالْمُرَادُ مِنَ الْإِهْلَاكِ الْعِلْمُ بِهِ .

وَالثَّانِي : أَنَّ الْمُرَادَ بِالْإِهْلَاكِ مُقَارِنَتُهُ .

وَالثَّلَاثُ : إِرَادَتُهُ .

وَالرَّابِعُ : أَنَّ فِي الْكَلَامِ تَقْدِيمًا وَتَأْخِيرًا .

وَالْأَحْسَنُ أَنَّ يُقَالَ : إِنَّهَا لِلتَّرْتِيبِ فِي الْمُفْرَدَاتِ لَا فِي الْجُمَلِ
فَيَسْقُطُ الْإِعْتِرَاضُ .

ثُمَّ : لِتَّرْتِيبِ الْمَعْطُوفِ عَلَى الْمَعْطُوفِ عَلَيْهِ فِي الْمَنْسُوبِ إِلَى
الْمَعْطُوفِ مَعَ التَّرَاخِي فِي الْمُفْرَدَاتِ ، وَفِي الْجُمَلِ لِلتَّرْتِيبِ الْمَتَارَخِي

(١) وذلك نحو إن تذهب فزيد جالس .

(٢) فهي هنا واقعة موقع « ثم » .

(٣) سورة المؤمنون آية ١٤ .

(٤) سورة الأعراف آية ٤ .

(٥) استدل الكوفيون بهذه الآية على أن الفاء لا يلزم فيها الترتيب ، وأولها البصريون على ما سترى ،

وانظر : رصف المباني ٣٧٧ ، والجني الداني ٦٢ .

فِي الْإِخْبَارِ بِهَا لَا فِي وُقُوعِهَا^(١) ، قَالَ اللَّهُ تَعَالَى : ﴿ إِنِّي لَغَفَّارٌ
لِمَن تَابَ وَآمَنَ وَعَمِلَ صَالِحًا ثُمَّ اهْتَدَى ﴾^(٢) مَعَ تَقْدِيمِ الْاهْتِدَاءِ
عَلَى التَّوْبَةِ وَمَا تَبِعَهُ .

وَأَمَّا « حَتَّى » فَقَدْ^(٣) تُكَلِّمُ فِيهَا فِي الْمَجْرُورَاتِ^(٤) .

الصَّنْفُ الثَّانِي : مَا يُعَلِّقُ الْحُكْمَ بِأَحَدِ الشَّيْئَيْنِ : أَوْ ، وَأَمَّا ،
وَأَمْ .

أَمَّا « أَوْ » فَتَكُونُ لِلشَّكِّ ، وَهِيَ فِي الْخَبَرِ وَالِاسْتِفْهَامِ عَنِ
أَحَدِ الشَّيْئَيْنِ أَوْ الْأَشْيَاءِ : زَيْدٌ أَوْ عَمْرٌ قَامَ ، أَعِنْدَكَ زَيْدٌ أَوْ عَمْرٌ ؟ ١١٠/ب
وَلِلتَّخْيِيرِ ، وَهُوَ فِي الْأَمْرِ فَقَطْ : اضْرِبْ بَكْرًا أَوْ دَعْدًا ، وَفِي
هَاتَيْنِ الصُّورَتَيْنِ يَمْتَنِعُ الْجَمْعُ .

وَلِللِّبَاحَةِ : جَالِسِ الْحَسَنِ أَوْ ابْنِ سِيرِينَ ، أَيُّ أَيُّسَحَ لَكَ
مُجَالَسَةُ أُمَّتَالِهِمَا ، وَهُنَا لَا يُمْنَعُ الْجَمْعُ ، وَهِيَ تُشَبَّهُ التَّخْيِيرَ مِنْ
حَيْثُ إِنَّهُ إِنْ جَالَسَ أَحَدَهُمَا كَانَ مُطِيعًا ، وَيُفَارِقُهُ بِجَوَازِ
الاجْتِمَاعِ^(٥) .

(١) فِي الْحَاشِيَةِ « إِذَا قِيلَ : قَامَ زَيْدٌ ثُمَّ عَمْرٌو مُنْطَلِقٌ يَعْنِي الْإِخْبَارَ بِالْجُمْلَةِ الْأُولَى وَاقَعَ قَبْلَ

الْإِخْبَارِ بِالثَّانِيَةِ » .

(٢) سُورَةُ طه آيَةُ ٨٢ .

(٣) فِي النُّسَخَةِ « قَدْ » بِدُونِ فَاءِ الرِّبْطِ .

(٤) انظُرْ ص ٣٠٤ .

(٥) انظُرْ ابْنَ يَعِيشَ ٨/٩٩ ، وَالْمُقْتَصِدَ ٩٤٢ .

وَقَدْ تَجِيءُ لِلْجَمْعِ كَالْوَاوِ قَالَ :

١٩١ — فَكَانَ سَيَّانَ أَنْ لَا يَسْرُحُوا نَعْمًا

أَوْ يَسْرُحُوهُ بِهَا وَاعْبَرَتْ السُّوحُ (١)

تَشْبِيهًا بِالْإِبَاحِيَّةِ الْمُجَامِعَةِ لِلْجَمْعِ .

وَلِلتَّقْرِيبِ : مَا أَذْرِي أَذَنَّ أَوْ أَقَامَ ؟ لِسُرْعَتِهِ وَإِنْ عَلِمَ التَّأْذِينَ ، وَمِنْهُ

قَوْلُهُ تَعَالَى : ﴿ وَمَا أَمْرُ السَّاعَةِ إِلَّا كَلَمْحِ الْبَصَرِ أَوْ هُوَ أَقْرَبُ ﴾ (٢) .

وَلِتَفْصِيلِ الْمُبْهَمِ ﴿ وَقَالُوا لَنْ يَدْخُلَ الْجَنَّةَ إِلَّا مَنْ كَانَ هُودًا

أَوْ نَصَارَى ﴾ (٣) .

« إِمَّا » : أَقْسَامُهَا أَقْسَامٌ « أَوْ » بِعَيْنِهَا سِوَى التَّقْرِيبِ

(١) هو من البسيط ، وقائله أبو ذؤيب الهذلي ، وفي الخزانة ٣٤٢/٢ ، أنه ملفق من بيتين ، والذي في ديوان الهذليين ١٠٧/١ .

وقال ماشيم سيسان سيركم وأن تقيموا به واعبرت السوح وكان مثلين ألا يسرحووا نعمًا حيث استرادت مواشيم وتسرّج ولا شاهد فيه حيثخذ ، والضمير في « بها » يعود إلى السنة المجدية ، والسوح : جمع ساحة ، وماشيم : صاحب الماشية .

وهو في ابن يعيش ٩١/٨ ، ورفض الباني ١٣٢ ، ومغني اللبيب ٨٩ والشاهد فيه مجيء « أو » بمعنى الواو ، وهو شاذ في نظر البصريين سائغ في نظر الكوفيين ، وهي من مسائل الخلاف انظر الإنصاف ٤٧٨ المسألة (٦٧) .

(٢) سورة النحل آية ٧٧ .

(٣) سورة البقرة آية ١١١ .

والتفصيل ، إلا أن « أو » تدخل كلاماً يُني على الجزم ثم رَهْفَهُ الشكَّ^(١) ، و « إما » تُستعمل حيث يُبتدأ الكلام مع الشك ، قال الفارسي^(٢) : لَيْسَتْ « إِمَّا » حَرْفَ عَطْفٍ ؛ لِأَنَّ قَوْلَكَ : رَأَيْتُ إِمَّا زَيْدًا وَإِمَّا عَمْرًا ، الْأَوَّلُ مَا عَطَفَ شَيْئًا عَلَى مَا قَبْلَهُ ، وَالثَّانِي لَوْ كَانَ عَاطِفًا لَمَا دَخَلَ عَلَيْهِ حَرْفُ الْعَطْفِ بِالْقِيَاسِ ، وَلَا مِتْنَاعَ اجْتِمَاعِ الْمِثْلَيْنِ قِيلَ : إِنَّهَا مُرَكَّبَةٌ مِنْ « إِنْ » / الشَّرْطِيَّةِ وَمَا النَّاقِيَّةُ^(٣) ، فَإِنَّ ١/١١١ مَعْنَاهُ إِنْ لَمْ يَكُنِ الْحُكْمُ لِلْمَعْطُوفِ عَلَيْهِ كَانَ لِلْمَعْطُوفِ وَهُوَ تَعَسَّفٌ .

« أم » : مِنْهَا مُتَّصِلَةٌ ، وَمِنْهَا مُنْقَطِعَةٌ ، وَمَعْنَى الْمُتَّصِلَةِ أَنَّ الْجُمْلَتَيْنِ تَصِيرُ بِهِمَا وَاحِدَةً فِي الْحَقِيقَةِ ؛ فَإِنَّ مَعْنَى أَرِيدَ عِنْدَكَ أَمْ عَمْرٍو ؟ : أَيُّهُمَا عِنْدَكَ ؟ ، وَهِيَ تَسْأَلُ عَنِ أَحَدِهِمَا عَلَى التَّعْيِينِ ، وَلَا تَجِيءُ إِلَّا بَعْدَ الْعِلْمِ بِالْمَسْئُولِ عَنْهُ بِ « أَوْ » فَإِنَّهَا تَسْأَلُ عَنِ أَحَدِهِمَا لَا عَلَى التَّعْيِينِ ، فَإِذَا قَالَ : أَرِيدَ عِنْدَكَ أَوْ عَمْرٍو ؟ فَجَوَابُهُ نَعَمْ أَوْ لَا ، فَإِذَا أُنْعِمَ سَأَلَ بِ « أَمْ » فَيَجَابُ بِزَيْدٍ أَوْ عَمْرٍو لِيُعَيَّنَ

(١) رَهَقُ بِمَعْنَى دَنَا مِنْهُ ، وَهُوَ مِنْ بَابِ طَرَبَ ، انظُرْ مَعَانِيَ الْحُرُوفِ لِلرَّمَانِيِّ ١٣٠ ، وَاللِّسَانِ (رَهَقُ) .

(٢) انظُرِ الْإِيضَاحَ ٢٨٩ ، وَالْمُقْتَصَدَ ٩٤٤ ، ٩٤٥ ، وَشَرْحَ الْأَلْفِيَّةِ لِلرَّمَادِيِّ ٢١/٣ ، وَمَعْنَى اللَّيْبِ ٨٤ ، حَيْثُ ذَهَبَ يُونُسُ وَالْفَارِسِيُّ وَابْنُ كَيْسَانَ إِلَى أَنَّ « إِمَّا » الثَّانِيَّةُ فِي نَحْوِ « جَاءَنِي إِمَّا زَيْدٌ وَإِمَّا عَمْرٌو » غَيْرُ عَاطِفَةٌ كَالأُولَى ، وَوَأَفْقَهُمُ ابْنُ مَالِكٍ ، لِامْتِنَاعِهَا غَالِبًا الْوَاوَ الْعَاطِفَةَ .

(٣) نَسَبَ هَذَا إِلَى سَبِيوِيَّةٍ فِي مَغْنِيِّ اللَّيْبِ ٨٤ ، وَالْجَنِيِّ الدَّانِيِّ ٥٣٤ .

أَحَدُهُمَا الْمَعْلُومُ مُبِهِمَا ، فَ « أَوْ » لِلإِسْتِثْبَاتِ فَقَط ، وَأُمُّ لِلإِثْبَاتِ
وَالِإِسْتِثْبَاتِ (١) ، وَيُقَالُ : آ الْحَسَنُ أَوْ الْحُسَيْنُ أَفْضَلُ أُمِّ ابْنِ
الْحَنْفِيَّةِ (٢) ؟ فَيَجِيبُ السُّنِّيُّ بِلَفْظِ أَحَدِهِمَا ، وَالْكَيْسَانِيُّ بِإِبْنِ
الْحَنْفِيَّةِ ، وَلَا جَوَابَ بِتَعْيِينِ أَحَدِ الاسْمَيْنِ (٣) ، وَإِذَا سَأَلَ بِ « أُمِّ »
مُكْرَّرًا فَيَتَعَيَّنُ أَحَدُهُمَا .

وَأَمَّا الْمُنْقَطِعَةُ فَتَدُلُّ عَلَى الإِعْرَاضِ عَنِ الْكَلَامِ الْأَوَّلِ اسْتِفْهَامًا
كَانَ أَوْ خَبْرًا وَالسُّؤَالَ عَنِ الثَّانِي ، فَهِيَ تُعْطِي مَعْنَى « بَلِّ » وَهَمْزَةٌ
الِاسْتِفْهَامِ .

وَالْفَرْقُ بَيْنَ الْمُتَّصِلَةِ وَالْمُنْقَطِعَةِ بَعْدَ الاسْتِفْهَامِ — فَإِنَّ الْمُتَّصِلَةَ
لَا تَقَعُ بَعْدَ الْخَبْرِ — أَنَّ الاسْتِفْهَامَ إِذَا كَانَ بِ « هَلِّ » فَالْمُنْقَطِعَةُ ، لِأَنَّ
الْمُتَّصِلَةَ تَدُلُّ عَلَى اسْتِفْهَامٍ مَعَ إِثْبَاتٍ / وَالْهَمْزَةُ قَدْ تُسْتَعْمَلُ لِلِإِثْبَاتِ ١١١/ب
كَقَوْلِهِمْ :

— ١٩٢ — أَطْرِبًا وَأَنْتَ قَنْسَرِيٌّ (٤)

- (١) المقتصد ٩٥٠ .
(٢) الحسن والحسين ومحمد بن الحنفية أولاد علي بن أبي طالب رضي الله عنهم جميعا غير أن أم الأولين
فاطمة الزهراء رضي الله عنها وأم الأخير خولة بنت جعفر الحنفية واليها ينسب تمييزاً عنهما ،
والكيسانية : من فرق الشيعة تزعم أن ابن الحنفية حي لم يموت وأنه مقيم برضوى ويزعمون أنه
المهدي المنتظر . انظر الفرق بين الفرق لعبد القاهر البغدادي ١٦ ، ١٧ .
(٣) الإيضاح ٢٩٢ .
(٤) هذا الرجز للعجاج ، وهو في ديوانه ٣١٠ وانظر الكتاب ١/١٧٠ ، ٤٨٥ ، والمقتصد ٩٥٥ ،
والإيضاح ٢٩٢ .
والشاهد فيه أن الهمزة للتوبيخ وهو حكم يختص بالهمزة إذ لو أتى بهل هنا لم يحسن المعنى .

وَ « هَلْ » لَا تُسْتَعْمَلُ فِي مَعْرِضِ الْإِثْبَاتِ ، وَتُشَكَّلُ بِإِثْبَانِ
« هَلْ » بِمَعْنَى « قَدْ »^(١) ، وَإِذَا كَانَ بِالْهَمْزَةِ فَيُفْرَقُ بَيْنَهُمَا بَأَنَّ
الْحَبْرَ مَذْكُورٌ بَعْدَ الْمُنْقَطِعَةِ كَقَوْلِكَ : أَعِنْدَكَ بَكْرٌ أَمْ عِنْدَكَ عَمْرٌ ،
لِأَنَّ الْجُمْلَةَ بَعْدَهَا مُسْتَأْنَفَةٌ ، وَلَا يُذَكَّرُ بَعْدَ الْمُتَّصِلَةِ ؛ لِاتِّصَالِ
الْكَلَامِ .

* * *

الصَّنْفُ الثَّلَاثُ : مَا يُبَيِّنُ بِهِ بَيْنَ الْمَعْطُوفِ وَالْمَعْطُوفِ عَلَيْهِ فِي
الْحُكْمِ ، وَهِيَ ثَلَاثَةٌ « لَا » وَ « بَلْ » وَ « لَكِنْ » الْخَفِيفَةُ .
« لَا » : تُنْفِي عَنِ الثَّانِي مَا أُثْبِتَ لِلأَوَّلِ فَلَا تَكُونُ إِلَّا بَعْدَ
الْإِثْبَاتِ^(٢) .

« بَلْ » : لِلإِعْرَاضِ عَنِ الأَوَّلِ سِوَاءِ كَانَ نَفِيًّا أَوْ إِثْبَاتِيًّا ،
وَالْإِقْبَالِ عَلَى الثَّانِي^(٣) ، وَإِذَا كَانَ بَعْدَ النَّفْيِ فَلَهُ مَعْنَيَانِ :
أَحَدُهُمَا : إِثْبَاتُ مَا سُلِبَ عَنِ الأَوَّلِ لِلثَّانِي .

(١) وذلك نحو قوله تعالى : ﴿ هَلْ أَتَى عَلَى الْإِنْسَانِ حِينٌ مِنَ الدَّهْرِ ﴾ يقال : إنَّ « هَلْ » هنا بمعنى « قَدْ » .

(٢) وذلك نحو ضربتُ زيداً لا عمراً ، ولا يجوز ما ضربتُ زيداً لا عمراً .

(٣) وذلك نحو ضربتُ زيداً بلَّ عمراً ، فالضرب منفي عن زيد ومثبت لعمرو ، وتقول في النفي : ما جاءني زيدٌ بلَّ عمراً ، وقد وجهه المؤلف .

وانظر المقتصد ٩٤٦ — ٩٤٨ .

وَالثَّانِي : السَّلْبُ عَنِ الثَّانِي أَيْضاً .

وَأَمَّا بَعْدَ الْإِثْبَاتِ فَيُعْرَضُ عَنِ الْإِخْبَارِ عَنِ الْأَوَّلِ وَيُثْبِتُهُ لِلثَّانِي .

« لَكِنْ » : لِلْإِسْتِدْرَاكِ ، وَيُعْطَفُ بِهَا الْمَفْرَدُ بَعْدَ النَّفْسِي

[كَقَوْلِكَ] : مَا جَاءَنِي زَيْدٌ لَكِنْ عَمْرُو ، أَيْ جَاءَ لَا بَعْدَ الْإِيجَابِ ؛

لِأَنَّ حَرْفَ الْعَطْفِ نَائِبُ الْعَامِلِ ، وَالْإِيجَابُ مَوْجُودٌ مَعَ النَّفْسِي ،

فَيَنْبُؤُ الْعَاطِفُ عَنِ الْإِيجَابِ الْمُتَقَدِّمِ فَقَطَّ فَيَحْصُلُ الْإِسْتِدْرَاكُ ،

وَالنَّفْسِيُّ غَيْرُ مَوْجُودٍ مَعَ الْإِيجَابِ لِيَنْبُؤَ عَنْهُ/ فَلَا اسْتِدْرَاكَ وَالْكَوْفِيَّةُ ١/١١٢

تُعْطَفُ بِهَا^(١) بَعْدَ الْإِيجَابِ كـ «بَلْ» ، وَإِذَا عُطِفَ بِهَا الْجُمْلَةُ

وَقَعَتْ بَعْدَ الْمَنْفِيِّ وَالْمُوجِبِ ، وَشَرْطُهَا إِذَا ذَلِكَ كَوْنُ الْجُمْلَةِ

الْمَعْطُوفَةِ وَالْمَعْطُوفِ عَلَيْهَا مُتَنَافِئِينَ إِمَّا لَفْظاً كَقَوْلِكَ : جَاءَنِي زَيْدٌ

لَكِنْ عَمْرُو لَمْ يَجِيءْ ، أَوْ مَعْنَى كَقَوْلِكَ : مَا قَامَ عَمْرُو لَكِنْ زَيْدٌ

يَمْشِي .

حَاثِمَةٌ : الْمُضْمَرُ الْمَعْطُوفُ عَلَيْهِ إِذَا كَانَ مَرْفُوعاً مُسْتَكِنّاً

لَا يَحْسُنُ الْعَطْفُ عَلَيْهِ إِلَّا بَعْدَ تَأْكِيدِهِ بِالْبَارِزِ ، وَعَنْ بَعْضِ

الْأَصْحَابِ أَنَّهُ لَا يَجُوزُ خِلَافاً لِلْكَوْفِيِّينَ عَلَى التَّقْدِيرَيْنِ^(٢) ، قَالَ

تَعَالَى ﴿ إِنَّهُ يَرَاكُمْ هُوَ وَقَبِيلُهُ ﴾^(٣) ؛ لِأَنَّ يُخَيَّلَ عَطْفُ الْأِسْمِ عَلَى

(١) انظر الإنصاف ٤٨٤/٢ المسألة ٦٨ .

(٢) هذه المسألة من مسائل الخلاف ، انظرها في الإنصاف ٤٧٤/٢ ، المسألة (٦٦) .

(٣) سورة الأعراف آية ٢٧ .

الفعل ظاهراً ، ولأنَّ الفاعلَ جزءُ الفعلِ فإذا استكنَّ اشتدَّ اتِّصالُهُ
وَلَا يُعْطَفُ عَلَى جُزْءِ الفِعْلِ .

ولو قيلَ : البارزُ هُوَ الفاعلُ نَفْسُهُ أَمْرُهُ لِلضَّرُورَةِ كَالجَارِي
عَلَى غَيْرِ مَنْ هُوَ لَهُ كَانَ حَسَنًا ، فَكَذَا إِذَا كَانَ مَرْفُوعًا بَارِزًا مُتَّصِلًا
لِمُشَابَهَتِهِ المُسْتَكِنَّ فِي الفَاعِلِيَّةِ وَالاتِّصَالِ .

وفي الثَّانِي : إِذَا فَصِلَ بَيْنَ المَعْطُوفِ وَالمَعْطُوفِ عَلَيْهِ بِغَيْرِ
حَرْفِ العَطْفِ جَارًا بِلَا تَأْكِيدٍ ، لِأَنَّ الفَصْلَ يُوهِمُ ظَاهِرًا عَدَمَ العَطْفِ
كَقَوْلِهِ تَعَالَى : ﴿ مَا أَشْرَكْنَا وَلَا آبَاؤُنَا ﴾ ^(١) ، وَقَدْ يُعْطَفُ عَلَيْهِ
مِنْ غَيْرِ فَصْلِ ، قَالَ :

١٩٣ - قُلْتُ إِذْ أَقْبَلْتُ وَزُهُرٌ تَهَادَى

/كِنَعَاجِ المُلَا تَعَسَّفَنَ رَمَلًا^(٢) / ب/١١٢

لِمُشَابَهَتِهِ البَارِزِ المُنْفَصِلِ البُرُوزِ ؛ فَإِنَّ المُنْفَصِلَ بِاسْتِقْلَالِهِ
ضَاهِيَ المُظَهَّرِ فَلَا شَرْطَ لِعَطْفِهِ إِلَّا العَامُّ .

وَإِذَا كَانَ مَجْرُورًا وَجَبَ إِعَادَةُ الجَارِ فِي المَعْطُوفِ خِلَافًا

(١) سورة الأنعام آية ١٤٨ .

(٢) البيت من الخفيف ، وقائله عمر بن أبي ربيعة ، وهو في ملحقات ديوانه ١٧٧ ،
والكتاب ٣٩٠/١ ، والمقتصد ٩٥٩ ، والصفوة الصفية ٧٨٤ ، والعيبي ١٦١/٤ .
والشاهد فيه عطف « زهر » على الضمير المستكن في « أقبلت » من غير توكيد ، وهو جائز
عند الكوفيين ضرورة عند البصريين كما ذكر صاحب الإنصاف .

لِلْكُوفِيَّةِ^(١) ، تَقُولُ : مَرَرْتُ بِهِ وَبَزِيدٍ ، وَرَأَيْتُ غُلَامَهُ وَغُلَامَ عَمْرٍو ؛
لأنَّهُ مَائِلٌ التَّنْوِينَ بِكَوْنِهِ عَلَى حَرْفٍ وَاحِدٍ فِي آخِرِ الْكَلِمَةِ ذَالَّةً عَلَى
تَمَامِهَا مُعَاقِباً لِإِيَّاهُ فَلَا يُعْطَفُ عَلَيْهِ كَالْتَّنْوِينِ ، وَتَحْقِيقُهُ أَنَّ الْمَعْطُوفِيَّةَ
تَقْتَضِي الْمَتْبُوعِيَّةَ وَالِاسْتِقْلَالَ ، وَهَذِهِ الْأَوْصَافُ تُشْعِرُ بِالتَّبَعِيَّةِ
وَالِاحْتِيَاجِ فَيَتَنَافَيَانِ ، وَقَوْلُهُ :

١٩٤ — فَالْيَوْمَ قَرَّبْتَ تَهْجُونَا وَتَشْتِمُنَا

فَاذْهَبْ فَمَا بِكَ وَالْأَيَّامُ مِنْ عَجَبٍ^(٢)

نَادِرٌ ، وَقِرَاءَةُ حَمَزَةً ﴿ تَسَاءَلُونَ بِهِ وَالْأَرْحَامُ ﴾^(٣) ، الْوَاوُ
لِلْقَسَمِ ، وَإِنْ عَطَفْتَ فَالْتَّصِبُ ، أَيِ اتَّقُوا اللَّهَ وَقَطَعَ الْأَرْحَامُ ، وَقَوْلُهُ
تَعَالَى ﴿ وَكُفِّرْ بِهِ وَالْمَسْجِدِ الْحَرَامِ ﴾^(٤) عَطَفَ الْمَسْجِدُ عَلَى
﴿ سَبِيلِ اللَّهِ ﴾^(٤) لَا الضَّمِيرِ ، وَإِذَا كَانَ مَنْصُوباً فَكَالْمُظْهِرِ ، وَإِنْ

(١) انظر خلاف النحويين في هذه المسألة الإنصاف ٤٦٣/٢ ، المسألة رقم (٦٥) .

(٢) هو من البسيط ، وقائله مجهول .

وهو في الكتاب ٣٩٢/١ ، وشرح أبيات سيويه ٢٠٧/٢ ، والكمال ٣٩/٣ ، ومعاني القرآن
وإعرابه للزجاج ٣/٢ ، والخزانة ٣٣٨/٢ ، والإنصاف ٤٦٤ .

والشاهد في قوله « فما بك والأيام » حيث عطف على المضمرة المحرور بدون إعادة الجار ، وهو
شاذ عند البصريين ومن وافقهم كالمؤلف هنا ، وجائز عند الكوفيين ، وإليه تميل لكثرة شواهد
نظماً ونثراً ومن القرآن الكريم ، وانظر أيضاً شرح عمدة الحفاظ لابن مالك ٦٦٥ .

(٣) سورة النساء آية ١ ، وقراءة حمزة هي يكسر الميم في « الأرحام » ، وقرأ الباقر بنصبها . انظر كتاب
السبعة في القراءات ٢٢٦ ، وحجة القراءات لابي زرعة ١٨٨ .

(٤) سورة البقرة آية ٢١٧ ، ﴿ قُلْ قَاتِلْ فِيهِ كَثِيرٌ وَمَنْ وَصَد عَنْ سَبِيلِ اللَّهِ وَكُفِّرْ بِهِ
وَالْمَسْجِدِ الْحَرَامِ ﴾ .

اتَّصَلَ لَفْظًا ، لِأَنَّ الْمَفْعُولَ فِي حُكْمِ الْإِنْفِصَالِ ، وَلِذَلِكَ لَمْ يُتَحَاشَ
تَوَالِي أَرْبَعِ حَرَكَاتٍ مَعَهُ فِي « ضَرَبَكَ » تَحَاشِيَهُمْ فِي « ضَرَبْتُ » .

« بَابُ مَا لَا يَنْصَرِفُ »

الأصل في الاسمِ الصَّرْفُ ، لأنَّ أسبابَ مَنْعِ الصَّرْفِ غَيْرُ
 لَازِمَةٍ لَهُ مِنْ حَيْثُ هُوَ اسْمٌ / وَإِلَّا اطَّرَدَتْ وَالْعَرَضِيُّ غَيْرُ اللَّازِمِ الْأَصْلُ
 ١/١١٣ وَعَدَمُهُ فَكَذَا مُقْتَضَاهُ ، وَلِأَنَّ الْأَسْمَ لِذَاتِهِ يَصَحَّ عَلَيْهِ مَذُلُوثَاتٌ جَمِيعُ
 الْإِعْرَابِ فَيَقْبَلُ جَمِيعَهُ ، فَقَبُولُهُ لِكُلِّ الْإِعْرَابِ بِالذَّاتِ ، وَامْتِنَاعُهُ
 لِبَعْضِهِ بِالْعَرَضِ ، وَمَا بِالذَّاتِ أَقْدَمُ ، وَالْمَشْهُورُ أَنَّ الْأَسْبَابَ تِسْعَةٌ :
 وَزْنُ الْفِعْلِ . الصَّفَةُ . التَّأْنِيثُ . الْأَلْفُ وَالنُّونُ الرَّائِدَتَانِ ، التَّعْرِيفُ .
 الْعَدْلُ . الْجَمْعُ . الْعُجْمَةُ . التَّرْكِيبُ .

وَجَعَلَهَا الْجُرْجَانِيُّ ثَمَانِيَةً بِإِدْخَالِ الْأَلْفِ وَالنُّونِ فِي التَّأْنِيثِ ،
 لِكَوْنِ تَأْثِيرِهِمَا بِمُشَابَهَتِهِ (١) .

وَالسِّيْرَانِيُّ عَشْرَةَ بِزِيَادَةِ الْأَلْفِ الرَّائِدَةِ فِي نَحْوِ « أَرطَى »
 الْمُشَابَهَةِ لِأَلْفِ التَّأْنِيثِ (٢) .

وَالفَارِسِيُّ أَحَدَ عَشَرَ بِزِيَادَةِ الطُّوْلِ نَحْوِ « سَرَاوِيلَ » فَإِذَا جُعِلَ
 عَلَمًا فَلَا يَنْصَرِفُ (٣) .

(١) انظر المقتصد ٩٦٥ .

(٢) انظر هامش الكتاب ٩/٢ ، ١٠ بولاق .

(٣) الإيضاح العضدي ٣٠٠ ، والمقتصد ١٠٠٤ .

وَإِذَا حَصَلَ فِي الْأَسْمِ سَبَبَانِ مِنْهَا أَوْ وَاحِدٌ مُسْتَبِدٌّ -
 أَيُّ التَّأْنِيثِ وَالْجَمْعِ^(١) - ائْتَعَ الصَّرْفُ ، وَفِي كَيْفِيَةِ الْمَنْعِ
 طَرِيقَانِ :

أَحَدُهُمَا : أَنَّهَا فُرُوعٌ ، فَإِذَا حَلَّ الْأَسْمَ اثْنَانِ مِنْهَا غَلَبَتْ عَلَيْهِ
 الْفَرَعِيَّةُ فَشَابَهُ الْفِعْلُ ، فَإِنَّهُ فَرَعُ الْأَسْمِ لِاشْتِقَاقِهِ مِنْهُ^(٢) ، وَلاَحْتِيَاجِهِ
 فِي تَحْصِيلِ الْكَلَامِ إِلَى الْأَسْمِ ، وَالْأَسْمُ مُسْتَعْنٍ عَنْهُ فِي ذَلِكَ فَتَقُلُّ
 كَالْفِعْلِ فَسَقَطَ مِنْهُ التَّنْوِينُ الدَّالُّ عَلَى الْخِيفَةِ فَتَبَعَهُ سُقُوطُ الْجَرِّ
 لِتَخْصِصِهِمَا بِالْأَسْمِ وَمُعَاقِبَةِ الْمَجْرُورِ أَيْ الْمُضَافِ إِلَيْهِ التَّنْوِينِ
 السَّاقِطِ مِنَ الْمُضَافِ بِخِلَافِ النَّصْبِ / وَالرَّفْعِ ، فَحُمِلَ الْجَرُّ عَلَى ١١٣/ب
 النَّصْبِ ، لِكُونِهِمَا فَضْلَتَيْنِ ، وَلِقَضَاءِ النَّصْبِ حَقَّ الْجَرِّ الثَّابِتِ عَلَيْهِ
 حِينَ حُمِلَ النَّصْبُ عَلَيْهِ فِي التَّشْبِيهِ وَالْجَمْعِ الْمَذْكَرِ وَالْمُؤنَّثِ ،
 وَالْمُؤَكَّدُ لِهَذَا الطَّرِيقِ ثَبَاتُ الْجَرِّ مَعَ الْأَلْفِ وَاللَّامِ وَالْإِضَافَةِ ، فَإِنَّهُ لَمْ
 يَسْقُطِ التَّنْوِينُ فِي الْحَالَيْنِ ، إِمَّا لِأَنَّهُمَا مُعَاقِبَانِ لِلتَّنْوِينِ ، فَكَأَنَّ التَّنْوِينِ
 مَوْجُودٌ ، أَوْ لِأَنَّ السَّقُوطَ يَسْتَدْعِي إِمْكَانَ الدُّخُولِ ؛ فَإِنَّ السَّقُوطَ
 بِمَعْنَى عَدَمِ الْمَلَكَةِ كَالْعَمَى فِي الْعَيْنِ لَا الْعَدَمُ الْمَطْلُوقُ وَإِلَّا لَصَحَّ أَنْ
 يُقَالَ : سَقَطَ التَّنْوِينُ مِنَ الْفِعْلِ وَالْحَرْفِ ، وَالْحَالَانِ مُنَافِيَانِ لِلتَّنْوِينِ ،

(١) الواحد المستبد فسره بالتأنيث والجمع ، وهذان هما اللذان يمنعان من الصرف لعلة واحدة تقوم
 مقام علتين .

(٢) اشتقاق الفعل من الاسم مذهب البصريين ، أما الكوفيون فيذهبون إلى عكس ذلك . انظر
 الإنصاف ٢٣٥ المسألة ٢٨ .

فَلَا إِمْكَانَ ، فَلَا سُقُوطَ لِلتَّنْوِينِ ، فَلَمْ يَسْقُطِ الجَرُّ ، وَتَحْرِيرُهُ أَنَّهُ دَارَ
سُقُوطِ الجَرِّ مَعَ سُقُوطِ التَّنْوِينِ فَكَانَ مُعَلَّلاً بِهِ .

مُؤَكِّدٌ آخَرَ سُقُوطِ التَّنْوِينِ بِالذَّاتِ إِجْمَاعاً ، فَلَوْ سَقَطَ الجَرُّ
بِالذَّاتِ لَمَا عَادَ قَطُّ قِيَاساً عَلَيْهِ يُحَقِّقُهُ أَنَّ السَّبْبِينَ يَنَاقِيَانِ التَّنْوِينَ
لِذَاتِهِمَا وَإِلَّا جَامِعَاهُ فِي صُورَةٍ مَا فَلَوْ نَاقِيَا الجَرِّ أَيْضاً بِالذَّاتِ لَمَا
جَامِعَاهُ قَطُّ ، لِأَنَّ مَا بِالذَّاتِ لَا يَزُولُ .

وَتَأْنِيهِمَا : أَنَّهُ لَمَّا شَابَهَ الفِعْلُ أُعْطِيَ حُكْمَهُ ، وَهُوَ الِامْتِنَاعُ
عَنِ الجَرِّ وَالتَّنْوِينِ فَسَقَطَا بِالأَصَالَةِ ، وَتَمَحَّلَ مُتَنَهِّجٌ هَذَا الطَّرِيقِ^(١)
الِانْفِلَاتِ عَنِ الإِزْرَامِ / المَذْكُورِ آيْناً بِتَعَسُّفَيْنِ :

١١١٤

الأوَّلُ : أَنَّ العَرَضَ مِنْ عَدَمِ الصَّرْفِ إِثْبَاتٌ بَعْضِ أَحْكَامِ
الفِعْلِ لِمُشَابَهِهِ ، وَحَذْفُ الجَرِّ فِي بَعْضِ الصُّوَرِ كَافٍ فِي ذَلِكَ .
وَالثَّانِي : أَنَّ الإِضَافَةَ وَاللَّامَ يُخْرِجَانِ الإِسْمَ عَنِ مُشَابَهَةِ
الفِعْلِ ، فَإِنَّهُمَا خَاصَّتَانِ لِلإِسْمِ فَيُنْصَرَفُ .

وَيَتَّبَعُهُ عَلَى الأوَّلِ مُطَابَقَةٌ عِلَّةٌ تَخْصِيصِ العَوْدِ بِالجَرِّ
وَتَخْصِيصِهِ بِأَحَدِي الحَالَيْنِ ، وَعَلَى الثَّانِي التَّنْقِضُ بِدُخُولِ حَرْفِ الجَرِّ
الْخَاصَّةِ بِالإِسْمِ مَعَ بَقَاءِ مَنَعِ الصَّرْفِ .

(١) قصد الكيشي بهذا الشيخ أبا الحسين ابن أخت أبي علي الفارسي شيخ الجرجاني .
انظر المقتصد ٩٦٧ .

وَأَجِيبَ عَنِ الثَّانِي بِإِبْرَازِ فَرْقَيْنِ :

الأوَّلُ : أَنَّ اللَّامَ وَالْإِضَافَةَ أَشَدُّ تَغْيِيرًا لِمَفْهُومِ الْأِسْمِ مِنَ الْجَارِّ ، لِأَنَّهُمَا يُفِيدَانِ التَّعْرِيفَ لِلْمَفْهُومِ ، وَالْجَارُّ لَا يُفِيدُهُ مَعْنَى .

الثَّانِي : أَنَّ الْجَارَّ مُوصِلٌ مَعْنَى الْفِعْلِ إِلَى الْأِسْمِ ، فَهُوَ كَتِمَّةِ الْفِعْلِ ، وَكَأَنَّهُ مَا دَخَلَ الْأِسْمَ (١) .

قِيلَ عَلَى أَصْلِ الْجَوَابِ الثَّانِي : إِنَّ غَيْرَ الْمُنْصَرِفِ لَمْ يَخْرُجْ عَنِ الْأِسْمِيَّةِ بَلْ شَابَهُ الْفِعْلُ بِوُجُودِ السَّبَبَيْنِ الْمُوجِبَيْنِ لِامْتِنَاعِ الصَّرْفِ فَمَا لَمْ يَحْصُلْ مُعَارِضٌ لَهُمَا لَمْ يَمْتَنِعِ الْاِمْتِنَاعُ ، وَإِثْبَاتِ خَوَاصِّ الْأَسْمَاءِ فِيهِ — وَإِنْ كَثُرَتْ — فَلَا تُدُلُّ إِلَّا عَلَى اسْمِيَّتِهِ الثَّابِتَةِ بِالِاتِّفَاقِ ، وَهِيَ قَابِلَةٌ لِمَنْعِ الصَّرْفِ مِنْ مُوجِبِهِ ، وَلَمَّا سَقَطَ تَأْثِيرُ/ الْمُعَارِضِ فَالْفَرْقَانِ الْمُؤَكَّدَانِ لِجَهَةِ تَأْثِيرِهِ لِأَغْيَانِ .

ب/١١٤

وَاخْتَلَفَ فِيهِ حَالُ الْجَرِّ فَمِنْ مَائِلٍ إِلَى بِنَائِهِ ، وَهُوَ الرَّجَاجُ (٢) . وَمَنْ تَمَسَّكَ بِظَاهِرِ قَوْلِ سَبِيوِيهِ (٣) يُحْرِكُ بِالْفَتْحِ فِي مَوْضِعِ الْجَرِّ ، وَمَنْ قَائِلٌ بِإِعْرَابِهِ ، وَهُمْ الْأَكْثَرُونَ ؛ لِخُلُوهِ عَنِ مُوجِبِ الْبِنَاءِ .

(١) انظر المقتصد ٩٦٨ .

(٢) انظر ما ينصرف وما لا ينصرف ٢ ، ونسبه ابن يعيش ٥٨/١ ، للأخفش والمبرد .

(٣) انظر الكتاب ٦/١ بولاق ، وابن يعيش : ٥٨/١ .

فَإِنْ اعْتَرَضَ مُشْكِكُ عَلَى الدَّهْمَاءِ بِأَنَّ الحَرَكَةَ حَالُ الجَرِّ إِذَا
 إِعْرَابِيَّةٌ أَوْ بِنَائِيَّةٌ ، وَالأَوَّلُ بَيْنَ البُطُولِ (١) ؛ لِأَنَّ الجَارَّ لَا يَنْصَبُ ،
 وَالثَّانِي لَا تَقُولُونَ بِهِ .

أَجِيبَ بِأَنَّهَا لَا وَاحِدَ مِنْهُمَا ، فَإِنَّ الحَرَكَةَ الحَاصِلَةَ بِفَتْحِ الفِّمِ
 أَعْمٌ مِنْ كُلِّ مِنْهُمَا فَلَا تَنْتَفِي بِإِنْتِفَائِهِمَا ، فَإِنْ أُوهِمَ بِأَنَّ الكُلِّيَّ مِنْ
 غَيْرِ حُصُوصِيَّةِ أَحَدِ الجُزْئِيَّاتِ لَا يُوجَدُ . نَبَّهَ بِأَنَّهَا خَاصَّةٌ بِكُونِهَا بَدَلُ
 الجَرِّ ، فَإِنْ أَصْرَبَ بِأَنَّ حَرَكَةَ الآخِرِ إِذَا بِعَامِلٍ ، وَهُوَ الإِعْرَابُ ، أَوْ
 لَا وَهُوَ البِنَاءُ ، فَلَا ثَالِثَ ، يُفَسِّرُ بِأَنَّ القِسْمَ الثَّانِي ، إِنْ كَانَ مَعَ
 مُنَاسِبَةِ المُنَبِّيِّ فَبِنَاءً ، وَإِلَّا فَلَا .

فَإِنْ قُلْتَ : لِمَ لَمْ يَمْنَعِ السَّبَبُ الوَاحِدُ الصَّرْفَ ؟

قُلْتُ : لِأَنَّهُ لَوْ مَنَعَ لَمْ يَنْصَرِفْ أَكْثَرُ الأَسْمَاءِ ، وَتَغْيِيرُ الكَلِمَةِ
 عَنِ مُقْتَضَاهَا خِلَافُ الأَصْلِ ، وَاسْتِقْلالُ السَّبَبِ الوَاحِدِ مُوجِبٌ
 لِيُزِيَادَةَ التَّغْيِيرِ ، تُرِكَ الأَصْلُ مَعَ السَّبَبَيْنِ / عَمَلًا بِالسَّبَبِ القَوِيِّ البَرِيِّ ١/١١٥
 عَنِ اسْتِزَامِ الفَسَادِ ، أَيُّ زِيَادَةِ التَّغْيِيرِ وَلَمْ يُتْرَكْ مَعَ السَّبَبِ الوَاحِدِ ؛
 لِضَعْفِهِ ، وَاسْتِزَامِهِ الفَسَادَ ، وَلِأَنَّ خِفَةَ الأِسْمِ قَاوَمَتِ السَّبَبِ
 الوَاحِدِ فَيَقِي عَلَى مَا كَانَ ، فَلَمَّا تَثَنَّى السَّبَبُ زَادَتِ العِلَّةُ .

فَإِنْ قُلْتَ : الحَرْفُ أَبْعَدُ عَنِ الأِسْمِ مِنَ الفِعْلِ عَنْهُ وَمُشَابَهَةٌ

(١) يقال : بطل الشيء يبطل بطلا ، وبطولا وبطلانا . اللسان (بطل) .

الْحَرْفِ بِجَهَةِ وَاحِدَةٍ تُعْطِيهِ حُكْمَ الْحَرْفِ أَيِّ الْبِنَاءِ ، وَحُكْمَ الْفِعْلِ
لَا يُعْطِيهِ إِلَّا مُشَابَهَتَانِ ، فَكَانَ بِالْعَكْسِ أَوْلَى .

أَجَبْتُ مِنْ وَجْهَيْنِ :

أَحَدُهُمَا : أَنَّ الْأِسْمَ الْمُشَابِهَ لِلْحَرْفِ بِجَهَةِ قَلِيلٍ ، وَلِلْفِعْلِ
بِجَهَةِ هُوَ الْأَكْثَرُ ، فَلَمْ تُلْغِ الْأَوَّلَ عَمَلًا بِالْمُشَابَهَةِ السَّالِمَةِ عَنِ
الْمُعَارِضِ ، وَالْعَيْتِ الثَّانِي ؛ لِوُجُودِ الْمُعَارِضِ .

الثَّانِي : أَنَّ وَضْعَهُمُ الْأِسْمَ مُشَابِهًا لِلْحَرْفِ يَدُلُّ عَلَى شِدَّةِ
اِحْتِيَاجِهِمْ إِلَى ذَلِكَ ، فَإِنَّ الْمُبَالَغَةَ فِي تَبْعِيدِ الشَّيْءِ عَنِ أَصْلٍ وَضَعَهُ
لَا يَرْضِيهِ الْعَاقِلُ إِلَّا اضْطِرَّارًا بِخِلَافِ وَضْعِ الْأِسْمِ مُشَابِهًا لِلْفِعْلِ
فَإِنَّهُ يَكْفِيهِ أَدْنَى اِحْتِيَاجٍ ، وَتَأْتِيُرُ السَّبَبِ الْقَوِيُّ أَقْوَى مِنْ تَأْتِيُرِ السَّبَبِ
الضَّعِيفِ ، وَيَقْرُبُ مِنْهُ الْقَضِيَّةُ الْمَشْهُورَةُ أَنَّ الْمَرَضَ إِذَا كَانَ مُلَائِمًا
لِطَبِيعَةِ الْمَرِيضِ وَسِنَّهُ فَحَطَّرَهُ أَقْلٌ مِنْهُ إِذَا لَمْ يَكُنْ مُلَائِمًا لِأَحَدِهِمَا / ١١٥ ب
فَإِنَّ الثَّانِي لَا يَكُونُ إِلَّا عَنِ سَبَبٍ قَوِيٍّ .

وَزْنُ الْفِعْلِ : فَرَعٌ وَزْنِ الْأِسْمِ ، لِأَنَّ أَصْلَ الْأِسْمِ أَنْ يَكُونَ
عَلَى وَزْنِ (١) الْأَسْمَاءِ لَا عَلَى وَزْنِ الْأَفْعَالِ ، وَقِيلَ : كَمَا أَنَّ الْفِعْلَ
فَرَعُ الْأِسْمِ فَوَزْنُهُ فَرَعُ وَزْنِ الْأِسْمِ ، وَالْمُؤَثَّرُ مِنْ أَوْزَانِ الْفِعْلِ
الْمُخْتَصُّ بِهِ أَوْ الْعَالِبُ عَلَيْهِ ، فَالْأَوَّلُ كَشَمَّرَ ، وَصَيَّغَ الْأَمْرَ ، وَبِنَاءِ

(١) فِي الْأَصْلِ « عَلَى زَنْ » يَأْسِقُاطُ الْوَاوِ سَهُوً مِنَ النَّاسِخِ .

المفعول ، والثاني وزن الأفعال المضارعة ، استدرَك بعضهم جعل وزن الفعل الغالب سبباً بأنه رُدَّ إلى الجهالة ، أي يحتاج إلى استقراء جميع الأسماء والأفعال ، وبأنه يُشكِّل بـ «أفعل» ؛ فإنه في الاسم أكثر منه في الفعل ، لأنه ما من فعل ثلاثي إلا وله «أفعل» اسماً إما للتفضيل ، أو لغيره ، وأفعل في الأفعال لا يكون إلا في بعض ما جاء فيه «فعل» ، وفي غير ذلك قليل ، ويُقابله في القلة وقوع «أفعل» في الأسماء من غير فعل كأجدل ونحوه ، وحققه بأن «فاعلاً في الأسماء قليل جداً كحاتم ، وهو غير مانع ، قال : فالأولى أن يقال : الوزن المانع إما المختص بالفعل ، أو يكون أوله زيادة كزيادته غير قابل للتاء ، أي لا يكون كيعمل^(١) ، فإنه يقبل التاء كيعملية/ ، فأحمد علماً لا ينصرف ، و«يعمل» علماً ١١٦/ مُنصَرَفٌ^(٢) .

أقول : قولهم يجب أن يُعتبر — في موازنة الاسم للفعل — طرفاً اللفظ والمعنى^(٣) ؛ فإن «أولق»^(٤) إذا جعل فوعلاً — وإن

- (١) يعمل : البعير القوي ، ويعملة : الناقة القوية على العمل ، قيل : اسم ، وقيل صفة .
(٢) يقصد الكيشي بالمستدرَك هنا ابن الحاجب النحوي ، انظر كتابه الإيضاح في شرح المفصل ١٢٩/١ .
(٣) انظر المقتصد ٩٧٨ .
(٤) في الحاشية «الأولق» يمتثل ان يكون من اللق إذا جن على وزن عليم ، والأولق المجنون فيكون همزتها أصلية ، ويمتثل ان يكون من ولق يلق على وزن وعد يعد وهو سرعة اللسان على الكذب فيكون همزتها زائدة لأن وزنها أفعل .

كَانَ ظَاهِرًا كَأَحْمَدَ - مُنْصَرَفٌ لِعَدَمِ زِيَادَةِ الْهَمْزَةِ يُحَقِّقُ الْإِشْكَالَ
الْمَذْكُورَ ، وَذَهَبَ عَيْسَى ابْنُ عَمَرَ^(١) إِلَى أَنَّ كَوْنَ الْكَلِمَةِ فِعْلًا فِي
الْأَصْلِ مِنْ جُمْلَةِ الْأَسْبَابِ فَلَمْ يُصَرَّفْ نَحْوُ « ضَرَبَ » عَلَمًا ،
مُحْتَجًّا بِقَوْلِ سُحَيْمٍ :

- أَنَا ابْنُ جَلَا وَطَلَّاعُ الثَّنَائِيَا

مَتَى أَضَعُ الْعِمَامَةَ تَعْرِفُونِي^(٢)

وَهُوَ عِنْدَ سَيِّوَيْهِ جُمْلَةٌ إِمَّا مُحْكِيَّةٌ عَلَمًا ، أَوْ صِفَةٌ
لِمَوْصُوفٍ مَحْدُوفٍ^(٣) .

الْصِفَةُ : فَرَعُ الْمَوْصُوفِ ، وَشَرَطُ تَأْثِيرِهَا كَوْنُهَا فِي أَصْلِ
الْوَضْعِ صِفَةً وَلَا يَمْنَعُهَا مِنَ التَّأْثِيرِ عَرُوضُ الْأَسْمِيَّةِ ، وَإِنْ كَانَ فِي
الْأَصْلِ اسْمًا فَلَا تُفِيدُهَا الْوَصْفِيَّةُ الْعَارِضَةُ تَأْثِيرًا ، فَأَدْهَمُ وَأَرْقَمُ^(٤) -
اسْمَيْنِ - غَيْرُ مُنْصَرَفَيْنِ ، وَأَرْبَعُ صِفَةٌ مُنْصَرَفٌ ، وَقَدْ تُنْحِيلُ
الْوَصْفِيَّةُ الْأَصْلِيَّةُ فَلَا يُصَرَّفُ بِهَا كَمَا فَعَلَ نَاسٌ مِنَ الْعَرَبِ بِأَخْيِيلَ
وَأَجْدَلَ^(٥) تَوَهُمًا لِمَعْنَى ذِي الْخِيَالَانِ فِي الْأَوَّلِ ، وَالْجَدَلِ - أَيُّ

(١) انظر الكتاب ٧/٢ ، وما ينصرف وما لا ينصرف ٢٠ ، وابن يعيش ٦١/١ .

(٢) تقدم برقم ١٨٤ في صفحة ٣٧٨ ، والشاهد فيه هنا أن « رجلا » فِعْلٌ مُسَمَّى بِهِ وَهُوَ مَمْنُوعٌ
مِنَ الصَّرْفِ عِنْدَ عَيْسَى بْنِ عَمَرَ .

(٣) انظر الكتاب ٧/٢ ، وما ينصرف وما لا ينصرف ٢٠ ، وابن يعيش ٦١/١ .

(٤) أدهم : القيد . أرقم : اسم للحية .

(٥) أخيل : وصف للطائر . وأجدل للصقر .

القُوَّةُ فِي الثَّانِي ، وَمَنْعُ « أَفْعَى » بِتَوْهَمِ الحُبْثِ فِيهِ أَبْعَدُ^(١) .

التَّأْنِيثُ : فَرَعُ التَّدْكِيرِ ؛ لِأَنَّ الاسْمَ مِنْ غَيْرِ عَلامَةٍ يُطْلَقُ عَلَى المَذْكَرِ / ثُمَّ تَلَحُّقُهُ العَلامَةُ لِلتَّأْنِيثِ ، وَلِأَنَّ الشَّيْءَ المُطْلَقَ أَقْدَمُ فِي ١١٦/ب التَّعْقِلِ مِنْ كُلِّ شَيْءٍ مُقَيَّدٍ ، وَهُوَ مُذَكَّرٌ ، وَكَذَا المَعْلُومُ وَالمَذْكَورُ ، وَلَا يُؤَثِّرُ إِلَّا التَّأْنِيثُ اللَّازِمُ فَلَا اعتدَادَ بِمَثَلِ « قَائِمَةٍ » وَصفاً .

وهو قِسْمَانِ : لفظيٌّ ومعنويٌّ ، فاللفظيُّ ضريان : لازِمٌ في أصل وضع الكلمة كالألف المقصورة والمدودة مثل حُبَلَى وَصَحْرَاءَ . ولَازِمٌ بِالتَّعْقِلِ إِلَى العَلَمِيَّةِ ، وَهُوَ التَّاءُ كَحَمْرَةَ ؛ فَإِنَّ العَلَمِيَّةَ تَمْنَعُ الحَذْفَ .

وقولُهُمْ : لَزُومُ التَّأْنِيثِ كَتَكَرَّارِهِ ، فَكَأَنَّهُ حَصَلَ سَبَبٌ ضَعِيفَانِ ، فَإِنَّ التَّأْنِيثَ الَّذِي هُوَ أَحَدُ الأسبابِ هُوَ اللَّازِمُ لَا مُطْلَقُ التَّأْنِيثِ فَالمُتَوَهَّمُ تَكَرَّارُهُ غَيْرُ سَبَبٍ ، وَالسَّبَبُ غَيْرُ مُكَرَّرٍ ، فَالأوَّلَى أَنْ يُقَالَ : هُوَ مُسْتَبَدٌّ بِالتَّأْنِيثِ كَمَا قُلْنَا ، فَعَلَيْهِ^(٢) يَتَّجِهُ أَنْ يُقَالَ : التَّاءُ فِي العَلَمِ مُسْتَقْبَلٌ ، وَالعَلَمِيَّةُ لَيْسَتْ سَبَباً بَلْ هِيَ شَرْطٌ .

أَمَّا المَعْنَوِيُّ فَتَأْنِيثُ عِلْمِ المُؤَنَّثِ وَشَرْطُ وَجُوبِ تَأْثيرِهِ الزِّيَادَةُ عَلَى الثَّلَاثَةِ ، أَوْ تَحْرُكُ الأَوْسَطِ ، أَوْ العُجْمَةُ ، فَدَعْدُ جَائِزُ الصَّرْفِ خِلَافاً لِلْمَبْرَدِ^(٣) ، وَقَدَمٌ ، وَزَيْنَبٌ ، وَمَاهُ مُمْتَنِعَةٌ ؛ لِأَنَّ الأَوَّلَ فِي غَايَةِ الخِيفَةِ فَيَقَاوِمُ الثَّقَلَ الشَّبَهِيَّ فَيَنْصَرِفُ ، وَمَنْعُ الصَّرْفِ ، ١١٧/أ

(١) لأنه لا مادة له في الاشتقاق . انظر شرح المرادي للافية ١٢٦/٤ ، والتصريح ٢١٤/٢ .

(٢) في الأصل « فعلى » والصواب ما أثبتناه .

(٣) المبرد يميز فيه الوجهين ، وترك الصرف عنده أقيس . المقتضب ٣٥٠/٣ .

لِلسَّبِينِ ، وَذَهَبَ الْعَلَامَةُ^(١) إِلَى إِبْتِاتِ الْجَوَازِ فِي الْأَعْجَمِيِّ السَّاكِنِ
 الْأَوْسَطِ كَنُوحٍ وَلُوطٍ بِالْقِيَاسِ عَلَى الْمُؤْتِثِ يُحَقِّقُهُ عَدَمُ الصَّرْفِ فِي
 نَحْوِ « مَاهَ » وَ « جُورَ » اتَّفَاقاً فَلَيْسَ الرَّائِدُ فِيهِ إِلَّا الْعُجْمَةُ ، وَكَمَا
 لَوْ اتَّقَلَّتِ الْعُجْمَةُ وَبَقِيَتِ الْعَلَمِيَّةُ وَالتَّانِيثُ جَازَ الصَّرْفِ ، فَكَذَا إِذَا
 اتَّفَقَ التَّانِيثُ وَبَقِيَتِ الْعُجْمَةُ وَالْعَلَمِيَّةُ ، وَالاسْتِعْمَالُ يُوجِبُ صَرْفَهُ ،
 وَالتَّنْقُلُ مُقَدَّمٌ عَلَى الْقِيَاسِ .

وَأَمَّا التَّانِي ، فَلَأَنَّ حَرَكَةَ الْأَوْسَطِ بِمَنْزِلَةِ حَرَفٍ عِنْدَهُمْ ؛ لِأَنَّ
 الْأَلِفَ الْخَامِسَةَ تُحذفُ قَطْعاً فِي النِّسْبَةِ كَحُبَارِي^(٢) ، وَيَجُوزُ إِبْقَاؤُهَا
 وَقَلْبُهَا رَابِعَةً كَحُبَلِي ، وَحُبْلَوِي ، وَوَجَبَ الحذفُ رَابِعَةً فِي مُتَحَرِّكِ
 الْعَيْنِ كَجَمَزِي^(٣) فَهِيَ كَالْخَامِسَةِ .

وَإِذَا سُمِّيَ مُذَكَّرٌ بِاسْمٍ غَلَبَ اسْتِعْمَالُهُ فِي الْمُؤْتِثِ فَإِنْ كَانَ
 زَائِداً عَلَى ثَلَاثَةِ فَمَنْعُ الصَّرْفِ كَجِيَّالٍ ، وَعِنَاق^(٤) فَكَانَ الحَرْفُ
 الرَّابِعَ تَاءً فِي الْكَلِمَةِ كَطَلْحَةَ ، وَالشَّاهِدُ بِصِحَّةِ هَذِهِ الْمُنَاسَبَةِ

-
- (١) يقصد الزمخشري ، انظر المفضل ١٧ ، وابن يعيش ٧٠/١ .
 (٢) الحباري : طائر يقول ابن منظور « يقع على الذكر والائني .
 واحدها وجمعها سواء ... ، ألفه ليست للتأنيث ولا للالحاق وإنما بني الاسم عليه فصارت كأنها
 من نفس الكلمة لا تنصرف في معرفة ولا نكرة أي لاتنون « اللسان (حَبْر ٢٣٢/٥) .
 (٣) الجمز : ضرب من السير ، يقال حمار جمزي أي سريع .
 (٤) الجيَّال : اسم للضيع ، وفي الحاشية « اسم للوضع ، تحريف ، وعناق : الاثنى من ولد المعز ،
 والجمع أعنق وعنوق .

إِظْهَارُهُمُ النَّاءِ فِي بِنَاتِ الثَّلَاثَةِ فِي التَّحْقِيرِ كَأَرِيضَةٍ ، وَإِخْفَاؤُهُمْ إِيَّاهَا فِي بِنَاتِ الْأَرْبَعَةِ كَعَقْفَرٍ ، فَلَوْلَا إِنْزَالُهُمُ الرَّابِعَةَ مَنَزِلَةَ النَّاءِ لَجَمَعُوا بَيْنَهُمَا كَالثَّلَاثَةِ ، وَإِنْ كَانَ ثَلَاثِيًّا صَرَفَتْهُ / كَقَدَمٍ ؛ لِعَدَمِ التَّأْنِيثِ ١١٧/ب اللَّفْظِيِّ وَالْمَعْنَوِيِّ ، ثُمَّ إِذَا صَغَّرْتَهُ لَمْ تُظْهَرْ فِيهِ النَّاءُ لِتَدَكُّرِهِ ، وَأَمَّا أَذَيْنُهُ عَلَّمَ رَجُلٌ فَمَوْضُوعٌ مُصَغَّرٌ .

فَإِنْ قُلْتَ : الْقِيَاسُ يَمْنَعُ صَرْفَ « قَدَمٍ » مُسَمًى بِهَا رَجُلٌ ، لِأَنَّ حَرَكَةَ الْأَوْسَطِ كَحَرْفِ « رَابِعٍ » .

قُلْتُ : الْحَرَكَةُ مِنْ حَيْثُ التَّقَلُّ شَابَهَتِ الْحَرْفَ فَأَزَالَتْ الْخِفَةَ الْمُقَاوِمَةَ لِلتَّقَلِّ وَلَمْ تُشَابِهِ الْحَرْفَ الرَّابِعَ فِي آخِرِ الْكَلِمَةِ الْمُشَابِهَةِ لِلنَّاءِ فَلَمْ تَمْنَعْ الصَّرْفَ لِأَنَّهَا فَرَعُ الْحَرْفِ الَّذِي هُوَ فَرَعُ النَّاءِ ، فَضَعُفَ تَأْثِيرُهَا بِتَضْعِيفِ الْفُرْعِيَّةِ .

الْأَلِفُ وَالنُّونُ : الْمُضَارِعَتَانِ (١) لِأَلْفِي التَّأْنِيثِ قِيلَ : الْمُرَادُ بِالْأَلْفَيْنِ هُنَا أَلْفَا الْمَمْدُودِ ، وَجِهَةُ الْمُشَابَهَةِ وَجُوهٌ .

أَحَدُهَا : كَوْنُهُمَا زَائِدَتَيْنِ مَعًا فِي آخِرِ الْكَلِمَةِ ؛ فَإِنَّهُ لَمْ يُسْتَعْمَلْ « سَكْرٌ » ثُمَّ أُرْدِفَ [بِالْأَلْفِ وَالنُّونِ] ، فَإِنْ قِيلَ : مَا الْمَانِعُ لِكَوْنِ « سَكْرِي » لِلْمُونِثِ (٢) ثُمَّ الْحَقُّ النَّونُ لِلتَّذْكِيرِ ؟

(١) فِي النسخة « الْمُضَارِعَتَانِ » تَحْرِيفٌ .

(٢) فِي النسخة « فَانْه لَمْ يُسْتَعْمَلْ سَكْرِي ثُمَّ أُرْدِفَ بِالنُّونِ » ، وَالصَّوَابُ مَا أَثْبَتْنَاهُ .

قِيلَ : تَرَكُ الْقِيَّاسِ ؛ فَإِنَّ الْأَصْلَ التَّذْكَرُ (١) ثُمَّ لِحُوقِ عِلَامَةِ التَّأْنِيثِ .

فَإِنْ قِيلَ : أَلَيْسَ عِلَامَةُ التَّذْكَرِ تُلْحَقُ بِالِاسْمِ الْمُطْلَقِ عَلَى الْمُؤنَّثِ فِي الْعَدَدِ فَهَلَّا نَقِيسُهُ عَلَيْهِ ۱؟؟

أَجِيبُ بِأَنَّ التَّاءَ هُنَاكَ عِلَامَةُ تَأْنِيثِ الْجَمَاعَةِ وَحُذِفَتْ فِي التَّأْنِيثِ لِلْفَرْقِ ، فَصَارَ ثَبَاتُهُ عِلْمًا / لِلتَّذْكَرِ بِالِاتِّفَاقِ لَا بِالْقَصْدِ ، ١/١١٨ اتِّحَادِ سِيَاقَتِهِمَا فِي الْإِسْمِ وَالصَّنْفَةِ .

الثَّانِي : اخْتِلَافُ صِيغَتَيْ الْمَذْكَرِ وَالْمُؤنَّثِ ، أَيَّ عَدَمِ إِعَادَةِ صِيغَةِ الْمَذْكَرِ فِي الْمُؤنَّثِ فِي الْفَصْلَيْنِ تَقُولُ : سَكَرَانُ وَسَكَرَى كَأَحْمَرَ وَحَمْرَاءَ بِخِلَافِ ضَارِبٍ وَضَارِيَةٍ (٢) .

الثَّلَاثُ : وَهُوَ مُتَّفَرِّعٌ عَلَى الثَّانِي امْتِنَاعُ لِحُوقِ التَّاءِ بِصِيغَةِ مُذْكَرَيْهِمَا ، لِأَنَّهَا لَا تَقُولُ : عَطَشَانَةٌ كَمَا لَا تَقُولُ أَحْمَرَةٌ .

وَإِنَّمَا سُمِّيَ زَائِدَتَا الْمَمْدُودِ الْفِي التَّأْنِيثِ وَإِنْ كَانَ الْأَلِفُ الْأُولَى لِمَدِّ الصَّوْتِ وَالثَّانِيَةُ هَمْزَةً ؛ لِأَنَّ أَصْلَ « حُمْرَاءَ » حَمْرَى

(١) هكذا في النسخة ، والمراد التذكير المقابل للتأنيث ، والمؤلف كثيراً ما يستعمل صيغة « التَّفْعُل » قاصداً بها صيغة « التفعيل » .

(٢) معنى ذلك أن صيغة المذكر ليست موجودة في المؤنث على معنى أنه هو المذكر مع زيادة كضارب وضارية ، فان ضارية هو ضارب مع زيادة التاء ، وهذا هو المراد باعادة المذكر في المؤنث . عن الحاشية بتصرف .

كَسَكْرِي فَزِيدَتْ لِمَدِّ الصَّوْتِ أَلِفٌ قَبْلَ أَلِفِ التَّائِيثِ ؛ لِأَنَّ عِلَامَةَ
 التَّائِيثِ لَا تَقَعُ حَشْوًا فَالْتَقَى سَاكِنَانِ وَحَذَفُ الْأُولَى مُمْتَنِعٌ ؛ لِأَدَاءِ
 جَلْبِهَا إِلَى حَذْفِهَا ، فَالْجَلْبُ عَبَثٌ وَالثَّانِيَةُ عِلَامَةُ تَائِيثٍ فَتَعَيَّنَ
 التَّحْرِيكُ ، وَتَحْرِيكُ الْأَوَّلِ يَسْتَلْزِمُ زَوَالَ مَقْصُودِهَا مَدَّ الصَّوْتِ ،
 وَلِكَوْنِ الثَّانِيِ أَقْرَبَ إِلَى مَوْضِعِ التَّغْيِيرِ وَهُوَ الطَّرْفُ وَالْأَلِفُ
 الْمُتَحَرِّكَةُ هَمْزَةٌ فَدُعِيَتِ الثَّانِيَةُ أَلِفُ التَّائِيثِ نَظْرًا إِلَى الْأَصْلِ ،
 وَالْأُولَى / بِالْمَجَاوِرَةِ .

ب/١١٨

وَقِيلَ : الْمُرَادُ بِهِمَا أَلِفُ الْمَقْصُورِ ، وَالثَّانِيَةُ مِنَ الْمَمْدُودِ ،
 وَمُشَابِهَتُهُمَا لِلْأَلْفَيْنِ مَا مَرَّ مَعَ أَذْنَى تَغْيِيرٍ فِي الْوَجْهِ الْأَوَّلِ ،
 وَصَاحِبُ الْأَلِفِ وَالتُّونِ إِنْ كَانَ صِفَةً لَهَا « فَعَلَى » كَعَضْبَانَ فَلَا
 يُصْرَفُ ؛ لِاسْتِكْمَالِ الشَّبْهِ وَالصَّفَةِ ، وَإِنْ كَانَ لَهَا « فَعِلَانَةٌ »
 كَنَدَمَانٍ وَنَدْمَانَةٍ فَالْصَّرْفُ ، لِأَنَّهُمَا لَا يُشْبِهَانِ الْأَلِفَ إِذْنًا إِلَّا بِجِهَةِ
 فَكَاثَتِهِ لَا شَبْهَ ، وَالصَّفَةُ لَا تَمْنَعُ الصَّرْفَ وَحَدَهَا . نَعَمْ إِنْ سُمِّيَ بِهِ
 مُنِعَ الصَّرْفُ ، لِتَحَقُّقِ الْمُشَابَهَاتِ وَالْعَلَمِيَّةِ ، وَإِنْ لَمْ يَكُنْ لَهَا وَاحِدٌ
 مِنْهُمَا كَلْفَظِهِ « رَحْمَنِ » فَوَجْهَانِ : الصَّرْفُ ، لِكَوْنِ عَدَمِ « فَعِلَانَةٌ »
 فَرَعٌ وَوُجُودِ « فَعَلَى » ، وَإِذَا انْتَفَى الْأَصْلُ انْتَفَى الْفَرَعُ فَكَأَنَّ
 « فَعِلَانَةٌ » مَوْجُودَةٌ تَقْدِيرًا ، وَعَدَمُ الصَّرْفِ وَهُوَ الْأَكْثَرُ ؛ لِتَقْوِي
 الشَّبْهِ الْأَوَّلِ ^(١) بِانْتِزَامِ عَدَمِ « فَعِلَانَةٌ » إِلَيْهِ ، أَوْ تَقْوِيلِ : الْمُرَادُ مِنَ

(١) وهو أن الألف والنون زائدتان زيدتا معاً فينضم إليه عدم وجود فعلائة .

الشبه الثاني أن لا يكون صيغة مذكّره موجودة في مؤنثه ، وهو أعم من وجود « فعلى » وعدم « فعلائة » ، فيتحقّق مع كلّ منهما فتجتمع المشابهات^(١) .

قوله : وجود « فعلى » أصل عدم « فعلائة » مسلم ، ولكنّه ملزومٌ أخصّ ، ولهذا لم يتحقّق تقيض لآزمه بانتفائه ، وإن كان اسماً/ فإن قارنهُ العَلَمِيَّةُ فلا يُصَرَّفُ كَعُثْمَانَ ، لأنّ العَلَمِيَّةُ تحظر ١/١١٩ زيادة التاء فتتم المشابهة كأرطى عند سيبويه ، فإنّه ينوّثه ويجعل ألفه للإلحاق لا للتأنيث^(٢) ، فإنّه إذا سُمّي به لا ينصرف لمضاهاة ألفه ألف « بشرى » في امتناع قول التاء ، وإلا فالصرف ، ويحتمل بعض الأعلام أصالة النون وزیادتها فينصرف لهما كحسان ، أهي من الحسن أو الحس ؟ والرمان إن سُمّي به أهي من رم أو رمن ؟ أي أقام^(٣) ، والخليل لا يصرّفه قال : أجهل اشتقاقه ، فالجفة بالأكثر وهو زيادة الألف والنون^(٤) ، والأخفش يصرّفه قائلاً : إن « فعلاً » كقراض وحمّاض أكثر من فعلان^(٥) ، وكالشيطان أهو من شاط أي هلك أو من شطن أي بعد وكأبي حيان أو هو من الحياة أو من الحين ، يُقال : إن فاضلاً تكّنى بأبي حيان أتي

(١) انظر شرح الكافية للرضي ٦٠/١ - ٦١ .

(٢) انظر الكتاب ٩/٢ .

(٣) انظر اللسان في (رمن) .

(٤) انظر الكتاب ١١/٢ .

(٥) انظر المقتصد ١٠٠١ ، وشرح الجمل لابن عصفور ٢٢٤/٢ .

أَمِيرًا فَقَالَ لَهُ الْأَمِيرُ : أَبُو حَيَّانَ يَنْصَرِفُ أَمْ لَا ؟ فَقَالَ : إِنْ أَكْرَمَهُ
الْأَمِيرُ فَلَا يَنْصَرِفُ ، وَإِلَّا انْصَرَفَ ، وَكَشَفَ جَوَابُهُ عَنْ فَضْلِهِ
وَذَكَائِهِ .

التَّعْرِيفُ : فَرَعُ التَّنْكِيرِ ، قِيلَ ؛ لِأَنَّ الْجَهْلَ بِالشَّيْءِ يَتَقَدَّمُ
مَعْرِفَتَهُ ، وَلِمُعْتَرِضِ أَنْ يَقُولَ : التَّنْكِيرُ لَيْسَ مَعْنَاهَا الْمَجْهُولُ الصَّرْفُ
بَلْ هُوَ / مَعْلُومٌ بِأَنَّهُ شَخْصٌ أَوْ عَدَدٌ مِنْ جِنْسٍ إِلَّا أَنَّهُ غَيْرُ مَعْيَنٍ ١١٩/ب
التَّشْخِصِ ، وَالْمَعْرِفَةُ الَّتِي هِيَ سَبَبُ الْعَلَمِيَّةِ فَلِمَ قُلْتُمْ : إِنْ كُلُّ مَعْلُومٍ
التَّشْخِصِ الَّذِي هُوَ مَفْهُومُ الْعَلَمِ كَانَ مَعْلُومًا عَلَى وَجْهِ التَّنْكِيرِ قَبْلَ
ذَلِكَ ؟

وَالْجَوَابُ أَنَّ مَعْنَى التَّنْكِيرِ جُزْءُ مَعْنَى الْعَلَمِ فَيَتَقَدَّمُ عَلَيْهِ
بِالطَّبَعِ ، فَإِنْ مُنِعَ بَانَ عَدَمُ تَعْيِينِ الشَّخْصِ جُزْءُ مَعْنَى التَّنْكِيرِ فَلَا يُجَامَعُ
تَعْيِينُهُ الَّذِي هُوَ جُزْءُ مَعْنَى الْعَلَمِ حَقَّقْنَاهُ بَانَ مَنْ أَطْلَقَ التَّنْكِيرَ لَا يَقْصِدُ
بِهَا عَدَمَ الْعَلَمِ بِتَعْيِينِ الشَّخْصِ ، فَإِنَّهُ حَاصِلٌ بِالاسْتِصْحَابِ وَلَكِنَّهُ
يُفِيدُ عِلْمًا نَاقِصًا مِنْ غَيْرِ تَعْرِضٍ لِتَنْفِي الزِّيَادَةِ عَلَيْهِ ، فَالْمَعْلُومُ بِالْمَفْهُومِ
التَّنْكِيرِيِّ لَا يُنَافِي كَوْنُهُ مَعْلُومًا بِالْمَفْهُومِ الْعَلَمِيِّ بَلْ هُوَ فِي ضِمْنِهِ ،
وَلِلْمَسْأَلَةِ تَقْرِيرٌ لَا تَسَعُهُ هَذِهِ الصَّنَاعَةُ ، وَإِنَّمَا تَعْيِنَتِ الْعَلَمِيَّةُ
لِلْسَبَبِيَّةِ ، لِأَنَّ الْمُبْهَمَاتِ وَالْمُضْمَرَاتِ مَبْنِيَّةٌ فَلَا يَتَعَلَّقُ تَعْرِيفُهَا
بِالْمُعْرَبِ ، وَالتَّعْرِيفُ الْحَاصِلُ بِاللَّامِ وَالْإِضَافَةِ نَاقِصٌ لِحَصُولِهِ بِكَلِمَةٍ
أُخْرَى ، وَتَعْرِيفُ التَّأَكِيدِ كَقَوْلِكَ : مَرَرْتُ بِالْقَوْمِ أَجْمَعَ لَمْ يُعْتَدَ بِهِ ،
لِكَوْنِهِ مَطْلُوبًا بِالْعَرَضِ .

الْعَدْلُ : أَنْ تَعْدَلَ بِصِيغَةِ الْكَلِمَةِ إِلَى غَيْرِ تِلْكَ الصِّيغَةِ وَتَعْنَى

بِهَا مَا تُعْنِي / بِالْأُولَى ، وَهُوَ فَرَعُ الْمُعْدُولِ عَنْهُ ، ثُمَّ الْأَصْلُ قَدْ تَكُونُ ١/١٢٠
صِفَةً وَقَدْ تَكُونُ عِلْمًا كَمَثَلِي وَثَلَاثٌ مِنْ اثْنَيْنِ وَثَلَاثَةٌ ثَلَاثَةٌ ،
وَعُمَرُ وَزُفَرٌ مِنْ عَامِرٍ وَزَافِرٍ ، وَيُفْهَمُ الْعَدْلُ فِي الْأَوَّلِ تَحْقِيقًا ، وَفِي
الثَّانِي تَقْدِيرًا ، لِأَنَّ قَوْلَكَ : جَاءَ الرَّجَالُ مَثْنَى وَثُتَاءً وَمَثَلَتْ وَثَلَاثَ
إِلَى عَشَارَ وَمَعَشَرَ فِي قَوْلِ (١) ، وَهُوَ اخْتِيَارُ الْحَضْرَمِيِّ (٢) ، وَمَقْصُورًا
عَلَى رُبَاعٍ وَمَرْبَعٍ فِي قَوْلِ (٣) ، تُرِيدُ بِهِ حَصْرَهُمْ جَائِئِينَ فِي اثْنَيْنِ
اِثْنَيْنِ ، وَكَذَا مَا فَوْقَهُ ، وَأَسْمَاءُ الْعَدَدِ هِيَ الْمَوْضُوعَةُ لِلتَّعْبِيرِ بِهَا عَنْهُ ،
فَإِذَا تَرَكْتَ إِلَى غَيْرِهَا تَحَقُّقًا الْعَدْلَ ، وَأَمَّا قَوْلُنَا فِي الْأَعْلَامِ مَثَلًا :
أَصْلُ عُمَرَ عَامِرٌ عَدْلٌ لِرُزْوَالِ الْاِسْتِبَاهِ فَتَحْمِينُ الْجَائِئِ إِلَى عَدَمِ
انْتِصَافِ عُمَرَ حَيْثُ لَمْ نَجِدْ مِنَ الْأَسْبَابِ فِيهِ إِلَّا الْعِلْمِيَّةَ ، فَطَلَبْنَا
سَبَبًا آخَرَ فَلَمْ نَجِدْ أَشَدَّ مُنَاسَبَةً مِنَ الْعَدْلِ فَانْتَبَهْنَا اضْطِرَّارًا ، وَلِذَلِكَ
لَمْ نَجْعَلْ « أَدَدًا » مُعْدُولًا لَمَّا جَاءَ مُنْصَرَفًا ، وَنَحْوُ جَعَلَ وَحُطِمَ مُنْصَرَفِ
مَعْرِفَةٍ لِانْفِرَادِ الْعِلْمِيَّةِ فَإِنَّ الْأَوَّلَ نُقِلَ عَنِ اسْمِ جِنْسٍ ، وَالثَّانِي عَنْ بِنَاءِ
مُبَالَغَةٍ لَا عَدْلَ فِيهِمَا ، وَيَأْفَسُقُ لَا يَنْصَرِفُ ؛ لِعَدْلِهِ [عَنْ] (٤) فَاسِقٍ

- (١) هذا قول الكوفيين المجوزين لقياسه ، وتبعهم المبرد في المقتضب ٣/٣٨٠ ، وابن جنبي في
الخصائص ٣/١٨١ ، وانظر ابن يعيش ١/٦٢ ، وشرح الجمل لابن عصفور ٢/٢٢٠ ،
والرضي على الكافية ١/٤١ .
- (٢) هو أبو بحر عبد الله بن أبي إسحاق الحضرمي ، كان إمامًا في العربية والقراءة ، يقال : إنه أول
من علل النحو ، توفي بالبصرة سنة ١١٧ هـ .
- انظر ترجمته في نزهة الالباء ١٨ ، وابن خلكان ٢/٢٢٦ ، وطبقات القراء ٢/٣٧٢ .
- (٣) هذا قول جمهور البصريين ، انظر شرح الالفية للمراذي ٤/١٢٩ ، والهمع ١/٢٦ .
- (٤) إضافة يقتضيهما السياق .

الْمَعْرِفَةِ ، قَالَ / الْجُرْجَانِيُّ : هُوَ أَحْصَى بِالْتَّعْرِيفِ مِنَ الْعَلِيمِ لِعَدَمِ تَنْكُرِهِ ١٢٠/ب
قَطُّ^(١) ، وَفِيهِ نَظَرٌ .

وَفِي سَبَبِ امْتِنَاعِ صَرْفِ مَثْنَى وَنَحْوِهِ وَجُوهٌ :
الصِّفَةُ وَالْعَدْلُ ، وَهُوَ الْمَشْهُورُ الْمُتَعَمَّدُ^(٢)

وَالْعَدْلُ عَنِ اللَّفْظِ وَالْمَعْنَى ، أَمَا اللَّفْظَ فَظَاهِرٌ ، وَأَمَا الْمَعْنَى
فَلِزُومِهِ الْوَصْفِيَّةَ وَالْإِنْخِلَاعَ عَنِ الْأَسْمِيَّةِ قَالَهُ أَبُو بَكْرٍ^(٣) ، وَأَنْكَرَهُ
الْفَارِسِيُّ^(٤) ، لِأَنَّهُ مَعْدُولٌ عَنِ مُكَرَّرٍ وَلَا يَكُونُ إِلَّا صِفَةً ، وَقَوْلُهُ —
عَلَيْهِ السَّلَامُ — : « صَلَاةُ اللَّيْلِ مَثْنَى مَثْنَى »^(٥) لَا يَدُلُّ عَلَى إِفْرَادِ
الْمَعْدُولِ عَنْهُ ، فَإِنَّهُ لِتَكَرُّرِ الْمُكَرَّرِ تَأْكِيداً ، كَأَنَّهُ كَرَّرَ اثْنَيْنِ أَرْبَعَ
مَرَّاتٍ ، وَإِنَّمَا حَسُنَ بِخِلَافِ تَكَرُّرِ الْاِثْنَيْنِ أَرْبَعاً ؛ لِأَنَّهُ تَكَرَّرَ
وَاحِداً ، وَاجْتِمَاعُ عَدْلَيْنِ عَدْلٍ عَنِ اللَّفْظِ وَعَدْلٍ عَنِ سَنَنِ الْعَدْلِ ،
لِأَنَّ بَابَ الْعَدْلِ أَنْ يَكُونَ لِلْمَعَارِفِ ، وَهَذَا لِلنَّكِرَةِ .

وَأَنَّهُ مَعْدُولٌ وَجَمْعٌ ، لِأَنَّهُ بِالْعَدْلِ صَارَ أَكْثَرَ مِنَ الْعِدَّةِ الْأُولَى
وَكَأَنَّ هَذَا الْقَائِلَ يَجْعَلُهُ مَعْدُولاً عَنِ اثْنَيْنِ^(٦) .

(١) انظر المقتصد ١٠١٣ .

(٢) وهو مذهب سيبويه والجمهور ، انظر الكتاب ١٥/٢ ، وشرح الكافية للرضي ٤١/١ ،
والهمع ٢٦/١ .

(٣) انظر الاصول في النحو ٨٨/٢ .

(٤) الإيضاح ٣٠١ .

(٥) انظر مسند الامام احمد بن حنبل ٢١٠/١ في مسند الفضل بن عباس رضي الله تعالى عنه .

(٦) انظر هذه الأقوال في شرح السيرافي بهامش سيبويه ١٥/٢ وشرح الجمل
لابن عصفور ٢٢٠/٢ ، والهمع ٢٦/١ .

وَتَصْغِيرُ الْمَعْدُولِ يُوجِبُ صَرْفَهُ تَقُولُ : أَحِيدٌ^(١) كَعَلِيمٍ ،
لِرِوَالِ صَيْغَةِ الْعَدْلِ بِخِلَافِ « أَفْعَلْ » فَإِنَّكَ لَا تَصْرِفُ « أَحْيِمِرَ » ،
لِرُورِدِ مَا أُمِّلِحَهُ ! فَلَمْ يَخْرُجْ عَنِ زِنَةِ الْفِعْلِ .

وَأَمَّا « أُخْرُ » فَقَالُوا^(٢) : عُدِلَ عَمَّا فِيهِ اللَّامُ / ، لِأَنَّهُ جَمْعُ ١/١٢١
« أُخْرَى » تَأْنِيثِ « آخَرَ » وَلَيْسَ مُصَاحِبًا لِلِإِضَافَةِ وَلَا لِ « مِنْ » فَيَجِبُ
فِيهِ اللَّامُ ، فَلَمَّا لَمْ تَصَحِّبْهُ فَهُوَ مَعْدُولٌ عَمَّا فِيهِ تِلْكَ ، وَاسْتَدْرَكَ
عَلَيْهِمُ الْفَارِسِيُّ^(٣) بِأَنَّهَا نَكْرَةٌ فَأَنِّي تَكُونُ مَعْدُولَةً عَنِ مَعْرِفَةٍ ؟ فَأَنْبَرَى
بَعْضُ الْمُحَدِّثِينَ يُجِيبُهُ بِأَنَّ الْمَعْدُولَ عَنِ اللَّامِ إِنَّمَا يَكُونُ مَعْرِفَةً إِذَا
قُصِدَ إِزَادَةُ اللَّامِ فِيهِ كَأَمْسِ فَيْبَى ، أَوْ قُصِدَ إِِلَى عِلْمِيَّتِهِ كَسَحَرَ
فَأُغْرِبَ وَمُنِعَ الصَّرْفَ ، وَأُخْرُ لَمْ يَتَضَمَّنِ اللَّامَ لِإِعْرَابِهِ وَلَا هِيَ عَلِمٌ
لِوَصْفِيَّتِهَا فَلَا تَكُونُ مَعْرِفَةً مَعَ أَنَّهَا مَعْدُولَةٌ عَمَّا فِيهِ اللَّامُ .

فَيَقَالُ لَهُ : حَاصِلُ تَقْرِيرِكَ أَنَّهَا نَكْرَةٌ ، وَهِيَ مُتَّفَقٌ عَلَيْهَا إِنَّمَا
الْكَلَامُ فِي أَنَّ مَعْنَى الْمَعْدُولِ يَجِبُ كَوْنُهُ مَعْنَى الْمَعْدُولِ عَنْهُ ، وَلِذَلِكَ
قِيلَ : عَمَرُ مَعْدُولٌ عَنْ عَامِرِ الْعَلِمِ ، وَمَثْنَى عَنِ اثْنَيْنِ الصَّفَةِ
لَا الْعَلِمِ ، وَهُنَا مَعْنَى الْمَعْدُولِ نَكْرَةٌ ، وَالْمَعْدُولُ عَنْهُ مَعْرِفَةٌ ، فَلَا
يَجُوزُ وَأَنْتَ أَطْبَقْتَ فِي غَيْرِ مَحَلِّ التَّرَاجُعِ وَاقْتَصَرْتَ فِي مَحَلِّهِ عَلَى

(١) أحييد : تصغير « أحاد » المعدول .

(٢) في النسخة « قالوا » .

(٣) المسائل المنثورة ٢٧٨ — ٢٧٩ .

مُجَرَّدِ إِعَادَةِ الدَّعْوَى ، وَالْأُولَى مَا قَالَهُ صَاحِبُ « اللِّبَابِ » (١) : إِنَّهَا
مَعْدُولَةٌ عَنِ مُصَاحَبَةِ « مِنْ » فَإِنَّ صَيِّغَةَ (٢) التَّفْضِيلِ مُجَرَّدَةٌ عَنِ
الإِضَافَةِ وَاللَّامِ وَاجِبَةُ الْمُصَاحَبَةِ لِـ « مِنْ » فَلَمَّا لَمْ يُتَلَفَّظْ بِهَا مَعْدُولٌ
عَنِ مُصَاحِبِهَا .

أَمَّا « جَمَعَ » فِقِيلٌ : مَعْدُولٌ / عَنِ جَمْعٍ فَإِنَّهُ جَمَعَ لِجَمْعَاءَ ١٢١/ب
تَأْنِيثٍ « أَجْمَعَ » قَالَ الْفَارِسِيُّ (٣) : قِيَاسُ « فَعَلَاءَ أَفْعَلَ » فِي الْأَلْوَانِ
وَالْعُيُوبِ الْمُتَمَتِّعِ جَمْعُ مُذَكَّرِهِ بِالْوَاوِ وَالتَّنُونِ أَنْ يُجْمَعَ عَلَى « فُعِلَ »
وَقَدْ جُمِعَ مُذَكَّرُ « جَمْعَاءَ » بِهِمَا فِي قَوْلِهِمْ « أَجْمَعُونَ » وَلَمْ يَمْتَنِعْ
كَ « أَحْمَرُونَ » فَلَيْسَ مِنْ ذَلِكَ الْبَابِ بَلْ هُوَ مَعْدُولٌ عَنِ جَمَاعَى ،
لِأَنَّ « فَعَلَاءَ » الَّذِي لَيْسَ بِصِفَةٍ قِيَاسُهُ أَنْ يُجْمَعَ عَلَى « فُعَالَى »
وَفَعَالٍ « فِي وُجُوهِهَا الْأَرْبَعِ مَعْدُولٌ عَنِ الْمُؤَنَّثِ ، أَمَّا اسْمُ الْفِعْلِ
الْمَبْنِيِّ فَدَلِيلُ تَأْنِيثِهِ قَوْلُهُ :

(١) اللباب في علل البناء والإعراب للعكبري لوحة ٧٨ ، ٧٩ ، قال العكبري : « وأما (أخر) جمع
آخر وأخرى » فلا ينصرف للوصف والعدل وفي معنى عدله أوجه :

أحدها ان اخر هنا للمفاضلة ، فأصله أن يقال : آخر من كذا ، أي أشد تأخرًا منه ثم عدل
عن (من) واستعمل استعمال الاسماء أو الصفات التي لغير المفاضلة نحو أبيض وأسود .
والثاني أن القياس استعماله بالألف واللام كالفضلي والوسطى والفضل فعدل عن « الألف
واللام » انتهى ، وما ذهب إليه العكبري هو مذهب ابن جنبي ، انظر اللمع ٢٣٨ ،
والهمع ٢٦/١ .

(٢) في الأصل (الصيغة) والصواب ما أثبتناه .

(٣) الإيضاح العضدي ٢٧٣ .

١٩٥ - وَلَأَنْتَ أَشْجَعُ مِنْ أُسَامَةَ إِذْ

دُعِيَتْ نَزَالٌ وَلُجَّ فِي الدُّعْرِ (١)

فَقِيلَ : هُوَ مَعْدُولٌ عَنِ « أَنْزَلِي » أَتَتْ الْفَاعِلُ لِقَصْدِ تَأْنِيثِ
الْفِعْلِ كَمَا تُنَى الْفَاعِلُ لِتَكْرِيرِ الْفِعْلِ فِي قَوْلِهِ تَعَالَى : ﴿ الْقِيَا فِي
جَهَنَّمَ ﴾ (٢) ، وَفِي :

١٩٦ - قَفَا نَبِكَ (٣) .

وَتَأْنِيثُ الْفِعْلِ الْمُرَادُ مِنْهُ جَمْعُهُ ، أَي تَكَرُّرُهُ الرَّائِدُ عَلَى
مَرَّتَيْنِ ، وَجَعَلَ التَّأْنِيثُ عَلَامَةَ التَّكْثِيرِ مَعْهُودٌ فِي كَلَامِهِمْ كَقَوْلِهِمْ :
عَلَامَةٌ وَتَسَابَةٌ ، وَلِأَنَّ الْكَثِيرَ جَمَاعَةٌ ، وَأَمَّا أَشْحَاصُ الْمُؤَنَّثِ
كَحَذَامٍ وَقَطَامٍ الْمَعْدُولَةِ عَنِ حَاذِمَةَ وَقَاطِمَةَ فَتَأْنِيثُهُ ظَاهِرٌ ، وَهُوَ غَيْرُ
مُنْصَرَفٍ عِنْدَ تَمِيمٍ ، وَمَمْنِيٌّ عِنْدَ الْحِجَازِيِّينَ ، إِمَّا ؛ لِأَنَّ أَسْبَابَ
الصَّرْفِ لَمَّا زَادَتْ عَلَى الْإِثْنَيْنِ الْمُوجِبِينَ لِمَنْعِ الصَّرْفِ لَمْ يَبْقَ وَرَاءَ
مَنْعِهِ إِلَّا الْبِنَاءُ ، وَإِمَّا لِمُوَازِنَةِ « نَزَالٌ » .

(١) البيت من الكامل ، وهو لزهير بن أبي سلمى .

انظر الديوان ٨٩ ، والكتاب ٣٧/٢ ، والمقتضب ٣٧٠/٣ ، والصفوة الصافية ٩٢ ، وابن
يعيش ٢٦/٤ ، وابن الشجري ١١١/٢ ، ومختارات ابن الشجري ٢١٣ .

(٢) سورة « ق » آية ٢٤ .

(٣) هذا بعض بيت من الطويل لامرئ القيس ، وهو مطلع معلقته المشهورة :

قفا نبك من ذكسرى حبيب ومنزل بسقط اللوى بين الدخول فحومل
انظر الديوان ٨ ، والمقتصد ١٠٢٠ ، وإشعار الشعراء الستة الجاهليين اختيار الأعلام الشتمري
٢٩/١ ، كأنه قال : قف قف ، وانظر المقتصد ١٠٢٠ .

وَمَا آخِرُهُ الرَّاءُ كَوِبَارٍ^(١) بِنَاءُ بَعْضِ تَمِيمٍ أَيْضاً بِالْكَسْرِ ،
لِزِيَادَةِ/الثَّقِيلِ بِالرَّاءِ لِأَنَّهَا حَرْفٌ مُكْرَّرٌ ، وَإِنَّمَا تَصَحِيحاً لِإِمَالَتِهِ ١/١٢٢
بِالْكَسْرِ ، فَإِنَّهُ إِنْ لَمْ يُكْسَرْ لَا يُصْرَفُ ، فَلَا يَدْخُلُهُ الْجُرُّ فَلَا يُمَالُ ،
وَالْإِمَالَةُ نَوْعٌ تَخْفِيفٍ سَيِّمًا فِي مَحَلِّ الثَّقِيلِ فَطُلِبَتْ ، وَأَمَّا الْمَعْدُولُ
عَنِ الْمَعْرِفِ بِاللَّامِ كَفَجَارٍ وَجَمَادٍ عَنِ الْفَجْرَةِ وَالْجُمُودَةِ فِي قَوْلِهِ :

١٩٧ — إِنَّا اقْتَسَمْنَا خُطْبَيْنَا بَيْنَنَا

فَحَمَلْتُ بَرَّةً وَاحْتَمَلْتُ فَجَارٍ^(٢)

فَلِأَنَّهُ مَبْنِيٌّ وَلَمْ تَجِدْ فِيهِ إِلَّا الْعَدْلَ وَالْمَعْرِفَةَ ، فَإِنَّ « فَجَارٍ »
يُفْهَمُ مِنْهُ الْإِشَارَةُ إِلَى مَا هِيَ الْفُجُورُ كَمَا يُفْهَمُ مِنْ « بَرَّةً » الْإِشَارَةُ
إِلَى مَا هِيَ الْمَبَرَّةُ ، وَلِذَا قَالَ الْجُرْجَانِيُّ^(٣) : لَوْ قِيلَ هُوَ عَلِمَ لِلْفُجُورِ
كَانَ حَسَنًا ، فَالْجِنَا إِلَى تَأْنِيثِ الْمَعْدُولِ عَنْهُ ضَرُورَةٌ الْبِنَاءِ .

وَأَمَّا الْمُطْلَقُ عَلَى الْمُؤَنَّثِ فِي النَّدَاءِ نَحْوُ يَا لِكَاعٍ وَيَاخَبَاثِ
فَوَاضِحُ التَّأْنِيثِ ، وَهُوَ مَبْنِيٌّ لِلتَّعْرِيفِ النَّدَائِيِّ وَالتَّأْنِيثِ وَالْعَدْلِ ،
وَمَجْبِيءٌ هَذَا الضَّرْبِ فِي غَيْرِ النَّدَاءِ شَاذٌّ ، قَالَ :

(١) وبار مثل حذام : اسم موضع ، انظر معجم ما استعجم للبكري ١٣٦٦/٢ ،
ومعجم البلدان ٣٥٦/٥ ، وشرح الألفية للمراذي ١٥٩/٤ ، والمقرب ٢٨١/١ ، وشرح
الجمال لابن عصفور ٢٤٤/٢ .

(٢) البيت من البسيط ، وقائله النابغة الذبياني ، وهو في ديوانه ٩٨ ، وابن الشجري ١١٣/٢ ،
وابن يعيش ٣٨/١ ، والخصائص ١٩٨/١ ، والمقتصد ١٠٢١ .

(٣) انظر المقتصد ١٠٢١ .

١٩٨ - أَطَوَّفُ مَا أَطَوَّفُ ثُمَّ آوِي

إِلَى بَيْتٍ فَعِيدْتُهُ لَكَاع^(١)

وَيَجُوزُ كَوْنُهُ عَلَماً لِأَمْرَاتِهِ فَيَكُونُ مِنَ الثَّانِي ، وَالْقِيَاسُ إِجْرَاءُ

الْخِلَافِ فِي بِنَاءِ الْأَخِيرَيْنِ .

الْجَمْعُ : فَرَعُ الْوَاحِدِ ، وَشَرَطُ مَنْعِهِ الصَّرْفَ كَوْنُ وَزْنِهِ وَزْنَ

الْجَمْعِ الْأَقْصَى ، وَهُوَ مَا كَانَ بَعْدَ أَلْفِهِ حَرْفَانِ أَوْ ثَلَاثَةً^(٢) -

أَوْسَطُهَا سَاكِنٌ - كَمَسَاجِدَ ، وَمَصَابِيحَ .

وَقَوْلُنَا : الْجَمْعُ الْأَقْصَى أَرْدَنَابِهِ جَمَعَ الْجَمْعَ فَإِنَّكَ تَقُولُ :

كَلَبٌ وَأَكْلَبٌ وَأَكَالِبُ ، / وَنَعَمٌ وَأَنْعَامٌ وَأَنْعَائِمٌ ، فَهَذَا الْجَمْعُ مُسْتَقِلٌّ ب/١٢٢

يَمْنَعُ الصَّرْفَ ، قِيلَ : لِأَنَّهُ فِي حُكْمِ جَمْعٍ مُكْرَّرٍ إِمَّا تَقْدِيرًا أَوْ

تَحْقِيقًا كَمَا مَرَّ ، وَيُرَدُّ عَلَيْهِ مَا أُرِدَتْ عَلَى التَّأْنِيثِ الْأَلْزِمِ ، وَيَلْزَمُ هَذَا

الْجَمْعُ أَنْ لَا يَكُونَ عَلَى زَنْتِهِ وَاحِدٌ بِالِاسْتِقْرَاءِ ، وَلَمَّا سَمِعَ بَعْضُ

الْمَتَأَخِرِينَ^(٣) بِهَذَا الْأَلْزِمِ ظَنَّهُ مُسَاوِيًا لِهَذَا الْجَمْعِ فَقَالَ : الْجَمْعُ الْمُؤْتَرُّ

هُوَ أَنْ لَا يَكُونَ عَلَى زَنْتِهِ وَاحِدٌ ، قِيلَ : عَلَيْهِ يُشْكِلُ ب « أَفْعُلِ » ،

(١) البيت من الوافر ، وقائله الخطيعة يهجو به امرأته كما في ملحقات ديوانه ١٢٠ ، وهو في

المقتضب ٢٣٨/٤ ، والمقتصد ١٠٢٣ ، والخزانة ٤٠٨/١ .

والشاهد في قوله « لكاع » حيث استعمل « فعال » في غير النداء وهو قليل شاذ .

(٢) في النسخة « ثلاث » ، والصواب ما أثبتناه .

(٣) يقصد بهذا الرمخشري ، انظر المفصل ١٦ ، وابن يعيش عليه ٦٣/١ .

فإنه لا تظير له في الآحاد فَمَنْعَ عَدَمِ مُوَازِنَتِهِ لِلْأَحَادِ بِأَبْلَمَةِ^(١) وَأَثْمَلَةٍ قَائِلًا إِنَّ التَّاءَ زَائِدَةٌ غَيْرُ مُعْتَدِّ بِهَا ، قِيلَ لَهُ : التَّاءُ تُخْرِجُ الْجَمْعَ الْغَيْرَ الْمُوَازِنَ لِلْأَحَادِ إِلَى مُوَازِنِهَا فَتَمْنَعُهُ مِنَ التَّأْيِيرِ فَيَنْصَرِفُ كَفَرَازِنَةٍ^(٢) وَجَوَارِيَةِ مُوَازِنِ كَرَاهِيَةِ وَحَزَابِيَةِ^(٣) ، فَكَيْفَ لَا تَخْرِجُ الْوَاحِدَ عَنِ زِنَةِ الْجَمْعِ فِي نَحْوِ أَثْمَلَةٍ ؟ ، وَلِأَنَّ يَاءَ النَّسَبِ — مَعَ أَنَّهَا زَائِدَةٌ — تُخْرِجُهُ إِلَى الصَّرْفِ فِي نَحْوِ مَدَائِنِي مَنْسُوبٌ إِلَى الْمَوْضِعِ الْمُسَمَّى بِمَدَائِنٍ^(٤) . سَلَمَنَاهُ ، وَلَكِنَّهُ ظَاهِرُ الشَّدُوذِ ، وَهَذَا الْعَلَطُ إِنَّمَا نَشَأَ مِنْ إِبْهَامِ الْعَكْسِ كُلِّيًّا ، فَإِنَّهُ لَمَّا وَجَدَ كُلَّ جَمْعٍ مَانِعٍ مِنَ الصَّرْفِ لَيْسَ عَلَى زِنَتِهِ وَاحِدٌ تَوْهَمَ أَنَّ كُلَّ مَا لَيْسَ عَلَى زِنَتِهِ وَاحِدٌ فَهُوَ جَمْعٌ مَانِعٌ مِنَ الصَّرْفِ ، وَالْحَقُّ انْعِكَاسُهُ جُزْئِيًّا فَقَطْ^(٥) .

فَإِنْ قِيلَ : قَوْلُكُمْ : مَفَاعِلٌ وَمَفَاعِيلٌ لَيْسَ عَلَى زِنَتِهِمَا وَاحِدٌ / ١٢٣
يُشْكِلُ بِحَضَاجِرٍ وَسِرَاوِيلٍ ؛ فَإِنَّهُمَا مُفْرَدَانِ^(٦) ، وَقَوْلُكُمْ : الْجَمْعُ إِذَا كَانَ عَلَى هَذَيْنِ الْوَزْنَيْنِ لَا يَنْصَرِفُ مُسْتَدْرَكٌ ؛ لِأَنَّهُمَا مُفْرَدَانِ

-
- (١) الأبلمة : الخوصة ، يقال : المال بيننا والأمر بيننا شيق الأبلمة ، وذلك لأنها تؤخذ فتشق طولاً على السواء . عن اللسان « بلم » .
(٢) الفرازنة مفردها فرزان وهو من لعب الشطرنج أعجمي معرب (اللسان فرزن) .
(٣) الحزابية : الحمار القصير .
(٤) المدائن : مدينة بالعراق بناها أنوشروان من أشهر ملوك فارس . معجم البلدان ٧٤/٥ — ٧٥ .
(٥) انظر الإيضاح في شرح المفصل ١/١٣٦ ، والمقتصد ١٠٢٧ ، وشرح الجمل لابن عصفور ٢/٢١٦ .
(٦) انظر هذا في الإيضاح في شرح المفصل ١/١٤٢ .

لَا يَنْصَرِفَانِ ، وَهَذَا يَدُلُّ عَلَى أَنَّ مُجَرَّدَ الْوَزْنَيْنِ مَانِعٌ ، فَلَا تَأْتِيرُ
لِلْجَمْعِ .

وَالْجَوَابُ عَنِ الْأَوَّلِ أَنَّ حَضَاجِرَ جَمْعُ حَضَجِرٍ سُمِّيَ بِهِ
الضَّبْعُ ، وَسَرَاوِيلُ جَمْعُ سِرْوَالَةٍ^(١) ، قَالَ الشَّاعِرُ :

— ١٩٩ — عَلَيْهِ مِنَ اللَّوْمِ سِرْوَالَةٌ^(٢)

سُمِّيَ بِهِ الْمَلْبُوسُ فَإِنَّ مُنْعَ وَرُودُ سِرْوَالَةٍ فِيهِ التَّقْدِيرُ هِيَ جَمْعُ
لَهَا ، فَإِنَّ الْفُرُوعَ الْمَتْرُوكَةَ الْأَصُولَ كَثِيرَةً ، وَكَمَا أَنَّ الْوَصْفِيَّةَ الْأَصْلِيَّةَ
مُعْتَبَرَةً وَإِنْ طَرَأَتِ الْأَسْمِيَّةُ فَكَذَا الْجَمْعِيَّةُ الْأَصْلِيَّةُ وَإِنْ طَرَأَ
الْإِفْرَادُ ، وَبِهِ خَرَجَ الْجَوَابُ عَنِ الثَّانِي .

وَأَجِيبَ عَنِ سِرَاوِيلٍ أَيْضاً بِأَنَّهَا أَعْجَمِيَّةٌ ، وَكَلَامُنَا فِي الْإِفْرَادِ
الْعَرَبِيَّةِ . قَالَ الْفَارِسِيُّ^(٣) : الْمَسَاجِدُ الْمَجْعُولُ عَلِمًا لَا يَنْصَرِفُ ؛
لِمُشَابَهَةِ الْأَعْجَمِيِّ الْمَعْرِفَةِ ، فَإِنَّ نَكْرَتَهُ لَمْ تَنْصَرِفْ أَيْضاً فِي قَوْلِ
الْأَخْفَشِ كَمَا تَنْصَرِفُ « أَحْمَرَ » فِي قَوْلِهِ إِذَا نَكَّرْتَهُ بَعْدَ الْعَلْمِيَّةِ .

(١) ذكر مثل هذا في شرح الجمل لابن عصفور ٢١٦/٢ ، ٢١٧ .

(٢) هذا صدر بيت من المقارِب ، قيل : إنه مصنوع ، وقيل : قائله مجهول ، وعجزه :
فليس يرق لمستعطف .

وهو في المقتصد ١٠٠٥ ، وشرح الجمل لابن عصفور ٢١٧/٢ ، والمقتضب ٣٤٦/٣ ،
والخزانة ١١٣/١ ، والعيني ٣٥٤/٤ .

والشاهد فيه أن « سروالة » واحدة السراويل ، وقيل : سروالة لغة في السراويل .

(٣) المقتصد ١٠٢٧ ، والإيضاح العضدي ٣٠٣ .

قَالَ الْجُرْجَانِيُّ (١) : إِنْ أَرَادَ كَوْنُ الْمُشَابَهَةِ سَبَبًا وَالْعَلَمِيَّةَ سَبَبًا فَلَا أُخْفَشُ يُصْرِفُهُ بَعْدَ التَّنْكِيرِ ؛ لِأَنَّهُ قَالَ فِي « أَحْمَرَ » : زَالَتِ الْوَصْفِيَّةُ بِالْعَلَمِيَّةِ ، وَالْعَلَمِيَّةُ بِالتَّنْكِيرِ فَلَمْ يَبْقَ إِلَّا سَبَبٌ ، فَيَقُولُ هُنَا : زَالَتِ الْجَمْعِيَّةُ بِالْأَفْرَادِ وَالْعَلَمِيَّةُ بِالتَّنْكِيرِ فَلَمْ يَبْقَ إِلَّا مُشَابَهَةٌ الْأَعْجَمِيِّ ، وَإِنْ أَرَادَ جَعَلَ الْمُشَابَهَةَ / مُسْتَقْلَةً بِالْمَنْعِ فَلَا يَنْصَرِفُ نَكْرَةً بِالِاتِّفَاقِ ١٢٣/ب لِبَقَاءِ الْمُشَابَهَةِ .

أَقُولُ : الْفَارِسِيُّ صَرَّحَ بِعَدَمِ انْصِرَافِ « سَرَاوِيلَ » نَكْرَةً آخِرَ بَابِ التَّعْرِيفِ (٢) فَلَا مَعْنَى لِلتَّرْدِيدِ ، وَمَعْنَى قَوْلِ الْفَارِسِيِّ : إِنْ هَذَا مَعْرِفَةٌ إِذَا نُكِّرَتْ لَمْ تُصْرِفْ عَلَيَّ قَوْلُنَا ، وَعَلَى قَوْلِ الْأَخْفَشِ أَيْضًا ؛ لِبَقَاءِ الْمُشَابَهَةِ الْمُسْتَقْلَةِ بِالتَّأْثِيرِ لَا كَمَا فَهَمَهُ الْجُرْجَانِيُّ مِنْ أَنَّهُ لَا يَنْصَرِفُ مَعْرِفَةً ، وَلَا يَنْصَرِفُ نَكْرَةً أَيْضًا ، عَلَى قَوْلِ الْأَخْفَشِ ، وَنَقَلَ عَبْدُ الْوَارِثِ (٣) عَنِ الْفَارِسِيِّ أَنَّ سَرَاوِيلَ نَكْرَةً فِيهِ التَّأْنِيثُ ، وَالْعُجْمَةُ ، وَالطُّوْلُ فَلَمْ يَجْعَلِ الْعَلَمِيَّةَ شَرْطَ تَأْثِيرِ التَّأْنِيثِ الْمَعْنَوِيِّ وَلَا الْعُجْمَةَ ، وَهُوَ غَرِيبٌ .

وَأَمَّا نَحْوُ « جَوَارِي » فَيَاؤُهُ نَصْبًا مَفْتُوحَةً غَيْرُ مُنْصَرِفٍ ، وَفِي الرَّفْعِ سَاقِطَةٌ ، وَفِي الْجَرِّ تُفْتَحُ فِي لُغَةٍ ضَعِيفَةٍ ، وَالْأَكْثَرُونَ عَلَى حَذْفِهَا كَمَا فِي الرَّفْعِ ، فَيَقُولُونَ : جَوَارٍ ، وَفِي كَيْفِيَّةِ سُقُوطِ الْيَاءِ

(١) المصدر السابق ١٠٢٨ .

(٢) انظر المقتصد ١٠٠٤ ، والإيضاح العضدي ٣٠٠ .

(٣) هو ابن اخت أبي علي الفارسي ، وانظر نقله هذا في المقتصد ١٠٠٤ .

وَجَلَبِ التَّنْوِينِ خَمْسَةَ وُجُوهِ ، ثَلَاثَةٌ لِلْقَائِلِينَ بِحُلُوِّ الْيَاءِ عَنِ التَّنْوِينِ ،
وَإِثْنَانِ لِلْجَاعِلِيهَا مُنَوَّنَةً ، أَمَّا الثَّلَاثُ الْأُولُ .

فَأَحَدُهَا : أَنَّ الْيَاءَ حُذِفَتْ لِلتَّخْفِيفِ وَدَلَالَةِ الْكَسْرِ عَلَيْهَا
كَقَوْلِهِ تَعَالَى : ﴿ وَاللَّيْلِ إِذَا يَسِرَّ ﴾ ^(١) وَ ﴿ الْكَبِيرُ الْمُتَعَالِ ﴾ ^(٢) ،
فَلَمَّا جَازَ ذَلِكَ فِي الْمُفْرَدِ وَجَبَ فِي الْجَمْعِ ، لِثِقَلِهِ ، كَمَا أَنَّ بَابَ
« سَيِّدٌ وَهَمِينٌ » يَجُوزُ فِيهِ تَخْفِيفُ الْيَاءِ ، فَإِذَا جِئَ إِلَى بَابِ « كَيْنُونَةٌ » ^(٣)
وَجَبَ لِلثَّقَلِ ، فَلَمَّا سَقَطَتِ الْيَاءُ جِئَ بِتَّنْوِينِ التَّمَكُّنِ ؛ لِزَوَالِ صِيعَةِ
الْجَمْعِ الْمَانِعِ مِنَ الصَّرْفِ فَبَقِيَ جَوَارٍ مِثْلَ كَلَامٍ ، وَهُوَ اخْتِيَارُ
الْجُرْجَانِيِّ ^(٤) ، وَيُشْكَلُ بِنَبَاتِ الْكَسْرِ الدَّالُّ عَلَى وُجُودِ الْيَاءِ تَقْدِيرًا ،
فَإِنَّهُ لَوْ لَمْ يُقَدَّرْ لَضُمَّ الرَّاءُ فِي الرَّفْعِ كَقَوْلِهِ :

٢٠٠ — لَهَا ثَنَائِيَا أَرْبَعُ حِسَانُ

وَأَرْبَعُ فَتَعْرُهُا ثَمَانُ ^(٤)

بِضْمِ التَّنْوِينِ ، وَمَعَ تَقْدِيرِ الْيَاءِ لَا يَنْصَرِفُ الْاسْمُ .

وَتَأْنِيهَا : أَنَّهُ لَمَّا حُذِفَ الْيَاءُ لِمَا مَرَّ عَوْضَ عَنْهَا التَّنْوِينُ ،

(١) سورة الفجر آية ٤ .

(٢) سورة الرعد آية ٩ .

(٣) انظر المقتصد ١٠٢٩ .

(٤) هذان من الرجز أنشدهما ثعلب ولم ينسبهما .

انظر المقتصد ١٠٣٠ ، وشرح الجمل لابن عصفور ٢/٢١٩ ، والخزانة ٣/٣٠٠ .

والشاهد فيه حذف الياء من « ثماني » وجعل الأعراب على النون .

وَهُوَ مَنْسُوبٌ إِلَى سَبَبِيهِ^(١) ، وَالاسْمُ غَيْرٌ مُنْصَرَفٍ ، وَشِكْلٌ بِأَنَّ
الْيَاءَ فِي الرَّفْعِ تَكُونُ سَاكِنَةً فَيَسُوغُ حَذْفُهَا ، وَفِي الْجَرِّ مَفْتُوحَةٌ
فَكَيْفَ تُحذفُ ؟ ، وَهَذَا لَا يَتَّجِهُ عَلَى اللُّغَةِ الضَّعِيفَةِ .

وَتَالِثُهَا : وَهُوَ قَوْلُ الْمُبَرِّدِ : إِنْ حَرَكَةَ الْيَاءَ حُذِفَتْ لِلتَّخْفِيفِ ،
وَعَوِضَ عَنْهَا التَّنْوِينُ^(٢) ، فَحُذِفَ الْيَاءُ ، لِالْتِقَاءِ السَّاكِنَيْنِ ، وَالاسْمُ
لَا يَنْصَرَفُ لِبَقَاءِ الْحَرَكَةِ بِنَائِبِهَا الْمُسْتَلْزِمِ بَقَاءَ الْيَاءِ تَقْدِيرًا وَتَعْوِيزُ
الْحَرْفِ عَنِ الْحَرَكَةِ مِنَ الضَّعِيفِ .

وَأَمَّا الْأَخِيرَانِ .

فَأَحَدُهُمَا أَنَّ الْأَصْلَ صَرَفَ الْاسْمِ وَلَزِمَ مِنَ الصَّرْفِ الْإِعْلَالُ
فَحُذِفَ الْيَاءُ قَبْلَ لُحُوقِ مَنْعِ الصَّرْفِ فَبَقِيَ مُنْصَرَفًا ، وَهَذَا أَقْرَبُ .

وَالْأَخِيرُ : أَنَّ الْيَاءَ لَمَّا حُذِفَتْ لِمَا مَرَّ الْآنَ حُذِفَ تَنْوِينُ

الصَّرْفِ ؛ لِبَقَاءِ الْيَاءِ تَقْدِيرًا فَعَوِضَ عَنِ الْإِعْلَالِ بِالتَّنْوِينِ / الْبَاقِيَةُ فَهِيَ ١٢٤ ب
مُخَبَّطٌ جَدًّا^(٣) .

الْعَجْمَةُ : فَرَعُ الْعَرَبِيِّ ، وَالاسْمُ الْأَعْجَمِيُّ إِمَّا عَلِمَ كَأَبْرَاهِيمَ

(١) انظر الكتاب ٥٦/٢ - ٥٧ وما ينصرف وما لا ينصرف ٤٧ .

(٢) انظر المقتضب ٢٨٠/١ .

(٣) انظر الإيضاح في شرح الفصل ١٤٠/١ - ١٤٢ .

وإسماعيل ، أو اسم جنس كالثيروز واللجام والأبريسم^(١) .

فالأول غير منصرف ، لأن العملية مانعة من التصرف على
مقتضى كلام العرب فتسلم العجمة مؤثرة بخلاف الثاني حيث قبل
تلعبات لغتهم وتصرفات السنتهم من إدخال اللام والتنوين والإضافة
فصار كعربي الأصل ، والمحققون على اشتراط الزيادة على الثلاث
أو تحريك الأوسط في مؤثرتها فيصرفون نوحاً ولوطاً ، ويجيئون عن
قول سيبويه : كلُّ مُذَكَّرٍ سُمِّيَ بِثَلَاثَةِ أَحْرُفٍ مِنْ غَيْرِ حَرْفِ التَّأْنِيثِ
مَصْرُوفٌ أَعْجَمِيًّا كَانَ أَوْ عَرَبِيًّا إِلَّا أَنْ يَكُونَ « فَعَلَ » أَوْ نَحْوِ « يَجِدُ
وَضُرِبَ »^(٢) بِأَنَّ الْمُسْتَثْنَى غَيْرُ مُنْحَصِرٍ فِيمَا ذَكَرَ ، لِخُرُوجِ
« سَحَرَ » .

فإن قلت : ما الفرق بين التأنيث المعنوي والعجمة ، حيث
أثر الأول في الثلاثي الساكن الأوسط فجوز منع صرفه بالاتفاق ولم
يؤثر الثاني أصلاً عند المحققين .

قلت : يتجه في الفرق أن يقال : التأنيث تحيل وجود التاء
الظاهرة في التصغير^(٣) فيتوهم ثقل لفظي فيؤثر ، والعجمة لا ثقل لها

(١) انظر المغرب للجواليقي على الترتيب ٣٤٠ ، ٣٠٠ ، ٢٧ ، وانظر

المقتصد ١٠٢١ - ١٠٣٣ ، والإيضاح في شرح المفصل ١٤٧/١ .

(٢) انظر الكتاب ١٣/٢ ، ونقل المؤلف فيه شيء من التصرف .

(٣) وذلك نحو « هنية » تصغير « هند » .

إِلَّا عَدَمٌ تَمُرُّنَ الْعَرَبُ عَلَى التَّلْفِظِ بِكَلِمَاتِ الْعَجَمِ ، فَإِذَا حَفَّتْ غَايَةَ
 الْخِفَّةِ تَعَوَّدَ بِهَا لِسَانُهُمْ بِأَدْنَى تَكَرَّرٍ فَلَمْ يَثْقُلْ / عَلَيْهِ ، وَإِذَا اخْتَمَلَ ١/١٢٥
 الْعَلَمُ التَّقْلَ عَنْ عَرَبِيٍّ ، وَالْعُجْمَةَ جَاَزَ الصَّرْفُ وَتَرَكُهُ كَمَا سَحَّاقِ
 « إِفْعَالٍ » مِنْ السَّحَقِ ، وَيَعْقُوبٍ « ذَكَرَ الْقَبِيحَ » (١) .

التَّرْكِيْبُ : جَعَلَ الْأَسْمِيْنَ اسْمًا وَاحِدًا مِنْ غَيْرِ إِرَادَةِ الْعَطْفِ
 كَحَمْسَةَ عَشَرَ فَيَكُونُ إِعْرَابُ الْمَجْمُوعِ فِي آخِرِ الثَّانِي ، وَالْأَوَّلِ
 مَفْتُوحٌ تَشْبِيهًُا لِلثَّانِي بِنَاءِ التَّانِيثِ إِلَّا مَا فِي آخِرِهِ الْيَاءُ ، فَإِنَّهَا
 سَاكِنَةٌ ، وَهُوَ فَرَعُ الْإِفْرَادِ ، وَلَا يَكُونُ ذَلِكَ إِلَّا فِي الْأَعْلَامِ
 بِالِاسْتِقْرَاءِ (٢) ، وَذَلِكَ نَحْوَ حَضْرَمَوْتِ ، وَقَالِي فَلَا ، وَمَعْدِيكَرِبِ ،
 تَقُولُ : هَذَا حَضْرَمَوْتٌ وَرَأَيْتُ حَضْرَمَوْتٌ وَمَرَرْتُ بِحَضْرَمَوْتِ ،
 وَقَدْ يُضَافُ فِي بَعْضِهَا الْأَوَّلُ إِلَى الثَّانِي لَفْظًا فَيُعْرَبُ الْأَوَّلُ إِعْرَابَ
 الْمُضَافِ وَيُجْرُ الثَّانِي مَعَ التَّنْوِينِ إِنْ كَانَ مُنْصَرَفًا كَقَوْلِهِمْ : هَذَا
 بَعْلُبَكِّ ، وَمَرَرْتُ بِبَعْلُبَكِّ ، وَكَذَا مَعْدِي إِلَى كَرِبِ إِلَّا أَنْ يَأْهُ سَاكِنَةٌ
 فِي وَجْهِهِ الْإِعْرَابِ إِمَّا تَشْبِيهًُا لَهَا بِالْأَلِفِ ، أَوْ إِشَارَةً إِلَى إِرَادَةِ
 التَّرْكِيْبِ مِنْ حَيْثُ الْمَعْنَى ، وَكَذَا مَا آخِرُهُ يَاءٌ ، ثُمَّ بَعْضُهُمْ يَجْعَلُ
 « كَرِبَ » مُؤَنَّثًا كَأَنَّهَا اسْمُ قَبِيلَةٍ فَيَفْتَحُهُ عِنْدَ الْإِضَافَةِ لِعَدَمِ
 انْصِرَافِهِ ، وَقِيلَ : فُتِحَتْ إِشَارَةً إِلَى مُمَازَجَةِ التَّرْكِيْبِ ، وَبَعْضُهُمْ

(١) القبيح بالتحريك : الحجل ، والقبيحة تقع على الذكر والأنثى . القاموس (قبيح) .

(٢) انظر المقتصد ١٠٣٥ فما بعدها .

يَجْعَلُهُ مُذَكَّرًا فَيَجْرُهُ مَعَ التَّنْوِينِ ، قَالَ الْعَلَّامَةُ^(١) : « مَا أَحَدٌ سَبَبِهِ أَوْ
 أَسْبَابِهِ الْعَلَمِيَّةُ فَحُكْمُهُ الصَّرْفُ عِنْدَ التَّنْكِيرِ كَقَوْلِكَ : رَبُّ سَعَادٍ
 وَقَطَّاعٍ ؛ لِبَقَائِهِ بِلَا سَبَبٍ أَوْ/ عَلَى سَبَبٍ وَاحِدٍ إِلَّا نَحْوُ « أَحْمَرَ » ، ١٢٥/ب
 فَإِنَّ فِيهِ خِلَافًا بَيْنَ الْأَخْفَشِ وَصَاحِبِ الْكِتَابِ »^(٢) .

قِيلَ : يُشْكَلُ بِمَا إِذَا جُعِلَ الْجَمْعُ الْأَقْصَى ، أَوْ الْمُؤَنَّثُ
 الْأَلْفِي عِلْمًا ؛ فَإِنَّهُمَا لَا يَنْصَرِفَانِ عِنْدَ التَّنْكِيرِ ، وَلَيْسَا مِنَ
 الْمُسْتَنَى ، قَالَ بَعْضُ الْمُحَدِّثِينَ^(٣) : أَرَادَ بِالْعَلَمِيَّةِ الْعَلَمِيَّةَ الْمُؤَثَّرَةَ ،
 ثُمَّ فَسَّرَهَا بِأَنَّهَا الَّتِي لَا يَكُونُ مَا سِوَاهَا مِنَ الْأَسْبَابِ مُسْتَقِلًا بِمَنْعِ
 الصَّرْفِ قَالَ : وَهِيَ لَا تُجَامِعُ شَيْئًا مِنَ الْعِلَلِ مُؤَثَّرَةً إِلَّا وَهِيَ شَرْطٌ
 فِيهِ إِلَّا الْعَدْلَ ، وَوَزْنَ الْفَعْلِ ، ثُمَّ الْعَدْلُ وَالْوَزْنُ لَا يَجْتَمِعَانِ
 بِالِاسْتِقْرَاءِ ، فَإِذَا زَالَتِ الْعَلَمِيَّةُ الْمُؤَثَّرَةُ فَإِنَّ لَمْ يَكُنْ مَعَهَا أَحَدُهُمَا فَلَا
 سَبَبَ ، وَإِنْ كَانَ أَحَدُهُمَا بَقِيَ سَبَبٌ وَاحِدٌ وَطَوَّلَ فِي بَيَانِهِ أَلَى أَنْ
 مَوَّهَ عَلَى الرَّائِكِينَ إِلَى بَادِيءِ النَّظَرِ أَنَّهُ فَسَّرَ مُرَادَ الْعَلَّامَةِ بِمَا
 يَنْدَفِعُ عَنْهُ الْإِشْكَالُ ، وَهُوَ هَذَرٌ ؛ فَإِنَّ حَاصِلَهُ رَاجِعٌ إِلَى أَنَّهُ يَقُولُ :
 كُلُّ عِلْمٍ إِذَا انْتَفَتَ عِلْمِيَّتُهُ انْصَرَفَ ، وَلَا يُظَنُّ بِعَالِمٍ أَرَادَهُ مِثْلِهِ بَلْ

(١) انظر المفصل ١٧ .

(٢) انظر الكتاب ١/٢ ، ٤ ، والمقتصد ٩٧٩ ، وما ينصرف وما لا ينصرف ٧ .

(٣) يقصد الكيشي بهذا ابن الحاجب حيث أورد هذا الإشكال على الرغزشي ثم أجاب عنه
 بما لخصه المؤلف .

انظر الإيضاح في شرح المفصل ١/١٥٠ - ١٥٢ .

الْحَقُّ أَنَّهُ لَمْ يَسْتَتِنِ الصُّورَتَيْنِ تَوَكُّلاً عَلَى ذَهْنِ الْمُتَعَلِّمِ حَيْثُ كَانَ
أَفَادَ أَنَّ الْجَمْعَ وَالْأَلْفَ مُسْتَقْلَانِ بِالْمَنْعِ وَإِنَّمَا ذَكَرَ ذَلِكَ مَعَ الاسْتِغْنَاءِ
بِالْمُتَقَدِّمِ لِيُؤَكِّدَ خَاصِيَّةَ الْعَلْمِ فِي ذَهْنِ الْمُتَعَلِّمِ لِيَنْظُرَ هَلِ الْبَاقِي بَعْدَ
زَوَالِ الْعِلْمِيَّةِ مَشْرُوطٌ بِهَا أَمْ لَا فَيَنْصَرِفُ أَوْ يُمْنَعُ عَلَى بَصِيرَةٍ ، وَأَمَّا
حِكَايَةُ نَحْوِ « أَحْمَرَ » بَعْدَ التَّكْثِيرِ فَسَيُؤَيِّدُهُ / لَا يُصْرَفُ ؛ لِأَنَّ كَوْنَ
الاسْمِ وَصْفًا فِي الْأَصْلِ كَافٍ فِي اقْتِضَاءِ الْأَحْكَامِ اللَّفْظِيَّةِ بِدَلِيلِ جَمْعِهِ
عَلَى « حُمْرٍ » لَا أَحْمَرَ كَأَحْمَدِ ، وَدُخُولِ اللَّامِ فِيهِ حَالَ الْعِلْمِيَّةِ ،
وَأَمْتِنَاعِ صَرْفِ نَحْوِ أَذْهَمَ فَاجْتَمَعَ فِيهِ الْوَصْفِيَّةُ وَالْوَزْنُ كَمَا قِيلَ
[فِي] (١) الْعَلْمِ ، وَالْأَخْفَشُ يُصْرَفُ ، لِأَنَّ الْعِلْمِيَّةَ رَفَعَتِ الْوَصْفِيَّةَ ،
وَعِنْدَ التَّكْثِيرِ لَا يَعُودُ الْوَصْفُ ، فَإِنَّ الْمُرَادَ إِذْنِ شَخْصٍ مُسَمًّى
بِأَحْمَرَ ، وَلِأَنَّهُ اتَّفَقَ عَلَى مَنْعِ صَرْفِ « أَفْضَلَ » إِذَا سُمِّيَ بِهِ وَصْرَفِهِ
إِذَا تَكَرَّرَ .

وَجَوَابُ الْأَوَّلِ أَنَّ الْمُؤَثَّرَ الْوَصْفِيَّةَ الْأَصْلِيَّةَ لَا مَعْنَى الْوَصْفِيَّةَ لِعَدَمِ
انْصِرَافِ نَحْوِ « أَرْقَمَ » وَفَاقًا مَعَ زَوَالِ مَعْنَى الْوَصْفِيَّةِ .

وَعَنِ الثَّانِي أَنَّ « أَفْضَلَ » بَعْضُ « مِنْ » لَيْسَ وَصْفًا فَلَيْسَ
مَحَلَّ التَّرَاخُ ، وَمَعَهَا إِذَا تَكَرَّرَ لَا يَنْصَرِفُ وَفَاقًا ، فَهُوَ دَلِيلٌ عَلَيْهِمْ .
يُحْكَى أَنَّ الْمَازِنِيَّ قَالَ لِلْأَخْفَشِ (٢) : لِمَ صَرَفْتَ « أَرْبَعًا » فِي

(١) إضافة يلتم بها الكلام .

(٢) انظر هذه الحكاية في المقتصد ٩٨٠ ، ومجالس العلماء ٩٢ .

قَوْلِكَ : « مَرَرْتُ بِنِسْوَةٍ أَرْبَعٍ » وَفِيهِ الْوَصْفِيُّ وَالْوَزْنُ ؟ قَالَ : اعْتَبِرُ
الاسْمِيَّةَ الْأَصْلِيَّةَ فِيهِ وَلَا اعْتَدُ بِالْوَصْفِيَّةِ الْعَارِضَةِ .

فَقَالَ : لِمَ لَا تَعْتَبِرُ الْوَصْفِيَّةَ الْأَصْلِيَّةَ فِي « أَحْمَرَ » بَعْدَ التَّنْكِيرِ
غَيْرِ مُعْتَدٍ بِعُرُوضِ الْاسْمِيَّةِ . فَانْقَطَعَ الْأَخْفَشُ ، وَكَانَ لَهُ أَنْ يَفْرُقَ
بَيْنَ الْبَائِنِ بَأَنَّ « أَرْبَعًا بَعْدَ الْوَصْفِيَّةِ مَا ارْتَفَعَ مَعْنَاهُ الْأَصْلِيُّ بِالْكُلِّيَّةِ ؛
لِبَقَاءِ إِفَادَتِهِ الْعَدَدَ الْمَخْصُوصَ ، وَأَمَّا أَحْمَرٌ فَلَمْ يَبْقَ بَعْدَ الْاسْمِيَّةِ
مَعْنَاهُ الْأَوَّلُ رَأْسًا فَلَا جَرَمَ/ اعْتَبَرْتُ الْأَصْلَ فِي الْأَوَّلِ دُونَ الثَّانِي ، ١٢٦/ب
وَالاتِّفَاقَ عَلَى انْتِصَافِ الْمُشْتَقِّ عَلَى غَيْرِ وَزْنِ الْفِعْلِ نَحْوِ نَحَاتِمِ عِلْمًا
يُجْزَمُ اعْتِبَارَ الْوَصْفِ الْأَصْلِيِّ ، فَإِنَّ الْعَلَمِيَّةَ تُتَافَى مَعْنَى الْوَصْفِيَّةِ ،
لَا كَوْنِ الْاسْمِ صِفَةً فِي الْأَصْلِ .

وَكُلُّ مَا لَا يَنْصَرِفُ يَجُوزُ صَرْفُهُ لِلضَّرُورَةِ أَوْ التَّنَاسُبِ مِثْلُ :
﴿ سَلَسِلًا وَأَغْلَالًا ﴾^(١) رَدًّا إِلَى أَصْلِهِ^(٢) ، وَمَنْعَ الْكُوفِيِّونَ صَرْفَ
بَابِ « أَفْعَلَ مِنْكَ »^(٣) بِالاسْتِقْرَاءِ ، وَعَلَّلُوا بِأَنَّ « مِنْ » الْمُصَاحِبَةِ
إِيَّاهُ مُعَاقِبُ اللَّامِ وَالْإِضَافَةِ الْمُعَاقِبِينَ لِلتَّنْوِينِ فَقَوِيَ السَّبَبُ الْمُنَافِي
لِلتَّنْوِينِ بِوُجُودِ مُعَارِضِهَا ، وَهُوَ غَلَطٌ ؛ لِأَنَّ الْمُعَاقِبَ الْمُعَاقِبِ

(١) سورة الانسان آية ٤ .

(٢) انظر الإنصاف ٤٩٣/٢ المسألة رقم (٧٠) حيث أجمع النحاة على صرف ما لا ينصرف
في ضرورة الشعر .

(٣) هذه من مسائل الخلاف انظرها في الإنصاف ٤٨٨/٢ المسألة (٦٩) ، والإيضاح في شرح
المفصل ١٤٨/٢ ، وشرح الالفية للمرادي ١٧٠/٤ .

لَا يَكُونُ مُعَاقِبًا وَإِلَّا عَاقَبَ الشَّيْءُ نَفْسَهُ ، وَالنَّقْضُ بِ « خَيْرِ مِنْكَ »
 غَيْرُ مُتَوَجِّهِ ، لِأَنَّ لَهُمْ أَنْ يَقُولُوا : لَا يَلْزَمُ مِنْ تَقْوِيَةِ « مِنْ » مَنَافِي التَّنْوِينِ
 تَنَافِيهَا لَهَا بِالِاسْتِقْلَالِ ، وَلَا يَمْنَعُ السَّبَبُ الْوَاحِدُ الصَّرْفَ فَقَطْ خِلَافًا
 لِلْكُوفِيَّةِ ، وَقَوْلُهُ :

٢٠١ — فَمَا كَانَ حِصْنٌ وَلَا حَائِسٌ

يُفَوِّقَانِ مِرْدَاسَ فِي مَجْمَعٍ (١)

شَادُّ قِيَاسًا وَاسْتِعْمَالًا ، وَلَكِنَّهُ وَارِدٌ فِي « الصَّحَاحِ » (٢) ،
 وَالرُّوَايَةُ الْمُوَافِقَةُ لَهُمَا « يُفَوِّقَانِ شَيْخِي » وَالْخِلَافُ فِي أَنَّ غَيْرَ
 الْمُنْصَرِفِ عِنْدَ الْإِضَافَةِ وَدُخُولِ اللَّامِ مُنْصَرِفٌ أَمْ لَا لَفْظِيٌّ ، فَإِنَّ
 عَنِّي بِغَيْرِ الْمُنْصَرِفِ مَا فِيهِ سَبَبَانِ فَعَبَّرُ مُنْصَرِفٍ ، وَإِنْ عَنِّي بِهِ مَا
 كَانَ مَعَ ذَلِكَ مَمْنُوعًا مِنَ الْجَرِّ فَمُنْصَرِفٌ (٣) .

(١) البيت من المتقارب ، وقائله العباس بن مرداس السلمي ، أحد الصحابة رضي الله عنهم من
 قصيدة قالها حين قسم الرسول ﷺ غنائم حنين بين المؤلفلة قلوبهم وأعطاه دونهم .
 انظر الإنصاف ٤٩٩/٢ المسألة (٧٠) ، والإيضاح في شرح المفصل ١٤٨/٢ ،
 والعيني ٣٦٥/٤ ، والخزانة ٧١/١ ، وشرح الجمل لابن عصفور ٥٦٦/٢ .
 والبيت في النسخة كذا :

« فما كان قيس يفوقان مرداس في محفل » والصواب ما أثبتناه ، وقد أشار المحشي إلى
 تصويبه أيضا ، لأن البيت من قصيدة عينية مشهورة ، أما الشاهد في البيت ففي قوله :
 « مرداس » حيث منعه من الصرف وليس فيه الاعلة واحدة وهي العلمية .

(٢) انظر صحاح الجوهري ٩٣٤/٣ (ردس) .

(٣) انظر المقتصد ٩٦٩ ، وابن يعيش ٥٨/١ ، والإيضاح في شرح المفصل ١٢٥/٢ .

بَابُ / إِعْرَابِ الْأَفْعَالِ

حَدَدْنَا الْفِعْلَ فِي صَدْرِ الْكِتَابِ بِالْكَلِمَةِ الصَّالِحَةِ لِلِإِسْنَادِ
الدَّالَّةِ بِصَيِّغَتِهَا عَلَى الزَّمَانِ (١) .
قِيلَ : يُشْكَلُ بِخُرُوجِ الصَّيْغِ الْإِنْشَائِيَّةِ كَأَعْتَقْتُ وَبِعْتُ ،
وَفِعْلِ التَّعَجُّبِ عَنْهُ .

قُلْتُ : إِنَّهَا عِنْدَ التَّحْقِيقِ إِخْبَارَاتٌ عَمَّا فِي الضَّمِيرِ إِلَّا أَنَّهَا
تَعَلَّقَتْ بِهَا أَحْكَامٌ مُتَجَدِّدَةٌ شَرْعاً أَوْ عُرْفاً ، فَلَمَّا حَصَلَ عِنْدَ إِطْلَاقِهَا
هَذِهِ الْأَحْكَامُ تَمَيَّزَتْ عَنْ أَخْوَاتِهَا وَدُعِيَتْ إِِنْشَائِيَّةً ، هَذَا هُوَ الْمَنْطِقُ
عِنْدَ التَّنْقِيرِ (٢) الْوَافِي بِالتَّحْقِيقِ ، وَزَعَمَ بَعْضُ الْمُحَدِّثِينَ (٣) : أَنَّهَا وَإِنْ
تَجَرَّدَتْ عَنِ الزَّمَانِ أَفْعَالٌ ؛ لِكَوْنِهَا فِي أَصْلِ وَضْعِهَا دَالَّةٌ عَلَى
الزَّمَانِ ، وَهُوَ مُجَازَفَةٌ مُمَوَّهَةٌ ؛ لِأَنَّ الْكَلِمَاتِ بِإِعْتِبَارِ الدَّلَالَةِ عَلَى
خُصُوصِ الْمَعْنَى تَنْقَسِمُ إِلَى الْأَقْسَامِ الثَّلَاثَةِ ، اِعْتَبِرْ بِضَمِيرِ الْعِمَادِ
كَيْفَ يَصِيرُ حَرْفًا إِذَا أُرِيدَ بِهِ الْفَصْلُ بَيْنَ الصَّفَةِ وَالْحَبْرِ ؟ وَكَيْفَ
يَكُونُ اسْمًا إِذَا أُشِيرَ بِهِ إِلَى الْمُبْتَدَأِ ؟ وَبِحُرُوفِ الْجَرِّ الْمُشْتَرَكَةِ بَيْنَ
قَسْمَيْنِ مِنْهَا أَوْ الثَّلَاثَةِ ، وَلَمَّا كَانَ اقْتِرَانُ الزَّمَانِ فَصَلَ الْفِعْلَ فَإِذَا

(١) انظر ص ٧٣ فيما تقدم .

(٢) التنقيح : البحث .

(٣) يقصد ابن الحاجب كما في شرحه للمفصل ١/٦٤ - ٦٦ .

انْتَفَى انْتَفَتِ الْفِعْلِيَّةُ ، وَلَيْسَتْ الْاِنْشَاءَاتُ اَسْمَاءً وَلَا حُرُوفاً وَفَاقاً
فَيَكُونُ قِسْماً رَابِعاً ، هَذَا خُلْفٌ .

وَمِنْ خَوَاصِّهِ (١) « قَدْ » لِتَقْرِيْبِهِ الْمُضِيِّ مِنَ الْحَالِ فَلْتَدْخُلُ
كَلِمَةٌ تَدْخُلُ عَلَى الزَّمَانِ فَسَوْفَ وَالسَّيْنُ لِتُعَيِّنَهُمَا زَمَانَ الْاِسْتِقْبَالِ
فَلْتَخْصُصَا كَلِمَةً تَشْمَلُهُمَا ، / وَلِحُقُوقِ الْجَوَازِمِ وَتَخْصُّصِهَا بِهِ ظَاهِرٌ ، ب/١٢٧
وَلِحُقُوقِ تَاءِ الضَّمِيرِ وَالْفِهْ وَوَاوِهِ وَيَائِهِ ، لِأَنَّهَا فَوَاعِلُ فَتَخْصُّ الْفِعْلَ ،
وَتَاءُ التَّانِيثِ السَّاكِنَةُ لِيَكُونَهَا عَلَامَةٌ تَأْنِيثِ الْفَاعِلِ ؛ فَإِنَّ الْمُتَحَرِّكَةَ
تَدْخُلُ الْاِسْمَ كَعَائِيَّةٍ ، وَقَدْ تَقَدَّمَ اِنْقِسَامُهُ إِلَى الْمَاضِي وَالْحَالِ
وَالْاِسْتِقْبَالِ (٢) .

وَقَوْلُ بَعْضِهِمْ : الْفِعْلُ اِمَّا وَاقَعَ فَيَكُونُ مَاضِيًا ، اَوْ غَيْرُ وَاقَعَ
فَمُسْتَقْبَلٌ فَلَا تَعْقُلُ لِلْحَالِ غَيْرُ حَاصِرِ التَّقْسِيمِ ؛ فَإِنَّهُ اَحْلَى بِفِعْلِ
لَا وَاقَعَ بِكَلْبَتِهِ وَلَا غَيْرِ وَاقَعَ بِكَلْبَتِهِ كَصَلَاةِ الْمُصَلِّي حِينَ يُصَلِّي ،
وَهُوَ الْمُسَمَّى بِالْحَالِ ، وَاخْتَلَفَ فِي الْاَصْلِ مِنْ هَذِهِ الْاَقْسَامِ .

قِيلَ : الْحَالُ ؛ لِأَنَّ الْفِعْلَ لِلْاِخْبَارِ ، وَالْحَالُ مَوْجُودٌ ، فَالْاِخْبَارُ
عِنْدَهُ فِي غَايَةِ التَّحْقِيقِ ، ثُمَّ الْمَاضِي ؛ لِمْشَاهِدَةِ وَقُوعِهِ ، وَقِيلَ :
الْمُسْتَقْبَلُ ؛ لِأَنَّ الْاَصْلَ اسْتِصْحَابُ الْعَدَمِ ، ثُمَّ الْحَالُ ، لِأَنَّهُ طَرِيقُ
الْمُسْتَقْبَلِ إِلَى الْمَاضِي ، وَقِيلَ : الْمَاضِي ؛ لِتَحْقِيقِهِ بِجَمِيعِ اَجْزَائِهِ ،

(١) خواص الفعل : هي لوازمه المختصة به دون غيره ، فهي لذلك من علاماته .

(٢) انظر ص ٧٣ من الكتاب .

ثُمَّ الْحَالُ لِتَحَقُّقِهَا بِالْبَعْضِ ، وَالنِّزَاعُ لَفِظِي . وَإِنَّمَا اخْتُصَّتِ
 الْحُرُوفُ الْأَرْبَعُ بِالْمُضَارِعِ ؛ لِأَنَّ حُرُوفَ الْمَدِّ هِيَ الَّتِي تَزَادُ
 لِلْمَعْنَى ؛ لِكَوْنِهَا نَاشِئَةً مِنَ الْحَرَكَاتِ الدَّالَّةِ عَلَى الْمَعْنَى الْإِعْرَابِيَّةِ ،
 وَحُرْكَ الْأَلْفِ لِلْأَبْتِدَاءِ بِهِ فَصَارَتْ هَمْزَةً ؛ لِقُرْبِ الْمُخْرَجِ ، فَأَبْدَلُ
 مِنَ الْوَاوِ تَاءً كَثْرًا وَتَجَاهٍ وَتَقَى ، لِأَنَّ الْوَاوَ لَا تَزَادُ أَوْلًا بِمُقْتَضَى
 التَّصْرِيْفِ ، وَاضْطُرُّوا إِلَى حَرْفِ رَابِعٍ فَتَعَيَّنَ التَّوْنُ/ ؛ لِمَا فِيهِ مِنْ ١/١٢٨
 الْعُنَّةِ الشَّيْبِيَّةِ بِالْمَدِّ ، وَإِنَّمَا بَنِيَ الْمَاضِي عَلَى الْفَتْحِ ، لِأَنَّهُ لَمَّا وَقَعَ
 مَوْقِعَ الْمُضَارِعِ فِي صِنْفَةِ الْأَسْمِ وَالشَّرْطِ وَالْجَزَاءِ وَلَمْ يَقَوِ الْمُضَارِعُ
 عَلَى أُعْطَائِهِ الْإِعْرَابَ لِضَعْفِ إِعْرَابِهِ بِالْفَرْعِيَّةِ شَبَّهُهُ بِالْمُعْرَبِ
 بِالتَّحْرِيكِ ، لِكَوْنِ الْحَرْكَةِ أَكْثَرَ صُورَةَ الْإِعْرَابِ ، وَلَمْ يُكْسَرْ ؛
 لِزِيَادَةِ ثِقَلِ الْفِعْلِ بِهِ ، وَإِذَا مَنَعَ الْفِعْلُ الْجَرَّ لِلثَّقَلِ مَعَ تَرَقُّبِ زَوَالِهِ
 فَمَنَعَهُ الْكُسْرَ مَعَ لُزُومِهِ أَوْلَى ، وَلَمْ يُضَمَّ أَيْضًا لِلزُّومِ الضَّمُّ الْأَثْقَلِ مِنْ
 الْكُسْرِ ، وَلِأَنَّهُمْ يَجْتَرِئُونَ بِالضَّمِّ قَبْلَ الْوَاوِ عَنْهَا كَقَوْلِهِ :

٢٠٢ — وَلَوْ أَنَّ الْأَطِيْبَا كَانَ حَوْلِي

وَكَانَ مَعَ الْأَطِيْبَاءِ الشَّفَاءُ^(١)

فَكَانَ يَلْتَبِسُ فِعْلَ الْوَاحِدِ بِالْجَمْعِ ، وَأَمَّا الْأَمْرُ بِتَغْيِيرِ حَرْفِ

(١) البيت من الوافر ، وقائله مجهول .

وهو في مجالس ثعلب ٨٨/١ ، والانصاف ٣٨٥ ، وأسرار العربية ٣١٧ ، والفصول
 الخمسون ٢٧٢ ، وابن يعيش ٥/٧ ، والصفوة الصافية ١٧٦ .
 والشاهد في قوله « كان » حيث حذف واو الضمير وبقيت الضمة دالة عليها

المُضَارَعَةَ فَمَذَهَبُ البَصْرِيِّينَ أَنَّهُ مَوْقُوفٌ بِالأَصْلِ ، وَالكُوفِيُّونَ عَلَيَّ
أَنَّهُ مَجْرُومٌ بِلامٍ مُقَدَّرَةٌ^(١) ؛ لِظُهُورِهَا فِي نَحْوِ قِرَاءَةِ النَّبِيِّ — عَلَيْهِ
السَّلَامُ — : « فَبِذَلِكَ فَلَتَفْرَحُوا »^(٢) ، وَكَقَوْلِهِ :

٢٠٣ — مُحَمَّدٌ تَفِدُ نَفْسَكَ كُلَّ نَفْسٍ
أَذَا مَا خِيفَتْ مِنْ شَيْءٍ تَبِ — الأ^(٣)

[أَيُّ لِتَفِدِ]^(٤) وَكَقَوْلِهِ :

٢٠٤ — عَلَيَّ مِثْلَ أَصْحَابِ البُعُوضَةِ فَأَخْمُشِي
— لَكَ الوَيْلُ — حُرُّ الوَجْهِ أَوْ يَبْكُ مِنْ بَكَى^(٥)

(١) الكتاب ٤٠٧/١ ، ومعاني القرآن للفراء ٤٦٩/١ ، والمقتضب ٤٣/٢ ، والإنصاف ٥٢٤
المسألة ٧٢ .

(٢) سورة يونس آية ٥٨ : « فبذلك فلتفرحوا » قراءة النبي ﷺ وقرأ بها أبي ابن كعب وعن
الكسائي في رواية زكريا بن وردان .. الخ مختصر شواذ القراءات ص ٥٧ والنشر في القراءات
العشر ٢٨٥/٢ وإتحاف فضلاء البشر ٢٥٢ ، وقراءة الجمهور « فليفرحوا » ، ينظر حجة
القراءات لأبي زرعة ٣٣٣ .

(٣) البيت من الوافر ، ونسب لحسان بن ثابت ، ولأبي طالب ، والأعشي ، وليس في
دواني حسان والأعشي .

انظر الكتاب ٤٠٨/١ ، والمقتضب ١٣٠/٢ ، وشرح الكافية للرضي ٢٤٩/٢ ،
والعيني ٤١٨/٤ ، والخزانة ٦٢٩/٣ .

التبالي : سوء العاقبة . والشاهد في قوله « تفد » والأصل « لتفد » فحذفت لام الأمر للضرورة
وقيل : الأصل فيه « تفدي » على الخبر وحذفت ياءه ضرورة ، واكتفى بالكسرة منها .

(٤) إضافة يقتضيهما السياق ، وقد درج عليها في الشاهدين الأخرين .

(٥) البيت من الطويل ، وقائله متمم بن نويرة . =

أَي لَيْبِك ، وَكَقَوْلِهِ :

٢٠٥ - (فَقُلْتُ) ادْعِي وَأَدْعُ فَإِنَّ أُنْدَى

لِصَوْتٍ أَنْ يُنَادِيَ دَاعِيًا^(١)

- = البعوضة : ماء لبنى أسد بنجد قتل فيه مالك بن نويرة .
حر الوجه : ما بدا من الوجنة . وخمسه : خدشه ولطمه .
الكتاب ٤٠٩/١ ، والمقتضب ١٣٠/٢ ، وابن الشجرى ٣٧٥/١ ، والإنصاف ٥٣٢/٢ ،
وشرح الجمل لابن عصفور ١٤٧/٢ ، والخزانة ٦٢٩/٣ .
والشاهد فيه جزم « بيكي » على اضمار لام الأمر ضرورة ، ويجوز أن يكون محمولاً على معنى
« فاحمشي » ، لأنه في معنى « لتخمشي » .
(١) البيت من الوافر ، وهو مختلف في نسبه ، فقيل للأعشي وليس في ديوانه ، وقيل : للحطيعة ،
وقيل : لربيعة بن جشم ، وقيل : لدثار بن شيبان وهو في الكتاب ٤٢/١ ،
والإنصاف ٥٣١/٢ ، ومختارات شعراء العرب لابن الشجرى ٤٥٨ ، وسمط اللآلي ٧٢٦ ،
والإيضاح في شرح المفصل ٢٦/٢ .
أندي : أبعد صوتاً ، والندي : بعد الصوت .
والشاهد فيه انه أراد « ولأدع » بلام الأمر ويجزم الفعل المضارع بحذف الواو والضممة قبلها دليل
عليها ، وهو ما يراه الكوفيون خلافاً للبصريين ، ويروى « وأدعو إن » على أن المضارع منصوب
باضمار « أن » حملاً على معنى ليكن منا أن تدعي وأدعو ..

« الفِعْلُ المَرْفُوعُ »

فَإِنْ قِيلَ : قَدْ أَسْبَقْتُمْ أَوَّلَ الْكِتَابِ أَنَّ الْمُضَارِعَ يَرْتَفِعُ بِوُقُوعِهِ
مَوْقِعَ الْأِسْمِ ، وَهُوَ يُشْكَلُ بِقَوْلِهِمْ : / « كَادَ زَيْدٌ يَقُومُ ، وَجَمِيعُ ١٢٨ ب
أَفْعَالِ الْأَخْذِ كَقَوْلِكَ : أَخَذَ عَمْرٌو يَفْعَلُ كَذَا ، وَطَفِقَ ، وَغَيْرِهِمَا .
فَجَوَابُهُ بِأَنَّ هَذِهِ الْأَفْعَالَ وَأَقْعَةَ مَوْقِعِ الْأِسْمِ ؛ لِظُهُورِهِ بَعْدَ
« كَادَ » فِي قَوْلِهِ :

وَمَا كَدْتُ آتِيًا^(١)

— ٢٠٦ —

وَلَكِنْ لَمَّا كَانَ « كَادَ » لِتَقْرِيْبِ الْمُسْتَقْبَلِ مِنَ الْحَالِ أُدْخِلَ فِي
الْمُضَارِعِ لِيَكُونَ أَشَدَّ إِفْضَاءً إِلَى الْمَقْصُودِ ، لِأَنَّ احْتِمَالَ الْمُضَارِعِ
لِلْإِسْتِقْبَالِ الْمُقَرَّبِ وَالْحَالِ الْمُقَرَّبِ مِنْهُ أَقْوَى ؛ لِكَوْنِهِ أَضْبَطَ مِنْ
اِحْتِمَالِ اسْمِ الْفَاعِلِ ؛ لِإِحْصَارِ احْتِمَالِ الْفِعْلِ فِيهِمَا ، وَتَشْبِثِ
اِحْتِمَالِ الْأِسْمِ بَيْنَ الْأَزْمِنَةِ الثَّلَاثَةِ ، وَلِأَنَّ الدَّلَالََةَ عَلَى الزَّمَانِ فِي الْفِعْلِ
لَفْظِيَّةٌ مَقْصُودَةٌ بِالْوَضْعِ وَفِي الْأِسْمِ عَقْلِيَّةٌ إِنْزَامِيَّةٌ ، وَكَذَا الْجَوَابُ عَنْ
أَفْعَالِ الْأَخْذِ ؛ لِأَنَّهَا لِيَبَيِّنَ الْحَالِ ، وَاحْتِمَالَ الْمُضَارِعِ لَهَا أَظْهَرَ ،
لَمَّا مَرَّ الْآنَ .

(١) هذا بعض بيت من الطويل لتأبط شرا ، وهو بنامه :

فَأَبَتْ إِلَى فَهْمٍ ، وَمَا كَدْتُ آتِيًا وَكَمْ مِثْلَهَا فَارَقْتَهَا وَهِيَ تَصْفُرُ =

وَقِيلَ : إِنَّا جَعَلْنَا ذَلِكَ عَامِلاً فِي غَيْرِ هَذِهِ الْمَوَاضِعِ ، وَأَمَّا هَهُنَا فَمَا التَّعَرِّي مِنَ الْعَوَامِلِ اللَّفْظِيَّةِ كَمَا يَقُولُهُ الْفَرَّاءُ^(١) مُطْلَقاً ، أَوْ الْأَفْعَالِ الْمُتَقَدِّمَةِ^(٢) ؛ لِإِقْتِضَائِهَا الْمُضَارِعَ لِمَا مَضَى .

وَقِيلَ : الْأَصْلُ : يَفْعَلُ زَيْدٌ فَأُدْخِلَ « كَادَ » تَقْرِيباً لِهَذَا الْخَبَرِ ، فَكَانَ الْقَائِلُ لَمْ يَجْعَلِ « كَادَ » عَامِلاً ، وَلَوْ قَدَّمَ الْأِسْمَ فِي هَذَا التَّقْدِيرِ لَكَانَ أَظْهَرَ ، فَإِنْ قِيلَ : يَشْكُلُ بِالْوَاقِعِ بَعْدَ السِّينِ وَسَوْفَ . قُلْتُ هُمَا فِي الْفِعْلِ كَاللَّامِ فِي الْأِسْمِ مِنْ حَيْثُ تَخْصِيصُ الْمُحْتَمَلِ فَكَانَتْهُمَا جُزْأَهُ فَلَمْ يَقْعِ الْفِعْلُ بَعْدَ حَرْفِ يُنَافِي/ الْأِسْمِ ، ١/١٢٩ وَعَنِ الْكِسَائِيِّ^(٣) أَنَّ رَافِعَهَا حَرْفُ الْمُضَارَعَةِ ، قِيلَ : إِنَّمَا عَمِلَ الْوُقُوعُ الرَّفْعَ ، لِأَنَّهُ عَامِلٌ مَعْنَوِيٌّ ، فَأَشْبَهَ الْإِبْتِدَاءَ .

وَيَبْنِي الْمُضَارِعُ عِنْدَ اتِّصَالِ ضَمِيرِ جَمَاعَةِ الْمُؤَنَّثِ بِالسُّكُونِ كَقَوْلِهِمْ : « يَفْعَلْنَ » تَشْبِيهاً بِفَعَلْنَ ، وَإِشَارَةً إِلَى أَنَّهُ أَصْلُهُ الْبِنَاءُ ، وَمَعَ نُونِي التَّأَكِيدِ ، لِلْعِلَّةِ الثَّانِيَةِ ، وَلِمُشَابَهَتِهِ نُونَ جَمَاعَةِ الْمُؤَنَّثِ .

= وقد تقدم برقم (٢٥) ، وللمزيد انظر الديوان ٩١ ، والمقتصد ١٠٤٨ ، وابن يعيش ١٣/٧ ، والعييني ١٦٥/٢ ، والخزانة ٥٤٠/٣ .

والشاهد فيه حيث استعمل الاسم في خبر « كاد » ، وهو الاصل المرفوض ، لأن قولك كدت أقوم اصله : كدت قائماً ، ولكن رفض هذا الأصل وحل محله الفعل المضارع .

(١) نص عليه ابن يعيش ١٢/٧ ، وابن هشام في شرح للمحة البدرية ٢٦٨/٢ ، وانظر الإنصاف ٥٥٠/٢ المسألة (٧٤) .

(٢) الأفعال المتقدمة : هي أفعال المقاربة .

(٣) انظر الإنصاف ٥٥١/٢ المسألة (٧٤) ، وابن يعيش ١٢/٧ .

« الْفِعْلُ الْمَنْصُوبُ »

لَا نَاصِبَ لَهُ إِلَّا حُرُوفُ أَرْبَعٍ : « أَنْ » وَ « لَنْ » وَ « كَيْ » وَ « إِذَنْ » ، وَلِتَوَخَّرَ الْكَلَامَ فِي « أَنْ » وَإِنْ كَانَتْ أُمَّ الْبَابِ ؛ لِعَمَلِهَا مُظَهَّرَةً وَمُضَمَّرَةً ، وَالِاتِّفَاقِ عَلَى عَمَلِهَا ، وَأَخْوَاتِهَا لَا تُضَمَّرُ قَطُّ ، وَمُخْتَلَفٍ فِي إِعْمَالِهَا ، فَقَدْ صَرَّحَ الْخَلِيلُ ^(١) بِأَنَّ النَّاصِبَ لِلْفِعْلِ « أَنْ » لَا غَيْرُ لِأَحْتِيَاجِهِ إِلَى مَزِيدٍ بَسِطٍ .

أَمَّا « لَنْ » فَتَقِيضُ السَّيْنِ ؛ لِأَنَّهَا لِلنَّفْيِ فِي الْمُسْتَقْبَلِ كَمَا أَنَّ السَّيْنَ لِلِإِثْبَاتِ فِيهِ ، فَلَا يُقَالُ : لَنْ يَقُومَ أَمْسٍ وَلَا الْآنَ كَمَا لَا يُقْرَنُ الزَّمَانَانِ بِسَيِّقُومٍ ، قَالَ الْخَلِيلُ ^(٢) : أَصْلُهُ « لَا أَنْ » فَحُذِفَتِ الْهَمْزَةُ تَخْفِيفًا فَسَقَطَتِ الْأَلِفُ لِإِتِّقَاءِ السَّاكِنِينَ ، وَسَيِّبُوهُ ^(٣) يَجْعَلُهُ مُفْرَدًا ، وَأَبْطَلَ التَّرْكِيْبَ بِتَقْدِيمِ مَفْعُولٍ مَنْصُوبٍ عَلَيْهَا فِي قَوْلِهِمْ : زَيْدًا لَنْ أَضْرِبَ ، وَامْتِنَاعِ تَقْدِيمِ مَا فِي صِلَةِ « أَنْ » عَلَيْهِ ، فَدَفَعَ الْمَازِنِيُّ عَنِ ^(٣) الْخَلِيلِ بِأَنَّ الْحُرُوفَ تَتَّعِيرُ / أَحْكَامُهَا وَمَعَانِيهَا بِالتَّرْكِيْبِ ، اَعْتَبِرْ ١٢٩ ب « لو » الْمُرْكَبِ مَعَ « لا » كَيْفَ تَعَيَّرَ مَعْنَاهَا مِنْ اِمْتِنَاعِ الشَّيْءِ لِامْتِنَاعِ غَيْرِهِ إِلَى اِمْتِنَاعِهِ لِوُجُودِ غَيْرِهِ ، وَحُكْمُهَا بِكَوْنِهَا قَبْلَ

(١) انظر شرح الكافية للرضي ٢/٢٤٠ ، والمقتضب ٢ « حيث رده المبرد .

(٢) الكتاب ٤٠٧/١ .

(٣) انظر الكتاب ٤٠٧/١ ، والمقتصد ١٠٥٠ ، وابن يعيش ٧/١٥ ، وشرح الألفية

للمرادي ١٧٣/٤ .

التَّرْكِيْبِ مُخْتَصَّةٌ بِالفِعْلِ وَبَعْدَهُ بِالاسْمِ ، فَرَوَالِ الحُكْمِ الْإِفْرَادِيَّ لَا يَدُلُّ عَلَى عَدَمِ التَّرْكِيْبِ ، ثُمَّ المَازِيَّ ارَادَ أَنْ يُدِيءَ الزَّامَاً وَاقِعَاً فَقَالَ : قَوْلُنَا : « لَنْ يَخْرُجَ زَيْدٌ » كَلَامٌ تَامٌ ، وَأَنْ يَخْرُجَ زَيْدٌ نَاقِصٌ إِلَى أَنْ يَقُولَ : أَحَبُّ إِلَيَّ ، أَوْ غَيْرُهُ ، فَقَالَ لَهُ الجُرْجَانِيُّ (١) : أَلَيْسَ قَدْ سَلِمَتْ جَوَازُ تَغْيِيرِ المَعْنَى وَالْحُكْمِ بِالتَّرْكِيْبِ وَزَيَّفَتْ اسْتِدْلَالَ سَبِيوِيَهْ بِإِنْتِفَاءِ الحُكْمِ الْإِفْرَادِيَّ عَلَى عَدَمِ التَّرْكِيْبِ ؟ فَكَيْفَ تَسْتَدِلُّ بِإِنْتِفَاءِ المَعْنَى الْإِفْرَادِيَّ عَلَى عَدَمِ التَّرْكِيْبِ ؟ فَإِنَّ « أَنْ » مَعَ الفِعْلِ بِمَعْنَى المَصْدَرِ ، وَهُوَ مُفْرَدٌ فَاحْتِيَاجٌ إِلَى جُزْءٍ آخَرَ ، وَلَيْسَ « أَنْ » مَعَ الفِعْلِ بِمَعْنَى المَصْدَرِ بَلْ هُوَ جُمْلَةٌ وَعَنِ الفِرَاءِ (٢) إِنَّ « لَنْ » وَ « لَمْ » أَصْلُهُمَا « لَا » ، وَالْمِيمُ وَالتَّوْنُ مُبَدَلَتَانِ مِنَ الأَلِفِ ، وَلَمْ تَر لَه دَلِيلًا .

فَأَمَّا « كَيِّ » فَقَدْ يَكُونُ حَرْفٌ جَرٌّ لِقَوْلِهِمْ : كَيْمَهُ ؟ ، فَإِنَّهُ مِثْلُ لِمَهُ ؟ مَعْنَى وَحُكْمًا إِذَا قِيلَ لَكَ : جِئْتُكَ ، قُلْتَ : كَيْمَهُ ؟ ، كَمَا تَقُولُ : لِمَهُ ؟ وَذَلِكَ لِأَنَّ حَذْفَ أَلِفِ « مَا » مِنْ خُوصِصِ حُرُوفِ الجَرِّ كَقَوْلِهِمْ : عَمَّ ، فِيمَ ؛ لِأَنَّ الجَارَّ وَالْمَجْرُورَ كَالشَّيْءِ الْوَاحِدِ فَاجْتَزَأُوا بِالجَارِّ/ عَنِ أَلِفِ « مَا » ، وَهَاءُ بَعْدَ « كَيْمَهُ » هَاءُ السُّكُوتِ ١٣٠/أ وَجَوَازُ كَوْنِهَا مُبَدَلَةً مِنَ الأَلِفِ يَمْنَعُ الاسْتِدْلَالَ ، وَالاسْتِدْلَالَ

(١) انظر المقتصد ١٠٥٠ فما بعدها .

(٢) نص عليه ابن يعيش ١٦/٧ ، والمرادي في شرح الالفية ٤/١٧٤ .

بِمُؤَافَقَةِ مَعْنَاهُ مَعْنَى « لِمَهُ » مُعَارِضٌ بِمُؤَافَقَةِ مَعْنَى « كَيْ » الَّذِي لَيْسَ بِحَرْفِ جَرٍّ اتِّفَاقاً ، قِيلَ : فَعَلَى هَذَا يَنْتَصِبُ الْفِعْلُ بَعْدَهَا بِإِضْمَارِ « أَنْ » تَقُولُ : أَتَيْتَكَ كَيْ تُعْطِيَنِي ، كَقَوْلِكَ لِتُعْطِيَنِي ، وَقَدْ يَكُونُ نَاصِباً بِنَفْسِهِ ، وَذَلِكَ إِذَا دَخَلَ عَلَيْهِ لَامُ الْجَرِّ كَقَوْلِهِ تَعَالَى : ﴿ لِكَيْ لَا تَأْسُوا ﴾ ^(١) ؛ لِامْتِنَاعِ اجْتِمَاعِ الْمُثَلِّينِ ^(٢) ، وَقَوْلُهُ :

— ٢٠٧ — وَلَا لِلِمَا بِهِمْ أَبَدًا دَوَاءً ^(٣)

شَاذٌ ، أَوْ تَأَكِيدُ .

وَأَمَّا « إِذَنْ » فَمُفْرَدٌ ، وَعَنِ الْخَلِيلِ تَرَكَّبَهَا مِنْ « إِذٍ » وَ « أَنْ » ^(٤) حُذِفَتِ الْهَمْزَةُ ، وَلَهَا ثَلَاثُ أَحْوَالٍ : الْإِعْمَالُ ، وَالْإِلْعَاءُ ، وَجَوَازُ كُلِّ مِنْهُمَا .

أَمَّا حَالُ إِعْمَالِهَا فَأَنْ لَا يَقَعَ بَعْدَ حَرْفِ عَطْفٍ ، وَلَا يَكُونُ مَا بَعْدَهَا تِمَّةً مَا قَبْلَهَا ، وَفَعْلُهَا مُسْتَقْبَلٌ كَقَوْلِكَ فِي جَوَابِ مَنْ يَقُولُ :

(١) سورة الحديد آية ٢٣ .

(٢) يقصد بالمثلين التماثل في العمل ، لأن حرف الجر لا يدخل على حرف الجر .

(٣) البيت من الوافر ، وهو لمسلم بن معبد الوالبي ، وصدوره :

« فلا والله لا يُلقَى لِمَا بِي »

وهو في المقتصد ١٠٥٣ ، وابن يعيش ١٧/٧ ، والعيني ١٠٢/٤ ، والخزانة ٢٦٤/١ ،

٣٥٢/٢ ، ويروى عجزه : « وما بهم من البلوى دواء ، ولا شاهد فيه على هذه الرواية .

(٤) في سيبويه ٤١٢/١ : « وقد ذكر لي بعضهم أن الخليل قال : « أن » بعد إذن مضمرة » انظر

المقتضب ٧/٢ ، وشرح الكافية للرضي ٢٣٨/٢ ، والجمع ٦/٢ .

أَنَا آتِيكَ غَدًا : إِذَنْ أَكْرِمَكَ ؛ لِأَنَّهَا حَرْفٌ يَقْتَضِي الْمُسْتَقْبَلَ ، فَإِذَا دَخَلَ عَلَيْهِ وَلَمْ يَكُنْ مَانِعٌ عَمَلِ النَّصْبِ كـ « أَنْ » ، وَأَمَّا حَالُ إِعْثَابِهَا أَنْ لَا يَكُونَ فِعْلُهَا مُسْتَقْبَلًا كَقَوْلِكَ فِي الْجَوَابِ : إِذَنْ أَظُنُّكَ كَاذِبًا ، أَوْ يَكُونُ مَا بَعْدَهَا تَمَامَ مَا قَبْلَهَا كَقَوْلِكَ : أَنَا — إِذَنْ — أَكْرِمُكَ ، بِالرَّفْعِ ؛ لِأَنَّ الْمُبْتَدَأَ اسْتَحَقَّ الْفِعْلَ لِلخَبَرِيَّةِ قَبْلَ اسْتِحْقَاقِ « إِذَنْ » لَهُ ، وَكَقَوْلِكَ : إِنْ تُكْرِمْنِي إِذَنْ أَكْرِمَكَ ، بِالْجَزْمِ جَوَابًا لِلشَّرْطِ ، وَكَقَوْلِهِ :

٢٠٨ — لَيْنٌ عَادِلِي عَبْدُ الْعَزِيزِ / بِمِثْلِهَا

ب/١٣٠

وَأَمَكَّنِي مِنْهَا إِذَنْ لَا أَقِيلُهَا^(١)

بِالرَّفْعِ جَوَابًا لِلْقَسَمِ الْمَدْلُولِ بِاللَّامِ ، فَأَمَّا قَوْلُهُ :

٢٠٩ — لَا تُتْرَكْنِي فِيهِمْ شَطِيرًا

إِنِّي إِذَنْ أَهْلِكُ أَوْ أَطِيرًا^(٢)

(١) البيت من الطويل ، وهو لكثير عزة من قصيدة قالها في عبد العزيز بن مروان كما في ديوانه ٣٠٥ .

وهو في الكتاب ٤١٢/١ ، ووصف المباني ٦٦ ، ومعنى اللبيب ٣٠ ، والخزانة ٥٨٠/٣ ،

والجمع ٧/٢ ، والمقتصد ١٠٥٥ .

والشاهد فيه إلقاء (اذن) ورفع الفعل المضارع بعدها ، لأنه جواب القسم المقدر في أول الكلام .

(٢) لم نعر على قائل هذا الرجز . وهو في ابن يعيش ١٧/٧ ، والجنبي الداني ١٤٤ ،

والإنصاف ١٧٧ ، ومعنى اللبيب ٣١ ، والمقرب ٢٦١/١ ، والصفوة الصفية ٢٢١ ،

والخزانة ٥٧٤/٣ ، وقد بين المؤلف موطن الشاهد .

فَقِيلَ : شَاذٌ ، وَقِيلَ : «إِذَنْ» بِمَعْنَى «لَنْ» ، وَقِيلَ : خَبَرٌ
« إِنْ » مَحذُوفٌ ، أَيُّ إِنِّي أَذِلُّ إِذَنْ .

وَأَمَّا حَالُ جَوَازِهِمَا فَإِنَّ تَقَعَّ بَعْدَ الْوَاوِ وَالْفَاءِ كَقَوْلِكَ : زَيْدٌ
يَقُومُ وَإِذَنْ يُكْرِمُكَ ، أَوْ فَإِذَنْ ، لِأَنَّكَ إِذَا عَطَفْتَ عَلَى الْخَبَرِ جَعَلْتَ
الْفِعْلَ خَبَرًا لِمَا قَبْلَهَا فَالرَّفْعُ ، وَإِنْ عَطَفْتَ الْجُمْلَةَ عَلَى الْجُمْلَةِ وَقَعَّ إِذَنْ
اِبْتِدَاءً فَعَمِلَ لِوُجُودِ الشَّرْطِ ، فَشَارَكَ إِذَنْ « ظَنَنْتُ » بِوُجُوبِ
الْإِعْمَالِ ، وَجَوَازِ الْإِلْغَاءِ ، وَفَارَقَهُ بِوُجُوبِ الْإِلْغَاءِ ، وَالْفَصْلُ بَيْنَ
« إِذَنْ » وَالْفِعْلِ بِلا ، وَالْقَسَمِ لَا يُبْطِلُ عَمَلَهَا كَمَا لَا يُبْطِلُ (لا)
عَمَلُ (لَنْ) وَالْيَمِينُ مُؤَكَّدَةٌ .

وَأَمَّا « أَنْ » فَقِيلَ : إِنَّمَا عَمِلَتِ النَّصْبَ لِمْشَابَهَتِهِ « أَنْ » مِنْ
حَيْثُ الصُّورَةُ عِنْدَ التَّخْفِيفِ ، وَكَوْنُهَا مَعَ مَا بَعْدَهَا مُفْرَدًا وَبِمَعْنَى
الْمُصَدَّرِ وَامْتِنَاعِ تَقَدُّمِ الْمَعْمُولِ عَلَيْهِ ، وَطَيُّءُ تَرْفَعُ مَا بَعْدَهَا قَالَ :

٢١٠ - يَا صَاحِبِي فَدَتِ نَفْسِي نُفُوسَكُمْ

وَحَيْثُمَا كُنْتُمَا لَا فَيْتُمَا رَشَدًا

أَنْ تَحْمِلَا حَاجَةً لِي خَفَّ مَحْمِلُهَا

وَتَصْنَعَا^(١) نِعْمَةً عِنْدِي بِهَا وَيَدَا

(١) في النسخة « تصنعها » تحريف .

أَنْ تَقْرَأَ عَلَى أَسْمَاءَ وَيَحْكَمَا
مِنِّي السَّلَامَ وَأَنْ لَا تُشْعِرَا أَحَدًا^(١)
وَأَنْشَدَ الْفَرَاءُ :

٢١١ — إِذَا كَانَ أَمْرُ النَّاسِ عِنْدَ عَجُوزِهِمْ
فَلَا بُدَّ أَنْ يَلْقَى بُونَ كُلِّ تُبُورٍ^(٢)

/ وَيَنْتَصِبُ الْفِعْلُ بِأَنْ مُضْمَرَةً بَعْدَ خَمْسَةِ أَحْرُفٍ : « حَتَّى » ١/١٣١
وَاللَّامُ ، وَوَاوُ الْجَمْعِ ، وَأَوْ بِمَعْنَى إِلَيَّ ، وَالْفَاءُ بَعْدَ جَوَابِ الْأَشْيَاءِ
الَّتَمَانِيَةِ ، الْأَمْرِ ، وَالْتَهْيِ ، وَالِاسْتِفْهَامِ ، وَالنَّفْيِ ، وَالْتَمَنِّي ،
وَالدُّعَاءِ ، وَالْعَرْضِ ، وَالْتَحْضِيضِ .

أَمَّا « حَتَّى » فَيُضْمَرُ بَعْدَهَا (أَنْ) لِتَنْصِبِ الْفِعْلِ الْمُسْتَقْبِلِ ،
وَيَكُونُ الْفِعْلُ قَبْلَهَا سَبَبًا لِلْفِعْلِ بَعْدَهَا ، ثُمَّ السَّبَبُ وَالْمُسَبَّبُ قَدْ
يَكُونَانِ وَاقِعَيْنِ كَقَوْلِكَ : سَرْتُ أَمْسٍ حَتَّى أُدْخَلَ الْبَلَدَةَ وَأَخْرَجَ مِنْهَا

- (١) هذه الايات الثلاثة من البسيط وقلما يخلو منها كتاب نحو ، ومع كثرة الاستعمال لم نر من
عزائها لشاعر ، ولم نجد لها أيضاً في شعر طيء وأخبارها جمع الدكتور وفاء السنديوني .
والشاهد في قوله « أن تقرأ » حيث رفع المضارع بعد أن المصدرية .
وهو في مجالس ثعلب ٣٢٢ ، والمنصف ٢٧٨/١ ، والإنصاف ٥٦٣ ، وشرح الفية ابن معطي
لابن القواس ٣٣٩/١ ، والصفوة الصفية ٢١٦ ، ووصف المباني ١١٣ .
- (٢) البيت من الطويل ، ولم نعتز على قائله . والشاهد فيه أنه ألقى (أن) المصدرية ورفع الفعل
المضارع بعدها حملاً لها على أختيها (ما) المصدرية ، وبعضهم يرى أن (أن)
هنا مخففة من الثقيلة .

اليوم ، وَتَصَوُّرُ الاسْتِقْبَالِ فِي « أَذْخُلُ » - وَإِنْ كَانَ مَاضِيًا - عَلَى حِكَايَةِ الاسْتِقْبَالِ كَقَوْلِكَ : كُنْتُ أُسِيرُ ، فَتَحْكِي حِكَايَةَ حَالِ الْمَاضِي ، وَقَدْ يَكُونُ السَّبَبُ وَقَعًا وَالْمُسَبَّبُ غَيْرَ وَقَعٍ كَقَوْلِكَ : اسَلَّمْتُ حَتَّى أَذْخَلَ الْجَنَّةَ ، أَيْ كَيْ أَذْخَلَ الْجَنَّةَ ، وَالْمُرَادُ بِالسَّبَبِ هُنَا الْعَايَةُ لَا التَّامُّ^(١) ، وَ « حَتَّى » هُنَا بِمَعْنَى (إِلَى) وَ (أَنْ) ، وَمَا بَعْدَهَا مَجْرُورٌ بِهَا ، وَقَالَ الْكُوفِيُّونَ^(٢) : هِيَ نَاصِبَةٌ بِنَفْسِهَا بِدَلِيلِ عَدَمِ إِظْهَارِ « أَنْ » بَعْدَهَا فِي أَكْثَرِ الْأَحْوَالِ ، وَهُوَ بَاطِلٌ ، أَمَّا عِنْدَهُمْ فَلِجَوَازِ إِظْهَارِ « أَنْ » بَعْدَهَا ، وَأَمَّا عِنْدَنَا^(٣) ، فَلِأَنَّهَا جَارَةٌ لِلِاسْمِ فَلَا تُكُونُ نَاصِبَةً لِلْفِعْلِ . وَيُرْفَعُ الْفِعْلُ بَعْدَ (حَتَّى) فَيَكُونُ الْفِعْلُ حَالًا إِمَّا حَقِيقَةً كَقَوْلِكَ عِنْدَ الدُّخُولِ : سِرْتُ حَتَّى أَذْخَلَهَا ، أَوْ حِكَايَةَ حَالِ مَاضِيَةٍ كَقَوْلِكَ ذَلِكَ بَعْدَ الدُّخُولِ ، وَ « حَتَّى » هَذِهِ حَرْفُ الْإِبْتِدَاءِ ، وَمِنَ الْأَوَّلِ قَوْلُكَ : مَرِضٌ حَتَّى لَا يَرْجُوهُ ، / وَشَرِبْتُ ١٣١/بِ الْأَيْلِ حَتَّى يَجِيءُ الْبَعِيرُ يَجْرُ بَطْنُهُ ، وَإِذَا لَمْ يَكُنْ أَوَّلَ الْفِعْلَيْنِ مَعْلُومَ الْوُقُوعِ فَلَا يُرْفَعُ ثَانِيَهُمَا ، كَقَوْلِكَ : أُسِرْتُ حَتَّى تَدْخُلَهَا ؟ فَيَتَعَيَّنُ النَّصْبُ ، لِأَنَّ الْإِنْخِبَارَ عَنِ الْوُقُوعِ الْمُسَبَّبِ مَعَ الْجَهْلِ بِالسَّبَبِ مُمْتَنِعٌ بِخِلَافِ مَا إِذَا كَانَ السَّبَبُ مَعْلُومَ الْوُقُوعِ إِجْمَالًا ، وَيَسْأَلُ عَنِ تَعَيُّنِهِ

(١) كتب تحته حاشية تقول « التام هو الذي يلزم من وجوده وجود المسبب » .

(٢) انظر الإنصاف ٥٩٧/٢ المسألة (٨٣) ، وشرح الألفية للمرادى ٢٠٢/٤ ،

وابن يعيش ١٩/٧ ، ومغني اللبيب ١٦٨ .

(٣) أي عند البصريين ، انظر المصادر السابقة مع الكتاب ٤١٣/٢ ، والمقتضب ٣٧/٢ .

كَقَوْلِكَ : أَيُّهُمْ سَارَ حَتَّى يَدْخُلَهَا ؟ حَيْثُ جَاَزَ الْوَجْهَانِ ، وَتَقُولُ :
 كَانَ سَيْرِي أَمْسٍ حَتَّى أَدْخُلَهَا ، إِنْ جَعَلْتَ « كَانَ » ثَامَةً فَيَتِمُّ الْكَلَامُ
 بِسَيْرِي ، وَأَمْسٍ ظَرْفُ السَّيْرِ ، فَيَجُوزُ رَفْعُ مَا بَعْدَ « حَتَّى » وَالْفِعْلُ
 حَالٌ ، وَنَصْبُهُ مُسْتَقْبَلٌ ، وَإِنْ جَعَلْتَهَا نَائِقَةً فَإِنْ عَلَّقْتَ « أَمْسٍ »
 بِالْمَصْدَرِ تَعَيَّنَ نَصْبُ الْفِعْلِ لِيَكُونَ الْجَارُ وَالْمَجْرُورُ خَيْرًا لِكَانَ ، وَإِنْ
 جَعَلْتَ « أَمْسٍ » خَيْرًا جَاَزَ رَفْعُ وَنَصْبُ الْفِعْلِ (١) .

وَأَمَّا « اللَّامُ » (٢) فَقَدْ يَكُونُ لِلتَّعْلِيلِ ، وَهِيَ اللَّامُ الْجَارَةُ
 الْمُسَمَّاءُ هُنَا لِأَمْ كَيَّ ، وَقَدْ يَكُونُ لِتَأْكِيدِ النَّفْيِ اللَّاحِقِ بِخَبَرِ
 « كَانَ » وَهِيَ الْمُسَمَّاءُ بِلَامِ الْجَحْدِ كَقَوْلِهِ تَعَالَى : ﴿ وَمَا كَانَ اللَّهُ
 لِيُعَذِّبَهُمْ ﴾ (٣) ، وَالْفَرْقُ بَيْنَهُمَا بِأَنَّ الْأَوَّلَ مُعَلَّلَةٌ وَمُخَلَّةٌ السَّقُوطِ فَلَا
 يَقْتَضِي تَقَدُّمَ نَفْيِ دَاخِلٍ عَلَى « كَانَ » .

وَالثَّانِي بِخِلَافِهَا فِي الْجَمِيعِ ، وَالثَّانِيَةُ أَيْضًا حَرْفُ جَرٍّ زِيدَتْ
 لِلتَّأْكِيدِ كَمَا فِي غَيْرِ هَذَا الْمَوْضِعِ ، وَإِضْمَارُ (أَنْ) بَعْدَهَا / ظَاهِرٌ ، ١/١٣٢
 وَهِيَ بَعْدَ الْأُولَى جَائِزَةٌ الْإِظْهَارِ ، وَوَاجِبَةٌ مَعَ « لَا » كَمَا فِي قَوْلِهِ
 تَعَالَى ﴿ لَيْلًا يَعْلَمُ أَهْلُ الْكِتَابِ ﴾ (٤) .

(١) انظر المقتصد ١٠٨٤ فما بعدها .

(٢) انظر ابن يعيش ٩١/٧ ، ومغني اللبيب ٢٧٤ .

(٣) سورة الانفال آية ٣٣ .

(٤) سورة الحديد آية ٢٩ .

وَأَمَّا وَاوُ الْجَمْعِ فَكَقَوْلِهِمْ : يُعْجِبُنِي ضَرْبُ زَيْدٍ وَيَعْضَبُ ،
 أَيُّ ضَرْبُهُ وَعَضْبُهُ ، وَلَوْ رَفَعْتَ كَانَ إِخْبَارًا عَنِ وَقُوعِ غَضَبِهِ غَيْرُ
 دَاخِلٍ فِي الإِعْجَابِ ، وَمِنْهُ قَوْلُهُ :

٣١٢ - لِلْبِسِ عِبَاءَةً وَتَقَرَّرَ عَيْنِي

أَحَبُّ إِلَيَّ مِنْ لُبْسِ الشُّفُوفِ (١)

أَيُّ لُبْسِ العِبَاءَةِ مَعَ قُرَّةِ العَيْنِ أَحَبُّ إِلَيَّ ، وَهَذِهِ الوَاوُ فِي
 إِفَادَةِ العَطْفِ وَالْمَعِيَةِ كَهِيَ فِي « كُلُّ رَجُلٍ وَضِيعَتُهُ » وَالإِظْهَارُ هُنَا
 جَائِزٌ ، وَقَدْ تَجَرَّدَ هَذَا الوَاوُ عَنِ مَعْنَى العَطْفِ لِلْجَمْعِ المَحْضِ فِي
 قَوْلِهِمْ : لَا تَأْكُلِ السَّمَكِ وَتَشْرَبِ اللَّبَنَ ، أَيُّ لَا يَكُ مِنْكَ أَكْلُ
 السَّمَكِ مَعَ شُرْبِ اللَّبَنِ ، فَالفِعْلُ مَنْصُوبٌ بِأَنَّ المُضْمَرَ ، لِاقْتِضَاءِ
 المَعِيَةِ الاسمِ ، وَ « أَنْ » مَعَ الفِعْلِ مَفْعُولٌ مَعَهُ ، قَالَ الكُوفِيُّونَ (٢) :
 الفِعْلُ مَنْصُوبٌ عَلَى الصَّرْفِ ، كَانَ الوَاوُ لَمَّا لَمْ تَعْطَفْ عَلَى المَنْهِي
 فَقَدْ صرَّفَتْ مَا بَعْدَهَا عَمَّا قَبْلَهَا ، فَإِنْ أَرَادُوا أَنَّ الوَاوُ نَاصِبَةٌ فَهَذِهِ فِي
 الحَقِيقَةِ بِمَعْنَى « مَعَ » فَلَا تَدْخُلُ الفِعْلَ ، وَإِنْ أَعْمَلُوا مَعْنَى الصَّرْفِ
 فَالْمَعْنَى مَا لَمْ يُضْطَرَّ إِلَيْهِ لَمْ يَعْملَ ، وَمِنْهُ قَوْلُهُ :

(١) البيت من الوافر ، وهو لميسون بنت بحدل الكلبية زوج معاوية وأم ابنه يزيد ، وهو في

الكتاب ٤٢٦/١ ، والمقتضب ٢٦/٢ ، وابن يعيش ٢٥/٧ ، والخزانة ٥٩٢/٣ ، والصفوة

الصفية ٢٢٧ ، ومقدمة في النحو للذكي ٧٩ ، وشفاء العليل ٩٣٧ .

والشاهد فيه نصب « تقرر » بأضمار « ان » ليعطف على « اللبس » ، لأنه اسم .

(٢) انظر الإنصاف ٥٥٥ المسألة (٧٥) .

٢١٣ - لَا تَنْهَ عَن خُلُقِي وَتَأْتِي مِثْلَهُ

عَارٌ عَلَيْكُمْ إِذَا فَعَلْتَ عَظِيمٌ^(١)

وَأُطْلِقَ لِمَجْرَدِ الْجَمْعِ أَيْضاً فِي قَوْلِهِمْ : زُرْنِي وَأُزْرِكْ ،
بِالنَّصْبِ أَي لِيَجْتَمَعَ الزِّيَارَتَانِ ، وَلَا يَجُوزُ الْجَزْمُ ؛ لِأَنَّ الْأَوَّلَ / مَبْنِيٌّ بِ/ب
فَلَوْ جَازَ لَجَازَ ابْتِدَاءً « أُزْرِكْ » ، وَيَمْتَنِعُ إِظْهَارُ « أَنْ » بَعْدَ الْوَاوِ فِي
الْمَوْضِعَيْنِ الْأَخِيرَيْنِ .

وَأَمَّا « أَوْ » - بِمَعْنَى « إِلَى » ، وَقِيلَ : بِمَعْنَى « إِلَّا » -
فَكَقُولِهِمْ : لِأَلْزَمْنَاكَ أَوْ تُعْطِينِي حَقِّي ، وَفِي بَعْضِ الْمَصَاحِفِ :
﴿ تَقَاتِلُونَهُمْ أَوْ يُسْلِمُوا ﴾^(٢) ، قَالَ :

٢١٤ - وَكُنْتُ إِذَا غَمَزْتُ فَنَاءَ قَوْمٍ

كَسَرْتُ كُعُوبَهُمَا أَوْ تَسْتَقِيمَاسَا^(٣)

(١) البيت من الكامل ، وينسب لعدة شعراء ، فقد نسب لأبي الأسود الدؤلي وهو في مستدركات ديوانه ١٦٥ ، ونسب للمتوكل الليثي وهو في ديوانه ٨١ ، ٢٨٤ ، ونسبه سيوية ٤٢٤/١ ، للأحطل وليس في ديوانه ، ونسبه الحاتمي إلى سابق البربري ، ونسب إلى الطرماح وإلى حسان ، انظر : المقتضب ٢/٢٥ ، والعقد الفريد ٢/٣٣٥ ، والمؤتلف والمختلف ٢٧٣ ، والإيضاح العضدي ٣١٤ ، والعيني ٤/٣٩٣ ، والخزانة ٣/٦١٧ ، ومقدمة في النحو للذكي ٨١ ، والمقتصد ١٠٦٨ .

والشاهد فيه نصب « وتأتي » بإضمار (أن) بعد واو المعية ، ويرى الكسائي والجزمي ان الفعل منصوب بالواو نفسها ، انظر أبو عمر الجزمي ٢٤٨ .

(٢) سورة الفتح آية ١٦ ، وانظر هذه القراءة في مختصر شواذ القراءات ١٤٢ ، وأملاء ما من به الرحمن ٢/٢٣٨ والبيان في غريب إعراب القرآن ٢/٢٧٧ .

(٣) البيت من الوافر ، وقائله زياد الاعجم ، وهو في الكتاب ١/٤٢٨ ، والمقتضب ٢/٢٨ ، =

وَقَوْلُ بَعْضِهِمْ : « أَوْ » هَذِهِ بِمَعْنَى « إِلَى أَنْ » مَعَ الْحُكْمِ
بِإِضْمَارِ « أَنْ » بَعْدَهَا مُسْتَدْرَكٌ فَهِيَ بِمَعْنَى « إِلَى » أَوْ « إِلَّا »
فَحَسْبُ .

وَأَمَّا « الْفَاءُ » فِي جَوَابِ الْأَفْعَالِ الْغَيْرِ الْوَاجِبَةِ — وَالْمُرَادُ
بِالْوَاجِبِ الْخَبْرُ الْمُثَبَّتُ — فَكَقَوْلِكَ : اتَّبَعْتَنِي فَأَعْرِفْ لَكَ حَقَّكَ ،
وَلَا تَنْقَطِعْ عَنَّا فَتَنْجُفُوكَ ، وَأَتَاتَيْنَا فَتَحَدَّثْنَا ، وَلَيْتَنِي مَعَكُمْ فَأَفُوزَ ،
وَرَبَّ هَبْ لِي عِلْمًا فَأَنْجُو ، وَأَلَا تَنْزِلْ عِنْدَنَا فَتُكْرِمَكَ ، وَهَلَّا جِئْتَ
فَأَحْبُوكَ .

وَالْتَقْدِيرُ فِي الْجَمِيعِ أَنَّ الْفِعْلَ الْأَوَّلَ بِمَعْنَى الْمَصْدَرِ ، وَمَصْدَرُ
الْفِعْلِ الثَّانِي مَعْطُوفٌ عَلَيْهِ ، كَمَا أُقِيمَ الْفِعْلُ مُقَامَ الْمَصْدَرِ فِي
قَوْلِهِمْ : جِئْتُكَ يَوْمَ يَقْدُمُ زَيْدٌ ، فَقَوْلُكَ : لَا تَنْقَطِعْ عَنَّا فَتَنْجُفُوكَ أَيُّ
لَا يَكُنْ مِنْكَ انْقِطَاعٌ فَمِنَّا جَفَاءً ، وَإِثْبَانُ الْفَاءِ إِشَارَةٌ إِلَى كَوْنِ الْأَوَّلِ
سَبَبًا لِلثَّانِي ، فَإِنَّ مِنْ لَوَازِمِ الْمَعْلُولِ التَّأَخُّرَ عَنِ الْعِلَّةِ ، فَاطْلُقْ
التَّعْقِيبُ وَأَرِيدُ بِهِ الْمَعْلُولِيَّةُ ، وَإِنَّمَا تُرِكَ التَّصْرِيحُ بِالْمَصْدَرِ إِلَى لَفْظِ
الْفِعْلِ ؛ لِأَنَّهُ يُوهَمُ أَنَّ الْمُرَادَ التَّنْهِيَّ عَنِ الانْقِطَاعِ وَالْجَفَاءِ / فَإِذَا
جَزَمْتَ الْأَوَّلَ وَنَصَبْتَ الثَّانِيَّ أَظْهَرْتَ بِالْمُخَالَفَةِ الْإِعْرَابِيَّةِ عَدَمَ
إِرَادَتِكَ جَمْعِ الْفِعْلَيْنِ فِي التَّنْهِي ، وَعَلَيْهِ فَفَسَّ (١) .

= والمقتصد ١٠٧٧ ، والعينى ٣٧٥/٤ .

والشاهد فيه نصب « تستقيم » على معنى إلا ان تستقيم .

(١) انظر الكتاب ٤١٨/١ ، والمقتصد ١٠٦٢ فما بعدها .

ثُمَّ الْمَصْدَرَانِ مِنْ حَيْثُ الْإِعْرَابُ عَلَى ثَلَاثَةِ أَقْسَامٍ (١) ،
 مُتَعَيِّنِي الرَّفْعِ ، وَذَلِكَ إِذَا كَانَ فَاعِلُ الْفِعْلِ الثَّانِي غَيْرَ فَاعِلِ الْفِعْلِ
 الْأَوَّلِ كَمَا فِي الْأَمْرِ ، فَإِنَّ تَقْدِيرَهُ لِيَكُنْ مِنْكَ إِثْيَانٌ فَعِرْفَانٌ مِنِّي
 حَقِّكَ ، كَأَنَّهُ يَقُولُ : أَمْرُكَ بِالْإِثْيَانِ فَأَمْرُ نَفْسِي بِالْعِرْفَانِ ؛ لِأَنَّكَ إِذَا
 اتَّخَمْتَنِي وَجَبَ عَلَيَّ عِرْفَانُ حَقِّكَ ، وَكَذَا فِي جَمِيعِ الْأَمْثَلَةِ إِلَّا
 التَّمَنِّيَّ عَلَى مَا سَأَلْتُو عَلَيَّ مِنْهُ ذِكْرًا ، وَإِنَّمَا لَمْ تُؤَوَّلْ عَلَى « أَفْعَلْ
 إِثْيَانًا مِنْكَ فَعِرْفَانًا مِنِّي » ؛ لِأَنَّ مَعْنَاهُ أَمْرُكَ أَنْ تَفْعَلَ إِثْيَانًا ثُمَّ أَمْرُكَ
 أَنْ تَفْعَلَ عِرْفَانًا فَلَا يُشْعِرُ بِالسَّبَبِيَّةِ إِذَنْ .

وَجَائِزِي الرَّفْعِ وَالنَّصْبِ ، وَذَلِكَ إِذَا اتَّحَدَ الْفَاعِلَانِ (٢)
 كَقَوْلِكَ : اثْنَانَا فَتَحَدَّثْنَا ، أَيْ لِيَكُنْ مِنْكَ إِثْيَانٌ فَحَدِيثٌ ، أَوْ أَفْعَلْ
 إِثْيَانًا فَحَدِيثًا ؛ لِأَنَّ الْآتِيَّ لَهُ أَنْ يَفْعَلَ الْإِثْيَانَ سَبَبًا لِلْحَدِيثِ ، وَلَيْسَ
 لَهُ أَنْ يَفْعَلَهُ سَبَبًا لِلْعِرْفَانِ لِجَوَازِ عَدَمِ الْعِرْفَانِ مَعَ وُجُودِ الْإِثْيَانِ
 بِخِلَافِ الْأَمْرِ حَيْثُ لَهُ أَنْ يَجْعَلَ الْإِثْيَانَ سَبَبًا لِلْمَعْرِفَةِ بِأَنْ يُلْزِمَ قَبْلَهُ
 مُطَالَعَةَ الْإِثْيَانِ وَتَكْتُبَ بِهِ عَلَى مُشَاهَدَةِ الْوِدَادِ ، فَيَقُولُ إِلَى عِرْفَانِ
 حَقِّ الْآتِيِّ بِالْمُرَادِ .

وَمُتَمَتِّنِي النَّصْبِ ، وَذَلِكَ فِي التَّمَنِّيِّ اتَّحَدَ الْفَاعِلَانِ أَوْ تَغَايَرَا / ١٣٣ ب

(١) انظر المقتصد ١٠٦٤ .

(٢) كتب أمامه ما يلي : « المراد بالفاعل ههنا الفاعل اللغوي » .

فَتَقْدِيرُ قَوْلِكَ : لَيْتَهُ عِنْدَنَا فَيَكَلِّمُنَا ، أَوْ لَيْتَهُ عِنْدَنَا فَنَكَلِّمُهُ ، أَيْ لَيْتَ
إِثْيَانًا فَكَلَامًا مِنْهُ ، أَوْ لَيْتَ إِثْيَانًا مِنْهُ فَكَلَامًا مِنَّا .

فَإِنْ قُلْتَ : لِمَ لَا تُؤَوِّلُهُ بِلَيْتِهِ كَانَ مِنْهُ إِثْيَانٌ فَحَدِيثٌ ؟ قُلْتَ :
الْتَمَنِي وَاقِعَ عَلَى الْفِعْلِ فَلْيَدْخُلِ الْمَصْدَرُ ، وَإِنْ فُتِحَ بَابٌ مِثْلَ هَذِهِ
التَّعْسُفَاتِ لَجَازَ فِي الصُّورَةِ الْأُولَى « لِيَكُنِ الَّذِي يَقَعُ إِثْيَانًا مِنْكَ
فَعَرَفَانًا مِنِّي ، وَهُوَ ظَاهِرُ التَّكْلِيفِ ^(١) ، قَالَ الْفَارِسِيُّ : « مَا بَعْدَ الْفَاءِ
مُتَعَلِّقٌ بِحَرْفِ الْعَطْفِ بِالْجُمْلَةِ الْمُتَقَدِّمَةِ ، وَإِنَّمَا سَمَّاهُ التَّحْوِيلُونَ
جَوَابًا — وَإِنْ كَانَتْ جُمْلَةٌ وَاحِدَةً ، وَلَمْ يَكُنْ كَالْجِزَاءِ لِمُشَابَهَتِهِ
لَهُ ، فَإِنَّ الثَّانِي سَبَبُهُ الْأَوَّلُ ^(٢) ، يَعْنِي أَنَّ حَرْفَ الْعَطْفِ لَمَّا لَمْ
يَسْتَقِلَّ بِالْعَمَلِ فَالْمَعْطُوفُ وَالْمَعْطُوفُ عَلَيْهِ مَعْمُولَا عَامِلٍ وَاحِدٍ
فَالْجُمْلَةُ وَاحِدَةٌ ، لِأَنَّ تَبَعْدَ الْمَعْمُولَاتِ لَا يَتَعَدَّدُ الْجُمْلَةُ ، اِعْتَبَرَهُ
بِفِعْلِ اسْتَوْفَى جَمِيعَ مَعْمُولَاتِهِ ، وَالشَّرْطُ وَالْجِزَاءُ جُمْلَتَانِ لِكُلِّ عَامِلٍ
آخَرَ .

وَلِمُعَارِضٍ أَنْ يَقُولَ : الشَّرْطُ وَالْجِزَاءُ مَعًا خَبَرٌ وَاحِدٌ ، وَمَا
بَعْدَ حَرْفِ الْعَطْفِ خَبَرٌ مُسْتَقِلٌّ يَحْتَمِلُ الصِّدْقَ وَالْكَذِبَ مُنْفَرِدًا ،
فَإِطْلَاقُ الْكَلَامِ الْوَاحِدِ عَلَى الشَّرْطِ وَالْجِزَاءِ أَوْلَى مِنَ الْمَعْطُوفِ

(١) انظر المقتصد ١٠٦٦ حيث قال الجرجاني « وهذا تعسف بارد » .

(٢) انظر الإيضاح العضدي ٣٩٣ ، والمقتصد ١٠٦٦ — ١٠٦٧ ، ومثاله : « لا تنقطع عنا

فنجفوك » وهو بمنزلة قولك : « ان انقطعت جفوتك » في المعنى ، ولهذا يسمى جوابا .

وَالْمَعْطُوفِ عَلَيْهِ ، وَأَمَّا حَدِيثُ الْعَامِلِ فَكَوْنُ حَرْفِ الشَّرْطِ عَامِلًا فِي
 الْجُمْلَتَيْنِ مَذْهَبُ جَمِّ غَفِيرٍ ، وَهُوَ أَقْرَبُ إِلَى الْحَقِّ مِنْ جَعْلِ الْحَرْفِ
 وَالشَّرْطِ عَامِلًا فِي الْجَزَاءِ ، وَإِنْ ذَهَبَ إِلَيْهِ الْجُرْجَانِيُّ مَعَ بَعْضِ ١/١٣٤
 الْمُحَقِّقِينَ ، وَلِتَوْهَمِ « مَا تَأْتِينَا فَتُحَدِّثُنَا ، مَعْنِيَانِ :

تَفِي الْحَدِيثِ ؛ لِإِتِّفَاعِ الْإِثْبَانِ ، أَيْ مَا تَأْتِينَا فَكَيْفَ تُحَدِّثُنَا ،
 وَتَفِي الْإِثْبَانِ الَّذِي مَعَهُ الْحَدِيثُ ، أَيْ مِنْكَ إِثْبَانٌ وَلَا يَقَعُ الْحَدِيثُ .
 وَلَا يَنْتَصِبُ بِإِضْمَارِ (أَنْ) بَعْدَ الْمُوجِبِ ، لَا يُقَالُ : يَقُومُ
 زَيْدٌ فَيَعْضَبُ إِلَّا فِي الضَّرُورَةِ^(١) ، قَالَ :

٢١٥ - سَأْتِرُكَ مَنْزِلِي لِيَنِي تَمِيمٌ

وَالْحَقُّ بِالْحِجَارِ فَاسْتَرِيحَا^(٢)

لِأَنَّ إِضْمَارَ « أَنْ » إِنَّمَا يَجِبُ إِذَا لَمْ يَتَّسِقِ الْكَلَامُ بِإِدْخَالِ
 الثَّانِي تَحْتَ حُكْمِ الْأَوَّلِ ، فَتَنْصِبُ الثَّانِي إِظْهَارًا لِإِرَادَةِ الْمُخَالَفَةِ ،
 وَفِي الْمُوجِبِ هُمَا مُتَّحِدَا الْحُكْمِ ، وَأَمَّا الْبَيْتُ فَكَأَنَّ الشَّاعِرَ تَوَهَّمَ

(١) انظر الكتاب ٤٢٣/٢ ، والمقتصد ١٠٦٨ .

(٢) البيت من الوافر ، وقائله المغيرة بن حنينة التميمي .

انظر الكتاب ٤٢٣/٢ ، والمقتضب ٢٢/٢ ، والمقتصد ١٠٦٨ ، والعيني ٣٩٠/٤ ،
 والخزانة ٦٠٠/٣ .

والشاهد فيه نصب « أستريحاً » بعد الفاء باضمار أن ضرورة ، لأن الفعل لم يسبق بنفي أو
 طلب ، وذكر الشنمري أنه يروى — « لأستريحاً » ولا شاهد فيه على هذه الرواية .

مَعْنَى غَيْرِ الْمُوجِبَةِ فِي الْأَوَّلِ ، إِمَّا بِالَّتَمَنِّي ، أَوْ بِالشَّرْطِ فَنَصَبَ بَعْدَ
الْفَاءِ ، وَمَا بَعْدَ غَيْرِ الْمُوجِبِ أَيْضاً إِذَا لَمْ يُرَدَّ بِهِ مُخَالَفَةَ الثَّانِي لِلأَوَّلِ
فِي الْحُكْمِ فَمُؤَافَقَةُ الإِعْرَابِ .

« الْفِعْلُ الْمَجْزُومُ »

الْجَازِمَةُ هِيَ « لَمْ » وَ « لَمَّا » وَ « لَا » فِي النَّهْيِ ، وَاللَّامُ فِي الْأَمْرِ ، وَكَلِمَاتُ الشَّرْطِ . أَمَّا « لَمْ » فَلِنَفْيِ الْمَاضِي ، تَدْخُلُ الْمُضَارِعَ وَتَقْلِبُ مَعْنَاهُ إِلَى الْمَاضِي تَقُولُ : لَمْ يَقَمْ زَيْدٌ أَمْسَ ، وَلَوْ بَقِيَ مَعْنَى الْمُضَارِعِ مَعَهَا لَجَازَ « وَلَمْ يَقَمْ عَدَا » ، وَلَيْسَ (١) .

وَأَمَّا « لَمَّا » فَهِيَ مِثْلُ « لَمْ » مَعْنَى وَحُكْمًا ، أَيُّ نَفْيِ الْمَاضِي ، وَقَلْبُ مَعْنَى الْمُضَارِعِ إِلَّا أَنَّهَا تُفِيدُ تَوْقِعًا لِلْفِعْلِ الْمَنْفِيِّ ، يُقَالُ : « لَمَّا يَرْكَبُ الْأَمِيرُ » إِذَا/ كَانَ الرُّكُوبُ مَنْفِيًّا لِكِنَّهُ مُتَوَقَّعٌ ، وَقَدْ ١٣٤/ب يَكُونُ « لَمَّا » اسْمًا يُفِيدُ الظَّرْفِيَّةَ كَتَضَمَّنِ مَعْنَى الشَّرْطِ ، وَمَعْنَاهُ وُجُودُ الشَّيْءِ لِوُجُودِ غَيْرِهِ ، وَيَدْخُلُ الْمَاضِي الصَّرْفَ كَقَوْلِكَ : « لَمَّا جِئْتُ جِئْتُ » أَيُّ حِينَ جِئْتُ جِئْتُ ، وَقَدْ يُحذفُ فِعْلُهَا لِقَرِينَةِ الْفِعْلِ الْمُتَقَدِّمِ ، وَقَوْلِكَ : « جِئْتُكَ وَلَمَّا » : جِئْتُكَ وَلَمَّا تَجِيءُ . وَلَا حَذْفَ مَعَ « لَمْ » ؛ لِأَنَّهُ مِنْ أَحْكَامِهَا الْمُسْتَفَادَةِ بِالْتَرَكِيبِ (٢) .

وَأَمَّا « لَا » فَلِنَهْيِ الْمُخَاطَبِ وَالْعَائِبِ (٣) .

(١) المعنى أنه لا يقال : لم يقم زيد عدا ، كما لا يقال : ما قام زيد عدا . انظر المقتصد ١٠٩١ .

(٢) ينظر المقتصد ١٠٩١ — ١٠٩٤ .

(٣) وذلك نحو « لا تخرج يا زيد ، ولا يخرج زيد » .

وَأَمَّا اللَّامُ : فَتَخْتَصُّ بِالْغَائِبِ فِي الْأَكْثَرِ ، وَزَعَمَ سَيِّبِيهِ (١) أَنَّ
أَصْلَ أَمْرِ الْمُحَاطَبِ بِاللَّامِ ، وَأَرَادَ بِهِ أَنَّ الْأَصْلَ أَنْ يَكُونَ الْأَمْرُ
بِحَرْفٍ كَالنَّهْيِ ، أَيْ الْأَمْرُ بِاللَّامِ مُوَافِقٌ لِلْقِيَاسِ وَلَا يُتَوَهَّمُ أَنَّهُ أَشَارَ
إِلَى مَذْهَبِ الْفَرَّاءِ (٢) أَنَّ أَصْلَ اضْرِبَ : لِتَضْرِبَ ، ثُمَّ حُذِفَ اللَّامُ
وَالتَّاءُ فَأُدْخِلَ هَمْزَةُ الْوَصْلِ لِلتَّوَصُّلِ إِلَى اللَّفْظِ بِالسَّاكِنِ ؛ لِأَنَّهُ نَصٌّ
عَلَى أَنَّ مِثَالَ الْأَمْرِ مَبْنِيٌّ بِمَنْزِلَةِ « هَلْ ، وَقَدْ » فَكَيْفَ يَجْزِمُهُ بِاللَّامِ
الْمُضْمَرَةَ ، وَالَّذِي يَقْطَعُ بِبُطْلَانِ قَوْلِ الْفَرَّاءِ قَوْلُهُمْ : أَكْرِمَ زَيْدًا ،
وَأَمثاله ؛ فَإِنَّ الْأَصْلَ لَوْ كَانَ « لِتُكْرِمَ » وَحُذِفَ التَّاءُ وَالْجَائِزُ لَكَانَ
هَمْزَةُ « أَكْرِمَ » مَكْسُورَةً .

[كَلِمَاتُ الشَّرْطِ]

وَأَمَّا كَلِمَاتُ الشَّرْطِ فَأَمُّهَا « إِنْ » لِكَوْنِهَا حَرْفًا ، وَالْبَوَاقِي
أَسْمَاءً ، وَالْمَعَانِي تُسْتَفَادُ مِنَ الْحُرُوفِ ، وَلِأَنَّهَا تُعْمَمُ مَا يَدْخُلُ فِي
حَيْزِ الشَّرْطِ ، وَغَيْرِهَا / يَخْصُّ الْعُقْلَاءَ أَوْ غَيْرَ الْعُقْلَاءِ وَإِلَى غَيْرِ ذَلِكَ ، ١٣٥/١
وَقَدْ مَضَى وَجْهًا كَيْفِيَّةً عَمَلِهَا (٣) ، وَكَذَا تَخْصُّ الشَّرْطِ

(١) انظر الكتاب ٣١٠/١ ، حيث قال : « كما استغنيت بقولك : اضْرِبَ عن لِتَضْرِبَ » .

(٢) انظر معاني القرآن له ٤٦٩/١ - ٤٧٠ ، والمقتضب ٤٤/٢ ، ومجالس ثعلب ٦٠٦/٢ .

(٣) انظر ص ٤٥٧ .

بالاستقبال ، فَإِذَا وَقَعَ الْمَاضِي شَرْطًا ، أَوْ جَزَاءً قُدِّرَ مُسْتَقْبَلًا ، وَقَدْ
يَكُونُ الْجَزَاءُ مَاضِيًّا تَحْقِيقًا كَقَوْلِهِ :

٢١٦ - إِذَا مَا انْتَسَبْنَا لَمْ تَلِدْنِي لَيْمَةً

وَلَمْ تَجِدِي مِنْ أَنْ تُقِرِّي بِهِ بَدًّا^(١)

فَإِنَّ عَدَمَ وِلَادَةِ اللَّيْمَةِ إِيَّاهُ كَانَ وَقِعًا ، وَمُجَوِّزَ تَقْدِيرِهِ
مُسْتَقْبَلًا أَنَّهُ لَمَّا كَانَ مَشْكُوكًا فِيهِ لَدَى الْمُخَاطَبِ بَنَى الْمُتَكَلِّمُ
كَلَامَهُ عَلَى الْوُجُودِ الذَّهْنِيِّ وَجَعَلَ عَدَمَ الْوِلَادَةِ مَشْرُوطًا
بِالْإِنْتِسَابِ .

وَجَزَاءُ الشَّرْطِ ثَلَاثٌ :

الْفِعْلُ ، وَهُوَ الْأَصْلُ ؛ لِأَنَّ الْجَزَاءَ مِنْ حَيْثُ هُوَ جَزَاءٌ يَقْتَضِي
التَّجَدُّدَ لِحُدُوثِهِ بَعْدَ الشَّرْطِ وَكَوْنُهُ جَزَاءً عَرَضِيًّا طَارِئًا عَلَى مَفْهُومِهِ ،
وَالْأَصْلُ أَنْ يَتَطَابَقَ الدَّلَالُ وَالْمَدْلُولُ فَيَجِبُ أَنْ يَكُونَ الْجَزَاءُ كَلِمَةً
تَقْتَضِي مَعْنَى الْجَزَاءِ بِجَوْهَرٍ لَفْظَهَا وَالتَّجَدُّدَ الَّذِي هُوَ هَيْئَةٌ ، كَذَلِكَ
الْمَعْنَى بِالْهَيْئَةِ الْعَارِضَةِ لِجَوْهَرٍ لَفْظَهَا ، وَمَا ذَلِكَ إِلَّا الْفِعْلُ .

وَالْفَاءُ ، وَذَلِكَ إِذَا كَانَ جُمْلَةً اسْمِيَّةً كَقَوْلِكَ : إِنْ تَأْتِنِي
فَأَنْتَ مُكْرَمٌ مَحْبُوبٌ ؛ لِأَنَّهَا لَمَّا فَقَدَتْ التَّعْلُقَ بِذَاتِهَا أَتَى بِرَابِطٍ يَنْوِطُهُ

(١) البيت من الطويل ، وقائله زائدة بن صعصعة يعرض بزوجه وكانت أمها سرية . انظر معاني القرآن
للغزالي ٦١/١ ، ١٧٨ ، والمقتصد ١٠٩٦ ، ومعني اللبيب ٤٠ ، وشرح شواهد ٨٩/١ .
والشاهد في قوله « لم تلدني » فهو محمول على معنى المضى وان كان مضارعاً
حماً على ظاهر الحال .

بِالشَّرْطِ ، وَخُصَّ الْفَاءُ لِإِقْتِضَائِهَا التَّعَقُّبَ بِلَا مُهْلَةٍ فِي الْأَكْثَرِ وَهُوَ
 مِنْ لَوَازِمِ الْجَزَائِيَّةِ/ فَدَلَّ بِهِ عَلَى الْمَلْزُومِ ، وَالْفِعْلُ الْمَرْفُوعُ الْوَاقِعُ ١٣٥/ب
 بَعْدَ الْفَاءِ خَبْرٌ مُبْتَدَأٌ مَحْذُوفٌ كَقَوْلِهِ تَعَالَى ﴿ فَمَنْ يُؤْمِن بِرَبِّهِ فَلَا
 يَخَافُ بَخْسًا ﴾ (١) أَيُّ هُوَ لَا يَخَافُ ، وَالْجُمْلَةُ مَجْزُومٌ الْمَحَلِّ ،
 وَلِهَذَا يُجْزَمُ الْمَعْطُوفُ عَلَيْهِ كَقَوْلِهِ تَعَالَى ﴿ مَنْ (٢) يُضِلِّ اللَّهُ فَلَا
 هَادِيَ لَهُ وَيَذَرُهُمْ فِي طُغْيَانِهِمْ يَعْمَهُونَ ﴾ (٣) ، ثُمَّ بَعْضُ الْأَفْعَالِ —
 بَعْدَ ظُهُورِ الْجَزْمِ بِالْجَزَائِيَّةِ فِي لَفْظِهِ — أُعْطِيَ حُكْمَهُ ، وَهُوَ إِذْخَالُ
 الْفَاءِ كَقَوْلِكَ : إِنْ تَلَقَّ زَيْدًا فَأَكْرَمَهُ أَوْ فَلَا تَهْنَهُ ، وَجَعَلَهُ خَبْرًا لِمُبْتَدَأٍ
 إِرْتِكَابُ شَطَطٍ ، وَإِنَّمَا لَمْ يَدْخُلِ الْفَاءُ الْمَاضِي غَيْرَ الْمُحَقَّقِ ؛ لِتَأَكُّدِ
 مُشَابَهَتِهِ الْمُضَارِعِ بِالْإِخْبَارِ ، وَلِهَذَا وَقَعَ شَرْطًا كَالْمُضَارِعِ دُونَ سَائِرِ
 الْأَفْعَالِ وَعَدَمِ تَحَقُّقِ مُضِيِّهِ مَعْنَى الْمُبْعَدِ عَنْهُ كَالْمَاضِي الْمُحَقَّقِ
 كَقَوْلِكَ : « إِنْ تَاتَيْنِي فَقَدْ أَكْرَمْتُكَ أَمْسٍ » حَيْثُ يَجِبُ الْفَاءُ ،
 وَيَجِبُ « قَدْ » فِي الْمُحَقَّقِ لَفْظًا أَوْ تَقْدِيرًا كَقَوْلِهِ تَعَالَى : ﴿ إِنْ
 كَانَ قَمِيصُهُ قُدٌّ مِنْ قَبْلِ فَصَدَقَتْ ﴾ (٤) .

(١) سورة الجن آية ١٣ .

(٢) في المخطوطة « ومن » خطأ .

(٣) سورة الأعراف آية ١٨٦ ، قرأ حمزة والكسائي وخلف « ويذرههم » بالجزم وقرأ أبو عمرو
 وعاصم بالرفع . السبعة في القراءات ٢٩٨ ، والمسبوط في القراءات العشر ٢١٧ ، وانظر
 البحر المحيط ٤٣٣/٤ ، والمقتصد ١٠٩٨ ، والكتاب ٤٥٣/١ ، وشرح السيرافي بهامشه .

(٤) سورة يوسف آية ٢٦ .

وَالثَّالِثُ : « إِذَا » كَقَوْلِهِ تَعَالَى : ﴿ وَإِنْ تُصِيبَهُمْ سَيِّئَةٌ بِمَا قَدَّمْتُمْ أَيْدِيَهُمْ إِذَا هُمْ يَقْنَطُونَ ﴾ ^(١) ؛ لِأَنَّهَا لِلْمُفَاجَأَةِ ، وَهِيَ لَا تُكُونُ إِلَّا بِعَقَبِ كَلَامٍ فَوَاقَفَتِ الْفَاءُ وَلَمْ يَتَّبِعْهُ لِهَذَا الْوِفَاقِ مَنْ قَدَّرَ الْفَاءَ قَبْلَهَا وَإِلَّا لَفَّهُ اجْتِمَاعُ الْمِثْلَيْنِ ، وَلِأَنَّ أَصْلَهُ لَوْ كَانَ مَعَ الْفَاءِ لَمَا جَاءَ دُونَهُ إِلَّا تَادِرًا كَقَوْلِهِ :

٢١٧ — مَنْ يَفْعَلِ الْحَسَنَاتِ لِلَّهِ / يَشْكُرُهَا

١/١٣٦

وَالشَّرُّ بِالشَّرِّ عِنْدَ اللَّهِ مِثْلَانِ ^(٢)

ثُمَّ الْجَزَاءُ إِذَا كَانَ فِعْلًا فَعَلَى ثَلَاثَةِ أَوْجُهٍ :

أَنْ يَكُونَ الْأَوَّلُ مُضَارِعًا وَالثَّانِي مَاضِيًا نَحْوُ : إِنْ تَأْتِ
أَكْرَمْتِكَ ، فَتَجْزِمُ الْأَوَّلَ لَفْظًا وَالثَّانِي مَحَلًّا ، وَأَنْ يَكُونَ مُضَارِعِينَ
فَيَجْزِمَانِ ، وَأَمَّا قَوْلُهُ :

(١) سورة الروم آية ٣٦ .

(٢) البيت من البسيط وينسب لحسان بن ثابت الأنصاري وليس في ديوانه ولعبد الرحمن بن حسان ، ولكعب بن مالك الأنصاري (ديوانه ٢٨٨) ، ويروى « من يفعل الخير فالرحمن يشكره » ولا شاهد فيه حينئذ .

وهو في الكتاب ٤٣٥/١ ، والمقتضب ٧٠/٢ ، ونوادير أبي زيد ٢٠٧ ، والمقتصد ١١٠٢ ، ومغني اللبيب ٨٠ ، ١٣٣ ، والخزانة ٦٤٤/٣ .
والشاهد فيه حذف الفاء من جواب الشرط للضرورة .

٢١٨ — يَا أَقْرَعُ بْنُ حَابِسٍ يَا أَقْرَعُ

إِنَّكَ إِنْ يُصْرَعُ أَحْ—وَك تَصْرَعُ^(١)

فَعَلَى تَقْدِيمِ الْمَرْفُوعِ عَلَى حَرْفِ الشَّرْطِ عِنْدَ سَبَبِيَّهِ^(٢) ،
وَإِضْمَارِ مُضَارِعٍ مِثْلِهِ مَجْزُومٍ لِلْجَزَاءِ لِذِلَالَتِهِ عَلَيْهِ ، نَعَمْ إِنْ كَانَ مَنْفِيًّا
بِـ « لَا » جَازَ الرَّفْعُ وَالْجَزْمُ ، لِكُونِهَا عَلَمَ الْاسْتِقْبَالِ كَالسَّيْنِ فَيَقْبَلُ
الْفَاءَ فَيَرْفَعُ وَغَيْرَ مَا نَجَّ عَمَلِ النَّاصِبِ فِي قَوْلِكَ : أُرِيدُ أَنْ لَا تَخْرُجَ
فَلَا يَمْنَعُ عَمَلُ الْجَازِمِ .

وَأَنْ يَكُونَ الْأَوَّلُ مَاضِيًّا وَالثَّانِي مُضَارِعًا ، فَالْأَوَّلُ الْمَجْزُومُ
الْمَحَلُّ وَالثَّانِي يَجُوزُ جَزْمُهُ لَفْظًا ، وَهُوَ الْأَصْلُ ، وَرَفْعُهُ لَفْظًا وَجَزْمُهُ
مَحَلًّا كَقَوْلِكَ : يَغْفِرُ اللَّهُ لِزَيْدٍ ؛ فَإِنَّهُ فِي اللَّفْظِ خَبَرٌ وَفِي الْمَعْنَى
دُعَاءٌ ؛ لِأَنَّ حَرْفَ الشَّرْطِ لَمَّا لَمْ يَعْمَلْ فِي لَفْظِ الشَّرْطِ مَعَ قُرْبِهِ فَأَنْ
لَا يَعْمَلْ فِي الْجَزَاءِ مَعَ بُعْدِهِ أَوْلَى ، وَلَا يَتَوَجَّهُ هَذَا التَّعْلِيلُ فِي
الصُّورَةِ الْأَوْلَى ؛ لِعَدَمِ اسْتِيعَادِ الْعَمَلِ فِي الْقَرِيبِ دُونَ الْبَعِيدِ .

(١) ينسب هذا الرجز لجرير بن عبد الله البجلي ، وينسب أيضا لعمر بن خثام البجلي .
انظر الخزانة ٣/٣٩٦ ، ٦٤٣ ، والعيني ٤/٤٣٠ ، وشرح شواهد المغنسي ٢/٧٩٧ ،
والمقتضب ٢/٧٠ ، والمقتصد ١١٠٣ ، والهمع ٢/٦١ ، وشفاء العليل ٩٥٧ .

والشاهد فيه على مذهب المؤلف وسيبويه تقديم « تصرع » في التية وتضمنته الجواب في المعنى
والتقدير : انك تصرع ان يصرع اخوك ، وقيل هو من ضرورة الشعر ، لأن حرف الشرط قد
جزم الأول فحكمه ان يجزم الثاني ، وهو عند المبرد على حذف الفاء .

(٢) انظر الكتاب ١/٤٣٦ ، ٤٣٧ ، وشرح أبيات سيبويه لابن السيرافي ٢/١٢١ .

وَأَمَّا الْأَسْمَاءُ الشَّرْطِيَّةُ وَفَائِدَتُهَا الْاِكْتِفَاءُ بِهَا عَنْ تَعْدَادِ حَرْفِ
الشَّرْطِ مَعَ كُلِّ مِنْ أَفْرَادِ مَعَانِيهَا ، فَمَنْ تُكْرِمُ أَتُكْرِمُ ، اُغْنَى عَنْ
قَوْلِكَ : إِنْ تُكْرِمُ زَيْدًا فَكَذَا ، / أَوْ عَمْرًا فَكَذَا ، وَهَلُمَّ جَرًّا فِي كُلِّ ١٣٦ ب/
ذِي عَقْلِ ، وَقَسْ عَلَيْهِ ، فَهِيَ غَيْرُ ظُرُوفٍ وَظُرُوفٍ .

فَالأَوَّلُ نَحْوُ « مَا » وَ « مَنْ » وَ « أَيُّهُمْ » ، وَفِي مَهْمَا تَفْعَلُ
أَفْعَلُ وَجَهَانٍ :

أَحَدُهُمَا : أَنْ أَصْلَهُ « مَا » فَزَيْدٌ « مَا » ثَانِيَةٌ تَأْكِيدًا كَقَوْلِهِ
تَعَالَى : ﴿ أَيُّ مَا تَدْعُوا ﴾ (١) فَقَلِبَ الأَلِفَ الأُولَى هَاءً لِتَحْسِينِ
اللفظ .

وِثَانِيهِمَا أَنْ أَصْلَهُ « مَهْ » بِمَعْنَى أَكْفَفُ ، ثُمَّ مَا تَفْعَلُ أَفْعَلُ ،
كَأَنَّهُ زَجَرَ مُسْتَبْعِدًا لِمَا يُرِيدُ اشْتِرَاطَهُ ثُمَّ اشْتَرَطَ فَصَارَا بِالِاسْتِعْمَالِ
كَلِمَةِ شَرْطٍ .

وَأَمَّا الظُّرُوفُ فَنَحْوُ « مَتَى » وَ « أَيَّنَ » وَ « أُنَى » وَ « أَيَّ »
وَ « حَيْثَمَا » وَ « إِذْ مَا » ، وَإِنَّمَا لَمْ يُجَازَ بِ « حَيْثُ وَإِذْ » إِلاَّ
مَكْفُوفَتَيْنِ ؛ لِأَنَّهُمَا يُضَافَانِ إِلَى الْجَمَلِ ، فَلَوْ لَمْ يُكْفَأْ عَنِ الإِضَافَةِ
بِ « مَا » لَعَمِلَا فِي فِعْلِ الشَّرْطِ الْجَرِّ وَالْجَزْمِ ، وَلِإِنَّ الفِعْلَ
المُضَافَ إِلَيْهِ فِي تَقْدِيرِ المَصْدَرِ فَيَخْرُجُ عَنْ إِرَادَةِ الحَبَرِيَّةِ — الَّتِي

(١) سورة الاسراء آية ١١٠ .

هِيَ لَازِمَةُ الشَّرْطِيَّةِ — إِلَى إِرَادَةِ تَحْصِيصِ الْأَوَّلِ — الَّتِي هِيَ لَازِمَةٌ
الْمُضَافِ إِلَيْهِ ، وَتَعْنِي بِالْخَبَرِ هُنَا الْمُعَلَّقَ لَا التَّامَّ الْمُحْتَمِلَ لِلصِّدْقِ
وَالْكَذْبِ .

وَفِي « إِذَا » زِيَادَةٌ تَغْيِيرِ الْمَعْنَى مِنَ الْمُضِيِّ إِلَى الِاسْتِقْبَالِ ،
وَإِذَا قُلْتَ « أَيْنَ تَجْلِسُ أَجْلِسُ » انْتَصَبَ « أَيْنَ » يَفْعَلِ الشَّرْطِ ، وَضَمِيرُهُ
بِالْجَزَاءِ كَقَوْلِكَ : إِنْ تَضْرِبَ زَيْدًا أَضْرِبَ ، وَكَذَا جَمِيعُ هَذِهِ
الظُّرُوفِ .

وَأَمَّا « إِذَا » فَلَا يُجَازَى بِهَا إِلَّا فِي الضَّرُورَةِ كَبَيَّتِ الْكِتَابَ :

٢١٩ — تَرَفُّعُ لِي خِنْدِفٌ وَاللَّهُ يَرْفَعُ لِي

نَارًا إِذَا مَا خَبِتَ نِيرَانُهُمْ تَقْدِيدٌ (١)

لَأَنَّهَا مَوْضُوعَةٌ لِتَعْيِينِ الْمُسْتَقْبَلِ ، تَقُولُ : آتِيكَ إِذَا أَحْمَرَ

الْبُسْرُ ، لَا إِنْ أَحْمَرَ (٢) .

/ وَالْمُجَازَاةُ فِيهَا إِنْهَامٌ فَلَا يَجْتَمِعَانِ ، وَمَعْمُولُ كَلِمَةِ الشَّرْطِ ١/١٣٧

(١) البيت من البسيط ، وقائله الفرزدق ، انظر ديوانه ٢١٦/١ (ط الصاوي) وهو في
الكتاب ٤٣٤/١ ، والمقتضب ٥٥/٢ ، والمقتصد ١١١٧ ، والخزانة ١٦٢/٣ ، ويسرى
« إذا حمدت » .

والشاهد فيه مجيء « إذا » للمجازاة في الضرورة بدليل جزم « تقد » على جوابها ، ويسرى
« تقد » بالرفع فلا شاهد فيه حينئذ .

(٢) يقول الجرجاني في المقتصد ١١١٧ : « لأن احمرار البسر ليس بعلة للإتيان » .

لَا يَتَقَدَّمُ عَلَيْهَا كَمَا فِي الْأَسْتَفْهَامِ لِمَا مَرَّ فَلَا تَقُولُ : زَيْدًا إِنْ تَضْرِبُ
أَضْرِبُ ، لِامْتِنَاعِ تَقَدُّمِ الشَّرْطِ الْعَامِلِ عَلَيْهَا ، نَعَمْ يَجُوزُ تَقَدُّمُهُ عَلَى
الشَّرْطِ كَقَوْلِهِ :

٢٢٠ - لَا نَجْزِعِي إِنْ مُنَفِسًا أَهْلَكْتُهُ

وَإِذَا هَلَكْتُ فَعِنْدَ ذَلِكَ فَاجْزِعِي^(١)

وَقَدْ يُضْمَرُ حَرْفُ الشَّرْطِ وَفِعْلُهُ بِدَلَالَةِ مَا تَقَدَّمَ عَلَيْهِ ، وَذَلِكَ
بَعْدَ غَيْرِ الْوَاجِبَاتِ إِلَّا النَّفْيَ تَقُولُ : ائْتِنِي أَكْرِمَكَ ، أَيْ إِنَّكَ إِنْ تَأْتِنِي
أَكْرِمَكَ ، وَيَمْتَنِعُ الْإِضْمَارُ بَعْدَ النَّهْيِ فِي بَعْضِ الْمَوَاضِعِ كَقَوْلِكَ :
« لَا تَذُنْ مِنَ الْأَسَدِ يَا كَلْكَ » ، فَإِنَّهُ لَا يَصِحُّ : إِنْ لَمْ تَذُنْ مِنْهُ
يَا كَلْكَ ، وَلَا يَجُوزُ أَنْ يُقَدَّرَ : إِنْ تَذُنْ مِنْهُ يَا كَلْكَ ، لِأَنَّ الْمُضْمَرَ
يَجِبُ كَوْنُهُ مِنْ جِنْسِ الْمُظْهَرِ لِيَدُلَّ عَلَيْهِ ، وَلِذَلِكَ لَمْ يَجْزِ « مَا تَأْتِنَا
تُحَدِّثْنَا » ؛ لِأَنَّهُ لَا يَصِحُّ تَقْدِيرُ « إِنْ لَمْ تَأْتِنَا تُحَدِّثْنَا » .

وَالنُّكْتَةُ فِيهِ أَنَّ الْمَجْزُومَ فِي هَذِهِ الْمَوَاضِعِ جَزَاءٌ لِلِإِثْبَانِ
بِالْمَطْلُوبِ بِالْجُمْلَةِ الْغَيْرِ الْوَاجِبَةِ فَحَيْثُ لَا طَلَبَ فَلَا جَزَاءَ ، وَقَدْ
يُرْفَعُ الْفِعْلُ بَعْدَ هَذِهِ الْأَشْيَاءِ عَلَى ثَلَاثَةِ وُجُوهِ :

(١) البيت من الكامل ، وقائله النمر بن تولب ديوانه ٧٢ ، والمنفس : المال النفيس ، وقيل الكثير .
وهو في الكتاب ٦٧/١ ، والمقتصد ٣١٣ ، ١١٢١ ، وابن يعيش ٨٢/١ ، ٣٨/٢ ،
والعيني ٥٣٥/٢ ، والحزانة ٤٥٠ ، ٦٤٢/٣ ، والمقتضب ٧٤/٢ ، وابن الشجري ٣٤٦/٢ .
والشاهد في قوله : « ان منفسا اهلكته » حيث تقدم معمول الشرط على الشرط ،
فالتقدير : ان اهلكت منفسا .

الصِّفَةِ : ﴿ فَهَبْ لِي مِنْ لَدُنْكَ وَلِيًّا يَرِثُنِي ﴾ (١) .

وَالْحَالِ : ﴿ فَذَرَهُمْ فِي طُعْيَانِهِمْ يَعْمَهُونَ ﴾ (٢) ، وَكَقَوْلِهِمْ :
ادْخُلْ دَارِي أَكْرِمَكَ « أَي مُقَدَّرًا إِكْرَامَكَ كَقَوْلِكَ : « مَرَرْتُ بِرَجُلٍ
مَعَهُ صَقْرٌ صَائِدٌ بِهِ غَدَاً » (٣) .

وَالِاسْتِثْنَاءِ :

٢٢١ - فَقَالَ رَأَيْتُهُمْ : أَرْسُوا نَزَاوِلَهَا

فَكُلُّ حَتْفِ أَمْرٍ يَجْرِي بِمُقَدَّارٍ (٤)

(١) سورة مريم آية ٦٥ - ٦٤ .

(٢) سورة الأنعام آية ١١٠ .

(٣) انظر الكتاب ٢٤١/١ ، والمقتصد ١١٢٦ .

(٤) البيت من البسيط ، ونسبه سيبويه والأعلم ٤٥٠/١ ، للاختل و ليس في ديوانه ، ويروي « يمضي
لمقدار » ، و « يقضي بمقدار » .

وانظر ابن يعيش ٥٠/٧ ، ٥١ ، والمقتصد ١١٢٦ ، والخزانة ٦٥٩/٣ ، والإيضاح في
شرح المفصل ٤٠/٢ .

والشاهد فيه رفع « نزاولها » على القطع والاستئناف ، ويجوز جزم الفعل على
أنه جواب الطلب .

« بَابُ التَّوْنِ الثَّقِيلَةِ وَالْحَفِيفَةِ »

هُمَا فِي تَحْقِيقِ الْفِعْلِيَّةِ كَ « إِنْ » وَ « أَنْ » فِي الْأَسْمِيَّةِ ، وَلَا تَدْخُلَانِ/ الْمَاضِيَّ وَالْحَالَ ؛ لِغَايَةِ تَحَقُّقِهِمَا (١) ، وَجُمْلَةٌ مَحَالِّهِمَا ١٣٧/ب جَوَابُ الْقَسَمِ الْمُصَاحِبِ لِللَّامِ أَوْ حَرْفِ النَّفْيِ ، وَالْأَمْرُ وَالنَّهْيُ وَالِاسْتِفْهَامُ وَالشَّرْطُ ، تَقُولُ : وَاللَّهِ لَتَضْرِبَنَّ أَوْ لَا تَضْرِبَنَّ ، وَقَدْ يُعْرَى عَنْهُمَا اعْتِمَادًا عَلَى تَأْكِيدِ الْقَسَمِ ، وَكَذَا الْبَاقِي ؛ لِأَنَّ هَذِهِ الْجُمْلَ مَطْلُوبَةُ التَّحْقِيقِ ، وَهِيَ اسْتِقْبَالِيَّةٌ غَيْرُ مُتَحَقِّقَةِ الْوُجُودِ فَحَقَّقَتْ بِهِمَا .

وَأَمَّا الْإِخْبَارُ الْمَحْضُ فَلَا دَلَالَهَ فِيهِ عَلَى الطَّلَبِ فَلَمْ يُحَقِّقْ بِهِمَا ، وَفِعْلُ الْوَاحِدِ مَعَهُمَا مَبْنِيٌّ عَلَى الْفَتْحِ ، لِخَفَّتِهِ ، وَفِعْلُ الْوَاحِدَةِ عَلَى الْكَسْرِ الَّذِي كَانَ قَبْلَ الْيَاءِ ، وَعَلَامَةٌ بِنَائِهِ سُقُوطُ تَوْنِ الرَّفْعِ ، فَتَلْتَقِي يَأْوُهُ مَعَ تَوْنِ سَاكِنَةٍ فَتُحَذَفُ الْيَاءُ أَكْثَفَاءً بِالْكَسْرِ ، وَأَمَّا فِعْلُ التَّشْيِيعِ فَيُحَذَفُ تَوْنُهَا وَتَثْبُتُ الْأَلْفُ لِلْخَفَةِ ، وَقِيلَ : لِئَلَّا يَلْتَبَسَ بِفِعْلِ الْوَاحِدِ ، وَيُضَعَّفُهُ كَسْرُ التَّوْنِ مَعَ التَّشْيِيعِ وَفَتْحُهَا مَعَ الْوَاحِدِ ، قَالَ تَعَالَى ﴿ وَلَا تَتَّبِعَانَّ سَبِيلَ الَّذِينَ لَا يَعْلَمُونَ ﴾ (٢) .

(١) يقول الجرجاني في المقتصد ١١٢٩ : « وذلك أن الماضي والحال ثابتان ، والثابت لا يفتقر إلى التأكيد كما يفتقر إليه ما لم يثبت وهو المستقبل » .

(٢) سورة يونس آية ٨٩ .

وَأَمَّا جَمْعُ الْمُذَكَّرِ فَيُحَذَفُ نُونُهُ ، وَكَذَا الْوَاوُ اِكْتِفَاءً بِالضَّمَّةِ
فَتَقُولُ : هَلْ تُضْرِبِينَ ، وَأَمَّا جَمْعُ الْمُؤنَّثِ فَتَأْتِي بِالْأَلِفِ بَعْدَ الضَّمِيرِ ثُمَّ
تَأْتِي بِنُونِ التَّأَكِيدِ فَتَقُولُ : هَلْ تُضْرِبِنَانِ ، فَصَلًّا بَيْنَ التَّوْنَاتِ كَمَا فِي
(قَوْلِهِ تَعَالَى) (١) : ﴿ آتْتُمْ ﴾ فَصَلًّا بَيْنَ الْهَمْزَتَيْنِ ، وَتَكْسِيرِ التَّوْنِ / ١١٣٨
لَوْقُوعِهَا بَعْدَ الْأَلِفِ كَالثَّنِيَّةِ .

وَتَدْخُلُ الْخَفِيفَةُ أَيْنَمَا دَخَلَتِ الثَّقِيلَةُ إِلَّا فِعْلَ الْاِثْنَيْنِ ، لِأَنَّهَا لَوْ
تُرِكَتْ سَاكِنَةٌ مَعَ الْأَلِفِ لَا لَتَقَى سَاكِنَانِ لَا عَلَى حَدِّهِ (٢) ، وَلَوْ
حُذِفَتِ الْأَلِفُ لَا لَتَبَسَ بِفِعْلِ الْوَاحِدِ ، وَلَوْ كُسِرَتِ التَّوْنُ التَّبَسَّتْ
بِنُونِ الْإِعْرَابِ ، وَيُؤنَّسُ (٣) يُجَوِّزُ دُخُولَهَا هُنَا ، وَالْفَارِسِيُّ (٤) اِحْتَجَّ لَهُ
بِقِرَاءَةِ ﴿ مَحْيَايَ ﴾ (٥) ، وَالْجُرْجَانِيُّ (٦) بِأَنَّ الْأَلِفَ فِيهَا قَرُطٌ مَدٌّ ،
وَالْمَدُّ يَقُومُ مَقَامَ الْحَرَكَةِ فَيَحْسُنُ اللَّفْظُ بِهِ ، وَإِلَّا فِعْلُ جَمَاعَةٍ
الْمُؤنَّثِ ؛ لِأَنَّكَ إِنْ لَمْ تَأْتِ بِالْأَلِفِ وَبَقِيَتِ التَّوْنَيْنِ عَلَى حَالِهِمَا فَظَاهِرٌ

-
- (١) في النسخة « قوهم » والصواب ما أثبتناه ، والآية من سورة النازعات ٢٧ .
(٢) جاء في الهامش تقييد يقول : « التقاء الساكنين على حده أن يكون الأول من حروف اللين ،
والثاني ساكن مدغم نحو « الضَّالِّينَ » ، وانظر المقتصد ١١٣٤ .
(٣) انظر الكتاب ١٥٧/٢ .
(٤) انظر المقتصد ١١٣٤ .
(٥) سورة الانعام آية ١٦٢ ، وقراءة سكون « محيى » عزيت لنافع وقالون ، واختلف عن ورش .
انظر : الكشف عن وجوه القراءات السبع وعللها وحججها ٤٥٩/١ ، والإقناع في
القراءات السبع ٦٤٥/٢ .
(٦) انظر المقتصد ١١٣٤ .

التَّقْلِيلِ ، وَإِنْ أُرْذِتْ الإِدْغَامِ امْتَنَعَ لِسُكُونِ الأَلَامِ الْمُتَلَاقِي التُّنُونَ
الْمُدْغَمِ ، وَلِأَنَّ الْمُدْغَمَ فِيهِ سَاكِنٌ ، (وَإِنْ أُتِيَتْ)^(١) بِهَا وَكَسُرَتْ
التُّونَ شَابَهُ تُونَ الإِعْرَابِ ظَاهِرًا ، وَلِأَنَّهَا^(٢) مَوْضُوعَةٌ عَلَى السُّكُونِ ،
وَلِذَلِكَ سُمِّيَتْ خَفِيفَةً^(٣) ، وَإِنْ تُرِكَا عَلَى حَالِهِمَا فَعَلَى الخِلَافِ^(٤) .

(١) في النسخة « وان تيت » والصواب ما أثبتناه .

(٢) في النسخة « ولأن » والصواب ما أثبتناه .

(٣) في النسخة « حقيقة » تصحيف .

(٤) انظر المقتصد ١١٢٩ — ١١٣٦ .

فصل

إِذَا أَحَقَّتْ التُّونَ الفِعْلَ المُعْتَلَّ اللَّامِ ، فَإِنْ كَانَ المُضْمَرُ بَارِزاً
فِيهِ مَعَ الفِعْلِ كَكَلِمَةِ مُنْفَصِلَةٍ ، وَإِنْ اسْتَكَنَّ فِيهِ مَعَهُ كَجُزءٍ مِنْهُ .
بَيَانُهُ أَنَّكَ إِذَا أَحَقَّتْ التُّونَ بِنَحْوِ : « تَرِينَ أَوْ تَرَى » حَذَفَتْ تُونُ
الإِعْرَابِ فَتَلْتَقِي اليَاءُ السَّاكِنَةُ الَّتِي هِيَ ضَمِيرٌ وَالتُّونُ السَّاكِنَةُ فَتُكْسِرُ
اليَاءُ فَتَقُولُ : « هَلْ تَرِينَ » أَوْ « إِنْ تَرِينَ » كَمَا أَنَّ اليَاءَ المَفْتُوحَ مَا
قَبْلَهَا تُكْسِرُ إِذَا لَاقَتْ / سَاكِنًا مُنْفَصِلًا كَأَخْشَى القَوْمِ ، وَإِنْ وَصَلَتْهَا ١٣٨ ب
بِنَحْوِ : « تَرَوُا » ضَمَمْتَ الوَاوُ كَمَا أَنَّ الوَاوُ السَّاكِنَةَ المَفْتُوحَ مَا
قَبْلَهَا تُضَمُّ إِذَا لَقِيَتْ سَاكِنًا مُنْفَصِلًا كَقَوْلِهِ تَعَالَى ﴿ وَلَا تَسْأَلُوا
الْفَضْلَ بَيْنَكُمْ ﴾ (١) ، وَإِنْ أَدْخَلْتَهَا عَلَى نَحْوِ « اغْزِي » حَذَفْتُهَا كَمَا
أَنَّ اليَاءَ السَّاكِنَةَ المَكْسُورَ مَا قَبْلَهَا تُحذفُ عِنْدَ التَّقَاءِ سَاكِنِ مُنْفَصِلِ
كَقَوْلِكَ : اغْزِ القَوْمِ ، وَإِذَا لَقِيَتْ وَاوُ ضَمِيرِ الجَمْعِ حُذِفَتْ ؛ لِأَنَّهَا
وَاوُ سَاكِنَةٌ قَبْلَهَا ضَمَّةٌ فَحَذِفَتْ عِنْدَ التَّقَاءِ سَاكِنِ بَعْدَهَا كَاغْزُو
القَوْمِ ، هَذَا مَعَ الضَّمِيرِ البَارِزِ ، وَأَمَّا مَعَ المُسْتَكِنِ فَتَقُولُ فِي « اغْزُ ،
وَرَهُ ، وَأَخْشَ » : اغْزُونَ ، وَرِينَ ، وَأَخْشِينَ ، بِرَدِّ المَحذُوفِ
لِلْأَمْرِ ؛ لِأَنَّ حَذْفَهُ إِمَّا لِلإِعْرَابِ أَوْ لِلتَّشْبِيهِ بِالإِعْرَابِ كَمَا فِي أَمْرِ
المُخَاطَبِ ، وَالفِعْلُ مَبْنِي الآنِ ، فَحُكْمُ التُّونِ كَحُكْمِ المُتَّصِلِ مِثْلِ

(١) سورة البقرة آية ٢٣٧ .

« انْحَشِيَا » ، وَالْمُعْتَلُّ الْفَاءِ حُكْمُهُ حُكْمُ الصَّحِيحِ مَعَ التُّونِ تَقُولُ فِي
عَدِّ : رَعَدَنَّ وَفِي اِجْلَلْ : اِجْلَلَنَّ ، وَالْمُعْتَلُّ الْعَيْنِ تَرُدُّ الْعَيْنَ
الْمَحذُوفَةَ ، لِسُكُونِ اللَّامِ لِتَحْرِكِهَا بِالْحَاقِ التُّونِ ، تَقُولُ فِي بَعْ وَقُلْ
وَحَفَّ : يَبْعَنَّ ، وَقَوْلَنَّ ، وَخَافَنَّ .

« بَابُ مِنَ الْأَلْفِ وَاللَّامِ »

الْمُرَادُ مِنْ قَوْلِ النَّحْوِيِّينَ : أَخْبِرَ عَنْ هَذَا الْأِسْمِ فِي هَذِهِ الْجُمْلَةِ أَنْ أَخْبِرَ عَنْهُ حَالٌ كَوْنُهُ مَوْصُولًا بِهَذِهِ الْجُمْلَةِ بِكَوْنِهِ مُسَمًّى بِهَذَا الْأِسْمِ / ، وَالْإِخْبَارُ عَلَى هَذَا الْوَجْهِ يَتَحَقَّقُ بِتَصْدِيرِ الْجُمْلَةِ بِالْمَوْصُولِ ، وَتَقِلُّ الْأِسْمِ عَنْ مَوْضِعِهِ إِلَى عَجْزِهَا لِلْخَبَرِيَّةِ وَأَقْعَاءَ مَوْقَعَهُ ضَمِيرُهُ رَاجِعاً إِلَى الْمَوْصُولِ ، فَيَسُوغُ فِي بَعْضِ الْمَوَاضِعِ لِتَحَقُّقِ الشَّرَائِطِ ، وَيَمْتَنِعُ فِي بَعْضِهَا ؛ لِفُقْدَانِ بَعْضِهَا .

وَالْإِخْبَارُ بِـ « الَّذِي » أَعْمٌ ، لِجَرَيَانِهِ فِي الْأِسْمِيَّةِ وَالْفِعْلِيَّةِ وَقُصُورِ اللَّامِ عَلَى الْفِعْلِيَّةِ ، ثُمَّ اللَّامُ إِذَا دَخَلَتْ الْفِعْلَ صِيغَ الْفِعْلِ بِصُورَةِ اسْمِ الْفَاعِلِ أَوْ الْمَفْعُولِ لِيَحْسُنَ دُخُولُ اللَّامِ عَلَيْهِ ، فَإِنَّهَا مُشَابِهَةٌ فِي اللَّفْظِ لِلَّامِ التَّعْرِيفِ الْمَخْصُوصِ بِالْأِسْمِ ، وَمَنْ حَيْثُ الْمَعْنَى يُخَصِّصُهُ كَهَيِّ ، فَإِذَا قِيلَ : أَخْبِرَ عَنْ عَمْرٍو فِي قَوْلِكَ : « مَرَّ بِعَمْرٍو زَيْدٌ » قُلْتَ : الَّذِي مَرَّ بِهِ زَيْدٌ عَمْرٍو ، أَوْ الْمَارَّ بِهِ زَيْدٌ عَمْرٍو ، وَإِذَا قِيلَ : أَخْبِرَ عَنْ زَيْدٍ فِي قَوْلِكَ : قَامَ زَيْدٌ ، قُلْتَ : الَّذِي قَامَ ، أَوْ الْقَائِمُ زَيْدٌ ، فَيَسْتَكِينُ ضَمِيرُ زَيْدٍ فِيهِمَا ، وَإِذَا قِيلَ : « أَخْبِرَ عَنْ خَالِدٍ فِي قَوْلِكَ : خَالِدٌ مُنْطَلِقٌ ، قُلْتَ : الَّذِي هُوَ مُنْطَلِقٌ خَالِدٌ ، فَقَطُّ ، وَقَوْلُ الْفَارِسِيِّ (١) : يُخْبِرُ بِالَّذِي مَا كَانَ أَوَّلُهُ فِعْلاً مُتَصَرِّفاً فِي

(١) الإيضاح العضدي ٥٧ .

الإخباريّة ، أيّ فعلاً خبرياً لا كالأمر ونحوه ، ولو أراد التّصريف في نفس الفعل لامتنع دُخول « ليس » في صلة « الذي » ، وليس ، وقوله : « أو اسماً محدثاً عنه » إشارة إلى الجهة التي بها يدخل في هذا الباب ، وإلا فكلُّ اسمٍ محدثٌ / عنه ، وإذا أُخبرَتْ عن ١٣٩/ب الفاعل في قولك : « ضربتُ زيداً » قلتُ : الذي ضربَ زيداً أنا ، أو : الضَّارِبُ زيداً أنا ، وأمّا عن المفعول فتقولُ : الذي ضربتهُ زيدٌ ، أو الضَّارِبُ أنا زيدٌ ، فالهاءُ في « ضارِبُهُ » يرجعُ إلى الموصُول ، وإنّما أُبرزتُ « أنا » من اسمِ الفاعل ؛ لِجَرِيهِ عَلَى غَيْرِ مَنْ هُوَ لَهُ ، لِأَنَّهُ لَكَ وَجَرَى عَلَى اللَّامِ الَّذِي هُوَ زَيْدٌ ، وتقولُ : يطيرُ الذُّبَابُ فَيَعْضِبُ زَيْدًا^(١) ، فَإِنْ أُخْبِرَتْ عَنِ الذُّبَابِ قُلْتُ : الَّذِي يَطِيرُ أَوْ الطَّائِرُ فَيَعْضِبُ زَيْدَ الذُّبَابِ ، وأمّا عن زيدٍ فتقولُ : الَّذِي يَطِيرُ الذُّبَابُ أَوْ الطَّائِرُ الذُّبَابُ فَيَعْضِبُ زَيْدًا ، ففي « يَعْضِبُ » ضميرُ زيدٍ الرَّاجِعُ إِلَى الموصُول ، ولو كانَ بدلَ الفاءِ الواوُ لَمْ يَجْزُ أَنْ تُخْبَرَ عَنْ زَيْدٍ مَعَ إِدْخَالِ الموصُولِ فِي الجُمْلَةِ الأُولَى لِتَبَايُنِ الجُمْلَتَيْنِ ، وإنّما جازَ مَعَ الفاءِ ؛ لِأَنَّ فِيهِ مَعْنَى الشَّرْطِ ، وَكَانَ مَا بَعْدَهَا جَزَاءَ مَا قَبْلَهَا ، فَكَمَا يُكْتَفَى بِالضَّمِيرِ فِي الجَزَاءِ لِرَبْطِ الجُمْلَةِ الشَّرْطِيَّةِ بِالمُبْتَدَأِ . فَكَذَا بِالموصُولِ .

وَإِذَا أُخْبِرَتْ عَنْ « مُنْطَلِقٍ » فِي « زَيْدٌ مُنْطَلِقٌ » قُلْتُ : الَّذِي

(١) انظر المقتصد ١١٥٢ - ١١٥٥ .

زَيْدٌ هُوَ مُنْطَلِقٌ ، وَالضَّمِيرُ لَا يَصَحُّ رَجُوعُهُ إِلَى زَيْدٍ وَلَا إِلَى الْمَوْصُولِ
بَلْ إِلَى مَوْصُولٍ مَحذُوفٍ هُوَ الْحَبْرُ ، وَإِنْ أَخْبَرْتَ عَنْ ضَمِيرِ
« مُنْطَلِقٌ » لَمْ يَجُزْ ؛ لِأَنَّ الضَّمِيرَ/ الَّذِي يُخْلِفُهُ فِي « مُنْطَلِقٌ » إِنْ
رَجَعَ إِلَى الْمَوْصُولِ بَقِيَ الْمُبْتَدَأُ بِلَا خَبَرٍ ؛ لِأَنَّ الْمَشْتَقَّ إِنَّمَا يَكُونُ خَيْرًا إِذَا
رَجَعَ مِنْهُ ضَمِيرٌ إِلَى الْمُبْتَدَأِ ، وَإِنْ رَجَعَ إِلَى الْمُبْتَدَأِ فَلَا رَاجِعَ مِنْ
الصَّلَةِ إِلَى الْمَوْصُولِ ، وَلِهَذِهِ الْعِلَّةِ لَا يَجُوزُ الْإِخْبَارُ عَنْ ضَمِيرِ
« مِنْهُ » فِي قَوْلِكَ : السَّمْنُ مَنَوَانٍ مِنْهُ يَدْرَهُمْ (١) ، وَكَذَا عَنِ الْأِسْمِ
الْمُتَلَبِّسِ بِضَمِيرِ الْمُبْتَدَأِ كَقَوْلِهِ : زَيْدٌ ضَرَبْتُ غُلَامَهُ .

وَإِذَا أَخْبَرْتَ عَنْ زَيْدٍ فِي « زَيْدٌ ضَرَبْتُهُ » فَوَضَعْتَ مَقَامَ زَيْدٍ
ضَمِيرَهُ رَاجِعاً إِلَى الْمَوْصُولِ تَغَيَّرَ ضَمِيرُ « ضَرَبْتُهُ » عَنْ زَيْدٍ إِلَى
ضَمِيرِهِ (٢) ، وَأَمَّا عَنِ التَّاءِ فِتَغْيِيرِ الضَّمِيرِ عَنِ الْمُتَكَلِّمِ إِلَى الْعَيْبَةِ
يَرْجِعُ إِلَى « الَّذِي » فَتَقُولُ : الَّذِي زَيْدٌ ضَرَبْتُهُ أَنَا .

وَإِخْبَارُ عَنْ « زَيْدًا » فِي « ضَرَبْتِي زَيْدًا قَائِماً » : الَّذِي
ضَرَبْتُهُ ، أَوْ ضَرَبْتِي إِيَّاهُ قَائِماً زَيْدٌ ، لِأَنَّ الْأِسْمَ يَحْسُنُ فَصْلُ
مَنْصُوبِهِ عَنْهُ وَوَصْلُهُ بِهِ بِخِلَافِ الْفِعْلِ ، فَإِنَّكَ مَا لَمْ تَمْتَنِعْ عَنِ
الِاتِّصَالِ لَا تَفْصِلُهُ عَنْهُ ، لِأَنَّ الْفِعْلَ يَعْمَلُ بِالذَّاتِ ، فَاتِّصَالُهُ بِمَعْمُولِهِ
أَشَدُّ فِي الْحَقِيقَةِ فَرُوعِي ذَلِكَ فِي اللَّفْظِ ، وَلَا يُخْبَرُ عَنِ الْمَصْدَرِ ،
لِامْتِنَاعِ عَمَلِ ضَمِيرِهِ فَيَقَى الْمَنْصُوبُ بِلَا عَامِلٍ ، وَلَا عَنِ حَالٍ ؛

(١) انظر المقتصد ١١٦٢ .

(٢) فتقول : « الذي هو ضربته زيد » عن المقتصد ١١٦٣ .

لُجُوبٍ تَنْكُرُهَا فَأَنْتِي تُضْمَرُ؟ وَلَا يَجُوزُ الْإِخْبَارُ عَنْ ضَمِيرِ الشَّانِ
سَوَاءً كَانَ مُبْتَدَأً صِرْفًا أَوْ وَقَعًا بَعْدَ دَوَاحِلِ الْمُبْتَدَأِ؛ لِأَنَّ لَهُ التَّصَدُّرَ،
فَكَيْفَ يَكُونُ آخِرَ الْكَلَامِ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ وَالْحَمْدُ لِوَلِيِّهِ وَالصَّلَاةُ
وَالسَّلَامُ عَلَى نَبِيِّهِ .

/ تَمَّ الْكِتَابُ بِعَوْنِ اللَّهِ وَحُسْنِ تَوْفِيقِهِ فِي يَوْمِ الْاِثْنَيْنِ مِنْ ١٤٠/ب
مُنْتَصَفِ شَهْرِ اللَّهِ الْأَصَبِّ رَجَبِ سَنَةِ إِحْدَى وَثَلَاثِينَ وَسُبْعِمِائَةٍ عَلَى
يَدَي الْعَبْدِ الضَّعِيفِ الْمُفْتَقِرِ إِلَى رَحْمَةِ اللَّهِ وَعَفْوِهِ وَغُفْرَانِهِ يَعْقُوبَ بْنَ
زَكَرِيَّا بْنِ مَسْعُودِ الْخَوْنِجِيِّ (١) .

(١) لم نَعثر له على ترجمة فيما بين أيدينا من مصادر .

الفهارس

- فهرس الآيات .
- فهرس الأحاديث .
- فهرس الأمثال وأقوال العرب وأمثلة النحاة .
- فهرس الشواهد الشعرية .
- فهرس الرجز .
- فهرس الأعلام .
- فهرس القبائل والطوائف والأمم .
- فهرس الأماكن .
- فهرس اللغات .
- فهرس الكتب الواردة في النص .
- فهرس المصادر والمراجع .
- فهرس القسم الأول — الدراسة .
- فهرس موضوعات النص المحقق :
- فهرس الفهارس .

فهرس الآيات القرآنية

رقم الآية	الآية	رقم الصفحة
سورة الفاتحة :		
٧٠٦	اهدنا الصراط المستقيم ، صراط الذين	٣٨٣
سورة البقرة :		
٦	سواء عليهم أأنذرتهم أم لم تنذرهم	١٢٢
٣٥	اسكن أنت وزوجك الجنة	١٢٤
٤٦	الذين يظنون أنهم ملاقوا ربهم	١٨٦
٥٨	ادخلوا الباب سجدا وقولوا حطة	٣٩٠
٦٨	عوان بين ذلك	٣٣٢
٩١	وهو الحق مصدقا	٢٤١
١١١	وقالوا لن يدخل الجنة إلا من كان هوداً أو نصارى	٣٩٦
١١٧	كن فيكون	١٤٧
١٩٥	ولا تلقوا بأيديكم	٣١٠، ١٤١
١٩٦	وأتموا الحج والعمرة لله	٣٩١
٢١٧	سبيل الله	٤٠٢
٢١٧	وكفر به والمسجد الحرام	٤٠٢
٢٢١	ولعبد مؤمن خير من مشرك	١١٢
٢٢٨	ثلاثة قروء	٢٤٩
٢٣٥	ولا تعزموا عقدة النكاح	٢١٨
٢٣٧	ولا تنسوا الفضل بينكم	٤٧٢
٢٥١	لولا دفع الله الناس	١٩٤

رقم الآية	الآية	رقم الصفحة
٢٦٠	ربي أرني	٢٨١
٢٧١	فكما هي	١٣٧
٢٧٤	الذين ينفقون أموالهم باليل والنهار سرّاً وعلانية فلهم اجرهم عند ربهم	١٢٦
سورة آل عمران :		
٥٢	من أنصاري إلى الله	٣٠٧
سورة النساء :		
١	تسألون به والأرحام	٤٠٢
ط	ولا تأكلوا أموالكم إلى أموالكم	٣٠٧
٢٣	حرمت عليكم	٢٠٨
٢٤	كتاب الله عليكم	٢٠٧
٨٦	فحيوا بأحسن منها	٨٠٩
٩٥	لا يستوى القاعدون من المؤمنين غير أولى الضرر والمجاهدون في سبيل الله	٢٦١
٧٩	كفى بالله شهيدا	٣١٠
١٤٨	لا يحب الله الجهر بالسوء من القول	١٩٦
١٦٦	وكفى بالله شهيدا	١٤١
١٧١	انتهوا خيراً لكم	٢١٩
١٧٦	فإن كانتا اثنتين	١٧٢
سورة المائدة :		
٧١	وحسبوا أن لا تكون فتنة	١٧٥
١١٩	هذا يوم ينفع الصادقين صدقهم	٣٣٨

سورة الأنعام :

١٩٧	فالق الاصباح وجاعل الليل سكنا والشمس والقمر حسبانا ...	٩٦
٤٦٨	فذرهم في طغيانهم يعمهون	١١٠
٣٤٠	قتل اولادهم شركائهم	١٣٧
٤٠١	ما اشركنا ولا اباؤنا	١٤٨
٣٤٥	محيى ومماتي	١٦٢
٤٧٠	محيى	١٦٢

سورة الأعراف :

٣٤٣ ، ٢٦٥	وكم من قرية اهلكناها فجاءها بأسنا بياتا أو هم قائلون	٤
٣٩٤		
٤٠٠	إنه يراكم هو وقبيله	٢٧
	قال الملاء الذين استكبروا من قومه للذين استضعفوا لمن آمن	٧٥
٣٨٠	منهم	
٢٢١	واختار موسى قومه سبعين رجلاً	١٥٥
٣٩٠	وقولوا حطة وادخلوا الباب سجداً	١٦١
١٣٧	ساء مثلاً القوم الذين كذبوا	١٧٧
٤٦٢	من يضل الله فلا هادي له ويذرهم في طغيانهم يعمهون	١٨٦

سورة الأنفال :

١٥٦	إن كان هذا هو الحق	٣٢
٤٥١	وما كان الله ليعذبهم	٣٣

سورة التوبة :

٢٤١	ثم وليتم مدبوين	٢٥
-----	-----------------------	----

رقم الآية	الآية	رقم الصفحة
٧	وان أُحَدِّد من المشركين استجارك	١١٨، ١٠٤
١٠٨	لمسجد أسس على التقوى من أول يوم أحق أن تقوم فيه	٣٠٥
سورة يونس :		
٥٨	فبذلك فلتفرحوا	٤٤٠
٧١	فاجمعوا أمركم وشركاءكم	٢٣٣
٨٩	ولا تتبعان سبيل الذين لا يعلمون	٤٦٩
سورة هود :		
١٢	وضائق به صدرك	٢٠١
٤٣	لا عاصم اليوم من أمر الله إلا من رحم	٢٥٩
٧٢	هذا بعلي شيخا	٢٣٦
١١١	وإن كلا لما ليوفيهم	١٧٣
سورة يوسف :		
٣	وإن كنت من قبله لمن الغافلين	١٧٣
١٨	فصبر جميل	١٢٢
٢٦	إن كان قميصه قد من قبل فصدقت	٤٦٢
٢٩	يوسف أعرض	٢٨١
٣١	حاشا لله	٣١٨
٣١	ما هذا بشرا	١٥٩
٨٢	واسأل القرية	٣٤٣، ٣٤١
٨٥	تالله تفتو تذكر يوسف	١٤٩
سورة الرعد :		
٩	الكبير المتعال	٤٢٩

رقم الآية	الآية	رقم الصفحة
سورة الحجر :		
٢	ربما يود	٣١٢
٧٢	لعمرك إنهم لفي سكرتهم يعمهون	١٧٠
سورة النحل :		
١٨	إن الله لغفور	١٧٠
٥٣	وما بكم من نعمة فمن الله	١٢٦
٥٨	وإذا بشر أحدهم بالأنثى ظل وجهه مسودا	١٤٩
٧٧	وما أمر الساعة إلا كلمح البصر أو هو أقرب	٣٩٦
سورة الاسراء :		
١١٠	أيا ما تدعوا فله الأسماء الحسنى	٤٦٥، ٣٣١
سورة الكهف :		
١٨	وكلمهم باسط ذراعيه بالوصيد	١٩٧
٩٦	آتوني أفرغ عليه قطرا	١٠٢
٣٩	إن ترن أنا أقل منك مالا وولدا	١٥٦
١١٠	إنما إلهكم إله واحد	١٨٣
سورة مريم :		
٦٥	فهب لي من لدنك وليا يرثني	٤٦٨
١٢	كيف نكلم من كان في المهد صبيا	١٤٧
سورة طه :		
٧	يعلم السر وأخفى	١٤٤
٤٤	لعله يذكر أو يُنسى	١٨٠

رقم الآية	الآية	رقم الصفحة
٧١	ولأصلبكم في جذوع النخل	٣٠٩
٨٢	إني لغفار لمن تاب وآمن وعمل صالحا ثم اهتدي	٣٩٥
٨٩	أفلا يرون ألا يرجع	١٧٤
٩٦	فقبضت قبضة من أثر الرسول	٣٤٣
سورة الأنبياء :		
٢٢	لو كان فيهما آلهة إلا الله لفسدنا	٢٦١
سورة الحج :		
٣٥	والمقيم الصلاة	٣٥٠
٤٥	فكأين من قرية أهلكناها	٢٦٩
٤٦	فإنها لا تسمى الأبصار	١٥٥
سورة المؤمنون :		
١٤	ثم خلقنا النطفةعلقة فجعلناعلقة مضغة	٣٩٤
سورة النور :		
٢٥	ويعلمون أن الله هو الحق	٢١٨، ١٧٤
٣٧، ٣٦	يسبح له فيها بالغدو والأصال رجال	١٠٨
٤٤	إن في ذلك لعبرة	١٧٠
سورة الفرقان :		
٤١	أهذا الذي بعث الله رسولا	٢٠٣
سورة الشعراء :		
٧٢	هل يسمعونكم اذ تدعون	٢١٧

رقم الآية	الآية	رقم الصفحة
٨٢	أطمع أن يغفر لي خطيئتي	١٧٥
١٨٦	وان نظنك لمن الكاذبين	١٧٣
١٩٧	أولم تكن لهم آية أن يعلمه علماء بني إسرائيل	١٥٥
سورة التمل :		
٢٥	ألا يا اسجدوا	٢٨٩
٧٢	ردف لكم	٢١١
٨٨	وترى الجبال تحسبها جامدة وهي تمرمر السحاب صنع الله ...	٢١٥
سورة الروم :		
٤	لله الأمر من قبل ومن بعد	٣٤٣
٣٦	وإن تصبهم سيئة بما قدمت أيديهم إذا هم يقنطون	٤٦٣
سورة لقمان :		
١١	هذا خلق الله	١٦٨
سورة الاحزاب :		
١٠	وتظنون بالله الظنونا	٢١٣
سورة سبأ :		
٣٣	بل مكر الليل النهار	٢٢٦
سورة فاطر :		
١٤	إن تدعوهم لا يسمعوا دعاءكم	٢١٧
سورة يس :		
٣٥	وما عملت أيديهم	٢٢٠

رقم الآية	الآية	رقم الصفحة
سورة الصافات :		
٣٨	إنكم لذائقو العذاب	٣٥١
٤٨	وعندهم قاصرات الطرف عين	٣٧٨
١٠٢	افعل ما تؤمر	٢٢١
١٦٥	وإننا لنحن الصادقون	١٨٢
سورة ص :		
٣	لات حين مناص	١٦٣
٦	وانطلق الملاء منهم أن امشوا	١٧٦
٤٤	نعم العبد أنه أواب	١٣٧
٥٠	جنات عدن مفتحة لهم الأبواب	٢٠٣
سورة غافر :		
٣٧	فأطلع	١٨٠
سورة فصلت :		
١٧	وأما ثمود فهديناهم	١٣٢
٤٩	لا يستم الإنسان من دعاء الخير	١٩٥
سورة الشورى :		
٤٣	ولمن صبر وغفر إن ذلك لمن عزم الأمور	١١٦
سورة الزخرف :		
٣٣	لجعلنا لمن يكفر بالرحمن لبيوتهم سقفا من فضة	٣٨٣
سورة الجاثية :		
٢١	سواء محياهم ومماتهم	١٤٢

رقم الآية	الآية	رقم الصفحة
سورة الأحقاف :		
١٥	وأصلح لي في ذريتي	٢٢٠
٣١	يغفر لكم من ذنوبكم	٣٠٦
سورة محمد :		
٤	فإما منا بعد وإما فداء	٢١٥
سورة الفتح :		
٦	تقاتلونهم أو يسلموا	٤٥٣
١٢	وظننتم ظن السوء	١٨٧
سورة ق :		
٢٤	ألقيا في جهنم	٤٢٣
٣٧	لمن كان له قلب	١٤٧
سورة الذاريات :		
٤٨	فنعم الماهدون	١٣٧
سورة الطور :		
٤٩	وإدبار النجوم	٢٢٥
سورة الحديد :		
٢٣	لكي لا تأسوا	٤٤٦
٢٧	وجعلنا في قلوب الذين اتبعوه رأفة ورحمة ورهبانية ابتدعوها ...	١٣٠
٢٩	لئلا يعلم أهل الكتاب	٤٥١

رقم الآية	الآية	رقم الصفحة
	سورة الممتحنة :	
٩	إِنَّمَا يَنْهَاكُمْ اللَّهُ	١٨٣
	سورة الجمعة :	
٥	بِئْسَ مِثْلُ الْقَوْمِ الَّذِينَ كَذَبُوا	١٣٧
	سورة الطلاق :	
٤	وَاللَّائِي يُمْسِنُ مِنَ الْحَيْضِ مِنْ نِسَائِكُمْ إِنْ ارْتَبْتُمْ فَعَدَّتْهُنَّ ثَلَاثَةُ أَشْهُرٍ وَاللَّائِي لَمْ يَحْضُنَّ	
١١، ١٠	قَدْ أَنْزَلَ اللَّهُ إِلَيْكُمْ ذِكْرًا رَسُولًا	١٩٣
	سورة الملك :	
٢٠	إِنَّ الْكَافِرِينَ إِلَّا فِي غُرُورٍ	١٧٦
	سورة الحاقة :	
١٣	نَفْخَةٌ وَاحِدَةٌ	٣٦٤
١٩	هَاقِمٌ أَقْرَأُوا كِتَابِيهِ	١٠٢
	سورة المعارج :	
١١	مِنْ عَذَابٍ يَوْمَعَدٍ	٩١
	سورة الجن :	
١٣	فَمَنْ يَوْمَنَ بِهِ فَلا يَخَافُ بَحْصَانًا	٤٦٢
	سورة المزمل :	
٨	وَتَبَتَّلْ إِلَيْهِ تَبْتِيلًا	٢١٤

رقم الآية	الآية	رقم الصفحة
٢٠	علم أن سيكون منكم مرضى	١٧٤
سورة المدثر :		
٤٩	فما لهم عن التذكرة معرضين	٢٣٦
سورة القيامة :		
٣١	فلا صدق ولا صلى	١١٨
سورة الإنسان :		
٤	سلاسل وأغلالا	٤٣٥
٣١	يدخل من يشاء في رحمته والظالمين أعد لهم عذابا أليما	١٣٠
سورة النبأ :		
١٩	وفتحت السماء فكانت أبوابا	٢٠٤
سورة النازعات :		
٢٧	أنتم	٤٧٠
سورة الانشقاق :		
١	إذا السماء انشقت	١٠٤
سورة البروج :		
٥،٤	قتل أصحاب الأخدود ، النار ذات الوقود	٣٨٣
١٥،١٤	وهو الغفور الودود ذو العرش المجيد	١٢٤
سورة الغاشية :		
٢٦	إن إلينا إيابهم ثم إن علينا حسابهم	١٦٥

رقم الآية	الآية	رقم الصفحة
سورة الفجر :		
٤	والليل إذا يسر	٤٢٩
سورة البلد :		
٧	إيحسب أن لم يره أحد	١٧٤
١٥، ١٤	أو إطعام في يوم ذي مسغبة يتيما	١٩٢
سورة الليل :		
٢، ١	والليل إذا يغشى والنهار إذا تجلى	٣٢٤
سورة العلق :		
١٤	ألم يعلم بأن الله يرى	٢١٨
سورة الاخلاص :		
١	قل هو الله أحد	١٥٥

فهرس الأحاديث

رقم الصفحة

الحديث

- « أن رجلا قام عند النبي عليه السلام فقال : من أطاع الله ورسوله فقد
 اهتدى ومن عصاهما فقد غوى ، فقال عليه السلام : بش خطيب القوم
 أنت . قل من عصى الله ورسوله..... ٣٩١
 رأيت الناس أخير تقله..... ٣٦٧
 روى أن الصحابة رضي الله عنهم سألو النبي عليه السلام حين أرادوا السعي
 بين الصفا والمروة بأيهما نبدأ ؟ فقال : ابدءوا بما بدأ الله به..... ٣٩١
 صلاة الليل مثني مثني..... ٤٢٠
 في نفس مؤمنة مائة من الإبل..... ٣٠٩
 كل من مولود يولد على الفطرة حتى يكون أبواه هما اللذان يهودانه وينصرانه
 ويمجسانه..... ١٥٧
 ليس من أميرا مصيام في امسفر..... ٧١
 ما من أيام أحب إلى الله فيها الصوم منه في عشر ذي الحجة..... ٢٠٥

فهرس أقوال الصحابة

- قيل لابن عباس رضي الله عنه : كيف تأمرنا بالعمرة قبل الحج والله تعالى
 يقول : ﴿ وَأَتِمُوا الْحَجَّ وَالْعَمْرَةَ لِلَّهِ ﴾ ؟ فقال : أما تقرءون الوصية قبل الدين تم
 تبدءون بالدين ؟..... ٣٩١
 إن عمر سمع شاعراً يقول : « كفى الشيبَ والإسلام للمرء ناهياً » فقال له
 عمر رضي الله عنه : لو قدمت الإسلام لأجزتك..... ٣٩٢

فهرس الأمثال وأقوال العرب وأمثلة النحاة

٢٤٠ أتانا رجله وسرعة	—
٣٣٨ اذهب بذي تسلم	—
١٤٦ أرهف شفرته حتى قعدت كأنها حرية	—
٢٣٨ أرسلها العراك	—
١٤٣ أزهي من ديك	—
٢٣٣ استوى الماء والخشبة	—
١٤٣ أشغل من ذات النحيين	—
٢٨١ أصبح ليل	—
٢٨١ أطرق كرا	—
٢٣٧ أكل يوم لك ثوب	—
١٠٤ إلا حظية فلا ألية	—
٣٤٠ إن الشاة لتجتثر فتسمع صوت والله رهما	—
١٧٥ ايت السوق أنك تشتري لحما	—
٢٣٣ جاء البرد والطياسه	—
٢٣٨ رجع عوده على بدئه	—
٢٢٩ زيد منى معقد الإزار	—
١١٢ شر أهر ذا ناب	—
١٣٣ عسى الغوير أبؤسا	—
٢٣٨ كلمته فاه إلى في	—
٢٤٣ كلمته فوه إلى في	—
٢١٩ اللهم ضبعاً وذئباً	—
٢١٤ مواعيد عرقوب	—
٣٠٢ لا حول ولا قوة إلا بالله	—

٣٠٣ لا خير بغير بعده النار	—
٣٠٣ لا شر بشر بعده الجنة	—
١٠٤ لو ذات سوار لظمتني	—
٢٣٥ ما أنت وقصعة من تريد	—
١١٦ ما جاءت حاجتك	—
٢٠٥ ما رأيت رجلاً أحسن في عينه الكحل منه في عين زيد	—
٢٣٤ ما شأنك وعمرا	—
٣٤٢ ما كل سوداء تمر ولا بيضاء شحمة	—
٣٥٤ نسيح وحده	—
٢٤٠ هذا بسراً أطيب منه تمراً	—
٢٢٩ هما خطأ جنايتي أنفها	—
٢٣٠ هو مني سناط الثريا	—
٢٨٧ واجمجمتي الشاميتيناه	—
٣٥٤ واحد أمه وعبد بطنه	—
٢٩٢ يا شا أرجني	—
٣١٨ اللهم أغفر لي ولمن سمع حاشا الشيطان وابن الأصبغ	—
٣٣٥ هل عندك جائية خير ، ومغربة خير	—
٢٣٤ ما شأن قيس والبر يسرقه	—
١٥٠ ليس الطيب إلا المسك	—
٢١٥ مررت به فإذا له صوت صوت حمار	—
٢٤٤ لله دره فارساً	—
٣٨٤ ضرب زيد اليد والرجل	—

فهرس الشواهد الشعرية

رقم الصفحة	البيت	رقم الشاهد
١٥٣	يكون مزاجها غسل وماء	٣٩ كأن سيئة من بيت رأس
٤٣٩	وكان مع الأطباء الشفاء	٢٠٢ ولو أن الأطباء كان حولي
٤٤٦	ولا للما بهم أبدا دواء	٢٠٧ (فلا والله لا يلقى لما بي) ^(١)
١٦٠	وما صاحب الحاجات الا معذبا	٤٤ وما الدهر الا منجنونا بأهله
١٩٨	إلى الموت خواضاً إليه الكتائب	٨١ فيالرزام رشحوا بي مقدما
٢٦٩	يراني لو أصبت هو المصابا	١٢٨ كآين بالأباطح من صديق
٢٢١	وكان ذهابهن له ذهابا	٩٧ يسر المرء ما ذهب الليالي
٢١٩	كاليوم مطلوبوا ولا طلبا	٩٤ حتى إذا الكلاب قال لها
٢٤٦	مخطوطة جدلت شبناء أنيابا	١١٧ هيفاء مقبلة عجزاء مدبرة
٢٤٥	وما كاد نفساً بالفراق تطيب	١١٥ أتهدج سلمى بالفراق حبيها
٢٢٨	فيه كما غسل الطريق الثعلب	١٠٦ لذن هز الكف يعسل متنه
٢٩٩	وإذا يحاس الحيس يدعى جندب	١٤٠ وإذا تكون كريمة أدعى لها
٣٠٠	لا أم لي إن كان ذاك ولا أب	هذا العمرم الصغار بعينه
٢٩١	ولا يرى مثلها عجم ولا عرب	١٣٦ دار لمية إذ مي تساعفنا
١٤٧	على كان المسومة العراب	٣٢ سرة بني أبي بكر تسامى
١٨١	فأخبره بما فعل المشيب	٦٢ ألا ليت الشباب يعود يوماً
١٣٤	يكون وراءه فرج قريب	٢٣ عسى الكرب الذي أمسيت فيه
	كاليوم هانيء أينق جرب	٥٨ ما إن رأيت ولا سمعت به
١٧٦	يضع الهناء مواضع النقب	متبذلاً تبدو محاسنه

(١) ما بين القوسين لم يرد في المتن .

رقم الشاهد	البيت	رقم الصفحة
٦٧	إنَّ من لام في بنى بنت حسا	١٨٤ ن ألمه وأعصه في الخطوب
١٩٤	فاليوم قربت تهجونا وتشتمنا	٤٠٢ فاذهب فما بك والأيام من عجب
٢٩	أما القتال فلا قتال لديكم	١٣٨ ولكن سيرا في عراض المواكب
٥٣	فمن يك أمسى بالمدينة رحله	١٧١ فإني وقيار بها لغريب
١٥٨	إذا كوكب الخرقاء لاح بسحره سهيل	٣٣٢ أذاعت غزلها في القرائب
١٨٧	فكأن في العينين حب قرنفل	٣٨٢ أو سنبلأ كحلت به فانهلت
١٥٥	(ألا ان) قتلي ألطف (من آل هاشم	٣٢٦ أذلت رقاب المسلمين فذلت)
١٣٩	ألا رجلا جزاه الله خيرا	٢٩٨ يدل على محصلة تبسيت
٤٩	كأن أصوات من ايغالهن بنا	١٦٥ أوآخر الميس أصوات الفراريج
٢٨٥	سأترك منزلي لبنى تميم	٤٥٧ وألحق بالحجاز فأستريح
١١٢	يا ليت زوجك قد غدا	٢٣٤ متقلداً سيفاً وربحاً
٧٢	لقد كان لي عن ضربين عدمتي	١٨٨ وعمما ألاقى منها متزحزح
٤٦	من صد عن نيرانها	١٦٢ فأنابن قيس لا براح
٢٢	عسى طيبىء من طيبىء بهد هذه	١٣٤ ستطفيء غلات الكلى والجواخ
١٣	ليبك يزيدٌ ضارِعٌ لخصومة	١٠٨ (ومختبِط مما تطيح الطوائج)
١٥٤	ألا رب من قلبي له الله ناصح	٣٢٣ (ومن قلبه لي في الظباء السواخ)
١٩١	فكان سيان أن لا يسرحوا نعماً	٣٩٦ أو يسرحوه بها واغربت السوح
٦٥	أعد نظرا يا عبد قيس لعلمنا	١٨٣ أضاءت لك النار الحمار المقيدا
٢٧	تزود مثل زاد أبىك فينا	١٣٧ فنعم الزاد زاد أبىك زادا
٢١٦	إذا ما انتسبنا لم تلدني لقيمة	٤٦١ ولم تجدى من أن تقرى به بدا
٢١٠	يا صاحبي فدت نفسي نفوسكما	٤٤٨ وحيثما كنتما لا قيتا رشدا
	أن تحملنا حاجة لي خف حملها	٤٤٨ وتصنعا نعمة عندي بها ويذا

رقم الشاهد	البيت	رقم الصفحة
	أن تقرأن على أسماء ويحكما	منى السلام وأن لا تشعرأ أحدا ٤٤٩
١٥	قالت أمامة لما جعت زائرها	هلا رميت ببعض الأسهم السود ١١٨
	لا در درك اني قد رميتهم	لولا حددت ولا عذرى لمحدود ١١٨
١٣٨	أرى الحاجات عند أبي خبيب	نكدن ولا أمية في البلاد ٢٩٧
١٤٣	وقفتُ فيها أصيلا (لأ أسألها	عيت جواباً وما بالربع من أحد ٣١٠
١١٣	إذا كانت الهيجاء وانشقت العصا	فحسبك والضحاك سيف مهند ٢٣٤
١١١	فأليت لا أنفك أحدو قصيدة	تكون واياها بها مثلا بعدى ٢٣٣
٣٤	ومن فعلاتي أنني حسن القرى	إذا الليلة الشهباء أضحي جليدها ١٤٨
٥٦	بالله ربك ان قتلت لمسلما	وجبت عليك عقوبة المتعمد ١٧٤
٧٥	فلولا رجاء النصر منك ورهبة	عقابك قد صاروا لنا كالموارد ١٩٣
١٠٧	ولأبغينكم قنا وعوارضا	ولأقبلن الخيل لابة ضر غد ٢٢٨
٢١٩	ترفع لي خندف والله يرفع لي	نارا إذا ما خبت نيرانهم تقد ٤٦٦
١٨٥	وكأنه لهق السراة كأنه	ما حاجبيه معين بسواد ٣٨١
١٦٦	يا من رأى عارضا أسر به	بين ذراعى وجبهة الأسد ٣٤٠
١٥٩	والمؤمن العائذات الطير يسحها	ركبان مكة بين الغيل والسند ٣٣٥
٦٦	قالت : ألا ليتنا هذا الحمام لنا	إلى حمامتنا ونصفه فقدى ١٨٣
١٥٢	تالله يبقى على الأيام مبتقل	جون السراة رباغ سنة غرد ٣٢١
١٦٠	إلى الحول ثم اسم السلام عليكما	ومن بيك حولا كاملا فقد اعتذر ٣٣٦
١٧٠	أكل امرىء تحسبين امرأ	ونار توقد بالليل نارا ٣٤٢
٣٧	حراجيج ما تنفك الا مناخة	على الخسف أو نرمي بها بلدا فقرا ١٥٠
١٤١	لا أب وابنا مثل مروان وابنه	إذا هو بالمجد ارتدى وتأزرا ٣٠٠
١١٤	متى ما تلقني فردين ترجف	روانف إليتيك وتستطارا ٢٣٦

رقم الشاهد	البيت	رقم الصفحة
١٣٤	يا لعنة الله والأقوام كلهم	٢٩٠
١٣١	يا تيم تيم عدى لا أبا لكم	٢٨٣
٤٥	فأصبحوا قد أعاد الله نعمتهم	١٦١
١٢٥	تؤم سناناً وم دونه	٢٦٥
١٠٩	ألا أبلغ أبا حفص رسولاً	٢٢٩
١٠١	ترتع ما غفلت حتى إذا اذكرت	٢٢٤
١٤٥	ربما الجاهل المؤمل فيهم	٣١٢
٢٥	فأبت إلى قهيم وما كدت آتيا	(وكم مثلها فارقتها وهي تصفر) ٤٤٢، ١٣٥
٢٨	أما الصدور فلا صدور لجعفر	١٣٨
٣٥	ثم أضحوا كأنهم ورق جف	١٤٩
٤٢	إذا ما المرء كان أبوه عبس	١٥٧
٥٢	إن الخلافة والنبوة فيهم	١٧٠
٧٣	أبا الأراجيزيا ابن اللوم توعدني	١٨٩
٢٢١	فقال رائدهم : أرسوا نزاولها	٤٦٨
١٩٧	إننا اقتسمننا خطيننا بيننا	٤٢٤
٢١١	إذا كان أمر الناس عند عجوزهم	٤٤٩
١٩٥	ولأن أشجع من أسامة إذ	٤٢٣
١٧٤	قدر أحلك ذا المجاز وقد أرى	٣٤٧
١٦٧	عشية فر الحارثيون بعد ما	٣٤١
١٦٧	إلا علا لة أو بدا	٣٤٠
٩٢	فظلت بملقى واحف جرع المعى	٢١١
٨٦	(أكبر وأحمي للحقيقة منهم)	٢٠٥
	والصالحين على سمعان من جار	
	لا يلقينكم في سواة عمر	
	إذهم قريش وإذ ما مثلهم بشر	
	من الأرض محدودباً غارها	
	فدى لك من أخى ثقة إزاري	
	فإنما هي إقبال وإدبار	
	وعنا جيح بينهن المهار	
	ولكن أعجازا شديدا ضريرها	
	فألوت به الصبا والدبور	
	فحسبك ما تريد من الفخار	
	والمكرمات وسادة اطهار	
	وفي الأراجيز نجلت اللوم والخور	
	فكل حتف امريء يجرى بمقدار	
	فحملت برة واحتملت فجار	
	فلا بد أن يلقون كل ثبور	
	دعيت نزال ولج في الذعر	
	وأبي مالك ذو المجاز بدار	
	قضى نخبه في ملتقى القوم هو بر	
	هة سابح نهد الجزيرة	
	قياماً يقال مصلخما أميرها	
	وأضرب منا بالسيوف القرانسا	

رقم الصفحة	البيت	رقم الشاهد
٣١٦	أفان رأسك كالثغام المخلص	١٥٠
٩٤	بالرقمتين له أجر وأعراس	٦
٢٤٩	فإن زمانكم زمن خميص	١١٩
١٤٨	قطا الحزن قد كانت فراخا بيوضها	٣٣
١١٨	بني ضوطفى لولا الكمي المقنعا	١٦
١٩٦	كررت ولم أنكل عن الضرب مسمعا	٨٠
١٨٢	عليك من اللائي يدعئك أجدعا	٦٣
١٥٤	ولا يك موقف منك الوداعا	٤٠
٣٨٧	عليه الطير ترقبه وقوعا	١٨٩
٣٤٥	فتخرموا ولكل جنب مصرع	١٧٣
٢٠٣	ولم يلهني عنه الغزال المقنع	٨٤
٢١٠	عليها قضيم تمقته الصوانع	٩١
٢٢٣	يطلقه حينا وحينا يراجع	٩٨
٣٧٨	دواد أو صنع السوابغ تبع	١٨٣
٧١	إلى ربنا صوت الحمار اليجدع	١
٧٢	ومن جحره بالشيحة اليتقصع	ويستخرج اليربوع من نافقائه
٢٥٩	تحية بينهم ضرب وجيع	١٢٢
٤٦٧	وإذا هلكت فعند ذلك فاجزعي	٢٢٠
٤٣٦	يفوقان مرداس في مجمع	٢٠١
٤٢٥	إلى بيت قعيدته لكاع	١٩٨
١٩٤	لعينيك من ماء الشئون وكيف	٧٦
٤٥٢	أحب إلي من ليس الشفوف	٢١٢

رقم الصفحة	البيت	رقم الشاهد
٤٢٧	(فليس يرق لمستعطف)	١٩٩ عليه من اللؤم سروالـة
٣٥١	ياتهم من ورائهم نطف	١٧٨ الحافظو عورة العشيـرة لا
١٧٣	فراقك لم أبخل وأنت صديق	٥٥ فلو أنك في يوم الرخاء سألتني
٣٤٣	أسال البحار فانتحى للعقيق	١٧٢ ألا من رأى لي رأى برق شريق
٣٣٧	قد كنت خائفة على الإحماق	١٦١ ياقر إن أباك حي خويلد
٨٨	أبو جنـدل والزيد زيد المعارك	٣ وقد كان منهم حاجب وابن أمه
٤٤٠	لك الويل حر الوجه أو بيك من بكى	٢٠٤ على مثل أصحاب البعوضة فاحشى
١٩٨	وليس بولاج الخوالف أعقلا	٨٢ أخوا الحرب لباساً إليها جلاها
٣٥١	قتلا الملوك وفككا الأغلالا	١٧٩ أنبي كليب إن عمي اللذا
٤٠١	كنعاج الملا تعسفن رملا	١٩٣ قلت إذ أقبلت وزهرتهادى
٤٤٠	إذا ما خفت من شيء تبالا	٢٠٣ محمد تفقد نفسك كل نفس
٢٦٥	ثلاثون للهجر حولا كميلا	١٢٦ على أنني بعد ما قد مضى
٢٦٦	ونوح الحمامة تدعو هديلا	يذكرنيك حين العجول
١٩٩	عصب ويوما أديمها نغلا	٨٣ يوما تراها كشبه أودية الـ
١٨٤	وإن في السفر إذ مضوا مهلا	٦٩ إن محلا وإن مرتحلا
٢٦٤	إذ لا أكاد من الاقتار أحتمل	١٢٤ كم نالني منهم فضلا على عدم
٢٢٥	قليل سوى الطعن النبال نوافله	١٠٢ ويوم شهدناه سليما وعامراً
٢٠٧	وهيات حل بالعقيق نواصله	٨٨ فهيات هيات العقيق وأهلـه
٢١٨	اسمي بهن وعزته الأناصيل	٩٣ كأنه واضح الأقرب في لفتح
١٩٥	يخال الفرار يراخي الأجل	٧٩ ضعيف النكاية أعداءه
١٠٤	وقد يدرك انجد المؤئل أمثالى	١٢ ولكننا أسعى لجد مؤئل
١٠٣	كفاني ولم أطلب قليل من المال	١١ فلو أن ما أسعى لأدنى معيشة

رقم الصفحة	البيت	رقم الشاهد
١٠٣	تنخل فاستاكت به عود اسحل	١٠ إذا هي لم تستك بعود أراكة
٨٨	عميد بني حجوان وابن المضلل	٤ وقبلي مات الخالدان كلاهما
٣١١	يوم وأسرى من معشر أقيال	١٤٤ رب رقد هرقته ذلك اليـ
٤٢٣	بسقط اللوى بين الدخول فحومل	١٩٦ قفا نبك (من ذكرى حبيب ومنزل
٢٦٠	ولا سيما يوم بدارة جلجل	١٢٣ فيا رب يوم لك منهن صالح
٢٨٨	وشعثا مراضيع مثل السعالي	١٣٢ وبأوى إلى نسوة عطـل
٢٢٠	الضيف يجرح في عراقيا نصلي	١٩٥ وإن تعتذر بالخل من ذى ضروعها إلى
٢٠٨	منه وحرف الساق طى المحمل	٩٠ ما أن يمص الأرض الا جانب
٢٠٦	وأوقدت نارى فادن دونك فاصطل	٨٧ أعياش قد ذاق القيون مرارتي
٣١٦	كالطعن يهلك فيه الزيت والقتل	١٤٩ أتنتهون ولن ينهي ذوى شطط
٣٣٢	وكلا ذلك وجه وقبل	١٥٧ إن للخير وللشـر مدى
٣٤٢	يردى يصفق بالرحيق السلسل	١٧١ يسقون من ورد البريص عليهم
٣١٤	تصل وعن قيص بيضاء مجهل	١٤٧ غدت من عليه بعد ماتم ظموها
٣٨١	به العينان تنهل	١٨٦ لمن زحلوقه زل
٤٤٧	وأمكنني منها إذن لا أقيها	٢٠٨ لئن عاد لي عبد العزيز بمثلها
٣١٣	فلا بك ما أسال ولا أغاما	١٤٦ رأى برقاً فأوضع فوق بكر
٢٩١	وأضحت منك شاسعة أماما	١٣٥ ألا أضحت جبالكم راما
٣٣٨	بآية ما تحبون الطعاما	١٦٣ ألا من مبلغ عنى تميما
٤٥٣	كسرت كعوبها أو تستقيما	٢١٤ وكنت إذا غمزت قناة قوم
٣٥٣	هم الأمر من محدث الأمر معظما	١٨٠ هم الأمرون الخير والفاعلونه (إذا ما خشوا من محدث الأمر معظما)
٣٤١	خبير بما أعى النطاسي حذيما	١٦٩ وهل لكم فيما إلى فاننى
٢٠٤	بحقل الرخامي قد عفا طلالها	٨٥ أمن دمتين عرس له الركب فيهما

رقم الصفحة	البيت	رقم الشاهد
٢٠٤	كميتا الأعالي جوتنا مصطلاهما	أقام على ربيهما جارتنا صفيا
٢٢٣	مولى المخافة خلفها وأمامها	٩٩ فعدت كلا الفرجين تحسب أنه
١٠٣	وعزة ممطول معنى غريمها	٩ قضى كل ذى دين فوفي غريمه
١١٧	وبين النقا آنت أم أم سالم	١٤ أيا ظبية الوعاء بين جلاجل
١٢٢	ارت إذا قال الخميس : نعم	١٧ لا يبعد الله التلبب والغـ
٢٢١	مهما تصب أفقا من بارق تشم	٩٦ قد أويت كل ماء فهي صادية
٢٤٩	ردائي وجلى عن وجوه الأهاتم	١٢٠ ثلاث مئين للملوك وفي بها
١٥٥	خموش وان كان الحميم حميم	٤١ ولا أنبان أن وجهك شانه
١٦٩	إذا انه عبد القفا واللهازم	٥٠ وكنت أرى زيدا كما قيل سيدا
١٦٩	لهنك من برق على كريم	٥١ (ألا يا سنابرق على قلل الحمى)
١٧٩	كأن ظبية تعطو إلى ناظر السلم	٦١ (ويوما توافينا بوجه مقسم)
١٩٥	طلب المعقب حقه المظلوم	٧٧ حتى تهجر في الرواح وهاجها
١٩٣	عفاه كل أسحم مستديم	٧٤ لعزة موحشا طلـل قديم
٤٥٣	عار عليك إذا فعلت عظيم	٢١٣ لا تنه عن خلق وتأتي مثله
٣١٨	ضنا على الملحاة والشتم	١٥١ حاشا أبي ثوبان إن به
١٤٥	يوما سراة كرام الناس فادعينا	٣١ وإن دعوت إلى جلى ومكرمة
٢٤٦	وهن أضعف خلق الله أركانا	١١٦ يصرعن ذا اللب حتى لا حراك به
٢٢٤	وكان الكأس مجراها اليميننا	١٠٠ صددت الكأس عنا أم عمرو
١٣٦	وصاحب الركب عثمان بن عفانا	٢٦ فنعم صاحب قوم لا سلاح لهم
١٨٦	فمتى تقول الدار تجعمنا	٧١ أما الرحيل فدون بعد غد
١٦٠	منايانا ودولة أحريننا	٤٣ فما إن طبننا جين ولكن
٣٤٨	بكين وفديننا بلأيننا	١٧٥ فلما تبين أصواتنا

رقم الصفحة	البيت	رقم الشاهد
٣٠٩	وحتى الجياد ما يقدن بأرسان	١٤٢ مطوت بهم حتى تكل مطيهم
١٢٣	ظنون أن مطرح الظنون	١٨ كلا يومي طوالة وصل أروى
٢٨٢	وأنت بخيلة بالوصل عنى	١٣٠ لأجلك يا لتي تيمت قلبي
١٥٠	ت بهالك حتى تكونه	٣٦ تنفك تسمع ما حييــــــــــــــــ
١٥١	رأيت أحاها مغنيا بمكانها	٣٨ دع الحمر يشربها الغواة فأنتي
١٥٢	أخوها غذته أمه بليانها	فأن لا يكنها أو تكنه فإنه
١٧٩	كأن ثدياه حــــــــــــــــان	٥٩ ونجر مشرق اللــــــــــــــــون
٩٩	وقولي إن أصيت لقد أصابن	٨ أقلبي اللوم عادل والعتابن
٤٦٣	والشر بالشر عند الله مثلان	٢١٧ من يفعل الحسنات الله يشكرها
٤٤١	لصوت أن ينادى داعيان	٢٠٥ (فقلت) ادعى وأدع فان أندى
٤١١، ٣٧٨	متى أضع العمامة تعرفوني	١٨٤ أنا ابن جلا وطلاع الثنايا
٣٣٧	مقام الذئب كالرجل اللعين	١٦٢ ذعرت به القطا ونفيت عنه
٣٢٢	قبيل الصبح أو قبلت فاهها	١٥٣ بدينك هل ضممت إليك نعمي
٣٤٨، ٣٣٩	أبار ذوى أرومتها ذووها	١٧٦ صبحنا الخزرجية مرهفات
٣٤٩	ل من الناس ذووه	١٧٧ إنما يعرف ذا الفضــــــــــــــــ
٣٣٩	إذا خاف يوما نبوة فدعاها	١٦٥ هما أخوا في الحرب من لا أخاله
٣٣٩	لله در الــــــــــــــــوم من لاهما	١٦٤ لما رأت ساتيد ما استعبرت
٣٣٠	فقيد إلى المقامة لا يراها	١٥٦ فأني ما وأبك كان شرا
١٧٥	وقد كبرت فقلت : إنه	٥٧ ويقلــــــــــــــــن شيب قد علاك
٣٩٢	الشيب والاسلام للمرء ناهيا	١٩٠ (عميرة ودع إن تجهزت غاديا) كفى
١٢٥	وأكرومة الحيين خلوا كما هيا	٢٠ وقائلة : حولان فانكح فتاتهم
١٨٤	وشرك عني ما ارتوى الماء مرتوى	٦٨ فليت كفافا كان خيرك كله



فهرس الرجز

رقم الصفحة	البيت	رقم الشاهد
٢٨٩	بنا تميم يكشف الضباب	١٣٣
١٧٩	كأن ويريدية رشاء خلب	٦٠
٢٧٩	جارية من قيس بن ثعلبة	١٢٩
٢٧٩	قباء ذات سره مقعبه	
	يا قاتل الله بني السعلات	٤٨
١٦٣	عمرو بن ربوع شرار النيات	
	جرت عليه كل ريح سيهوج	١٤٨
٣١٥	من عن يمين الخط أو سماهيح	
٣١٥	قد كاد من طول البلى أن يمصحا	٢٤
	تالله لولا أن تحش الطبخ	٤٧
١٦٣	إلى الجحيم حين لا مستصرخ	
	نبئت أخوالي بني يزيد	٢
٨٤	ظلماً علينا لهم فديد	
	لا تتركنى فى فهم شطيرا	٢٠٩
٤٤٧	إني إذن أهـلك أو أطيرا	
١٧٣ ، ١٢٣	أنا أبو النجم وشعري شعري	١٩
٢٢٩	قد كان من حيث تُعكي الأزرة	١٠٨
	يركب كل عاقر جمهـور	١١٠
	مخافة وزعل الحبور	
٢٣٢	والهول من تهول الهبور	

رقم الصفحة	البيت	رقم الشاهد
٢٢٦	يا سارق الليلة أهل الدار	١٠٤
	وبلدة ليس بها أنيس	١٢١
٢٥٩	إلا اليعافير وإلا العيس	
	حتى إذا جن الظلام واختلط	١٨٢
٣٦٧	جاءوا بمذق هل أريت الذئب قط	
١٨٥	يا ليت أيام الصبا رواجعا	٧٠
٣٦١	قد صرت البكرة يوما أجمعا	١٨١
	يا أقرع بن حابس يا أقرع	٢١٨
٤٦٤	إنك إن يصرع أخوك تصرع	
١٨٢	يا أبت علك أو عساكا	٦٤
	يا أيها المائح دلوى دونكا	٨٩
٢٠٧	إني رأيت الناس يحمدونكا	
	رب ابن عم لسليمي مشمعل	١٠٥
٢٢٦	طباخ ساعات الكرى زاد الكسل	
	يا ليتها كانت لأهلي إبلا	٣٠
١٤٤	أو هزلت في جذب أولا	
	كأن حصيه من التدل	١١٨
٢٤٨	ظرف عجوز فيه ثنا حنظل	
	تروحي أجدد أن تقيلي	١٠٣
٢٢٥	غدا بجنبي بارد ظليل	
	أكثر في اللوم ملحا دائما	٢١
١٣٣	لا تلحنني إني عسيت ضائما	

رقم الصفحة	البيت	رقم الشاهد
	أوعدني بالسجن والأداهم	١٨٨
٣٨٣	رجلي فرجلى شثنىة المناسم	
	قد كنت داينت بها حسانا	٧٨
١٩٥	مخافة الافلاس والليانا	
٨٨	أنا ابن سعد أكرم السعدينا	٥
	لها ثنايا أربع حسان	٢٠٠
٤٢٩	وأربع فتغرها ثمان	
	وقائم الأعماق خاوى المخترقين	٧
٩٩	مشتبه الأعلام لماع الخفقين	
٣٩٨	أطربها وأنت قنبرى	١٩٢
٢٩٧	لا هيئهم الليلة للمطبي	١٣٧

★ ★ ★ ★ ★

فهرس الأعلام

- أبو بحر عبد الله بن ابى اسحاق الحضرمى : ٢٤٥ .
- أبو بكر ابن السراج : ٣٣٦ ، ٣٧٤ .
- أبو الحسين الفارسى النحوى ابن أخت أبى — على الفارسى : ١٩٨ ، ٤٠٦ .
- أبو الدرداء (رضى الله عنه) : ٣٤٧ .
- أبو دؤاد الايادى : ٣٤٣ .
- أبو ذؤيب الهذلى : ٣٧٨ .
- أبو زيد الانصارى :
- أبو السمال : ٣٥١ .
- أبو سعيد السيرافى : ٢٢٢ ، ٢٦٣ ، ٢٨٣ ، ٢٨٨ ، ٣٧٤ .
- أبو العباس ثعلب : ٣٨٩ .
- أبو العباس المبرد : ٢٦٢ ، ٢٨٣ ، ٣٠١ ، ٣٠٢ ، ٣٨٩ .
- أبو عبيد : ٣٤٠ .
- أبو عبيدة : ٣٨٩ .
- أبو عثمان المازنى : ١٧٢ ، ٢٢٢ ، ٢٤٥ ، ٢٦٢ ، ٣٥١ .
- أبو على الفارسى : ١٣١ ، ١٦٧ ، ١٩٦ ، ٢٣٧ ، ٢٤١ ، ٢٥٧ ، ٣٥٤ ، ٣٦٤ ، ٣٧٦ .
- أبو عمر الجرمى : ٢٢٩ ، ٢٣٢ ، ٢٧٩ ، ٢٨٤ .
- أبو النجم : ١٢٣ ، ١٧٢ .
- ابن درستويه : ٢٧٩ .
- ابن عامر : ٣٤٠ .
- ابن عباس رضى الله عنهما : ٣٩١ .
- الأخفش : ١٢٥ ، ١٢٧ ، ١٤٠ ، ١٧٢ ، ٢٤٥ ، ٣٠٦ ، ٣١٣ .
- الأقرع بن حابس : ٤٣٦ .
- الأعشى : ١٨٤ ، ٣٤٠ .

- أعوج (اسم فرس) : ٨٤ .
- امرؤ القيس : ٢٦٠ .
- أوس بن حجر : ٢١٩ .
- تأبط شرا : ٨٤ .
- جابر بن رألان السبسي : ٨٦ .
- جبرائيل عليه السلام : ١٩٣ .
- جران العود : ١٨٨ .
- جرير : ١١٨ ، ٢٤٦ ، ٢٨٣ ، ٢٩١ .
- حسان بن ثابت الأنصاري : ٣٤٢ .
- الحسن بن علي رضي الله عنه : ٣٩٨ .
- الحسين بن علي رضي الله عنه : ٣٩٨ .
- حمزة : ٤٠٢ .
- الخليل : ١٦٣ ، ٣٢٣ .
- دريد بن الصمة : ١٧٦ .
- ذو الرمة : ١١٧ ، ٢١١ ، ٢٢٠ ، ٢٩١ ، ٣٤١ .
- الزياء : ١٣٣ .
- الزجاج : ٣٢١ ، ٤٠٧ .
- سحيم بن وثيل الرياحي : ٣٧٨ ، ٤١١ .
- سعد بن ناشب : ١٩٧ .
- سيويه : ٨٤ ، ١٠٩ ، ١١٥ ، ١٢٧ ، ١٤٠ ، ١٦٣ ، ٢١٢ ، ٢٤٥ ، ٢٦٢ .
- الشماع : ١٢٣ ، ٢٠٤ ، ٣٣٧ .
- شمر (فرس جد جميل بن معمر) : ٨٤ .
- صدر الأفاضل : ١٤٥ ، ٢٤١ ، ٣٦٤ .

- عبد القاهر الجرجاني : ٧٤ ، ٢٣١ ، ٢٤٢ ، ٢٦٣ ، ٢٧٣ ، ٤٢٠ ، ٤٢٩ .
- عبد مناف : ٨٤ .
- عثمان بن عفان (رضي الله عنه) (في شعر) : ١٣٦ .
- العجاج : ٢٣٢ .
- عدى بن زيد العبادى : ١٤٩ .
- عضد الدولة البويهى : ٢٥٧ .
- العلامة جار الله الزمخشري : ١٤١ ، ١٨٠ ، ٢٣١ ، ٣٦٣ .
- عمر بن أبي ربيعة : ١٠٣ ، ١٨٦ .
- عمر (رضي الله عنه) : ٣٩٢ .
- عمرو بن قمئة : ٣٣٩ .
- عنتره : ٢٣٦ .
- عيسى بن عمر الثقفي : ١٦٤ ، ٤١١ .
- الفراء : ١٧٧ ، ١٨٠ ، ٢١٠ ، ٣١٨ ، ٣٨٩ .
- الفرزدق : ١٦٠ ، ٣٤٠ .
- القطامي : ١٥٤ .
- القلاخ : ١٩٨ .
- كثير عزة : ١٠٢ .
- الكسائي : ١٨٠ ، ٢٧٥ ، ٣٤٠ .
- لييد بن ربيعة العامري : ٣٣٦ .
- محمد بن (الحنفية) بن علي بن أبي طالب : ٣٩٨ .
- المرار الفقعسي : ٣٨٧ .
- المرقش : ١٢٢ .
- النابغة الذبياني : ١٨٣ ، ٢١٠ .
- يعقوب بن ذكريا بن مسعود الخونجي : ٤٧٧ .
- يونس بن حبيب البصري : ٢٩٨ .

فهرس القبائل والطوائف والأمم

- الأصوليون : ٣٠٧
- البصريون : ١٥٠ ، ٢٣٩ ، ٢٥٨ ، ٢٨٢ ،
٣٠٥ ، ٣٠٦ ، ٣٦١ .
- البغداديون : ١٠٩ ، ٢٩٢ .
- بنو تميم : ١٥٩ ، ١٦٠ .
- جعفر (قبيلة) : ١٣٨ .
- الحجازيون : ١٥٩ ، ١٦٠ .
- الحرورية (فرقة) : ٢٦٨ .
- خندف : ٤٦٦ .
- خولان (قبلة) : ١٢٥ .
- رزام (قبيلة) : ١٩٨ .
- بنو سليم : ١٨٧ .
- طيء : ١٢٩ ، ١٣٤ ، ٢٨٤ .
- علماء الكوفة : ١٠٩ ، ١١٣ ، ١٩٧ .
- عمرو بن يربوع (قبيلة) : ١٦٣ .
- غطفان : ٨٤ .
- قريش : ١٦١ .
- قيس بن ثعلبة (قبيلة) : ٢٧٩ .
- الكوفيون : ١٢٢ ، ١٥١ ، ١٥٥ ، ١٦٦ ،
١٩١ ، ٢٠٢ ، ٢٠٧ ، ٢٣٩ ،
٢٧٥ ، ٢٨٢ ، ٢٩٢ ، ٣٢٦ .
- هذيل :



فهرس الأماكن

- أبانان (جيلان بوادي الرمة) : ٨٨/٨٥ .
— أذرعات : ٨٨ .
— اصمت : ٨٥ .
— اطرفا : ٨٥ .
— البصرة : ٣٠٥ .
— بعلبك : ٤٣٢ ، ٨٤ ، ٧٧ .
— جلاجل : ١١٧ .
— الحجاز : ٤٥٧ .
— حضرموت : ٤٣٢ .
— دائرة جلجل : ٢٦٠ .
— ذو الحجاز : ٣٤٧ .
— الطف : ٣٢٦ .
— طوالة : ١٢٣ .
— عرفات : ٩٩ ، ٨٥ .
— العقيق : ٢٠٧ .
— عوارض : ٢٢٨ .
— قنا : ٢٢٨ .
— لابة ضرغد : ٢٢٨ .
— المدائن : ٤٢٦ .
— النقاء : ١١٧ .
— الوعساء : ١١٧ .



فهرس اللغات

- لغة أكلوني البراغيث : ١٢٩ ، ٣٧٠ .
— لغة تميم : ٢٥٩ .
— اللغة الحجازية : ٢٥٩ .
— لغة سليم : ١٨٧ .
— لغة طيء : ٢٨٤ ، ٤٤٨ .
— لغة هذيل : ٣٤٥ .

★ ★ ★ ★

فهرس الكتب الواردة في النص

.....الإيضاح العضدى	٦٣ .	—
.....الصحاح للجوهرى	٤٣٦ .	—
.....كتاب سيبوية	١٢٥ .	—
.....اللباب في علل البناء والاعراب للكبى	٤٢٢ .	—
.....المفصل	٣٧٣ .	—
.....المقتصد للجرجانى	٣٧٦ ، ٣٧١ .	—
.....التخمير لصدر الأفاضل	٣٦٤ .	—

★ ★ ★ ★

فهرس المصادر والمراجع

أولاً : المخطوطات :

- ١ — أبو عمر الجرمي — حياته وجهوده في النحو / رسالة ماجستير / إعداد محسن سالم العميرى ١٣٩٩ هـ كلية الشريعة والدراسات الإسلامية — جامعة أم القرى .
- ٢ — التذليل والتكميل لأبي حيان النحوي الأندلسي نسخة الأوسكوريال رقم ٥٣ مصورة مركز البحث العلمي وإحياء التراث الإسلامي ، بجامعة أم القرى .
- ٣ — شرح التسهيل لابن مالك / دار الكتب المصرية ١٠ نحو / ش مصورة مركز البحث العلمي ، بجامعة أم القرى .
- ٤ — شرح كتاب المفصل في صنعة الإعراب الموسوم بالتخمير / لصدر الافاضل / نسخة الظاهرية + نسخة المتحف البريطاني — ميكرو فيلم في مركز البحث العلمي ، بجامعة أم القرى ، بمكة المكرمة .
- ٥ — الصفوة الصفية في شرح الدرّة الألفية / لتقي الدين إبراهيم الطائي النيلي / الجزء الأول / دراسة وتحقيق / رسالة دكتوراه بكلية اللغة العربية ، بجامعة أم القرى ، بمكة المكرمة / إعداد / محسن سالم العميرى .
- ٦ — اللباب في علل البناء والإعراب / لأبي البقاء العكبري / ميكرو فيلم بمركز البحث العلمي في جامعة أم القرى ، بمكة المكرمة / رقم (٣٧٢) نحو عن أصله بمكتبة شستريتي بدبلن رقم ٣٨٣٣ .

ثانياً : المطبوعات :

- ٧ — إتخاف فضلاء البشر في القراءات الأربع عشر للدمياطي الشهير بالبنا . دار الندوة الجديدة بيروت .

- ٨ — أخبار أبي القاسم الزجاجي للزجاجي تحقيق الدكتور عبد الحسين المبارك .
دار الرشيد ، بغداد ، ١٩٨٠ م .
- ٩ — أخبار النحويين البصريين / لأبي سعيد السيرافي / تحقيق طه محمد الزيني ومحمد
عبد المنعم خفاجي / الباني الحلبي / الطبعة الأولى ١٣٧٤ هـ .
- ١٠ — الاخبارين صنعة الأخصف الصغير / تحقيق الدكتور فخر الدين قباوة مطبوعات
مجمع اللغة العربية بدمشق ١٣٩٤ هـ .
- ١١ — الأزهية في علم الحروف / للهروي / تحقيق عبد المعين الملوحي /
دمشق ١٣٩١ هـ .
- ١٢ — أساس البلاغة للزمخشري — دار ومطابع الشعب القاهرة ١٩٦٠ م .
- ١٣ — الاستغناء في أحكام الاستثناء / للقرافي / تحقيق الدكتور طه محسن / مطبعة
الإرشاد بغداد ١٤٠٢ هـ .
- ١٤ — أسرار العربية / لأبي البركات الأنباري / تحقيق محمد بهجة البيطار / مطبعة
الترقي / دمشق ١٣٧٧ هـ .
- ١٥ — أسماء خيل العرب وأنسائها وفرسانها / الغند جاني / تحقيق الدكتور محمد علي
سلطاني / مؤسسة الرسالة .
- ١٦ — أشعار الشعراء الستة الجاهليين / إختيار الأعلام الشتمري / الطبعة الأولى دار
الآفاق الجديدة / بيروت ١٩٧٩ م .
- ١٧ — إصلاح المنطق / لابن السكيت / تحقيق أحمد محمد شاكر ، وعبد السلام هارون
/ الطبعة الثالثة / دار المعارف ١٩٧٠ م .
- ١٨ — الأصمعيات / لأبي سعيد الأصمعي / تحقيق أحمد محمد شاكر ، وعبد السلام
هارون / الطبعة الخامسة دار المعارف ١٣٨٧ هـ .
- ١٩ — الأصول في النحو / لابن السراج تحقيق الفتلي / مطبعة النعمان النجف
١٣٩٣ هـ (١٩٧٣ م) .

- ٢٠- الأضداد للأصمعي / نشر . د . أوغست هفنر / المطبعة الكاثوليكية ، بيروت ١٩١٢ م .
- ٢١- الأضداد لابن السكيت / نشر د . أوغست هفنر ، بيروت ١٩٢١ م .
- ٢٢- إعراب القرآن لأبي جعفر النحاس تحقيق د . زهير غازي زاهد مطبعة المعاني بغداد ١٣٩٧ هـ .
- ٢٣- الأفعال / للسرقسطي / تحقيق د . حسين محمد شرف ، الهيئة العامة لشئون المطابع الأميرية ١٣٩٥ هـ .
- ٢٤- الإقتراح في علم أصول النحو / للسيوطي :
 أ - تحقيق / أحمد صبحي فرات / استانبول / ١٣٩٥ هـ .
 ب - تحقيق أحمد محمد قاسم / الطبعة الأولى / السعادة بمصر ١٣٩٦ هـ .
- ٢٥- الاقتضاب في شرح أدب الكتاب / لابن السيد البطليوسي / دار الجيل بيروت ١٩٧٣ م .
- ٢٦- الإقناع في القراءات السبع لابن البادش ت د . عبد المجيد قطامش طبعة مركز البحث العلمي بجامعة أم القرى بمكة المكرمة ١٤٠٣ هـ .
- ٢٧- ألف باء للبلوي بيروت (بدون) .
- ٢٨- أمالي الزجاجي / لأبي القاسم الزجاجي / تحقيق عبد السلام هارون الطبعة الأولى ١٣٨٢ هـ .
- ٢٩- أمالي السهيلي / لأبي القاسم عبد الرحمن الأندلسي / تحقيق الدكتور محمد إبراهيم البنا / الطبعة الأولى مطبعة السعادة بمصر ١٣٩٠ هـ .
- ٣٠- الأمالي الشجرية / لابن الشجري / دار المعارف بيروت .
- ٣١- أمالي المرتضى (غرر الفوائد ودرر القلائد) للشريف المرتضى / تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم / الطبعة الثانية بيروت ١٣٨٧ هـ .
- ٣٢- الأمالي / لأبي علي القالي / الهيئة المصرية العامة للكتاب ١٩٧٥ م .
- ٣٣- أملاء ما من به الرحمن من وجوه الإعراب والقراءات في جميع القرآن لأبي البقاء

- العكبري مطبعة التقدم العلمية بمصر ١٣٤٧ هـ .
- ٣٤- إنباه الرواه على أنباه النحاه للقفطي ت محمد أبو الفضل إبراهيم - دار الكتب المصرية ١٣٦٩ هـ .
- ٣٥- أنساب الخليل في الجاهلية والإسلام وأخبارها / لابن الكلبي تحقيق أحمد زكي - دار الكتب ١٩٤٦ م .
- ٣٦- الإنصاف فيما تضمنه الكشاف من الاعتزال لناصر الدين الإسكندري المالكي بهامش الكشاف .
- ٣٧- الإنصاف في مسائل الخلاف / لأبي البركات ابن الأنباري ت محمد محي الدين عبد الحميد الطبعة الرابعة ١٣٨٠ هـ .
- ٣٨- أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك / لابن هشام / تحقيق محمد محي الدين عبد الحميد / مطبعة السعادة بمصر الطبعة الرابعة ١٣٧٥ هـ .
- ٣٩- الإيضاح العضدي / لأبي علي الفارسي / تحقيق الدكتور حسن شاذلي فرهود / الطبعة الأولى / مطبعة دار التأليف بمصر / ١٣٨٩ هـ .
- ٤٠- الإيضاح في شرح المفصل / لابن الحاجب / تحقيق الدكتور موسى بناي العليبي / مطبعة العاني / بغداد ١٩٨٣ م .
- ٤١- البحر المحيط / لأبي حيان / الطبعة الثانية دار الفكر بيروت ١٣٩٨ هـ .
- ٤٢- البسيط في شرح جمل الزجاجي لابن أبي الربيع تحقيق الدكتور عياد الثبتي . دار الغرب الإسلامي ١٤٠٧ هـ .
- ٤٣- بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاه للسيوطي ت أبو الفضل إبراهيم / البابي الحلبي ١٣٨٤ هـ .
- ٤٤- البيان في غريب إعراب القرآن لابن الأنباري / تحقيق الدكتور طه عبد الحميد طه / دار الكتاب العربي / الهيئة المصرية العامة للتأليف والنشر ١٣٦٩ هـ .
- ٤٥- تأويل مشكل القرآن / لابن قتيبة / تحقيق السيد أحمد صقر / طبعة عيسى الحلبي ١٣٧٣ هـ .

- ٤٦- تاج العروس من جواهر القاموس للزيدي / تحقيق عبد الستار فراج وجماعة من العلماء / طبعة الكويت .
- ٤٧- التبصرة والتذكرة للصيمري / تحقيق الدكتور فتحي أحمد مصطفى / طبعة مركز البحث العلمي بجامعة أم القرى بمكة المكرمة ١٤٠٢ هـ .
- ٤٨- التبصرة في القراءات لمكي بن أبي طالب القيس / تحقيق د . محي الدين رمضان / الطبعة الأولى ١٤٠٥ هـ الكويت .
- ٤٩- تحصيل عين الذهب من معدن جوهر الأدب في علم مجازات العرب / للأعلم الشنتمري بهامش كتاب سيبويه / طبعة بولاق ١٣١٦ هـ .
- ٥٠- تسهيل القوائد وتكميل المقاصد لابن مالك / تحقيق الدكتور محمد كامل بركات / دار الكتاب العربي للطباعة والنشر ١٣٨٧ هـ .
- التصريح = شرح التصريح .
- ٥١- التعريفات لأبي الحسن الجرجاني / دار الكتب العلمية بيروت ١٤٠٣ هـ .
- ٥٢- تعليق من أمالي ابن دريد / تحقيق السيد مصطفى السنوسي / المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب — الكويت ط ١ / ١٤٠٤ هـ .
- ٥٣- التوطئة / للشلبوبين / تحقيق يوسف المطوع / دار التراث العربي / القاهرة ٩٧٣ م .
- ٥٤- توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك / للمرادي / تحقيق الدكتور عبد الرحمن سليمان / الطبعة الأولى مكتبة الكليات الأزهرية ١٩٧٥ م .
- ٥٥- التيسير في القراءات السبع / لأبي عمرو الداني / تحقيق أوتو برتزل — استانبول ١٩٣٠ م .
- ٥٦- الجامع لأحكام القرآن للقرطبي الطبعة الثالثة دار القلم القاهرة ١٣٨٦ هـ .
- ٥٧- الجمان في تشبيهات القرآن لابن نايقا البغدادي / تحقيق مصطفى الصاوي — الإسكندرية ١٩٧٤ م .
- ٥٨- الجمل في النحو لأبي القاسم الزجاجي / تحقيق د . علي توفيق الحمد /

- مؤسسة الرسالة بيروت ١٤٠٤ هـ .
- ٥٩ — جمهرة الأمثال للعسكري / تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم وعبد المجيد قطامش / المؤسسة العربية الحديثة ١٣٨٤ هـ .
- ٦٠ — جمهرة اللغة لابن دريد — طبع دائرة المعارف العثمانية — حيدر آباد ١٣٥١ هـ .
- ٦١ — الجنى الداني في حروف المعاني / للمراي / تحقيق الدكتور فخر الدين قباوة المكتبة العربية بحلب / ١٣٩٣ هـ .
- ٦٢ — حجة القراءات / لابن زنجلة تحقيق سعيد الأفغاني / الطبعة الثانية — بيروت ١٣٩٩ هـ .
- ٦٣ — الحجة في القراءات السبع لابن خالوية تحقيق د . عبد العال سالم مكرم — دار الشروق الطبعة الثانية ١٣٩٧ هـ .
- ٦٤ — الحجة في علل القراءات السبع / لأبي علي الفارسي / تحقيق جماعة من المحققين / الهيئة المصرية العامة للكتاب ١٤٠٣ هـ .
- ٦٥ — الحماسة / لأبي تمام / تحقيق الدكتور عبد الله عسيلان / طبع جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية الرياض ١٤٠١ هـ .
- ٦٦ — خزنة الأدب ولب لباب لسان العرب / للبغدادى : (أ) — طبعة بولاق ١٣٩٩ هـ .
- (ب) — طبعة الأستاذ عبد السلام هارون / مطابع الهيئة العامة ١٣٩٩ هـ .
- ٦٧ — الخصائص / لابن جنى / تحقيق محمد علي النجار / الطبعة الثانية — بيروت ١٩٥٢ م .
- ٦٨ — درة الغواص في أوهام الخواص للحريرى / تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم / مطبعة نهضة مصر ١٩٧٥ م .
- ٦٩ — الدرر الفاخرة في الأمثال السائرة لحمزة الاصهباني / تحقيق الدكتور عبد المجيد قطامش / دار المعارف بمصر ١٩٧١ م .
- ٧٠ — الدرر اللوامع على همع الهوامع / لأحمد الشنقيطي / الطبعة الثانية دار المعرفة —

- بيروت ١٣٩٣ هـ .
- ٧١- دلائل الإعجاز للإمام عبد القاهر الجرجاني قرأه وعلق عليه أبو فهر محمود محمد شاكر / نشر مكتبة الخانجي بالقاهرة .
- ٧٢- ديوان أبي الأسود الدؤلي / تحقيق محمد آل ياسين / دار الكتاب الجديد - بيروت ١٩٧٤ م .
- ٧٣- ديوان أبي دهب الجمحي / تحقيق عبد العظيم عبد المحسن / الطبعة الأولى النجف الأعلى / بغداد ١٣٩٢ هـ .
- ٧٤- ديوان أبي العتاهية / دار صادر - بيروت ١٤٠٠ هـ .
- ٧٥- ديوان أبي النجم العجلي / صنعة علاء الدين آغا / مطبوعات النادي الأدبي بالرياض / ١٤٠١ هـ .
- ٧٦- ديوان الأعشى الكبير / شرح وتعليق الدكتور محمد حسين القاهرة ١٩٥٠ م .
- ٧٧- ديوان امرئ القيس / تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم / الطبعة الثانية دار المعارف بمصر ١٩٦٤ م .
- ٧٨- ديوان أوس بن حجر / تحقيق محمد نجم دار صادر بيروت / الطبعة الثانية ١٣٨٧ هـ .
- ٧٩- ديوان تأبط شرا / جمع وتحقيق على ذوالفقار شاكر / دار الغرب الإسلامي الطبعة الأولى ١٤٠٤ هـ = ١٩٨٤ م .
- ٨٠- ديوان جران العود / الطبعة الأولى دار الكتب المصرية ١٣٥٠ هـ .
- ٨١- ديوان جرير / تحقيق الدكتور نعمان محمد أمين طه / مطابع دار المعارف بمصر ١٩٦٩ م .
- ٨٢- ديوان الحارث بن حلزة / تحقيق هاشم الطعان مطبعة الإرشاد / بغداد ١٩٦٩ م .
- ٨٣- ديوان حسان بن ثابت (رضي الله عنه) / تحقيق سيد حنفي حسنين / الهيئة المصرية العامة ١٩٧٤ م .

- ٨٤- ديوان الحطيئة :
- (أ) - بشرح السكرى / تصحيح أحمد الشنقيطي / مطبعة التقدم
بمصر ١٣٢٣ هـ .
- (ب) - بتحقيق الدكتور نعمان محمد أمين طه القاهرة ١٩٥٨ م .
- ٨٥- ديوان الخنساء نشر دار الأندلس - بيروت الطبعة السابعة ١٩٧٨ م .
- ٨٦- ديوان دريد بن الصمة الجشمي / تحقيق محمد خير البقاعى / دار
قتيبة - دمشق ١٤٠١ هـ .
- ٨٧- ديوان ذي الرمة / تحقيق الدكتور عبد القدوس أبو صالح / مطبوعات مجمع
اللغة العربية بدمشق ١٣٩٢ هـ .
- ٨٨- ديوان رؤبة بن العجاج / بعناية وليم بن الورد البرسي / لبيزج ١٩٠٣ م .
- ٨٩- ديوان زيد الخيل الطائي / تحقيق نوري القيسي / مطبعة النعمان /
النجف ١٩٦٨ م .
- ٩٠- ديوان سحيم عبد بني الحسحاس / تحقيق الأستاذ عبد العزيز الميمني نسخة
مصورة عن طبعة دار الكتب المصرية / نشر دار القومية
القاهرة ١٣٨٤ هـ = ١٩٦٥ م .
- ٩١- ديوان الشماخ / تحقيق صلاح الدين الهادي / دار المعارف بمصر .
- ٩٢- ديوان عامر بن الطفيل برواية أبي بكر الأنباري دار صادر -
بيروت ١٣٩٩ هـ .
- ٩٣- ديوان العباس بن مرداس جمع وتحقيق الدكتور يحيى الجبوري دار الجمهورية -
بغداد ١٩٦٨ هـ .
- ٩٤- ديوان عبيد الله بن قيس الرقيات / تحقيق د . يوسف محمد نجم / دار صادر -
بيروت ١٣٧٨ هـ .
- ٩٥- ديوان العجاج / تحقيق الدكتور عزة حسن / مكتبة دار الشروق -
بيروت ١٩٧١ م .

- ٩٦ — ديوان عمر بن ربيعة / طبع الهيئة المصرية للكتاب ١٩٧٨ م .
- ٩٧ — ديوان عمرو بن قميئة / تحقيق حسن كامل الصيرفي بمجلة معهد المخطوطات العربية م ١٣٨٥/١١ هـ .
- ٩٨ — ديوان عمرو بن قميئة / تحقيق خليل إبراهيم العطية / مطبعة الجمهورية بغداد ١٣٩٢ هـ .
- ٩٩ — ديوان عنتره / تحقيق محمد سعيد مولوي المكتب الإسلامي بيروت .
- ١٠٠ — ديوان الفرزدق / دار صادر بيروت ١٣٨٥ هـ .
- ١٠١ — ديوان القطامي / تحقيق الدكتور إبراهيم السامرائي وأحمد مطلوب / الطبعة الأولى بيروت ١٩٦٠ م .
- ١٠٢ — ديوان قيس بن الخطيم / تحقيق الدكتور ناصر الدين الأسد / الطبعة الثانية دار صادر بيروت ١٣٨٧ هـ .
- ١٠٣ — ديوان كثير عزه / جمع وشرح الدكتور احسان عباس / دار الثقافة بيروت ١٣٩١ هـ .
- ١٠٤ — ديوان كعب بن مالك الأنصاري / تحقيق سامي مكّي / الطبعة الأولى بغداد ١٩٦٦ م .
- ١٠٥ — ديوان لبيد بن ربيعة / تحقيق الدكتور إحسان عباس / الكويت ١٩٦٢ م .
- ١٠٦ — ديوان مجنون ليل / تحقيق عبد الستار / دار مصر للطباعة ١٩٧٩ م .
- ١٠٧ — ديوان مسكين الدارمي / تحقيق خليل العطية وعبد الله الجبوري / مطبعة دار البصرة بغداد ١٣٨٩ هـ .
- ١٠٨ — ديوان النابغة الذبياني / تحقيق الدكتور شكري فيصل / دار الفكر بيروت .
- ١٠٩ — ديوان هذبة بن الخشم العذري / جمع وتحقيق الدكتور يحيى الجبوري / مطبعة وزارة الثقافة دمشق ١٩٧٦ م .
- ١١٠ — ذيل الأمالي / لأبي علي القالي / دار الفكر بيروت .
- ١١١ — رسالة الصاهل والشاحج للمعري / تحقيق الدكتورة عائشة عبد الرحمن /

- دار المعارف بمصر ١٩٧٥ م .
- ١١٢- رصف المباني في شرح حروف المعاني للمالقي تحقيق أحمد الخراط - دمشق ١٣٩٥ هـ .
- ١١٣- الروض الأنف للسهيلى تحقيق طه عبد الرؤوف سعد مكتبة الكليات الأزهرية ١٩٧٢ م .
- ١١٤- السبعة في القراءات لابن مجاهد / تحقيق الدكتور شوقي ضيف / دار المعارف بمصر ١٩٧٢ م .
- ١١٥- سر صناعة الإعراب / لابن جنى تحقيق الدكتور حسن هنداوي / دار القلم دمشق ١٤٠٥ هـ .
- ١١٦- سراج القاريء المبتديء وتذكار المنتهي لابن القاصح العذرى البغدادي - الباي الحلبي ١٣٧٣ هـ .
- ١١٧- سمط اللاليء في شرح أمالي القالي / للبكري تحقيق عبد العزيز الميمنى / دار الحديث بيروت الطبعة الثانية ١٤٠٤ هـ .
- ١١٨- سنن الترمذي للإمام محمد بن عيسى الترمذي / تحقيق عبد الرحمن محمد عثمان / الطبعة الأولى دار الفكر بيروت ١٤٠٠ هـ .
- ١١٩- شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك / تحقيق محمد محي الدين عبد الحميد / دار الكتاب العربي بيروت الطبعة (١٤) / ١٩٦٤ م .
- ١٢٠- شرح أبيات سيوية / لأبي جعفر النحاس / تحقيق أحمد خطاب / المكتبة العربية / حلب ١٩٧٤ م .
- ١٢١- شرح أبيات سيويه / لابن السيرافي / تحقيق الدكتور محمد علي سلطاني / دمشق ١٣٩٦ هـ .
- ١٢٢- شرح أبيات مغني اللبيب لعبد القادر البغدادي / تحقيق عبد العزيز رباح وأحمد الدقاق / دمشق ١٣٩٨ هـ .
- ١٢٣- شرح أشعار الهذليين / للسكرى / تحقيق عبد الستار فراج / مطبعة المدني .

- شرح الأشموني = منهج السالك .
- شرح الالفية للمرادى = توضيح المقاصد والمسالك .
- ١٢٤— شرح ألفية ابن معطي / لابن القواس / تحقيق الدكتور علي موسى الشوملي / مكتبة الخانجي بمصر / الطبعة الأولى ١٤٠٥ هـ .
- ١٢٥— شرح جمل الزجاجي / لابن عصفور تحقيق الدكتور صاحب أبو جناح / بغداد ١٤٠٠ ، ١٤٠٢ هـ .
- ١٢٦— شرح ديوان حسان بن ثابت الأنصاري / لعبد الرحمن البرقوقي / دار الاندلس بيروت ١٣٨٦ هـ .
- ١٢٧— شرح ديوان الحماسة / للمرزوقي / تحقيق أحمد أمين وعبد السلام هارون / مطبعة لجنة التأليف والترجمة والنشر / الطبعة الثانية ١٣٨٧ هـ / ١٩٦٧ م .
- ١٢٨— شرح ديوان كعب بن زهير لأبي سعيد السكري — طبعة دار الكتب ١٣٦٩ هـ .
- ١٢٩— شرح شذور الذهب / لابن هشام تحقيق محمد محي الدين عبد الحميد مطبعة السعادة بمصر .
- ١٣٠— شرح شواهد الإيضاح لابن برى / تحقيق الدكتور عيد مصطفى درويش / الهيئة العامة المصرية ١٤٠٥ هـ .
- ١٣١— شرح شواهد سيوية للأعلم = تحصيل عين الذهب .
- ١٣٢— شرح شواهد المغني / للسيوطي / تصحيح الشنقيطي / مكتبة الحياة — بيروت .
- ١٣٣— شرح عمدة الحفاظ وعدة الالفاظ / لابن مالك / تحقيق عدنان الدورى / مطبعة العاني بغداد ١٣٩٧ هـ .
- ١٣٤— شرح القوائد العشر / للتبريزي الدكتور فخر الدين قباوة / دار الأضمعي حلب ١٣٩٣ هـ .
- ١٣٥— شرح الكافية الشافية لابن مالك / تحقيق الدكتور عبد المنعم هريدي / نشر مركز البحث العلمي وحياء التراث الإسلامي / جامعة أم القرى مكة المكرمة / طبع

- دار المأمون الطبعة الأولى ١٤٠٢ هـ .
- ١٣٦- شرح الكافية في النحو / للرضي / دار الكتب العلمية بيروت .
- ١٣٧- شرح الكتاب / للسيرافي بهامش الكتاب طبعة بولاق = كتاب سيبويه / بولاق .
- ١٣٨- شرح الكوكب المنير (في أصول الفقه) / لابن النجار الحنبلي / تحقيق الدكتور محمد الرحيلي ، والدكتور نزيه حماد / مركز البحث العلمي بجامعة أم القرى ١٤٠٠ هـ .
- ١٣٩- شرح اللوحة البدرية في علم العربية / لابن هشام / تحقيق الدكتور هادي نهر / مطبعة الجامعة المستنصرية / بغداد ١٩٧٧ م .
- ١٤٠- شرح المللعات العشر وأخبار شعرائها للشنقيطي - دار الأندلس بيروت (بدون) .
- ١٤١- شرح المفصل لابن يعيش طبع عالم الكتب بيروت ، ومكتبة المتنبى بالقاهرة .
- ١٤٢- شرح الوافية نظم الكافية / لابن الحاجب / تحقيق الدكتور موسى بناوي العليلي / مطبعة الاداب في النجف الاشرف ١٤٠٠ هـ .
- ١٤٣- شعر أبي زييد الطائي / تحقيق الدكتور نوري القيسي / طبع المعارف بغداد ١٩٦٧ م .
- ١٤٤- شعر الحارث بن خالد المخزومي / تحقيق الدكتور يحيى الجبوري / مكتبة الأندلس بغداد ١٩٧٢ م .
- ١٤٥- شعر الأخطل / تحقيق الدكتور فخر الدين قباوة / دار الآفاق الجديدة ، بيروت الطبعة الثانية ١٩٧٩ م = ١٣٩٩ هـ .
- ١٤٦- شعر عبد الله بن الزبيري / للدكتور يحيى الجبوري / الطبعة الثانية / مؤسسة الرسالة بيروت ١٤٠١ هـ .
- ١٤٧- شعر عمرو بن أحمز الباهلي / جمع وتحقيق الدكتور حسين عطوان / مجمع اللغة العربية بدمشق مطبعة دار الحياة بدمشق .
- ١٤٨- شعر عمرو بن معد يكرب الزبيدي / تحقيق مطاوع الطرايشي / مطبوعات مجمع

- اللغة العربية بدمشق / ١٣٩٤ .
- ١٤٩ — شعر المتوكل الليثي / تحقيق يحيى الجبوري / مكتبة الأندلس بغداد .
- ١٥٠ — شعر مزاحم العقيلي / تحقيق الدكتور نوري القيسي ، وحاتم الضامن / بمجلة معهد المخطوطات العربية بالقاهرة المجلد ٢٢ ح ١ عام ٨٣ .
- ١٥١ — شعر النمر بن توبل صنعة الدكتور نوري حمودي القيسي مطبعة المعارف بغداد ١٩٦٩ م .
- ١٥٢ — شفاء العليل في إيضاح التسهيل / للسلسيلي / تحقيق الدكتور عبد الله علي الحسيني البركاتي / نشر المكتبة الفيصلية بمكة المكرمة / الطبعة الأولى ١٤٠٦ هـ .
- ١٥٣ — الصحابي / لابن فارس / تحقيق السيد أحمد صقر / مطبعة البابي الحلبي بمصر ١٩٧٧ م .
- ١٥٤ — الصحاح تاج اللغة وصحاح العربية للجوهري / تحقيق أحمد عبد الغفور عطار / بيروت ١٣٩٩ هـ .
- ١٥٥ — صحيح البخاري لأبي عبد الله محمد بن إسماعيل البخاري — طبعة بالأوفست عن طبعة دار الطباعة العامرة — باستانبول .
- ١٥٦ — ضرائر الشعر لأبي عبد الله القيرواني / تحقيق الدكتور محمد زغلول سلام ، الدكتور محمد مصطفى هداره الإسكندرية ١٩٧٣ م .
- ١٥٧ — طبقات فحول الشعراء / لابن سلام الجمحي / تحقيق محمود محمد شاكر / مطبعة المدني ١٩٧٤ م .
- طبقات القراء = غاية النهاية .
- ١٥٨ — طبقات النحويين واللغويين / للزبيدي تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم / دار المعارف ١٩٧٣ م .
- ١٥٩ — الطرائف الأدبية / تحقيق عبد العزيز الميمني / دار الكتب العلمية بيروت (بدون) .

- ١٦٠ — العقد الفريد / لابن عبد ربه الأندلسي / شرح أحمد أمين وزميليه / مطبعة لجنة التأليف بمصر الطبعة الثانية ١٣٩٣ هـ .
- ١٦١ — العنوان في القراءات السبع لابن خلف المقرئ الأندلسي / تحقيق الدكتور زهير زاهد والدكتور خليل العطية / عالم الكتب بيروت الطبعة الأولى ١٤٠٥ هـ .
— العيني = المقاصد النحوية .
- ١٦٢ — غريب الحديث لأبي عبيد القاسم بن سلام الهروي — بيروت ١٣٩٦ هـ .
- ١٦٣ — غيث النفع في القراءات السبع للصفارقي — مطبعة مصطفى الباني الحلبي ١٣٧٣ هـ .
- ١٦٤ — غاية النهاية في طبقات القراء / لابن الجزري / عني بنشرة ج . برجستراسر ١٣٥١ هـ .
- ١٦٥ — الفائق في غريب الحديث للزمخشري / تحقيق علي محمد البحاوي ومحمد أبو الفضل إبراهيم / الباني الجلي ١٩٧١ م .
- ١٦٦ — الفاخر / للمفضل بن سلمة / تحقيق عبد العليم الطحاوي الهيئة المصرية العامة للكتاب ١٩٧٤ م .
- ١٦٧ — فرحة الأديب / للأسود الغندجاني / تحقيق الدكتور محمد علي سلطاني دار قتيبة للطباعة والنشر دمشق ١٤٠١ هـ .
- ١٦٨ — الفرق بين الفرق / لعبد القاهر البغدادي / دار الافاق الجديدة / بيروت الطبعة الثالثة ١٩٧٨ م .
- ١٦٩ — فصل المقال في شرح كتاب الأمثال / للبكري / تحقيق الدكتور احسان عباس وعبد المجيد عابدين / مؤسسة الرسالة بيروت ١٣٩١ هـ .
- ١٧٠ — الفصول الخمسون / لابن معط / تحقيق الدكتور محمود الطناحي / الباني الحلبي مصر ١٩٧٧ م .
- ١٧١ — القاموس المحيط للفيروز آبادي — مطبعة الباني الحلبي ط « ١ » ١٣٨١ هـ .
- ١٧٢ — الكامل للمبرد / تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم والسيد شحاته /

مطبعة نهضة مصر .

١٧٣- الكتاب / لسيوية :

- ١ - الطبعة الأولى بالمطبعة الأميرية / بولاق مصر ١٣١٦ هـ .
- ٢ - طبعة الأستاذ عبد السلام هارون دار القلم بالقاهرة ١٣٨٥ هـ ، والجزء الثاني دار الكتاب العربي بالقاهرة ١٣٨٨ هـ ، والجزء الثالث والرابع والفهارس ، الهيئة المصرية العامة في سنوات مختلفة .
- ١٧٤- الكشف عن وجوه القراءات السبع وعللها / لمكي بن أبي طالب / تحقيق الدكتور محي الدين رمضان / مجمع اللغة العربية بدمشق ١٣٩٤ هـ .
- ١٧٥- المؤلف والمختلف / لأبي القاسم الحسن بن بشر الأمدي / تحقيق عبد الستار أحمد فراج / عيسى الباي الحلبي - مصر ١٣٨١ هـ .
- ١٧٦- ما ينصرف وما لا ينصرف / للزجاج تحقيق هدى قراءة / المجلس الأعلى للشئون الإسلامية ١٣٩١ هـ .
- ١٧٧- المبسوط في القراءات العشر لأبي بكر الأصبهاني تحقيق سبيع الحاكمي مطبوعات مجمع اللغة العربية بدمشق .
- ١٧٨- مجالس ثعلب / تحقيق عبد السلام هارون / دار المعارف بمصر / الطبعة الثانية ١٩٦٠ م .
- ١٧٩- مجالس العلماء للزجاجي تحقيق عبد السلام هارون - الكويت ١٩٧٢ م .
- ١٨٠- مجمع الأمثال / للميداني / تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم / عيسى الباي الحلبي ١٩٧٧ م .
- ١٨١- مجمع الأمثال للميداني منشورات مكتبة الحياة - بيروت ١٩٦١ م .
- ١٨٢- المحتسب في تبين وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها / لابن جنبي / تحقيق على نجدي ناصف ، والدكتور عبد الحلیم النجار ، والدكتور عبد الفتاح شلبي / المجلس الأعلى للشئون الإسلامية القاهرة ١٣٨٦ هـ .

- ١٨٣- مختارات شعراء العرب / لابن الشجري / تحقيق علي محمد البجاوي / القاهرة
١٩٧٥ م .
- ١٨٤- مختار الصحاح لأبي بكر الرازي دار الكتاب العربي بيروت طبعة أولى ١٩٦٧ م .
- ١٨٥- مختصر في شواذ القراءات / لابن خالويه / نشرج برجشتراسر / المطبعة الرحمانية
مصر ١٩٣٤ م .
- ١٨٦- المرصع / لابن الأثير / تحقيق الدكتور إبراهيم السامرائي / مطبعة الإرشاد بغداد
١٣٩١ هـ .
- ١٨٧- المسائل الخلافية في النحو / لأبي البقاء العكبري / تحقيق الدكتور عبد الفتاح
سليم / مكتبة الأزهر الطبعة الأولى ١٩٨٣ م .
- ١٨٨- المسائل المشككة المعروفة بالبغداديات / لأبي علي الفارسي / تحقيق صلاح الدين
عبد الله السنطاوي - مطبعة العاني بغداد ١٩٨٣ م .
- ١٨٩- المسائل الحلييات لأبي علي الفارسي تحقيق الدكتور حسن هندواي دار المنارة
بيروت ١٤٠٧ هـ .
- ١٩٠- المسائل المنشورة لأبي علي الفارسي تحقيق مصطفى الحدرى مطبوعات مجمع اللغة
العربية بدمشق .
- ١٩١- المساعد على تسهيل الفوائد لابن عقيل / تحقيق الدكتور محمد كامل بركات /
مركز البحث العلمي بجامعة أم القرى / ١٤٠٠ هـ .
- ١٩٢- المستقصى في أمثال العرب / للزمخشري / دار الكتب العلمية بيروت الطبعة الثانية
١٣٩٧ هـ .
- ١٩٣- مسند الإمام أحمد بن حنبل / المكتب الإسلامي / بيروت الطبعة الثانية
١٣٩٨ هـ .
- ١٩٤- معاني الحروف / للرماني / تحقيق الدكتور عبد الفتاح إسماعيل شلبي ، مطبعة دار
العلم العربي / القاهرة ١٩٧٣ م .
- ١٩٥- معاني القرآن / للأخفش / تحقيق الدكتور فائز فارس / المطبعة العصرية الكويت

- الطبعة الأولى ١٤٠٠ هـ .
- ١٩٦ — معاني القرآن واعرابه / للزجاج / تحقيق الدكتور عبد الجليل عبده شلبي المكتبة
العصرية / صيدا ١٩٧٣ م .
- ١٩٧ — معاني القرآن / للفراء الجزء الأول تحقيق / أحمد نجاتي ومحمد علي النجار ، والجزء
الثاني تحقيق / محمد علي النجار والجزء ، الثالث تحقيق / الدكتور عبد الفتاح
شلبي / القاهرة .
- ١٩٨ — معجم البلدان / لياقوت الحموي / دار صادر بيروت ١٣٩٧ هـ .
- ١٩٩ — معجم ما استعجم من أسماء البلاد والمواضع / للبكري / تحقيق
مصطفى السقا — بيروت .
- ٢٠٠ — معجم الشعراء للمرزباني تصحيح وتعليق الدكتور ف . كرنكو . دار الكتب
العلمية بيروت ١٤٠٢ هـ .
- ٢٠١ — المغرب من الكلام الأعجمي / للجواليقي / تحقيق أحمد محمد شاكر مطبعة دار
الكتب المصرية / الطبعة الثانية ١٣٨٩ هـ .
- ٢٠٢ — مغني اللبيب عن كتب الأعراب / لابن هشام / تحقيق الدكتور مازن المبارك
ومحمد علي حمد الله / دار الفكر دمشق الطبعة الأولى ١٣٨٤ هـ .
- ٢٠٣ — مفتاح العلوم للسكاكي / ضبطه وشرحه نعيم زرزور / دار الكتب العلمية بيروت
ط ١ / ١٤٠٣ هـ .
- ٢٠٤ — المفصل في علم العربية / للزنجشري / دار الجيل بيروت الطبعة الثانية .
- ٢٠٥ — المفضليات / للمفضل الضبي / تحقيق أحمد محمد شاكر ، وعبد السلام هارون
/ دار المعارف بمصر الطبعة السادسة ١٩٧٩ م .
- ٢٠٦ — المقاصد النحوية في شرح شواهد الألفية للبدر العيني / بهامش خزانة الادب /
طبعة بولاق ١٢٩٩ هـ .
- ٢٠٧ — المقتصد في شرح الإيضاح / لعبد القاهر الجرجاني / تحقيق الدكتور كاظم بحر
المرجان / بغداد ١٩٨٢ م .

- ٢٠٨- المقتضب / للمبرد / تحقيق د . محمد عبد الخالق عزيمة / المجلس الأعلى
للسئون الإسلامية القاهرة ١٣٩٩ هـ .
- ٢٠٩- مقدمة في النحو / لابي الفرج الذكي / تحقيق الدكتور محسن سالم العميرى /
المكتبة الفيصلية بمكة / الطبعة الأولى ١٤٠٥ هـ / ١٩٨٥ م .
- ٢١٠- المقرب / لابن عصفور / تحقيق أحمد عبد الستار الجوارى وعبد الله الجبوري
مطبعة العاني بغداد ١٣٩١ هـ .
- ٢١١- المتع في التصريف / لابن عصفور / تحقيق الدكتور فخر الدين قباوة دار القلم
العربي / حلب / ١٣٩٣ هـ .
- ٢١٢- المنصف شرح ابن جني لكتاب التصريف للمازني / تحقيق إبراهيم مصطفى
وعبد الله الأمين ، الباني الحلبي بمصر / الطبعة الأولى ١٣٧٣ هـ .
- ٢١٣- منهج السالك في الكلام على ألفية ابن مالك لأبي حيان تحقيق سدي جليزر
أمريكا ١٩٤٧ م .
- ٢١٤- منهج السالك إلى ألفية ابن مالك للأشعوني مطبعة عيسى الباني الحلبي
(بدون) .
- ٢١٥- الموجز في النحو / لابن السراج / تحقيق مصطفى الشويبي - بيروت
١٣٨٥ هـ .
- ٢١٦- الموشح في مآخذ العلماء على الشعراء للمرزباني تحقيق محب الدين الخطيب -
المطبعة السلفية ١٣٨٥ هـ .
- ٢١٧- موطأ الإمام مالك / دار الكتب العلمية بيروت .
- ٢١٨- النحو والصرف بين التميميين والحجازيين للدكتور الشريف عبد الله علي الحسيني
البركاتي / المكتبة الفيصلية بمكة ١٤٠٤ هـ .
- ٢١٩- نزهة الألباء في طبقات الأدباء / لابن الأتبارى / تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم -
مطبعة المدني ١٣٨٦ هـ .
- ٢٢٠- النشر في القراءات العشر لابن الجزرى دار الكتب العلمية بيروت .

- ٢٢١- النهاية في غريب الحديث والأثر / لابن الأثير / تحقيق الدكتور محمود الطناحي ،
وطاهر الزاوي / دار الفكر بيروت ١٣٩٩ هـ .
- ٢٢٢- النوادر في اللغة / لأبي زيد الأنصاري / تحقيق الدكتور محمد عبد القادر أحمد /
دار الشروق بيروت ١٤٠١ هـ .
- ٢٢٣- الهادي في الإعراب إلى طرق الصواب لأبي الوفاء الموصلي ت د . محسن
العميري . دار التراث بمكة ١٤٠٨ هـ .
- ٢٢٤- همع الهوامع / لجلال الدين السيوطي :
١ - طبعة السيد محمد بدر الدين النعساني / دار المعرفة بيروت .
٢ - طبعة الكويت / تحقيق الدكتور عبد العال مكرم ، وعبد السلام هارون .
- ٢٢٥- الوحشيات : وهو الحماسة الصغرى لأبي تمام / تحقيق عبد العزيز الميمني ،
ومحمود محمد شاکر / دار المعارف مصر ١٩٦٣ م .
- ٢٢٦- الوسيط في الأمثال / لأبي الحسن الواحدی / تحقيق الدكتور عفيف محمد
عبد الرحمن / الكويت ١٣٩٥ هـ .
- ٢٢٧- وفيات الأعيان وأنباء أبناء الزمان / لابن خلكان / تحقيق الدكتور إحسان عباس /
دار صادر بيروت ١٣٩٨ هـ .



فهرس القسم الأول — الدراسة

الموضوع	الصفحة
— المقدمة	٧
— ترجمة المؤلف شمس الدين الكيشي	١١
موطنه	١٣
— النزعة المنطقية الجدلية عند الكيشي	١٥
— الظواهر الأسلوبية عند المؤلف :	٢١
أ — المصادر الصناعية	٢١
ب — الازدواجية في الاستخدام بالتفعل والتفعيل	٣٣
ج — بعض الأساليب الأخرى التي استخدمها الكيشي	٣٧
— المنهجية العلمية وكتاب الإرشاد	٣٩
١ — ظاهرة الاستقراء	٣٩
٢ — القياس الغالب واستصحاب الحكم	٤٠
٣ — القياس والسماع	٤١
٤ — الشذوذ القياسي والشذوذ الاستعمالي	٤١
٥ — استصحاب العدم	٤٢
٦ — انتفاء الحكم	٤٣
— المصادر التي اعتمد عليها الكيشي في كتابه الإرشاد	٤٥
— اعتراضات الكيشي على العلماء ونقده لهم :	٤٧
١ — موقف الكيشي من الزمخشري	٤٧

الموضوع	الصفحة
٢ — اعتراضه على ابن الحاجب	٤٩
٣ — اعتراضه على الجرجاني	٤٩
٤ — رده على الكوفيين	٥٠
— القيمة العلمية للكتاب	٥٢
— وصف المخطوطة	٥٣
— عملنا في تحقيق هذا المخطوط	٥٥

فهرس الموضوعات النص المحقق

الموضوع	رقم الصفحة
١ — مقدمة المؤلف	٦٥
٢ — مقدمة	٦٦
٣ — فصل : والذي يقال في المشهور ان الحد يجب ان يكون جامعا ومانعا	٦٧
٤ — فصل : لما كانت نسبة الكلمة إلى الكلام	٦٩
٥ — فصل : ومنهم من حد الإسم بأنه المستحق للإعراب ، بالذات ..	٧١
٦ — فصل : قد يحد الفعل بأنه الكلمة التي تسند إلى شيء ولا يسند إليها شيء	٧٣
٧ — فصل : حد الحرف	٧٦
٨ — فصل : والكلام هو المركب من كلمتين أسندت إحداهما إلى الأخرى	٧٧
٩ — فصل : والمفيد من أقسام تركيب الكلمة	٧٨
١٠ — باب الإعراب	٧٩
١١ — فصل : العلم هو الاسم الذي تضمن إشارة إلى ما دل عليه	٨٣
١٢ — فصل : والفعل المضارع للاسم تطفل على الاسم في قبول الإعراب	٩٠
١٣ — باب البناء	٩١
١٤ — باب أحكام أواخر الأسماء المعربة	٩٣
١٥ — فصل : والفعل المضارع استعد لمطلق الأعراب بمشا الاسم	٩٥
١٦ — باب الثنية والجمع	٩٦

الموضوع	رقم الصفحة
١٧ — باب الفاعل	١٠١
١٨ — باب الفعل المبني للمفعول	١٠٥
١٩ — باب المبتدا والخبر	١٠٩
٢٠ — فصل : والخبر صنفان مفرد وجملة	١١٣
٢١ — فصل : الظرف يذكر تبييناً محل الفعل الصادر عن الفاعل	١١٥
٢٢ — فصل : ويجوز حذف الخبر بأسره	١١٧
٢٣ — (حذف المبتدا جوازاً)	١٢٢
٢٤ — (وجوب تقديم الخبر)	١٢٣
٢٥ — فصل : الفاء ثلاث : عاطفة وزائدة وجزائية	١٢٥
٢٦ — فصل : المشتق الواقع خيراً	١٢٨
— — « مبحث الاشتغال »	١٣٠
٢٧ — باب الأفعال التي لا تنصرف	١٣٣
٢٨ — باب نعم وئس	١٣٦
٢٩ — باب التعجب	١٤٠
٣٠ — فصل : لما اشترك أفعال التفضيل وصيغتنا التعجب	١٤٣
٣١ — باب كان وأخواتها	١٤٦
٣٢ — فصل : ويجوز تقدم أخبارها على أسمائها	١٥٣
٣٣ — فصل : المبتدأ قد يكون ضمير الشأن والحديث أو القصة	١٥٥
٣٤ — باب « ما » و « لا » المشبهتين بليس	١٥٩
٣٥ — باب إنَّ وأخواتها	١٦٥
٣٦ — فصل : إنَّ وأنَّ يحققان مضمون الجملة	١٦٧
٣٧ — فصل : لكنَّ للاستدراك	١٧٨

الموضوع	رقم الصفحة
٣٨ — فصل : وتشارك هذه الأحرف في أن تكفها ما	١٨٣
٣٩ — باب ظننت وأخواتها	١٨٦
٤٠ — باب الأسماء التي أعملت عمل الفعل	١٩١
٤١ — اسم الفاعل	١٩٧
٤٢ — اسم المفعول	٢٠٠
٤٣ — الصفة الشبيهة باسم الفاعل	٢٠١
٤٤ — إسم التفضيل	٢٠٥
٤٥ — أسماء الأفعال	٢٠٦
٤٦ — أسماء الزمان والمكان	٢١٠
٤٧ — إسم الآلة	٢١٢
٤٨ — باب المنصوبات	٢١٣
٤٩ — باب المفعول المطلق	٢١٣
٥٠ — باب المفعول به	٢١٧
٥١ — باب المفعول فيه	٢٢٣
٥٢ — باب المفعول له	٢٣١
٥٣ — باب المفعول معه	٢٣٣
٥٤ — باب الحال	٢٣٦
٥٥ — فصل : وقد يقع المصدر حالاً	٢٤٠
٥٦ — فصل : والحال منها منتقلة	٢٤١
٥٧ — فصل : قال الشيخ عبد القاهر رحمه الله :	
كل جملة وقعت حالاً ثم امتنعت من الواو	٢٤٢
٥٨ — باب التمييز	٢٤٤

الموضوع	رقم الصفحة
٥٩ - باب في تمييز الأعداد	٢٤٧
٦٠ - فصل : وأما الثلاثة إلى العشرة فيضاف اسم العدد إلى	
المميز للتيبين	٢٤٩
٦١ - فصل : وأما أَحَدٌ عَشَرَ إلى تسعة عشر - سوى اثني عشر -	
فحكما	٢٥١
٦٢ - فصل : وأما « عشرون » فاسم مفرد .. الخ	٢٥٤
٦٣ - فصل : وأما المائة والالف فمميزهما مفرد	٢٥٦
٦٤ - باب الاستثناء	٢٥٧
٦٥ - باب كم	٢٦٤
٦٦ - فصل : وتقع في وجهها مبتداء ومفعولة ومضافاً إليها	٢٦٧
٦٧ - فصل : وكأى مرادف لـ « كم » الخبرية	٢٦٩
٦٨ - باب النداء	٢٧١
٦٩ - فصل : المنادى على أربعة أقسام	٢٧٤
٧٠ - فصل : والمفرد المعرفة قسمان : قسم تعرف قبل النداء	٢٧٦
٧١ - فصل : توابع المنادى المضموم غير المبهم	٢٧٧
٧٢ - إذا وصف المنادى المضموم باين واينة	٢٧٩
٧٣ - المنادى المبهم « أي » واسم الإشارة	٢٨٠
٧٤ - فصل : ويجوز أن تحذف حرف النداء إلا عملاً وصف	
به « أي »	٢٨١
٧٥ - فصل : لا ينادى المعرف باللام عند البصريين	٢٨٢
٧٦ - فصل : إذا كرر المنادى في الإضافة	٢٨٣
٧٧ - فصل : في المضاف الصحيح إلى ياء المتكلم خمسة أوجه	٢٨٤

- ٢٨٦ فصل : الندبة نداء للميت إظهاراً للتفجع ٧٨-
- ٢٨٨ فصل : وفي كلامهم ما هو على طريقة النداء من التخصيص ٧٩-
- ٨٠- فصل الترخيم : حذف في آخر المنادى استخفافاً لكثرة
٢٩١ دورانه
- ٢٩٦ باب لا النافية للجنس ٨١-
- ٢٩٩ فصل : وفي صفته المفردة ثلاثة أوجه ٨٢-
- ٨٣- فصل : إذا كان « لا » مع الاسم مكرراً جاز وقوع المعرفة
٣٠١ بعدها
- ٣٠٤ الأسماء المجرورة ٨٤-
- ٣٢٠ فصل : في القسم ٨٥-
- ٨٦- فصل : وقد يحذف الباء ويعدى الفعل بنفسه فينصب
٣٢٣ المقسم به
- ٣٢٥ باب الأسماء المجرورة باضافة الأسماء إليها ٨٧-
- ٨٨- فصل : ويكتسي المضاف من المضاف إليه سوى التعريف
٣٢٨ أوصافاً
- ٨٩- فصل : « أي » لتبويض ما أضيف إليه ٣٣٠
- ٩٠- فصل : « كلا » إنما تضاف إلى مثنى معرفة ٣٣٢
- ٩١- فصل : يمتنع إضافة الموصوف إلى صفته ٣٣٤
- ٩٢- فصل : ويضاف أسماء الزمان والمكان إلى الجملتين ٣٣٨
- ٩٣- فصل : يجوز الفصل بين المضاف والمضاف إليه بالظرف ٣٣٩
- ٩٤- فصل : وقد يحذف المضاف عند أمن أيلال لباس ٣٤١
- ٩٥- فصل : المضاف الصحيح ونحوه إلى ياء المتكلم ٣٤٤

٣٤٧ فصل : الأسماء الستة — سوى ذو — إذا اضيفت	٩٦—
٣٥٧ باب التوابع	٩٧—
٣٥٩ التأكيد	٩٨—
٣٦٣ فصل : أكتعون وأبتعون وأبصعون أتباع	٩٩—
٣٦٧ فصل : الجملة تقع صفة للنكرات دون المعارف	١٠٠—
٣٦٩ فصل : وقد يوصف الشيء بنعمت ما هو بسببه	١٠١—
٣٧١ كلام في وصف المعارف	١٠٢—
٣٧٥ مقدمة أخرى	١٠٣—
٣٧٨ فصل : والأصل أن يذكر الموصوف مع الصفة	١٠٤—
٣٨٠ البديل	١٠٥—
٣٨٣ أقسام البديل	١٠٦—
٣٨٥ فصل : ولاستبدال البديل لم تجب مطابقتة البديل	١٠٧—
٣٨٧ عطف البيان	١٠٨—
٣٨٩ عطف النسق	١٠٩—
٤٠٤ باب ما لا ينصرف	١١٠—
٤٣٧ باب إعراب الأفعال	١١١—
٤٤٢ الفعل المرفوع	١١٢—
٤٤٤ الفعل المنصوب	١١٣—
٤٥٩ الفعل المجزوم	١١٤—
٤٦٠ كلمات الشرط	١١٥—
٤٦٩ باب النون الثقيلة والخفيفة	١١٦—

الموضوع	رقم الصفحة
١١٧ — فصل : إذا ألحقت النون الفعل المعتل اللام	٤٧٢
١١٨ — باب من الألف واللام	٤٧٤